



رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

منشورات عمان مدينة الثقافة الأردنية
2015

الدكتور راضي محمد نواصرة

ابن بابشاذ وجهوده النحوية

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

ابن بابشاذ وجهوده النحوية

تأليف الدكتور

راضي محمد نواصره

إصدارات:

جرش مدينة الثقافة الأردنية

٢٠١٥

❖ ابن بابشاذ وجهوده النحوية

❖ راضي محمد نواصره

❖ الناشر: وزارة الثقافة

شارع صبحي القطب

المتفرع من شارع وصفي التل

ص.ب ٦١٤٠ – عمان – الأردن

تلفون: ٥٦٩٦٢١٨/٥٦٩٩٠٥٤

فاكس: ٥٦٩٦٥٩٨

Email: Info@Culture.gov.jo

❖ الطباعة: مطبعة السفير - تلفون ٤٦٥٧٠١٥

❖ رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية (٢٠١٥/١/٢٣٦)

❖الرقم المعياري الدولي (ردمك) ٣- ١٧٠- ٩٤- ٩٩٥٧- ٩٧٨

❖ جميع الحقوق محفوظة للناشر: لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أي جزء منه أو تخزينه في نطاق استعادة المعلومات أو نقله بأي شكل من الأشكال، دون إذن خطي مسبق من الناشر.

*All rights reserved. No part of this book may be reporoduced stored in a retrieval system, or transmitted in any form or by any means without the prior written permission of the publisher.

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:

(ما تصدَّق أحد بصدقة أفضل من علمٍ يُنْشَر)

صدق رسول الله

رَفْعُ
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

الإهداء

إلى من أوصى رب العالمين بهما، وقرن عبادته بالإحسان إليهما، فقال عز وجل: ﴿لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا ٱللَّهَ وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَانًا﴾ [البقرة: ٨٣] وقال جل ذكره: ﴿وَٱعْبُدُوا ٱللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِۦ شَيْـًٔا ۖ وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَـٰنًا﴾ [النساء: ٣٦].

وقرن شكر عباده لـه سبحانه بشكر الوالديـن فقال: ﴿أَنِ ٱشْكُرْ لِى وَلِوَٰلِدَيْكَ إِلَىَّ ٱلْمَصِيرُ ﴿١٤﴾﴾ [لقمان: ١٤]، وقـال: ﴿رَبِّ أَوْزِعْنِىٓ أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ ٱلَّتِىٓ أَنْعَمْتَ عَلَىَّ وَعَلَىٰ وَٰلِدَىَّ﴾ [النمل: ١٩].

وإلى اللذين ذكرهما جل وعلا في كتابه الكريم (١٠٠) مائة مرة من الوصاية بهما، والإحسان إليهما، والحث على طاعتهما، وشكرهما، وعدم نهرهما، والدعاء لهما، والاعتراف بفضلهما..

إلى والديَّ: أمي وأبي، ارفع لمقامهما هذا السفر المتواضع مقروناً بالتضرع إلى الله عز وجل أن يكون كل حرف فيه في ميزان حسناتهما، مبتهلاً إليه تعالى أن يجعل لهما بيتاً في جنات الخلود، إنه سميع مجيب وفعال لما يريد.

المؤلف

د. راضي نواصره

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد المرسلين وخاتم النبيين، سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم، وعلى أصحابه وأتباعه إلى يوم الدين، وبعد..

فإنني لا أبثّ همّي في معاناتي الطويلة والأليمة التي بذلتها منذ أن سلكت الطريق في بحثي هذا حول جهود عالم مغمور ثرّ المعرفة في النحو واللغة وهو ابن بابشاذ إلا إلى من عرف متاعب البحث في الحصول على معلومة عَزَّ مصدرها، وتعثّرت خطاه في تقصّي كنه الحقيقة، وسط طريق غامضة أحياناً، ومليئة بالأشواك في الأحيان الأخرى. ولم أجد طريقاً أكثر صعوبة من طريقي هذه في البحث عن الجهود النحوية التي بذلها أحد علماء مصر النحويين في القرن الخامس الهجري، وهو الطاهر بن أحمد بن بابشاذ المتوفى عام ٤٦٩ هـ.

وفي هذا الصدد يجدر بي أن أنوِّه إلى أن الحركة النحوية في مصر، قد كانت من نتاج الرحلات والبعثات العلمية إلى العراق، دون إجراء الزيارات التي قام بها العلماء النحويون إلى مصر ونشروا بها علومهم من أمثال أبي إسحق البغدادي النحوي، وأبي إسحق الزجاج، وإبراهيم بن محمد بن أحمد بن

علي الهاشمي الحسيني الشريف أبي علي النحوي[1].

أضف إلى ذلك أن محمد بن موسى بن عبد العزيز الكندي المصري الملقب بسيبويه كان معاصراً لابن ولاد ولأبي جعفر[2]، كما أن النهضة النحوية واللغوية في مصر قد شهدت إقبالاً من طلاب العلم، حيث ارتحلوا إليها من مختلف البلدان لينشروا فيها العلوم اللغوية والنحوية مثل محمد بن موسى بن هاشم المعروف بالأفشين القرطبي الذي ارتحل إلى مصر ولقي فيها أبا جعفر الدينوري الذي أخذ عنه كتاب سيبويه[3].

ونخلص من هذا إلى أن النحو في مصر كان امتداداً للنحو في البصرة والكوفة وبغداد، فقد أخذ ولّاد عن الخليل وهو بصري، وأبو الحسن الأعز عن الكسائي وهو كوفي، ثم ما لبث العلماء المصريون أن اتجهوا إلى بغداد بعد ذلك فكانوا يمزجون في نحوهم بين مدارس البصرة والكوفة وبغداد.

ولما فتح الفاطميون مصر بدأ اهتمامهم بالعناية بالعلوم ونشرها وإنشاء المعاهد والمدارس اللغوية والنحوية والعلوم الأخرى، فقامت النهضة العلمية في مصر في العهد الفاطمي أكثر مما كانت في العهد العباسي[4] حتى أصبحت القاهرة تنافس بغداد في هذه العلوم.

---

(١) البغية، ص١٨٨، ط١.

(٢) المصدر السابق، ص١٠٨.

(٣) البغية، ص١٠٨.

(٤) جلال الدين السيوطي وأثره في الدراسات اللغوية: عبد العال سالم مكرم، ص١٨.

وقد بلغ اهتمام الفاطميين وحرصهم على اللغة، والنحو، بأن الدولة عينت ابن بابشاذ النحوي على ديوان إنشاء المكاتبات والمراسلات ومراقبة اللغة والنحو في كل ما يصدر عنها مقابل راتب شهري من خزانة الدولة، فلا يصدر كتاب عن الدولة إلا إذا أجازه ووافق عليه ابن بابشاذ بعد أن يقوم بتصويب ما يكون فيه من أخطاء نحوية أو لغوية[1].

ونظراً لغزارة علمه ودقته في تقصِّي الحقيقة، وأمانته العلمية، وبسبب ازورار الباحثين وصدوفهم عن البحث في جهوده ومصنفاته العلمية، ربما لقلة المصادر والمراجع وعدم توفرها، ونظراً لما أسلفت في هذه المقدمة، فقد عقدت العزم على أن أبذل قصارى إمكاناتي المتواضعة، من أجل إبراز الجهود النحوية التي قام بها ابن بابشاذ، لتكون بين يدي الباحثين وطلاب العلم والمهتمين، لعلَّهم يفيدون منها ما أمكنهم ذلك، مبرزاً في بحثي الجهود الواضحة التي اهتديت واستنرت بها، والتي قام بها كل من: خالد عبد الكريم في مؤلفه بعنوان: شرح المقدمة المحسبة، وعبد الكريم سيد رمضان في مؤلفه: شرح جمل الزجاجي، ومحسن بن سالم الهذلي في كتاب المفيد في النحو، بالإضافة إلى معاجم: اللسان، والتاج، والمحكم، ومعجم مقاييس اللغة والعين والجيم والصحاح، وغيرها، كما اعتمدت أمهات الكتب من مصادر ومراجع نفيسة التي تطرقت إلى ابن بابشاذ، أما المخطوطات فقد اعتمدت ما يلي:

١ - مخطوطة (شرح المقدمة المحسبة) وهي نسخة في دار الكتب المصرية

(١) وفيات الأعيان ٢: ١٩٩، إنباه الرواة ٢: ١١٠.

تحت الرقم (٦٧- نحو ش) ورمز هذه النسخة (د)، وعدد أوراقها (١٢٢) ورقة وفيها خرم بمقدار ورقة واحدة ضمن الحديث عن النوع الأول من أنواع الاسم، وفي كل صفحة (٢١) سطراً والكتابة فيها قليلة الإعجام وقليلة الحركات ولا يوجد فيها صفحة للعنوان.

٢- مخطوطة لكتاب (المفيد في النحو) وهي نسخة موجودة في مكتبة رئيس الكتاب في استانبول بتركيا، وتقع في (٦٦) صفحة وفي كل صفحة (١١) أحد عشر سطراً، وفي كل سطر (٨) كلمات تقريباً، وهي مكتوبة بخط جميل واضح، وهي تحمل الرقم (١١٦٠) في اللوحة رقم (١٧٣/ ب) في مكتبة رئيس الكتاب، وتحمل العنوان التالي:

(كتاب المفيد في النحو، تأليف الإمام الأجل أبي الحسن طاهر بن أحمد بن بابشاذ النحوي رحمة الله عليه ورضوانه، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم) والكتاب يقع في لوحات تبدأ من اللوحة رقم (١٧٤) وحتى الرقم (٢٠٥).

وقد بدأ الكتاب بقوله: (الحمد لله مسبغ نعمه على بريته ...)، وختمه بقوله: (تم المفيد لعوامل الإعراب، والحمد لله رب العالمين).

ولم يعرف ناسخ هذا المخطوط، لكنه ذكر في قوله: (وكان الفراغ من زبره سابع ذي القعدة من سنة سبع وثلاثين وثمانمائة، والحمد لله أولاً وآخراً، وظاهراً وباطناً، وصلى الله على محمد وآله وسلم تسليماً كثيراً إلى يوم الدين).

إلا أن بعض صفحات هذا المخطوط أصابها تآكل وخروم بسبب البلل والرطوبة، وأصبحت بعض الكلمات فيه غامضة، مما يسبب ذلك الجهد والعناء المضني للقارئ لكي يتمكن من فك طلاسم بعض الكلمات.

٣- مخطوطة لكتاب (شرح جمل الزجاجي) وهي نسخة في مكتبة الجامع الكبير في صنعاء تحت الرقم (١٨٣٢) بعنوان: (كتاب فيه شرح الجمل في النحو تأليف الشيخ أبي الحسن طاهر بن بابشاذ رحمه الله تعالى آمين) وعدد أوراقه (١١١) ورقة، في كل صفحة منها (٢٠) عشرون سطراً في كل سطر (١٤) كلمة تقريباً، والكلمات فيه واضحة ومكتوبة بخط جميل.

وقد قسمت كتابي هذا إلى أربعة أبواب:

الباب الأول: تعرضت فيه لسيرة حياة ابن بابشاذ واسمه، ونسبه، وأسرته، وبيئته، ونشأته، وشيوخه وتلامذته، ووفاته.

الباب الثاني: تحدثت فيه عن المدارس النحوية في عصره وموقفه منها، ثم تعرضت إلى مذهبه النحوي، وآرائه النحوية، ومنهجه النحوي، وتأثر منهجه بالقرآن والسنة.

الباب الثالث: وفي الباب الثالث تعرضت إلى مؤلفاته النحوية، وإلى آراء بعض العلماء فيه وإلى ألوان من الدراسة النحوية في مؤلفاته.

الباب الرابع: ذكرت بالتفصيل والإسهاب قدر الإمكان نماذج من ثلاثة من مؤلفاته هي: المفيد في النحو، وشرح المقدمة المحسبة، وشرح الجمل

للزجاجي.

ويجدر بي أن أذكر أنني لاقيت عنتاً كبيراً وصعوبة بالغة في بحثي هذا بسبب قلة المراجع والمصادر، أما في المخطوطات الثلاثة التي حصلت بصعوبة كبيرة على صورة لها كما ذكرت، فقد وجدت فيها صعوبة في تحليل بعض الكلمات والمفردات بسب قدمها كلها من الرطوبة وتراكم العث والغبار على مرِّ الأيام.

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

عناوين المخطوطات

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

كتاب المقدمة في النحو



وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم

صفحة العنوان

بسم الله الرحمن الرحيم

والحمد لله وحده وبه [illegible]

الحمد لله مسبغ نعمه على بريته، وملحقهم جناح
رحمته، وهاديهم سبيل الرشاد بأنوار هدايته،
ومانحهم العقول بلطيف حكمته ليدلهم على حقيقة معرفته،
الذي خلق الإنسان، وعلمه البيان، وجعله من أشرف ما نطق
به اللسان، وأنزل إليه محكم القرآن، فقال جل من قائل:
الرحمن علم القرآن خلق الإنسان علمه البيان، أحمده
حمدًا يمد الإيمان، ويستديم مادة الإحسان، وأسأله أن
يصلي على خير بريته أصلاً، وأزكاهم فرعًا، وأسماهم ذكرًا،
محمد خاتم أنبيائه، والمهيمن على رسله، وعلى عترته وصحبه

بداية الكتاب

إن نطقه من فعلك وإن جهله بعضك ومثال الامر

أطع الله من فعلك اشكره من خلقك ومثال النهي لا تعص

الله من فعلك لا تعرض عنه بعض فعلك ومثال العرض

ألا تطيع الله من فعلك ألا تشكره من خلقك ومثال

التمني ليت لي علما أنجو به ليت لي علما صالحا

أنتفع به ومثال التحضيض هلا تعلم ما تجهله هلا تنعم

نعمة ومثال الدعاء رحمك الله علما وعملا نفعنا بهما

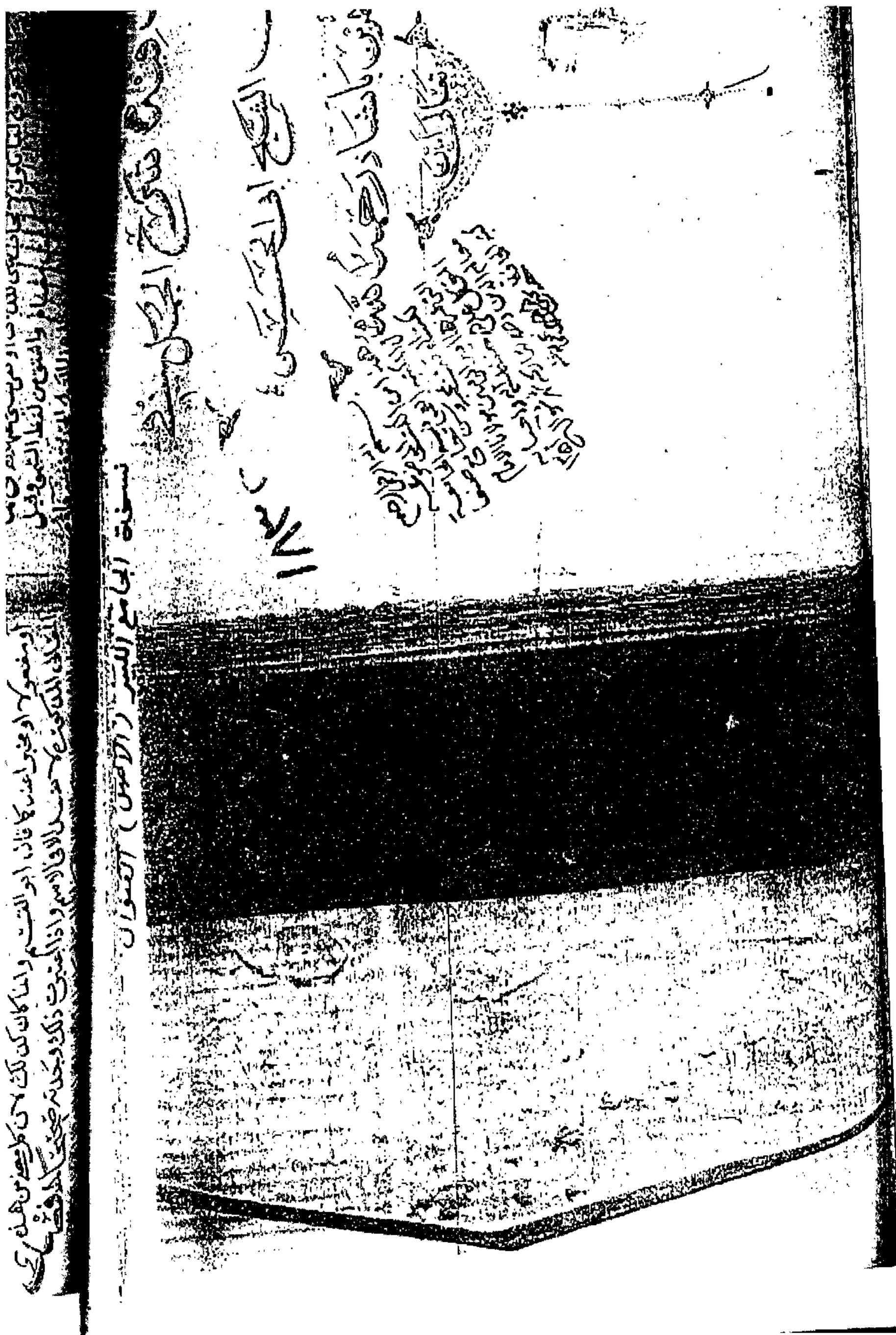
مضت أمثلة المجزومات وأمثلتها مع ما تقدم من المجرورات

والمنصوبات والمرفوعات وعوامل ذلك تم المفيد

لعوامل الإعراب والحمد لله رب العالمين

[illegible]

نهاية الكتاب



١٦١

قال الشاعر [illegible] وأسباط الأيام من [illegible]

[illegible]

[illegible] الحلل رحمه الله

[illegible] العجاج [illegible]

[illegible] سيبويه

باب [illegible]

[illegible] الناسب [illegible]

[illegible]

تم ذلك بحمد الله وعونه وتوفيقه . اللهم [illegible] وانقله من [illegible]

وانفع به [illegible] الأرض ومن عليها [illegible]

ووقع الفراغ من [illegible] ونقله [illegible] منصور بن [illegible] بن منصور بن مسعود بن محمد

[illegible] الأسبوع [illegible] وعشرين ليلة خلت من شهر [illegible]

[illegible] سنة تسع وثلاثين وستمائة وكان [illegible]

[illegible] وصلى الله على محمد النبي الأمي وعلى آله وأصحابه وسلم

وصلى الله على محمد [illegible]

بداية نسخة دار الكتب المصرية . ورمزها (د)

ما الواحد من ملك التثنية الا انه [illegible] تما

وعلى هذا اجمع الجمهور على الصلوة على قراءة ورش رحمه الله من غير طريق

العراقيين من طريق ابي يعقوب الازرق فجعلت الواو موزونه

بالتفخيم ومن [illegible] قولهم يومئذ وحينئذ الياء بدلت من الهمزة لانه

يوم [illegible] مع اذ تركيب الشي الواحد فكتبت متصلة بما قبلها

وذلك على مذهب من [illegible] لان البني كالشي الواحد فاما من

اعرب ما به كتبها بهمزة منفصلة حملا على الاصل اذ لم يعرض

ما يوجب الانفصال فاعرفه تمم قال [illegible] العزيز كاف في معرفة

الخط من هذه المقدمة المحسبة المختصرة لمن اراد الاقتصار ومعرفة

ما لا بد له وبالله التوفيق

[illegible]

الورقة الأخيرة من نسخة دار الكتب المصرية

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

المبحث الأول

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

الفصل الأول

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

الباب الأول

اسمه وسيرة حياته:

هو أبو الحسن طاهر بن أحمد بن إدريس بن بابشاذ بن داوود بن سليمان بن إبراهيم النحوي الجوهري المصري[(١)].

وقد ذكر ابن خلكان أن أصل ابن بابشاذ من بلاد الديلم في العراق[(٢)]، وقال القفطي أن جده أو والده جاء من العراق إلى مصر تاجراً، وأن أصله من العراق[(٣)]. وقال الفيروزآبادي: إن ابن بابشاذ أصله من العراق[(٤)].

وقال ابن الجزري: إن والد أحمد بن بابشاذ أصله عراقي[(٥)].

كما أن أسباب هجرة أسرة ابن بابشاذ أو جده، وكذلك التاريخ الدقيق الذي هاجروا فيه إلى مصر غير معروفة، غير أن الفتن والحروب وعدم الاستقرار في بلاد فارس، وكذلك الظروف المعيشية والاضطرابات السياسية

---

(١) إنباه الرواة على أنباه النحاة: جمال الدين أبي الحسين علي بن يوسف القفطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، طبعة دار الكتب المصرية، ١٩٥٢، ج٢: ٩٥.

(٢) وفيات الأعيان: ابن خلكان، ط١، القاهرة ١٩٤٨؛ ج١: ٢٣٥، ج٢: ١٩٩.

(٣) إنباه الرواة ٢: ٩٥، حسن المحاضرة ١: ٢٢٨.

(٤) البُلغة في تاريخ أئمة اللغة: الفيروزآبادي، دمشق ١٩٤٨، ص١٠٠.

(٥) غاية النهاية في طبقات القراء: ابن الجزري، مطبعة الخانجي ١٩٣٢/ ١: ٤٠.

التي كانت تحدث بين الحين والآخر بين البويهيين، اضطرت أسرته للهجرة ثانية من العراق إلى مصر، حيث أن مصر كانت تنعم بالأمن والاستقرار في ظل حكم الدولة الفاطمية[1].

وقد كان والده أحمد يشتغل بتجارة اللؤلؤ في بداية حياته، ثم انصرف إلى الوعظ وقراءة القرآن، حيث كان أحد القراء المشهورين في القرن الخامس الهجري.

وقد ولد الطاهر ابن بابشاذ في مصر، لكني لم أقع كذلك على السنة المحددة بدقة لتاريخ ميلاده، ولا على تفصيلات دقيقة لحياته وحياة أسرته، سوى معلومات عامة تفيد بأنه دخل بغداد تاجراً، ومارس هذه المهنة التي ورثها واكتسبها عن والده، كما ورث عنه محبة العلم والمعرفة والسعي إليهما.

وكلمة (بابشاذ) التي هي كنيته، هي كلمة أعجمية ومعناها (الفرح والسرور)[2]، ويفهم من تلك الكنية التي أطلقت عليه أنه كان صاحب الصفاء والسرور. وتلفظ الكلمة بفتح الباء (كما وردت في معجم الأدباء)[3]، وفي (اتعاظ الحنفاء)[4]، أما في غير هذين المصدرين فقد وجدتها دون ضبط.

---

(١) السلوك لمعرفة دول الملوك: المقريزي، ط٢، لجنة التأليف والترجمة والنشر ١٩٥٦: ١: ٢٣، تاريخ الإسلام السياسي، حسن إبراهيم ٣: ٢٦.

(٢) وفيات الأعيان ٢: ٥١٧.

(٣) معجم الأدباء ٧: ٢٣٤، ١٧: ٥، ١٨: ٣٩.

(٤) اتعاظ الحنفاء ٢: ٣١٨.

وقد كتبت في بعض المخطوطات والمراجع بالذال المعجمة وفي بعضها الآخر بالذال المهملة.

وقد عرف الطاهر بهذه الكنية، كما عرف بها والده أحمد، وعرفت بهذا اللقب أسرته كلها، كما أن والده كان يكنى بـ (أبي الفتح)، ولم أستطع أن أجد أصل هذه الكنية سوى ما ذكرت[1].

وكان ابن بابشاذ محباً للعلم وحريصاً على طلبه، حتى أصبح إماماً في النحو، وقال عنه السيوطي: إنه أحد الأئمة في هذا الشأن والأعلام في فنون العربية وفصاحة اللسان[2].

وكان ابن بابشاذ يعمل في التدريس ويتقاضى راتباً من الدولة، وقد أسندت إليه وظيفة أخرى في ديوان الإنشاء في الدولة الفاطمية، وهي مراجعة وتدقيق الرسائل والكتب التي كانت تكتب في الديوان، وكان لا يخرج من ديوان الإنشاء أي كتاب دون أن يعرض على ابن بابشاذ، فيتأمله ويدققه ويصلح أي خطأ فيه أو يشير بتغييره أو تغيير بعض ما فيه، وذلك لما لابن بابشاذ من مكانة مرموقة في النحو واللغة. وقال عنه ابن الأنباري: كان ابن بابشاذ من أكابر النحويين حسن السيرة، منتفعاً به وبتصانيفه[3].

---

(١) غاية النهاية ١: ٤٠، معجم الأدباء ١٧: ٥، وفيات الأعيان ٢: ٢٠٠، بغية الوعاة ٢: ١٧، شذرات الذهب ٣: ٣٣، شرح المقدمة المحسبة ١: ١١.

(٢) بغية الوعاة ٢: ١٧.

(٣) نزهة الألباء، ص٣٦١.

وقد تصدَّر ابن بابشاذ للتدريس في النحو، فعمل حلقات لطلابه في جامع عمرو بن العاص في مصر، وذلك إلى جانب تدريسهم اللغة وشرح القصائد الشعرية، وقد أصبح ابن بابشاذ من أشهر النحاة في مصر كما ذكر عنه ذلك ابن خلكان[1]، وقال عنه السيوطي: (إنه أحد الأئمة في هذا الشأن، والأعلام في فنون العربية وفصاحة اللسان)[2].

شيوخه:

لقد برع الطاهر بالقراءات القرآنية والتفسير التي اكتسبها كما قلنا عن طريق والده أحمد ابن بابشاذ، كما برع في إعراب القرآن وتخريج القراءات القرآنية بطريقة علم النحو، حيث أفاد في هذا العلم من أستاذه الحوفي أحد علماء النحو والتفسير[3].

وقد ذكر ابن تغري بردي أن ابن بابشاذ قد سمع الحديث ورواه[4]. فهو إذن تتلمذ على شيوخه المذكورين تالياً:

١- والده أبو الفتح أحمد بن بابشاذ الذي كان عالماً بالنحو والقراءات القرآنية وعلم التفسير، وقد توفي في مصر سنة ٤٤٥ هـ.

---

(١) وفيات الأعيان، ٢: ١٩٩.

(٢) بغية الوعاة، ٢: ١٧.

(٣) شرح المقدمة المحسبة ٢: ١٢-١٣.

(٤) النجوم الزاهرة ٥: ١٠٥.

٢- الثمانيني: وهو عمر بن ثابت الثمانيني، تلميذ ابن جني وهو من علماء بغداد المشهورين قيِّماً بعلم النحو، عارفاً بقوانينه، شرح كتاب اللمع لابن جني شرحاً تاماً أجاد فيه، وانتفع بالاشتغال عليه جمع كبير، وكان نحوياً فاضلاً، وكان هو وأبو القاسم بن برهان متعارضين، يُقْرِئان الناس بالكرخ ببغداد، فكان خواص الناس يقرأون على ابن برهان، والعوام يقرأون على الثمانيني. وتوفي في ذي القعدة سنة اثنتين وأربعين وأربعمائة، وقد تسربت آراء الثمانيني إلى شروحات ابن بابشاذ، مما يدل على أن ابن بابشاذ قد أخذ منه في زمن رحلته إلى بغداد.

٣- الواسطي: وهو أبو نصر القاسم بن محمد بن مباشر الواسطي الضريروقد ولد في واسط بالعراق اخذ عنه الطاهر بن بابشاذ ولازمه فترة طويلة من حياته وانتفع من علومه وخدمه كثيراً وتزوج أ خته، ومات القاسم الواسطي في حلب. وهو عالم أديب برع في النحو واللغة[١]، ومن أشهر كتبه في النحو كتاب (شرح اللمع) وقد رتبه على أبواب الجمل، وقد توفي قبل سنة ٤٦٦هـ[٢].

٤- الحوفي: أبو الحسن علي بن إبراهيم بن سعيد الحوفي، وكان يعد أعلم أهل زمانه بإعراب القرآن والنحو، وكان عالماً بالقراءات والتفسير والنحو، وهو من أهل الحوف بمصر، ومن أشهر مؤلفاته: البرهان في تفسير

(١) معجم الأدباء ٨: ٢٩٦، معجم الأدباء ١٧ : ٥، بغية الوعاة ٢: ٢٦٢.

(٢) معجم الأدباء ٣:٥، بغية الوعاة ٢:٢٦٢.

القرآن، والموضح في النحو، ومختصر كتاب العين، وتوفي سنة ٤٣٠هـ[١].

٥- الخطيب التبريزي: وهو يحيى بن علي بن محمد الشيباني التبريزي، أبو زكريا، من أئمة اللغة والأدب، أصله من تبريز وهي مدينة تقع في شمال إيران، نشأ في بغداد ورحل إلى بلاد الشام، فقرأ (تهذيب اللغة) للأزهري على أبي العلاء المعري، ثم سافر إلى مصر وبعدها عاد إلى بغداد. فقام على خزانة الكتب في المدرسة النظامية إلى أن توفي عام ٥٠٢ هـ ودفن في بغداد، ومن مؤلفاته: شرح ديوان الحماسة لأبي تمام، وتهذيب إصلاح المنطق لابن السكيت، وتهذيب الألفاظ لابن السكيت، وشرح سقط الزند للمعري، وشرح اختيارات المفضل الضبي، والوافي في العروض والقوافي، وشرح القصائد العشر، والملخص في إعراب القرآن، وشرح المشكل من ديوان أبي تمام، وشرح شعر المتنبي، وشرح اللمع لابن جني[٢]، وقد قرأ عليه ابن بابشاذ اللغة.

تلامذته:

تهافت الطلاب على ابن بابشاذ من مختلف البلدان، خاصة بعد أن أصبح معلماً للتدريس في جامع عمرو بن العاص، فجاءه طلاب من مصر

(١) الأعلام ٤: ٢٥٠، معجم الأدباء ١٢: ٢٢١، وفيات الأعيان ٢: ٤٦١، حسن المحاضرة ١: ٥٣٢، بغية الوعاة ٢: ١٤٠.

(٢) الأعلام ٨: ١٥٧-١٥٨، معجم الأدباء ٢٠: ٢٥، إنباه الرواة ٤: ٢٢، وفيات الأعيان ٥: ٢٣٨.

والأندلس، وممن أخذ عنه من التلاميذ ما يلي:

١- ابن الفحَّام: هو أبو القاسم عبد الرحمن بن أبي بكر عتيق بن أبي سعيد خلف الصقلِّي أحد القراء المشهورين، وكان شيخ الإسكندرية في عصره وُلد عام ٤٢٢هـ، ورحل من المغرب إلى المشرق ليتعلم القراءة، وأدرك بمصر كبار القراء مثل ابن نفيس، وقرأ عليه الحافظ السلفي. وقد طلب من ابن بابشاذ أن يشرح له المقدمة فأملى عليه شرحها، وقد توفي ابن الفحام في مصر سنة ٥١٦هـ[(١)].

٢- ابن الحصَّار: هو أبو القاسم خلف بن إبراهيم بن خلف بن سعيد المقرئ، ولد عام ٤٢٧هـ، وكان أحد الأئمة في القراءات القرآنية، وقد حضر أحد المجالس التي أملى فيها ابن بابشاذ شرح المقدمة، ورحل إلى مكة وحج، ثم سمع فيها من أبي معشر الطبري المقرئ وقرأ عليه القراءات، ولقي فيها كريمة المروزية وأخذ عنها، كما لقي في مصر أبا الحسين نصر بن عبد العزيز الفارسي الشيرازي وأبا عبد الله محمد بن عبد الولي الأندلسي وأبا الحسن طاهر بن بابشاذ النحوي، ولقي في صقلية أبا بكر ابن بنت العروق، وذهب إلى الأندلس وصار خطيباً ومقرئاً في مسجد قرطبة، وكان صادقاً يوثق به وخطيباً مشهوراً وواعظاً بليغاً فصيح اللسان حسن البيان، ذا سمعة عطرة وطيّبَ

---

(١) إنباه الرواة ٢: ١٦٤، مرآة الجنان ٣: ٢١٣، حسن المحاضرة ١: ٤٩٥، النجوم الزاهرة ٥: ٢٢٥، الأعلام ٣: ٣١٦.

المخبر والمعشر والمكانة الرفيعة، توفي سنة ٥١١هـ[١].

٣- السعيدي: هو أبو عبد الله محمد بن بركات بن هلال السعيدي ولد سنة (٤٢٠هـ)، وكان شاعراً يجيد الشعر، وقد تتلمذ على ابن بابشاذ في النحو، وتقلَّد وظيفته بعد وفاته، وألف في ناسخ القرآن ومنسوخه وله مؤلفات في النحو، وتتلمذ عليه ابن برِّي، وقد توفي سنة ٥٢٠هـ[٢].

٤- أبو الأصبغ الزهري: وهو عيسى بن محمد بن عبد الله بن عيسى بن مؤمل بن أبي البحر الزهري الشنتريني من أهل شنترين، وهو فقيه وراوية وكان إذا قرئ عليه حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم بكى بكاءً شديداً. وقد أخذ عنه الحديث رواة آخرون منهم القاضي عيَّاض، ورحل إلى المشرق وقرأ على بعض العلماء، وتوفي سنة ٥٣٠هـ[٣].

٥- محمد بن أبي نصر فَتُّوح بن عبد الله بن فتُّوح الحميدي ت(٤٨٨هـ)[٤].

---

(١) غاية النهاية ١: ٢٧١، معرفة القراء: ٣٧٧.

(٢) معجم الأدباء ١٨: ٣٩، خريدة القصر ٢: ١٥٦، حسن المحاضرة ١: ٥٣٢، بغية الوعاة ١: ٥٩.

(٣) الصلة، ص٤٤٠، شرح المقدمة ١: ١٧.

(٤) معجم الأدباء ٥: ٣٩٥، سير أعلام النبلاء ١٩: ١٢٠.

وفاته:

اعتزل ابن بابشاذ الناس في آخر حياته، وباع أشياءه وانقطع للعلم والعبادة، وسكن في غرفة تقع على سطح جامع عمرو بن العاص في القاهرة وهو الجامع العتيق بمصر، وربما كان يعود أهله بين فترة وأخرى، ثم يرجع إلى غرفته تلك على سطح الجامع.

وذكر القفطي في إنباه الرواة: أسباب تزهد طاهر بن بابشاذ، أنه كان له قط قد أنس به ورباه وأحسن تربيته، فكان طاهر الخلق، لا يخطف شيئاً ولا يؤذي على عادة القطط، وأنه يوماً اختطف من يديه فرخ حمام مشوي، فعجب له، ثم عاد بعد أن غاب ساعة، فاختطف فرخاً آخر وذهب، فتتبعه الشيخ إلى خرقٍ في البيت، فرآه قد دخل الخرق، وقفز منه إلى سطح قريب، وقد وضع الفرخ بين يدي قط هناك، فتأمله الشيخ، فإذا القط أعمى مفلوج لا يقدر على الانبعاث، فتعجب وحضره قلبه وقال: من لم يقطع بهذا القط، وقد سخَّر له غيره يأتيه برزقه ويخرج عن عادته المعهودة منه لإيصاله الراحة إليه، لجدير ألا يقطع بي[1].

وذكر ابن خلكان نفس هذه القصة ولكن فيها اختلاف النَّص، حيث ذكر: أنه كان يوماً في سطح جامع مصر وهو يأكل شيئاً وعنده ناس فحضرهم قط، فقدَّموا له لُقمةً فأخذها في فيه وغاب عنهم، ثم عاد إليهم، فرموا له شيئاً

---

(١) إنباه الرواة ٢: ٩٦.

آخر، ففعل كذلك، وتردَّد مراراً كثيرة، وهم يرمون له وهو يأخذه ويغيب، ثم يعود من فوره، حتى عجبوا منه، وعلموا أن مثل هذا الطعام لا يأكله وحده لكثرته، فلما استرابوا حاله تبعوه، فوجدوه يرقى إلى حائط في سطح الجامع ثم ينزل إلى موضع خالٍ صورة بيت خراب، وفيه قط آخر أعمى، وكل ما يأخذه من الطعام يحمله إلى ذلك القط، ويضعه بين يديه وهو يأكله، فعجبوا من تلك الحال، فقال ابن بابشاذ: إذا كان هذا حيواناً أخرس قد سخَّر الله له هذا القط، وهو يقوم بكفايته، ولم يحرمه الرزق فكيف يضيع مثلي، ثم قطع الشيخ علائقه، واستعفى من الخدمة، ونزل على راتبه، ولازم بيته واشتغاله متوكلاً على الله تعالى، وما زال محروساً محمول الكلفة إلى أن مات[1].

وقد خرج ابن بابشاذ من غرفته التي اعتزل بقية حياته فيها من على سطح الجامع، ذات يوم، فزلّت قدمه، في طاقة تؤدي إلى الضوء، فسقط إلى صحن الجامع[2]. وقد توفي رحمه الله إثر سقوطه وقتذاك عشية اليوم الثالث من رجب سنة (٤٦٩هـ) الموافق ليوم الثلاثاء ٣١ يناير سنة ١٠٧٧ ميلادية، ودفن في القرافة الكبرى[3].

---

(١) وفيات الأعيان ٢: ٢٠٠.

(٢) المصدر السابق ٢: ٢٠٠، بغية الوعاة ٢: ١٧.

(٣) وفيات الأعيان ٢: ٢٠٠، بغية الوعاة ٢: ١٧، خطط المقريزي ٢: ٤٥٣، كشف الظنون ص١١١، ص٤٢٣.

وذكر القفطي أن وفاة ابن بابشاذ كانت سنة ٤٥٤هـ، وقيل بعد ذلك[١]. لكن ابن باشاذ نفسه يقول في كتابه (شرح المقدمة) أنه أملى شرح مقدمته على ابن الفحَّام سنة ستٍ وستين وأربعمائة هجرية[٢]، مما يجعلنا نشك في هذا التاريخ.

مؤلفاته:

تقع أهم مؤلفات ابن بابشاذ في النحو العربي، وقد كان لهذه المؤلفات شهرة واسعة أفاد منها معاصروه وطلابه ومن أتى بعده من الباحثين والدارسين، وقد عكف بعض تلاميذه على نشر كتبه وتدريسها وتعليمها للطلبة، وانتشرت مؤلفات ابن بابشاذ في بلاد المغرب وبلاد الأندلس، وذلك عن طريق التلاميذ الذين جاؤوا من الأندلس إلى مصر ليتعلموا على يديه.

ومن أهم وأشهر مصنفات ابن بابشاذ هي:

١- **المقدِّمة**: وعرفت أيضاً باسم (المُحْسِبَة)، حيث ذكر ذلك ابن الأنباري فقال: (وصنَّف مقدمة في النحو سماها المُحْسِبَة)[٣]، وذكر الفيروزأبادي اسمها (المُحْتَسَب) حين ذكر مؤلفات ابن بابشاذ فقال: (ومقدمة

(١) إنباه الرواة، ٢: ٩٧.

(٢) شرح المقدمة المحسبة في الملحق ٢: ٤٧١ خالد عبد الكريم.

(٣) نزهة الألباء، ص٣٦١.

سمّاها المُحْتَسَب)[1]. وقد أطلق ابن بابشاذ على كتابه هذا اسم (المقدمة)، وقال هو نفسه بأن بعض معاصريه سماها (المُحْسِبَة)[2]. وقد ذكر السيوطي في كتابه (حسن المحاضرة) اسم: المقدمة، بينما ذكر في كتابه (بغية الوعاة) اسم: المحتسب، ولم يقل المقدمة، كما أن ياقوت يسميه: (المحتسب في النحو)، وقال الفيروزأبادي إن المقدمة تسمى المحتسب.

ونفهم من ذلك أن هذين الاسمين أطلقا على نفس الكتاب، وإن كان قد ظن بعضهم أنهما كتابان مختلفان مثل حاجي خليفة وإسماعيل البغدادي، حيث سمى أحدهما الكتاب باسم المقدمة والآخر باسم المحتسب، والدليل القاطع على أن الاسمين هما لكتاب واحد، قول ابن بابشاذ نفسه في شرحه للكتاب الذي أطلق عليه اسم (المقدمة)، فجاء في شرحه أن بعض معاصريه سماه (المحسبة)[3].

فالمُقَدِّمة والمُحْسِبَة والمُحْتَسِبُ هي نفس الاسم لكتاب ابن بابشاذ في النحو. ومعنى المُحْسِبَة أي الكافية، وهي اسم فاعل من (حَسْبُكَ): أي كفاك، وحَسْبُ: بمعنى كفى، وحَسْبُكَ درهمٌ: أي كفاك.

وقد قال ابن بابشاذ: (إن الغرض بهذه المقدمة التسهيل والتوطئة لما عسى أن يُقْرأ بعدها، لأن فيها جملاً ملخصة، وألفاظاً مجردة تعين

(١) البلغة ص١٠٠.

(٢) شرح المقدمة المحسبة/ تحقيق خالد عبد الكريم، ج١، ص٢٥.

(٣) شرح المقدمة المحسبة، انظر الملحق لخالد عبد الكريم ٢: ٤٧١.

على المقصود)[١].

وقد بنى ابن بابشاذ كتابه هذا المقدمة على عشرة أشياء هي: الاسم والفعل والحرف والرفع والنصب والجر والجزم والعامل والتابع، والخط وله عليه شروح[٢].

وتعد المقدمة خلاصة للنحو العربي، وقد اهتم بها نحويون كثيرون وقاموا بشرحها، فمنها ما وصل إلينا مثل شرح الإمام يحيى بن حمزة العلوي أحد أئمة الزيديين وعلمائها في اليمن بعنوان: (الحاصر لفوائد مقدمة الطاهر)[٣]، توجد منها مخطوطتان في المتحف البريطاني الأولى برقم (٣٨٢٤ OR) والثانية برقم (OR ٣٧٣٧) كما ذكر ذلك خالد عبد الكريم في تحقيقه لشرح المقدمة[٤]، وشرح ابن بُصَيْبص الزبيدي أحد علماء اليمن في اللغة والنحو بعنوانه (شرح مقدمة ابن بابشاذ)، وقد ذكر بروكلمان بأن نسخة منها موجودة في لينيجراد، وشرح ابن هطيل وهو أيضاً من علماء اليمن بعنوان: (شرح على الطاهرية)، وذكر بروكلمان أن لهذا الشرح أربع مخطوطات إحداها موجودة في الفاتيكان برقم (١١٦٢) واثنتان في الإمبروزيانا إحداهما برقم

(١) شرح المقدمة، خالد عبد الكريم ٢: ٤٧١ وما بعدها.

(٢) كشف الظنون: حاجي خليفة، ص١٦١٢.

(٣) بروكلمان ١: ٣٦٥.

(٤) شرح المقدمة المحسبة ١: ٣٢.

(F ١٠٣) والثالثة في برلين برقم (٤ / ٦٤٧٣)[1].

وأما الشروحات المفقودة أو التي لم تصل إلينا مثل شرح ابن الفحَّام، وشرح ابن نُمارة، وشرح عبد اللطيف البغدادي ومختصر ابن عصفور.

٢- شرح المقدمة المحسبة: وقد قام بتحقيقه خالد عبد الكريم في الكويت عام ١٩٧٦.

ولقد عمل ابن بابشاذ هذه المقدمة سنة (٤٣٥هـ) تقريباً، وبعد ثلاثين عاماً تقريباً من تأليفها، طلب منه تلميذه عبد الرحمن بن عتيق المعروف بابن الفحَّام وهو مقريء معروف، طلب منه أن يملي عليه شرح هذه المقدمة، فأملاها عليه. وقد حضر جلسة الإملاء هذه تلميذ آخر اسمه خلف ابن إبراهيم بن خلف المعروف بابن الحصَّار، وهو مقريء معروف كذلك، ويقال بأن خلف لم يحضر هذه المجالس من أولها بل فاته جزء منها. وعندما أعاد ابن الحصَّار النظر في نسخته وتفحُّصها، تبين له أن فيها بعض النقص من بدايتها، ووجد أنه لا بد من أن يكمل النقص من ابن بابشاذ نفسه الذي أملى عليه نص هذه النسخة، غير أن ابن بابشاذ كان قد أملى عليه مشافهة وارتجالاً، فعاد وأملى على ابن الحصار الجزء الذي فاته من بدايته مرة أخرى.

ولذلك، ولهذا السبب نجد اختلافاً في نسخ هذا الكتاب، غير أنها في الحقيقة هي كتاب واحد وشرح واحد، ولا خلاف إلا في بداية الكتاب وفي

(١) المصدر السابق ١: ٣٦-٣٧.

المتن فقط، أما بقية فصول الكتاب فلا يجد القارئ أي اختلاف على الإطلاق.

وقد أطلق معظم الذين ترجموا لابن بابشاذ اسم (شرح المقدمة) على هذا الكتاب، مثل ابن قاضي شهبة وابن خلكان وابن كثير والقفطي والسيوطي في حسن المحاضرة، وحاجي خليفة. وأما الفيروز أبادي فسماه باسم (شرح المحتسب) وكذلك السيوطي في الأشباه والنظائر.

وقد قام بتحقيق هذا الكتاب محمد أبو الفتوح في مصر، كما قام السيد خالد عبد الكريم من جامعة الكويت بتحقيق هذا الكتاب تحقيقاً وافياً وواسعاً مع تعليق مفيد جداً عليه، كما قام بعمل ترجمة واسعة ومستفيضة لمؤلفه ابن بابشاذ.

٣- شرح الجمل للزَّجَّاجي:

قال الفيروز أبادي إن لابن بابشاذ ثلاثة شروح على الجمل، وأشار ابن خير الأشبيلي أن لابن بابشاذ ثلاثة شروح: شرح كبير وشرح صغير وشرح يأتي ما بين الشرحين.

وذكر مازن المبارك أن ابن بابشاذ قام بشرح الجمل الصغرى والكبرى، وألف كتاباً في الزيادة التي بين الصغرى والكبرى.

وقد ذكر كارل بروكلمان أنه توجه مخطوطة عن كتاب شرح الجمل في المكتبة الظاهرية بدمشق ومخطوطة في الفاتيكان ومخطوطة ثالثة في مكتبة توبنجن في ألمانيا ومخطوطة في مكتبة الجامع الكبير بصنعاء ومخطوطتان اثنتان

في مكتبة استانبول[1] كما توجد نسخة في دار الكتب المصرية بالقاهرة[2].

٤- **شرح كتاب أصول النحو لأبي بكر بن السراج** (ت ٣١٦هـ) وقد ألفه ابن بابشاذ قبل أن يقوم بتأليف كتاب المقدمة المحسبة.

٥- **التذكرة في القراءات السبع**: وقد ذكر هذا الكتاب إسماعيل باشا البغدادي، ولم يذكره غيره، وهو كتاب يختص بالقراءات القرآنية.

٦- **كتاب المفيد في النحو:**

لقد ألف ابن بابشاذ هذا الكتاب زمن الخليفة الفاطمي المستنصر بالله ابن الظاهر، وجعله مختصراً، وقسمه إلى سبعة فصول، تحدث فيه عن نشأة علم النحو وأسباب نشأته، ثم تحدث عن الاسم والفعل والحرف، وانتقل إلى الحديث عن الإعراب وأدواته والبناء وأدواته، وعن المرفوع وأدوات الرفع والمنصوب وأدوات النصب، وأدوات الجر وأدوات الجزم.

وقد استعان ابن بابشاذ بشواهد قليلة من القرآن الكريم والأحاديث النبوية في كتابه (المفيد)، وقد تضمَّن هذا الكتاب مجموعة من الحكم والأمثال التي ذكرها من فكره هو نفسه.

(١) تاريخ الأدب العربي، بروكلمان ٢: ١٧٤.

(٢) مجلة معهد المخطوطات ١/ ٣٨٦.

وقد ذكر الفيروزأبادي هذا الكتاب في (البلغة) [1]، وقد قام الدكتور محسن بن سالم العميري الهذلي، بتحقيق مخطوطة لهذا الكتاب، وجدها في المكتبة السليمة في استانبول، وقام بتصويرها.

٧- **التعليقة:** ويسمى هذا الكتاب بـ : (تعليق الغرفة)، وهو مجموعة كبيرة من التعليقات والفوائد، جمعها ابن بابشاذ من مجموعة من الكتب الكثيرة في غرفة بجامع عمرو بن العاص، وذلك في أثناء فترة انقطاعه عن الناس، وقد بلغت هذه التعليقة خمسة عشر مجلداً، وقد توفي ابن بابشاذ قبل أن يقوم بتبيضها. وقد سماها تلامذته من بعده (تعليقة الغرفة) وقد انتقلت هذه التعليقة إلى تلميذه أبي عبد الله محمد بن بركات السعيدي النحوي اللغوي، الذي تولى من بعده وظيفته بتحرير الرسائل في الديوان، وبعد ذلك، انتقلت هذه التعليقة من ابن البركات إلى أبي محمد عبد الله بن بري النحوي والذي تولى من بعد ابن البركات وظيفة التحرير في الديوان، وبعد ذلك انتقلت إلى الشيخ أبي الحسن النحوي المنبوز بثلط الفيل، وقد تصدر المكان نفسه من بعد من سبقوه بنفس الوظيفة، أي أن كل واحد من هؤلاء كان يهبها لتلميذه من بعده، ويعهد إليه بحفظها، وبعد ذلك لا ندري ماذا كان مصير هذه التعليقة[2].

---

(١) البلغة في تاريخ أئمة النحو واللغة، مجد الدين الفيروزأبادي، تحقيق محمد المصري، نشر مركز المخطوطات والتراث، الكويت ط١، ١٤٠٧هـ.

(٢) شرح المقدمة المحسبة، خالد عبد الكريم، ج١، ص٤٢.

مذهبه النحوي وآراؤه وموقفه من المدارس النحوية(*):

لقد كان ابن بابشاذ ينزع نزوعاً قوياً وواضحاً في القضايا النحوية إلى المذهب البصري، وكذلك في تفسير الظواهر اللغوية، وبرز ذلك جليّاً بوقوفه إلى جانب البصريين في المسائل الخلافية التي جرت بين مدرستي البصرة والكوفة، وكان يدافع عن آراء البصريين، ويضعِّف من آراء الكوفيين[١].

وكان ابن بابشاذ يرجِّح أقوال سيبويه ويؤيدها، ويرويها لتلاميذه، وإذا ظهر أكثر من رأي في قضية نحوية، فإنه كان يميل إلى رأي سيبويه ويأتي بالأدلة لإثباتها.

وكان يحدد موقفه من النحاة حسب موقفهم من البصريين بشكل عام، ومن سيبويه بشكل خاص، ولذلك فإن ابن بابشاذ كثيراً ما كان يرفض رأي المبرد وأقواله، مع العلم بأن المبرد بصري النزعة النحوية، ذلك لأن المبرد يخالف في بعض آرائه سيبويه أو جمهور البصريين، فقد خالف ابن بابشاذ المبرد من حيث جواز تقديم التمييز على عامله إذا كان فعلاً، وقال بأن رأي سيبويه هو الرأي الصواب. وردَّ رأي المبرد في عامل النصب في المستثنى وصحَّح رأي سيبويه، كما ردَّ رأيه في تعليله لبناء حُذامِ وقَطامِ على الكسر، كما رَدَّ تفسيره

(*) المرجع في معظم هذه القضايا الواردة تحت هذا العنوان هو: شرح المقدمة المحسبة.

(١) نزهة الألباء، ص٣٦١.

لعامل الرفع في المبتدأ، ورَدَّ تفسيره للعامل في البدل[1].

كما أن موقفه من الأخفش مثل موقفه من المبرد، فهو يأخذ برأيه إذا كان موافقاً لرأي سيبويه والبصريين، ويخالفه إذا كان لا يتفق مع رأي سيبويه أو البصريين. ولذلك فإنه أيّد رأي الأخفش في إعراب (إيَّا) في كلمة (إيَّاك) بأنها: اسم مضمر، والكاف حرف خطاب، لأن الاخفش يتفق مع سيبويه في هذه المسألة. لكنه يخالف الأخفش الذي يجيز رفع الاسم بعد (إذا) على أنه مبتدأ، ويؤيد البصريين بقولهم أنه مرفوع بتقدير فعل[2].

وقد كان ابن بابشاذ يميل إلى آراء البغداديين: مثل أبي علي الفارسي، وابن جنِّي وذلك في بعض القضايا النحوية، وذلك لأن ابن بابشاذ قد تلمذ للقاسم بن محمد الواسطي، حيث أن أبا علي الفارسي كان ميالاً إلى المذهب البصري أكثر من المذهب الكوفي، غير أنه انفرد بآراء خاصة استخلصها بعد دراسة طويلة وتحليل عميق للقضايا النحوية.

وقد أخذ ابن بابشاذ برأي أبي علي الفارسي في علَّة بناء (الآن)، ويرى أنها بنيت لتضمُّنها معنى (ألف ولام غير الموجودة)، كما أنه لا يجيز تقديم خبر ليس عليها لأنها لا تتصرف، وهذا الرأي هو رأي الكوفيين، وقد سار عليه البغداديون ومعظم النحويين المتأخرين[3].

---

(١) الكتاب ٢: ١٥٤، شرح المقدمة المحسبة: الأوراق رقم (٥٠-٨٦).

(٢) شرح المقدمة المحسبة: الورقة رقم (١٧).

(٣) شرح المقدمة المحسبة، الورقة ٦٦.

وأيَّد رأي أبي علي في عدم جواز العطف على موضع (أنَّ) المفتوحة المشدَّدة، وأيَّدَ قوله بأن الأفعال الخمسة هي أفعال معرفة لا حرف إعراب فيها[1].

وأيَّدَ ابن جنِّي في جواز العطف على محل المجرور مثل: مررت بزيدٍ وعمروٍ، وعمرواً[2].

وأبرز المسائل التي تظهر فيها ميول ابن بابشاذ إلى المذهب البصري هي:

١- الاسم مشتق من السُّمُوِّ كما يقول البصريون، وليس من السِّمَة كما يقول الكوفيون.

٢- إعراب الأسماء الستة بالأحرف.

٣- كلا وكلتا اسمان مفردان أضيفا إلى مثنى.

٤- المبتدأ مرفوع بالابتداء، والخبر مرفوع بهما معاً.

٥- الواو والألف والياء في المثنى والجمع حروف إعراب.

٦- (مِنْ) لابتداء الغاية مع المكان.

٧- يعطف بـ (لكن) بعد النفي فقط، وعند الكوفيين يعطف بها بعد الإيجاب.

---

(١) المصدر السابق، الورقة ٣٣، الورقة ٤٦، همع الهوامع ١ : ٥١ .

(٢) همع الهوامع ٢ : ١٤١، مغني اللبيب، ص ٤٧٣.

٨- الظرف إذا وقع خبراً ينتصب بفعل مقدر أو اسم فاعل، والتقدير: زَيْدٌ اسْتَقَرَّ أو مستَقِرٌّ عندك، وعند الكوفيين ينتصب على الخلاف.

٩- إنَّ وأخواتها تنصب المبتدأ وترفع الخبر، وعند الكوفيين يكون الخبر مرفوعاً أصلاً.

١٠- لا يجوز جمع العلم المختوم بعلامة التأنيث مثل: طلحة وغيره جمع مذكر سالم.

١١- أصل الإعراب للأسماء.

١٢- أسماء الأفعال لا يتقدم معمولها عليها.

١٣- اسم (لا) المفرد النكرة مبني على الفتح وعند الكوفيين معرب.

١٤- المنادى المفرد المعرفة مبني، وعند الكوفيين معرب.

١٥- الفعل المضارع مرفوع لوقوعه موقع الاسم، وعند أكثر الكوفيين مرفوع لتجرده من العوامل الناصبة والجازمة.

١٦- الفعل المضارع معرب لمضارعته الاسم.

١٧- لا يجوز تقديم خبر (ما زال) وأخواتها التي في معناها عليها، وعند الكوفيين جائز.

١٨- اسم الفاعل إذا جرى على غير ما هو له وجب إبراز الضمير، والكوفيون لا يوجبون ذلك.

١٩- الاسم بعد (لولا) مرفوع بالابتداء، وعند الكوفيين مرفوع بـ (لولا).

٢٠- الفعل هو عامل النصب في المفعول، وعند الكوفيين الفعل والفاعل جميعاً.

٢١- نعم، وبئس: فعلان جامدان، وهما عند الكوفيين اسمان.

٢٢- (أفعل) في التعجب فعل غير متصرف، وعند الكوفيين اسم.

٢٣- لا يجوز التعجب من السواد، وعند الكوفيين جائز.

٢٤- (ما) الحجازية ترفع الاسم وتنصب الخبر بنفسها، والخبر عند الكوفيين منصوب.

٢٥- خبر (ليس) يتقدم عليها.

٢٦- (كأنَّ) مركبة من (الكاف) و (أنَّ).

٢٧- (لعلَّ) مفردة.

٢٨- حروف الجر باقية على معانيها، ولا يحل بعضها محل بعض.

٢٩- (أَيْمُنْ) اسم مفرد.

٣٠- همزة (أيُمن) همزة وصل.

٣١- اسم الفاعل لا يعمل إذا كان في الماضي.

٣٢- (أفْعَل) في التعجب فِعْل.

٣٣- (حتى) تدخل على الاسم ولا تدخل على الضمير.

٣٤- اسم الإشارة يوصف ويوصف به.

٣٥- التعجب من الألوان لا يجوز.

٣٦- المصدر هو أصل الفعل.

٣٧- العطف على الضمير المتصل المرفوع لا يَحْسُنُ إلا بعد تأكيد المضمر المرفوع.

٣٨- لا يجوز توكيد النكرة.

٣٩- (كان) مضمرة في قولك: ضربي زيداً قائماً.

٤٠- النصب على الحال في قولك: دعوتُ الله سميعاً.

٤١- لا تدخل لام الابتداء في خبر (لكن) وهو عند الكوفيين جائز.

٤٢- فعل الأمر للمخاطب مبني، وعند الكوفيين معرب.

٤٣- (أن) المضمرة هي عامل نصب في الفعل المضارع بعد واو المعية، وعند الكوفيين العامل هو الصرف.

٤٤- أن المضمرة هي عامل النصب في الفعل المضارع بعد فاء السببية، وعند الكوفيين العامل هو الخلاف.

٤٥- عامل النصب في الفعل المضارع بعد لام التعليل (أن) المضمرة، وعند الكوفيين اللام نفسها.

٤٦- عامل النصب في الفعل المضارع بعد (حتى): (أن) المضمرة، وأن وما دخلت عليه في محل جر بحتى، وحتى لا تنصب بنفسها، وهي عند الكوفيين تنصب بنفسها.

٤٧- (إنْ) الواقعة بعد (ما) زائدة مثل: (ما إنْ زيْدٌ قائمٌ) وهي عند الكوفيين بمعنى (ما).

٤٨- تكون (إنْ) مخففة من الثقيلة، واللام بعدها للتوكيد، وللفرق بينها وبين (إنْ) النافية، و (إنْ) عند الكوفيين بمعنى (ما)، واللام بمعنى (إلاَّ).

٤٩- (كيف) لا يجازى بها، ويجازى بها عند الكوفيين.

٥٠- (هو) و (هي) بكمالهما: اسمان.

٥١- الوقف على: يا أبتِ، ويا أمتِ بالهاء.

٥٢- العدد المفرد لا يتعرَّف بـ (أل) مع المعدود.

٥٣- المضاف إليه لا يُرَخَّم.

٥٤- الميم في (اللَّهُمَّ) عوض من (يا).

٥٥- السين الداخلة على الفعل المستقبل أصل بنفسها، وليست مقتطعة من (سوف) كما يقول الكوفيون.

٥٦- لا تدخل نون التوكيد الخفيفة على فعل الاثنين وفعل جماعة النساء.

٥٧- لا يجوز تقديم التمييز على عامله، ولو كان فعلاً منصرفاً.

٥٨- (رُبَّ) حرف جر، وهي عند الكوفيين اسم.

٥٩- لا يجوز العطف على الضمير المخفوض إلا بإعادة الخافض.

٦٠- لا يجوز إضافة الشيء إلى نفسه إذا اختلف اللفظان، ويقدَّر حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه في مثل قولك: مسجدُ الجامع، وهو جائز عند الكوفيين.

٦١- إعادة حرف الجر واجبة إذا عَطَفْتَ على الضمير المجرور.

٦٢- الناصب للمستثنى هو الفعل بِتَوَسُّطِ (إلا).

٦٣- النكرة لا تؤكد بغير لفظها، وذلك جائز عند الكوفيين.

٦٤- التأنيث بالألف الممدودة في نحو: حمراء، صفراء، وليس بالهمزة كما يقول الكوفيون.

٦٥- التأنيث بالألف المقصورة في مثل: حبلى، جمادى ونحوهما، لا بالياء كم يقول الكوفيون.

٦٦- التأنيث بالتاء في مثل: قاعدة، قائمة، وليس بالهاء كما يقول الكوفيون.

٦٧- ضمائر الفصل لا محل لها من الإعراب.

وهذا هو تقريباً ملخص لموقفه من المدارس النحوية، متمثلة بهذه الآراء التي ذكرتها، ويتضح من خلالها انحيازه بل تبنِّيه للمدرسة البصرية.

كما لا يفوتني أن أذكر بأن ابن بابشاذ قد اختار جملة مواقف استحسنها وهي:

أ- يرى أن ما يستحسنه من المعاني ويستوعبه كان يميل إليه مثل: الصيامُ اليومُ، والأكلُ اليومَ، وقال: هذا من أصول الكوفيين المستحسنة[١].

ب- يرى أن (أيَّ) اسم موصول معرب، وهو رأي الخليل والكوفيين[٢].

ج. يرى أنه لا يحسن بدل النكرة من المعرفة إلا بعد وصف النكرة، وهو رأي الكوفيين والبغداديين[٣].

(١) شرح الجمل، ص١١٤.

(٢) المصدر السابق، ص١٢.

(٣) المصدر السابق، ص٩٩.

د. يرى أن المصدر المؤول بعد (لو) في محل رفع فاعل وهو رأي الكوفيين والمبرد ومجموعة من النحاة[1].

هـ. يرى بجواز مجيء خبر كان وأخواتها فعلاً ماضياً مع (قد) وهو رأي الكوفيين[2].

و. يرى أن النكرة المنصوبة بعد (حبذا) تمييز إن كانت جامدة، وحال إن كانت مشتقة، وقال الأخفش وأبو علي والربعي هي حال مطلقاً، وقال أبو عمرو تمييز مطلقا[3].

(١) المصدر السابق، ص٢٢٥.

(٢) المصدر السابق، ص١٧١.

(٣) المصدر السابق، ص٣٣١.

قواعد نحوية عامة وضعها ابن بابشاذ:

وضع ابن بابشاذ مجموعة من القواعد الأصولية العامة والأحكام المطلقة، التي تجمل أحوالاً مختلفة في النحو، أذكر من أهمها:

١. ليس الحقيقة في المصادر الجمع[١].

٢. الإضافة دليل الاتصال، والتنوين دليل الانفصال[٢].

٣. الأسماء أقوى من الأفعال، وأصل الإعراب لها[٣].

٤. الحركة أقوى من السكون[٤].

٥. أصل الإعراب بالحركات لا بالحروف[٥].

٦. الأصل من الأفعال الحاضر[٦].

(١) شرح الجمل، ص٤.

(٢) المصدر السابق، ص٢٧.

(٣) المصدر السابق، ص٥٣.

(٤) المصدر السابق، ص٦١.

(٥) المصدر السابق، ص٦٩.

(٦) المصدر السابق، ص٢٢.

٧. أصل الأفعال البناء[١].

٨. إذا جُمِعَ بين المذكر والمؤنث غُلِبَ المذكر[٢].

٩. مرتبة الفعل أن يكون أولاً[٣].

١٠. مرتبة الفاعل أن يكون وسطاً[٤].

١١. مرتبة المفعول أن يكون أخيراً[٥].

١٢. الفعل لا بد له من فاعل[٦].

١٣. الصلة أجنبية من الموصول[٧].

١٤. الأصل في علامات الرفع الضمة[٨].

١٥. الأصل في علامات الجر الكسرة[٩].

---

(١) المصدر السابق، ص٣٦.

(٢) المصدر السابق، ص٥٣.

(٣) المصدر السابق، ص٢٧.

(٤) المصدر السابق، ص٦٩.

(٥) المصدر السابق، ص٢٤.

(٦) المصدر السابق، ص٣٦.

(٧) المصدر السابق، ص٥٣.

(٨) المصدر السابق، ص٣٠.

(٩) المصدر السابق، ص٧٥.

١٦. الأصل في علامات النصب الفتحة[١].

١٧. النكرة تشبه الجمع[٢].

١٨. المعرفة تشبه الآحاد[٣].

١٩. لا توصف النكرة بالمعرفة ولا المعرفة بالنكرة[٤].

٢٠. الصفة لا توصف[٥].

٢١. إذا جمع بين من يعقل وما لا يعقل غُلِّبَ من يعقل[٦].

٢٢. الأصل في كل ساكنين أن يُحرَّك أحدهما بالكسر[٧].

٢٣. الصفة والموصوف كالشيء الواحد[٨].

٢٤. الصفة لا تتقدم على الموصوف[٩].

(١) المصدر السابق، ص٢٤.

(٢) المصدر السابق، ص٤٨.

(٣) المصدر السابق، ص٥٣.

(٤) المصدر السابق، ص٢٨.

(٥) المصدر السابق، ص٧١.

(٦) المصدر السابق، ص٤٨.

(٧) المصدر السابق، ص٧٤.

(٨) المصدر السابق، ص٧٥.

(٩) المصدر السابق، ص٨٦.

٢٥. البدل لا يتقدم على المُبْدَل منه[١].

٢٦. لا يعطف الشيء على نفسه[٢].

٢٧. لا يجوز عطف الصفة على الموصوف[٣].

٢٨. لا يجوز اجتماع اعرابين مختلفين ولا متفقين في كلمة واحدة[٤].

٢٩. لا يجتمع عاملان لفظيان في معمول واحد[٥].

٣٠. لا يتقدم المعطوف على المعطوف عليه[٦].

٣١. لا يجوز تثنية الفعل ولا جمعه[٧].

٣٢. لا يضاف الشيء إلى نفسه[٨].

٣٣. لا يضاف الشيء إلى صفته[٩].

---

(١) المصدر السابق، ص١١٨.

(٢) المصدر السابق، ص١٩٥.

(٣) المصدر السابق، ص١٨٨.

(٤) المصدر السابق، ص٤٥.

(٥) المصدر السابق، ص٧٤.

(٦) المصدر السابق، ص٧٨.

(٧) المصدر السابق، ص١١١.

(٨) المصدر السابق، ص١٢٨.

(٩) المصدر السابق، ص١٨٣.

٣٤. حقيقة الصفة أن تكون بالمشتق[١].

٣٥. لا يعمل ما بعد الاستفهام فيما قبله ولا يُفَسِّره[٢].

٣٦. لا يعمل ما بعد حرف الشرط فيما قبله ولا يُفَسِّره[٣].

٣٧. نفي النفي إثبات[٤].

٣٨. لا يتقدم خبر ضمير الشأن والقصة عليه[٥].

٣٩. لا يكون الفاعل جملة[٦].

٤٠. كون المفعول وسطاً أضعف من كونه أخيراً[٧].

٤١. المركب يجري مجرى الجملة، وغير المركب يجري مجرى المفرد[٨].

٤٢. يجوز في النفي ما لا يجوز في الإيجاب[٩].

---

(١) المصدر السابق، ص١٩٥.

(٢) المصدر السابق، ص٧٢.

(٣) المصدر السابق، ص٧٥.

(٤) المصدر السابق، ص٧٨.

(٥) المصدر السابق، ص٩٥.

(٦) المصدر السابق، ص١٦٢.

(٧) المصدر السابق، ص١٧٥.

(٨) المصدر السابق، ص ٢٠٨.

(٩) المصدر السابق، ص ٣١٦.

٤٣ . يُتَّسع في النفي ما لا يُتَّسع في الإيجاب[١].

٤٤ . الشيء إذا أُشْبِهَ بالشيء بأكثر من وجه أعطي بعض أحكامه[٢].

٤٥ . تقديم المعمول يؤذن بتقديم العامل[٣].

٤٦ . لا يُجْمع بين المُفَسِّر والمُفَسَّر إلا في الشعر[٤].

٤٧ . إذا جاز الأصل جاز الفرع، وإذا امتنع امتنع الفرع[٥].

٤٨ . الأجزاءُ غير المُجَزَّأ[٦].

٤٩ . الشيء يُحْمَلُ على نقيضه كما يُحْمَلُ على نظيره[٧].

٥٠ . الفصل بين المضاف والمضاف إليه قبيح[٨].

٥١ . يجوز في الثواني ما لا يجوز في الأوائل[٩].

---

(١) المصدر السابق، ص٣٧١.

(٢) المصدر السابق، ص٣٩٩.

(٣) المصدر السابق، ص٤١٧.

(٤) المصدر السابق، ص٤٨٢.

(٥) المصدر السابق، ص٥٣٥.

(٦) المصدر السابق، ص٢١٠.

(٧) المصدر السابق، ص٣١٨.

(٨) المصدر السابق، ص٣٧٥.

(٩) المصدر السابق، ص٤٠٣.

٥٢. الفعل والفاعل كالشيء الواحد[١].

٥٣. الجُمل نكرات[٢].

٥٤. المشبه بالشيء يجري مجراه[٣].

٥٥. تاء التأنيث بمنزلة اسم ضُمَّ إلى اسم[٤].

٥٦. الصلة بالموصول أشد اتصالاً من الصفة بالموصوف[٥].

٥٧. الاتساع بعد الاتساع مرفوض[٦].

٥٨. الجزم في الأفعال نظير الجر في الأسماء[٧].

٥٩. الأمر والنهي يكونان للمثل والأدنى[٨].

٦٠. لا يُقْدَم على الحركة إلا بدليل[٩].

---

(١) المصدر السابق، ص٤٢٣.

(٢) المصدر السابق، ص٥٠٨ .

(٣) المصدر السابق، ص٥٣٥ .

(٤) المصدر السابق، ص٢٥٣.

(٥) المصدر السابق، ص٣٢٥.

(٦) المصدر السابق، ص٣٩٧.

(٧) المصدر السابق، ص١٧٤.

(٨) المصدر السابق، ص٤٦٠.

(٩) المصدر السابق، ص٥٣٠.

٦١. إذا جاز أن يحذف المعمول لدلالة العامل عليه جاز أن يحذف العامل لدلالة المعمول عليه[١].

٦٢. الحرف أكثر من الحركة[٢].

٦٣. الشاعر قد يستند إلى الأصول المرفوضة[٣].

٦٤. الظروف لا يُعْتَدُّ بها فصلاً[٤].

٦٥. لا يُخْبَرَ بالمصادر عن الأعيان[٥].

٦٦. ما كان داخلاً في الصلة لا يتقدم على الموصول[٦].

٦٧. الصفة لا تعمل في الموصوف ولا فيما يتصل به[٧].

٦٨. الشيء يكون له حكم في حال التركيب يخالف حكمه قبل التركيب[٨].

---

(١) المصدر السابق، ص٣٤٢.

(٢) المصدر السابق، ص١٧٦.

(٣) المصدر السابق، ص٢٤٠.

(٤) المصدر السابق، ص٣٦٥.

(٥) المصدر السابق، ص٢٧.

(٦) المصدر السابق، ص٢١٤.

(٧) المصدر السابق، ص٣٧٧.

(٨) المصدر السابق، ص٢٤٠.

٦٩. المُفَسِّر على حسب المُفَسَّر[١].

٧٠. الاسم الكامل لا يُغَيَّرُ بعضه ويثبُتُ بعضُهُ[٢].

٧١. التنوين مؤذن بتمام الاسم وصرفه[٣].

٧٢. حال ما هو مُشَبَّه بالمفعول أضعف من حال ما هو مشبه بالفاعل[٤].

---

(١) المصدر السابق، ص٢١١.

(٢) المصدر السابق، ص٢٣١.

(٣) المصدر السابق، ص٣٢٥.

(٤) المصدر السابق، ص٢١١.

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

الفصل الثاني

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

منهجه في التأليف:

لم أستطع أن أتناول في بحثي هذا حول جهود ابن بابشاذ النحوية، إلا من خلال مؤلفات ثلاثة، استطعت الحصول عليها من خلال مخطوطاته النحوية، وهي: شرح المقدمة المحسبة، المفيد في النحو، شرح الجمل للزجاجي.

ولقد تشابه منهجه في هذه المؤلفات، كما أبين ذلك فيما يلي:

ففي كتابه (المفيد في النحو) جعله في سبعة فصول، فتحدث في الفصل الأول عن الاسم، وفي الثاني عن الفعل، وفي الثالث عن الحرف، وفي الفصل الرابع عن الإعراب، ثم عن معرفة أواخر الأفعال، وفي فصل آخر عن علامات الرفع، وآخر عن علامات النصب، وفصل عن الجر وفصل عن الجزم.

وقد تشابه منهجه في هذا الكتاب مع منهجه في كتاب المقدمة المحسبة، وكذلك في كتابه شرح الجمل، ويدرك الباحث هذا التشابه واضحاً، لكنه جعل كتابه في شرح المقدمة المحسبة في عشرة فصول، وهو شرح أشمل وأوسع منه في كتاب (المفيد)، كما أن الباحث يجد أشياء في المفيد أو في شرح الجمل لا يجدها في كتابه (المقدمة المحسبة)، فقد ضَمَّن فصلاً في (المفيد) عن الإعراب، والمعرب والمبني، وجملة المبني، وجملة البناء، وجملة المعرب، وجملة

الإعراب، وحكم الإعراب مع المعرب، وهذا لا نجده في كتابه (شرح المقدمة)، ثم إنه قسّم معظم الفصول في كتاب (المفيد) إلى عدة أقسام.

أما في كتابه (شرح المقدمة المحسبة)، فقد عرض فيه قواعد اللغة في النحو والصرف عرضاً واضحاً، وقام بشرحه وتبويبه بمنهج واضح ومفصل، فكان يكتب النص ثم يقوم بشرحه إلى أن يفرغ منه، ثم يورد نصاً آخر ويقوم بشرحه وتفصيله وهكذا. وقد قسم كتابه في شرح المقدمة كما أسلفت إلى عشرة فصول رئيسة هي: الاسم، الفعل، الحرف، الرفع، النصب، الجر، الجزم، العامل، التابع، الخط.

وقد جعل تحت كل فصل من هذه الفصول أقساما أخرى، ذاكراً أسباب هذا التقسيم، مبيناً أن الاسم والفعل والحرف هي الأصول الأولى التي لا يمكن الاستغناء عن معرفتها، وأن الكلام هو ثلاثة أشياء وهي: ذات: وهو الاسم، وحَدَث: وهو الفعل، وواسطة: وهو الحرف. وقد بُدئ بالاسم لأنه أقواها وأمكنها بدليل أنه يخبر به ويخبر عنه، وثنّي بالفعل لأنه يخبر به ولا يخبر عنه، وهو بعده في المنزلة، ثم ثلّث بالحرف لأنه لا يخبر به ولا يخبر عنه.

ثم قدّم الرّفع على النّصب لأنه من حركات العمد التي هي للفاعل وشبهه وللمبتدأ وشبهه، ثم قدّم النّصب على الجر لأن النصب كثير والمنصوبات أكثر من المرفوعات وأقل من المجرورات، ثم قدم الجر على الجزم لأن الجر من إعراب ما هو مستحق للإعراب وهو الاسم، وليست الأفعال بمستحقة للإعراب في الأصل، وإنما إعرابها للشبه، ثم قدّم العامل على التابع

لأن العامل لابدّ منه، والتابع منه بُدّ، والتابع يأتي محمولاً على غيره، والعامل يأتي لأمر يحتاج إليه في نفسه، ثم قدّم التابع على الخط لأن التابع لاحقٌ بالمتبوع فلحق بها تقدمه، وجعل الخَطَّ عاشراً وأخيراً.

وقد نظر المؤلف إلى الكلمة من حيث أنها تنقسم إلى ثلاثة أقسام: الاسم، والفعل، والحرف. وبدأ بالاسم لكثرة استخدامه في الجملة العربية، وهو داخل في الجملة الاسمية، وفي الجملة الفعلية، والفعل أقل منه استخداماً.

ونظر المؤلف إلى الكلمة في الجملة العربية، فلاحظ وجود أربع ظواهر إعرابية فيها، وهي الرفع والنصب والجر والجزم، فرتبها على الترتيب الذي ذكر سابقاً.

وقد قدّم فصل الرفع على غيره بحجة أن الرفع هو أساسي في كل جملة، إذ لا تخلو الجملة التامة من المرفوع، بينما يستطيع الإنسان أن يركب جملة تامة لا منصوب فيها ولا مجرور ولا مجزوم، ولكنه يقدم فصل النصب على الفصلين الآخرين بلا مسوّغ مقبول، غير أنه ذكر مسوغاً منطقياً لتقديم فصل الجر على فصل الجزم.

وقد جعل فصل العامل بعد سبعة فصول، وجعل فصل التابع بعد فصل العامل، لأن التابع قد يستغنى عنه في الجملة العربية وتبقى مع ذلك الجملة تامة، وجعل فصل الخط آخر هذه الفصول.

وفي فصل الاسم بدأ بالأسماء الظاهرة، وقد قسّمها إلى عشرة أنواع

وذلك حسب الحركات الإعرابية، أي بحسب أنواع الحركات التي يسببها العامل، وهي:

١- ما تدخله الحركات الثلاث مع التنوين: وهو الاسم المفرد الصحيح المنصرف.

٢- ما تدخله الحركات الثلاث من غير تنوين، وهو الاسم المضاف إلى غير ضمير متكلم، أو ما فيه ألف ولام.

٣- ما تدخله حركتان (الضمة والفتحة) ولا يدخله الجر ولا التنوين، وهو الممنوع من الصرف.

٤- ما تدخله حركتان مع التنوين، ولا يدخله النصب، وهو جمع المؤنث السالم.

٥- ما يدخله النصب مع التنوين ولا يدخله الرفع والجر، وهو الاسم المنقوص.

٦- ما يدخله التنوين وحده ولا تدخله الحركات الثلاث، وهو الاسم المقصود.

٧- ما لا تظهر فيه الحركات ولا التنوين، بل يعرب إعراباً تقديرياً، وهو الاسم المختوم بألف تأنيث مقصورة.

٨- أول المعربات بالحروف وهي الأسماء الستة.

٩- المثنى.

١٠- جمع المذكر السالم.

وبعد ذلك جاء بذكر الأسماء المضمرة، وبعدها أسماء الإشارة، ثم أسماء الاستفهام، وبعد ذلك الأسماء الموصولة، والظروف المبنية، وأسماء الأفعال، ثم خواص الأسماء.

وأما في كتاب (شرح جمل الزجاجي) فقد جعله ابن بابشاذ في (١٣٧) مائة وسبعة وثلاثين باباً، شرح في القسم الأول منه (٦٧) سبعة وستين باباً، وأضاف إليه باب (إذ ما)، وقد قال ابن بابشاذ: " إن كل باب من أبوابه يشتمل على ثلاثة أشياء: معرفة ترجمته، وقسمته، وأحكامه)، وهو يتعمق في تفصيل الأمور وتحليلها وتعليلها، ويعتمد التقسيم والتفصيل والتفريع والشرح، ويغلب على هذا العمل الطابع التعليمي والتفصيلي، فهو يعني بذلك خاصة المتخصصين في علم النحو واللغة، مع أنه في غالب الأحيان ينسب الكلام إلى الزجاجي، معترفا بصواب رأيه وصحة حجته واستدلاله.

ومع أن ابن بابشاذ لا يصرح بالمصادر التي يعتمد عليها وينقل عنها، ولكنه يترك للقارئ أن يتقصّى أسباب المعرفة، إلا أن الباحث يصل إلى حقيقة أن ابن بابشاذ قد أفاد من مؤلفات ومصنفات من سبقوه، مثل: كتاب سيبويه، ومعاني القرآن للفرّاء، والمقتضب للمبرد، ومعاني القرآن للزجاج، والأصول في النحو لابن السراج، وعلل النحو لابن الورّاق، وإعراب القرآن للنحّاس، والتبصرة والتذكرة للصيمري، ومؤلفات أبي على الفارسي: الإغفال،

والإيضاح، والحجّة، والشيرازيّات، والبغداديات، والبصْرِيّات، والعضديّات، وكتاب الشعر، وكذلك كتاب الفوائد والقواعد للثمانيني، وكتاب شرح اللمع للواسطي.

ومع ذلك، فإن هذا لا يعد منقصة أو مثلبة لجهود ابن بابشاذ الواسعة والعميقة في ميدان علوم النحو، بل إن عمله هذا يعد ذخيرة ومرجعًا لطلاب العلم والباحثين في علوم العربية والنحو.

وقد استخدم ابن بابشاذ مجموعة من الشواهد في كل مؤلف من مؤلفاته؛

أ- ففي كتاب (المفيد) جاء بـ (١٦) ستة عشر شاهداً من القرآن الكريم، وشاهدين اثنين من الحديث النبوي الشريف، وصَدْرَ بيت من الشعر.

وأما الأمثلة النحوية، فقد أورد بعض أقواله التي تنم عن نضجه الفكري وعمق تجربته، تلك الأقوال التي تشبه الحكم والأمثال، مثل قوله: العقل رأس الأمر، ورأس الأمر الفعل، والعلم تاج الدين، وتاج الدين العلم، والصبر باب النصر، وباب النصر الصبر، والعالِمُ مُوقّر، والعادلُ مُعَظّم، والعاقل مُكَرّمٌ، ومَنْ ينْقَدْ لهواه يُعْطِ عَدُوّه مناه، وما تزرع تحصد[1].

ب- وفي كتاب (شرح الجمل للزجاجي) بلغ عدد الآيات التي استشهد

---

(١) إشارة التعيين وتراجم النحاة واللغويين: عبد الباقي، تحقيق عبد المجيد ذياب، ص١٥٢، البلغة في تاريخ أئمة النحو واللغة: مجد الدين الفيروز أبادي، تحقيق محمد المصري، ط١، ص ١١٦، ١٤٠٧هـ.

بها ابن بابشاذ في شرح الجمل الزجاجي (٢٣٧) مائتين وسبعًا وثلاثين آية. وكثيراً ما كان يجتزئ جزءاً من الآية الكريمة ولا يكملها كلها، وكان يذكر آراء النحاة الذين يعربون الآية، ويرجّح بعضها على بعض، أو يردّ بعضها معتمداً على ما يأتي به من نقل أو آراء أخرى أكثر رجاحةً وإقناعاً.

كما استشهد في هذا الكتاب بأربعة أحاديث، وهو عدد قليل من الأحاديث، وهذا يرجح أنه كان لا يطمئن إلى مسألة رواية الحديث معنىً أو لفظاً، ويدل ذلك على سعة اطلاعه على الحديث ورواياته، ومعنى ذلك أنه نهج طريق النحويين الذين سبقوه من حيث عدم الاعتماد على الاستشهاد بالحديث، كما كان سيبويه الذي لم يشتمل كتابه إلا على ستة أحاديث فقط[١].

أما الشعر، فقد استشهد ابن بابشاذ بمائتين واثنين وثلاثين شاهداً، وهذا عدا المكرر منها، ومنها (١٧) سبعة عشر بيتاً لم أقف على نسبتها، فهو بذلك قد اعتمد على الشواهد الشعرية في إثبات الحكم أو القاعدة النحوية التي يذكرها، وكان يجتزئ من البيت بشطر أو جزء منه، وقد يذكر رواية أو أكثر للبيت، ويُبيّن وجه كل رواية في الإعراب، وكان يستشهد بشعر الفصحاء من الشعراء، ويشرح بعض المفردات الغامضة، أو يقوم بشرح البيت كاملاً في بعض الأحيان.

ولم يستشهد ابن بابشاذ بالأمثال إلا ثمان مرات فقط، أما استشهاده

(١) الكتاب، ٥/ ٢٩؛ فهارس كتاب سيبويه: عظيمة، ص ٧٦٢.

بالأقوال والأساليب فهي كثيرة، وكان كثيراً ما يقوم بالتعليق عليها نحوياً، ويجعل من القول دليلاً على رأيه أو حكمه النحوي.

واعتمد ابن بابشاذ (العلّة) أساساً في توضيح قضايا النحو وأصوله، وهو يعلّل ضرورة إتقان النحو ومعرفة العربية، ويضرب لذلك الأمثال والحكم ليبين الفائدة من تعلّم النحو، ويعلّل كل فكرة يذكرها وكل تبويب أو تقسيم يجنح إليه، ويعلّل كل ما يتصل بمصطلحات النحو وأبوابه وفصوله، ويعلّل كل تسمية تأتي على ذكرها. وكان يجهد في الذّوْد عن العلّة، ويهتم بها اهتماما كبيراً[١].

جـ- أما في كتاب المقدمة المحسبة فقد اعتمد مجموعة الشواهد تأسّياً بنهج النحويين الذين سبقوه، وذلك من أجل توضيح قواعد اللغة وبيان أحكامها، وقد استشهد بالقرآن الكريم وقراءاته، وكذلك استشهد بالحديث النبوي الشريف، كما استشهد بالشعر والنثر من الحكم والأقوال المأثورة والأمثال.

أما القرآن الكريم فقد جعله الأساس الذي استقى منه اللغة والنحو، وقد بلغت عدد الآيات القرآنية التي استشهد بها ابن بابشاذ في كتابه (المقدمة المحسبة) مائة وستين آية، وأكثرها كانت على قراءة الجمهور أي قراءة الأغلبية، وهذا هو نهج المدرسة البصرية التي اتبعها ابن بابشاذ، حيث جعلها مقياساً له، وإذا كانت القراءات القرآنية موافقة لقراءات البصريين فإنه

(١) النحو العربي: العلّة النحوية- نشأتها وتطورها، ص ١٣١.

ينهجها، وأما إذا خالفتهم فيتركها أو يبحث لها عن تأويل.

ولم يستشهد ابن بابشاذ في كتابه هذا (المقدمة المحسبة) بالحديث الشريف إلا في ثلاثة أحاديث هي:

١- الحديث الأول: ليس في الخضروات صدقة، وقد جاء بهذا الحديث في باب جمع المؤنث السالم، فذكر أن المؤنث الممدود مثل: (حمراء) لا يجمع بالألف والتاء إذا كان صفة، بل يجمع إذا كان اسماً، " فإن قيل: فقد قال النبي صلى الله عليه وسلم: ليس في الخضروات صدقة، قيل: الخضروات هنا اسم للبقولات، ولم يقصد بها قصَد الصفة، بل قصَد قَصْدَ الاسم، فجرى مجرى طَرْفاءَ وطرفاوات ".

٢- والحديث الثاني: قوله صلى الله عليه وسلم لأصحابه: " لِتأْخُذوا مَصافّكُم " وقد اعتبر دخول اللام على الفعل المراد به المخاطب شاذّا، وإن أصله: خذوا مصافّكم، وجاء على الأصل المتروك زيادة في تأكيد المخاطبة والمواجهة. وقد ورد هذان الشاهدان ليسْتَدلّ بهما بعض النحاة، ولكي يبحث لهما عن تأويل يجعلهما غير صالحين للاستدلال على هدم ما وضعه من قواعد.

٣- والحديث الثالث هو غير ثابت أنه لرسول الله صلى الله عليه وسلم، وهو: " ما من أيام أحَبُّ إلى الله فيها الصوم منه في عشر ذي الحجة "، وقد استشهد به على رفع (أفعل): وعليه، فإن الاستشهاد بثلاثة أحاديث لا يدل على أن ابن بابشاذ قد اعتمد اعتماداً قوياً على الأحاديث النبوية في استشهاده في مجال النحو.

وأما استشهاده في الشعر بكتابة هذا (المقدمة المحسبة)، فقد اعتمد الشعر المصدر الثاني من مصادر اللغة، وقد ذكر اثنين وأربعين شاهداً من الشعر في كتابه؛ منها اثنان وأربعون شاهداً لشعراء معروفين، وثلاثة شواهد مختلف في نسبتها إلى قائليها، وسبعة شواهد مجهولون قائلوها، ومن هذه الشواهد أربعة وعشرون شاهداً كان سيبويه قد استشهد بها، ثم إن شعر هذه الشواهد هو من شعر الجاهلية والإسلام والعصر الأموي. وغالباً لم ينسب ابن بابشاذ الشعر إلى صاحبه، كما أنه كان يستشهد بالشعر في المجالات التي يستشهد بها في القرآن الكريم.

وقد رأى ابن بابشاذ أن للشعر أحوالاً تختلف عن النثر، ولذلك فإن بعض الظواهر التي لم يجدها في النثر، كان يجدها في الشعر، وهذه الظواهر كان يعتبرها ابن بابشاذ شاذة، وهو يرى أن كلمة (فم) لا تستخدم مضافة وهي بالميم، بل تحذف الميم وتستبدل بحرف (الواو) أو (الألف) أو (الياء)، فلا يجوز أن تقول: فَمُكَ، وفَمُهُ، بل يجب أن تقول: (فوك)، و (فوه)، أما قول رؤبة ابن العجاج:

يُصْبِحُ عَطْشانَ وفي البحر فَمُه

فهذا أمر خاص بالشعر وحده.

الشواهد القرآنية في النحو عند ابن بابشاذ:

إلى جانب انحيازه للمدرسة البصرية في النحو، فقد جعل ابن بابشاذ القرآن الكريم مثله الأعلى في ضرب الأمثلة على آرائه ومعتقداته النحوية، فقد جاء بمعظم الشواهد على القواعد النحوية من آيات القرآن الكريم، حيث اعتمده الأساس الأول في النحو العربي، فهو قد جاء بـ (١٦) ستة عشر شاهداً من آيات القرآن الكريم في كتابه (المفيد في النحو)، وجاء بـ (١٦٠) مائة وستين آية في (شرح المقدمة المحسبة)، و (٢٣٧) مائتين وسبع وثلاثين آية في شرحه لجمل الزجاجي، وهذه الأرقام باستثناء آيات منها مكررة في هذه المؤلفات الثلاثة، وقد كان يأتي بهذه الآيات لتدعيم رأيه ولتوضيح القواعد النحوية وتثبيت أحكامها، وقد كان يحتج بها.

وقد كان ابن بابشاذ على دراية واسعة بالقراءات القرآنية وأصحابها، وهو يرى أن القراءة سنة متبعة، ويدعو إلى الالتزام بما قرأت به الجماعة، ويذكر القراءات السبع، وكان يصرّح غالبا باسم من قرأ بها، مع أنه كان يذكر القراءات الشاذة دون أن يصرّح بذلك[1].

وكان يحتج بالقراءات عند وضع القواعد إذا كانت موافقة للقياس وتتفق مع آراء البصريين،أما إذا كانت هذه القراءات القرآنية تخالف أصلا من

(١) الجمل، ص ٧٧، ١٧٨، ٢٩٤، ٤٩٤، ٥٣٤.

أصول البصريين فنجد أنه لا يميل إلى الأخذ بها، ولا يضع القواعد على ضوئها، وكان يبحث لها عن تأويل، أو يعد ما جاءت به هذه القراءة هي ظاهرة نادرة، ولا ضرورة لوضع القاعدة النحوية على أساسها، والأمثلة على ذلك ما يلي:

١- يقول ابن بابشاذ عند سماعه قراءة نافع في قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَالَمِينَ﴾ بتسكين الياء في (محيايْ) يقول: إنه غير مقيس عليها.

بل إن قراءة الجماعة هي أمضى وأشبه بالقياس، أي أن هذه القراءة تعني الوقف، لأنه في الوقف يجمع بين ساكنين، ويكون الوقف قد سدَّ مسّدَ الحركة، بينما رأي ابن بابشاذ هو أن الساكنين لا يلتقيان إلا في الوقف، ويجب تحريك الياء في قولك: عصايَ وفتايَ[1].

٢- لا تدخل نون التوكيد الخفيفة على فعل الاثنين وجمع المؤنث، لكي لا يجمع بين ساكنين، ويقول إن قراءة ابن عامر: (فاستقيما ولا تَتّبِعانِّ) أن النون يجب أن تخفف لأنها ليست نون توكيد، كما أن (لا) ليست حرف نهي، بل إن (النون) هي نون الإعراب وعلامة رفع، و (لا) حرف نفي، والجملة في موضع نصب، وانتصابها على الحال[2].

(١) شرح المقدمة المحسبة، ص ١١.

(٢) المصدر السابق، ص ٣٠.

٣- (إنَّ) بمعنى نعم في قراءة من قرأ: (إنَّ هذان لساحران)، وهذا ليس دليلاً على أن المبتدأ يبقى مرفوعاً بعد دخول (إنَّ)[١].

٤- النون لا يجوز أن تحذف من الأفعال الخمسة إلا بعامل، فلا يجوز أن تقول: أنتِ تضربيني، وهما يضرباني، وعندما قالوا لابن بابشاذ: كيف قرأوا: (أتُحاجّوني)، قال: إن المحذوف هي النون الثانية أي نون الوقاية، وليست المحذوفة هي النون الأولى، وهي لا تزول إلا بعامل لأنها علامة الرفع[٢].

٥- لا يقام عند عدم الفاعل في الفعل المبني للمجهول، سوى المفعول به الصريح إن وجد، فلا يحل غيره محله مع وجوده. وقد ذكر آيتين خالفتا هذه القاعدة:

- الآية الأولى: (ويُخرِجُ له يوم القيامة كتاباً يلقاه منشورا)، وقد قام المفعول به هنا مقام الفاعل، لا مصدر ولا مفعول بحرف الجر، والتقدير: ويُخرِجُ له عملُه يوم القيامة مكتوباً، وكتاباً ينتصب على الحال الواقعة موقع مكتوب، ولذلك لا يجوز أن تقام الحال مقام الفاعل[٣].

- والآية الثانية: (ليجزى قوماً بما كانوا يكسبون)، ولم يجد ابن بابشاذ لها تأويلاً، وقد قال بأن المصدر قام مقام الفاعل مع وجود المفعول به وهو

---

(١) المصدر السابق، ص ٤٢.

(٢) المصدر السابق، ص ٥٠.

(٣) المصدر السابق، ص ٧٢.

(القوم)، والتقدير: (لِيُجْزى الجزاءُ قوماً)[1].

وفي هذه الآية دليل على أنه يجوز إقامة غير المفعول به مقام الفاعل، مع وجود المفعول به في الكلام[2].

٦- أما قراءة حمزة في الآية الكريمة: (واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحامِ) بكسر لفظة (والأرحامِ) أنها معطوفة على المضمر المجرور من غير إعادة حرف الجر، بل إن (الواو) هي (واو) القَسَم، والأرحام مُقْسم به مجرور[3].

وهكذا، فإننا نجد أن ابن بابشاذ يأخذ بالقراءات القرآنية التي تتفق مع أصول المذهب البصري، ويحتج بها لتأييد حكم أو قاعدة، أو لإبطال أخرى.

---

(١) المصدر السابق، ص ٧٢.

(٢) البحر المحيط، ٨/ ٤٥.

(٣) شرح المقدمة المحسبة، ص ٨٨.

آراء بعض العلماء في ابن بابشاذ وأقوالهم في بعض آرائه:

من خلال الدراسة المتعمقة لابن بابشاذ، يلاحظ عمق تجربته في الحياة، خاصة وأنه أمضى قسطاً كبيراً من حياته العملية مشرفاً على ديوان الإنشاء في مصر، ويقوم بتصويب أساليب الكتابة، وتصحيح الأخطاء اللغوية والنحوية، وقد أكسبه ذلك خبرة ومراساً في حياته العملية، ودراية في أسلوب الحديث وإبداء الرأي ونضج التفكير، حتى أن حديثه كان أشبه بالأمثال والحكم والأقوال المأثورة.

وقد أوسعه العلماء الذين أتوا من بعده حديثاً، فنشروا آراءه النحوية، وكتبوا عنه الكثير، وفيما يلي أورد آراء بعض العلماء الذين أتوا بعده:

١- ابن الشجري: (ت ٥٤٢هـ):

إن المتتبع لأمالي ابن الشجري، يلاحظ أنه قد تبنّى الكثير من آراء ابن بابشاذ، وكثيرا ما كان ينقلها حرفياً، ويظهر ذلك عندما يعقد مقارنة بين المجالس الرابع والخمسين والخامس والخمسين والسادس والخمسين، دون أن يذكر اسم ابن بابشاذ[١].

(١) أمالي ابن الشجري، ٢/ ٣٠٠، ٣١٠، ٣٣٧، ٣٤٥، ٣٤٧، ٤٦٠.

٢- الرّضيّ: (ت ٦٨٨هـ):

- ذكر رأي ابن بابشاذ في قوله: ضربي زيْدٌ قائما: كأنك قلت ضربتُ زيداً قائماً، فالمبتدأ لا خبر له، لكن المبتدأ بمعنى الفعل، وذهب إلى هذا الرأي ابن درستويه[١].

- وذكر أن ابن بابشاذ يمنع نصب المفعول معه بالخبر المقدّر في قوله: كُلّ رجلٍ وشأْنُهُ[٢].

- وذكر أن ابن بابشاذ يجعل الكاف اللاحقة باسم الفعل حرف خطاب، وهو ظاهر كلامه[٣].

- وذكر أن ابن بابشاذ منع وقوع الجملة التعجبية صلة الموصول، وهو رأي أكثر المتأخرين، وقد أجاز ذلك ابن خروف[٤].

- وذكر أن ابن بابشاذ قال: إن صيغ المبالغة لا تعمل بمعنى الماضي كاسم الفاعل[٥].

---

(١) شرح الكافية،، ١/ ٢٧٧.

(٢) شرح الكافية ١/ ٥٢٥؛ شرح الجمل لابن بابشاذ، ج٢، ١٩١.

(٣) شرح الكافية، ٣/ ٩١.

(٤) المصدر السابق، ٣/ ٤٢٣.

(٥) ارتشاف الضرب، ٢/ ٩٨٧.

٣- أبو حيّان الأندلسي: ت (٧٤٥هـ)

- نقل قول ابن بابشاذ عن (العهدية والجنسية): تعريف العهد لما ثبت في الأعيان، وتعريف الجنس لما ثبت في الأذهان، وقال: لم أجده، وأن الذي في شرح الجمل هو كلام عام[١].

- وذكر أبو حيّان أن ابن بابشاذ يمنع الإخبار باسم الاستفهام، وهو الأظهر كما قال أبو حيّان[٢].

- وذكر أن (فعال) إذا سُمّي بشيء منها مُذكّر لا ينصرف، خلافاً لرأي ابن بابشاذ الذي أجاز ذلك، وأجاز فيه البناء، معتمداً على مذهب أهل الحجاز وتميم[٣].

- وذكر أن ابن بابشاذ يجيز الفصل بين (إذن) ومنصوبها بالدعاء والنداء[٤].

- وذكر أن ابن بابشاذ ممن يُرْجعون معاني (مِنْ) إلى ابتداء الغاية والبيان والجنس[٥].

---

(١) شرح الجمل، ص٤٨٨.
(٢) ارتشاف الضرب، ٣/ ١٠٥٢.
(٣) المصدر السابق، ٤/ ١٦٥٣.
(٤) المصدر السابق، ٤/ ١٧١٩.
(٥) المصدر السابق، ٤/ ١٩٧٧.

- وذكر أن النّحّاس وابن بابشاذ قالا أنّ (ليس) قد تكون حرف عطف عند الكوفيين[١]، ولكنه لم يجد هذا النقل لدى ابن بابشاذ.

- وذكر أن ابن بابشاذ حكى عن طائفة من الكوفيين أن (ما) في قوله: (ما أفعله) موصولة[٢].

- وذكر أن ابن برهان وابن بابشاذ قالا عن المبرد أن (أَفْعَل) في (ما أَفْعل) مسلوب الدلالة على الماضي[٣].

- وذكر أن ابن بابشاذ وابن السيد يختاران الرفع في قوله: (زيداً اضْربْهُ، والأولادَ يُرْضِعْنَ الوالداتُ) إذا كان للعموم، والنّصْبَ إذا كان للخصوص[٤].

٤- ابن مالك: (ت ٦٧٢هـ)

- ذكر في شرح التسهيل وجهين أوردهما ابن بابشاذ في قول الشاعر:

وما الدّهرُ إلا منجنوناً بأهْلِهِ وما صاحبُ الحاجات إلا مُعَذّبا

بأن (مَنْجَنوناً) وقع موقع المصدر، على غرار: ما أنتَ إلا سيراً، مع أن ابن مالك لم يَنْسُب هذا القول لابن بابشاذ أو لغيره، بل قال: (بعضُ

---

(١) المصدر السابق، ٤/ ٢٠٦٥.

(٢) المصدر السابق ٤/ ٢٠٧٣.

(٣) المصدر السابق، ٤/ ٢١٦٦.

(٤) المصدر السابق، ٤/ ٢١٧٣.

النحويين)[1] والمَنْجنون: هو الدّولاب التي يُسقى عليها[2].

- وذكر قول ابن بابشاذ في قول جرير:

وَلَوْ وَلَدَتْ قُفَيْرةُ جَرْوَ كَلْبٍ   لَسُبَّ بِذلِكَ الجَرْو الكِلابا

أن (جرو كلب): منادى، و(الكلابا): منصوب بـ (وَلَدَتْ)، ونقل تعليق ابن خروف عليه: (فقد أفسد اللفظ والمعنى)[3].

- ونقل عن ابن خروف أن ابن بابشاذ زعم أن سيبويه يجعل (حَصِرَتْ صُدورُهم) صفة لـ (قوم)، ولم يفعل ذلك سيبويه، وعلّق ابن مالك بقوله: (صَدق أبو الحسن رحمه الله، وغَفَر لابن بابشاذ)[4].

- ونقل عن ابن خروف قول ابن بابشاذ إن تقدير (مِنْ) في قولك: بِكَمْ دِرْهَمٍ تَصَدّقْتَ؟ أي بكم مِنْ درهمٍ، ليس بمذهب المحققين، وذكر أن قول ابن بابشاذ فاسد[5].

٥- المُرادي: (ت ٧٤٩هـ).

- ذكر المرادي في الجنى الداني رأي ابن بابشاذ في قول الشاعر:

(١) شرح التسهيل، ١/ ٣٧٤.

(٢) اللسان: ج١٣، ص ٤٢٣ (منجنون).

(٣) المصدر السابق، ١/ ١٢٨.

(٤) المصدر السابق، ٢/ ٣٧٣.

(٥) المصدر السابق، ٢/ ٤١٩.

وما الدهر إلا منجنــــوناً بأهله   وما صاحب الحاجات إلا مُعَذَّبا

وهو أن (منجنوناً) منصوب على إسقاط الخافض، وهو عنده فاسد[1].

٦- ابن هشام: (ت ٧٦١هـ)

- ذكر في أوضح المسالك أن ابن بابشاذ وابن السيد يختاران الرَّفْعَ في قوله: زيداً اضْرِبْهُ، وفي قوله تعالى: ﴿ وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا ﴾ [2]، إذا كان للعموم، والنّصْبَ إذا كان للخصوص[3].

- وذكر أن ابن بابشاذ منع تَقَدُّم المخصوص في (حَبّذا) و (لا حَبّذا) كي لا يتوهّم أن في (حَبَّ) ضميراً، وأن (ذا) مفعول[4].

- وذكر في مُغني اللبيب، أن ابن بابشاذ أجاز الفصل بالنداء والدعاء بين (إذن) ومنصوبها[5].

- وذكر في تخليص الشواهد وتخليص الفوائد أن ابن بابشاذ أجاز في قول الشاعر:

وما الدّهرُ إلا مَنْجَنــوناً بأهله   وما صاحِبُ الحاجاتِ إلا مُعَذَّبا

---

(١) الجني الداني، ص ٣٢٦.

(٢) سورة المائدة، الآية رقم (٣٨).

(٣) أوضح المسالك، ٢/ ٨.

(٤) المصدر السابق، ٢/ ٢٩٢.

(٥) مغني اللبيب، ص ٣٢.

أن يكون الأصل (إلا كمنجنون) ثم حذف الجار فانتصب المجرور، وأن من زعم أن الكاف لا تتعلق بشيء فهو باطل عنده[1].

٧- عبد اللطيف بن أبي بكر الشّرْجي الزبيدي: (ت ٨٠٢هـ)

- ذكر في ائتلاف النصرة أن ابن بابشاذ قطع بجواز تشديد نون (هذان) و (هذين) في حال الرفع والنصب والجر، وهو رأي الكوفيين[2].

- وذكر أن ابن بابشاذ يرى رأي البصريين أن الهمزة المتوسطة تكتب على نبرة إذا كانت متحركة وما قبلها ساكن مثل: مسئول، مشئوم، ورأيُ الكوفيين أنها تكتب بأي حركة تحركت، مثل: المرأة، والمسؤول[3].

٨- عبد القادر بن عمر البغدادي: (ت ١٠٩٣هـ)

- ذكر في خزانة الأدب نقلا عن ابن هشام رأي ابن بابشاذ في قول الشاعر:

وما الدّهرُ إلا مَنْجَنـــوناً بأهله   وما صاحب الحاجات إلا مُعَذَّبا[4]

- ونقل عن أبي حيّان أن ابن بابشاذ جعل كلمة (مرتوي) في قول يزيد بن الحكم:

---

(١) تخليص الشواهد، ص٢٨٥.

(٢) شرح المقدمة المحسبة ١/ ١٦٢؛ ائتلاف النصرة، ص ٨٠.

(٣) شرح المقدمة المحسبة، ٢/ ٤٥١؛ ائتلاف النصرة، ص ١٠٩.

(٤) خزانة الأدب، ٤/ ١٣١.

فلَيْتَ كفافاً كـــان خيْرُكَ كُلّهُ   وشرُّكَ عَنّي ما ارْتَوى الماءَ مرتوي

منصوباً على المصدر، أي: (ارتواءٌ)، ورُدَّ عليه بأن اسم الفاعل فيما زاد على الثلاثة لا يكون مصدراً، وإنما يكون ذلك في اسم المفعول[1]، وقال البغدادي: ولم أجد رأي ابن بابشاذ هذا.

- ونقل عن أبي حيّان أن النّحّاس وابن بابشاذ قالا أنَّ (ليس) حرف عطف عند الكوفيين، وأضاف أنه لم يجده[2].

وقد أثنى بعض العلماء على أنَّ ابن بابشاذ ثناءاً جميلاً بأقوال العلماء التي تستحق الذكر لهذا العالم الجليل، وأذكر منهم ما يلي:

١- قال الأنباري عنه: (كان من أكابر النحويين، حسن السيرة، منتفِعاً بتصانيفه، وكان هو وأبو الحسن علي بن فضّال المجاشعي من حُذّاق نحاة المصريين على مذهب البصريين[3].

٢- وقال القفْطِي: (العلاّمة المشهور، ممن ظهر ذكره وسارت تصانيفه ... مسير الشمس)[4].

٣- وقال ابن خلكان: (وكان هو بمصر إمام عصره في علم النحو، وله

---

(١) المصدر السابق، ١٠/ ٤٨٠.

(٢) المصدر السابق، ١١/ ١٩١.

(٣) نزهة الألباء، ص ٣١٢.

(٤) إنباه الرواة، ٢/ ٩٥.

المصنفات المفيدة.. وانتفع الناس بعلمه وتصانيفه)[1].

٤- وقال الذهبي: (إمام النحاة ..... صاحب التصانيف)[2].

٥- وقال الصّفدي: (أحد الأئمة في هذا الشأن، والأعلام في علوم العربية وفصاحة اللسان)[3].

٦- وقال ابن تغري بردي: (كان عالماً فاضلاً، وله تصانيف في النحو)[4].

٧- وقال يحيى بن حمزة العلوي: (رأيت أكثر مَنْ تعَلَّقَ بعلم العربية من أهل زماننا مُحلّقين على كتب الشيخ طاهر بن أحمد....)[5].

موقف ابن خروف من ابن بابشاذ:

لقد قام كل من ابن خروف وابن بابشاذ بشرح جمل الزجاجي، لكن ابن خروف ناصب ابن بابشاذ العِداء، وراح يَتَتَبّعُ آراءه، ويتقصّى أقوالَهُ، ووقف من ابن بابشاذ عكس موقفه من سيبويه، وقد كان مناصراً لسيبويه، ومنتقداً ومعارضاً لابن بابشاذ، وكان يمتدح آراء سيبويه بقوله: هذا جيد، وهذا

(١) وفيات الأعيان، ٢/ ٥١٥، ٥١٦.

(٢) سير أعلام النبلاء، ١٨/ ٤٣٩.

(٣) الوافي بالوفيات، ١٦/ ٣٩٠.

(٤) النجوم الزاهرة، ٥/ ١٠٥.

(٥) كشف الظنون، ٢/ ١٧٩٥.

حسن، وهذا من أبدع أقواله، وهذا هو الصحيح، أما عندما يذكر أقوال ابن بابشاذ فيقول: هذا فاسد، وهذا لا وجه له، وهذا ليس بشيء، وهذا لا دليل عليه، والقول في هذا سخافة.

وكان يصفه بالجهل وخلط الأمور والغفلة وعدم الإحاطة، فقد قال: (ابن بابشاذ غافل عن هذا القدر، وقد حكى قول الزجاج ولم يُحِطْ به علماً)[1].

وقال في مكان آخر: (وخلط ابن بابشاذ في المسألة ولم يعلم شيئاً من مذهب سيبويه (رحمه الله)، ولا مما ذكرنا)[2].

وقال أيضا: (وخلط ابن بابشاذ في مواضع منه، وقد نبهت على أكثرها)[3].

وقال بشأن عبارة ابن بابشاذ ورأيه في إعرابها: (ضربني وضربتُ زيداً) من حيث إعمال الثاني وإضمار الفاعل على شرط التفسير: (وابن بابشاذ منعُهُ لها فاسدٌ، وكيف يمنعها وقد أنشد فيها أبياتا)[4].

وعبارة ابن بابشاذ هي ما يلي: (واحتجوا أيضاً على البصريين بأن إعمال الثاني دون إعمال الأول، يؤدي إلى إضمارٍ قبل الذِّكر في مثل: ضربي وضربتُ

(١) شرح الجمل لابن خروف، ص ٩٣٥.

(٢) المصدر السابق، ص ٤٧٩.

(٣) المصدر السابق، ص ٤٦٦.

(٤) المصدر السابق، ص ٦٠٦.

زيداً، وليس كذلك إذا أُعْمِل الأول. وهذا ليس بحجة، لأن الإضمار قبل الذِّكْرِ في كتاب الله أكثر من أن يُحْصى)[١].

وكلام ابن بابشاذ هذا يجيز هذه المسألة ولا يمنعها كما يقول ابن خروف، وما يدعم رأي ابن بابشاذ قوله في مكان آخر نحو: (قامَ وقعدَ زيْدٌ) على إعمال الثاني وإضْمارِ الفاعل: (والفرّاء لا يجيز هذه المسألة وأشباهها في كل موضع يكون في إضمار قبل الذِّكْرِ. والكسائي يجيزها، وجوازُها عنده على حذف الفاعل وليس على إضماره، وفائدة الخلاف تظهر في التثنية والجمع، فعندنا يُثنّى ويُجمع، وعنده لا يُثنّى ولا يُجمع. وهذا الذي ذهب إليه ضعيف جداً، لأنّ الفعل لا يصِحّ قطّ إلا بفاعل، كما أنّ الفاعل لا يصحّ قطُّ إلا بعملٍ، وهما كالشيء الواحد، فلا يجوز أن يُعْتَقَد فيه الجوازُ مع الحذف)[٢].

فعبارة ابن بابشاذ الأولى تدل على جواز هذه المسألة عنده، ولعلّ عبارته الثانية هي التي أوهمت ابن خروف بأن ابن بابشاذ منَعها[٣].

واستمرّ ابن خروف في ملاحقته ابن بابشاذ في انتقاده له في بعض آرائه وأقواله، ومن ذلك قوله في باب تعريف العدد: (وجعلها ابن بابشاذ مسألة خلاف بين الكوفيين والبصريين، ولم يعرف أن العرب هي التي اختلفت في ذلك، وأجاز بَعْضٌ تعريف الكل حتى التمييز، وبعضٌ منَعَ ما لا قياس فيه،

(١) شرح الجمل لابن بابشاذ، ١/ ١٩٧.

(٢) المصدر السابق، ١/ ٢٠١.

(٣) شرح جمل الزجاجي: سلوى عرب، ج١، ١٥١.

وهم الأفصح الأكثر)[1].

وقد نسب النحويون الخلاف في ذلك إلى البصريين والكوفيين قبل ابن بابشاذ وبعده، فليس بدعاً بين النحاة في ذلك، وليس هو أول من قال به، فقد قال به ابن السّكيّت في (إصلاح المنطق)، وابن سيدة في المخصص[2]، وكان الأحرى أن يرد عليهما أولى من الرد على ابن بابشاذ.

وإذا وقفنا وقفة عدل وإنصاف من عداء ابن خروف لابن بابشاذ، لوجدنا أن ابن خروف استعداه واتخذ منه خصماً وندّا، حيث نال منه في (٥٨) ثمانية وخمسين موضعاً في شرحه[3]، وكان يقف له عند كل صغيرة وكبيرة، ولكن ابن خروف اهتم في شرحه لكتاب جُمل الزجاجي بالشواهد، فهو يذكر الشاهد أو من ينسب إليه، ثم يتحدث قليلاً عن الشاعر، ثم يشرح مفردات الشاهد، وموضع الشاهد في القصيدة ومناسبتها، ويقوم بالتعليق عليها[4]، وهو أمر لم يفعله ابن بابشاذ.

غير أن أحداً لا يستطيع أن ينكر الفضل والجهد الذي قام به ابن بابشاذ في شرحه لكتاب جمل الزجاجي، ويلحظ العمق الفكري والجهد الواسع في اطلاعه ومعرفته بعلوم من سبقوه، كما أن كتابه اعتمده العلماء والباحثون

(١) شرح الجمل لابن خروف، ص ٦٣٧.

(٢) إصلاح المنطق، ص ٣٠٢؛ المخصص، ١٧/ ١٢٥؛ المفصل، ٦/ ٣٣.

(٣) شرح الجمل لابن خروف، ٢/ ١١٥٥.

(٤) المصدر السابق، ١/ ٣١٤، ٣٤٨، ٢/ ٨٨٠.

لتدريسه للطلبة خلال القرنين الخامس والسادس الهجريين وما بعد ذلك[1].

وأستطيع أن أقول أن موقف ابن خروف العدائي من ابن بابشاذ، هو من باب حسد العلماء وغيرتهم من بعضهم بعضا.

(١) المصدر السابق، ١/ ٩٧.

المبحث الثاني

جهوده النحوية من خلال مصنفاته:

لم أستطع الحصول إلى على ثلاثة من مصنفات ابن بابشاذ التي ذكرتها آنفا، وهذه المؤلفات الثلاثة هي:

أ- المفيد في النحو

ب- شرح المقدمة المحسبة

جـ- شرح الجمل للزجاجي

ومن خلال هذه المصنفات الثلاثة، أحاول ما وسعني الجهد أن أبرز الجهود النحوية لابن بابشاذ، ذلك لأنني استطعت الحصول على بعض مخطوطاتها والمراجع والمصادر الخاصة بها، أما ما تبقى من مصنفاته فلم يسعفني الحظ ولم تفلح جهودي في الحصول عليها.

وسأحاول ما وسعني الجهد أن أتناول البحث والشرح وإلقاء الضوء على كل مؤلف من هذه المؤلفات الثلاثة:

أ) المفيد في النحو(*):

لقد شرع ابن بابشاذ بتأليف هذا الكتاب خدمة للخليفة الفاطمي المستنصر بالله بن الظاهر (وهو أبو تميم معد العبيدي) الذي بويع بالخلافة بعد وفاة أبيه الظاهر سنة ٤٢٧هـ، حيث كان عمر المستنصر بالله سبع سنوات(١).

وقد قسّم ابن بابشاذ كتابه هذا إلى سبعة فصول بدأها بفصل فرعي اشتمل على سبعة أمور هي: ما هو النحو، ومن الذي استخرج النحو، وما سبب استخراجه، ومن الذي حثّ على تعلم النحو، وما هي الفائدة المتحصلة بعد تعلّمه، وكيف الطريق إلى تحصيله، وبأي شيء يُبْتدأ به من أصوله؟ ثم أتبع ذلك فصلاً عن الاسم وأقسامه وعلاماته.

وفي الفصل الثاني تحدث عن الفعل وعلاماته وأقسامه.

وأما في الفصل الثالث فقد تحدث عن الحرف، فبدأ بتعريف الحرف، وبين علاماته وأقسامه: الحروف الناصبة للمضارع، والحروف الجازمة للمضارع، وحروف الجر، والحروف غير العاملة، وحروف العطف، وحروف

(*) لقد قام بتحقيق هذا الكتاب الأستاذ الدكتور محسن بن سالم العميري الهذلي، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٤م

(١) وفيات الأعيان، ٥/ ٢٢٩.

النداء، وحروف الابتداء، والحروف العاملة على صفة ولا تعمل على صفة أخرى.

وعقد فصلاً فرعياً يشتمل على معنى الإعراب والمعرب والمبني، والبناء....

وعقد فصلاً آخر فرعياً يشتمل على معرفة أواخر الأفعال، فتحدث عن الاسم المضاف، وتحدث عن إعراب الأسماء الستة، ثم عن الأسماء المُثَنّاة، ثم عن الأسماء المجموعة.

وعقد الفصل الرابع عن الرفع وعلامات الرفع ومواضع الرفع وجملة المرفوعات.

وفي الفصل الخامس تحدث عن النصب وعلاماته ومواضعه وجملة المنصوبات.

وفي الفصل السادس تحدث عن الجر وعلاماته ومواضعه وجملة المجرورات.

أما في الفصل السابع وهو الأخير، فقد تحدث عن الجزم وعلاماته وجملة المجزومات.

وقد لاحظنا أن ابن بابشاذ في هذا الكتاب كان يعتمد على ذاكرته وعلى المفاهيم التي اكتسبها وترسخت في ذهنه، فهو لم ينقل عن أحد من العلماء الذين عاصروه ولا الذين سبقوه، والدليل على سعة آفاقه العلمية ومداركه

الواسعة، أنه عندما كان يذكر الأمثلة النحوية، يخيل للمرء أنها تشبه الحِكَمَ والأمثالَ، مثل قوله مثلاً: العقل رأسُ الأمر، ورأسُ الأمرِ العقُل، والعلمُ تاجُ الدين، وتاج الدينِ العِلمُ، والصبر بابُ النّصْر، وباب النّصْرِ الصّبْرُ، وقوله أيضا: ما تزرعْ تَحْصُدْ، مَن ينْقدْ لهواه يُعْطِ عدوّه مُناهُ....

غير أنني من خلال التقصّي والبحث، وجدت أن ابن بابشاذ قد عَوّلَ على مؤلفات كثيرة للكثير من العلماء، مثل: الكتاب لسيبويه (ت ١٨٠هـ)، ومعاني القرآن للفراء (ت ٢٠٧هـ)، المقتضب للمبرد (ت ٢٨٥هـ)، معاني القرآن وإعرابه للزجاج (ت٣١١هـ)، والأصول في النحو لابن السراج (ت٣١٦هـ)، وعلل النحو لابن الورّاق (ت٣٢٥هـ)، وإعراب القرآن للنَحّاس (ت٣٣٨هـ)، والتبصرة والتذكرة للصّيْمَري (في القرن الرابع الهجري)، وأبو علي الفارسي (ت٣٧٧هـ)، واللمع لابن جني (ت٣٩٩هـ)، والفوائد والقواعد للثمانيني (ت٤٤٢هـ)، وشرح اللمع للواسطي (ت٤٦٦هـ)، علما بأن هذا لا يعد منقصةً في علم ابن بابشاذ، حيث أن هذا هو دأب الكثيرين من العلماء.

وقد أجاب عن هذه الأسئلة السبعة كما يلي وكما ورد في كتاب المفيد[١]:

- أما النحو: فهو أن ينحو المتكلم كلام العرب، حتى يتكلم بها تكلّمت به[٢].

(١) المفيد: ٣٤ – ٣٥، تحقيق محسن بن سالم: العميري الهذلي، ٢٠٠٤م.

(٢) الخصائص، ١/ ٣٤.

- وأما مستخرج النحو: فهو أمير المؤمنين علي - عليه السلام- وذلك أن أصحاب التواريخ الثقات ذكروا أن أبا الأسود الدؤلي دخل يوماً على أمير المؤمنين عليه السلام، فوجده مُفكراً مطرقاً، فقال: فيمَ تفكر يا أمير المؤمنين؟ قال: إني سمعت ببلدكم لحناً، فأردت أن أصنع كتاباً في أصول العربية، فقلت له: إن فَعلْتَ هذا بقيتْ هذه اللغة[1]؟

ثم أتيته عليه السلام بعد ذلك، فألقى إليّ صحيفة فيها:

بسم الله الرحمن الرحيم، الكلام كله ثلاثة: اسم، وفعل، وحرف. فالاسم: ما أنبأ عن المسمى، والفعل: ما أنبأ عن حركة المسمى، والحرف: ما أنبأ عن معنى ليس باسم ولا فعل، ثم قال: تتبعه وزد فيه ما وقع لك، واعلم أن الأسماء ثلاثة: ظاهر، ومضمر، وشيء لا ظاهر ولا مضمر[2].

فأخذ أبو الأسود ذلك واحتذاه، ثم عرضه على أمير المؤمنين عليه السلام، فقال: ما أحسن النحو الذي ذهبت إليه، فصار هذا اللقب اسما وسِمَةً لهذا العلم، يعرف به.

قال العبدُ: فثبت بهذا وأشباهه أنه عليه السلام، المستخرج لهذا العِلم، وأن هذا كلام لم يُسْمع من أحد قبله، بل العلماء نحْوهُ يقتفون، وعنده يقفون،

(١) إنباه الرواة، ١/ ٣٩، ٤٨؛ نزهة الألباء، ص ٦، الأغاني ١٢/ ٢٩٧، معجم الأدباء ١٤/ ٤٩.

(٢) معجم الأدباء ١٤/ ٤٩.

وإياه يشرحون. لا جرم أنهم قد وقفوا من أسرار هذا العلم ولطائفه ومُلْحِهِ وظرائفه. على ما مَلَوْا بمحاسنه الصحائف، وشكّلوا على قوانين أصوله المصاحف، كل هذا ببركة ابتدائه، وتنبهه عليه السلام، وأنّى يعدوه ذلك؟

وهو وارث حِكْمةِ رسول الله صلى الله عليه وسلم وفَهْمِهِ، ووصيّه وباب علمه، وأفْصحُ الأمة بعده، وأخطبُها وأشجعها وأسمحها وأزهدها عليه السلام.

وأما السبب في استخراجه عليه السلام، لهذا العلم، فلأنه سمع الناس في كتاب الله يلحنون، ورآهم عن الصواب يعدلون، فخاف على اللغة أن تذهب، وعلى كتاب الله أن يُغيّر، فشرع في ذلك.

يروى أن أعرابياً قدم المدينة ملتمساً رجلاً يقرأ عليه القرآن، فدلّوه على رجل فأقرأه من سورة (براءة)، حتى انتهى إلى قوله تعالى: (يوم الحج الأكبر، أن الله بريء من المشركين ورسولُهُ)، فأقرأه: (ورسولِهِ) بجرّ اللاّم، فقال الأعرابي: أَوقَدْ بريءٌ الله من رسولِهِ؟ إن كان الله قد بَرِئَ من رسولِهِ، فأنا أيضا بريءٌ ممّن تبرّأ الله منه.

قال العبد: وإنما كان ذلك، لأنه إذا جرّه فإنما يعطفه على (المشركين) المجرورين بـ (مِنْ)، و (مِنْ) متعلّقة بـ (بريء)، فأدّى هذا إلى أن يكون التقدير: بريءٌ من المشركين ومن رسولِهِ.

وأما الحاثُّ على تعلّم هذا العلم فالله، ورسولُه، وأهل بيت رسول الله

صلى الله عليه وسلم أجمعين، قال تعالى: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ ۝١ عَلَّمَ ٱلۡقُرۡءَانَ ۝٢ خَلَقَ ٱلۡإِنسَٰنَ ۝٣ عَلَّمَهُ ٱلۡبَيَانَ ۝٤﴾.[1]، وأمر سبحانه بتعلم القرآن كما في قوله تعالى: ﴿بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ ۝١٩٥﴾[2].

وقال صلى الله عليه وسلم: (رحم الله امْرَءاً أصلح من لسانه)[3].

وقال صلى الله عليه وسلم عندما سمع رجلاً يلحن: أرشدوا أخاكم فإنه قد ضلّ[4]، فجعل اللحن ضلالاً.

وقال الحسين بن علي عليهما السلام: تعلّموا العربية فإنها لسان الله الذي يخاطب به الناس يوم القيامة[5].

وأما الفائدة الحاصلة بعد تعلّمِهِ فهي كثيرة منها:

١ - معرفة صواب الكلام من خطئه.

٢- فهم معاني كتاب الله وأحكامه.

---

(١) سورة الرحمن، الآيات من ١-٤

(٢) سورة الشعراء، آية ١٩٥.

(٣) كنز العمال، ١/ ٢٩٢، الخصائص ٢/ ٨.

(٤) كنز العمال، ١/ ١٥١، الخصائص ٢/ ٨، ٣/ ٢٤٦.

(٥) الشنتريني، تنبيه الألباب على فضائل الإعراب، ص ٤٧، تحقيق عبد الفتاح سليم.

٣- القوة والتصرف في المخاطبات والمحاورات والمراسلات والاقتدار على البلاغة والفصاحة المُلحِقةِ بالماضين من الخلفاء الراشدين والأئمة القانتين.

وأما كيف الطريق إلى تحصيل ذلك كله: فيكون بإحكام أصوله، وتقديم الأهم فالأهم من فصوله.

وأما الأهم من فصوله فسبعة أشياء وهي:

الاسم، والفعل، والحرف، والرفع، والنصب، والجر، والجزم، والأوْلى بالتقديم من هذه السبعة الثلاثة الأُوَلُ، لأنها أصول الكلام، ولأنها التي ابتدأ أمير المؤمنين بذكرها.

وقد عقد فصلا جاء فيه ثلاثة أسولة[1]: من أين كان الكلام ثلاثة كما ذكر أمير المؤمنين؟ ولِمَ رتّب هذه الثلاثة هذا الترتيب؟ فقدّم الاسم، وثنّى بالفعل، وثلّثَ بالحرف؟ وَلِمَ سُمّي الاسم اسما، والفِعلُ فِعْلا، والحرفُ حرفاً؟

والجواب: وأما كون الكلام ثلاثة لا غير (كما ذكر عليه السلام)، ذلك لأن العبارة على حسب المُعبّر عنه، والمُعبّرُ عنه لا يخلو أن يكون ذاتاً، أو حدثاً من ذات، أو رابطاً بين الذات وحدثها، ويكون لإيجاب شيءٍ لها، أو نفي شيءٍ عنها، فالاسم عبارة عن الذات، والفعل عبارة عن الحَدَث من الذات،

---

(١) وهذا ما ورد في كتاب المفيد (بتحقيق محسن بن سالم العميري الهذلي ١، ص٣٩)، وذكر أنه ورد في اللسان: (سَوَلَ) على أنها لغة ثانية في (سؤال وأسئلة).

والحرف عبارة عن الرابط بينهما، مثال ذلك: إن فلاناً فعل، وما فلانٌ فعل، فلذلك انقسم الكلام ثلاثة أقسام، كما ذكر عليه السلام.

وأما تقديمه عليه السلام الاسم وتأخيره الحرف، فَلِقُوة الاسم وضَعْفِ الحرف، وذلك أن الاسم يُخبر به ويخبر عنه، فيقال: العقلُ رأسُ الأمر، ورأسُ الأمر العقلُ، والعِلمُ تاج الدين، وتاجُ الدين العِلْم، والصّبْرُ بابُ النّصر، وبابُ النّصر الصّبرُ.

والحرف: لا يُخبرُ به ولا يُخبرُ عنه، فضَعُف فأُخّرَ، فلا يُقال: مِنْ عنْ، ولا عن مِنْ.

والفعل: يُخبَرُ به، ولا يُخبَر عنه، يقال: الملِكُ يُرْحَم، والقادِرُ يَحْلمُ، فصار مشبها للاسم من جهة أنه يُخْبَرُ به كما يُخْبَرُ بالاسم، وصار مُشْبهاً للحرف من جهة أنه لا يخبر عنه كما لا يُخبَرُ عن الحرف، فلذلك جعله أمير المؤمنين عليّ عليه السلام بين الاسم والحرف.

وإنما سمي الفعلُ فعلاً لأنه دائماً عبارة عن كل ما فُعِل، وبه يُسْأَلُ عن كل ما يُفْعل.

وإنما سُمّي الحرف حرفاً لأنه لمّا لم يكن له معنىً في نفسه، بل معناه في غيره، صار كأنه طرفٌ لغيره، أُخذ من حرف الشيء وهو طرفه.

فصل الاسم:

وفي الفصل الخاص بشرح الاسم، فيه ثلاثة أسولة: ما الاسم؟ وما أعمُّ علامات الاسم حتى يعرف بها؟ وما قسمة الاسم؟

والجواب: أما الاسم فهو ما أنبأ عن مسمّى، شخصاً كان أو معنى، مثال الشخص: القرطاس، والقلم، والتاج، ونحوها مما يُدْرك بحاسة البَصرِ.

وأما أعمُّ علامات الاسم فثلاثة: الإخبار عنه، وحُسنُ دخول الألف واللام، أو ما عاقبهما من التنوين، وحسن دخول حرف الجر. فكل ما أخبر عنه فهو اسم: كالعاقل، والصابر، والعالِم، والعادِل ونحوه من الأسماء، لأنه يُخبَرُ عنها، فيقال: العاقلُ مُوقّرٌ. والعابرُ مُظفّرٌ، والعالِمُ مُوقّرٌ، والعادِل مُعظّم، وكل ما حسنت فيه لام التعريف فهو اسم نحو: هذا حقٌّ، والحقُّ، وهذا عدلٌ، والعدْلُ.

وكل ما حسنت معه مِنْ، وإلى وَعنْ، وعلى، ونحوه من حروف الجر فهو اسم، وأيْنَ، ومتى، وكم، ومَنْ، وهذا وثمّ، وهناك، ونحوه فهي أسماء، لأنه يَحْسُنُ معه حرف الجر، فيقال: من أين؟ وإلى أين؟ ومِنْ متى؟ وإلى متى؟ ومِنْ كمْ؟ وإلى كَمْ؟

وأما قسمة الاسم فثلاثة: اسم ظاهر واسم مضمر، واسم لا ظاهر ولا مضمر.

والاسم الظاهر: هو ما دلّ على معناه نفس ظاهره، وما لم يوضع موضع غيره، مثل: رجل، فرس، زيد، عمرو، أمير، كاتب، قوّة، وكلها أسماء ظاهرة، وحكم هذه الأسماء أن تُوفّى إعرابُها في حال وصلها على حسب ما تقتضيه من رفع أو نصب أو جر.

والاسم المضمر: هو ما تقدّمه مُظْهرٌ أو ما يقوم مقام المظهر، وهو إما أن يكون لمتكلم مثل: أنا وتابعها، أو لمخاطب مثل: أنت وتابعها، أو لغائب مثل: هو وتابعه وجملة هذه المضمرات وتوابعها لا تخلو من خمسة أقسام: ضمير مرفوع منفصل، وضمير منصوب منفصل، وضمير مرفوع متصل، وضمير منصوب متصل، وضمير مجرور متصل.

فجملة الأول اثنا عشر مضمراً وهي: أنا، ونحن، وأنتَ، وأنتِ، وأنتما، وأنتم، وأنتنَّ، وهو، وهي، وهما، وهم، وهنَّ.

وكل هذه الاثني عشر مضمرات منفصلات مرفوعات الموضع إن وقع الاسم الظاهر بعدهنَّ كان مرفوعاً مثل: نحن الآمرون، وأنتم السامعون، وهم المطيعون.

وإن أكّدت باسماء ظاهرة كانت أيضاً مرفوعة مثل: نحن كلنا صائمون، وأنتم كلكم مصلُّون، وهم كلهم عابدون، وكذلك العطف عليها، وكلها تقع مُقَدَّمة ومُؤَخَّرة كقولك: أنا عادلٌ، وعادلٌ أنا، وأنت مأمورٌ، ومأمورٌ أنت، وهو مطالبٌ، ومطالبٌ هو.

وكلها مبني، وكلها في موضع رفع، وكلها لا يقع الاسم بعدها منصوباً إلا إذا كان فصلاً (أي ضمير فصل) بين معرفتين في باب (كان، وظننتُ) مثل: كنا نحن القائمين، وفي قوله تعالى: ﴿تَجِدُوهُ عِندَ ٱللَّهِ هُوَ خَيْرًا﴾[1]، وكلها معارف.

وجملة القسم الثاني من المضمرات: اثنا عشر مضمراً وهي: إياي، إيانا، إياكَ، إياكِ، إياكما، إياكم، إياكنَّ، إيَّاه، إيَّاها، إيَّاهما، إيَّاهم، إيَّاهنَّ.

وكلها مضمراتٌ منفصلاٌ منصوبات الموضع، تقع بعدهن الأفعال، مثل: إيَّانا يرحمُ الله، ومثل قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾[2]، ومتى أكَّدْت أو عَطَفْتُ عليهنَّ كان الاسم بعدها منصوباً مثل: إيَّانا كُلَّنا يسترُ اللهُ، وإياكم وفلاناً رحم اللهُ.

وإذا أغري بشيء منها وقع بعدها الاسم منصوباً مثل: إياكَ والأَسَدَ.

وأما جملة القسم الثالث من المضمرات: فهي اثنا عشر مضمراً، وهي: فَعَلْتُ، وفَعَلْنا، وفُعَلْتِ، وفَعَلْتَ، وفَعَلْتُما، وفعلتُمْ، وفَعَلْتُنَّ، وفَعَلَ، وفَعَلَتْ، وفَعَلا، وفعلوا، وفَعَلْنَ.

وكلها مضمرات متصلات مرفوعات الموضع، لأنها فاعلة، ولذلك يظهر الرفع في توابعها نحو: قلنا كُلُّنا خيراً، وتكلَّمْنا كُلُّنا حتماً، وقلنا أجمعون

(١) سورة المزمل، آية: ٢٠.

(٢) سورة الفاتحة، آية: ٥.

صدقاً، وكلها يقع بعدها المفعول منصوباً مثل: خاطبتُ أبا فلان، وكلَّمتُ أخا عمروٍ.

وجملة القسم الرابع من المضمرات: اثنا عشر مضمراً، وهي: نَفَعَني، نَفَعَنا، نَفَعَكَ، نَفَعَكِ، نفعكُما، نَفَعَكُم، نَفَعكُنَّ، نَفعَهُ، نَفَعَها، نَفعَهُما، نَفعَهُم، نَفَعَهُنَّ.

وكلها مضمرات متصلات منصوبات الموضع لأنها مفعولة، ولذلك يظهر النصب في توابعها نحو: نَفَعَنا كُلَّنا اللهُ، ويقع الاسم بعدها مرفوعاً مثل: خاطبني أبو فلان، وكلَّمني أخوه.

وجملة القسم الخامس من المضمرات اثنا عشر مضمراً وهي: عَمَلي لي، عَمَلُنا لنا، عَمَلُكَ لَكَ، عَمَلُكِ لكِ، عَملُكُما لَكُما، عملُكم لكُم، عَملُكُنَّ لكُنَّ، عَمَلُهُ لَهُ، عَمَلُها لها، عَمَلُهمَا لَهُما، عَمُلُهم لَهُم، عَمَلُهُنَّ لَهُنَّ.

وكلها مضمرات متصلات مجرورات الموضع لأنها مضافة، ولذلك يظهر الجر في توابعها مثل: عَمَلُنا كُلّنا أَنْفُسِنا، ولا يجوز غير ذلك.

وهذه جملة الأسماء المضمرة منفصلُها، ومتصلُها، ومرفوعُها، ومنصوبُها، ومجرورُها وكلُّها معارفٌ لا يجوزُ نعتُها، وكلها مَبْنِياتٌ.

وأما الأسماء التي لا ظاهرةٌ ولا مضمرةٌ فهي المُبْهَمُ، وهي على ضربين: مُبْهَمٌ فيه إشارة، ومُبْهَمٌ لا إشارة فيه وهي: هذا، وذاك، وذلك، وهذه، وتلك، وهذان، وهاتان، وهؤلاء، وأولئك.

والهاء في جميع ما ذكر هي حرف تنبيه، والكاف حرف خطاب، وما بينهما هو اسم إشارة. فإذا قيل: (ذا زيدٌ) فهو إشارة حسبُ، وإذا قيل: (هذا زيدٌ) فهو إشارة وتنبيه، وإذا قيل: (ذلك زيدٌ) فهو إشارة وخطاب، وإذا قيل: (هذاك زيدٌ) فهو إشارة وتنبيه وخطاب.

وكذلك الباقي، وكلها معارف، وكلها ينصب الحال مثل: هذا زيدٌ مقبلاً، ومُقْبِلٌ، ولا يجوز مثل هذا في المضمرات.

والمبهمة التي لا إشارة فيها مثل: الأسماء الموصولة والأسماء المستفهم بها.

فصل الفعل:

يذكر ابن بابشاذ حسب ما ذكر ذلك في المفيد[1]؛ أن جملة ما في الفعل ثلاثة أسوله: ما الفعل؟ وما علامته؟ وما قسمته؟

والجواب: أن الفعل هو ما أنبأ عن حدث وزمان مُحَصّل مثل: أمَرَ ونهى، ويأمر وينهى، وسيأمر وسينهى.

وعلامات الفعل كثيرة، ولكن أقربها ثلاث وهي:

- أن كل بناء يحتمل معه: (قد، والسين، وسوف) فهو فعل.
- وكل ما كان أمراً أو نهياً فهو فعل.
- وكل ما صحَّ أن يتصرف فهو فعل.

والأفعال كلها متصرِّفة إلا: (نِعْمَ، وبِئْسَ، وعسى، ولَيْسَ، وفعل التعجب) مثال ذلك: نِعْمَ العَبْدُ عَبْدُ الله، وبئس العَبْدُ عَبْدُ الله، وعسى الله أن يَرْحَمَ، وليس الأملُ بعيداً، وما أَجْمَلَ الصَّبْرَ. وهذه الخمسة غير متصرفة، وما عداها متصرف.

وجملة ما يكون عليه التصرف خمسة وهي أفعال أبداً وأسماء أبداً.

---

(١) المفيد، محسن الهذلي، ص٤٨.

فالتي هي أفعال هي: الفعل الماضي، والفعل الحاضر، والفعل المستقبل، وفعل الأمر، وفعل النهي، مثال ذلك: عَلِمَ، يَعْلَمُ، وَسَيَعْلَمُ، واعْلَمْ، ولا تَعْلَمْ.

والتي هي أسماء أبداً هي: المصادر، وأسماء الفاعلين، وأسماء المفعولين، وأسماء المكان، وأسماء الزمان، وأسماء الأفعال، ومثال ذلك: نَزَلَ نُزُولاً، وهو نَازِلٌ، ومنزولٌ عنده، وهذا مَنْزِلٌ أي لمكان نزول، وزمان نزول، ونَزَال بمعنى انزِلْ، وكلها أسماء لصحة الإسناد إليها.

وأقسام الفعل ثلاثة: فعل ماضٍ، وفعل مستقبل، وفعل لا ماضٍ ولا مستقبل وهو الحال لأنه بينهما.

وكل فعل ماضٍ صحيح الآخر، سواء أكانت حروفه قليلة أو كثيرة، يكون مبنياً على الفتح، نحو، عَلِمَ، فَهِمَ، شَكَرَ، اسْتَغْفَرَ، اسْتَنْصَرَ، ونحوه. ولا يُسَكَّنُ آخر الفعل الماضي إلا في ثلاثة مواضع:

- مع المتكلِّم مثل: ذَكَرْتُ، لَعِبْتُ، قَرَأْتُ.
- ومع تاء المخاطب مثل: ذَكَرْتَ، لَعِبْتَ، قَرَأْتَ.
- ومع نون جماعة النسوة مثل: ذَكَرْنَ، لَعِبْنَ.

ولا يُضَمُّ آخر الفعل إلا أن يكون معه واو الجمع مثل: لَعِبُوا، ذَكَرُوا.

وأما فعل المستقبل فهو كل فعل كان في أوله همزة المتكلم أو نون الجماعة أو تاء المخاطبة أو ياء الغائب، مثل: أنا أَفْعَلُ، وهو يَفْعَلُ، ونحن نَفْعَلُ، وأنت تَفْعَل، وهو يَفْعَلُ.

وهذا اللفظ يصلح للسمتقبل والحال، وإذا أردنا تخصيصه للمستقبل، نُدْخِلُ عليه السين أو سوف نحو: سأقوم أو سوف أقوم.

والفعل المستقبل يكون مرفوعاً دائماً ما لم يسبقه ناصب أو جازم، نحو: يَعْلَمُ، يأكُلُ، ينامُ. كما يجب إثبات النون في قولنا: يُعَلِّمونَه، يُكَلّمونَّه، يَضْربونَه. كما يجب إثبات النون في المثنى عند قولنا: يُكلِّمانِه، يُخاطبانه، وكذلك إثبات النون في المؤنث المفرد عند قولنا: تُكَلِّمينَه، تخاطبينه.

فصل الحروف:

وجملة ما فيه ثلاثة أسوله: ما الحرف؟ وما علامته؟ وما قسمته؟

والجواب هو: أن الحرف هو ما أنبأ عن معنى في غيره، نحو: مِنْ، وإلى، وليت، ولَعَلَّ، وإنْ، وحَتَّى.

وكلها حروف لا تدل على معنى في نفسها حتى يُضَمَّ إليها غيرها نحو: مِنَ الله نخافُ، وإلى اللهِ نرجعُ.

وأما علامته فهي خُلُوُّه من علامات الاسم ومن علامات الفعل علامةٌ له.

وأما أقسامه ثلاثة: حروف عاملة، وحروف غير عاملة، وحروف تعمل على صفة ولا تعمل على صفة.

- والحروف العاملة ثمانية وثلاثون حرفاً: منها ستة تنصب الاسم وترفع الخبر، ومنها ثمانية عشر تجر الاسم وتوصل إليه معنى الفعل، ومنها تسعة تنصب الفعل المستقبل، ومنها خمسة تجزم الفعل المستقبل.

والحروف الستة التي تنصب الاسم وترفع الخبر هي: إنَّ، أنَّ، كأنَّ، لكنَّ، لَيْتَ، لعلَّ.

- وأما الحروف الناصبة للفعل المستقبل هي: الفاء، أَنْ، لَنْ، إذنْ، كي،

وما بعد (حتَّى) إذا كانت بمعنى (كي) أو (إلى أَنْ)، وما بعد الفاء إذا كانت جواباً لاستفهام، أو أمرٍ، أو نهي، أو جَحدْ، أو عَرْضٍ، أو تمنٍّ، وما بعد الواو إذا كانت جواباً بمعنى الجمع، وما بعد (أو) إذا كانت بمعنى (إلا أن)، وما بعد (اللام) في النفي والإيجاب.

والأمثلة على هذه الأحرف:

يجب أن تَفْعَلَ خيراً، ولن تَفْعَلَ شراً، وكي تطيعَ الله إذن تُصْلِحَ حتى يَرْحَمَ اللهُ. ومثال (ما بعد فاء الجواب): أَتُطِيعَ اللهَ فَيَرْحَمَكَ، أطِعْهُ فَيُثِيبَكَ، لا تَعْصِهِ فَيَبْغُضَكَ، ما عَمِلُ خيراً فَيَنْفعَ، ألا تَتَعَلَّمُ فَيَتَعَلَّمَ، لَيْتَكَ تتعلَّمُ فيتعلَّمَ، ومثال واو الجمع: لا تَأْمُرْ بشيءٍ وتَفْعَل ضِدَّهُ، لا تَنْهُ عن خُلُقٍ وتأتي مِثْلَهُ. ومثال (أو) قوله: لأَتَعَلَّمَنَّ أو أَعْلَمَ.

ومثال (اللام): أطعتُ اللهَ ليرحَمَني، وشكرته لِيَزِيدني.

- والحروف الثمانية عشر التي تجر الأسماء فهي: من، إلى، في، اللام الزائدة، الباء الزائدة، رُبَّ، عن، على، كاف التشبيه، منذ، مذ (بمعنى الزمن الحاضر)، حتى (بمعنى إلى)، (واو رُبَّ)، واو القَسَم، تاء القَسَم، حاشا في الاستثناء، خلا، عدا.

- الحروف التي تجزم الفعل المستقبل وهي: لَمْ، لَمَّا، لام الأمر، لا النهي، (إنْ) في المجازاة وما حُمِلَ عليها.

والذي حُمِلَ على (إن) فجزم: أسماء: مثل: مَنْ، ما، أيُّ، مَهْمَا. وظروف

مثل: أَيْنَ، وأَنّى، ومَتَى، وحَيْثما، وإذْمَا.

- والحروف غير العاملة وهي:

منها ثلاثة عشر حرف ابتداء، ومنها عشرة عاطفة وهي: الواو، الفاء، ثُمَّ، لكنْ، بل، أم، أو، لا، إما مكسورة مكررة، حتى.

ومنها سبعة للنداء وهي: يا، أيا، هيا، آ، آي، الهمزة، وا.

ومنها حروف الابتداء وهي: هَلْ، ألف الاستفهام، بَلْ، إنْ، لكن - الخفيفتان - إنّما، كأنّما، لولا، لوما، حتى، إذا، أمّا، وهي كلها حروف معانٍ وغير عاملة وأما الحروف التي تعمل على صفة ولا تعمل على صفة فهما حرفان: وهما: (ما، لا). فأما (ما) فإنها تعمل على لغة أهل الحجاز لأنهم يشبهونها بـ (لَيْسَ)، فيقولون: ما زَيْدٌ قائماً، وقال الله تعالى: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾[1].

ولا تعمل على لغة تميم فيبقى الكلام مرفوعاً على أصله، فيقال: ما زيدٌ قائمٌ.

وأما (لا) فإنها إذا دخلت على اسم نكرة، وأريد به النفي العام، فإنها تنصب النكرة، وإن لم يرد بها النفي العام كانت تلك النكرة مرفوعة، مثل: لا رَجُلَ في الدار ولا غلامَ، ولا إله إلا اللهُ، ولا حولَ ولا قوةَ إلاّ باللهِ[2].

---

(١) سورة يوسف، آية: ٣١.

(٢) شرح المقدمة ١: ٢٧٧.، الإنصاف: ص٣٦٦ مسألة رقم ٥٣.

وكذلك يكون حكمها في كلتا الحالتين القراءتين التاليتين في قوله تعالى: ﴿لَّا لَغْوٌ فِيهَا وَلَا تَأْثِيمٌ﴾[1] و (لا لغْوَ فيها ولا تأثيمَ) .

(١) سورة الطور، آية: ٢٣.

فصل المعرب والمبني:

ما الإعراب؟ وما المعرب؟ وما البناء؟ وما المبني؟ وما جملة المبني؟ وما جملة البناء؟ وما جملة المعرب؟ وما جملة الإعراب؟ وما حكم الإعراب مع المعرب؟

والجواب عنها: أما الإعراب: فهو التغيُّر بتغيُّر العوامل.

وأمّا المعرب: فهو ما يتغيَّر آخره بتغيُّر العوامل.

ومثال ذلك: هذا رَجُلٌ يقومُ، ورأيت رجلاً لن يقومَ، ومررت برجلٍ لم يَقُمْ، فـ (الرَّجُلُ) و (يقومُ) هما المعربان، والتغيُّر الذي في آخرهما هو الإعراب.

وأما البناء: فهو ما لزم حركةً أو سكوناً.

وأما المبني: فهو ما لزم آخرَهُ حركةٌ أو سكونٌ.

ومثال ذلك: أقبل هؤلاءِ أمسِ، ورأيتُ هؤلاءِ أمسِ، ومررتُ بهؤلاءِ أمسِ. فـ (هؤلاءِ) و (أمسِ) هما المبنيَّان، ولزوم الكسرة في آخرهما هو (البناء).

وأما جملة (البناء) فأربعة:

١- ضَمٌّ: مثل: قَبْلُ، وبَعْدُ.

٢- وفَتْحٌ: مثل: إنَّ، ثُمَّ، فَعَلَ، صَنَعَ، أَيْنَ، كَيْفَ.

٣- والكَسْرُ: مثل الكسرة التي في لام الجر، والكسرة التي في باء الجر نحو: هذا الكتابُ لزيدٍ، ومررتُ بزيدٍ، ومثل: هؤلاءِ، أمسِ.

٤- والوقف: مثل: مِنْ، عَنْ، اصْنَعْ، اكتبْ، كَمْ.

وأما جملة المبني فهي ثلاثة: أسماء، وأفعال، وحروف.

فالحروف كلها مبنيَّة، والأفعال المبنيَّة نوعان:

- الفعل الماضي.
- وأفعال الأمر كُلها إذا لم يكن معها حرف مضارعة نحو: افْهَمْ، اعْلَمْ[1].

والأسماء المبنية ثلاثة أنواع:

أسماء أشبهت الحروف، وهي الموصولات مثل: الذي، التي وأخواتهما.

وأسماء تضمنت معنى الحروف مثل: أين، وكيف ونحوهما من الأسماء المستفهم بها، ومثل الأسماء المركبة في العدد مثل: أَحَدَ عَشَرَ إلى تِسْعَةَ عَشَرَ، ومثل الأسماء التي وقعت موقع أفعال مبنية مثل: صَهْ، إِيه، نَزَالِ.

وأما جملة الإعراب فهي أربعة: رَفع، ونصب، وجر، وجزم، ومنها واحد يختص بالأسماء وهو الجر، مثل: بالمعروفِ أمَرَ اللهُ، وعن المنكر نهي اللهُ، وواحد يخص الفعل دون الاسم وهو الجزم، مثل: لا تلعب، لا تخرج، واثنان

(١) الإنصاف، ص٥٢٤، مسألة رقم ٧٢.

من الأربعة يشترك فيهما الاسم والفعل، وهما الرفع والنصب، ومثال اشتراكهما: الخَيْرُ يَنْفَعُ، والشَّرُّ يَضُرُّ، إن الخيرَ لن يَضُرَّ، وإنَّ الشَّرَّ لن يَنْفَعَ.

وأما جملة المعرب من الكلام فهي الأفعال المضارعة والأسماء المتمكنة، ومثال الفعل المضارع: أنا أفعلُ، وأنت تَفْعَلُ، ونحن نَفْعَلُ، وهو يَفْعَلُ أي مما أوله همزة المتكلم أو نون الجماعة أو تاء المخاطب أو ياء الغائب، ومثال الأسماء المتمكنة قولك: جاءني غلامٌ[1].

وأما حكم الإعراب مع المعرب، فإن المعرب لا يخلو من أن يكون مفرداً أو مضافاً أو مثنى أو جمعاً. فأما المفرد فإنه لا يخلو أن تكون في أوَّله ألف ولام أو لا تكون، ليتطابق مع المعرفة والنكرة، وهذا إما يدخله الجر والتنوين وإما إنه غير منصرف، كما في الأسماء الممنوعة من الصرف، وإما أن يكون اسماً منقوصاً مثل: القاضي، والداعي أي مما يكون آخره ياء قبلها كسرة، وحكمه أن تدخله حركة واحدة في إعرابه وهي الفتحة في حال النصب خاصة مثل: رأيت القاضي والداعيَ، وقاضياً وداعياً، ولا يدخله ضم في حال رفعه، ولا كسر في حال جَرِّه لثقلهما على الياء المكسور ما قبلها، فيقال: جاء القاضِيْ وقاضٍ، ومررت بالقاضيْ ومررت بقاضٍ، فيستوي رفعه وجره، فإن لم يكن فيه ألف ولام ولا إضافة، دخل التنوين على الياء، وإذا دخل التنوين على الياء التقى ساكنان، ولئلا يلتقي ساكنان حذفت الياء فيقال: هذا قاضٍ، ومررتُ بقاضٍ، وإذا نصبت هذا المنوَّن تقول: رأيت قاضياً، فبقيت الفتحة لخفَّتها،

(١) شرح المقدمة ١: ٢٠٠.

والياء لحركتها[1].

وإما أن يكون اسماً مقصوراً مثل: فتى، مولى، أي مما يكون آخره ألف، وحكمه في الإعراب ألاَّ تدخله حركة بحال، لأن الألف لا تتحرك، فلذلك يستوي رفعه ونصبه وجرُّه، فيقال: هذا فتى، ومررت بفتى، وسألتُ الفتى، فلفظه واحد وإعرابه مُقَدَّرٌ[2].

وأما الاسم المنصرف من المفرد، فحكمه أن تدخله الحركات كلها والتنوين، أو ما يقوم مقام الحركات من الألف والواو والياء مثل: هذا غلامٌ، والغلامُ ذكيٌّ، وغُلامُ فلانٍ، ورأيتُ غُلاماً، والغلامُ غُلامُ فلانٍ، ومررت بغلام.

وأما الاسم غير المنصرف من المفرد، فحكَمُهُ أبداً أن تدخله حركتا الرفع والنصب، ولا يدخله جَرٌّ ولا تنوين، بل يكون جَرُّه ونصبه بلفظ واحد أبداً مثل: هذا أحمدُ وحمزةُ، ورأيتُ أحمدَ وحمزَةَ، ومررت بأحمدَ وحمزةَ.

والاسم المنصرف خالَفَ الاسم غير المنصرف لأنه عرضت للاسم غير المنصرف مشابهة بالفعل، والفعل لا يدخله جرٌّ ولا تنوين، والشبه بينهما هو اجتماع سببين من تسعة أسباب، وهذه الأسباب التسعة هي: التعريف والتأنيثُ، والتركيبُ، والعُجْمةُ، والصفةُ، والزِّنةُ، والعدلُ، والجمع المفردُ،

---

(١) المصدر السابق ١: ١١٣، ١١٤.

(٢) المصدر السابق ١: ١١٤-١١٦.

وزيادة الألف والنون[1].

فكل اسم اجتمع فيه علّتان فرعيَّتان من عللٍ تسعٍ على صفة مخصوصة، أو علة تقومُ مقامَ علّتين، فذلك الاسم لا ينصرف، والصفة المخصوصة أن ينضمَّ إلى التعريف تأنيث نحو: حمزةَ، طلحةَ، سعادَ، فهذا الاسم لا ينصرف بالتعريف والتأنيث.

أو ينضمَّ إليه تركيب نحو: حضرموتَ، بَعْلَبَكَّ، فإنه لا ينصرف للزوم التركيب والتعريف.

أو ينضمَّ إلى التعريف عُجْمة نحو: إبراهيم، إسماعيل، إسحاق، يعقوب، فهذه الأسماء لا تنصرف للتعريف والعجمة.

أو ينضمَّ إلى التعريف زِنَةُ فعلٍ مثل: يَشْكُرَ، يَزِيدَ، تَغْلِبَ، يَعْمُرَ، فهذه الأسماء لا تنصرف للتعريف ووزن الفعل.

أو ينضمَّ إلى التعريف عدلٌ نحو: مُضَرَ، عُمَرَ، زُحَلَ، هُبَلَ، فهذه الأسماء لا تنصرف للتعريف والعدل عن ماضر، عامر، زاحل.

أو ينضم إلى التعريف زيادة ألف ونون مثل: عِمْرانَ، سَلْمانَ، رَيْحانَ، وهذه الأسماء لا تنصرف للتعريف وزيادة الألف والنون.

وجميع هذه الأقسام الستة إذا نُكِّرت انصرفت: مثل: مررتُ بأحْمَدَ وَأَحْمَدٍ آخَرَ، وهذا الاسم علته مفصولة.

---

(١) المصدر السابق ١ : ١٠٦.

وأما الاسم الذي عِلَّته تقوم مقام عِلَّتين فهو لا ينصرف نكرةً ولا معرفةً، وهو ستة أنواع هي:

١- كل ما كان تأنيثه بألف مقصورة نحو: حُبْلى، عَضْبَى، ذكرى، جُمادَى، فإنه لا ينصرف للتأنيث ولزوم التأنيث.

٢- كل اسمٍ كان تأنيثه بالألف الممدود مثل حَمْراءَ، صَفْراءَ، بَيْدِاءَ، صَحْراءَ، أولياءَ، علماءَ، أنبياءَ، فإنه لا ينصرف للتأنيث ولزوم التأنيث.

٣- وكل اسم صفةٍ على وزن (أَفْعَلَ) من نحو: أَحْمَرَ، أصْغر، أَحْسَنَ، أَحْمَدَ، أَخْبَثَ، أَجْمَلَ، أَحْمَقَ، فإنه لا ينصرف للوصف ووزن الفعل.

٤- وكل اسم كان معدولاً في العدد نحو: مَوْحَدَ، مثنى، وثُنَاءَ، مُثْلَثَ، ثُلاثَ، مُرْبَعَ، رُبَاعَ، فإنه لا ينصرف للوصف والعدل.

٥- وكل اسم لا نظير له في الآحاد على وزن مَفَاعِلَ، ومَفَاعيلَ نحو: مساجد، ودَوَابَّ (جَمْعُ دابّةٍ) وشوابَّ (جَمْعُ شابَّةٍ)، ومفاتيح، ودواوين، فإنه لا ينصرف لأنه لا نظير له في كلام العرب.

٦- وكل صفة كان على وزن (فَعْلانَ - فَعْلَى) لا على فَعْلانَة، مثل: سَكْرَان؛ سَكْرى، ندمان: نَدْمى، فإنه لا ينصرف لشبهه بباب حمراء.

وهذه الأقسام الستة لا تنصرف في النكرة، وإذا لم تنصرف في النكرة، فالأحرى بها أن لا تنصرف في المعرفة.

وجميع هذه الأقسام الاثني عشر من الأسماء التي لا تنصرف، إذا دخل

فيه الألف واللام أو الإضافة انجرَّ في موضع الجر، نحو: مررت بالأَحْمَرِ، وبِأَحْمَرِكُم، وبالمَسَاجِدِ ومَسَاجِدِكم، فإنه ينصرف لزوال شبه الفعل بالإضافة[1].

فصل في إعراب أواخر الأفعال:

تكون أواخر الأفعال في إعرابها أربعة أنواع هي[2]:

١- إما أن يكون آخرها حرفاً صحيحاً مثل: يَفْهَمُ، يَعْلَمُ، وهذا النوع له ثلاثة أحوال أبداً: يُضَمُّ في حال الرفع، ويُفتح في حال النَّصْبِ، ويُسَكَّن في حال الجزم مثل: هو يَفْهَمُ، ولَنْ يَفْهَمَ، ولم يَفْهَمْ.

٢- وإمَّا أن يكون آخرها واواً أو ياءً قَبْلَها من جنسها، مثل يَدْعُو، ويَعْلُو، يَقْضِي ويُعْطِي، وهذا النوع له ثلاثة أحوال أيضاً: يُسَكَّنُ في حال الرَّفْعِ، ويفتح في حال النَّصْبِ، ويحذف في حال الجَزْمِ مثل: هو يدعو، ويقضي، ولن يَدْعُوَ، ولن يَقْضِيَ، ولم يَدْعُ، ولم يقضِ.

٣- وإما أن يكون آخرها ألفاً مثل: يَرْضَى، ويَحْظَى، وهذا النوع له حالتان أبداً: تَثْبُتُ أَلِفُهُ في حال الرفع والنَّصْب جميعاً، وتحذف في حال الجزم مثل: هو يَرْضَى، ويَحْظى، ولن يَرْضَى ولن يَحْظى، ولَمْ يَرْضَ ولَمْ يَحْظَ.

٤- وإما أن يكون آخرها نون الإعراب مثل: يَفْعَلانِ، ويَفْعَلُونَ،

---

(١) المصدر السابق ١: ١٠٨.

(٢) شرح المقدمة ١/ ١١٦.

وتَفْعَلِينَ، وهذا النوع له حالتان أبداً: تثبتُ نونه في حال الرفع خاصة، وتحذف في حال الجزم والنصب، ومثال حال الرفع: هما يفعلان، وهم يفعلون، وأنت تفعلين، وفي حال النصب: لن يفعلا، لن يفعلوا، ولن تَفْعَلي، وفي الجزم: لم يفعلا، ولم يفعلوا، ولم تفعلي.

فصل في ذكر الاسم المضاف:

يكون إعراب كل اسمٍ مضاف أبداً بالحركات الثلاث، لفظاً كان أو تقديراً مثل: هذا صاحبُ فلانٍ، ورأيتُ صاحبَ فلانٍ، ومررتُ بصاحب فلان، إلا ستةَ أسماءٍ معتلة فإن إعرابها بالحروف على حسب ما يجري حكمها وهي: أَخُوهُ، وأَبُوهُ، وحَمُوهُ، وفُوهُ، وهَنُوهُ، وذو مالٍ. وهذه الستة إعرابها بالحروف تكون في حال الرفع بالواو، وفي حال النصب بالألف، وفي حال الجر بالياء، ومثال ذلك في حال الرفع: هذا أخوُهُ، وأبوُهُ، وحَمُوهُ، وفُوهُ، وهَنُوهُ، وذُو مالٍ، وفي حال النصب مثل: رأيت أَخَاهُ، وأَبَاهُ، وحَمَاهُ، وفَاهُ، وهَنَاهُ، وذا مالٍ، وفي الجر: مررت بأَخِيهِ، وأَبِيهِ، وحَمِيهِ، وفِيهِ، وهَنِيه، وذِي مالٍ.

وعندما تكون هذه الأسماء مفردة من الإضافة (أي عندما لا تكون مضافة)، فإنها تعرب بالحركات، إلا (ذا مالٍ)، فإنه لا يفرد عن الإضافة، فيقال: هذا أَخٌ، وأبٌ، وحَمٌ، وفَمٌ، وهَنٌ، وذو مالٍ، ورأيت أخاً، ومررت بأخٍ ... الخ[1].

---

(١) شرح المقدمة ١: ١٢٠.

إعراب الاسم المثنى:

يعرب الاسم المثنى بالحروف، فإذا كان الاسم المثنى مرفوعاً كان بالألف، ومتى كان منصوباً أو مجروراً كان بالياء المفتوح ما قبلها والنون المكسورة، ومثال ذلك: جاء الغُلامَانِ، ورأيت الغلامين، ومررت بالغلامين، وهذه النون عوض من الحركة والتنوين في المفرد، لذلك تحذف النون في المثنى للإضافة مثل: جاء غُلَامَا فلانٍ، وغلاماكَ، وغلامايَ، ورأيت غلامي فلانٍ وغلاميَّ وغلاميك، وكذلك في حال الجر[1].

(١) المصدر السابق ١: ١٢٨.

إعراب الأسماء المجموعة:

الجمع نوعان: الجمع السالم، والجمع المكسَّر.

والجمع السالم نوعان: مذكر سالم، ومؤنث سالم.

وإعراب الجمع المذكر بالحروف دائماً، وحروفه ثلاثة: هي الواو، والياء، والنون. ومتى كان مرفوعاً كان بالواو المضموم ما قبلها ما لم يكن آخره ألفاً، ومتى كان مجروراً أو منصوباً كان بالياء المكسور ما قبلها، ما لم يكن آخره ألفاً كذلك، فيفتح لذلك ما قبلها، وذلك لتدل الفتحة على الألف المحذوفة، نحو: هؤلاء المُصَّطفَوْنَ، ورأيتُ المُصْطَفَيْنَ[1].

ومثال الرفع: جاء الزيدون والمسلمون، وفي النصب والجر بالياء المكسور ما قبلها، مثال ذلك: مررت بالزيدين، وكذلك النصب، والنون تحذف في الإضافة كما كان في التثنية مثل: جاء ضاربو الرجل، ورأيت ضَارِبي الرَّجُل، ومررت بِضَارِبي الرَّجُل، وكذلك الضمير مثل: جاء ضارِبُوهُ، ورأيت ضارِبِيه، وضاربيكَ، وضارِبِيَّ، وكذلك الجر.

---

(١) المصدر السابق ١: ١٣٤.

وإعراب جمع التكسير أو الجمع المكسَّر يكون بالحركات دائماً كإعراب الأسماء المفردة، وقد سُمِّيَ مكسراً لاختلاف أجزائه في الواحد، وهذا الاختلاف يكون بزيادةٍ مثل: أَسَدٍ، وأُسودٍ، وسَيْفٍ وسُيوفٍ، ويكون بنقصان مثل: كتابٍ وكتبٍ، ورسُولٍ ورُسُل، ويكون باختلاف حركة مثل: أَسَدٍ وأُسْدٍ، ونَمِرٍ ونُمُرٍ.

وجميع ما ذكر يكون معرفاً بالحركات لا غير.

وأما جمع المؤنث فجمعه السالم يكون بالألف والتاء، وإعرابه يكون بالحركات كالواحد، وواحده يكون فيه تاء تأنيث، فيقال: هؤلاء مسلماتٌ، وصالحاتٌ، وأصله مسلمتاتٌ. وصالحتاتٌ، ولكن حذفت التاء الأولى لئلا تجمع بين علامتي تأنيث، وقد تكون علامة التأنيث ألفاً مقصورة مثل: حُبْلى، وسَكْرى، وذكرى، فهذه تقلب في الجمع أبداً ياءً، فيقال: هؤلاء حُبْلَيَاتٌ، وسَكْرَياتٌ، ونحوه.

وقد تكون علامة التأنيث ألفاً ممدودة نحو: طرفاء، خضراء، صفراء، صحراء، وهذه جميعها تقلب في حالة الجمع إلى الواو، فيقال طرفاوات، خضراوات، صحراوات ونحوه.

وقد يكون مؤنث بلا علامة مثل: زينب، سعاد، وهذا لا يكون فيه تغيير أكثر من زيادة ألف وتاء كما ذكرنا، وتكون التاء فيها جميعها مضمومة في حالة الرّفع مثل: (مسلماتٌ مؤمناتٌ قانتاتٌ تائباتٌ)، ومكسورة في حالتي الجر

والنصب مثل: مررت بمسلماتٍ ومدحت مؤمناتٍ. وإذا دخلت ألف ولام، أو إذا أضيفت فإنه يسقط التنوين وحده، مثل قولنا: هؤلاء المسلماتُ، ومسلماتُ بلاد الشام.

وهذا هو حكم الإعراب مع المعرب، ثم يعود الذِّكر إلى فصل الرفع، والنصب، والجر، والجزم.

فصل الرفع:

وفي فصل الرفع ثلاثة أسولة هي: ما علامات الرفع، وما مواضع الرفع، وما جملة المرفوعات.

أما علامات الرفع فهي أربعة وهي: الضم، والواو، والألف، والنون.

ومواضع الضمة تكون في الاسم والفعل السالمين مثال ذلك: فلانٌ يَفْعَلُ، والواو تكون علامة في شيئين اثنين: الأول: الجمع السالم مثل: الزَّيْدُون، والعُمَرُونَ، والثاني في الأسماء المعتلة المضافة مثل: هذا أخوه، وأبوه، وحموه، وفوه، وهنوه، وذو مال.

والألف تكون للرفع علامة في تثنية الأسماء مثل: جاء الغلامان والفارسان.

والنون تكون علامة الرفع في تثنية فاعل الفعل وجمعه، والواحدة المؤنثة مثل: هما يفعلان، وأنتما تفعلان، وهم يفعلون وأنتم تفعلون، وأنتِ تفعلينَ.

وأما جملة المرفوعات فهي خمسة: مبتدأ، وخبره، وفاعل، ومفعول لم يُسَمَّ فاعله، ومشبَّه بالفاعل.

وشرح المبتدأ هو: المبتدأ هو كل اسم بُدِيءَ به ليُخْبَرَ عنه بغيره، مُعَرَّىً من العوامل اللفظية.

والخبر: هو الجزء المستفاد، مفرداً كان أو جملة أو ظرفاً.

ومثال المبتدأ وخبره قولهم: أَوَّلُ العلم استماعُه، والثاني تَحَفُّظُهُ، والثالثُ العملُ به، والرابع نشره.

فالأول من هذا كله هو المبتدأ، وهو معرفة، والثاني هو الخبر، وهو أيضاً معرفة، وقد يكونان نكرتين، ومثالها: كُلُّ شيءٍ هالكٌ إلا وَجْهَهُ، وكل نفسٍ بما كسبت رهينةٌ. وقد يكون الأول معرفة والثاني نكرة، وهو الحقيقة ومثال ذلك: التوفيق خير قائدٍ، وحُسْنُ الخُلُقِ خيرُ قرينٍ، والعلم زَيْنٌ، والجهل شينٌ.

أقسام الخبر:

تكون أقسام الخبر دائماً ثلاثة هي: إما أن يكون مفرداً، وهو على نوعين:

أ- مفرد مشتق مثل: اللهُ خالِقٌ، الله رازقٌ.

ب- مفرد غير مشتق مثل: اللهُ أَحَدٌ، الله الصَّمَدُ، اللهُ نور السموات والأرض.

وإما أن يكون جملةً: والجملة جملتان:

أ- مبتدأ وخبر، مثل: المُلْكُ بقاؤه بالدِّينِ، والدِّينُ بقاؤه بالمُلْكِ.

ب- وفعلٌ وفاعِلٌ، مثل: المُلْكُ يبقى بالدِّين، والرِّزْقُ يقوى بالمُلْكِ.

وإما أن يكون ظرفاً: والظرف نوعان:

أ- ظرف زمان: وهو يكون دائماً خبراً عن المصادر مثل: العَمَلُ اليومَ والثواب غداً.

ب- وظرف مكان، وهو يكون خبراً عن المصادر، مثل: العَمَلُ في الدنيا والجزاء في الآخرة. أو خبراً عن الجُثَثِ مثل: الصالحون في الجنة والعادلون في دار المِنَّة.

شرح الفاعل والمفعول الذي يقوم مقام الفاعل:

والفاعل مرفوع دائماً باستناد الفعل إليه، المقدم عليه، مثل: طالب العيش، وقَدِمَ الجيش، ومن الفعل المتعدِّي قولك: بَسَطَ اللهُ الرزقَ، وأَحْكَمَ الأمر. وإذا كان الفاعل مؤنثاً حقيقياً، يلحق الفعل علامة التأنيث، مثل: تحدثت المرأةُ، جاءت فاطمة.

وإذا كان التأنيث غير حقيقي فإنه يجوز إلحاق التاء ويجوز إسقاطها مثل: طلعت الشمسُ، وطابت النَّفْسُ، ويجوز: طَلَعَ الشمسُ، وطَابَ النَّفْسُ، أما إذا تأخر الفعل عن الفاعل، فنقول: النَّفْسُ طابت، والشمسُ طَلَعَتْ، ولا يجوز غير ذلك.

وأما إذا كان الفاعل جمع تكسير، فإنه يجوز تذكير الفعل وتأنيثه، مثل: كثرت الأمطار، وأزهرت الأشجار، وأذْعَنَت الأحزاب، وأطاعت الأعراب، ويجوز إسقاط التاء منها جمعها.

شرح المفعول الذي قام مقام الفاعل:

يكون المفعول الذي يقوم مقام الفاعل مرفوعاً دائماً، مثل: بُسِطَ الرزقُ، وأُظْهِرَ الحقُّ، وذلك بضمِّ أوله وكسر ما قبل آخره، وكل ما اشتُرِطَ في باب الفاعل يشترط مثله في هذا الباب.

أما إذا انعدم وجود المفعول، فإنه لا يجوز بناء الفعل للمفعول به، فلا يجوز القول: قِيمَ زيدٌ، ولا قُعِدَ عمروٌ.

إلا أنه يجوز أن يقام مُقام الفاعل (مع عدم وجود المفعول به)، وذلك في الحالات الأربعة التالية:

١- المفعول بحرف جر، نحو: سِيرَ بالجيش، وقِيمَ بالعيشِ.

٢- الظرف من الزمان نحو: صِيمَ يومانِ، قُرِئَت آيتانِ.

٣- الظرف من المكان نحو: مُشِيَ فرسخان، بُنِيَ بيتانِ.

٤- المصدر المنعوت نحو: سِيرَ سَيْرٌ عنيفٌ، ومُشِيَ مشيٌ خفيفٌ.

ومتى اجتمعت هذه الأمور الأربعة في مسألة واحدة كان الإنسان مُخَيَّراً أيها شاء أقام مُقَامَ الفاعل، ونصب الباقي، نحو: سِيرَ بالجيشِ يومين، بريدين، سيراً عنيفاً.

المشبه بالفاعل:

وهو اسم كان وأخواتها، وأخوات كان هي: كان، أصبح، أمسى، أضحى، ظل، بات، صار، ليس، ما زال، ما دام، ما انْفَكَّ، ما فتيءَ، ما بَرِحَ.

وهذه جمعيها تدخل على المبتدأ والخبر، فترفع المبتدأ وتنصب الخبر، وكذلك حُكْمُ ما تصرَّفَ منها من ماضٍ أو حاضر، أو مستقبل، أو أمر، أو نهي.

ومثال عملها: كان عليٌّ شجاعاً، ويكون عليٌّ شجاعاً، وسيكون عليٌّ شجاعاً، وكُنْ فاعلاً خبيراً ولا تكن فاعلاً شرَّاً، وكان الأمر واضحاً، وأصبح الحال صالحاً، وأمسى العاقل رابحاً، وأضحى العالِم مُفْلِحاً، وظل الرجل سليماً، وبات العابد راكعاً، وصار المتعلِّمُ عالماً، وما دام العاقل سالماً، وما زال المتواضع مكرَّماً، وما انفكَّ الكريمُ محبوباً، وما فتيء المعظَّم مقدَّماً، وما برح الأمر غامضاً، وليس الأمر مبهماً، وكذلك ما أشبهه.

وكل ما جاز أن يكون خبراً للمبتدأ، فإنه يجوز أن يكون خبراً لهذه الأفعال مُقَدَّماً على أسمائها وعليها، إلا ما لزم أوَّلُهُ (ما)، لذلك يجوز أن نقول: أصبح الحالُ صالحاً، وأصبحَ صالحاً الحالُ، وصالحاً أصبحَ الحالُ، وكذلك ما أشبهه.

وأما (إنَّ) وأخواتها، فقد ذُكِرَت في جملة الحروف العاملة في فصل الحروف منه.

فصل النَّصْب:

وكل ما في هذا الفصل ثلاثة أسئلة هي: ما علامات النَّصْبِ؟ وما هي مواضع النَّصْبِ؟ وما هي جملة المنصوبات؟

وجواب ذلك ما يلي:

١- علامات النصب خمس هي: الفتحة، والكسرة، والألف، والياء، وحذف النون، وأصل هذه الخمسة جميعها هي الفتحة.

٢- ومواضع العلامات: فالفتحة تكون للنصب علامة في الاسم والفعل السالمين، والمعتلَّين (إلا ما كان معتّلاً بالألف) ومثالهما: إن فلاناً لن يركُضَ، وإن الدَّاعي لن يدعُوَ، ولن يقضيَ.

والكسرة تكون للنصب في جمع المؤنث السالم مثل: خاطبتُ المعلمات، وأكرمت العاملات.

والألف تكون علامة للنصب في الأسماء المعتلّة المضافة، مثل: ضربت أخاهُ، وأكرمت أباهُ، وحماهُ، وفاهُ، وهناهُ، وذا مالٍ.

والياء تكون علامة للنصب في التثنية، والجمع السالم مثل: رأيت الزيدين، وأكرمت المعلمين.

وحذف النون يكون للنصب علامة في الأفعال التي تكون علامة رفعها

إثبات النون مثل: لن يفعلا، ولن يفعلوا، ولن تفعلي.

٣- أما جملة المنصوبات فهي عشرة، وهي: مفعول مطلق، ومفعول به، ومفعول فيه، ومفعول معه، ومفعول له، والحال، والتمييز، والاستثناء، واسم (إنَّ) وأخواتها، وخبر (كان) وأخواتها.

المصدر:

المصدر هو المفعول الأول من جملة المنصوبات الذي هو من لفظ الفعل مثل: عفوتُ عفواً، وصفحتُ صفحاً، واستغفرتُ استغفاراً، واستنصرتُ استنصاراً ونحو ذلك. ويجوز تقديمه وتأخيره، ويستعمل تأكيداً وبياناً للنوع، وعدداً للمرات، ويجوز تعريفه وتنكيره.

المفعول به:

والمفعول به هو المفعول الثاني من جملة المنصوبات وهو مثل قولك: رأيتُ فلاناً، وعملتُ خيراً، ونصحتُ فلاناً وشكرتُه.

والجملة (أي جملة المنصوبات) يكون منصوباً أبداً لفظاً كان أو تقديراً، ويجوز تأخيره وتوسطه وتقديمه، مثل: بَسَطَ اللهُ الرزقَ، وبَسَطَ الرِّزْقَ اللهُ، والرزقَ بَسَطَ اللهُ.

المفعول فيه:

والمفعول فيه هو المفعول الثالث، وهو ظرف الزمان وظرف المكان، ويكونان منصوبين أبداً إذا فعل الفعل فيهما، ومثال ذلك: صلَّيْتُ اليومَ عِنْدَ القِبْلَةِ، وأكلتُ يومَ العيدِ قُدامَ الجيشِ، وسرتُ فرسخاً، وميلاً، وبريداً ... ونحو ذلك. ويجوز في ذلك التقديم والتأخير مثل: اليومَ صَلَّيْتُ، وصَلَّيْتُ اليومَ، وغداً أركبُ، وأركبُ غداً.

المفعول معه:

والمفعول معه هو المفعول الرابع، وهو الذي يكون الواو فيه بمعنى (مع) مثل: اجْتَمَعَ لفلانٍ العلمُ والعَمَلَ، وجُعِلَتْ عِنْدَهُ الشَّجَاعَةُ والكَرَمَ، وقد خَلا فلانٌ وَحَالَهُ، وتُرِكَ عبدُ اللهِ ورأيَهُ، ولا يجوز تقديم هذا المفعول على عامِلِهِ.

المفعول له:

والمفعول له هو المفعول الخامس، وهو عِلَّة الفِعْلِ، ويكون مصدراً، ليس من لفظ ما قبله، ويكون مقدَّراً باللام، كقولك: كففتُ عن القبيح حياءً من عقلي، وخوفاً من ربِّي، واجْتَهَدْتُ رجاءَ الثوابِ، ونصحت خوف العقابِ. ويجوز فيه التقديم والتأخير كالمصدر المؤكد.

الحال:

والحال هو المفعول السادس، وتكون الحال نَكِرَةً، مُشْتَقَّةً، تأتي بعد معرفةٍ، قد تَمَّ دونها الكلام، وتُقَدَّرُ بـ (في)، مثل قولك: أقبل فلانٌ مهرولاً، وأتى مسرعاً، وجلس آمناً، ونَطَقَ فصيحاً، ونَصَحَ خائفاً.

ويجوز فيها التقديم والتأخير ما دام العامِلُ فعلاً، وإذا كان معنى فعلٍ لم يَجُزْ.

التمييز:

والتمييز هو المفعول السابع، وهو يكون نكرةً، واسم جنسٍ، مثل قولك: تَصَبَّبَ الفارس عرقاً، ونبتت الشجرة وَرَقاً، وعَبُلَت المرأة شحماً، ووصلني منه ثلاثون ألفاً، وجاءني خمسون عَبْداً، وهذا تاجٌ جوهراً، وثوبٌ خَزّاً، وخاتَمٌ ذهباً، ويقال: لله دَرُّهُ فارساً، وحَسْبُك بِهِ رَجُلاً.

الاستثناء:

والاستثناء هو المفعول الثامن، وهو إخراج بعض من كل بـ (إلاَّ) أو بكلمة في معنى (إلاَّ) مثل قولك: الدنيا كُلُّها جَهْلٌ إلا العِلمَ، والعِلْمُ كله حُجَّةٌ إلا العَمَلَ به، والعَمَلُ كُلُّهُ هَبَاءٌ إلا الإخلاصَ.

وكل استثناءٍ من مُوجَبٍ يكون منصوباً، وإذا كان الاستثناء من منفي أو مستفهم عنه يكون مرفوعاً مثل: ما عندنا نَافِعٌ إلا العِلْمُ، وما لنا شفيعٌ إلا الصِّدْقُ، وإن قُدِّمَ هذا كُلُّه كان منصوباً، وكذلك الاستثناء المنقطع يكون منصوباً مثل قولك: ما بالمكانٍ أنيسٌ إلاَّ دابَّةً، وما فيه جليسٌ إلاَّ مَخَدَّةً.

والاستثناء المنقطع هو ما كان المستثنى فيه غير داخل في المستثنى منه، وليس من نوعه بل منقطع عنه ومخالف له[1].

ومثال (كان) وأخواتها، و (إن) وأخواتها قد ذكر في باب الرفع، حالها في النَّصْبِ وهما التاسع والعاشر من جملة المنصوبات التي نحن بصدد شرحها.

---

(١) وقد أجاز بنو تميم الرفع فيه على البدلية كما ورد في المقتضب ٤: ٤١٢، وابن يعيش ٢: ٧٩.

فصل الجر:

نبحث فيما يلي أهم ما يتعلق بالجر وهي الأمور الثلاثة التالية:

١- علامات الجر.

٢- مواضع الجر.

٣- جملة المجرورات.

وعلامات الجر ثلاث هي: الكسرة والفتحة والياء.

ومواضعه كما يلي:

- تكون الكسرة في الاسم السالم المنصرف، مثل: مررت برجلٍ، وفَرَسٍ، وزيدٍ، ونحو ذلك.

- وتكون الفتحة في الاسم الذي لا ينصرف، مثل: مررت بأَحْمَدَ، وإسماعيلَ، وإبراهيمَ، ونحو ذلك.

- وتكون الياء في الأسماء الستة، وفي التثنية والجمع، مثل: مررت بأخيه، ومررت بأبيه، وحميه، وفيه، وهنيه، وذي مالٍ، والزَّيْدَيْنِ، والزَّيْدِينَ. والياء في هذا كله علامة الجَرِّ.

وأما جملة المجرورات فهي ستة:

١- مجرورة تعدية مثل: مررت بزيدٍ، ونزلتُ على عمروٍ.

٢- مجرورات مِلْك، واستحقاق مثل: هذا غُلامُ زيدٍ، وهذا سَرْجُ حِمارٍ.

٣- مجرور نوع، وجنس مثل: هذا ثوبُ خزٍّ، وخاتم ذهبٍ.

٤- مجرور حذف وتخفيف مثل: هذا طالبُ عِلْمٍ، وقاصد حَقٍّ، وصائم نهارٍ، وقائمُ ليلٍ، ونحو ذلك من أسماء الفاعلين، إذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال. ويجوز النصب في جميع ذلك إذا ثبت التنوين.

٥- مجررات تشبيه مثل: هذا رَجُلٌ حَسَنُ الوَجْهِ، ونظيفُ الثَّوْبِ، وطَاهِرُ الذَّيْلِ، ونحو ذلك من الصفات المشبهة بأسماء الفاعلين. ويجوز النّصْب في جميع ذلك والرفع إذا ثبت التنوين.

٦- مجرورات موصوف محذوف مثل: هذه صلاةُ الأولى، ودارُ الآخِرَةِ، وحَقُّ اليقين، وتقديره: صلاةُ الساعَةِ الأولى، ودارُ الكَرَّةِ الآخِرَةِ، وحق الشيءِ اليقين.

فصل الجزم:

والجَزْمُ هو ما جَلَبَهُ عاملُ الجَزْمِ وله علامتان: السكون، والحذف.

فالسكون يكون في الأفعال المعتلة التي آخرها واو، أو ياء، أو ألف. والأفعال التي علامة رفعها ثبوت النون، مثل: لم يَشْكُ، لم يَرْمِ، لم يَخْشَ، لم يَفْعَلا، لم يفْعَلُوا، لم تَفْعَلي.

وجملة المجزومات ثلاث هي:

١. مجزومات نفي: بـ (لَمْ)، و (لَمّا) مثل: لم يَفْعَلْ، ولم يَصْنَعْ، ولَمّا يَفْعَلْ، ولَمَّا يَصْنَعْ.

٢. مجزومات النهي والأمر بـ (اللاَّم)، وبـ (لا) مثل: لِيَفْعَلْ فُلانٌ، ولا يَفْعَلْ فلانٌ.

٣. مجزومات الشرط بـ (إنْ)، و (مَنْ)، و (ما)، وأيٌّ، ومهما، وأين، ومتى، وحيثما، وإذ ما، وإذا ما، مثل قولهم: إن تَفْعلْ خيراً تَجِدْهُ، ومن يفعل خيراً يَجِدْهُ، وما تَفْعَلْ مِنْ خيرٍ تجده، وأيُّ خيرٍ تَفْعَلْ تَجِدْهُ ... وهكذا مع البقية.

وقد يقع الفعل الماضي بعد هذه الأشياء، والمراد به المستقبل مثل: مَنْ فَعَلَ خيراً وَجَدَهُ، مَنْ فَعَلَ شَرَّاً لَقِيَهُ، مَنْ انقادَ لهواه أعطى عَدُوَّهُ مُنَاهُ، مَنْ سَاءَ

خُلُقُهُ قَلَّ صَدِيقُهُ.

والذي حُمِلَ على الشرط فَجُزِمَ به جواب الاستفهام، والأمر، والنَّهي، والعَرْضِ، والتَّمَنِّي، والتحضيض، والدعاء، كل ذلك إذا لم يكن معه في الجواب (فاءٌ).

- ومثال الاستفهام المقدَّر بالشرط: أَتُطِيعُ اللهَ يَرْفَعْكَ؟ أتعصيه يَضَعْكَ؟ وتقديره: إِنْ تُطِعْهُ يَرْفَعْكَ، وإِنْ تُعَصِهِ يَضَعْكَ.

- ومثالُ الأمر: أَطِعْ اللهَ يَرْفَعْكَ، اشكرهُ يَزِدْكَ.

- ومثال النهي: لا تَعْصِ اللهَ يُهِنْكَ، لا تُعْرِضْ عَنْهُ يُعْرِضْ عَنْكَ.

- ومثال العرض: أَلا تُطيعُ اللهَ يَرْفَعْكَ، ألا تَشْكُرْهُ يُزِدْكَ.

- ومثال التَّمَنِّي: لَيْتَ لي عَمَلاً صَالِحاً أُقَرِّبْهُ، لَيْتَ لِي عَملاً صَالحَاً أَنْتَفِعْ بِهِ.

- ومثال التحضيض: هَلاَّ تَتَعَلَّم تَعْلَمْ، هَلاَّ تَتَفَّهْم تَفْهَمْ.

- ومثال الدعاء: رَزَقَكَ اللهُ عِلْماً وَعَمَلا تَنْتَفِعْ بِهِمَا.

وهذه أمثلة المجزومات، وأصولها، مع ما تقدم من المجرورات والمنصوبات والمرفوعات وعوامل ذلك.

المبحث الثالث

ب) شرح المقدمة المحسبة[•]:

إن جميع مؤلفات ابن بابشاذ هي كتب تعليمية، وتكاد تكون موضوعاتها متشابهة، يعرض فيها إلى قواعد النحو والصرف واللغة والخَطِّ عرضاً واضحاً، وهذا الكتاب هو شرح لكتابه (المقدمة)، وقد وضعه بمنهج معين، بحيث كان يورد نصاً ثم يقوم بشرحه حتى ينتهي منه، ثم يبدأ بذكر نصٍّ آخر جديد وبعدها يبدأ بشرحه إلى أن ينتهي منه، وهكذا، وبعد ذلك يقوم بربط الشرح مع النَّص، وقد قسَّم كتابه هذا إلى عشرة فصول رئيسة هي:

الفصل الأول: فصل الاسم

الفصل الثاني: فصل الفعل

الفصل الثالث: فصل الحرف

الفصل الرابع: فصل الرفع

الفصل الخامس: فصل النصب

الفصل السادس: فصل الجر

الفصل السابع: فصل الجزم

الفصل الثامن: فصل العامل

• قام بتحقيق هذا الكتاب الأستاذ خالد الكريم في كلية الآداب بجامعة الكويت.

الفصل التاسع: فصل التابع

الفصل العاشر: فصل الخط.

وقد جعل تحت كل فصل من هذه الفصول فصولاً أخرى وجعلها فروعاً لها. وشرح في بداية كتابه الأسباب التي أوحت إليه هذا التقسيم والتفصيل، وأسباب ترتيب هذه الفصول، وذكر أن الاسم والفعل والحرف هي الأصول الأولى التي لا يمكن الاستغناء عنها. والكلام ثلاثة أنواع هي: ذات وهو الاسم، وحدث وهو الفعل، وواسطة وهو الحرف، وبدأ بالاسم لأنه أقواها وأمكنها بدليل أنه يخبر به ويخبر عنه، ثم ثَنَّى بالفعل لأنه يخبر به ولا يخبر عنه، وهو يأتي بعده بالمنزلة، وجاء بعد ذلك بالحرف لأنه لا يخبر به ولا يخبر عنه. وقَدَّمَ الرَّفع على النَّصب لأنه من حركات العمد التي هي للفاعل وشبهه وللمبتدأ وشبهه. ثم قَدَّم النَّصْبَ على الجَرِّ لأن النَّصْبَ كثير، والمنصوبات أكثر من المرفوعات وأقل من المجرورات. ثم قَدَّمَ الجر على الجزم لأن الجر من إعراب ما هو مستحق للإعراب، وهو الاسم، وليست الأفعال بمستحقة للإعراب في الأصل، وإنما إعرابها للشبه. ثم قَدَّم العامل على التابع لأن العامل لا بُدَّ منه، والتابع منه بد، ولأن التابع يأتي محمولاً على غيره، والعامل يأتي لأمرٍ يُحتاج إليه في نفسه. ثُم قَدَّم التابع على الخط لأن التابع يلحق المتبوع، فهو يلحق بما تَقَدَّمه، لذا فلا بد من أن يجعل الخط في المرتبة العاشرة.

وقال إن الكلمة ثلاثة أقسام هي: الاسم، والفعل، والحرف. وبدأ بالاسم لكثرة استعماله في اللغة، فهو يدخل في الجملة الاسمية، وكذلك في الجملة الفعلية، أما الفعل فهو أقل منه استعمالاً، فهو يخبر به ولا يخبر عنه، ولذلك ثنى به ثم ثلث بالحرف، لأنه يربط بين الاسم والفعل.

وتطرق ابن بابشاذ بعد ذلك إلى الظواهر الإعرابية للكلمة، فجعلها أربع ظواهر: هي الرفع والنصب والجر والجزم، وقَدَّم ظاهرة الرفع على الظواهر الأخرى، لأنه يعتبر أن الرفع هو من حركات العُمَد أي أنه أساسي في كل جملة، حيث لا تخلو أي جملة تامة من المرفوع، لأن من الممكن أن يقوم الإنسان بتركيب جملة ليس فيها لا منصوب ولا مجرور ولا مجزوم.

وبعد أن قَدَّمَ المرفوع أتى بالمنصوب على المجرور، ثم بعد ذلك قَدَّم المجرور على المجزوم، وذلك من منطلق أن الجر هو ظاهرة إعرابية خاصة بالاسم، والجزم ظاهرة خاصة بالفعل، والاسم معرب بالأصل، أما الفعل فهو معرب لمشابهته الاسم.

ثم جاء بعد ذكره لهذه الفصول السبعة، فذكر العامل، وقال أنه لا بُدَّ منه، وجعل فصل التابع بعده، لأن التابع قد يُسْتغنى عنه في الجملة وتبقى الجملة تامة، وجعل فصل الخط هو آخر الفصول، لأنه فصل خاص بطريقة رسم الحروف، ويلحق عادة بآخر الكتب التعليمية، ولا تعلُّق له بعلم النحو.

وفي فصل الاسم بدأ ابن بابشاذ بالأسماء الظاهرة، وقسمها إلى عشرة أنواع وذلك بحسب أنواع الحركات التي يسببها العامل:

فالقسم الأول: هو الذي تدخله الحركات الثلاث مع التنوين، وهو الاسم المفرد الصحيح المنفرد.

والقسم الثاني: هو ما تدخله الحركات الثلاث من غير تنوين، وهو الاسم المضاف إلى غير ضمير المتكلم، أو ما فيه ألف ولام.

والقسم الثالث: هو ما تدخله حركتا الضمة والفتحة، ولا يدخله الجر أو التنوين، وهو الممنوع من الصرف.

والقسم الرابع: هو ما تدخله حركتان مع التنوين، ولا يدخله النصب، وهو جمع المؤنث السالم.

والقسم الخامس: هو ما يدخله النصب مع التنوين، ولا يدخله الرفع والجر، وهو الاسم المنقوص.

والقسم السادس: هو ما يدخله التنوين وحده، ولا تدخله الحركات الثلاث، وهو الاسم المقصور.

والقسم السابع: هو ما لا تظهر فيه الحركات ولا التنوين، بل يعرب إعراباً تقديرياً، وهو الاسم المختوم بألف التأنيث المقصورة.

والقسم الثامن: هو أول المعربات بالحروف وهي الأسماء الستة.

والقسم التاسع: هو المثنَّى.

والقسم العاشر: هو جمع المذكر السالم.

وبعد ان انتهى من الأسماء الظاهرة، أتى على الأسماء المضمرة، ذلك لأن المضمرات مبنيات، وهو جعل المعرب قبل المبني.

ثم بعد ذلك عقد فصلاً لأسماء الإشارة، لأنها ليست ظاهرة ولا مضمرة، ولذلك جاء بها أخيراً.

وجاء بعد ذلك بفصل خاص بأسماء الاستفهام، وبعده فصل في الأسماء الموصولة، وفصل في الظروف المبنية، وفصل في أسماء الأفعال. وهو يرى أن بعض خصائص الأسماء لا تظهر فيها، فأسماء الاستفهام لا تُنَوَّن، ولا تدخل عليها الألف واللام، ولا تضاف، والأسماء الموصولة تُشْبِهُ الحروف لأنها تحتاج إلى صلة وعائد، كما تحتاج الحروف إلى غيرها. والظروف مبنية لشبهها بالحروف، وأسماء الأفعال لا تُعَرَّف ولا تضاف.

ثم تحدث بعد ذلك عن خواص الأسماء جميعها.

وفي الفصل الثالث وهو الفصل الخاص بالحروف: قسَّمها إلى ثلاثة أنواع: حروف عاملة، وحروف غير عاملة، وحروف تعمل في حالة ولا تعمل في حالة أخرى.

وقد قسم الحروف العاملة بحسب عملها، جعل أولها الحروف الناصبة، ثم الحروف الجارة، ثم الحروف الجازمة، ولكنه لم يذكر الحروف التي تعمل الرفع، لأنه لا وجود لها باستثناء (إنَّ) وأخواتها التي تنصب المبتدأ وترفع الخبر، وقد جعل ترتيب الحروف التي تنصب الاسم قبل الحروف التي تنصب الفعل، وعليه فإنه أورد الحروف العاملة حسب الترتيب التالي:

١. إن وأخواتها، وهي حروف تنصب الاسم وترفع الخبر.

٢. الحروف الناصبة للفعل.

٣. الحروف الجارَّة.

٤. الحروف الجازمة.

وبعد ذلك جاء بذكر الحروف غير العاملة، وقام بترتيبها حسب أكثريتها، فبدأ بأكثرها عدداً، ثم الأقل، ثم الأقل، فذكر حروف الابتداء أولاً، ثم تلاها بحروف العطف لأنها عشرة وهكذا ...

ثم أتى بعد ذلك بالحروف التي تعمل على صفة ولا تعمل على صفة أخرى، وهي حروف النداء وما الحجازية، ولا النافية للجنس. وبالنسبة لترتيبها، فقد أورد (ما) قبل (لا) لأن الأولى ترفع الاسم وتنصب الخبر، والثانية يبنى الاسم بعدها على الفتح، ولذلك فإنه قَدَّم المعرب على المبني، وذكر حروف النداء قبلها لأنها أكثر عدداً.

وقد تحدث ابن بابشاذ في هذا الفصل بإسهاب عن العوامل بنوعيها اللفظي والمعنوي، وأدخل فيه أكثر أبواب النحو، ذلك لأن الظواهر الإعرابية لا تحدث إلا بعامل.

وقد أملى ابن بابشاذ كتابه هذا على تلميذه خلف بن إبراهيم بن الحصَّار، معتمداً على حفظه وعلى ذاكرته، إذ لم يكن بين يديه نسخة يملي منها لأنه لم يكن يقتني أية نسخة من هذا الكتاب، بل كان يقرأ نصاً من المقدِّمة ثم يملي شرح النَّص، حيث أنه لما فات ابن الحصَّار جزءاً من هذا الكتاب وأراد إتمامه، اضطر شيخه ابن بابشاذ إلى إعادة إملائه مرة أخرى بأسلوب وعبارات مختلفة. وقد كان ينسى في بعض الأحيان ما كان أملاه سابقاً، فتسقط بعض الأفكار أو بعض المعلومات سهواً من ابن بابشاذ، وكان في بعض الأحيان يطيل في بعض العبارات والأفكار قليلاً أو كثيراً عن ما أملاه وذكره سابقاً على تلميذه، فمثلاً عندما أملى عليه باب المفعول المطلق لم يزد على صفحة واحدة، وباب المفعول له كذلك صفحة واحدة، وباب المفعول معه جاءت في صفحتين اثنتين، والحال في ست صفحات.

كما أن تقسيمه للكتاب إلى عشرة فصول، لم يورد ضمنها شيئاً عن العدد ولا عن جمع التكسير. كما أن الباحث يجد في هذا الكتاب تكراراً لبعض الأقسام، فقد كرر عطف النون مرتين، وكرر حروف العطف مرتين كذلك، وتحدث عن (إنَّ وأخواتها) في ثلاثة أماكن، كما تحدث عن (كان وأخواتها) أيضاً في ثلاثة أماكن.

وقال ابن بابشاذ في إجابته لأبي القاسم عبد الرحمن بن أبي بكر بن أبي سعيد المقريء حين سأله عن النحو[1]: أن (النحو علم مستنبط بالقياس والاستقراء من كتاب الله سبحانه والكلام الفصيح)[2].

والنحو له تفسيران: لغوي، وصناعي، فاللغوي أن تقول هو القصد من قولهم: نحوتُ كذا وكذا، أي قصدته. والنحو من المصادر التي وقعت موقع الأسماء، فالمراد بالنحو الشيء المنحو إليه[3].

وأما التفسير الصناعي فهو قولنا (علم مستنبط بالقياس)، ولا إشكال في كون النحو علماً من العلوم الجليلة، إذ أن العلم ضد الجهل، ولذلك سمي علماً، ولا إشكال في كونه مستنبطاً، لأن الاستنباط هو الاستخراج، من قوله تعالى: ﴿وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى ٱلرَّسُولِ وَإِلَىٰٓ أُوْلِي ٱلْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ ٱلَّذِينَ يَسْتَنۢبِطُونَهُۥ مِنْهُمْ﴾[4]. وأهل هذه الصناعة استخرجوه من كلام الله تعالى والكلام الفصيح، والطريق الذي استخرجوه به طريقان: السماع والقياس، فالسماع هو التَّتَبُّع والتَّصَفُّح. والقياس هو بِحَمْلِ شيءٍ على شيء لضربٍ من الشبه، ولذلك قلنا: هو علم مستنبط بالقياس والاستقراء.

وقال ابن بابشاذ: إن الغرض به هو معرفة صواب الكَلِم من خَطَئِهِ،

---

(١) شرح المقدمة المحسبة، خالد عبد الكريم ١ : ٨٩.

(٢) المصدر السابق ١ : ٨٩.

(٣) المصدر السابق ١ : ٨٩.

(٤) سورة النساء، آية: ٨٣.

وفهم كلام الله تعالى وفوائده، إذ لا ينبغي لأحدٍ أن يدخل في علمٍ من العلوم حتى يعرف الغرض الذي لأجله دخل، ليكون على بصيرة مما دخل فيه، وهذا الغرض ينقسم إلى قسمين: أحدهما معرفة الخطأ حتى يُجْتَنَب، والآخر معرفة المعاني حتى تُعْتَقَد، ولا أَجَلَّ من فهم معاني كتاب الله عز وجل وفوائده، ومن علم السُّنَّةِ والأخبار عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، والحِكَمِ ودواوين العرب، فإن كل هذا لا يُفْهَمُ على التحقيق إلا بمعرفة العربية. ألا ترى أن القراءة في مثل قوله تعالى: ﴿أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ۙ وَرَسُولُهُۥ﴾[1] بجرّ كلمة (رسوله) تؤدي إلى التبرؤ من الرسول لكونه معطوفاً على (المشركين) المجرورين بـ (مِنْ) وهي متعلقة بـ (بريء)، فيؤدي إلى التَّبَرُّؤِ من الرسول كالتَّبَرُّوءِ من المشركين، ونعوذ بالله من إعراب يؤدي إلى فساد الدِّين.

وأنَّ الرجل إذا قال لزوجته: أنتِ طالِقٌ إن دَخَلْتِ الدار، لَمْ تُطْلَقْ حتى تدخل الدار. ولو فَتَحَ همزة (إنْ) وقال: (أَن) لكانت طالقاً في الحال، لأن الكلام صار عِلَّة، وفي الأول كان شرطاً. وإذا أقرَّ المرءُ فقال: يوجد لفلان عندي مائةٌ غَيْرَ درهم (بنصب غير)، فكان مقراً بتسعة وتسعين درهماً، لأن (غيراً) هنا إذا انتصبت كانت استثناءً من المائة، ولو رفع فقال: له عندي مائةٌ غيرُ درهم، لكانَ مُقِرَّاً بالمائة كلها، لأن (غيراً) هنا هي صفة للمائة، وَصِفَتُها لا تُخْرِجُها عن جُمْلَتها ولا تُنْقِصُ شيئاً منها، وغير ذلك من الأمثلة كثير.

وقال ابن بابشاذ: إن قولنا عن الكلام هو اسم وفعل وحرف، لأن هذه

---

(١) سورة التوبة، آية: ٣.

الثلاثة هي الأصول الأُولى التي لا يُسْتَغْنى عن تقدمة معرفتها لأنها أَنْفَسُ الكلام، وما بعدها هو كلام على عوارضها الداخلة عليها. والكلام على الثلاثة فقط لأن العبارة على حسب الْمُعَبَّرِ عنه، والْمُعَبَّرُ عنه لا يخلو من أن يكون ذاتاً كزيد وعمرو، أو حَدَثاً من ذات مثل: قَامَ وقَعَدَ، أو واسطة بين الذات وحدثها، وتكون لإيجاب شيءٍ لها، أو نفي شيءٍ عنها، أو شرطاً لها، مثل: إنَّ زَيْداً قَامَ، وما زَيْدٌ قَامَ، وإِنْ قامَ زَيْدٌ قَامَ عمروٌ، فالأسماء عبارة عن الذات، والأفعال عبارة عن الحدث، والحروف عبارة عن الوسائط. والعلَّة في تقديم الكلام على الاسم من هذه الثلاثة لأنه أقواها وأمكنها، بدليل أنه يخبر به ويخبر عنه نحو: اللهُ رَبُّنا، وَرَبُّنا الله، وأما الحرف فهو عكس ذلك لأنه لا يُخْبَرُ به ولا يُخْبَرُ عنه، ولذلك يجري تأخيره. والفعل يُخْبَرُ به ولا يُخْبَر عنه، فيجري توسيطه. ولأن كل شيء محمول على الاسم، لأن الله تعالى لما امْتَنَّ على نَبيِّه آدم عليه السلام قال: ﴿ وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلْأَسْمَآءَ كُلَّهَا ﴾[1]، ولِذلِك وجب البدء بالكلام على الاسم.

وقد جاء ترتيب الكلام على النحو التالي: الاسم، الفعل، الحرف، الرفع، النصب، الجر، الجزم، العامل، التابع، الخط، بسبب قوة الاسم، وتوسط الفعل، وتأخُّر الحرف، ثم قَدَّم الرفع على النَّصْب لأنه من حركات العُمَد التي هي للفاعل وشبهُهُ وللمبتدأ وشِبْهُهُ، ثم قَدَّم النصب على الجر لأن النَّصب كثير، والمنصوبات أكثر من المرفوعات وأقل من المجرورات، ثم قَدَّمَ الجَرَّ على

(١) سورة البقرة، آية: ٣١.

الجزم لأن الجَرَّ من إعراب ما هو مستحق للإعراب وهو الاسم، وليست الأفعال بمستحقة للإعراب في الأصل، وإنما إعرابها للشُّبَهِ. ثم قَدَّمَ العامل على التابع، لأن العامل لا بُدَّ منه، والتابع منه بُدٌّ، ولأن التابع يأتي محمولاً على غيره، والعامل يأتي لأمرٍ تأتي حاجته إليه في نفسه، ثم قُدِّم التابع على الخط لأن التابع لاحِقٌ بالمتبوع فلحق بها تقدمه، وهكذا فإنه لا بد من أن يكون الخط عاشراً في الترتيب.

فصل الاسم:

وفي إجابته عن سؤال: ما هو الاسم؟ قال ابن بابشاذ: الاسم هو ما أبان عن مُسَمًّى، شخصاً كان أو غير شخص، مثل: رجل، وامرأة، وزَيْد، وهند، ونحو ذلك من المرئيات، ومثل: عالم، ومعلوم ونحو ذلك من الصفات، وعِلْم، وقُدْرة وفَهْم ونحو ذلك من المعاني.

وهذه الأسماء الظاهرة هي ثلاثة أقسام: إما أشخاص أو مرئيات مثل: رجل، امرأة، زيد، هند، والمرئيات قد تكون مذكرة أو مؤنثة، وهي أيضاً قد تكون معرفة أو نكرة، كما ذكر آنفا مثل زيد وهند للمعرفة، ورجل أو امرأة للنكرة. وتكون الصفات جارية على الموصوفين، ومثل ذلك قولك: هذا رجل عَالِمٌ ورأيت رجلاً عالماً، ومررت برجلٍ عالمٍ، وكذلك صفات الفعلية كقولك: نائم، شارب، جالس، وصفات الحلْية كقولك أصفر، وأحمر، وصفات النّسبة مثل: مغربي، فرنسي، وهي صفات تجري على الموصوفين. وأما المعاني فتعرف بأنها مصادر كالعلم والقدرة، وهي مصدر عِلَمَ علماً، وقَدَرَ قُدْرةً، وهذه لا تجري مثل سابقتها على الموصوفين، فلا يجوز أن تقول: رَجُلٌ عَلِمَ، بل تقول: هذا رجلٌ عالِمٌ.

وقد أُطْلِق على هذا النوع اسماً لأنه سَمَا بِمُسَمَّاه فأوضحه وكشف معناه، وهي طريقة البصريين، لأن الاسم عندهم مشتق من السمو، والسُّمُو هو العُلُّو، فالاسم هو الذي أبان عن المُسَمَّى شخصاً كان أو صفة أو معنى، فرفعه إلى العقل وأخرجه إلى الوجود، فلولا الاسم لما عُرِفَ المسمى.

أما الكوفيون فقد قالوا: لقد سمي الاسم اسماً لأنه مُشْتَقٌّ من السمة أي العلامة، والبصريون يرون أن لام (السمو) هي واو تكون أخيراً، وفاء (السِّمة) واو تكون أولاً، من: وَسَمْتُ أَسِمُ سِمَةً، فلو كان الاسم مشتقاً من السِّمّة لَوَجَبَ أن يقال في حالة الجمع: (أوسام)، وفي قولهم (أسماء) دليل على أن أصله (أسماو)، وقُلِبَت الواو الأخيرة همزة (لأن قبلها ألفاً) بعد أن قلبت ألفاً. وهناك دليل آخر وهو في تصغير اسم (سُمَيٌّ) وأصله (سُمَيْوٌ) فقلبت الواو ياءً، وأُدْغمت الياء في الياء، ولو كان من السِّمَة لوجب أن تقول فيه: (وُسَيْمٌ) أو (أُسَيْمٌ)، فتقع الواو أولاً.

وأما من حيث تقسيم الأسماء كلها إلى ثلاثة: ظاهر، ومضمر، وما بينهما ويسمى المُبْهَم، ولكل واحد من هذه الثلاثة غرض خاص وصحيح، فالغرض بالأسماء الظاهرة البيان عن ذات المسمى مثل: رجل، زيد، والغرض بالأسماء المضمرة الاختصار مثل: أنا، أنت، هو، والغرض بالمبهم أو أسماء الإشارة التنبيه مثل: ذا، ذِهِ، ذان، تانِ، أُلاء. والغرض بكل واحد من هذه الثلاثة هو غرض صحيح لا يغني عن الآخر.

والاسم الظاهر هو كل ما دَلَّ بظاهِرِهِ وإعرابه على المعنى المراد به، وتوجد لهذا دلالتان اثنتان: الأولى دلالة الذات وهي التي تدل على ذات الشيء نفسه، والثانية دلالة الإعراب وهي التي تدل على عوارضه التي تَعْرِضُ فيه، فإذا قلت: ما أَحْسَنْ زَيْدْ (بتسكين النون والدال في الكلمتين)، فإننا نفهم من (زيد) معنى الشخصية وهي ذاته، ولا يعرف ما قصدت إليه من المعاني من نفي الإحسان عنه، أو إثبات الحُسْن له، أو الاستفهام عن ذلك، فإذا أردنا النفي، نقول: ما أَحْسَنَ زَيْدٌ، برفع (زيد)، وإذا أردنا إثبات الحُسْن له (على طريق التعجب) نقول: ما أَحْسَنَ زيداً (بالنصب)، وإذا أردنا الاستفهام جررنا (زيداً) ورفعنا (أحسن)، فنقول: ما أَحْسَنُ زيدٍ؟ وهذه المعاني الثلاثة لهذه الحالات الثلاثة، لا نستطيع تمييزها عن بعضها إلا بالإعراب، فَيَتبيَّن لنا الاسمُ الظاهرُ بما دلَّ بظاهره وإعرابه على المعنى المقصود، ويتبيَّن لنا شدَّة الحاجة إلى معرفة الإعراب كمعرفة الذات.

وقال ابن بابشاذ إن الأسماء الظاهرة المعربة هي عشرة أنواع: أسماء صحيحة، وأسماء معتلَّة، وأسماء مفردة، وأسماء مضافة، وأسماء منصرفة وأسماء غير منصرفة، وأسماء منقوصة وأسماء غير منقوصة، وأسماء مقصورة وأسماء غير مقصورة، وأسماء مثناة وأسماء غير مثناة، وأسماء مجموعة جمع السلامة، وأسماء مجموعة جمع التكسير، ولكل واحد منها حكم في الإعراب يختلف عن الآخر، ويبدأ بالأقوى فالأقوى.

وقال ابن بابشاذ إن كل اسم مفرد صحيح منصرف يدخله الرفع والنصب والجر والتنوين، وقولنا (مفرد) يعني أنه ليس مثنى وليس بجمع سالم، لأن إعراب التثنية والجمع يكون بالحروف وليس بالحركات، ما عدا جمع التكسير فإن إعرابه كإعراب الأسماء المفردة، وقولنا (صحيح) يعني أنه غير معتل الذي آخره (ياء خفيفة قبلها كسرة) كالقاضي والداعي، أو (ألف) كالفتى والمولى، فإن هذا لا يدخله رفع ولا جر، وقولنا (منصرف) يعني على عكس الأسماء التي لا تنصرف مثل: أحمد، أحمر، لأن الاسم الذي لا ينصرف لا يدخله تنوين ولا جر. وجميع الأسماء التي تتوفر فيها هذه الشروط تدخل عليها علامات الرفع والنصب والجر والتنوين، لأنه متمكِّن ولم يعرض فيه ما يخرجه من التمكن فتسري عليه جميع علامات الإعراب مثل: هذا فَلْسٌ وفَرَسٌ، ورأيت فَلْساً وفَرَساً، ومررتُ بِفَلْسٍ وفَرَسٍ.

والأسماء التالية ثلاثية جامعة لأصول الثلاثي كله: فَلْس، فَرَس، كَتِف، عَضُد، حِبْر، عِنَب، إِبِل، قُفْل، صُرَد، عُنُق، وقد تَمَّ ترتيبها حسب الأخف فالأخف، وهكذا ... وأَخَفُّها فَعْلٌ مثل فَلْس، ثم فَرَس التي هي أَخف من كَتِف، لأن المفتوح العين أخف من مكسور العين، وكتِفٌ أَخَفُّ من عَضُد، لأن المكسور العين أخف من مضموم العين، وهكذا ...، ثم ننتقل إلى المكسور الأول الذي ثانيه ساكن مثل حِبْر، لأنه أخف من عِنَب وهكذا ... وبعد ذلك ننتقل إلى المضموم الأول الذي ثانيه ساكن مثل: قُفْل فهو أخف من صُرَد، وكلمة صُرَد أخف من عُنُق وهكذا...

أما الأسماء التي هي على وزن الرباعي وعددها ستة وهي: جَعْفَر، زِبْرِج، بُرْثُن، دِرْهَم، وقِمَطْر، وجُخْدَب، ووزن كل اسم منها يختلف عن وزن الآخر، وهي تجمع مع بعضها لكونها رباعية، مثلما جمعت الأسماء الثلاثية مع بعضها(١).

والأسماء التي هي على وزن الخماسي وعددها أربعة، ووزن كل واحدة منها يختلف عن وزن الأخرى وهي: سَفَرْجَل، قِرْطَعْب، جَحْمَرِش، قُذَعْمِل، ويجمعها مع بعضها كونها خماسية(٢). وقد أصبح لدينا عشرون مثالاً للأسماء الأصول، منها عشرة ثلاثية وستة رباعية، وأربعة خماسية، وليس فيها خلاف إلا في وزن جُخْدَب، فقد رواه الأخفش بفتح الدال على وزن فُعْلَل، وسيبويه يرويه على وزن فُعْلُل بضم الدال أي جُخْدُب مثل بُرْثُن.

وكل ما جاء من هذه الأسماء وشبهها بعد (نفَعَني) وشبهه فهو فاعل مرفوع، وكل ما جاء منها بعد (نَفَعْتُ) وشبهه فهو مفعول منصوب، وكل ما جاء منها بعد (انْتَفَعْتُ بكذا أو من كذا) وشبهه، فهو مجرور.

---

(١) الزبرج: الستر الرقيق، ومعناها أيضاً السحاب الرقيق والذهب والبُرْثُن من الأسد كالظُّفْر من الإنسان. والقِمَطْر: الرجل القصير الضخم والجمل السريع الضخم، ومعناها أيضاً وعاء الكتب. جُخْدَب: دويبة، وهي أيضاً نوع من الجراد. اللسان: زبرج، قمطر، جحذب.

(٢) القِرْطَعْب: خرقة تحشى في حياء الناقة. جَحْمَرْش: العجوز المُسِنَّة. القُذَعْمِل: القصير الضخم من الإبل؛ السان: قذعمل.

والمقصود من ذكر هذه الأمثلة العشرين وما أشبهها من جميع الأسماء الظاهرة الصحيحة المفردة المنصرفة لكي تتصرَّف في ذلك، ولما كانت هذه الأسماء لا تخلو من أن تكون مرفوعة أو منصوبة أو مجرورة، فالرفع يكون للفاعل وما أشبهه، والنصب يكون للمفعول وما أشبهه والجر يكون بحرف الجر وما أشبهه، وقد وُضِعَ مثال لكل واحد من أجل القياس عليه، فنفعني وشبهه من ضربني وخاطبني وحدثني، فعل ومفعول، وليس بعد الفعل والمفعول إلا الفاعل، ولذلك وجب أن يكون مرفوعاً، ونَفَعْتُ وشبهه من ضربت وخاطَبْتُ وحَدَّثْتَ، فعل وفاعل، وليس بعد الفعل والفاعل إلا المفعول، فلذلك وجب أن يكون منصوباً. وانْتَفَعْتُ من كذا أو بكذا وشبهه من قولك لكذا أو إلى كذا أو عن كذا أو على كذا، فجميع ذلك حروف جر، وليس بعد حرف الجر إلا المجرور. ولذلك وجب أن تقول: نَفَعَني زَيْدٌ، ونَفَعْتُ زيداً، وانْتَفَعْتُ بزيدٍ، وكذلك حكم الرباعي والخماسي في الإعراب.

وجميع هذه الأمور التي ذكرت إذا وُصِلَ بكلام بعده، فيثبت فيه التنوين والحركة، وأما إذا وُقِفَ عليه فيسقط عنه التنوين والحركة، ما عدا النَّصب فإنه يُبْدَل من التنوين فيه ألف. فالإعراب له حالتان: حال وصل وحال وقف، فحال الوصل يجب ثبات الإعراب للبيان، وأما حال الوقف فيقتضي زوال الإعراب للاستراحة، ولهذا قيل: إذا وُصِلَ بكلام ثبت فيه تنوينه وحركته، وإذا وُقِفَ عليه سقط منه حركته وتنوينه، فثبات حركته دليل على رفعه أو نصبه أو جره، وثبات تنوينه دليل على صرفه، وإذا وُقِفَ عليه زالت الحركة،

ثم تبع الحركة التنوين في الزوال، لأن التنوين تابع للحركة، ولما زالا سُكّن حرفُ الإعراب، فقلت في الرفع: نفعني زَيْدْ، وفي الجر: انْتَفَعْتُ بزيدْ.

وهناك نوع آخر يدخله الرفع والنَّصب والجر من غير تنوين، وهو جميع ما ذكرنا إذا كان مضافاً إلى غير ضمير المتكلم، أو فيه ألف ولام. وهذا النوع هو الثاني من الأنواع العشرة ولا ينقص عن القسم الأول إلا حذف التنوين. ولا يجوز الجمع بين الألف واللام والتنوين لأن الألف واللام دليل على التعريف، والتنوين في الأصل دليل التنكير فلا يُجْمع بينهما. ولذلك قلنا: نَفَعَني الغُلامُ، ونَفَعْتُ الغلامَ، وانْتَفَعْتُ بالغُلام، وكذلك الإضافة لا يُجْمع بينها وبين التنوين، لأن التنوين دليل الانفصال، والإضافة دليل الاتصال، ولا يكون الشيء منفصلاً متصلاً في آنٍ واحد. ولذلك تقول: نفعني غُلامُ الرجل، وغلامُهُ وغلامُكَ، وإنما قلنا: إذا كان مضافاً إلى غير ضمير المتكلِّم، احترازاً من مثل: (غلامي)، فإن هذا ونحوه لا يدخله إعراب بحال، لأن ياء المتكلِّم لا يكون ما قبلها إلا مكسوراً إذا كان حرفاً صحيحاً، تقول: نَفَعني غلامي، ونَفَعْتُ غلامي، وانْتَفَعْتُ بغلامي.

وأما النوع الثالث من الأسماء فيدخله الرفع والنصب ولا يدخله الجر ولا التنوين، وهو كل اسم غير منصرف مما قد اجتمع فيه علَّتان فرعيتان من عِلَلٍ تسعٍ، أو ما يقوم مقامهما، مثل: إبراهيمَ، زينبَ، طلحةَ، عُمَر، عثمانَ، أحمدَ، حَضَرَموتَ، أحمَرَ، حمراءَ، أحادَ، سكرانَ، سكرى، مساجدَ.

وهذا النوع الثالث ينقص عما تَقَدَّمه بشيئين، وهما الجر والتنوين، وقد نقص ذلك لأن كل ما لا ينصرف مشبه للفعل، والفعل لا يكون فيه جَرٌّ ولا تنوين، وقد أشبه الفعل لأنه قد اجتمع فيه عِلَّتان فرعيتان، وإنما وجب أن يكون مشبهاً للفعل (باجتماع عِلَّتين فرعيتين) من باب أن الفعل نفسه هو فرع على الاسم، وقد كان فرعاً على الاسم من وجهين: أحدهما: أن الفعل لا يَسْتَقِلُّ بنفسه ولا بُدَّ له من اسم يكون معه، والاسم قد يستقلُّ بنفسه ولا فعلَ معه، فَدَلَّ ذلك على أن الفعل فرع على الاسم ومحمول عليه. والجهة الأخرى: أن الأفعال مشتقة من المصادر التي هي أسماء عند المحققين، وإذا كانت مشتقة منها كانت فرعاً عليها، فقد ثبت أن الأفعال فروع على الأسماء من الوجهين المذكورين. وإذا وجد في الاسم علتان فرعيتان صار بتلك العلَّتين الفرعيتين مشبهاً للفعل الذي هو فرع على الاسم. وعلل الممنوع من الصرف هي تسع وهي: التعريف، والتأنيث، والتركيب، والعجمة، والزِّنة، والصفة، والجمع، والعدل، والألف والنون الزائدتان. وكل واحدة من هذه التسع هي فرع على غيرها؛ فالتعريف فرع على التنكير، والتأنيث فرع على التذكير، والتركيب فرع التوحيد، والعجمة فرع على العربية لأنها مدخلة على كلام العرب، والصفة فرع على الموصوف لأنها بعده: والوزن على الموزون، والجمع فرع على الواحد، والعدل فرع على المعدول عنه. والألف والنون الزائدتان فرع على المزيد عليه، وإذا اجتمع في الاسم علتان فقد اجتمع فيه فرعان، وأشبه بذينك الفرعين الفعل، فامتنع منه الجر الجمع المذكر على مجروره في مثل: مررتُ بالمسلماتِ،

ورأيتُ المسلماتِ.

والمؤنث هو أربعة أنواع: مؤنث بغير علامة مثل: زينب وسعاد، ومؤنث بعلامة هي (التاء) مثل: مسلمة، صالحة، ومؤنث بعلامة هي (الألف المقصورة) مثل: حبلى، سكرى، ومؤنث بعلامة هي (الألف الممدودة) مثل: صحراء، طرفاء، ويقاس على هذه الأمثلة بقية الأسماء المماثلة. فما كان مثل زينب وسعاد وعقرب مما لا علامة فيه للتأنيث، فإن كان معرفة فتزد عليه ألفاً ولاماً من أوَّله، ليكون كالعوض من تعريف العلمية الذاهب بالجَمْعيَّة، وإن كان نكرة مثل عقربات وسلهبات فلا يلزم ذلك.

وإذا كان المؤنث الذي ليس له علامة للتأنيث، ويكون ثلاثياً ساكن الوسط، مثل: دَعْد، وَعْد، هِنْد، جُمْل؛ فإن المفتوح الأول منه يحرك وَسَطُه في حالة الجمع، فنقول الدَّاعْدات، والوَعَدَات. وإذا كان مضموم الأول جاز فيه ثلاثة أوجه: الضَّمُّ على طريق الإتْباع، والفتح للتخفيف، والسكون على الأصل، فنقول: الجُمُلات والجُمَلاَت، والجُمْلات. وإذا كان مكسور الأول فَيُكْسَرُ للاتباع، ويُفْتح للتخفيف، ويُسَكَّن على الأصل، فنقول: الهِنِدات والهِنَدات.

وإذا كان المؤنث الذي علامة تأنيثه تاء، فتحذف التاء هذه في حالة الجمع، فإذا قلنا: مسلمات، وصالحات ونحو ذلك، فإن أصلها: مسلمتات، وصالحتات، وتحذف التاء الأولى لئلا تجمع بين علامتي تأنيث، وتَمَّ تخصيص الأولى بالحذف دون الثانية، لأن الثانية تدل على معنيين وهما التأنيث والجمع،

والأولى تدل على معنى واحد هو التأنيث فقط، فكانت الأوْلى بالحذف.

وإذا كان المؤنث ثلاثياً ساكن الوسط، فإن ما كان منه بوزن (فَعْلة) مثل: ضَرْبة، وأَكْلة، وشَرْبة، وجَفْنَة، وقَصْعَة، فَيَتِمُّ تحريكه بالفتح في حالة الجمع دائماً إذا كان اسماً مثل: ضَرَبات، أكلات، شَرَبات، جَفَنَات، قَصَعات، ونحو ذلك، وإذا كان صفة مثل قولنا: جَارِيَةٌ خَدْلَةٌ[1] وحَالَةٌ سَهْلَة، فلا يجوز تحريكه بل يجب إبقاءه ساكناً على حاله، وذلك للتفريق بين الأسماء والصفات، فتقول: جوارٍ خدلات، وحالاتٌ سهلات، ولا تُحَرَّك الصفة لثقلها بتضمُّنها ضميراً لموصوف.

وإذا كان المؤنث مضموم الأول مثل: غُرْفَة، ظُلْمة، أو مكسور الأول مثل: كِسْرَة، خِرْقة، فإنه يجوز فيه ثلاثة أوجه: الضَّمُّ والفَتْحُ والسكون في المضموم، والفتح والتنوين كما امتنعا من الفعل، وقد مُثِّلَ في هذا باثني عشر اسماً، لأن كل اسم منها دليل على باب قائم بنفسه، ولأن باب ما لا ينصرف لا يَنْفَكُّ من اثنتي عشرة مسألة، والستة الأولى منها إحدى علّتيها التعريف وهي: إبراهيم، زينب، طلحة، عمر، عثمان، أحمد، حَضَرَمَوت.

فكلمة إبراهيم: تعريف وعجمه، زينب: تعريف وتأنيث معنوي. طلحة: تعريف وتأنيث لفظي. عمر: تعريف وعدل – عثمان: تعريف وألف ونون مزيدتان. أحمد تعريف وزنة. حضرموت: تعريف وتركيب. فهذه الستة

(١) الخدلة من النساء: الممتلئة الساقين والذراعين: اللسان: خَدَلَ.

متى نكِّرت انصرفت. تقول: نفعني إبراهيمُ وإبراهيمٌ آخر، ونَفَعْتُ إبراهيمَ وإبراهيماً آخر، وانتفعتُ بإبراهيمَ وإبراهيمٍ آخر. لما زال التعريف بالتنكير بقيت علة واحدة فانصرف: وهكذا باقي الستة يجري عليها هذا المجرى.

وأما الستة الأُخَر التي هي: أحمر: صفة ووزن، وحمراء: تأنيث لازم، وأُحاد: عدل وصفة، وسكران: مشبهة بباب حمراء، وسكرى: تأنيث لازم، ومساجد: جمع لا نظير له في الآحاد، فجميع هذه الستة لا تنصرف وإن كانت نكرة، وإذا كانت لا تنصرف نكرة فالأحرى أن لا تنصرف معرفة، فلذلك تقول: نفعني أحمرُ وأحمرُ آخرُ، ورأيت أحمرَ وأحمرَ آخرَ، وانتفعت بأحمرَ وأحمرَ آخرَ، وكذلك الباقي.

وإذا دخل على جميع ما لا ينصرف الألف واللام، أو الإضافة انجرَّ في موضع الجر، مثل: مررت بإبراهيمَ ومساجِدِكم والمساجِدِ، لأن الألف واللام والإضافة يبعدانه من شبه الفعل، ويقرِّبانه من شبه الاسم المتمكن، فيدخل فيه ما يدخل في الاسم المتمكن وهو الجر.

وهناك نوع رابع يدخله الرفع والجر مع التنوين أو ما قام مقامه، وهو كل اسم مؤنث مجموع بالألف والتاء، مثل الزَّيْنَبَات، والمُسْلِمَات، والحُبْلَيات، والصحراوات، ولا يدخله لفظ النصب.

وهذا النوع من الأسماء هو عكس ما ذكرنا في القسم الثالث الآنف الذكر، إذ أن لفظ الجر يدخله دون النصب، أما القسم الثالث فيدخله لفظ النصب دون الجر، فمنصوب هذا محمول على مجروره، ومجرور ما لا ينصرف

محمول على منصوبه، وقد حُمِلَ المنصوب على المجرور في هذا لأن جمع المؤنث السالم فرع محمول على جمع المذكر السالم، فكما أنه قد حُمِلَ منصوب الجمع المذكر على مجروره مثل: مررت بالمسلمين ورأيت المسلمينَ، كذلك حُمِل منصوب هذا المؤنث على مجروره مثل: مررت بالمسلمات، ورأيتُ المسلماتِ. وتقول في المضموم: ظُلُمات وظُلَمات وظُلْمات (بالضم والفتح والسكون). وتقول في المكسور: كِسَرات وكِسِرات وكِسْرات، وهذا كله في حال كانت العين حرفاً صحيحاً، وإذا كانت العين حرف عِلَّة مثل: جوزة وبيضة وطوبة وتينة، فيبقى ساكناً لثقل الحركة على حرف العلة، كما في قوله تعالى: ﴿ثَلَٰثُ عَوْرَٰتٍ لَّكُمْۚ لَيْسَ عَلَيْكُمْ وَلَا عَلَيْهِمْ جُنَاحٌۢ بَعْدَهُنَّۚ﴾[1]، وفي قوله تعالى: ﴿فِي رَوْضَاتِ ٱلْجَنَّاتِۖ لَهُم مَّا يَشَآءُونَ عِندَ رَبِّهِمْۚ ذَٰلِكَ هُوَ ٱلْفَضْلُ ٱلْكَبِيرُ﴾[2].

وفي النوع الثالث هذا (وأُعني الحُبْلَيات والسُّكْرَيات)، فإن ألف التأنيث فيه تُقْلَبُ ياءً، لأن هذه العلامة هي علامة لازمة للتأنيث تَتَنَزَّل منزلة الجزء من الكلمة، بدليل قولنا: حُبْلى وحَبَالَى، وسَكْرى وسُكارى، ولذلك ثبتت ولم تُحْذَف، ولَمَّا أن ثبتت قلبت ياءً فأصبحت (حُبْلَيَات) بتحريك الياء، لأنها لو بقيت ساكنة لانحذفت لالتقاء الساكنين، فوجب قلبها ياءً، ولم تقلب واواً ليفرق بينها وبين الألف الممدودة.

أما في النوع الرابع (وأعني صحراء: وصحراوات)، فتستبدل الهمزة

(١) سورة النور، آية: ٥٨.

(٢) سورة الشورى، آية: ٢٢.

واواً في حالة الجمع للتفريق بينها وبين المقصورة، والعلة في ثباتها كالعلة في ثبات المقصورة، ولا يجمع من هذا النوع شيء بالألف والتاء وهو صفة مثل: حمراوات وصفراوات، وإنما يجمع ما كان اسماً لا صفة، مثل الصحراء والصحراوات، والخُنْفُساء والخُنْفُساوات.

وأما قول النبي صلى الله عليه وسلم: (ليس في الخضروات صدقة)[1]، لأن الخضراوات هنا هي اسم للبقولات، ولم يقصد بها (الصفة)، وقد قصد بها قصد الاسم، فجرى مجرى طرفاء وطرفاوات[2].

وأما النوع الخامس فيدخله النصب وحده مع التنوين أو ما قام مقامه من ألف ولام أو إضافة، ولا يدخله رفع ولا جر، وهو كل اسم منقوص آخره ياء خفيفية قبلها كسرة، مثل: القاضي، قاضٍ، المعطي، المستدعي، المنتمي. وقد امتنع أن يدخله الرفع والجر لثقلهما على الياء المكسور ما قبلها، ولذلك سمي منقوصاً لأنه نقص حركتين، وبقيت فيه حركة واحدة وهي الفتحة في حال النصب، فإذا قلنا: هذا قاضٍ، ومررت بقاضٍ، ففيه عملان: حذف حركة، وحذف حرف، فالحركة هي الضمة أو الكسرة حيث حذفت للثقل، والحرف هو الياء حذفت لالتقاء الساكنين، والساكنان هما التنوين، وقد حُذِفَتْ الياء دون التنوين، لأن الياء على حذفها دليلٌ وهو انكسار ما قبلها، إذ أن الكسرة

---

(١) كتاب الزكاة: الترمذي، الحديث رقم (٦٣٨)، السنن الكبرى: ٤: ١٢٩– البيهقي، الدارقطني ٢: ٩٧–٩٨.

(٢) الطرفاء: نوع من الشجر الصغير، وهو نوع من الحمض: اللسان: طَرَفَ.

من الياء، وليس على حذف التنوين من دليل. أما في حالة النَّصب فلا تحذف الحركة ولا تحذف الياء، نقول: رأيت قاضياً، فلم نحذف الحركة لِخفَّتها، ولم تحذف الياء لتحركها.

فإذا كان في هذا المنقوص ألف ولام أو إضافة، فليس فيه إلا حذف واحد، وهو الحركة وحدها، لأنه لا تنوين مع الألف واللام ولا مع الإضافة، فتثبت الياء ساكنة في الرفع والجر ومفتوحة في النصب، ومثال ذلك: هذا القاضيْ، ومررت بالقاضيْ، ورأيت القاضيَ.

وإذا وقفت على منصوب الاسم المنقوص كان ذلك بالسكون لا غير، كالحروف الصحاح، وإن وقفت على المرفوع والمجرور ففيه وجهان: أجودهما إجراء الوقف مجرى الوصل، فيكون بالياء الساكنة مثل: هذا القاضيْ، ومررتُ بالقاضي، وقد حُذِفت الياء على هذا الوجه، لأن الألف واللام تعقب التنوين، فأجريت الياء مع الألف واللام في الحذف مجراها مع وجود التنوين.

والمنصوب ليس عليه في الوقف إلا وجه واحد وهو الياء الساكنة فقط، مثل: رأيت القاضِي، ولا يجوز أن تقول: رأيت القاضْ، بغير ياء، كما جاز في المرفوع والمجرور، لأن الياء قد قويت بالحركة في حال الوصل، فلم تحذف في حال الوقف.

أما الوقف على المنَوَّن المرفوع والمجرور فله وجهان كذلك، وأجودهما حذف الياء، فتقول في الوقف: هذا قاضْ، ومررتُ بقاضْ، والوجه الآخر: هذا قاضي، ومررت بقاضي، بإثبات الياء، لأن التنوين لمّا زال في الوقف عادت

الياء، وإذ أردنا النّصب فلا يوجد إلا وجه واحد فقط وهو أن تُبْدل مع التنوين ألفاً، فنقول: رأيت قاضياً.

وإذا سُكّن ما قبل الياء جرى مجرى الصحيح فدخلها الرفع والنّصْب والجر، وذلك مثل قولنا: هذا نِحْيٌ وظَبْيٌ ورَمْيٌ ونَهْيٌ، ومَرَرْتُ بظَبْيٍ ونِحْيٍ ونحو ذلك، لأنه لمّا سُكّنَ ما قبلها خَفَّتْ فَلَمْ تثْقُل عليها ضَمّة ولا كسرة.

وكذلك الياء المشدّدة يدخلها ضمُّ الإعراب وجَرُّه لأن إحدى الياءين ساكنة لأجل الإدغام، وذلك مثل قولك: هذا كُرْسيٌّ ووليٌّ، ومررتُ بكُرسيٍ وَوَلِيٍّ.

ثم إن حُكْم الطويل من الأسماء المنقوصة والقصير منها هو نفسه، فحكم الكلمات: عَمٍ وشَجٍ ونَدٍ هو نفس حكم (قاض).

أما النوع السادس من هذه الأسماء فيدخلها التنوين وحده، أو ما قام مقامه من ألف ولام أو إضافة، ولا يدخله رفعٌ ولا نصْبٌ ولا جرٌّ، وهو كل اسم مقصور آخره ألف مفردة مثل: عصا، العصا، المُعْطى، المُسْتَدعى، المُنْتَمى إليه.

ويسمى هذا النوع السادس من الأسماء مقصوراً، وقد سمي مقصوراً لأنه قُصِرَ عن الإعراب كله، أي حُبِسَ عنه، فلم يدخله رفعٌ ولا نصْبٌ ولا جَرٌّ، وإنما امتنع ذلك من قِبل أن الألف ساكنة أبداً لا تتحرك بحركة، وتحريكها يؤدي إلى ردّها إلى أصلها، وردُّها إلى أصلها يؤدي إلى ثِقلِ استعمالها،

لأن الأصل في (عصاً): عَصَوٌ، والأصل في (فَتَىً): فتَيٌ، فلما ثَقُل هذا وقد تحرّكَ حرف العلة وانْفَتَحَ ما قبله، قَلبْتَهُ أَلِفاً بعد أنْ حَذَفْتَ حركة الضمّة التي كانت على الواو، لأن حرف العلّة لا يقوى بعد إيهانه بالسكون[1].

ولما قلبته ألفاً التقى ساكنان (الألف والتنوين) فحذفت الألف لالتقاء الساكنين، وخصصتها بذلك دون التنوين، لأنه يوجد دليل على حذفها وهو الفتحة التي قبلها، فإذا قلت: هذه عصاً، ومررتُ بعصاً، ففيه قَلْبٌ وحذفٌ كما أسلفنا آنفاً، وهو أن الحذف حذفان: حذف الحركة للإيهان، وحذف الألف لالتقاء الساكنين.

وفي حالة النصب نقول: رأيت عصاً، ففيه قلب وحذْفان: حذف الألف المبدلة من الواو، وحذف الحركة، وقلب الألف المبدلة من الواو.

والنوع السابع من الأسماء لا يدخله تنوين ولا إعراب، وهو مع ذلك اسم معرب حكماً وتقديراً، وهو كل اسم آخره ألف تأنيث مقصورة مثل: حُبْلى، سَكْرى، ذِكْرى، جُمادى.

---

(١) معنى الإيهان: هو تضعيف الحركة بزوال حركته، ليسهل قلبه إلى الألف، لأن قلبه إلى الألف مع بقاء حركته يصعب لقوّته بها، فحذفت أولاً وقلبت بعد ذلك، وهذا القلب في المعرفة شائع سواء أكان التعريف بالألف واللام أو بالإضافة نحو: العصا وعصاك، وإن كان نكرة ففيه قلب وحذفان، قلب الواو والياء ألفاً، وحذف الحركة للإيهان، وحذف الألف لالتقاء الساكنين: شرح المقدمة المحسبة، ج١: ١١٥، خالد عبد الكريم.

وهذا الاسم هو معرب مع عدم وجود الإعراب أو التنوين فيه، ذلك لأنه لا يشبه الحرف فيكون مثل: الذي، والتي، ولم يتضمن معنى الحرف فيكون مثل: نَزَالِ، وتَراكِ، لأن العِلَلَ الموجبة للبناء هي إحدى هذه الثلاث. وألف التأنيث لا يدخلها إعراب ولا تنوين بأي حال من الأحوال، لأنها من جملة ما لا ينصرف، وكل ما لا ينصرف لا ينوّن بحال من الأحوال، ولا أَلِفُها منقلبة عن شيء، بخلاف المقصور الذي قبلها، فلا يجوز أن تقول: هذه دُنْياً، ولا هذه حُبْلىً، كما لا يجوز أن تقول: حبلاةٌ ولا دنياةٌ، لأن في هذا جمع بين علامتي تأنيث وهذا غير جائز.

والنوعُ الثامِنُ منَ الأسماء هو الأسماء الستة، حيث يرفع بالواو، وينصب بالألف ويجر بالياء، وهذه الأسماء الستة هي معتلة ومضافة إلى ظاهر، أو مضمر ليس بمتكلم، مثل قولك: أخوه، أبوه، حموه، فوه، هنوه، ذو مالٍ.

وهذه الأسماء الستة هي أول شيء تعرب بالحروف وهي على هذه الحالة، لأن جميع الأقسام السبعة التي سبق ذكرها تعرب بالحركات لفظاً أو تقديراً كما سبق أن ذكرنا. وقد أعربت بالحروف، وهي على هذه الحالة (يعني إذا كانت مضافة) لأنها أسماء حذفت لاماتها وضُمّنت معنى الإضافة، فجُعِلَ إعْرابُها بالحروف كالعوض من حذف لاماتها، وقيل: جُعِل إعرابها بالحروف توطئةً لإعراب التثنية والجمع بالحروف، حتى لا يستوحش من الإعراب بالحروف لأن أصل الإعراب أن يكون بالحركات لا بالحروف، وقيل إعرابها بالحروف على طريق الشذوذ، لأنه لا يقاس على هذه الستة غيرها من نحو: يدٍ

ودمٍ ونحوه من المحذوف اللام.

أما تسمية هذه الأسماء الستة معتلّة فلأن فيها حرف العلّة، وهو الواو في (أخ) وأصله (أَخَوٌ)، وفي (أبٍ) وأصله (أُبُوٌ)، وفي (حمٍ) وأصله (حَمَوٌ)، وفي (هنٍ) وأصله (هَنَوٌ)، وفي (ذي مالٍ) وأصله (ذَوَيٌ)، وفي (فَمٍ) وأصله (فَوْهٌ) وهذا وحده لامه هاء، والهاء مشبهة بحروف العلة فحذفت كحذفها، ولذلك سميت أسماء معتلة أي اعتلّت بحذف لاماتها في حال إفرادها، لأنها إذا أفردت أُعرِبت بالحركات لا بالحروف، فيقال: هذا أَخٌ، وأبٌ، وحَمٌ، وفَمٌ، وهَنٌ، فإذا أضيفت أعربت بالحروف كما سبق ذكره.

وقد اختلف العلماء في هذه الحروف، وأبينها حسب الأقوال التالية:

- منهم من يقول إنها حروف إعراب دالّة على الإعراب، فالواو من قولك: (هذا أخوك) هي حرف الإعراب، وعلامةُ الرفع. وفي حال الجر من قولك: (مررت بأخيك): الياء هي حرف الإعراب، وعلامة الجر، والألف من قولك: (رأيت أخاك) هي حرف الإعراب، وهي علامة النصب، كما تقول في علامة التثنية من قولك: جاءني الزيدانِ، أنها حرف إعراب، وتدل على التثنية، وكذلك الجمع السالم[1].

- ومنهم من يقول إنها معربة من مكانين بالحروف وبالحركات التي هي قبل هذه الحروف، وهذا ضعيف لأنها لو كانت معربة من مكانين أو جهتين

(١) هذه المسألة وردت في الإنصاف (المسألة الثانية) ١ : ١٦، ١٧.

لاحتاجت إلى مُعْرَبَيْن أو عامِلَيْن، وفي عدم القول بذلك دليل على فساده[1].

- ومنهم من يقول إنها ذاتها إعراب، وأن الواو كالضمة، والألف كالفتحة، والياء كالكسرة، وهذا ضعيف أيضا، لأن من جملة هذه الأسماء (فوك)، و (ذو مالٍ)، فلو كانت هذه الحروف كالحركات لأدّى ذلك إلى أن يكون في الكلام اسم معرب على حرفٍ واحدٍ وهو معدوم[2].

- ومنهم من يقول إنها على ثلاث مراتب، فإذا قلت في الرفع: هذا أخوكَ، فأصله: (أَخَوُكَ)، فتنقل الضمة من الواو إلى الخاء، وإذا قلت في النّصب: رأيت أخَاكَ، فأصله: (رأيت أخَوَكَ)، فتقلب ألفها لتحركها وانفتاح ما قبلها. وإذا قلت: مررت بأخيك، فأصله: مررت بأَخَوِكَ)، فتنقل كسرة الواو إلى الخاء، ثم تقلب الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها، فصار (بأخِيك) وصار فيه نَقْلٌ وقَلْبٌ، وفي الذي قبله قلب فقط، وفي الأول نَقْلٌ فقط، ويقول ابن بابشاذ: وكان شيخ شيخنا وهو (الرّبعي) يميل إلى هذا القول ويستحسنه[3].

- ومنهم من يقول إن هذه الحروف إشباع للحركات التي قبلها، وإن

(١) وهذا القول هو رأي الكوفيين: الإنصاف ١ : ١٧.

(٢) هذا القول منسوب للأخفش، ١ : ١٧.

(٣) الربعي: هو علي بن عيسى، وقد ولد سنة ٣٢٨هـ، وقد أخذ النحو عن أبي سعيد السيرافي ثم رحل إلى شيراز، ولزم أبا علي، ٢ : ٢٩٧، معجم الأدباء، ١٤ : ٧٩، ١٧ : ٥.

الواو في قولك: (هذا أخوك) مشبعة عن الضمة، والألف في قولك: (رأيت أخاك) مشبعة عن الفتحة، والياء في قولك: (مررتُ بأخيك) مشبعة عن الكسرة، فهذا يعتقد أن الإعراب بالحركات، وأن هذه الحروف إشباع حدث عن الحركات، وهذا ضعيف، وهو أضعف الكل، لأن هذا لا يكون إلا في ضرورة شعر، ولا داعي يدعو إلى هذا ولا دليل عليه[1].

وأقوال العلماء هذه هي التي قال بها ابن بابشاذ.

وفي حالة التصغير لهذه الأسماء الستة تقول: هذا أُخيُّهُ، وأُبيّهُ، وحُميُّهُ وفُويْهُهُ، وهُنَيّهُ، وذُوَيُّ مالٍ، فالضمة هي علامة الرفع، وفي حالة النصب تقول: رأيت أُخيَّه، فالفتحة هي علامة النصب، وإذا جررت تقول: مررت بأُخيِّه، فالكسرة هي علامة الجر، لأن هذه الأسماء إذا صُغِّرت عادت إليها لاماتها فأعربت بالحركات.

وإذا كسّرْتَ فقلت: هؤلاء إخوتُه وآخاؤُه، وأريتُ إخوتَه وآخاءَه، ومررت بإخوتِه وآخائِه، فالاسم فيها كلها معرب بالحركات سواء أضفته أو أفردته.

ومن بين هذه الأسماء الستة اسم واحد فقط لا يستعمل إلا مضافاً وهو: (ذو مال)، لأن هذا الاسم لو أفرد لأدَّى الأمرُ إلى استعمال اسمٍ ظاهرٍ على

---

(١) وهذا هو رأي أبي عثمان المازني: شرح المقدمة المحسبة، ١ : ١٢٢ / خالد عبد الكريم.

حرفٍ واحدٍ، ولذلك لا يستعمل إلا مضافاً، ولا يضاف إلا إلى اسم جنس نحو: مال وفضل، وعقل، ونحو ذلك، ولا يضاف إلى صفة، فلا يقال: ذو صالح، ولا ذو طالح، لأنه إنما دَخَلَ وُصْلةً إلى وصف الأسماء بالأجناس، ولا يضاف أيضاً إلى مضمر، فلا يقال: ذُوهُ ولا ذُووك، ونحو ذلك للسبب الآنف الذكر، ومن هنا اسْتُضعِفَ قوْلُ من يقول: اللهمَّ صلِّ على محمدٍ وذويه، لإضافته إلى المضمر.

ثم من بين هذه الأسماء الستة اسم (فو) إذا أُضيف أعرب بالحروف، وإذا أُفرِدَ أُبْدِلَ من حرف العلّة غيره وأُعْرِب بالحركات دون إخوانه، فإذا أُفْرِدَ (فو) أُبْدِلَ من واوه ميماً وأُعْرِبَ بالحركات، ولم يُجْمع بين الميم والإضافة إلا في الشعر، كما قال الراجز:

يُصْبِحُ عَطْشانَ وفي البحر فَمُهْ

كالحوت لا يرويه شيء يَلْهَمُهْ

ومثال ذلك قولنا: هذا فَمٌ، ورأيتُ فماً، وعجبتُ من فمٍ. وقد أُبْدِلَ في حالة الإفراد من الواو ميماً دون غيرها، لأن الميم من مخرج الواو، والواو والميم من الشفتين، فهما متقاربتان.

ومن هذه الأسماء الستة ما يعرب: تارةً بالحركة، وتارةً بالحرف، وتارة بالتقدير، وهي: كلمة (الحَمُ)، ففيها ثلاث لغات هي الهمز؛ فتقول: هذا حمءٌ، وحَمْؤُكَ، ورأيت حمأً، وحمأَك، ومررت بحمءٍ، ومررت بحمئك، وفي حالة

المقصورة تقول: هذا حَمَاً، مثل فتىً، فيكون الإعراب مقدراً، وتقول: هذا حَماكَ، ورأيت حَماكَ، ومررت بحماك. وإذا قلنا: هذا حَمٌ، كأخٍ وأبٍ، فإنها تعرب بالحروف، فتقول: هذا حموك، ورأيت حَمَاكَ، ومررتُ بَحميكَ.

وفي حالةُ الإضافة لكلمة (الحَمُ) في مثل هذه اللغات الثلاث إلى (ياء النَّفْس)، ففي الحالة التي يكون فيها مهموزاً فإضافته كإضافة الأسماء الصحيحة كلها، لأن الهمزة حرف صحيح، تقول: هذا حمئي كما تقول: هذا شيئي، وكذلك في حالتي النصب والجر، وإذا كان مقصوراً فإن إضافته كإضافة المقصور، فتقول هذا حَمَايَ، ورأيت حَمَايَ، ومررتُ بحَمَايَ، مثل فَتَايَ وعَصَايَ وهُدايَ وبُشْرايَ؛ وإذا كان مثل أخواته فيبقى على حاله، فتقول: هذا حَمِيَ، ورأيتُ حَمِيَ، ومررت بِحَمِيَ، كأبي وأخي، والياء في هذه اللغات الثلاث يجوز تحريكها وتسكينها، إلاّ في لغة القصر فلا تكون إلا متحركة فقط لأجل سكون الألف، فلو سَكّنْت الياء لَجَمَعْت بين الساكنين. أما قراءة من قرأ: (وَمحْيايْ) بتسكين الياء في قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَالَمِينَ﴾[1]، فإن هذه القراءة غير مقيس عليها، وقراءة الجماعة أمضى وأشبه بالقياس، ووجه هذه القراءة اعتقاد الوقف، لأن في الوقف يُجْمعُ بين ساكنين، فيكون الوقف سادّاً مَسَدَّ الحركة، مع أنه قد استغنى بأحد الشرطين وهو المَدُّ الذي في الألف، والشرطان المراعيان اللذان يجوز الجمع فيهما بين ساكنين هو أن يكون الساكن الأول حرف مدٍّ ولين، والثاني مدغماً مثل: دابّة، وشابّة،

(١) سورة الأنعام: الآية رقم (١٦٢).

وتُمُودَّ الثوب، وجيب بكر، ونافع هو الذي قرأ بسكون الياء[1].

وأما النوع التاسع من الأسماء: وهو كل اسم مثنّى، فيرفع بالألف، وينصب ويجر بالياء المفتوح ما قبلها، مثل: الرجلين والمرأتين.

والعلّة في إعراب المثنّى بالحروف، هو أن المثّنى أكثر من الواحد، فجعل إعرابه بشيءٍ أكثر من إعراب الواحد، وليس أكثر من الحركة إلا الحرف، والعلّةُ في اختصاص المرفوع بالألف دون الواو التي هي علامة الرفع، أنهم لو أعربوا المثنى في الرفع بالواو لالْتبَسَ بالجمع، ولو أنهم أَبْقوا الفتحة قبل الواو في التثنية، كما أبقوا الضمّة قبل الواو في الجمع، لاَلْتَبَسَ بجمع المقصور، لأن جمع المقصور يكون ما قبل الواو فيه مفتوحاً إذا قلت: المُصْطَفَوْن، والمُجْتَبَوْن.

ولما كانت نون التثنية مكسورة ونون الجمع مفتوحة، والنون عارضة تزول في الإضافة، ويبقى الالتباس، ولذلك عُدِل عن إعراب رفع التثنية بالواو إلى الألف، فنقول: جاءني الرجلان والمرأتان، وفي الجر: مررتُ بالرجلين والمرأتين، وكذلك الحال في النّصْب، والمنصوب محمول على المجرور دون المرفوع، وقد حُمِلَ على المجرور دون المرفوع لأن النّصْبَ أخو الجر، وإنما كان أخاه لأنه يوافقه في كناية الإضمار نحو: رأيتُكَ، ومررتُ بِكَ، وَرَأَيتُهُ، ومررتُ به، وهما جميعاً من حركات الفَضَلات (أي الجر والنصب)، والرفع من حركات العُمَد، ولذلك حُمِلَ المنصوب على المجرور، ويوجد للألف في هذا النوع التاسع وهو (الاسم المثنى) ثلاث علامات هي: علامة الرفع،

(١) البحر المحيط، ٤ : ٢٦٢، التيسير، ص ١٠٨.

وعلامة التثنية وحرف الإعراب، وهذا هو رأي سيوبيه، لأن الجرْمي يقول: الانقلاب بمنزلة الإعراب (والجرمي هو صالح بن إسحاق، وقد توفي سنة ٢٢٥هـ)[1]، والأخفش يقول: هذه الحروف دلائل الإعجاز، والكوفيون يقولون إنها أنفسها إعراب، والصحيح هو مذهب سيبويه، أنها حروف إعراب: (يعني الألف في الرفع والياء في النصب والجر، ولا إعراب فيها لا ظاهر ولا مقدر، وإنما هي حروف إعراب وعلامة الإعراب.

وتدخل نون المثنى وتُحرّك وتُكْسَر، وذلك للعوض من الحركة والتنوين اللذين كانا في الواحد، وتحريكها لالتقاء الساكنين (الألف والنون)، وكسرتها على أصل التقاء الساكنين، لأن الأصل في كل ساكنين التقيا أن يحرك الثاني منهما بالكسر، مثل: هؤلاءِ، أمسِ، نزالِ، دَراكِ.

وتكون النون عوضاً عن الحركة أو عوضاً عن التنوين في الاسم المثنى إذا كان في الواحد أي المفرد فتكون النون فيه عوضاً من تلك الحركة مثل: يا زيدُ، ويا زيدانِ، وجاءني الرّجلُ والرَّجُلانِ، وإذا كان التنوين في المفرد مثل: عصاً وفتىً فتكون النون عوضاً عن التنوين وحده مثل: هذا فتىً وفَتَيانِ، ورأيتُ فَتَىً وفتَيَيْنِ، ونحو ذلك، وإذا كان في واحِدِه أي المفرد حركة وتنوين جميعاً فالنون فيه عوض منهما جميعاً، مثل: هذا رَجُلٌ ورجلان، وامرأةٌ وامرأتان، ونحو ذلك.

(١).

أما النون في قولنا (هذانِ) و (هاتانِ) فإن العوض في النون في هاتين الكلمتين فيه خلاف، فمنهم من يقول: إن النون عوض من الألف المحذوفة من الواحد، لأن الواحد (ذا)، فإذا ثنيتَ قلت: (ذان) فذهبت الألف التي كانت في الواحد، وبقيت ألف التثنية في حال الرفع، وياء التثنية في حال النصب والجر، كأن تقول: رأيتُ ذين، ومررتُ بذينِ. ومنهم من لا يجعلها عوضاً من شيء، ولكنهم يقولون: هذه صيغة صيغت للتثنية، وهي ليست بتثنية صناعية، لأن حدّ المثنى عندهم ما تنكّرت معرفته، وتعَرَّفت نكرته، مثل: زيد، الرجل، وأسماء الإشارة لا تتنكّر أبداً، ولذلك كانت صيغاً للتثنية، لأنها لو كانت تثنية على الحقيقة، لوجب أن تُعامَل (هذا) مثل (فتىً) من حيث قلب الألف فيها إلى ياء، مثل قلب ألف (فتىً) فقلنا (فَتيَانِ)، ولمّا لَمْ تقلب بل حُذِفتْ دَلّ على أنها ليست تثنية صناعية، وإنما هي صيغة صيغت للتثنية كما صيغت (اللذان) و (اللتانِ) في الأسماء الموصولة.

ثم إن تثنية (اللّذان) و (اللّتان) هي تثنيةٌ غيرُ حقيقيةٍ، وهما اسمان مبنيّان وليسا معربين، كما أنهما غير متمكّنين، وهذا هو الفرق بين المعرب والمبني وبين المتمكّن وغير المتمكّن، ولذا فإنهما لا يجوز أن نعاملهما كما نعامل: الشّجي، والعمي، لأنه لو كانا مثلهما لوجب أن تثبت الياء في التثنية كما تثبت الياء في كلمة (الشّجِيّ) و (العَمِي)، فتقول: (اللّذَيَان) و (اللّتيان) كما قلت: (الشُّجِيان) و (العَمِيانِ) حيث تحذف الياء في (اللّذان) و (اللّتان) لأن تثنيتهما غير حقيقية، وتثبت الياء في (الشجيان) و (العَمِيان) لأن الياء حقيقية ومتمكنة

وهما معربان.

وأما في حال التثنية فيجب حذف النون كما يحذف التنوين أيضاً، لأنها كالعوض من الحركة والتنوين، فتقول: هذان رِجْلاك وامرأتاك، ورِجْلاه وامرأتاه، ورِجْلا زيد وامرأتا زيدٍ.

وإذا أضفنا المثنّى إلى ياء النّفْس، كانت ياء النفس مفتوحة أبداً لاجتماعها مع ألف التثنية وياء التثنية، فحركتها لالتقاء الساكنين، فتقول: هذانِ رِجلايَ، ورأيتُ رِجْلَيّ، ومَسَحْتُ على رِجْلَيّ، وقد أدْغَمْتَ في الجَرِّ والنَّصْب لاجتماع ياءين، ولم تُدْغِم في الرفع لأن الألف لا تُدْغَم ولا يُدْغَمُ فيها. وإذا ثَنَّيْت مثل مصطفى ومجتبى فيجري عليه نفس الإجراء. وإذا ثَنّيْتَ مهموزاً همزته أصلية مثل: قُثّاء وحِنّاء وَوَضّاء، فتبقى الهمزة على حالها، وإذا ثَنَّيْتَ ما همزته زائدة للتأنيث مثل: حمراء، صفراء، سوداء، فتقلب دائماً في التثنية واواً مرفوعة أو مضمومة أو مجرورة، وإذا ثنّيْت ما همزته منقلبة عن حرف أصلي كرِداء وشِفاء وشَقاء وغِطاء وعَطاء ونحو ذلك، فيجوز لك أن تُبْقي الهمزة على حالها وتُشبّهَها بالأصلي، أو أن تقلبها واواً وتُشبّهَها بالزائد، فتقول: غِطاءان وغِطَاوان ونحو ذلك، وإبقاؤها على حالها أفضل. وإذا ثنّيْتَ الذي همزته زائدة للإلحاق مثل: عِلْبَاء، وزَيْزاء، وقَيْقاء، وقوباء، فيجوز ذلك إبقاءها أو قَلْبَها، ولكن القَلْب أفضلُ.

وأما النوع العاشر وهو الجمع السالم المذكر وهو لكل اسم عَلَمٍ عاقلٍ، أو لصفات من يعقل مثل: الزيدين والمسلمين، فترفع بالواو المضموم ما قبلها ما

لم يكن آخرها ألفاً، وتُنْصب وتجر بالياء المكسور ما قبلها ما لم يكن آخرها ألفاً.

وترفع هذه الأسماء بالواو لأنه أكثر من المُثنّى، فيكون إعرابه بالرفع بحرفٍ أقوى وأثقل وهو الواو المضموم ما قبلها، وتوجد ست علامات للواو هي: الجمع والتذكير، والسلامة، والقِلّة، وعلامة الرفع، وحرف الإعراب. والنون كأنها عوض من الحركة والتنوين اللذين كانا في الواحد كما ذكرنا ذلك في التثنية، وحُرِّكت لالتقاء الساكنين الواو والنون، وخُصّتْ بالفتح فرقاً بينها وبين نون التثنية، وتحذف في الإضافة كما تحذف نون التثنية، فتقول في الرفع: جاءني الزيدونَ والمسلمونَ، وزيدوك ومسلموك، وفي النّصب والجر بالياء المكسور ما قبلها، مثل: مررتُ بالزّيْدينَ والمُسْلِمينَ، وبزَيْدِيكَ ومُسْلِميك، ورأيتُ الزّيْدينَ والمُسْلِمينَ، وزيديكَ ومُسْلميكَ، وكذلك إذا أضفته إلى ظاهرٍ، أو مَكْنيٍّ، كقولك: هؤلاء زيدو العشيرة، ومسلموها، ومُسْلِموهم، وقد كسرت ما قبل الياء لأن الكسرة من جنس الياء، كما أنّ الضمة من جنس الواو.

وهكذا تفعل في المنقوص مثل: القاضي والداعي إذا جمعته مثل: هؤلاء الدّاعمون والقاضون، وهؤلاء داعوكم وقاضوكم، فتأتي بالضمة قبل الواو، وبالكسرة قبل الياء، وأصله: (القاضيون، والدُّاعيون). فاستُثْقِلت الضّمّةُ على الياء، فحُذِفت، فالتقى ساكنان: الياء والواو، فحذفت الياء لالتقاء الساكنين، وضُمّ ما قبل الواو لِتَصِحّ الواو، لأن الكسرة لو بقيت لانقلبت الواو ياءً على مثل: مِيزان، وميعان، ولذلك ضُمّ ما قبلها في الصحيح، وفي المعتل بالياء، ولو

كان معتلاً بالألف، مثل: المُصْطفى، والمُجْتَبى، والمَوْلى، ونحوه من الأسماء المقصورة، لم تضم ما قبل الواو، ولأَبْقيْتَهُ مفتوحاً لتدلّ الفتحة على الألف المحذوفة، فتقول: هؤلاء المُصْطَفَوْنَ، ومُصْطَفَوْكَ ومُصْطَفو الله، ورأيتُ المُصْطَفَيْنَ، ومُصْطَفَيْكَ، ومصطفى الله. ويكون ما قبل الواو والياَء مفتوحاً أبداً فيما آخره ألف، ولذلك احتُرِزَ في المَقدمة بأن قيل (ما لَمْ يكن آخرُهُ ألفاً).

وإذا أضيفت هذه الأسماء إلى ياء النفس أو ياء المتكلم، فتكون بياء مشدّدة مفتوحة ومكسور ما قبلها في جميع الأحوال، فتقول: هؤلاء مُسْلِميَّ، وكذلك في حالتي النصب والجر، وكان الأصل: (مُسْلِمُوني)، فذهبت النون للإضافة، واجتمعت الواو والياء، فقلبت الواو ياء وأُدْغِمت في ياء الإضافة، وحُرّكَتْ ياء الإضافة لأنه لا يُدْغَم إلا في متحرك، وأُبْدِلتْ من الضمّة كسرة لِتَصحّ الياء المشدّدة، لأنه لا تكون ياء ساكنة بعد ضمّة، وكذلك تفعل في الأسماء المنقوصة المجموعة جمع السلامة إذا أضفتها إلى نفسك مثل قولك: هؤلاء قاضِيَّ، وأصله (قاضوني)، فذهبت النون للإضافة على الأصل المذكور، وفعلت في الباقي نفس الطريقة التي ذكرناها، وكذلك في النصب والجر يكون بهذا اللفظ.

كما تفعل بالاسم المقصور إذا أضفته إلى نفسك، إلا أنك تُبْقي ما قبل الألف المحذوفة مفتوحاً لِتَدُلَّ عليها الفتحة نحو: مُجْتبون، ومُصْطفُون، تقول: مُصْطفَيَّ، وكان أصله: (مُصْطَفَوْني) ذهبت النون للإضافة، وقُلِبت الواو ياءً للياء التي بعدها مع سكونها، وأُدغِمت، فتقول في الرفع، مُجْتَبيّ، وكذلك لفظ

النّصْب والجر، فتقول: رأيت مُصْطَفَيّ، ومررتُ بِمُصْطَفَيّ.

ولما كان هذا الجمع السالم له شرط، وهو أن يكون مذكراً علماً يعقل، أو من صفات من يعقل، ذكر هذا الحد للقياس عليه، ولو قلنا: (هؤلاء الزيديون)، فإنه يجمع الصفات الثلاث: التذكير، والعَلميّة والعقل. وإذا قلنا: (المسلمون)، فقد جمع التذكير وأنه من صفات من يعقل، ولذلك لا يجوز أن تقول: الدّوابُّ رافسون أو رابضون، لأنه ليس من صفات من يعقل، ولو وصفت من يعقل بالرفس لجاز أن تقول: الزيدون رافسون، ولا يجوز أن نخرج عن الأصل، فلا يجوز أن تقول في (حجر: حَجْرون) لانه وإن كان مذكرا فليس بِعَلَم، وليس بِمَنْ يعقل، أما إذا سمّيْتَ رَجُلاً بِحَجَرَ أو صخر فيجوز فيه ذلك، لأنه يكون قد جمع بالتسمية الأوصاف الثلاثة.

ولا يجوز أن تقول في (طلحة) و (حمزة) ونحوهما: طَلْحُون، وحَمْزون، ولا طَلْحَتُون وحَمْزَتون، لأنه وإن كان عَلَماً لمن يعقل، فليس بمذكر اللفظ، وجمع هذا بالألف والتاء، تقول: هؤلاء الطّلْحات والحُمزات، وقد قال الشاعر:

رَحِـــمَ الله أعْظُماً دَفَنُوها بِسِجِسْتان طَلْحةَ الطَّلْحَاتِ[1]

وإذا سمّيْت رجلاً بمثل (حُبْلى) جاز أن تجمعه جمع المصطفى، لأنه

(1) هذا البيت لعبيد الله بن قيس الرقيات في ديوانه، ص٢٠، الحيوان ١: ٣٣٢، الإنصاف ١: ٤١، المقتضب ٢: ١٨٨، اللسان: (طَلَحَ)، المحبَّر لابن حبيب، ص٥٦، ٣٥٦، وطلحة الطلحات هو طلحة بن عبد الله بن خلف الخزاعي.

بالتسمية قد صار عَلَماً لِمَنْ يَعْقِل، وألف التأنيث قد تَنَزّلت منزلة الجزء من الكلمة، وارتفع منها التأنيث بالتّسْمِية، فإن كانت باقية على حالها لَمْ يُسَمَّ بها لم يَجُزْ جمعها بالواو والنون، بل كانت تجمع بالألف والتاء، فتقول: هؤلاء النساءُ الحُبْلَيَات.

وجملة الأسماء الظاهرة المعربة كلها تستحق الإعراب، لأنها تَدُلُّ على المعاني المختلفة بصيغة واحدة، بدليل قولك: ما أَحْسَنَ زَيْداً، وما أحسنَ زَيْدٌ، وما أحسنُ زَيْدٍ؟ فلولا الإعراب لما عُرِفت هذه المعاني ولكانت تختلط.

وهذا هو ملخَّص ما ذكرنا من حصر جملة الأسماء الظاهرة المعربة العشرة، لتستعمل الإعراب في كل واحد منها بحسب ما يقتضيه العامل، وتعطي الإعراب ما يستحقه حسب ما فُسِّر به كل واحد منها.

فإذا استعملت المسائل من القسم الأول استوعبت الإعراب كُلَّه بمثل هذه المسألة وهي مسألة (ما أَحْسَنْ زَيْدْ)، لأن هذه الجملة يمكن أن تُفَسَّر على ثلاثة معانٍ هي:

١- نفي الإحسان، وذلك حين تقول: ما أَحْسَنَ زَيْدٌ، فـ (ما) هنا حرف وليس اسم، وهو حرف نفي، بمعنى أنه لم يُحْسِنْ في عمله، وهذا ذم، وأَحْسَنَ: فعل ماضٍ منصرف، تقول: (أَحْسَنَ يُحْسِنُ)، وزَيْدٌ: فاعل مرفوع.

٢- التَّعَجُّب من الحُسْنِ، وذلك حين تقول: ما أَحْسَنَ زيداً!، فـ (ما) هنا اسم وليس بحرف وهي مبتدأ، وهي اسم بمعنى (شيء) وموضع هذا

الاسم مرفوع بالابتداء، وجملة (أَحْسَنَ زَيْدَاً) هي في محل رفع خبر المبتدأ. وأَحْسَنَ: فعل ماض غير متصرف هنا، كما أنه غير متصرف في جميع حالات التعجب. والفاعل ضمير مستتر يعود إلى (ما) وهذا الضمير المستتر لا يظهر لا في التثنية ولا في الجمع إلا في التأنيث. و (زيداً) مفعول به منصوب بأَحْسَنَ، ولا يجوز أن يتقدم على (أَحْسَنَ) ولا على (ما) لأن فعل التعجب يجري مجرى المثل فلا يُغَيَّرُ كما لا تُغَيَّر الأمثال. والتقدير: شيءٌ حَسَّنَ زيداً، وقولك: حَسَّنَ وأَحْسَنَ في محل رفع خبر للمبتدأ، وهذا مدح.

٣- الاستفهام عن الحَسَنِ، وذلك حين تقول: ما أَحْسَنُ زَيْدٍ؟ فـ (ما) هنا اسم تام، وهي مقدَّرة بأيٍّ، من حيث كان الكلام استفهاماً بها، وهي في موضع رفع بالابتداء كما كانت في التَّعَجُّب، و (أَحْسَنُ) هنا اسم مضاف إلى (زيد)، وليس هو هنا بفعل، وإنما هو (أَفْعَلُ) الذي هو بمنزلة: زَيدٌ أَفْضَلُ وأَكْرَمُ من كذا وكذا ...، وهو خبر المبتدأ، والإخبار، في هذه المسألة بمفرد، أما الإخبار في المسألة السابقة بجملة، والكلام في الاستفهام هنا ليس بمدح ولا بذم، بخلاف المسألتين السابقتين، وإنما هو استخبار واستدعاء للخبر، بمعنى (أيُّ شيءٍ منه حَسَنٌ) ويقتضي جواباً، أما المسألتان السابقتان فلا تقتضيان جواباً.

وبهذا يكون الفرق واضحاً مبيناً بين كل واحدة من هذه المسائل الثلاث، وإن كل واحدة منها غير الأخرى، والإعراب في اللفظ والتقدير كما سبق أن ذكرناه.

الأسماء المضمرة

والأسماء المضمرة خمسة أنواع:

١ - النوع الأول يكون مبتدأً، فيقع الظاهر بعده مرفوعاً بحق الخبر، ما لم يكن فصلاً بين معرفتين في باب كان وأخواتها، وظننتُ وأخواتها، وذلك كلُّ مُضْمَرٍ منفصلٍ مرفوع الموضع، وهو اثنا عشر مضمراً: أنا، نحن، أنتَ، أنتِ، أنتما، أنتم، أنْتُنَّ، هو، هي، هما، هُمْ، هُنَّ. تقول: أنا القَائمُ، ونحن القائمون، وكنت أنا القائمَ، وكنا نحن القائمين.

والمضمرات مبنيَّات غير معربات، وهي أقسام: منفصلات ومتصلات، ومرفوعات الموضع ومنصوبات الموضع ومجرورات الموضع. وهذه المضمرات اثنا عشر لفظاً، اثنان منها للمتكلِّم وهما: أنا، نحن، وخمسة للمخاطب، وخمسة للغائب وهي التي ذكرت آنفاً، وجميعها مضمرات منفصلات مرفوعات الموضع. ونقول: (مضمرات) لأنها كنايات عن غيرها، وقيل لها (منفصلات) لقيامها بأنفسها، وقيل لها (مرفوعات الموضع) لأنك لو جَعَلْتَ مكانها ظاهراً لكان مرفوعاً بحقِّ الابتداء، ويقع الظاهر بعدها مرفوعاً بحق الخبر، ويستمر ذلك ما لم يفرّق بين المبتدأ وخبره (كان وأخواتها) أو (ظننتُ وأخواتها، فإنَّ (كان) ترفع الاسم وتنصب الخبر، و (ظننتُ) تنصب مفعولين، ولذلك عندما نقول: كنتُ أنا القائمَ، تكون التاء في (كنتُ) هي اسم (كان)،

و (القائمَ) منصوبة لأنها خبـر (كان)، و (أنا): تأكيـد وفصل لا محل لها من الإعراب. وكذلك عندما نقول: كُنَّا نحن القائمين، وكذلك قولـه تعالـى: ﴿وَكُنَّا نَحْنُ ٱلْوَٰرِثِينَ﴾ في قوله عز وجل: ﴿فَتِلْكَ مَسَٰكِنُهُمْ لَمْ تُسْكَن مِّنۢ بَعْدِهِمْ إِلَّا قَلِيلًا ۖ وَكُنَّا نَحْنُ ٱلْوَٰرِثِينَ﴾[1].

ولو تمَّ الرفع في هذه الجمل وفي الآية الكريمة لجاز ذلك، فنقول: كنتُ أنا القائمُ: فتكون (أنا) مبتدأ، و (القائم) خبره، والجملة في موضع نصب خبر (كان)، وكذلك في الآية الكريمة: (وكنا نحن الوارثون) : (نحن) مبتدأ، و (الواثون): خبر، والجملة في موضع نصب خبر كان مُقَدَّرة.

وإذا أُعربت المسائل من: كان وأخواتها، وظننتُ وأخواتها، فلا يكون فيها إلا الرفع، مثل قولك: أنا القائمُ، ونحن القائمون، وأنت القائِمُ، وأنتِ القائمةُ، وأنتما القائمان، وأنتما القائمتان، وأنتم القائمون، وأنتنَّ القائمات ... وجميعها مبتدأ وخبر، فالأول هو المبتدأ ولا يتبيَّن فيه إعراب: رفعٌ أو غيره، لأنه مبني من حيث كان مضمراً، والمضمرات كلها مبنيات، وقد بنيت لشبهها بالحروف. ومثل ذلك قوله عز وجل: ﴿هُوَ ٱللَّهُ ٱلَّذِى لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ۖ عَٰلِمُ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ ۖ هُوَ ٱلرَّحْمَٰنُ ٱلرَّحِيمُ ﴿٢٢﴾ هُوَ ٱللَّهُ ٱلَّذِى لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْمَلِكُ ٱلْقُدُّوسُ ٱلسَّلَٰمُ ٱلْمُؤْمِنُ ٱلْمُهَيْمِنُ ٱلْعَزِيزُ ٱلْجَبَّارُ ٱلْمُتَكَبِّرُ﴾[2]، وقوله تعالى: ﴿ءَأَنتُمْ أَنزَلْتُمُوهُ مِنَ

(١) سورة القصص، آية: ٥٨.

(٢) سورة الحشر، آية: ٢٢-٢٣.

ٱلْمُزْنِ أَمْ نَحْنُ ٱلْمُنزِلُونَ ﴿٦٩﴾[(1)].

٢- النوع الثاني يكون فاعلاً، فيقع الظاهر بعده منصوباً بحق المفعول، وذلك كل مُضْمر متصل بفعل قد غُيِّر له ذلك الفعل غالباً، وهو اثنا عشر مضمراً أيضاً، وهو كما يلي: (فَعَلْتُ، فَعَلْنَا، فَعَلْتَ، فَعَلْتِ، فَعَلْتُما، فَعَلْتُم، فَعَلْتُنَّ، فَعَلَ، فَعَلَتْ، فَعَلاَ، فَعَلُوا، فَعَلْنَ).

وجميع المضمرات في هذا النوع هن مضمرات متصلات مرفوعات الموضع، وقيل لها (مضمرات) لأنها كنايات عن غيرها، وقيل (متصلات) لاتصالها بأفعالها، وقيل لها (مرفوعات الموضع) لأنها ضمائر الفاعلين، والفاعل مرفوع، ولأنك لو جعلت مكانها ظاهراً لكان مرفوعاً مثل: فَعَلَ زَيْدٌ الشيءَ، وفَعَلْتُ الشيءَ.

٣- والنوع الثالث يكون مفعولاً فيقع الظاهر بعده مرفوعاً بحق الفاعل، وذلك كل مضمر متصل بفعل لم يُغَيِّر له ذلك الفعل، وهو اثنا عشر أيضاً، مثل: نَفَعَني زَيْدٌ، نَفَعَنا، نَفَعَكَ، نَفَعَكِ، نَفَعَكُما، نَفَعَكُمْ، نَفَعَكُنَّ، نَفَعَهُ، نَفَعَها، نَفَعَهُما، نَفَعَهُم، نَفَعَهُنَّ. وهذه الاثنا عشر من أنواع المضمرات، كلها مضمرات متصلات منصوبات الموضع بحق المفعول، ويقع الظاهر بعدها مرفوعاً بحق الفاعل، وهي ضِدُّ ما قبلها، لأن الذي قبلها فعل وفاعل، وهذه فعل ومفعول، فمواضع هذه المضمرات كلها نصب بحق المفعول. والمفعول

(١) سورة الواقعة، آية: ٦٩.

فضلة لا يلزم كلزوم الفاعل، ولما كان فضلة لا يلزم كلزوم الفاعل، لم يُعْتَدَّ باجتماع أربع حركات فيه في قولك: نَفَعَني، ولا في قولك: نَفَعَنَا، ولا في قولك: نَفَعَكَ، وأخواته، ولما كانت هذه ضمائر المفعولين، وجب أن يقع الظاهر بعدها مرفوعاً بحق الفاعل، لأنه ليس بعد الفعل والمفعول إلا الفاعل، ما لم يكن تابعاً، فإن التابع يجري مجرى ما تَقَدَّمَ في الحمل على الموضع. فإذا أَكَّدْت قلت: نَفَعَكَ نَفْسَكَ زَيْدٌ، ونَفَعَكُم أَنْفُسَكُمْ زَيْدٌ، ونَفَعَكُنَّ أنْفُسَكُنَّ زَيْدٌ، ونَفَعَكَ وزيداً عمروٌ.

٤- والنوع الرابع يكون مجرور الموضع، وهو كل مضمر متصل باسم أو بحرف جَرّ، مثل: عَمَلِي لي، عَمَلُنَا لَنَا، عَمَلُكَ لَكَ، عَمَلُكِ لَكِ، عَمَلُكُمَا لَكُمَا، عَمَلُكُمْ لَكُم، عَمَلُكُنَّ لَكُنَّ، عَمَلُهُ له، عَمَلُهَا لها، عَمَلُهُمَا لَهُمَا، عَمَلُهُم لَهُم، عَمَلُهُنَّ لَهُنَّ.

وجميع هذه المضمرات متصلات مجرورات المواضع بحق الإضافة، فَعَمَلُهُ اسمان: مضاف ومضاف إليه، فالمضاف (عمل)، والمضاف إليه (الهاء) وهي في موضع جر، لأنك لو جعلت مكانها ظاهراً لكان مجروراً، مثل: عَمَلُ زَيْدٍ لِزَيْدٍ، وقولك: (له) حرف واسم، فالحرف هو اللام، وأصل هذه اللام أن تكون مكسورة مع الظاهر ومفتوحة مع الضمير ما لم يكن ضمير متكلم، مثل: (لَكَ)، و (لَهُ)، و (لي)، ولذلك كسرتها من (لي) في قولك: عملي لي، وفتحها من (لنا) في قولك: عملنا لنا، واللام في قولك: (عَمَلُكَ لَكَ) لا تكون إلا مفتوحة، ولا تكسر إلا مع الظاهر وياء المتكلم. ويكون إعراب جملة: (عملنا

لنا): مبتدأ وخبر، فالمبتدأ (عملنا)، والخبر (لنا).

٥- والنوع الخامس يكون منصوباً في التقدير منفصلاً، وهو كل ضمير مفعول تقدم على فعله أو تأخر بعد استثناء أو كان مفعولاً ثانياً أو ثالثاً، أو كان إغراءً لمخاطب، فينصب الأسماء الظاهرة، مثال ذلك: إِيَّاكَ نَعْبُدُ، وما نَعْبُدُ إلاَّ إِيَّاك، وعَلِمْتُهُ إيَّاه، وأعلمتُ زيداً عمراً إيَّاه، وإيَّاك الطريقَ ... إلى آخره، وجميع ذلك اثنا عشر مضمراً حسب الترتيب الذي تقدَّم ذكره. وفي (إيَّاك) وأخواتها خلاف بين العلماء، وأَصَحُّهَا أن (إيَّا) اسم مضمر، والكاف حرف خطاب، وهذا الشرح كلُّه في (شرح الأصول).

وهذا النوع من المضمرات وهي اثنا عشر أيضاً، وهي: إيَّايَ، إيَّانَا، إيَّاكَ، إيَّاكِ، إيَّاكُما، إيَّاكُم، إيَّاكُنَّ، إيَّاه، إيَّاها، إيَّاهُمَا، إيَّاهُمْ، إيَّاهُنَّ، وكلها مضمرات منفصلات منصوبات الموضع بحق المفعول، لأنه ضمير موضوع للمنصوب، خلافاً لـ (أنا) وأخواتها اللاتي هُنَّ ضمائر المرفوع. ولما كانت هذه ضمائر المنصوب وجب أن تكون مواضعها غير مواضع (أنا) وأخواتها، فإذا وقعت أولاً في مثل قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾. فهي مفعول مقدَّم في محل نصب، وكان الأصل (نَعْبُدُكَ ونَسْتَعِينُكَ)، فلما قُدِّم المفعول لضربٍ من العناية والاهتمام بالمعبود جَلَّ جلاله، لم يمكن أن يتقدَّمَ وهو على حرفٍ واحد، فَجُعِلَ منفصلاً بعد أن كان مُتَّصِلاً، فصار ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾، وقياسه في العربية (نَعْبُدُكَ)، وعلى هذا يقاس: إيَّاكَ خاطبتُ، وإياكم أردتُ، وكلها مفعول مقدم، وإذا أردنا أن نأتي به مفعولاً مؤخراً بعد استثناء، قلنا: ما ضَرَبْتُ إلا إياه، وما

عَبَدْتُ إلا إيَّاه، وما نَعْبُدُ إلا إيَّاك، فهذا وقوعه بعد الاستثناء، والتقدير: ما نَعْبُدُ إلهاً إلا إياك، ولا يجوز أن يقع هنا (أنت) وشبهه، فإذا أوقعته مفعولاً ثانياً قلت: علمته إياه، فالها: مفعول أول، و (إيَّا) مفعول ثانٍ، صار منفصلاً لما حصل في موضع المفعول الثاني، فلا يجوز أن تقول: علمتُهُهُ، وإذا جعلته مفعولاً ثالثاً قلت: أعلمتُ زَيْدَاً عُمَراً إيَّاه، فـ (زيداً): مفعول به أول، و (عمراً): مفعول به ثانٍ، و (إياه): مفعول به ثالث، لأنك إذا فصلته مع كونه (ثانياً) فالأحرى أن تفصله إذا كان ثالثاً. وكذلك بقية هذه المضمرات تجري هذا المجرى من المسائل المذكورة.

أما إذا قصدنا الإغراء، فلا يكون ذلك إلا بـ (إيَّاك) وأخواتها، حيث أن فيها ما يكفي الخطاب، لأنه لا يُغْري بغائب إلا شاذاً، فتقول: إيَّاك الطريق، وإيَّاكَ والقَبيحَ، فإياك هنا إغراء ناب عن فعلٍ، فَنَصَبَ الطريق، كما ينصب ذلك الفعل المُقَدَّر (الطريق)، ولو قلت: خَلِّ الطريقَ، واجْتَنِب القبيحَ، فوقك (إياك) ذلك الموقع فعمل عمله ونصب (الطريق) وشِبْهَهُ.

وقد اختلف بعض العلماء في إعراب (إيَّاكَ)[1]، فقد قال الخليل بن أحمد أن (إيَّا) اسم مضمر، والكاف اسم مضمر، وأن هذه الكاف في موضع جر بالإضافة إلى (إيَّا)[2]. واحتج بذلك على رواية عن العرب تقول: إذا بلغ الرجل الستين فإيَّاه وإيَّا الشوابِّ، فجرَّ الشواب بالإضافة إلى (إيَّا)، فَدَلَّ على

(١) شرح المفصل ٣: ٩٨، شرح الرضي على الكافية ٢: ١٢، الإنصاف: المسألة ٩٨.
(٢) ابن يعيش ٣: ١٠١، حاشية الصبَّان.

أن الكاف إذا وقعت موقع اسم ظاهر فهي في موضع جر.

وقال الكوفيون، وهو قول ابن كيسان(1): إن الكاف اسم مضمر، و (إيَّا) دعامة للكاف ووصلة إليها، ولم يبينوا ما إذا كانت هذه الدعامة مضمرة أم مظهرة.

ومن أقوال الكوفيين أنه بكماله اسم مضمر، وهذا رأي ضعيف، لأن أكثر هذه المضمرات مركبات من أسماء وحروف، وخاصة المنفصلات مثل: أنت، أنتما، أنتنَّ، فالاسم منها الألف والنون وما تبقى هي حروف خطاب ودلائل تثنية وجمع.

ومنها قول رابع، وهي أنها كلها اسم مظهر موضوع للنصب لا غير، بمنزلة (سُبْحَانَ) الذي هو اسم مظهر موضوع للنصب لا غير، وهذا الرأي هو أضعفها، لأنه لا خلاف في كون (سُبْحَانَ) معرباً، وفي كون (إيَّاكَ) مبنيَّاً، وكلمة (سُبْحَانَ) يدخلها التنوين إذا لزم ذلك في الشعر، كقول الشاعر:

سُبْحَانَـهُ ثم سُبْحَانَـاً يَعُودُ لَـهُ   وقَبْلَنَا سَبَّـحَ الجُودِيُّ والجُمُـدُ(2)

---

(1) الكتاب: ١ : ١٦٥، شرح المقدمة المحسبة، خالد عبد الكريم ١ : ١٥٤.

(2) هذا البيت منسوب إلى أمية بن أبي الصلت كما ورد في اللسان: (جَمَدَ، وسَبَحَ)، والكتاب ١ : ١٦٤، المقتضب/ للمبرد ٣: ٢١٧، ابن يعيش ١ : ٣٧، ٤ : ٣٦، ونسب إلى ورقة بن نوفل في الأغاني ٣: ١٢١، والخزانة: ٢: ٣٧، ونسب إلى زيد بن عمرو العدوي وإلى ورقة بن نوفل في معجم البلدان: (الجمد).

والجودي: هو جبل في الجانب الشرقي من دجلة من أعمال الموصل، عليه استوت

أما (إيَّاك) فلا يُنَوَّن، ولو كان مظهراً لجاز تنوينه.

ومنها القول الذي ذكرناه في المقدمة، وهو القول الذي يُعَوَّل عليه، ومفاده أن (إيَّا) اسم مضمر، والكاف حرف خطاب، وهذا هو قول الأخفش وقول سيبويه[1]، وعلى هذا الرأي العمدة، وقد قام الدليل على كون الكاف حرف خطاب لامتناع أن يكون لها موضع من الإعراب: الرفع والنصب والجر، فامتناع الرفع لأنها ليست من ضمائر المرفوع، وامتناع النصب لأنه ليس لها ناصب، وامتناع الجر لأن المضمرات لا تضاف، لأنها معارف لا يفارقها تعريفها، فلا يجوز إضافتها إلى غيرها.

سفينة نوح عليه السلام.

والجُمُد (بضمتين): هو جبل في نجد، وذلك كما ورد في معجم البلدان (الجمد).

(١) الكتاب: ١ : ١٦٥، شرح المقدمة المحسبة، خالد عبد الكريم ١ : ١٥٤.

الأسماء التي لا ظاهرة ولا مضمرة:

والقسم الثالث من أقسام الأسماء هو القسم الذي يتضمن الأسماء التي ليست ظاهرة ولا مضمرة، وهي أسماء الإشارة، وهي خمسة: ذا، ذانِ، تَا، تَانِ، أُولاءِ.

والغرض من أسماء الإشارة التنبيه، وذلك كما يلي:

ذا: إشارة إلى مذكر. تا: إشارة إلى مؤنث. ذانِ: إشارة إلى مُذَكَّرَيْنِ في حال الرفع، فإذا قلت: نفعني ذانِ (فهذا في حال الرفع)، وإذا قلت: نَفَعْتُ ذَيْنِ (فهذا في حال النصب، وذَيْنِ مفعول به منصوب بالياء)، و (تَانِ): إشارة إلى مؤَنثين في حال الرفع، فتقول: نفعني تَانِ، وهي تنصب وتجر بالياء، فتقول: نَفَعْتُ تَيْنِ، وانْتَفَعْتُ بِتَيْنِ. و (أولاء) إشارة لجماعة المذكر والمؤنث مبني على الكسر ويستعمل لهما.

وفي أسماء الإشارة المؤنثة لغات، يقال: تَا، وتِي، وتِهِ، وذِي، وذِهِ، فإذا وقفت سكنت الهاء.

وفي ذَانِ وذَيْنِ لغتان: بتشديد النون وتخفيفها، وتخفيفها هو الأصل، وتشديدها كالعوض من المحذوف منها.

وتَانِ فيها أيضاً لغتان: تشديد النون وتخفيفها على هذا الأصل، وقد قريء باللغتين جميعاً: (هذان، وهاتان)، وقد قرأ ابن كثير قوله تعالى: ﴿إِنّ

هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ ﴾[1]. وقوله تعالى: ﴿ هَٰذَانِ خَصْمَانِ ٱخْتَصَمُوا۟ فِى رَبِّهِمْ ﴾[2]،وقوله تعالى:﴿ قَالَ إِنِّىٓ أُرِيدُ أَنْ أُنكِحَكَ إِحْدَى ٱبْنَتَىَّ هَٰتَيْنِ ﴾[3]، بتشديد النون في هذه القراءات[4].

وفي أولاء لغتان: المدُّ والقصر، فَمَنْ مَدُّه كسر همزته، ومن قصره كان بالألف ساكنة.

وهذه الأسماء جميعها مبنيات كالمضمرات في جميع هذه اللغات التي ذكرت، وعلَّةُ بنائها شبهها بالحروف، وقيل لأنها تَتَضَمَّن معنى حرف إشارة لا يُنْطَقُ به.

والمقصود أن أسماء الإشارة تتضمَّن حرف إشارة لا يُنْطُقُ به، وأن الإشارة معنى من المعاني كالاستفهام والنفي والتمني والتنبيه وغير ذلك، فكان حقُّها أن يوضع لها حرف يَدُلُّ عليها ويُعَبِّر عنها، ولكنهم لم يضعوا لهذا المعنى حرفاً، بل ضَمَّنوا إسم الإشارة هذا الحرف، وبهذا يكون اسم الإشارة متضمناً لحرف إشارة لا يُنْطَقُ به[5].

---

(١) سورة طه، آية: ٦٣.

(٢) سورة الحج، آية: ١٩.

(٣) سورة القصص، آية: ٢٧.

(٤) التيسير، ص١٥١، البحر المحيط ٦: ٢٥٥، النشر ٢: ٢٤٨.

(٥) شرح الرضي ٢: ٢٩.

وأسماء الإشارةُ تُوصَفُ ويُوصَفُ بها، وتُصَغَّر، فهي هنا تشبه الأسماء الظاهرة.

ومثال الوصف لها قولك: هذا الرجل قَائمٌ: هذا: مبتدأ، والرَّجُلُ: صفة، وقائم: خبر الابتداء، ولا توصف أبداً إلا بالأجناس أو ما تنزل منزلتها.

ومثال الصفة بها قولك: مررتُ بزيدٍ هذا، ورأيتُ زيداً هذا، وكذلك المؤنث فهذه صفته.

ومثال تصغيرها أن تقول في تصغير (ذَا): ذيَّا، وفي تصغير (تَا): تَيَّا، وفي (ذَانِ) و (تَانِ): ذَيَّانِ وتَيَّانِ، وفي (أولاء): أُوَلَيَّا، فهذا تصغيرها وهو تصغير المبهمات.

ولما كان التصغير والوصف يدخلان عليها، والوصف للشيء والوصف به إنما هو من خواص الأسماء الظاهرة أشبهتها بهذه الأشياء.

وجميع أسماء الإشارة مبنية، كما ان المضمرات كلها مبنية أيضاً، ثم إن أسماء الإشارة مختلفة الصيغ، فمنها شيء للمذكر، ومنها شيء للمؤنث، وشيء لتثنية المرفوع، وشيء لتثنية المنصوب والمجرور، كما أن المضمرات مختلفة الصيغ كذلك، فمنها شيء للمذكر، وشيء للمؤنث، وشيء للمرفوع، وشيء للمنصوب والمجرور، وأنها لم يفارقها كلها تعريف الإشارة، كما أن المضمرات كذلك لم يفارقها تعريف الإضمار وإيضاحها، وهو عَوْدُها على ما قبلها، وأسماء الإشارة تُفَسَّرُ بما بعدها، فأنت تقول: زيد هو الذي فَعَلَ كذا وكذا،

فيأتي بيان المضمر قبله، فتقول: هذا الرجل الذي فعل كذا وكذا، فيأتي بيان اسم الإشارة بعده، فقد صار تعريفهما وإيضاحهما لا يفارقهما وإن اختلفت حقائقهما.

وهكذا فإن أسماء الإشارة تشبه الأسماء الظاهرة من الوجوه الثلاثة التي ذكرتها سابقاً، وتشبه الأسماء المضمرة من الأوجه التي ذكرتها آنفاً كذلك، فصارت بينهما هذه العلاقة المشتركة.

وقد يكون مع الإشارة تنبيه مثل: هَذَا، وهَاتَا، وقد يكون معها خطاب مثل: ذَاكَ، وتَاكَ، وقد يكون معها الأمران جميعاً مثل: هاذاكَ، وهاتَاكَ.

ويمكن القول أن أسماء الإشارة أربعة أقسام:

- إما أن تستعمل مفردة ليس معها تنبيه ولا خطاب، كقولك: ذَا زَيْدٌ، وتا هِنْدٌ.

- وإما أن يكون مع الإشارة تنبيه فقط مثل: هذا زَيْدٌ، وهاتا هِنْدٌ. فـ (ها) حرف تنبيه، و (ذا) اسم إشارة، وكذلك (هاتا)، وهكذا البقية، وكل واحد منها حرف اسم.

- وإما أن يكون مع الإشارة خطاب فقط، مثل: ذَاكَ، وتَاكَ. فـ (ذا) إشارة، والكاف حرف خطاب (فإن كان لمذكر فتحتها، وإن كان لمؤنث كسرتها)، تقول: كيف ذاكَ الرَّجُلُ يا رَجُلُ، وكيف ذَاكِ الرَّجُلُ يا امرأة (إذا كنت تسأل امرأة عن رجل)، فإن سألتَ رجلاً عن امرأة فَتَحْتَ الكاف،

فقلت: كيفَ (تاكَ) أو (تلكَ) المرأةُ يا رَجُلُ. وإن سألتَ امرأة عن امرأة كَسَرْتَ الكاف، فقلت: كيفَ تِلْكِ المرأة يا امرأة. وكيف تاكِ المرأةُ يا امرأةُ، وهكذا .. كلها إشارة وخطاب فقط.

- وإما ان يكون مع الإشارة تنبيه وخطاب جميعاً، فيكون التنبيه من أوَّله، والخطاب من آخره، مثل: هاذَاكَ، وهاتَاكَ، وهذا أبلغ ما يكون في استعمال هذه الأسماء، أن يجتمع فيها الإشارة والتنبيه والخطاب. ولا تجتمع هذه الأمور الثلاثة: إذا دخلت اللام في (ذَاكَ)، وفي (تَاكَ)، فلا يجوز أن تقول: (هاذالك) ولا يجوز أن تقول كذلك (هاتالك)، لأن (اللام) موضوعة للبُعْد، و (ها) موضوعة للقرب، فلا يُجْمَع بينهما. حيث لا يجوز الجمع بين (ها) التنبيه واللام في جميع أسماء الإشارة بلا استثناء، كذلك لا تدخل اللام على الكاف في المثنى والجمع الممدود إذا جُرِّد من (ها التنبيه)، فلا يقال: (ذا تلك) ولا (تاتلك) ولا (أولائلك) ويجوز دخولها على المفرد والجمع المقصور.

وهناك فرق بين (ذا) و (ذاك) و (ذلك) في المعنى، حيث أن (ذا) لأقرب الأقربين إليك، و (ذاك) لمن يليه، و (ذلك) لأبعد الثلاثة.

وقد تكون أسماء الإشارة عاملة في الحال، بخلاف الاسم المضمر، مثل: هذا زَيْدٌ واقفاً، وهذه هِنْدٌ واقفةً. فنقول: (هذا): مبتدأ، و (زَيْدٌ) خبره، و(واقفاً) منصوب على الحال. والناصب له أحد شيئين: إما (ها) لما فيها من معنى التنبيه، وإما (ذا) لما فيها من معنى الإشارة، كأنك قلت: أشَرْتُ إليك واقفاً، أو نَبَّهْتُ عليه واقفاً. وكذلك قولك: هذه هندٌ واقفةً، وتفسيرها كتفسير

ما قبلها، (هذه): مبتدأ، و (هند): خبر الابتداء، و (واقفة) منتصبة على الحال من هند. والعامل في الحال إما (ها) كأنك قلت: نَبَّهْتُ عليها واقفةً، وإما (ذِهِ) كأنك قلت: أشرتُ إليها واقفةً.

ويجوز لك أن تُقَدِّم (واقفاً) أو (واقفةً) إلى جانب اسم الإشارة، لأنه بعد العامل المعنوي وهو اسم الإشارة.

غير أنه لا يجوز لك تقديمه على (هذا) أو (هذه)، فلا يجوز أن تقول واقفاً هذا زَيْدٌ، ولا واقفةً هذه هندٌ لأنه العامل إذا كان معنوياً لم تتقدم الحال عليه، بخلاف الفعل الصريح، ولأنه يجوز أن تقول: واقفاً تَنَبَّهتُ على زيدٍ، وواقفاً أَشَرْتُ إلى زيدٍ، ولا يجوز أن تقول: واقفاً هذا زَيْدٌ.

وإذا قلنا: •ها واقفاً ذا زَيْدٌ) فيجوز أن نعتبر الحال فيها (ها)، ولكن لا يجوز أن نعتبر الحال (ذا).

أي أنه يجوز أن تكون الحال مع أسماء الإشارة ولا يجوز أن تكون مع المضمرات، لأن الأسماء المضمرة ليس فيها معنى فعل بحال، بل هي خالصة الاسمية ومجردة من معنى الفعلية، ولذلك لا يجوز أن تقول: هو زيدٌ واقفاً، لكن يجوز أن تقول: هذا زيدٌ واقفاً، وهذا يقاس على جميع أسماء الإشارة وجميع الأسماء المضمرة، كما لا يجوز أن تقول: أنتما الزيدان قائمين، ولا يجوز أن تقول: أنتم الزَّيْدونَ قائمينَ، ولا أنتم الزيدونَ قياماً، لكن يجوز أن تقول: هذان الزيدانِ قائمينِ، وهؤلاء الزيدونَ قائمينَ وقياماً.

أما إذا رفعتها جميعاً فإنه يجوز مع المضمرات ومع أسماء الإشارة، لأنه ليس هناك حال، فتقول: هذا زيَدٌ واقفٌ، وهو زيَدٌ واقفٌ، فيكون (هذا): مبتدأ، و (زَيْدٌ) خبر، و (واقفٌ): مرفوع ويجوز فيه أربع حالات من الإعراب:

- أحدها: أن يكون خبراً لمبتدأ محذوف، كأنك تقول: هذا زَيْدٌ هذا واقفٌ.
- والثاني: أن يكون (هذا) مبتدأ، و (زَيْدٌ) بدلاً من (هذا)، و (واقف): خبر.
- والثالث: أن يكون (هذا) مبتدأ، و (زَيْدٌ) الخبر، و (واقفٌ) بدلاً من زيد.
- والرابع: أن يكون (هذا) مبتدأ، و (زيد) خبره، و (واقف) خبر بعد خبر، أخبرت بالاسمية والوقوف.

وكذلك تسري أمور الإعراب على المضمرات، فأوجه الإعراب في جملة: (هو زَيْدٌ واقِفٌ) هي نفس أوجه الإعراب في أسماء الإشارة.

وأسماء الإشارة كلها معارف، وقد اختلف بعضهم فيما إذا كانت أسماء الإشارة أعرف من الأَعلام أم الأَعلام أعرف منها، فقال جمهور النحويين أن الأعلام مثل زيدٍ وعمروٍ هي أعرف من الأسماء الإشارة، لأن تعريف العَلَمِيَّة لا يفارقها، معدومة كانت أو موجودة، وتعريف الإشارة يفارقها عند العدم.

وقد قال أبو بكر بن السرَّاج أن أسماء الإشارة أعرف من الأعلام لأنها

تَتَعَرَّف بشيئين: بالعين والقلب، والأعلام تتعرَّف بالقلب فقط، وما تَعَرَّف من وجهين أعرف عنده مما تعرَّف من وجه واحد[1].

والأفضل هو الرأي الأول لأنه لو اجتمع على أسماء الإشارة ما يجتمع من التعريفات لكان ذلك لا يزيد فيها على تعريف العَلَمِيَّة لأنه العَلَم له مجموع الصفات، وأسماء الإشارة قد تكون للأَعلام صفاتٍ، ولا تكون الأَعلام لأسماء الإشارة صفاتٍ، فقد صارت أسماء الإشارة تابعةً للأَعلام، فوجب أن تكون الأعلامُ أعرفَ منها.

وجملة المعارف خمسة هي: المضمراتُ، والأَعلام، وأسماءُ الإشارة، وما عُرِّف بالألفِ واللام، وما أضيف إلى واحدٍ منها.

وقد قُدِّمت المضمرات لأنها أعرف المعارف، وتأتي في المرتبة الثانية الأَعلام لأنها أعرف من أسماء الإشارة عند النحويين (إلا أبا بكر بن السراج) كما ذكرنا، وتأتي بالترتيب بعد ذلك أسماء الإشارة، لأنها أعرف عند النحويين مما فيه الألف واللام، ولأن أسماء الإشارة تُنْعَت بما فيه الألف واللام، ولا يُنْعت ما فيه الألف واللام بأسماء الإشارة، فلا يجوز أن تقول: (جاءني الرجل هذا) وأنت تقصد النَّعْتَ، أما إذا أردت البدل فيجوز، لأنه يُبْدَلُ الأعرف من الأنكر مما هو دونه في التعريف، ولا يُنْعَتُ بالأعرف ما هو دونه في التعريف، ويرفع بها تعريفه بالألف واللام، لأنه أعرف مما أضيف إلى ما فيه الألف واللام، (فالرجل) أعرف من (غلام الرجل)، لأن تعريف (الرجل) تعريف

---

(١) شرح التصريح ١: ٩٥، الإنصاف ٢: ٧٠٧.

الإفراد وتعريف (غلام) تعريف الإضافة، فالتعريف سارٍ إليه من اسم آخر غيره، وليس كذلك (الرجل).

وكذلك ما أضيف إلى المضمر أَعْرَفُ مما أُضِيفَ إلى العَلَم، فعندما نقول: غُلامُكَ) أعرف من قولنا (غُلاَمُ زَيْدٍ)، وكذلك (غُلاَمُ زيدٍ أَعْرَفُ من (غلام هذا)، وكذلك (غلام هذا) أَعْرَفُ من (غلام الرجل).

ومن الأسماء هناك (أسماء الاستفهام) وهي مشكلة، وأسماء الاستفهام عددها تسعة، وهي: مَنْ، ما، كَمْ، كَيْفَ، أَيْنَ، أَنَّى، مَتَى، أَيَّان، أَيُّ. وكلها أسماء لأنها معمولة، وتدخل على أكثرها حروف الجر، وتَتَفَسَّرُ معانيها بأجوبتها، وجميعها مبنية عدا (أيٍّ).

وقد قلنا إنها مشكلة لِمَا عُرِضَ فيها من البناء وامتناعها من الألف واللام ومن التنوين ومن الإضافة، وهذه خواص الأسماء وعلاماتها، فإذا لم توجد في اسم صار مشكلاً، فلا يجوز أن تقول: (المَنْ)، ولا (مَنٌ)، ولا (مَنُكَ) وكذلك باقي التسعة سوى (أيٍّ) المعربة، فإنَّ إعرابها مكَّنَها، والتنوين تارةً يدخلها إذا قلت: أيٌّ جاءك، والإضافة تارةً أخرى، فتقول: أيُّهم جاءك.

والدليل على أن هذه هي أسماء ما يلي:

أ- دخول حروف الجر على أكثرها مثل: مِنْ مَنْ، وقوله تعالى: ﴿فِيمَ أَنتَ مِن ذِكْرَىٰهَآ﴾(١)، وإلى كم تغيبُ؟ وانظر إلى كيف تصنعُ) كما ذكرها قُطْرُب (وهو

(١) سورة النازعات، آية: ٤٣.

أبو علي محمد بن المستنبر) وقد سمي قُطْرُباً لأن سيبويه كان يخرج فيراه بالأسحار على بابه فيقول: إنما أنت قُطْرُب ليل، والقُطْرُب: هي دويبة كثيرة الحركة قليلة الراحة، وقد توفي قُطْرُب سنة ٢٠٦هـ[١]. وتدخل حروف الجر على أسماء الاستفهام الأخرى، فتقول: مِنْ أَيْنَ، مِنْ أيٍّ، إِلى مَتَى، مِنْ أَنَّى، مِنْ أَيَّانَ.

ب- ودليل ثانٍ وهو إبدال الاسم الصريح منها، تقول: مَنْ جاءك أَزَيْدٌ أم عمرو؟ فزيدٌ وعمرو بدل من (مَنْ) ولا يبدل الاسم إلا من الاسم. وكذلك قولك: ما أكلتَ أخبزاً أم لحماً؟ فخُبزاً ولحماً يدل من (ما)، وكذلك قولك: كم مَالُكَ أعشرون درهماً أم ثلاثون؟ فعشرون وثلاثون بدل من (كَمْ)، وكذلك قولك: أينَ زَيْدٌ أفي الدارِ أم في السوقِ؟ فالدار والسوق بدل من (أَيْنَ)، وكذلك قولك: متى الخروج اليوم أم غداً؟ وقولك: أي الناس صديقُك أَزَيْدٌ ام عَمْرٌو؟ فزيدٌ وعمروٌ بدل من (أي) وهذا خير دليل يوضح هذه الأسماء بأنها أسماء.

ج- والدليل الثالث هو أنها كلها تصلح لأن تكون مفعوله، مثل قولك: (مَنْ رَأَيْتَ؟) فيكون موضع (مَنْ) منصوباً بـ (رأيتَ) وهو مفعول مُقَدَّم، ومثل قولك: (ما أَكَلْتَ؟) فموضع (ما) منصوب بـ (أَكَلْتَ) وهو مفعول مُقَدَّم، وهكذا.

---

(١) نزهة الألباء، ص٩١، إنباه الرواة ٣: ٢١٩، طبقات النحويين واللغويين، ص١٠٦، بغية الوعاة ١: ٢٤٢.

وإذا دخلت على هذه الأفعال مضمرات ترجع إلى هذه الأسماء، كانت الأسماء في موضع رفع بالابتداء، وكان جوابها مرفوعاً، كقولك: مَنْ رَأَيْتَهُ، لأن (مَنْ) مبتدأ، وقد اشتغل الفعل عنها بضميرها، والجملة التي هي (رأيته) في موضع رفع لكونها خبراً لـ (مَنْ) كأنك قلت: مَنْ مَرْئِيٌّ؟، فالجواب بالرفع فقط، فتقول: زَيْدٌ، فإذا لم تأت بالهاء كان الجواب منصوباً، لأن الاسم المتقدم منصوب، وهو مفعول مقدم، وجوابه منصوب.

ويسري على باقي أسماء الاستفهام نفس القاعدة، إلا ما كان منها ظرفاً مثل: (متى)، و (أين) فإنه لا يكون جواباً مرفوعاً، لأن الظروف لا يبتدأ بها كالابتداء بـ (مَنْ)، و (كَمْ).

وتفسير معاني هذه الأسماء بأجوبتها كما يلي:

مَنْ: سؤال عن مَنْ يعقل. ما: سؤال عن ما لا يعقل. كم: سؤال عن عدد. كَيْفَ: سؤال عن حال. أيْنَ: سؤال عن مكان. أَنَّى: سؤال عن جهة. متى: سؤال عن زمان. أَيَّان: سؤال عن زمان أيضاً لكنها تستعمل في الأمور المعظَّمة. أيٌّ: سؤال عن بعض من كُلٍّ. وعليه، فيجب أن يكون جواب كل واحدة من هذه الأسماء التسعة بحسب معناها، فيكون الجواب مفسراً للمعنى، ومفسراً للإعراب، لأنها إن كانت مرفوعة الموضع كان جوابها مرفوعاً، وإن كانت منصوبة الموضع كان جوابها منصوباً، وإن كانت مجرورة الموضع كان جوابها مجروراً، كقولك: بِمَنْ مَرَرْتَ؟ فتقول: زيدٍ، أو بزيدٍ.

وتُبْنَى جميع هذه الأسماء التسعة على السكون، ومن هذه الأسماء التسعة

الأسماء التالية: (من، ما، كم، متى، أنَّى) فهي تُبْنى على السكون لأنها تتضمن معنى الحرف وهو ألف الاستفهام، وبنيت على حركة لالتقاء الساكنين، وقد خُصَّت بالفتحة دون غيرها طلباً للخفة. وتأتي الحاجة إلى هذه الأسماء التسعة لغرض الاختصار وعدم الإطالة والإكثار.

ومثل ذلك أيضاً الأسماء الموصولة وهي تسعة: الذي، التي (وتثنيتهما وجمعهما) ومَنْ، وما، وأيٌّ، والألف واللام، وذو (بلغة طيٍّ، وذا إذا كان معها (ما) و (الألى) بمعنى الذين، وكل ذلك إذا كان بمعنى (الذي) كان موصولاً، وكلها مبني، عدا (أيٍّ)، وكلها لا تتم إلا بصلة وعائد. وجملة صلاتها أربعة أشياء هي: مبتدأ وخبر، وفعل وفاعل، وشرط وجزاء، وظرف، واسم الفاعل مع الألف واللام، وكذلك اسم المفعول.

والدليل على أن هذه هي أسماء، هو جواز الإخبار عنها، وجواز كونها فاعلة ومفعولة، ودخول حرف الجر عليها، وقد سميت موصولة لأنها وصلت بما بعدها، لأنها لا تستقل بنفسها، وهي محتاجة إلى صِلاتِها كحاجة الحروف إلى غيرها. كما أنها بنيت لِشَبَهِها بالحروف وشَبَهُها بالحروف، إنما هو من حيث حاجتها إلى صِلَة وعائد، كما احتاجت الحروف إلى غيرها.

ومثال صلتها بالمبتدأ والخبر قولنا: هذا الذي أبوه مُنْطِلَقٌ.

ومثالها بالفعل والفاعل: هذا الذي انْطَلَقَ أبوه.

ومثالها بالشرط والجزاء: هذا الذي إن انْطَلَقَ أبوه انطلق أخوه.

ومثالها بالظرف: هذا الذي عِنْدَكَ، أو: هذا الذي في بَيْتِكَ. وهذا الظرف وسائر الظروف إذا وقعت صلات للموصولات فإنها تتعلق بفعلٍ مقُدَّرٍ دائماً، تقديره: هذا الذي اسْتَقَرَّ عندك، ثم حذفت كلمة (استقرَّ)، ومثلها الفعل (ثَبَتَ) وما شابَهَهُ، وذلك بعد نقل الضمير الذي كان في الفعل مستتراً، وهو ضمير الفاعل، واعْتَقَدْتَ أنه مستتر، وصار الفاعل مرفوعاً بالظرف بعد أن كان مرفوعاً بالفعل.

وإذا جاءت الحال منصوبة بعد الظرف، فيكون صاحب الحال هو المُضْمَر في الظرف، ويكون العامل في الحال هو الظرف نفسه النائب عن ذلك الفعل، مثال ذلك قولنا: (زَيْدٌ الذي في الدار ضاحكاً)، فـ (زَيْدٌ) مبتدأ، (والذي بِصِلَتِهِ) هو خبر المبتدأ في محل رفع. و (ضاحكاً) منصوب على الحال من المضمر الذي في الظرف. وناصب الحال هو نفس الظرف النائب عن الفعل. وتسري هذه القاعدة على: التي، والتثنية والجمع وبقية الموصولات التسعة، سوى (الألف واللام) فإنها لا توصل بجملة من هذه الجُمَل الأربع، وإنما توصل بمفرد، وذلك المفرد هو اسم الفاعل او اسم المفعول.

ومثال اسم الفاعل، قولنا: هذا الضَّارِبُ زيداً، أي الذي ضَرَبَ زيداً، ومثال اسم المفعول: هذا المضروبُ، أي الذي ضُرِبَ، فالضارب والمضروب مفردان وليا جُمْلَتَيْن، وفيهما عائدان مُقَدَّران يرجعان إلى الألف واللام، لأن الألف واللام في معنى الاسم وهو (الذي) فاحتاجا إلى عائد كاحتياج (الذي).

و (الألف واللام) مبنية كبناء جميع الموصولات، وصلة الألف واللام معربة من حيث أنها لم تكن جملة كانت معربة، وباقي الموصولات مبنيات، وجُمَلُها كلها محكيَّات، ولذلك يستوي مرفوعها ومنصوبها ومجرورها في التقدير، نحو قولك: جاءني الذي أبوه مُنْطَلِقٌ، ورأيت الذي أبوه منطلقٌ، ومررت بالذي أبوه منطلقٌ، فـ (الذي) على صورة واحدة لأنه مبنيٌّ، والجملة على صورة واحدة لأنها محكية، ويسري على الباقي نفس القاعدة.

أما (أيٌّ) إذا كانت موصولة بجملة من هذه الجُمل كانت معربة، لأنها في نفسها مُتمَكِّنة بإضافتها، فبقيت على ما تستحق من إعرابها، تقول: جَاءَنِي أَيُّهُم أَبُوه مُنْطَلِقٌ، (بالرفع)، ورأيت أَيَّهُم أبوه منطلقٌ (بالنَّصْب)، ومَرَرْتُ بأَيِّهِم أَبُوه مُنْطَلِقٌ (بالجر)، فـ (أيٌّ) معربة متغيرة، والجملة بعدها جملة محكيّة.

وإذا وصلت (أيٌّ) بمفرد وليس بجملة، مثل: جاءني أَيُّهم أَفْضَلُ، كانت حسب رأي سيبويه مبنية على الضَّم ولا تتغير لا في رفع ولا نصب ولا جرّ، لأنها تشبه (قَبْلُ) وتشبه (بَعْدُ) في حذف مبنيِّها أو في عِلَّة بنائها، وعليه فإن سيبويه يرى في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى ٱلرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا﴾[1]، أنَّ تقديره: الذي هو أَشَدُّ على الرحمن عِتِيًّا[2] فـ (أَيُّهم) هي بِصِلَتِها في محل مفعول به لـ: (ننزع)، ولم تنصب لكونها مبنية عند سيبويه. وقد قرأ الجمهور هذه الآية الكريمة (أَيُّهم) بالرفع، وقرأها طلحة بن مُصَرِّف، ومعاذ بن مسلم

---

(١) سورة مريم، آية: ٦٩.

(٢) الكتاب ١: ٣٩٧.

الهَرَّاء، وزائدة عن الأعمش: (أَيَّهم) بالنَّصْب على أنها مفعول به منصوب[1].
وبناء عليه تقول: مُرْ بأَيُّهم أفضلُ: وقال الشاعر:

إذا مـا لقيتَ بنـي مالـكٍ   فَسَلِّـم على أَيُّهـم أَفْضَـلُ

و (مَنْ) تختص من بين هذه الأسماء بمن يعقل، و (ما) تختص بما لا يعقل، وأما باقي الأسماء الموصولة تختص بما يعقل وما لا يعقل.

وأما الظروف المبنية وهي: إذْ، إذا، أَمْسِ، الآنَ، قطُّ، فكلها أسماء، لأنها مفعول فيها. وهذه الظروف هي أسماء مشكلة لبنائها من حيث أنها أشبهت الحروف. فـ (إذ) و (إذا) بنيتا لاحتياجهما إلى غيرهما من الإضافة إلى ما بعدهما.

و (إذ) ظرف لما مضى من الزمان، تضاف تارةً إلى جملة من فعل وفاعل، مثل قولك: جئتك إذ قَامَ زَيْدٌ، وتارةً إلى جملة من مبتدأ وخبر، مثل قولك: جئتك إذ زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ. وموضع الجملة منها جَرٌّ بالإضافة، لأن الغالب على الظروف هو الإضافة، نحو: جئتُك وقت الصُّبْحِ، جئتُك وقت الهاجرة، وعندما نقول: جئتُك إذ قام زَيْدٌ: أي وقت قيام زيد، وعندما نقول: جئتك إذ زَيْدٌ مُنْطِلَقٌ: أي وقت انطلاق زيد، فالجملة بعد (إذ) مُؤَدَّاةٌ على حالها لأنها محكيَّة، و (إذ) هي في موضع نصب على الظرف، ولا يَتَّضِحُ ذلك فيها لأنها مبنية، والناصب للظرف لا يَصِحُّ أن يكون الفعل الذي بعده لأن المضاف إليه

---

(١) الإنصاف ٢: ٧٠٩، البيان لابن الأنباري ٢: ١٣٠، البحر المحيط ٦: ٢٠٨.

لا يعمل في المضاف إليه بلا خلاف فيه بينهم.

و(إذا) هي ظرف لِمَا يُسْتَقْبَلُ من الزمان (بخلاف إذ)، وتضاف إلى الجملة بعدها، نحو: آتيك إذا نَضَجَت الثِّمارُ، آتيك إذا هَطَلَ المَطَرُ.

وإذا وقع بعدها اسم مرفوع، فلا يكون رفعه بالابتداء، وإنما يكون رفعه بإضمار الفعل، مثل قوله تعالى: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتۡ ۝١ وَأَذِنَتۡ لِرَبِّهَا وَحُقَّتۡ ۝٢﴾[1]، فـ (السماء) مرتفعة بفعل مضمر يفسره ما بَعْدُه (أي الفعل الذي يأتي بعده)، وتقديرها: إذا انْشَقَّت السَّماءُ انشقَّت، فالفعل الثاني مفسر للأول، وقد امتنع الرفع بالابتداء عند سيبويه وجماعته، لأن (إذا) فيها معنى الشرط، والشرط يطلب الفعل، ولذلك كان مرفوعاً بتقدير الفعل وليس بالابتداء، بخلاف رأي الأخفش الذي يجيز رفعه بالابتداء.

وبناء على ذلك، فإن الجملة بعد (إذا)، سواء أكانت فعلاً وفاعلاً أو مبتدأً وخبراً، فهي في موضع جَرّ بالإضافة، و (إذا) هي في موضع نصب على الظرف، والنَّاصب له جواب (إذا) وليس الفعل الواقع بعد (إذا) كالعلَّة في (إذ).

و(أمس) بُنِيَ لتَضَمُّنِهِ معنى الألف واللام التي لتعريف العهد، لأن المقصود به هو الأمسُ (المعهودُ) الذي يلي يومنا، وقد بُنِيَ على حركة لالتقاء الساكنين وهما (الميم والسين)، وقد خُصَّ بالكسر على أصل التقاء الساكنين،

---

(١) سورة الانشقاق، آية: ٢-٣.

لأنها حركة لا لَبْسَ فيها بالمعرب مع عدم الإضافة والألف واللام.

وإذا أردنا بـ (أمس) يوماً معيناً محدداً وهو اليوم الذي قبل يومنا، يجوز فيه ثلاثة لغات: إحداها البناء على الكسر مطلقاً، والثانية إعرابه إعراب ما لا ينصرف مطلقاً، والثالثة إعرابه إعراب ما لا ينصرف في حالة الرفع وبناؤه على الكسر في حالتي النصب والجر، أما إذا أردنا بـ (أمس) يوماً من الأيام الماضية، أو جُمِعَ جمع تكسير، أو دخلته (أل) أو أضيف، فإنه يُعْرَبُ رفعاً ونصباً وجَرّاً.

و (الآن) مبني لِتَضَمُّنِهِ معنى ألف ولام غير الموجودة، لأن الموجودة هي زائدة، و (الآن) هي مَعَرَّفَةٌ باللام المُقَدَّرة لتعريف الوقت الذي أنت فيه، لأنها حَدٌّ ما بين الزمانين الماضي والمستقبل، ثم إن شرط (أل) أن تدخل على النكرة فتعرِّفها، ولم يسمع عن العرب تجريدهم (الآن) من الألف واللام، وهذا هو رأي ابن بابشاذ الذي هو رأي أبي علي الفارسي.

وقال جمهور البصريين أن سبب بناء (الآن) هو مشابهتها لاسم الإشارة، لأن (الآن) إشارة إلى الزمن الحاضر، فكأنك قلت: هذا الوقت.

ورأى الكوفيون أن (الآن) مبني لأنه فعل ماض دخلت عليه (أل) التي هي بمعنى (الذي).

وقال آخرون: (الآن) بنيت لأنها فعل ماض في الأصل من: آنَ يَئِينُ، إذا حانَ، وقال آخرون إنها خالفت أسماء الإشارة بتعريفها من غير جهة التعريف

فَبُنِيَت[1] وبنيت على حركة لالتقاء الساكنين: (الألف والنون) وأُعْطِيَت الفتحة طَلباً للْخِفَّة.

و (قَطُّ) مبنية لِقَطْعِها عن الإضافة، مثل قطع (قَبْلُ) و (بَعْدُ)، وحُرِّكَت لالتقاء الساكنين، وَضُمَّت كَضَمِّ (قَبْل) و (بَعْد) لأن الضَّم حركة لا تكون للظرف إعراباً، وهو ظرف.

وجميع هذه الأسماء الخمسة محكوم عليها بالاسمية لأنها مفعول فيها، وكل مفعول فيه هو اسم، وإنما سميت مفعولاً فيها لأنها ظروف زمان، والظرف ما فعل فيه الفعل، زماناً كان أو مكاناً.

وأسماء الأفعال التالية: صَهْ وصَهٍ، ومَهْ ومَهٍ، وإِيهِ وإِيهٍ، وأُفِّ، وأُفُّ، وأُفٍّ، وأُفٌّ، وأُفَّ، وأُفّاً، وتُخَفَّفُ فيقال أُفْ، وتُمال فيقال أُفِّي، ولا يقال سوى ذلك. وكلها أسماء لأنها في موضع المفعول، ويدخلها تنوين التنكير.

والدليل على أن هذه هي أسماء، هو دخول تنوين التنكير عليها مثل: صَهْ، وصَهٍ، وإِيهِ وإِيهٍ، وأفِّ وأفٍّ، والتنوين فيها كالتنوين في اسم: سيبويهِ وسيبويهٍ، وعَمْرَوُيْهِ وعَمْرَويهٍ، وأنها في موضع المفعول، لأن (صه) وقعت موقع (سكوتاً) أي اسكت سكوتاً، والمصادر مفعولات، وكل مفعول هو اسم، وباقي الأسماء على هذا النحو.

وقد أُتِيَ بأسماء الأفعال هذه من اجل الاختصار والإيجاز، لأنك

(١) الإنصاف ٢: ٥٢٠، شرح الرضي على الكافية ٢: ١٢٦.

تستعملها للواحد والاثنين والجمع، والمذكر والمؤنث بلفظٍ واحد، فتقول: صَهْ يا زَيْدُ، صَهْ يا زيدانِ، صَهْ يا زيدون، وصَهْ يا هِنْدُ، صَهْ يا هندانِ، صه يا هنداتُ، بخلاف اسكت في جميع ما ذُكِر، وكذلك بالنسبة لجميع أسماء الأفعال.

والفرق بين صَهْ وصَهٍ، هو أنَّ صَهْ اسم فعل معرفة، وصَهٍ اسم للفعل نكرة، فكأنك قلت في الأولى: اسكت السكوت المعروف منك، وفي الثانية: اسكت سكوتاً ما. وهكذا مع بقية أسماء الأفعال المذكورة.

ومعاني هذه الأسماء هي كما يلي: صَهْ: بمعنى اسْكُت، مَهْ: بمعنى اكْفُفْ، وإيه: زِدْني من الحديث، وإذا نَوَّنْتَ فقلت إيهٍ فمعناه زدني زيادةً ما. ومعنى أُفّ في جميع لغاتها: التَّضَجُّر.

والتنوين خمسة أنواع هي:

١- تنوين تمكين: وهي أكثر وأوسع أنواع التنوين، وتنوين التمكين هي دخول الكلام علامة للأمكن عندهم والأخف عليهم، وهو الواحد النكرة، مثل: زيد، رجل، فرس، عمرو، لأن الأعلام في أصلها نكرات، وإنما تَمَّ تَعْرِيفُها بالنقل والوضع على مَنْ وُضْعَت عليه من الْمُسَمَّيْنَ، وهذا التنوين الذي هو تنوين التمكين هو الذي يعتقب عليه في النكرات دائماً شيئان: الألف واللام من أول الاسم، أو الإضافة من آخر الاسم، فلا يوجد التنوين مع واحد منهما نحو: رجلٍ، والرجلِ، ورجلِكَ.

والمعارف من الأسماء التي لا تنصرف مثل: أحمد، إبراهيم، وجميع الأسماء الستة، إذا نُكِّرت دخلها التنوين، ولحقت بتنوين التمكين، لأن الاسم قد زال عنه بزوال إحدى عِلَّتَيْهِ شَبَهُ الفعل، فعاد إلى الأصل في الاسمية، وكان تنوينه تنوين تمكين.

٢- تنوين تنكير: وهو في المبنيَّات المعارف إذا نُكِّرت مثل: سيبَوَيْهِ، وسيبَوَيْهٍ آخر، وعَمْرَوَيْهِ وعَمْرَوَيْهٍ آخر، وخَالَوَيْهِ وخَالَوَيهٍ آخر، وهي جميعها أسماء وأصوات بنيت بناء الاسم مع الصوت، وحُرِّكت لالتقاء الساكنين، وكسرت على أصل التقاء الساكنين، فإذا نُوِّنت تنوين التنكير، فالاسم مبني على حاله، ولا يكون معرباً مثل: صَهٍ ومَهٍ.

٣- تنوين العِوَض: مثل: يومئذٍ، حينئذٍ، ساعتئذٍ. وقد سمي هذا التنوين بتنوين العِوَض، لأنه عوض من جملة كان الظرف مضافاً إليها، والذي هو (إذْ) حيث ذكرنا سابقاً أن (إذ) تضاف إلى الجملة، فحذفت تلك الجملة، وعُوِّضَ منها التنوين اختصاراً، ولذلك سمي تنوين عوض، مثل قوله سبحانه وتعالى: ﴿إِذَا زُلْزِلَتِ ٱلْأَرْضُ زِلْزَالَهَا ۝١ وَأَخْرَجَتِ ٱلْأَرْضُ أَثْقَالَهَا ۝٢ وَقَالَ ٱلْإِنسَٰنُ مَا لَهَا ۝٣ يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا ۝٤﴾[1]، وهي في الأصل: (يومَ إذْ تُزَلْزِلُ الأرضُ زلزالها، وتُخْرِجُ الأرضُ أثقالها، ويقول الإنسان مالها) فحذفت هذه الجمل الثلاث وناب منابها التنوين، فاجتمع ساكنان (الذال من إذْ، والتنوين) وكسرت الذال لالتقاء الساكنين، وهذا هو من الاختصار العجيب.

(١) سورة الزلزلة، آية: ١-٤.

٤- تنوين التَّرَنُّم: وهذا النوع يستعمل في الشعر والقوافي لِمَدِّ الصوت عند الحِدّاءِ، ومثال ذلك قول الراجز:

يا صاحِ، ما هاج الدُّموعَ الذُّرَّفاً[١]

وقوله: مِنْ طَلَلٍ كالأتْحَمِيِّ أَنْهَجاً[٢]

وقوله: يا أبتا عَلَّكَ أو عساكاً[٣]

والتنوين فيه يدخل على الاسم وإن كان فيه ألف ولام، كما في كلمة: (الذُّرَّفاً) وعلى الفعل كما في كلمة (أنْهَجَاً)، وعلى المضمر كما في كلمة (أو عساكاً)، لأنه ليس بشيء من التنوين المتقدم، وإنما دخل لمعنى الترنُّم وتحسين الصوت، فهو يختصُّ بشيء دون شيء.

٥- تنوين المقابلة: وهو يكون في جمع المؤنث السالم إذا سُمِّيَ به، نحو قولنا لا مرأة سَمَّيْتها بـ (مُسْلِمات)، ففيها التعريف والتأنيث، وكان يجب أن لا

---

(١) هذا البيت للعجاج وهو في ديوانه، ص٤٨٨، وهو من شواهد سيبويه: الكتاب ٢: ٢٩٩.

(٢) هذا البيت للعجاج في ديوانه، ص٣٤٨، وهو من شواهد سيبويه: الكتاب ٢: ٢٩٩، وابن هشام في مغني اللبيب ٢: ٣٧٣، والسيوطي في شرح شواهد المغني ٢: ٧٩٣.

(٣) وهذا البيت لرؤية بن العجاج في ديوانه، ص١٨١، وهو من شواهد سيبويه: الكتاب ٢: ٢٩٩، وابن هشام في المغني ١: ١٥١، والسيوطي في شرح شواهد المغني ١: ٤٤٣.

تُنَوَّنَ لاجتماع علتين، ولكن التنوين بإزاء النون التي تكون في المذكرين نحو قولك: المسملون، والصالحون، فسمي هذا التنوين تنوين مقابلة، فخرج عن الأقسام السابقة، ودليل ذلك قول الله عز وجل في محكم كتابه العزيز: ﴿فَإِذَآ أَفَضۡتُم مِّنۡ عَرَفَٰتٖ فَٱذۡكُرُواْ ٱللَّهَ عِندَ ٱلۡمَشۡعَرِ ٱلۡحَرَامِ﴾[1]، فعرفات معرفة مؤنثة، وقد دخلها التنوين مع اجتماع علتين، فليس لذلك علَّةٌ غير ما ذُكِر من الحكاية والمقابلة.

وخواصُّ الأسماء كلها لا تخلو من أربعة أقسام، وإنما كانت مختصة بالأسماء دون غيرها، لأن لكل واحد منها معنى لا يصح إلا في الاسم، وهذه الأقسام الأربعة تأتي في الجملة على النحو التالي:

١- إما أن تكون من أوله: مثل حروف الجر، وحروف النداء، ولام التعريف.

فحروف الجر: معناها إيصال معاني الأفعال إلى الأسماء مثل: بزيدٍ مررتُ، وعلى زيدٍ نَزَلْتُ، فـ (على) أوصلت معنى النزول إلى زيدٍ ونحوه.

وحروف النداء: معناها التصويت بالمنادى، فإن كان المنادى مفرداً علماً، كان مضموماً مثل: يا زَيْدُ، وإن كان مضافاً كان منصوباً مثل: يا عَبْدَ الله. وإن كان نكرة نُظِر: فإن كان مقصوداً مُفْرَدَاً ضُمَّ، مثل: يا رَجُلُ، وإن كانَ غير مقصود نُصِبَ مثل: يا رَجُلاً.

---

(١) سورة البقرة، آية: ١٩٨.

ولام التعريف: معناها تعريف عهد أو تعريف جنس أو تعريف حضور، وكل ذلك من أوائل الأسماء لأن معناها يقتضي ذلك[1].

٢- وإما من آخره: مثل تنوين التمكين والتنكير، والتثنية والجمع المنقلبين، وتاء التأنيث المنقلبة في الوقف هاءً، وأَلِفَيْ التأنيث المقصورة والممدودة، وياءي النسب.

وتنوين التمكين والتنكير: مَرّ ذكره سابقاً.

ومعنى التثنية: هو ضَمُّ شيءٍ إلى شيءٍ آخر، كقولك: الزَّيْدانِ والزَّيْدَيْنِ.

ومعنى الجمع: هو ضَمُّ شيءٍ إلى ما هو أكثر منه، كقولك: الزَّيْدُونَ والزَّيْدِينَ.

ومعنى تاء التأنيث المبدلة في الوقف هاءً: هو الفرق بين المذكر والمؤنث في الأسماء نحو: قائمة، وقاعدة، وامرأة، وغرفة، وقمحة، وفرازنة (والفرزين والفرزان هو الملك في لعبة الشطرنج)[2]، ونحو ذلك، وهي ليست كذلك في الفعل، لأنها تكون تاءً في الوصل والوقف، مثل: قامت هِنْدٌ، وهِنْدٌ قامت.

ومعنى ألفي التأنيث المقصورة والممدودة، كمعنى تاء التأنيث، إلا أن هاتين العلامتين ألزم للمؤنث، مثل: سَكْرى، وغَضْبى، ونحو ذلك من المقصور، وحمراء، وصفراء، ونحوه من الممدود، فرقاً بين المذكر والمؤنث،

(١) المغني ١: ٤٩.

(٢) اللسان: فَرْزَنَ، المعرب، ص٢١٤.

نحو: أَحْمَرَ وسكرانَ.

ومعنى ياء النسب: هو الإضافة إلى أب، أو بلد، أو قبيلة، أو غير ذلك مما يُخْرِج الاسم إلى معنى الصفة، مثل: كوفيّ ومصريّ، وحَسَنِيّ، وحُسَيْنِي، وقيْسِي، وطَلْحي، وجميع هذه العلامات من آخر الاسم.

٣- وإما من جملته: مثل: التَّصْغير، والتكسير، والإضمار.

ومعنى التصغير: تحقير كبير، أو تقليل كثير، أو تقريب بعيد، مثل: السَّقْفُ فُوَيْقِنا، وحُمَيْدٌ، ورُجَيْلٌ، وهذا تصغير الثلاثي، وأما الرَّبَاعي فتصغيره مثل: دُرَيْهم (على وزن فُعَيْلِل)، والخُماسي مثل: دنينير (على وزن فُعَيْليل).

ومعنى التكسير: هو جمع الكلمة مختلفة النظام، لأن جمع التكسير هو ما تَغَيَّرَ في جماعته نظم الواحد، مثل: زُيود في تكسير زَيْد، وأُزُر في تكسير إِزّار، وأُسُد في تكسير أَسَد.

ومعنى الإضمار: هو الكناية عن الأسماء، وقد سبق ذكرها وتفسيرها كما سبق الأمثلة عليها.

ومن جملة خواص الاسم ما يلي:

- أنه يكون مخبراً عنه مثل: زَيْدٌ قائمٌ، لأنه إنما يُخْبَر عن الأسماء.
- يكون فاعلاً مثل: نفعني زَيْدٌ.
- يكون مفعولاً مثل: نفعتُ زيداً.

- يكون مُعَرَّفاً بالألف واللام، مثل: الرجل، الغلام وبقية التعريفات الخمسة.

- يكون مُنكَّراً مثل: أحد، عريب، رجل، فرس ... ونحو ذلك.

- يكون منعوتاً مثل: رجل ظريف، معلم نشيط.

وكل هذه علامات معنوية، وإن معنى كل واحد منها لا يصح إلا في الاسم.

فصل الفعل

الفعل هو ما دَلَّ على حدثٍ وزمانٍ مُحَصَّل، مثل: فَعَلَ، ويَفْعَلُ، وسَيَفْعَـلُ. وإنَّما لُقِّبَ هذا النوع فعلاً لأنه لفظ توزن به جميع الأفعال، ويعبر عنها به، قـال الله سبحانـه وتعالى: ﴿لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْـَٔلُونَ ﴿٢٣﴾﴾[1].

وهذا هو حَدُّ الفعل المُتَصَرِّف، ولا يخرج فعل من الأفعال عنه، لأن الأفعال إنما دخلت الكلام لتدلَّ على الزمان والحدث دلالة إفادة، وهي بخلاف الأسماء التي تدل دلالة الإشارة، ودلالة الأسماء دلالة واحدة، وهي ذات المسمَّى، ودلالة الأفعال دلالتان: دلالة الزمان ودلالة الحدث، فدلالة الزمان من نفس الصيغة، ودلالة الحدث من نفس اللفظ.

وقد لُقِّب الفعل فعلاً ليفرق بينه وبين المصدر الذي هو الحدث، وهو اسم الفعل، لأن المصدر يأتي على أوزان كثيرة مقيسة وغير مقيسة، والأفعال تأتي على أوزان محصورة مقيسة، قد جُمِلَتْ في فصل الفعل، وكلها يجمعها لفظ (فعل)، لأن (فعل) هو (فعل ثلاثي) والثلاثي هو أصل الرباعي وما زاد. ولذلك فإنه لفظ توزن به جميع الأفعال، ويعبَّر به عنها، نحو قوله سبحانه وتعالى: ﴿لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْـَٔلُونَ ﴿٢٣﴾﴾، أي وهم يُسْأَلون عما يفعلون. فقد دخل تحت: (فعل، ويفعل، ويفعلون) كل فعل يدل على حدث من سائر

(١) سورة الأنبياء، آية: ٢٤.

الأحداث كلها على اختلاف أنواعها.

والدليل على تقسيم هذه الأفعال إلى ثلاثة: (ماضٍ، ومستقبل، ولا ماضٍ ولا مستقبل وهو الحال) هو السماع والقياس، فالسماع بَيِّنٌ في قوله تعالى: ﴿لَهُۥ مَا بَيۡنَ أَيۡدِينَا وَمَا خَلۡفَنَا وَمَا بَيۡنَ ذَٰلِكَ﴾[1]. والقياس هو وجود حرفٍ لنفي المستقبل مثل: (لا) و (لن)، ووجود حرف لنفي الماضي مثل: (لمَّا) و (لَمْ)، وحرف لنفي الحال مثل: (ما)، فَدَلَّ على أن الأفعال ثلاثة، كما أن الحروف الدَّالَّة على ذلك ثلاثة، وهذا يَدْحَضُ قول القائلين بأن الأفعال قسمان: ماضٍ ومستقبل، لاعتقادهم بأن فعل الحال لا يثبت، وليس عدم ثباته مما يوجب رفعه بالجملة، لأنه هو الأصل الذي نشأ عنه الماضي، وتبقَّى عنه المستقبل.

والفعل الماضي هو مبني على الفتح، ويندرج تحته عشرون مثالاً مثل: كَتَبَ، عَلِمَ، ظَرُفَ، قَرْطَسَ، أَعْلَمَ، عَلَّمَ، نَاظَرَ، تَقَرْطَسَ، تَعَلَّمَ، تَنَاطَرَ، انْطَلَقَ، اقْتَدَرَ، احْمَرَّ، احْمَارَّ، اسْتَخْرَجَ، اغْدَوْدَنَ، اجْلَوَّذَ، اسْحَنْكَكَ، احرنبى، احْرَنْجَمَ[2].

والعشرون هو فعل، ما لَمْ يُسَمَّ فاعله في جميع ذلك، يُضَمُّ أَوَّلُه ويُكْسَرُ ما

---

(١) سورة مريم، آية: ٦٤.

(٢) اغدودن الشعر: طال. اجْلَوَّذ: أسرع. اسْحَنْكَكَ الليلُ: إذا اشتدت ظُلْمَتُه. احرنبى الديك: إذا نفش ريشه وتهيأ للقتال. احْرَنْجَمَ: اجتمع.

قبل آخره، سوى المضاعف لامُهُ والمُعْتلِّ العين[1].

وهذه الأمثلة العشرون هي مختصرة لأوزان الأفعال كلها الذي مُثِّل بها الفعل الماضي، وكلها مبنية على الفتح من غير عارضٍ عرض لها، وقد بنيت في الأصل لاستحقاقها البناء، لأن الأفعال تدلُّ على المعاني المختلفة بصيغ مختلفة، فأغنى اختلاف صيغها عن إعرابها، وبنيت على حركة لمضارعتها الفعل المستقبل من حيث كانت تقع خبراً، وصفة، وصلة، وحالاً، وشرطاً وجزاء، كما تقع الأفعال المستقبلة، مثل قولك: زَيْدٌ كَتَبَ، وهذا رجُلٌ كَتَبَ، وهذا الذي كَتَبَ، وهذا زَيْدٌ كَتَبَ، وإِنْ كَتَبَ كَتَبْتُ، كما يقول: زَيْدٌ يكْتُبُ، وهذا رَجُلٌ يَكْتُبُ، وهذا الذي يكتُبُ، وإن يَكْتُب أَكْتُب، وقد أعطي الفتحة في جميع هذه الأوزان كلها للخفة.

وجميع هذه الأوزان لا تخلو من أن تكون ثلاثية أو رباعية بزيادة أو غير زيادة، أو خماسية بزيادة أو سداسية بزيادة، ولا زيادة على ذلك، لأنه لا يوجد فعل سباعي.

والفعل الثلاثي هو الأصل، وله ثلاثة أوزان، ولذلك بديء بها، وهي: كَتَبَ بوزن فَعَلَ، وعَلِمَ بوزن فَعِلَ، وظَرُف بوزن فَعُلَ.

والرباعية هي الثانية، وذلك ثُنِّي بها، وحروفها كلها أصول مثل دحرج،

---

(١) الأشموني ٣: ٧٨٨، ابن عقيل: ٢: ٥٩٨.

وسَرْهَفَ[1] وهي على وزن (فَعْلَلَ)، وأَعْلَمَ، وعَلَّمَ، ونَاظَرَ وكلها رباعية بزيادة، فأَعْلَمَ على وزن أَفْعَلَ، وعَلَّمَ على وزن فَعَّلَ، ونَاظَرَ على وزن فَاعَلَ.

والخماسي بزيادة واحدة مثل: تَقَرْطَسَ على وزن تَفَعْلَلَ، وتَعَلَّمَ على وزن تَفَعَّلَ، وتَنَاظَرَ بزيادتين على وزن تَفَاعَلَ، وهذه الخماسية بزيادة أو زيادتين، ليس إحداهما ألف وصل. وانْطَلَقَ واقْتَدَرَ واحْمَرَّ خماسية بزيادتين إحداهما ألف وصل، فانْطَلَقَ على وزن انْفَعَلَ، واقْتَدَرَ على وزن افْتَعَلَ، واحْمَرَّ على وزن افْعَلَّ.

والسداسي بثلاث زوائد مثل: احْمَارَّ على وزن: افْعَالَّ، واسْتَخْرَجَ على وزن استَفْعَلَ بثلاث زوائد، واغْدَوْدَنَ على وزن افْعَوْعَلَ بثلاث زوائد، واجْلَوَذَّ، واخْرَوَطَّ بثلاث زوائد على وزن افْعَوَلَّ، واسحنكك على وزن افْعَنْلَلَ وكذلك احْرَنْجَمَ على وزن افْعَنْلَلَ بثلاث زوائد، واحْرَنبَى بثلاث زوائد على وزن افْعَنْلَى.

وجميع هذه الأفعال العشرون إذا بنيت لم يُسَمَّ فاعلها، ويُضَمَّ أولها ويكسر ما قبل آخرها، مثل: كُتِبَ، قُرْطِسَ به، وتُقُرْطِسَ به، ومثل انْطُلِقَ به، واسْتُخْرِجَ به، وهكذا.

كما أن جميع هذه الأفعال آخرها مفتوح لا يجوز تسكينه في حال الوصل إلا مع ضمير المتكلم والمخاطب ونون جماعة النساء، ولا يجوز ضَمُّه إلا مع واو الجماعة سوى المعتل بالألف، كما لا يجوز كسره بأي حال إلا إذا اتصلت

---

(١) السَّرْهَفَة: حُسْنُ الغذاء: اللسان (سرهف).

به تاء التأنيث ولقيها ساكن، فإن تلك التاء تكسر، ولا يجوز أن تدخله نون بأي حال نحو: ضَرَبُونَهُ.

وهذه الأحكام هي مختصة بأواخر الفعل الماضي، فآخره دائماً مفتوح للعلَّة التي ذُكِرَت وهي الخفَّة، ويكون مفتوحاً إذا كان صحيحاً، أما إذا كان معتلاً بالألف كان ساكناً، مثل: دعا، رمى، غزا، جرى، وجميع هذه الأوزان لا تتحرك، لأن الألف لا تتحرك، لأنها لو حُرِّكَتْ لعادت إلى أصلها، ولو عادت إلى أصلها لثَقُلَت، ولذلك قُلِبَت ألفاً وبقيت ساكنة، وما عدا ذلك من الصحيح والمعتل بالياء فلا يكون إلا مفتوحاً، مثل: عَمِيَ، وشَجِيَ، وكَتَبَ، وعَلِمَ.

وإذا اتَّصَلَت تاء المتكلم (أو ضمير المتكلم) وأخواته، وضمير المخاطب وأخواته، ونون جمع المؤنث السالم، بجميع هذه الأفعال، فلا يكون آخرها إلا ساكناً، سواء كان صحيحاً أو معتلاً، ومثال الصحيح: كتبتُ، وعَلِمْتُ، ومثال المعتل: دَعَوْتُ وسَعَيْتُ وقَضَيْتُ.

وقد سبق ان ذكرنا أن العلة في وجوب السكون، وهو لكيلا يجمع بين أربع متحركات لوازم، حيث كان الضمير لازماً، وحركته لازمة، فَخُفِّفَ بتسكين ما قبله.

وإذا لم يكن شيء من هذه الضمائر كان مفتوحاً، ولا يجوز ضمه إلا مع واو الجمع مثل: كتبوا وعلموا، لأن الواو يجب أن يكون ما قبلها من جنسها، فلذلك انْضَمَّ، فإذا زالت الواو وَعُدْت إلى الواحد عادت الفتحة.

ولا يجوز كسر الفعل الماضي بأي حال، فإن دخلت عليه ياء المتكلم التي من شأنها أن يكون ما قبلها مكسوراً، وأُلحِقت نون الوقاية ليسلم الفعل من الكسر، فرقاً بينه وبين الاسم، فتقول: كَتَّبني، وعَلَّمني، وهكذا.

وإذا اتصل بالفعل الماضي تاء التأنيث، وبعدها همزة وصل، فإنك تكسرها لالتقاء الساكنين، فتقول: كتبت المرأة، فهذه كسرة عارضة لا يُعْتَدُّ بها، وكذلك لا يَعْتَدُّ بها القارئ في إشمام ولا رَوْم في مثل قوله تعالى: ﴿قَالَتِ ٱمْرَأَتُ ٱلْعَزِيزِ ٱلْـَٔنَ حَصْحَصَ ٱلْحَقُّ أَنَا۠ رَٰوَدتُّهُۥ عَن نَّفْسِهِۦ وَإِنَّهُۥ لَمِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ﴾[1]، وقوله تعالى: ﴿وَلَقَدِ ٱسْتُهْزِئَ بِرُسُلٍ مِّن قَبْلِكَ﴾[2]، فهي لا على كسر ولا على ضم، لأن الحركتين عارضتان، فالكسرة لالتقاء الساكنين، والضَّمَّة للاتباع في ﴿وَلَقَدِ ٱسْتُهْزِئَ﴾ فأُتْبِعَت الدال ضمة التاء من ﴿ٱسْتُهْزِئَ﴾، ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿قُلِ ٱدْعُوا۟ ٱلَّذِينَ زَعَمْتُم مِّن دُونِهِۦ فَلَا يَمْلِكُونَ﴾[3]، وقوله تعالى: ﴿قُلِ ٱنظُرُوا۟ مَاذَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾[4].

وأما الفِعْل المستقبل والحال فهما سواء في اللفظ، وهو ما كان أولهما همزة المتكلِّم أو نون الجماعة أو واحد معظَّم، أو تاء المخاطب أو المؤنث أو ياء الغائب مثل: أنا أفعل، نحن نفعل، أنت تفعل، هي تفعل، هو يفعل، وهذه

---

(١) سورة يوسف، آية: ٥١.

(٢) سورة الأنعام، آية: ١٠.

(٣) سورة الإسراء، آية: ٥٦.

(٤) سورة يونس، آية: ١٠١.

حروف المضارعة. وحرف المضارعة من كل فعل ثلاثي، أو خماسي بالزيادة، أو سداسي بالزيادة، مفتوح دائماً، ومن كل فعل رباعي مضموم دائماً، إلا إذا بني جميع ذلك لِمَا لَمْ يُسَمَّ فاعلُه، فَكُلُّهُ يُضَمُّ، وحرف الإعراب منه مرفوع أبداً ما لم يكن معه ناصب ولا جازم ولا نون توكيد ولا نون جمع المؤنث السالم. وهذه هي جملة مختصرة في معرفة إعراب الفعل المستقبل من أوله إلى آخره، ولا إشكال في كونها على لفظ واحد، لأن الأصل هو فعل الحال، ويصلح اللفظ إذا قلت: هو يكتب، و (يحسب) أن يكون في الحال، وأن يكون في ثاني الحال، والحقيقة هي الحال، لأنها هي الكائنة أولاً، وهي تَدُلُّ بمجرَّدها على حقيقتها، ولا تَدُلُّ على الاستقبال إلا بقرينة من السين أو سوف. وهذان الفعلان لا يخلوان من أن يكون في أولهما أحد الأربعة الأشياء المذكورة: الهمزة، والنون، والتاء، والياء، وبهذه الحروف صار هذا الفعل مضارعاً للاسم، لأنه صلح لمعنيين. ولما كانت حروف المضارعة تكون مفتوحة في موضع ومضمومة في موضع، والخطأ فيهما كثير، وجب ذكر الأصل، فكل فعل ثلاثي مثل: كَتَبَ، عَلِمَ، ظَرُفَ، ونحو ذلك، فإن حرف المضارعة من مستقبله مفتوح، سواء أكان همزة، أو نوناً، أو تاءً، أو ياءً، مثل: أكتبُ، ونَكْتُبُ، وتكتُبُ، ويكتُبُ، وكذلك الأمر في كل فعل خماسي مثل: يتقرطس، يتناظر، ونحو ذلك. وكذلك أيضاً كل ما زاد على الخمسة مثل: يستخرج، اسْتَخْرَجَ، ولا يُضَمُّ حرف المضارعة إلا في الرباعي كيفما اختلفت أوزانه نحو: يُقَرْطِسُ، يُعَلِّمُ، يُنَاظِرُ، ولا يختلف الأمر في شيء من ذلك، إلا أن يبني الجميع لما لم يُسَمَّ فاعله، فإنه يكون في حرف المضارعة ضَمَّة، ما لَمْ يُسَمَّ فاعله، مثل: يُكْتَبُ، يُسْتَخْرَجُ، ونحو ذلك.

وحرف الإعراب من الفعل المضارع دائماً مرفوع ارتفاعاً مطّردا، إلا أن يكون معه ناصب فيُنصَب فقط، أو جازم فيُجزم فقط، مثال ذلك: هو يكتُبُ، ولن يكتُبَ، فتسكين المرفوع إذا لم يكن معه ما يوجب السكون هو لَحْنٌ، مثل: هو يَضْرِبْهُ، ويُكَلِّمْهُ، وكذلك كسره لا يجوز بأي حال نحو: هو يَضْرِبكِ يا هِنْدُ ويخاطِبكِ. كما لا يجوز حذف النون التي هي علامة الرفع إذا لم يكن معه ناصب أو جازم، فلا يجوز أن تقول: هم يَضْرِبُوه، أو هم يأخُذُوه، ولا: هم يضربوا، ولا هم يأكلوا، ويشربوا، فهذا كله لحن، لأنه لا عامل معه تسقط لأجله النون، فإذا جاء العامل جاز، مثل: لن يضربوه، ولم يضربوه، فهو مع (لن): منصوب، ومع (لم) مجزوم.

والفعل المستقبل معرب دائماً بسبب ما ذكرناه في الرفع والنصب والجزم، إلا أن يكون معه نون توكيد، أو نون جماعة النساء، فإنه يكون مبنياً مع نون التوكيد على الفتح مع المذكر، مثل: هل تَذْهَبَنَّ يا زيدُ، وعلى الكسر مع المؤنث، مثل: هل تَذْهَبِنَّ يا هِنْدُ، وعلى الضَّمِّ مع جماعة المذكر، مثل: هل تَضْرُبُنَّ يا رجالُ، وعلى السكون مع نون جماعة النساء، مثل: هل تضربْنَانِّ يا نساءُ. وكذلك هو مبني مع هذه النون، وإن لم تدخل نون التأكيد مثل: هُنَّ يَضْرِبْنَ، ولن يَضْرِبْنَ، ولم يَضْرِبْنَ. ونلاحظ أن العامل يختلف مع هذه ولم يتغيَّر لأنه مبني، ويتَّضِحُ ذلك في قوله سبحانه وتعالى: ﴿إِلَّآ أَن يَعۡفُونَ أَوۡ يَعۡفُوَاْ ٱلَّذِي بِيَدِهِۦ عُقۡدَةُ ٱلنِّكَاحِۚ وَأَن تَعۡفُوٓاْ أَقۡرَبُ لِلتَّقۡوَىٰ﴾[1]، فالنون في (يعفون) هي نون

(١) سورة البقرة، آية: ٢٣٧.

جماعة النساء، وهي فاعلة، فلذلك لم تحذف وإن كان معها (أن) الناصبة، ولو عدمت النون لَنُصِبَت كما نصبت في قوله تعالى: ﴿ أَوْ يَعْفُوَاْ ٱلَّذِى بِيَدِهِۦ عُقْدَةُ ٱلنِّكَاحِ ﴾.

والأفعال جميعها تَتَصَرَّف على خمسة أوجه، ما عدا خمسة أفعال من هذه الأفعال فإنها لا تَتَصَرَّفُ، والتَّصَرُّفُ يكون بالماضي، والحاضر، والمستقبل، والأمر، والنهي، مثل: حَضَرَ، يَحْضُرُ، سَيَحْضُرُ، احْضُرْ، لا تَحْضُر، إلا أنه يحدث في الأمر ألف وصل أو قطع (إذا كان ما بعد حرف المضارعة ساكناً) في الغالب، فتأتي بالهمزة توصلاً إلى النطق بالساكن، وهي دائماً من كل فعل رباعي قطع، تثبت في اللفظ وفي الخط، وتكون مفتوحة أبداً. ومن كل فِعْلٍ ثلاثي أو خماسي أو سداسي وَصْلٌ، تسقط من اللفظ دون الخط (وذلك إذا وُصِلَت)، وتكون مكسورة إذا ما كان ما قبل الآخر مكسوراً أو مفتوحاً، مثل: اضْرِبْ اعْلَمْ. وتكون مضمومة إذا كان ما قبل الآخر مضموماً ضماً لازماً، مثل قولك: اقتل، اخرج، وفعل الأمر الصحيح اللام مبني آخره على الوقف دائماً، مثل: احضرْ، ما لَمْ يكن معه نون توكيد شديدة أو خفيفة، فإنه يكون مفتوحاً مع المذكر مثل: احْضَرنَّ يا زَيْدُ، ومكسوراً مع المؤنث مثل: احضُرِنَّ يا هِنْدُ، ومضموماً مع جماعة الرِّجال، مثل: احْضُرُنَّ يا رجالُ، ومفتوحاً مع فعل الاثنين لهما مثل: احضرانِّ يا زَيْدانِ ويا هِنْدَانِ، وساكناً مع جماعة النساء، وتدخل بين النونات الثلاث، ألف الفصل، مثل: احْضُرْنَانِّ يا نساءُ. وكل موضع دخلت فيه النون الشديدة، تدخل فيه النون الخفيفة أيضاً، إلا مع فعل

الاثنين، وفعل جماعة النساء، فإن الخفيفة لا تدخلها بأي حال، وكل حكم لزم الشديدة، فإنه يلزم الخفيفة، إلا في حال الوقف، فإن الخفيفة تبدل ألفاً إذا كان ما قبلها مفتوحاً، وإذا لقيها ساكن فإنها تحذف، وهذا أصل مستمر في كل فعل أمر أو نهي أو استفهام أو قَسَم.

وهذه هي أحكام أواخر الفعل المضارع وما تصرَّف منه، وهي قواعد لا يستغنى عنها لكثرة دورها واختلاف اللفظ فيها ووقوع الغلط واللُّبْس فيها.

والعلَّة في تصريف الأفعال على خمسة أوجه إرادة الدلالة على المعاني المقصودة، لأن الأفعال أمثلة أتي بها للدلالة على الأزمنة المختلفة، ولولا ذلك لأغنت المصادر عنها، لأن المصادر تدل على الحدث، ولكن إرادة الدلالة على الزمن الماضي، والزمن الحاضر، والزمن المستقبل، والأمر، والنهي، أَوْجَبَ تَصَرُّفَ الأفعال هذا التصرُّف. وكل واحد من هذه الخمسة فإنه مع ضمير الغائب والمخاطب لا يخلو من خمس مسائل؛ كيف يستعمل مع المذكر، ومع المؤنث، ومع الاثنين منهما، ومع جماعة المذكر، ومع جماعة المؤنث، مثل: حَضَرَ، حَضَرَتْ، حَضَرَا، حَضَرُوا، حَضَرْنَ، يَحْضُرُ، تَحْضُرُ، يَحْضُرَانِ، تَحْضُرَانِ، يَحْضُرُونَ، يَحْضُرْنَ، احْضُرْ، احْضُري، احْضُرا، احْضُروا، احْضُرْنَ، لا تَحْضُر، لا تَحْضُرِي، لا تَحْضُرُا، لا تحضروا، لا تَحْضُرْنَ. وهكذا فإنا نجد أنه لا يخلو فعل من جميع هذه الأفعال المُتَصَرِّفة من استعمال هذه الوجوه المختلفة.

وجميع هذا كله يكون في الفعل المُتَصَرِّفِ، وكل الأفعال متصرِّفة، إلا ما أُخْرِجَ عن بابه وأُلْزِمَ طريقةً واحدة، فإنه منع من التَّصَرُّف، وذلك فعل

التَّعَجُّب، مثل: ما أَحْسَنَ زيداً، ونِعْمَ، وبِئْسَ، ومثالهما: نِعْمَ الرَّجُلُ زَيْدٌ، وبِئْسَ الرَّجُلُ زَيْدٌ، وعسى، ومثالها: عسى زَيْدٌ أن يَفْعَلَ، وليس، ومثالها: ليس زَيْدٌ فاعلاً، فإن هذه الأفعال لا يستعمل لها مضارع ولا أمر، ولا نهي، ولا شيء مما ذُكِرَ من التَّصَرُّف في الفعلية. والعلة في ذلك أنها جُعِلَت أَنْفَسَ المعاني، ودالَّة عليها، فَسُلِبتَ التَّصَرُّف إيذاناً بالمعاني المُخْتَصَّة بها.

والعلة في حدوث ألف الوصل والقطع في الأمر من جميع ما ذكر، أن ما بعد حرف المضارعة ساكن في الغالب، وإذا كان ساكناً (وقد حذفت حروف المضارعة، وجب أن يدخل شيء يوصل به إلى النطق بالساكن، لأنه لا يمكن الابتداء بساكن، فأُدخلت له الهمزة الساكنة، لأن الحركة لا يُقْدَم عليها إلا بدليل. ولما أُدْخِلَتْ ساكنة، حُرِّكت لالتقاء الساكنين، ولَمَّا حُرِّكت لالتقاء الساكنين كُسِرَت تارةً وضُمَّت أخرى، فكسرت إذا كان ما بعد الساكن مكسوراً أو مفتوحاً، لأن الفتح أخو الكسر. وضمت إذا كان ما بعد الساكن مضموماً ضَمّاً لازماً للاتباع، ونقول ضَمّاً لازماً وذلك احترازاً من الضَّم العارض، فإنه يُكْسر ولا يُرَاعى، مثل قولك في فعل الأمر: امْشُوا، اجْرُوا، فقد كُسِرَت والثالث مضموم لأن الضَّمَّة عارضة على الشين، وأصلها: امْشِيُوا (بكسر الشين)، وقد حذفت ضمة الياء للاستثقال فبقيت الياء ساكنة، والتقى ساكنان (الياء والواو)، فحذفت الياء لالتقاء الساكنين، وضُمَّ ما قبل الواو لِتَصِحَّ الواو، وهي عارضة وليست بأصل في العين، ومن هنا لم يختلفوا في كسرة النون في قوله تعالى: ﴿أَنِ ٱمْشُواْ وَٱصْبِرُواْ﴾ في الآية الكريمة: ﴿وَٱنطَلَقَ ٱلْمَلَأُ مِنْهُمْ

أَنِ ٱمْشُواْ وَٱصْبِرُواْ عَلَىٰٓ ءَالِهَتِكُمْ إِنَّ هَٰذَا لَشَىْءٌ يُرَادُ ﴾[1]. كما اختلفوا في قوله تعالى: ﴿أَنِ ٱقْتُلُوٓاْ أَنفُسَكُمْ﴾ في الآية الكريمة: ﴿وَلَوْ أَنَّا كَتَبْنَا عَلَيْهِمْ أَنِ ٱقْتُلُوٓاْ أَنفُسَكُمْ أَوِ ٱخْرُجُواْ مِن دِيَٰرِكُم مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ﴾[2]، بكسر النون وضمِّها، لكونها عارضة في (امشوا)، وغير عارضة في (اقتلوا).

وقد قلنا كلمة (في الغالب) احترازاً من ثلاثة أفعال وهي: يأخذ، ويأكل، ويأمر، إذا اسْتُعْمِلَتْ كل منها على صيغة الأمر، فإنَّ هذه كَانَ قِيَاسُها أَنْ يُؤْتَى بألف الوصل فيها، كما أُتِيَ بها في غيرها، وأن يقال: (أُؤْكُلْ)، (أُؤْخُذْ)، (أُؤْمُرْ)، ولكن ترك ذلك لاجتماع همزتين في الأصل، فَحُذِفَت الهمزة التي كانت فاءً ساكنة، ولما حذفت فلم يَعُد هناك حاجة إلى ألف الوصل، لأن الذي بعد الهمزة المحذوفة متحرك، فَأُتِيَ به من غير همزة وصل معه، فقيل: (خُذْ)، (كُلْ)، (مُرْ)، مثل قوله تعالى: ﴿خُذُواْ مَآ ءَاتَيْنَٰكُم بِقُوَّةٍ﴾ وذلك في الآية الكريمة: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَٰقَكُمْ وَرَفَعْنَا فَوْقَكُمُ ٱلطُّورَ خُذُواْ مَآ ءَاتَيْنَٰكُم بِقُوَّةٍ وَٱذْكُرُواْ مَا فِيهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾[3]، وقوله تعالى: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَٰلِهِمْ صَدَقَةً﴾ وذلك في الآية الكريمة: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَٰلِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِم بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَوٰتَكَ سَكَنٌ لَّهُمْ وَٱللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾[4]، وقوله تعالى: ﴿كُلُواْ مِمَّا فِى ٱلْأَرْضِ حَلَٰلًا طَيِّبًا﴾ وذلك في الآية

(١) سورة ص، آية: ٦.

(٢) سورة النساء، آية: ٦٦.

(٣) سورة البقرة، آية: ٦٣، ٩٣.

(٤) سورة التوبة، آية: ١٠٣.

الكريمة: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ كُلُواْ مِمَّا فِي ٱلْأَرْضِ حَلَٰلٗا طَيِّبٗا وَلَا تَتَّبِعُواْ خُطُوَٰتِ ٱلشَّيْطَٰنِۚ إِنَّهُۥ لَكُمْ عَدُوّٞ مُّبِينٌ﴾[1].

أما فعل الأمر (مُرْ)، فقد جاء في القرآن الكريم: ﴿وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِٱلصَّلَوٰةِ وَٱصْطَبِرْ عَلَيْهَا﴾[2]، فإن واو العطف في هذه الآية الكريمة أغنت عن همزة الوصل، فلم تحذف الفاء، ولو أنها جاءت مثل (خُذْ، وكُلْ) لجاز ذلك.

وتسقط همزة الوصل دائماً، ولا يكون لها حكم في الثبات، وتسقط في الوصل، لأن الوصل يغني عنها ويوصل إلى الساكن الذي من أجله جيء بها، ولذلك إذا تقدمتها همزة الاستفهام انحذفت سواء كانت مضمومة أو مكسورة، وإن كانت في اسم أو في فعل، ومثال كونها في اسم قولنا: أَبْنُكَ أَحَبُّ إليك أم أبوك؟ أَسْمُكَ زَيْدٌ أم عمروٌ؟ ولا يجوز المَدُّ في هذا، لأن همزة الاستفهام قد أزال فَتْحُها اللُّبْسَ بين الاستفهام والخبر، فإذا كانت خبراً كانت همزة الوصل مفتوحة، وهي التي تكون مع الألف واللام نحو: الرجل والغلام، فإن هذه إذا دخلت معها ألف الاستفهام مددت ولم تحذفها، فقلت: ءآلرجل عندك؟ لأنك لو حذفتها لالْتَبَسَ الخبر بالاستخبار، فقد قال الله سبحانه وتعالى: ﴿ءَآللَّهُ أَذِنَ لَكُمْۖ أَمْ عَلَى ٱللَّهِ تَفْتَرُونَ﴾[3]، وقال عز وجل: ﴿قُلْ ءَآلذَّكَرَيْنِ حَرَّمَ أَمِ ٱلْأُنثَيَيْنِ أَمَّا ٱشْتَمَلَتْ عَلَيْهِ أَرْحَامُ ٱلْأُنثَيَيْنِۖ نَبِّـُٔونِي بِعِلْمٍ إِن كُنتُمْ

(١) سورة البقرة، آية: ١٦٨.

(٢) سورة طه، آية: ١٣٢.

(٣) سورة يونس، آية: ٥٩.

صَٰدِقِينَ ﴿١٤٣﴾ وَمِنَ ٱلۡإِبِلِ ٱثۡنَيۡنِ وَمِنَ ٱلۡبَقَرِ ٱثۡنَيۡنِۗ قُلۡ ءَآلذَّكَرَيۡنِ حَرَّمَ أَمِ ٱلۡأُنثَيَيۡنِ أَمَّا ٱشۡتَمَلَتۡ عَلَيۡهِ أَرۡحَامُ ٱلۡأُنثَيَيۡنِ﴾[1].

وكل حكم لزم نون التأكيد الشديدة، فإنه يلزم النون الخفيفة إلا في حال الوقف فإنها تبدل ألفاً إذا كان ما قبلها مفتوحاً، فإذا لقيها ساكن فإنها تحذف، وإن الحكم في الشديدة والخفيفة حكم واحد، وهو أن الفعل المضارع معهما مبني على ما ذُكِرَ من الفتح مع المذكر، والكسر مع المؤنث، والضَّمّ مع جماعة الرجال، لا يختلف حكمهما في شيء من ذلك، وإنما يختلفان في أشياء أخرى غير ذلك، أذكر بعضها فيما يلي:

- منها أن التأكيد بالشديدة هي أقوى من التاكيد بالخفيفة، فالتأكيد بالنون الشديدة بمنزلة التأكيد باسمين في قولك: قام القوم كُلُّهُم أجمعون، والتأكيد بالنون الخفيفة بمنزلة التأكيد باسم واحد في قولك: قام القوم كُلُّهم.

- ومنها أن تأكيد الخفيفة لا يقع في تثنية، ولا مع نون جماعة النساء، لئلا يجمع بين ساكنين، لأن ألف التثنية ساكنة والنون ساكنة، وكذلك ألف الفصل بعد نون جماعة النساء ساكنة، ولا يجوز كسرها لالتقاء الساكنين، لأن نون التأكيد الخفيفة لا تُحرَّك بأي حال، خلافاً للتنوين الذي في الأسماء. وأما قراءة ابن عامر (فاستقيما ولا تَتَبِعَانِ) في قول الله عز وجل في القرآن الكريم: ﴿قَالَ

(١) سورة الأنعام، آية: ١٤٣-١٤٤.

قَدْ أُجِيبَت دَّعْوَتُكُمَا فَٱسْتَقِيمَا وَلَا تَتَّبِعَآنِ سَبِيلَ ٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ﴾[1]، فقد قرأها ابن عامر بتخفيف النون وكسرها، على أساس أن النون ليست نون توكيد، وليست (لا) حرف نهي، وإنما النون نون إعراب وعلامة رفع، و (لا) هي حرف نفي، والجملة في محل نصب، وهي منصوبة على الحال، لأن الواو والتي قبلها هي واو الحال، فكأنه قال: فاستقيما وأنتما غَيْرَ مُتَّبِعَيْنِ سبيل الذين لا يعلمون، أي استقيما في هذه الحال، فموضع هذه الجملة منصوب على الحال، وإن شئت قَدَّرْتَها: فاستقيما غير مُتَّبِعَيْنِ، وهذا التقدير هو تقدير المفردات، والأول هو تقدير الجُمَل، لأن واو الحال مُقَدَّرة بالجمل، وتلك الجُمل في موضع نصب على الحال، تقول: جاء فلان وماله عَقْلٌ، أي جاء غَيْرَ عاقلٍ، أو جاء لا عاقلاً.

وقد قرأ الجمهور (فاستقيما ولا تَتَّبِعَانِّ) بتشديد النون وكسرها، على أنها نون تأكيد شديدة لحقت فعل النهي، أما ابن عامر فقد قرأها بتخفيف النون وكسرها، وذهب يونس والفراء إلى أنها نون تاكيد خفيفة كُسِرَت كما كُسرت الشديدة، ومذهب سيبويه والكسائي أنها نون الرفع، والفعل منفي والمراد منه النهي[2].

- ومنها أن نون التأكيد الخفيفة لا تثبت في الوقف، كما لا يثبت التنوين في الأسماء في الوقف، وإنما تثبت في الوصل كما يثبت التنوين في الأسماء في

(١) سورة يونس، آية: ٨٩.

(٢) النشر، ٢٨٦، البحر المحيط ٥: ١٨٧، البيان: لابن الأنباري ١: ٤٢٠.

الوصل، فتقول: اضْرِبَنْ يا زَيْد، واضْرِبِنْ يا هِنْدُ، واضْرِبُنْ يا رِجَالُ. فإذا وقفت ذَهَبت النون من جميع ذلك، فقلت للمذكر: اضربا (بالألف)، والألف بدل من النون الخفيفة مثل التنوين في النصب، إذا قلت: اضرب زيدا. ومع المؤنث: اضربي، تذهب النون وتعود الياء التي كانت للمؤنث لأنها حذفت لالتقاء الساكنين، وفي الجماعة: اضربوا، تعود الواو لأن حذفها إنما كان لالتقاء الساكنين، فإن كان الفعل مرفوعاً عادت النون التي كانت للإعراب، ومن عجائب الأشياء أن الإعراب يزول وصلاً ويثبت وقفاً، وذلك قولك في الوصل: هل تَضْرِبنْ يا هِنْدُ، فإذا وقفت قلت: هل تَضْرِبينْ يا هِنْدُ، فهذه النون التي في الوقف هي النون التي كانت في الأصل علامة الإعراب للرَفع، وإنما زالت لأجل نون التأكيد، فلما زالت نون التأكيد في الوقف، وعادت الياء، عادت نون الإعراب، وسكَّنْتَها لأنك لا تقف على متحرك.

وكذلك تفعل مع جماعة المذكر، تقول: هل تَضْرِبُنْ يا رجال، وإذا وقفت قلت: هل تَضْرِبُونْ، فعادت الواو والنون للسبب الذي سبق وأن ذكرناه.

- ومنها أن نون التاكيد الخفيفة إذا لقيها ساكن من كلمة بعدها، حُذِفَت، بخلاف التنوين، لأن التنوين يحرك لالتقاء الساكنين، في قوله تعالى[1]: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ﴿١﴾ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ ﴿٢﴾﴾ ، فهي تكتب بدون (النون) ولكن النون تحذف، وتقول: اضربَ الرجلَ، وأصلها: اضربَنْ رجلاً، فلما دخلت الألف واللام في (الرجل) التقى ساكنان، فحذفتها لالتقاء الساكنين،

(١) سورة الإخلاص، آية: ١-٢.

بخلاف التنوين، لأن التنوين أمكن وأقوى في الأسماء، فثبت وحُرِّك، والنون الخفيفة دون ذلك، ولذلك حذفت ولم تُحَرَّك، ولما حذفت بقيت الحركة التي قبلها على ما هي عليه لتدل على المحذوف.

ويختص هذان النونان بفعل الأمر، والنهي، والاستفهام، والقسم، (والشرط والجزاء، حيث أن ورود نوني التوكيد معهما قليل) والأكثر مجيء التوكيد مع (إمَّا)، نحو قوله تعالى: (إما تخافَنَّ) و (إما تَرَيِنَّ)، و (إما يَنْزَغَنَّكَ من الشيطان نزغ فاستعذ بالله)، والأصل في دخول هذين النُّونين أن يكون على فعل غير واجب، ولا يجوز إدخالهما في الكلام الخبري، فلا يجوز أن تقول: زَيْدٌ يقومَنْ، ولا يقومَنَّ، وأكثر استعمالهما فيما ذكرناه من هذه المواضع ولذلك لا يجوز أن تَتَعَدَّاها[1].

وتختصُّ الأفعال بأربعة خواص هي:

أ- إما أن تكون من أوله مثل:

- قد: ومعناها مع الماضي التوقُّع والتقريب، مثل: قد قام. ومع المستقبل، مثل: قد يقومُ.
- والسين، وسوف: ومعناهما التنفيس في الأزمان، إلا أنَّ زمان (سوف) أَنْفَسُ في الاتساع من زمان (السين)، كقولك: سيقومُ، وسوف يقومُ.

---

(١) الأشموني ٢: ٤٩٦.

ب- وإما أن تكون من آخره مثل:

- مثل اتصالُ الضمير بِهِ، على حَدِّ: فَعَلا، وفَعَلُوا، وفَعَلْنَ، مثل: ضَرَبَا، وَضَرَبُوا، وضَرَبْنَ، ويَضْرِبانِ، وتَضْربُونَ، وتَضْرِبِينَ. ولذلك نحكم على (ليس) بالفعليَّة، فنقول: ليَسا، وليسوا، ولَسْنَ. كما حكمنا على (عسى) بالفعليَّة، فنقول: عسا، وعَسَيَا، وعَسَوا وعَسَيْنَ. ويلحق بذلك تاء التأنيث التي تكون (تاءً) في الوصل والوقف مثل: ضَرَبَتْ هنْدٌ، وهِنْدٌ ضَرَبَتْ، ولذلك حكمنا على (نِعْمَ) و (بِئْسَ) بالفعلية، لأنك تَقول: نِعْمَتْ المرأةُ هندٌ، وبئست المرأةُ هندٌ. ويلحق به بناؤه على الفتح من غير عارض عَرَضَ له، ولذلك حكمنا على فعل التعجب مثل: (ما أَحْسَنَ زَيْداً) بالفعلية، وبغير ذلك، بدخول نون الوقاية فيه مثل: ما أَحْسَنَني، وما أَصْنَعَني، وهذه النون لا تكون إلا في الأفعال خاصة وما شُبِّهَ بالأفعال، ولذلك كانت من خواص الأفعال.

ج- والتي من جملته من الأمر والنهي والتَّصَرُّفِ الظاهر، يجمعه التصرف بالماضي والحاضر والمستقبل والأمر والنهي، مثل: فَعَلَ، يَفْعَلُ، سَيَفْعَلُ، افْعَلْ، لا تَفْعَلْ، فهذا تَصَرُّفٌ في جملة الكلمة، ولَعِبٌ بها من جميع جهاتها، ولا يكون ذلك إلا في الأفعال دون غيرها. أما أسماء الفاعلين نحو: الآكل والشارب، وأسماء المفعولين نحو: المأكول والمشروب، وأسماء الحدث نحو: الأَكْلُ والشُّرْبُ، وأسماء الأفعال نحو: أَكَالِ، وشَرَاب، ونَزَالِ، وتَراكِ، وأسماء الزمان والمكان نحو: المأكل والمشرب (لمكان الأكل والشرب وزمانيهما)، فإنها جميعها على اختلاف أنواعها هي أسماء، لصحة علامة

الاسمية فيها، فكانت الأفعال كلها خمسة، والأسماء المشتقة خمسة، والأفعال التي لا تتصرف خمسة مع ما حمل عليها وهي (عسى، وليس، ونِعْمَ، وبِئْسَ، وفعل التعجب حَبَّذا)، وأما ما عدا هذه الأفعال والأسماء التي ذكرت، ستكون حروفاً جميعها كما يتبين ذلك في فصل الحروف.

د- وأما التي من معناه مثل كونه خبراً ولا يُخْبَرُ عنه، فالأفعال الخبرية هي التي تحتمل الصدق والكذب نحو قولنا : فُلانٌ سافرَ، وما سافرَ فُلانٌ، وفُلانٌ فَعَل كَيْتَ وكَيْتَ، وما فعل فُلانٌ كَيْتَ وكَيْتَ فأما الأوامر والنواهي من نحو: افعل، ولا تفعل، فليست بأخبار لأنها لا تحتمل صدقاً ولا كذباً، وكذلك الاستخبار نحو قولك: أَقَامَ فلانٌ أم لم يَقُمْ.

وبعد أن انتهيت من البحث في القسمين الأول والثاني من أقسام الكلام الثلاثة والتي هي: الاسم والفعل والحرف، ورتّبْتُها في عشرة فصول، توقفت عند هذا الحد من كتاب ابن بابشاذ (شرح المقدمة المحسبة)، ليكون هذان القسمان نموذجين من كتابه هذا، مع أن آراءه في مؤلفاته النحوية التي كانت موضوع دراستي هذه، جميعها متشابهة ومتفقة مع مذهبه النحوي.

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

المبحث الرابع

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

شرح جُمَل الزجاجي

لقد استهل هذا الشرح بتعريف النحو، فقال إن النحو علم مستنبط أي مستخرج بالقياس (والاستقراء) من كتاب الله سبحانه وتعالى، وكلام الرسول وكلام فصحاء العرب، وواضعه والمبتدئ به عليٌّ كرَّمَ الله وجهه، والغرض منه معرفة صواب الكلام من خطئه، ومعرفة معاني كتاب الله عز وجل وفوائده، والطريق إلى معرفته تكون بإحكام أصوله وتقديم الأَهَمِّ فالأَهَمِّ من فصوله، والأهمِّ من فصوله معرفة سبعة أشياء:

الاسم، والفعل، والحرف، والرفع، والنصب، والجر، والجزم، وإنَّما كان كذلك، لأن مدار العربية كلها لا يخلو منها أو من بعضها، والأصل منها الثلاثة الأُوَلُ.

وإنَّما كانت ثلاثة لا غير، لأن العبارة على حسب المعبَّر عنه، والمعبَّر عنه لا يخلو من أن يكون ذاتاً أو حَدَثاً من ذاتٍ، أو واسطةً بين الذاتِ وحَدَثِها، تكون لإيجاب شيءٍ لها أو نفي شيءٍ عنها[1].

---

(١) الاقتراح: ص٢٢، الأشباه والنظائر ٣: ٣، بغية الوعاة ١: ٣١١، الإيضاح في علل النحو، ص٤٢.

فصل الاسم:

والاسم عبارة عن الذات، والفعل عبارة عن حدث الذات، والحرف عبارة عن الواسطة بينهما، والحرف إنما يكون لإيجاب شيء للذات أو نفي شيء عنها.

وقد سمي الاسم اسماً لأنه يسمو بمسمّاه، فأوضحه وكشف معناه، واشْتُقَّ من لفظ السُّمُوِّ وهو العُلُوُّ، وقيل هو مشتقٌّ من السِّمَة وهي العلامة، لأنه صار سِمَةً للمُسَمَّى، فعلى هذا القول: المحذوف منه فاؤُهُ، وعلى القول الأول: المحذوف منه لامُهُ، وهو الصحيح لقولهم في تكسيره: أسماءٌ، ولم يقولوا: أوسام، وبدليل قولهم في تصغيره: (سُميٌّ)، ولم يقولوا: (وُسَيْمٌ)، وإنَّما سمي الفعل فعلاً لأنه لفظ يُوزَنُ به جميع الأفعال ويُعَبَّرُ به عنها[1]، قال تعالى: ﴿لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْـَٔلُونَ﴾[2].

وقد سُمِّي الحرف حرفاً لأنه أُخِذَ من حرف الشيء وهو طَرَفُه، من حيث كان معناه في غيره، فأشبه حرف الشيء (وهو طرفه)، لأن معناه لا يُؤَدَّى إلا في غيره فصار كأنه طرف له[3].

---

(١) شرح المقدمة المحسبة ١: ١٩٣، أشرار العربية، ص٣٥.

(٢) سورة الأنبياء، آية: ٢٣.

(٣) الأشباه والنظائر ٣: ٦، الإيضاح في علل النحو، ص٥٤.

أما الأقسام التي ذكرها أبو القاسم فهي جمع قِسْمٍ (بكسر القاف دون فتحها)، لأمرين:

- الأول: أن القِسْمَ اسْمٌ لا مَصْدَرٌ، وليس الحقيقة في المصادر الجمع[١].

- والثاني: أن باب فَعْل يُجْمَعُ على أَفْعُل كفَرْخ وأَفْرُخ، ولو كان جَمْعَ قَسْم لكان قياسُهُ أَقْسُماً، فلما جاء على أقسام دَلَّ على أنه جَمْعَ قِسْم (المكسورُ أَوَّلُهُ)، كَحِمْل وأَحْمَال، وعِدْل وأعدال، وليس في زَنْدٍ وأزناد حُجَّةٌ لمن احتجَّ به، لقلَّتِهِ وخروجه عن القياس، فهو في حكم الشاذ الذي لا يقاس عليه[٢].

والاسم هو ما أبان عن مسمَّى شخصاً كان أو غير شخص، فالشخص مثل: رَجُل، وفرس، وغير الشخص مثل: عِلْم، جَهْل وغير ذلك، وعلاماته كثيرة، ولا تخلو من أربعة أقسام: إما من أوَّله، وإما من آخره، وإما من جُمْلَتِهِ، وإما من معناه:[٣].

فالتي من أوله مثل: الألف واللام وحروف الجر وحروف النداء، والتي من آخره مثل: التَّثْنية والجمع المنقلبين، وإنما قلنا منقلبين حَذَراً من مثل: فَعَلا وفَعَلوا في الفِعْلِ، لأنهما لا ينقلبان فيه، أعني الألف والواو.

---

(١) الكتاب ٣: ٤٠١.

(٢) المصدر السابق ٣: ٥٦٨، المقتضب ٢: ١٩٥.

(٣) الأشباه والنظائر ٢: ٨.

والتي من جملته مثل: التصغير والتكسير والإضمار (يعني مجيئه ضميراً مثل: ضَرَبْتُهُ، ولا يكون ذلك للفعل). والتي من معناه مثل: كونِهِ فاعلاً أو مفعولاً أو مُخْبَرَاً عنه، كما قال أبو القاسم الزَّجَّاجي، وإنما كان كذلك، لأن كل معنى من هذه المعاني المذكورة لا يفيد إلا في الاسم، وإذا اعْتَبَرْتَ ذلك وَجَدْتَه صحيحاً[1].

(١) إصلاح الخلل، ص٥.

الأسماء الظاهرة:

الأسماء الظاهرة كلها أسماء، وكل ما دَلَّ بلفظه وإعرابه على المعنى المراد به فهو ظاهر. وأسماء الإشارة كلها أسماء مثل: هذا، وهذه، وهذان، وهاتان، وهؤلاء، وهي مبنيات، و (ها) في أولها حرف تنبيه، وهي تعمل في الأحوال النَّصْب.

والأسماء المضمرة كلها أسماء مثل: أنا، نحن، أَنْتَ، أَنْتِ، أنتما، أنتم، أَنْتُنَّ، هو، هي، هم، هُنَّ، وجميع هذه ضمائر المرفوع المنفصل، ويقع الظاهر بعدها مرفوعاً بحقِّ الخبر، ما لم يكنَّ فصلاً في باب كان وأخواتها، وباب ظَنَنْتُ وأخواتها، فإنه يجوز النصب إذا وَقَعْنَ بين معرفتين أو مقاربهما.

ومثل: إيَّايَ، وإيَّانا، وإيَّاك، وإيَّاكِ، وإيَّاكما، وإيَّاكم، وإيَّاكُنَّ، وإيَّاهُ، وإيَّاهما، وإيَّاهم، وإياهُنَّ، فهذه ضمائر المنصوب المنفصل.

ومثل: فَعَلْتُ، وفَعَلْنا، وفَعَلْتَ، وَفَعَلْتِ، وفَعَلْتُما، وفَعَلْتم، وفَعَلْتُنَّ، وفَعَلَ، وفَعَلَتْ، وفَعَلا، وفَعَلَتا، وفَعَلُوا، وفَعَلْنَ، فهذه ضمائر المرفوع المتَّصل، يقع بعدها الاسم الظاهر منصوباً بحق المفعول به، ما لم يكن تابعاً فيكون مرفوعاً. ومثل: نَفَعَني، نَفَعَنا، نَفَعَكَ، نَفَعَكِ، نفعكُما، نَفَعَكُم، نَفَعَكُنَّ، نَفَعَهُ، نَفَعَها، نَفَعَهُما، نَفَعَهُم، نَفَعَهُنَّ، فهذه ضمائر المنصوب المتصل، يقع بعدها الاسم الظاهر مرفوعاً بحق الفاعل، ما لم يكن تابعاً فيكون منصوباً، ومثل:

عملي لي، عَمَلُنَا لنا، عَمَلُكَ لَكَ، عَمَلُكِ لَكِ، عَمَلُكما لكما، عَمَلُكُمُ لكم، عَمَلُكُنَّ لكُنَّ، عملُهُ له، عملُها لها، عَمَلُهُما لَهُمَا، عَمَلُهُمْ لَهُمْ، عَمَلُهُنَّ لَهُنَّ، فهذه الاثنا عشر أيضاً ضمائر المجرور بحقِّ الإضافة، وكل ذلك أسماء إلا ما يتصل بها من حروف الخطاب وزيادات الجموع وغيرها وكُلُّها مبنيات.

أسماء الأفعال:

وأسماء الأفعال مثل: صَهْ، مَهْ، ضَرَابِ، نَزَالِ، تَرَاكِ، أُفّ، هيهات، رُوَيْد: كلها أسماء، لأنها تقع موقع المنصوب المفعول، ويدخلها التنوين عَلَماً للتنكير، مثل قول زهير بن أبي سلمى[1]:

وَلأَنْـتَ أَشْجَـعُ مِن أُسَامَـةَ إِذْ   دُعِيَـتْ نَـزَالِ ولُجَّ في الذُّعْـرِ

وكلها مبنيات إما على الكسر أو الفتح أو الضم، أو السكون، ولا تدخل عليها حروف الجر، لأنها وقعت موقع الأفعال، فامتنعت من حروف الجر كامتناع الأفعال منها، وهي تَنْقُصُ عن أفعالها أربعة أشياء: لا تُثَنَّى، ولا تُجْمَعُ، ولا يَتَقَدَّمُ معمولها عليها، ولا تُجَابُ بالفاء، ولا يؤمر بها الغائب[2].

وقد بنيت لوقوعها موقع الأفعال المبنية، فكلمة (صَهْ) وقعت موقع (اسكت)، وقيل: بنيت لِتَضَمُّنِها معنى حرف الأمر وهو اللام، وقد أُتِيَ بأسماء الأفعال في الكلام للاختصار، وأكثر ما تقع من الأمر في الثلاثي، وهل هو قياس أو غير قياس؟ وفي ذلك خلاف[3].

والرباعي لا خلاف فيه، لأنه لا يقاس عليه، وما جاء عنهم من الرباعي

(١) الكتاب ٣: ٢٧١، خزانة الأدب ٣: ٣١٦.

(٢) الكتاب ١: ٢٥٠، الإنصاف ١: ٢٢٨.

(٣) الإنصاف ٢: ٥٣٥، شرح المفصل ٤: ٥٠-٥٢، الكتاب ٣: ٢٨٠.

إلا: قرقار، (يقال للرجل قرقار أي: قُرَّ واسكن، وجعلوا حكاية صوت الريح: قرقاراً)، وعرعار (وهي اسم لعبة للصبيان: وإذا لم يجد الصبي أحداً رفع صوته وقال: عَرْعَارِ، فإذا سمعوه خرجوا إليه[1].

وما بني منها على السكون فعلى الأصل، وما بني على الكسر فعلى أصل التقاء الساكنين، وما بني على الفتح فَطَلَباً للخِفَّة، وما بني على الضَّم فقليل مُشَبَّهٌ بالغايات[2].

(١) في مثل هذا الأمر يوجد خلاف بين سيبويه والمبرد، فسيبويه يلحقه بأسماء الأفعال، وعنده قرقار أي: قَرْقَرْ، والمبرد يرى أنه حكاية صوت كما يقال: غَاقِ بَاقِ، وهو يُغْلِّطُ سيبويه ويحكي عن أستاذه المازني مثل قوله، وهو ما حكاه عن الأصمعي عن أبي عمرو بن العلاء: (الكتاب، ٣: ٢٧٦، اللسان: عَرَرَ، قَرَرَ).

(٢) المفصل، ص١٦٧، المقتضب ٣: ١٧٨.

أسماء الاستفهام:

أسماء الاستفهام مثل: مَنْ، ما، أيّ، كم، كيف، أين، أَنَّى، متى، أَيَّان، كلها اسماء لأنها تكون مفعولة، ويدخل على أكثرها حرف الجر، ولا تكون فاعلة، وإنما لم تكن فاعلة لأن الفاعل من شأنه أن يكون ثانياً بعد الفعل، والاستفهام له صدر الكلام، وكلها مبنيات إلا (أيّ) فإنها معربة، ومعانيها كلها تُفَسَّرُ بأجوبتها.

أسماء الظرف:

الظروف من المكان والزمان مثل: اليوم، الليلة وأسمائهما، والشهر، والسنة وأسمائهما، ومثل: خَلْف، أمام، قُدَّام، فوق، تحت، يمين، شمال، ونحوها، وكلها أسماء لأنها مفعولة، وتدخل عليها حروف الجر، وكلها مُعْرَبةٌ إلا اليسير منها مثل: إذا، إذ، أمس، حيثُ، قَبْلُ، بَعْدُ، فإنها مبنية وإعراب ما سواها من الظروف النصب، إذا فَعَلَ الفِعْلُ فيها.

أسماء الفاعلين:

أسماء الفاعلين كلها أسماء لأنها تكون فاعلة ومفعولة وتدخل عليها حروف الجر مثل: خارِج، مُخْرَج، قَاعِد، مُقْعَد، وكلها مُعْرَبة، وتدخُلُها الألف واللام، أو مُعَاقِبُهُمَا وهو التنوين والإضافة.

أسماء المصادر:

وكلها أسماء مثل: الخروج، الإخراج، القُعُود، الإقعاد، وكلها معربة.

الأسماء المنقوصة:

مثل: قاضٍ، القاضي، داعٍ، الداعي، مستدعٍ، المستدعي، وكلها أسماء كذلك، وإنما سميت منقوصة لأنها قد نَقَصت الرفع والجر.

الأسماء المقصورة:

مثل عصا، فتى، رحا، مولى، رجا، وكلها أسماء كذلك، وإنما سميت مقصورة لأنها قُصِرَت عن جميع الإعراب.

الأسماء الموصولات:

الأسماء الموصولة مثل: الذي، التي وتثنيتهما وجمعهما، مَنْ، ما، بمعناهما في أحد الوجوه، والألف واللام بمعناهما، وأيّ وذو في لغة طيءٍّ، و (ذا) إذا كان معها (ما) مثل: ماذا قلت؟ كلها أسماء كذلك، وكلها مبنيَّات سوى (أيّ)[1].

---

(١) الإنصاف ٢: ٧٠٩.

الأسماء التي لا تنصرف:

والأسماء التي لا تنصرف مثل: إبراهيمَ، أحمدَ، عُمَرَ، مروانَ، حَضْرَمَوْتَ، طلحة، أحمر، حمراء، سكران، سكرى، مثنى، مساجد، وكلها أسماء وهي معربة.

فصل الفعل

الفعل ما دلَّ على حَدَثٍ وزمانٍ مختصٍ مثل: قام، وقَعَدَ، ونحوه مما لا يتعدَّى إلى مفعول، كلها أفعال كذلك، وأَبْصَرَ، وذَاقَ، وشمَّ، وَلَمَسَ، وسَمِعَ، ونحوه مما يتعدى إلى مفعول واحد، كلها أفعال كذلك.

وعلامات الأفعال كثيرة، وهي لا تخلو من أن تكون في أَوَّلِهِ مثل: قد، و (لو)، والسين، وسوف، أو في آخره مثل: تاء التأنيث التي تثبت وصلاً ووقفاً، واتصال الضمير به وصلاً ووقفاً على حَدٍّ: ضربا، وضربوا، وضربنا، ونوني التأكيد الشديدة والخفيفة، وبنائه على الفتح من غير عارضٍ عرض له أو من جملته مثل: الأمر والتصرُّف، أو من معناه مثل كونه خبراً، ولا يُخْبَرُ عنه(١).

والفعل يتصرف على خمسة أوجه: الماضي، والمستقبل، والحاضر، والأمر، والنهي، وما عدا هذه الخمسة فاسمٌ مشتق، وهو خمسة أُخَرُ، وهي: أسماء الفاعلين، وأسماء المفعولين، وأسماء الحدث، وأسماء الأفعال، وأسماء الزمان والمكان، فإذا ثبت هذا فكان، وأصبح، وأمسى، وأضحى، وظل، وبات، وصار، وما زال، وما انفكَّ، وما فتيءَ، وما بَرِحَ، وما دَامَ، وليس، وكلها أفعال كذلك، وهي ترفع الاسم، وتنصب الخبر، وكلها تتصرف سوى (ليس).

وجملة الأفعال التي لا تتصرَّف خمسة، وهي: نِعْمَ، بئْسَ، عسى، لَيْسَ،

---

(١) الأشباه والنظائر ٢: ٢٢.

وفعل التَّعَجُّبِ (مع ما حُمِلَ عليها حَبَّذَا)[1].

وكلها أفعال لبنائها على الفتح من غير عارض يَعْرِضُ لها، وما عدا هذه الأفعال فهو متصرِّف مثل: عَلِمْتُ، ورَأَيْتُ، ونُبِّئْتُ، وأُنْبِئْتُ، ووجَدْتُ، وظَنَنْتُ، وحَسِبْتُ، وخِلْتُ، وَزَعْمتُ، وكلها أفعال لتصرُّفها، وهي تنصب المبتدأ وَخَبَرَهُ، ما لم يكن معها لام تأكيد، ولا حرف استفهام مثل: عَلِمْتُ زيداً قائماً، وعَلِمْتُ لَزَيْدٌ قائِمٌ، وعلمتُ أزيدٌ قائمٌ؟[2].

وكذلك يُرْفعُ معها الاسمان إذا وقع بعدها ضمير الشأن، وهو الذي يسميه الكوفيون ضمير المجهول، لأنه لم يرجع على شيءٍ متقدِّم، تقول: علمتُهُ زيدٌ قائمٌ، فإن قَدَّمْتَ زيداً وأَعَدْتَ الضمير إليه قلتَ: زَيْدٌ عَلِمْتُهُ قائماً، فإن أَسْقَطْتَ الهاء جاز فيه وجهان: زيدٌ عَلِمْتُ مُنْطَلِقٌ (على إلغاء الفعل عن العمل)، ويجوز نصبهما على الإعمال، وهو الأجود لقرب الفعل من رُتْبَتِهِ، مثل قولك: زيدٌ قائِمٌ عَلِمْتُ.

وأَعْلَمَ، وأرى، وأَنْبَأَ، ونَبَّأَ أفعال كذلك، وهي تنصب ثلاثة مفعولين مثل: أَعْلَمَ اللهُ النبيَّ الصلاةَ خمساً، وهي تعمل على كل حال سواء تَقَدَّمَ معمولُها أَمْ تَأَخَّرَ، وهذا نهاية ما يتعدَّى إليه الفعل المتعدِّي.

وكل فعل لا يتعدَّى أو يتعدَّى من المتصرفة فإنه يتعدَّى إلى خمسة أشياء،

(١) المصدر السابق ٢: ٢٤.

(٢) المصدر السابق ٢: ٢٤.

فينصبها إلى المصدر، والظرفين، والحال، والمفعول له، والمفعول معه، ومثال ذلك كله فيما لا يتعدَّى: قامَ زيدٌ قياماً يوم الجمعة أمام فلان ضاحكاً طلباً لمعروفِكَ وجَعْفَرَاً.

فإذا أضفت هذه الخمسة إلى ما يتعدَّى إلى واحدٍ كانت ستة مثل: ضربتُ زيداً، وإن أَضَفْتَها إلى اثنين كانت سبعة، وإن أضفتها إلى ثلاثة كانت ثمانية، فعلى هذا يقاس سائر الأفعال.

فصل الحرف

والحرف ما دلَّ على معنى في غيره، ولم يكن أحد جزأي الجملة، أي ليس مبتدأً، ولا خبراً، ولا فعلاً، ولا فاعلاً، فالحرف يخالف الاسم بذلك، وجملة الحرف على ثلاثة أضرب:

- حروف عاملة: وهي ثمانية وثلاثون حرفاً منها ستة تنصب الاسم وترفع الخبر ما لم يكن معها ما ولا ضمير مجهول، وذلك: إنَّ، وأنَّ، ولكنَّ، وكأنَّ، وليت، ولعلَّ، تقول: إن زيداً قائمٌ، وإنما زيدٌ قائمٌ، وإنه زيدٌ قائمٌ، ومنها تسعة تنصب الفعل المستقبل وهي: (أنْ) في أحد أقسامها، و (لَنْ) على كل حال، و (إذن) إذا كانت أولاً، وكان الاعتماد عليها لا على غيرها، ولم يكن الفعل للحال، و (كي) على كل حال، و (حتى) إذا كانت بمعنى كي أو إلى أنْ، و (الفاء) إذا كانت جواباً للاستفهام، أو الأمر، أو النهي، أو الجحد، أو العرض، أو التمنِّي، أو التحضيض، أو الدعاء، و (الواو) إذا كانت بمعنى الجمع، و (أو) إذا كانت بمعنى إلى أنْ، و (اللام) إذا كانت بمعنى كي، ومن هذه التسعة ما ينصب بنفسه، ومنها ما ينصب بإضمار حرفٍ بعده مقدَّر، ومنها ما ينصب ولا ينصب. ومنها ثمانية عشر حرفاً تجر الاسم وهي: من، إلى، في، والباء الزائدة، واللام الزائدة، ورُبَّ، وواو رُبَّ، وفاء رُبَّ، وعن، وعلى، وكاف التشبيه، ومنذ، ومذ في أحد وجهيها، وحتى (في أحد أقسامها) بمعنى إلى، وواو القسم، وتاء القسم، وحاشا، وخلا في أحد الوجهين، كل هذه تجرُّ

ما بعدها، وكلها تدخل على المعرفة والنكرة إلا رُبَّ فإنها لا تدخل على المعرفة، وكلها تدخل على الظاهر والمضمر إلا رُبَّ، والكاف، ومذ، ومنذ، وحتى (في أحد أقسامها) وواو القسم، وتاءه، فإنهنَّ لا يدخلن على المضمر، ومنها خمسة تجزم الفعل المستقبل وهي: لم، لمَّا، لام الأمر، لا النهي، إنْ (في المجازاة) وما عدا (إنْ) مما يجازى به فليس بحرف سوى (إذ ما) عند سيبويه[1].

وذلك مَنْ، وما، وأيّ، ومهما، وأين، وأنى، وأيَّانَ، ومتى، وحيثما، وإذ ما، وإذا ما، وإذا في الشعر، كل هذه إذا دخلت على فعلين مستقبلين جزمتهما، وإذا دخلت على الفعل الثاني فاء الجواب كان مرفوعاً مثل: إن تَقُمْ أَقُمْ، وإن تَقُمْ فَأَقُومُ.

ويجر هذا المجرى الثمانية الأشياء التي تَقَدَّمَ ذكرها، يعني الأمر والنهي وما بعدهما لأنها تُنْصَبُ أجوبتها بالفاء، فمتى سقطت الفاء كان الفعل مجزوماً مثل: قُمْ أَقُمْ، وكذلك الباقي سوى الجَحْد والنهي، فإن جوابهما مرفوع، وهذه معرفة الحروف العاملة.

وأما الحروف التي تعمل على صفة ولا تعمل على أخرى، فذلك: ما، ولا، وحروف النداء.

أما (ما) إذا وَلِيَها الاسم وجاء بعده الخبر، ولم تدخل (إلاَّ) ولا (إن)، ولم يتقدم المعمول عليها، فإنها ترفع الاسم وتنصب الخبر مثل: ما زيدٌ قائماً، وما

---

(١) الكتاب ٣: ٥٦، مغني اللبيب ص١٢٠، الجنى الداني، ص١٩١.

هذا بشراً، وهذا مذهب أهل الحجاز، فإن دخلت إلا بطل النَّصب مثل: ما زيدٌ إلا قائمٌ، وما محمدٌ إلا رسولٌ، وكذلك إن تقدَّم الخبر بطل النَّصبُ مثل: ما قائمٌ زيدٌ، وما بَشَرٌ هذا، وكذلك إن دخلت (إنْ) على (ما) بَطَلَ عملُها النَّصْبَ مثل: ما إنْ زَيْدٌ قائِمٌ، ومثل قول الشاعر:

فمـا إِنْ طِبُّنَـا جُبْـنٌ ولكـنْ مَنَايَـانَـا وَدَوْلَـةُ آَخَرِينَـا

وأما (لا) فإنها إذا وليتها النكرة العامة المفردة كانت مبنية معها على الفتح مثل: لا شَكَّ، لا رَيْبَ، لا بُدَّ، ولا حول ولا قوة إلا بالله، ويجوز الرفع والتنوين، فتقول: لا بُدٌّ، ولا رَيْبٌ، ولا حولٌ ولا قُوَّةٌ إلا بالله[1].

وحروف النداء إذا وليها الاسم المفرد العَلَم لم تعمل شيئاً، وإذا وليها المضاف والنكرة عَمِلَت النَّصْبَ.

---

(١) الكتاب ٢: ٢٩٢، ٣: ١٥٣، ٤: ٢٢١ والبيت فيه منسوب إلى فروة بن مسيك، خزانة الأدب ٤: ١١٢، المقتضب: ١: ٥١ وورد البيت بدون نسبة في المقتضب، شرح الجمل لابن عصفور ١: ٥٩٢، شرح أبيات مغني اللبيب ١: ١٠٢.

باب الإعراب

إن جملة ما في هذا الباب هي معرفة الإعراب والمعرب، وجملة الإعراب والمعرب، ومعرفة البناء والمبني، وجملة البناء والمبني، وإنما وجب معرفة البناء ههنا، لأنه ضد الإعراب.

وأما الإعراب فهو البيان، من قولهم: أعرب الرجل عن حاجته، إذا أبان عنها، فكأن الإعراب يُبيِّن الكلمة أهي فاعلة أم مفعولة؟ والدليل على صحة ذلك أنا نقول: أحسن زيد (بغير إعراب)، فيصلح أن يكون نفياً وأن يكون استفهاماً، وأن يكون تعجباً. ولا طريق إلى بيان هذه المعاني وكشفها إلا بالإعراب، فتقول في التعجب: ما أَحْسَنَ زيداً!، وفي الاستفهام: ما أَحْسَنُ زيدٍ؟، وفي النفي: ما أَحْسَنَ زيدٌ[1]. وقيل: الإعراب: التحسين، من قوله عز وجل: ﴿ عُرُبًا أَتْرَابًا ﴿٣٧﴾ لِّأَصْحَابِ الْيَمِينِ ﴿٣٨﴾ ﴾[2]، لأن العَرُوب: المُسْتَحْسَنَة والمتحبِّبة إلى زوجها[3]، فكأن الإعراب يُحسِّن الكلمة ويُزَيِّنها، وقيل: إنه التغيير، من قولهم: عَرِبَتْ مَعِدَتُهُ: إذا تغيَّرت[4]، فكأن الإعراب لَمَّا تغيَّر بتغيُّر

---

(١) علل النحو، ص١٤٢.

(٢) سورة الواقعة، آية: ٣٧-٣٨.

(٣) اللسان: عَرَب، وفيه أيضاً، العَروب: المرأة العاصية لزوجها والفاسدة والخائنة.

(٤) اللسان: عَرَبَ، وفيه: عربت معدته إذا فسدت.

العامل عليه سمي إعراباً[1].

فأما المعرب فهو المبيَّن أو المُحَسَّن أو المغيَّر على الترتيب المذكور، وهو ما تغيَّر آخره بتغيُّر العوامل: (الرافع، والناصب، والجار، والجازم).

وأما جملة الإعراب فهي أربعة: رفع، ونصب، وجر، وجزم، لأنه ليس إلا حركة وسكون[2]، فالحركة لها ثلاثة مخارج: الشَّفَة، وهو مخرج حرف الضمة، ووسط اللسان، وهو مخرج حرف الكسرة، والحلق، وهو مخرج حرف الفتحة، والسكون، وهو سلب الحركة، ولا تكون إلا قسماً واحداً، فلذلك كان أربعة[3].

وأما جملة المعرب فشيئان: الأسماء المتمكِّنة (المعربة بالحركات والحروف)، والأفعال المضارعة.

فالأسماء المتمكِّنة هي التي لم تشبه الحروف، ولا تضمَّنت معناها، ولا وقعت موقعها، وهي التي يحسن فيها الألف واللام والتنوين، أو ما قام مقامهما من الإضافة، أو تتغيَّر بتغير العوامل، وهي على عشرة أضرب:

- ضرب تدخله الحركات الثلاث، والتنوين أو ما يقوم مقامه، وذلك يكون في الأسماء السالمة المنصرفة المفردة مثل: رِجْل، فَرَس، لأنها لم تُشْبِه فعلاً

(١) شرح التسهيل ١ : ٣٣.
(٢) شرح اللُّمع للواسطي، ص٨.
(٣) الكتاب ١ : ٤٣٣، سر صناعة الإعراب ١ : ١٧ .

ولا حرفاً، وهي صحيحة الأواخر، فتمكَّنت بوجوه الإعراب.

- وضرب يدخله رفعٌ، ونصبٌ، وجرٌّ، ولا يدخله تنوين، وهو ما ذكرناه إذا كان مضافاً إلى غير ضمير المتكلّم، أو كان فيه ألفٌ ولامٌ مثل: رِجْلِك، والرِّجل، فَرَسِكَ، والفرس، لأن الإضافة دليل الاتصال، والتنوين دليل الانفصال، فلا يجمع بينهما، وهو أيضاً دليل التنكير في الأصل، والألف واللام دليل التعريف، فلا يجمع بينهما أيضاً.

- وضرب يدخله رفع ونصب ولا يدخله جَرٌّ ولا تنوين، وذلك يكون في الأسماء التي لا تنصرف، لأنها أشبهت الأفعال، فلم يدخلها جَرٌّ ولا تنوين.

- وضرب يدخله رَفعٌ وجَرٌّ وتنوين، ولا يدخله لفظ نصب، وذلك جميع المؤنث السالم، مثل: الهِنْدات، والمُسَلمات، والحُبْلَيات، والصّحْراوات، لأنه أجرى مجرى المذكَّر من جمع السلامة الذي حُمِلَ منصوبه على مجروره، فأُجْرِيَ الفرع مجراه.

- وضرب يدخله النَّصْبُ والتنوينُ، أو ما قَامَ مَقَامَهُ، ولا يَدْخُله رَفْعٌ ولا جَرٌّ، وذلك يكون في الأسماء الناقصة التي آخرها ياءٌ قبلَها كسرةٌ، لأن الكسرة والضمة تسْتَثْقِلانِ على الياء المكسور ما قبلها نحو: قاضٍ والقاضي.

- وضرب يدخله التنوين أو ما قام مقامه، ولا يدخله رَفْعٌ ولا نَصْبٌ ولا جَرٌّ، وذلك لا يكون إلا في الأسماء المقصورة التي آخرها ألف مقصورة، لأن الألف لا يدخلها الإعراب، فهذه جملة الأسماء المعربة بالحركات.

- وضرب معرب، وهو لا يدخله مع ذلك رفعٌ، ولا نَصْبٌ، ولا جَرٌّ، ولا تنوينٌ، وهو كل ما كان في آخره ألف التأنيث المقصورة مثل: حُبْلَى، سَكْرَى، ذِكْرَى، وجُمَادى، لأنه لا ينصرف، فلم يدخله التنوين.

- وضربٌ معربٌ بالحروف، وهي ستةُ أسماءٍ معتلَّةٍ مضافةٍ مثل قولك: أخوه، أبوه، حموه، هنوه، فوه، ذو مالٍ، رفعه بالواو، ونصبه بالألف، وجره بالياء.

- وضربٌ يعرب بحرفين آخرين، وهو التثنيةُ في الأسماءِ يكونُ رفعُها أبداً بالألف، وجرُّها ونصبُها بالياء المفتوح ما قَبْلَها.

- وضرب أيضاً يعرب بحرفين آخرين، وهو الجمع السالم المذكر، ويكون رفعه أبداً بالواو المضموم ما قبلَها (في غير المقصور)، وجرُّه ونصبُه بالياء (المكسور ما قبلها)، فهذه جملةُ الأسماء المعربة بالحركات والحروف.

والفعل المضارع: ما كان في أوله همزة المتكلم، أونون الجماعة، أو تاء المخاطب، والغائبة أو ياء الغائب، مثل: أَفْعَلُ، ونَفْعَلُ، وتَفْعَلُ، وتَفعَلُ أنت، وتَفْعَلُ هي، ويَفْعَلُ هو.

وإعراب الأسماء ثلاثة: رفع، ونصب، وجَرّ، (ولا جَزْمَ فيها).

وإعراب الأفعال الثلاثة: رفع، ونصب، وجزم، (ولا جَرَّ فيها)، فقد صار لكُلِّ واحد منها ثلاثة، إلا أن الأسماء أقوى، وأصل الإعراب لها، فلذلك خُصَّتْ بحركة الجر، لأن الحركة أقوى من السكون، وهي كالحيِّ، والسكون

كالميت، والأفعال دونها في المنزلة، فخُصَّتْ بالسكون[1].

والأفعال المعربة على أربعة أضرب:

١. منها ما يدخلها الرفع، والنصب، والجزم، وهو كل فعل آخره حرف صحيح مثل: هو يضربُ، ولن يضربَ، ولم يضربْ.

٢. ومنها ما يسكَّن في الرفع والنصب جميعاً، ويحذف في الجزم، وهو كل فعل آخره واو أو ياء، مثل: هو يغزو، وهو يرمي، ولن يغزوَ، ولن يرميَ، ولم يغزُ، ولم يرمِ.

٣. ومنها ما يُسَكَّنُ في الرفع والنصب جميعاً، ويحذف في الجزم، وهو كل فِعلٍ آخره ألف مثل: هو يرضى، وفي النصب: لن يرضى، وفي الجزم: لم يرضَ.

٤. ومنها ما تثبت نونه في الرفع، وتحذف في الجزم والنصب، وهو كل ما كان على مثال: يفعلان، وتفعلون، وتفعلين. أما قول أبي القاسم الزجاجي: تنفرد الأسماء بالخفض والتنوين ودخول الألف واللام عليها، والنعت والتصغير والنداء، فهو كما ذكر، إلا أنها تنفرد بأكثر من ذلك، وقد مضى الكلام على ذلك، وإنما انفرد الاسم بهذه الأشياء، لأن لِكُلِّ واحد منها معنى لا يصح إلا في الاسم، وكذلك قوله: تنفرد الأفعال بالجزم، والتصرُّف، والعلَّة فيه كالعلَّة في الاسم، لأن التصرف والجزم لا يصح معناهما إلا في الفعل.

فأما قوله أيضاً: وإنما لم تجزم الأسماء، لأنها متمكّنة تلزمها الحركة

(١) الإيضاح في علل النحو، ص٧٧، ص١٤٥، شرح التسهيل ١ : ٣٩.

والتنوين، فلو جُزِمَتْ لذهب منها حركة وتنوين، وكانت تختل، فإنما يعني بالحركة الضمة والفتحة والكسرة، ويعني بالتنوين النون الساكنة التي تخرج من الخيشوم مع الحركة تابعة لها، فلو دخل الجازم على الاسم زال حركته حسب ما يقتضيه تأثيره، وإذا زال حركته زال التنوين بزوالها، وإذا زال التنوين بزوالها اختلَّت الكلمة لذهاب شيئين: أحدهما دليل الإعراب، والآخر دليل الصرف، وهذا إخلال كما ذكره[1].

(١) علل النحو، ص١٤٠-١٤٥، الإيضاح في علل النحو، ص١٠٢.

باب علامات الإعراب

للرفع أربعة علامات هي: الضمة والواو والألف والنون.

والأصل من هذه الأربع الضمة لأنها حركة، وأصل الإعراب بالحركات لا بالحروف، لأنها التي تثبُتُ وصلاً، وتُحْذَفُ وقفاً.

والضمة تكون علامة الرفع في شيئين: في الأسماء السالمة، والأفعال المضارعة السالمة اللام، مثل قولك: زيدٌ يقومُ.

والواو تكون علامة للرفع في سبعة أسماء وهي: أبوه، أخوه، حموه، فوه، هنوه، ذو مال. والزيدون ونحوه من الجمع السالم.

وإنما أُعِرْبَ الجمع السالم بالحروف من قِبَل أن الجمع أكثر من الواحد، فَجُعِلَ إعرابه بشيء أكثر من إعراب الواحد، والحرف أكثر من الحركة[1].

أما الأسماء الستة فإنما أعربت بالحروف (وإن كانت آحاداً) من قِبَل أن

(١) غير أن ابن خروف يرى أن الحروف لا توصف بالكثرة والقلة، والحروف علامة الإعراب في تفعيلين، وليس هناك كثرة. وأن هناك شيء آخر يدل على فساد حجة ابن بابشاذ وهو أن جمع التكسير (الذي هو أكثر من الواحد) لا يعرب بالحروف بل بالحركات، وثمة تعليلات كثيرة لإعراب الجمع السالم بالأحرف، وخصَّ الواو والياء بالإعراب دون غيرهما: شرح اللمع للواسطي ص٢١، شرح الجمل لابن خروف ١ : ٢٦٤، شرح عيون الإعراب، ص٥٢.

هذه الأسماء قد حُذِفَت لاَمَاتُها التي هي في حكم المنطوق بها، ولَزِمَتْها الإضافة، فَجُعِلَ إعرابُها بالحروف كالعِوَض مِنْ حَذْفِ لاماتِها، وقيل إنَّما فُعِلَ ذلك توطئةً لإعراب التثنية والجمع بالحروف(١).

وحين يرى البصريون هذا الرأي أي أن الأسماء الستة تعرب بالحروف، يرى الكوفيون أنها تعرب بالحركات والحروف(٢).

والواو حقيقةً في الرفع لأنها من جنس الضمة، والألف تكون علامة الرفع في تثنية الأسماء خاصة سواء أكانت مذكرة أو مؤنثة، مثل: جاء الرجلان والمرأتان، والعلَّة فيها كعلَّة الجمع.

والنون تكون علامة الرفع في ثلاثة أشياء: في تثنية فاعل الفعل، وجمعه، والواحدة المؤنثة مثل: يفعلان، وتفعلان، ويفعلون، وتفعلون، وتفعلين، فهذه النون عوض من الضمة التي كانت في الواحد.

(١) شرح عيون الإعراب، ص٤٧، شرح الكافية للرضي ١ : ٧٩، علل النحو، ص١٥٠، الإنصاف ١ : ٣١.

(٢) شرح الكافية للرضي ١ : ٧١، الإنصاف ١ : ١٧.

فصل علامات النّصْب

للنصب خمس علامات كما ذكر وهي: الفتحة، والألف، والياء، والكسرة، وحذف النون، والأصل الفتحة، لأنها حركة غير محمولة على غيرها، وهي تكون علامة للنّصْب في الأسماء والأفعال، سواء أكانت سالمة، أو معتلّة (سوى المعتلّة بالألف).

والألف تكون علامة النصب في أسماء ستة لا غير، مثل: رأيت أخاه ... وأخواتها، وهذه الألف حقيقة في النصب لأنها من الفتحة.

والياء تكون علامة النصب في التثنية، والجمع السالم، مثل: رأيت الزَّيْدَيْنِ، ورأيت الزَّيْدِينَ، وليست هذه الياء حقيقة في النصف، لأن حقيقة الياء أن تكون للجر، لأنها من جنس الكسرة، وإنما حُمِل النصب على الجرِّ لأنه أخوه وشبهه فجُعِلَ النصب كالجَرِّ[1].

والكسرة تكون علامة النصب في الجمع المؤنث السالم مثل: رأيت المسلماتِ، وليست هذه الكسرة أيضاً بحقيقة في النصب لِما ذكرناه، وإنما هي محمولة عليه.

وحذف النون يكون علامة النصب في الأفعال التي رفعها بثبات النون،

---

(١) علل النحو، ص ١٦٠، شرح اللّمع للواسطي، ص ٢١.

وليس حذف هذه النون حقيقة في النصب، وإنما هي محمولة عليه، لأنها إنما تكون حقيقة في الجزم، لأن الجازم من شأنه أن يَحْذِف، ولكن حُمِل النَّصْب على الجزم، فقد صارت حقيقة النَّصْب في هذا الباب بشيئين: الفتحة، والألف، والثلاثة الأُخَرُ فروعٌ محمولة على غيرها.

فصل علامات الجر

علامات الجر ثلاث هي: الكسرة والياء والفتحة.

فالكسرة حقيقة في الجر، وهي تكون في الاسم السالم المنصرف مثل: مررتُ بزيدٍ. والياء حقيقة في الجر أيضاً، وهي تكون في ثمانية أسماء أيضاً وهي: في الأسماء الستة، وفي التثنية، والجمع السالم.

والأسماء الستة على أربعة أضرب: منها ما لا ينطق به قطّ إلا مضافاً، وهو: ذو مالٍ، لأنه لو أُفْرِدَ لوقع الإعراب على حرف العلة[1] ولا يضاف إلا إلى اسم جنس، لأنه إنما دخل الكلام وُصْلةً إلى الوصف بالأجناس، وكذلك لا يضاف إلى صفة، فلا يجوز أن نقول: جاءني ذو عالم[2]، وكذلك لا يضاف إلى مضمر، إذ لا يجوز القول: (اللهم صلِّ على محمدٍ وذويه)[3]، ومنها ما يُنْطق به مضافاً، فإذا أُفرِد أُبْدِلَ من واوه ميمٌ، وذلك في قولك: (فوه)، فإذا لم تضفه قلت: فَمٌ، وإنما فَعَلْتَ ذلك، لأنه لو أنك أَبْقَيْتَ الواو، لوقع الإعراب عليها، وإذا وقع الإعراب عليها ثَقُلَتْ، فأدّى الأمر إلى أن أُبْدِل منها ميم، ومن هنا لم

(١) الفوائد والقواعد، ص ١٠٣.

(٢) المصدر السابق، ص ١٠٣؛ الإيضاح، ص ٢١٧.

(٣) تقويم اللسان، ص ٧٧.

يَحْسُن في الكلام (فَمُهْ) إلا في الشعر كقول الشاعر[1]:

كالحوتِ لا يَرْوِيهِ شيءٌ يَلْهَمُهْ   يُصْبِحُ عَطْشانَ وفي البحر فَمُهْ

ولا يجوز أن نقول: (فَمُك)، ولا (فمي)، إنما تقول: فوك، فوه، فِيَّ.

ومنها ما يستعمل مفرداً فيعرب بالحركات، ومضافاً فيعرب بالحروف، وهو: أبٌ، وأخٌ، وَهنَّ، ومنها ما فيه ثلاث لغات، وهو: حموك (ومنهم من يجعله مثل إخوته فيعربه بالحروف، ومنهم من يجعله في باب عصاً ورحاً، فيكون على كل حال بألفٍ، فتقول: هذا حماها، ورأيت حماها، ومررت بحماها، ومنهم من يجعله من باب المهموز، فَيَهْمِزْ ويُعْرِب الهمزة بالحركات فيقول: هذا حمؤها، ورأيت حمأها، ومررت بحمئها[2].

والفتحة تكون علامة الجر في الأسماء التي لا تنصرف مثل: مررت بأحمَرَ، وأصفرَ، وليست بحقيقة في الجر، وإنما هي محمولة على النّصب، فإن دخل على ما لا ينصرف ألفٌ ولامٌ أو إضافةٌ دَخَلَهُ الجرُّ، وكانت الكسرةُ حقيقةً فيه مثل: مررت بالأحمرِ والأصفرِ، وأحْمَرِهم وأصْفَرِهم.

---

(١) المدخل إلى تقويم اللسان، ص ٤٠٥؛ شرح التسهيل، ١ : ٤٩؛ ديوان رؤبة بن العجاج، ١٥٩؛ خزانة الأدب ٤ : ٤٥١؛ همع الهوامع ١ : ١٣١؛ المدخل إلى تقويم اللسان، ص ٤٠٥؛ مجمع الأمثال ٢ : ٤٢١.

(٢) اللسان: (حما)؛ أدب الكاتب، ص ٤٦٤.

فصل علامات الجزم

للجر علامتان اثنتان هما: الحذف والسكون، فأما السكون فيكون في الأفعال السالمة مثل: لم يخرج، ولم يذهب، فإن كان قبل الحرف الأخير حرفُ مَدٍّ ولينٍ من واو أو ياء أو ألف، حَذَفْتَهُ لالتقاء الساكنين مثل: لم تقُلْ، ولم تَبعْ، ولم تَخَفْ، وكان أصلُه: تَقُوْلْ، وتبيْعْ، وتخافْ، فلما سكن آخره لأجل الجازم التقى ساكنان فحُذِف الأول منهما لذلك، وإنما حُذِف الأوّل دون الثاني، لأن على حذفه دليلاً وهو حركة ما قبله. فإن تحرك الأخير بحركة لازمة عاد المحذوف، وذلك يكون مع المؤنث، ومع ضمير الاثنين وجماعة المذكر، ومع نون التأكيد الشديدة والخفيفة، تقول: لم تقولي، ولم تقولا، ولم تقولوا، ولا تقولُنّ ولا تقولَنْ. أما الحذفُ فيكون في الأفعال المعتلّة اللام، وفي الأفعال التي رَفْعُها بإثبات النون مثل: هو يغزو، ولم يغزُ، وهو يرمي، ولم يَرْمِ، وهو يخشى، ولم يَخْشَ، وقد حذفت هذه الأشياء لأن الجازم لما لم يجد حركه يأخذها أخذ حرفاً من نفس الفعل[1].

---

(١) الإيضاح في علل النحو، ص ١٠٣؛ شرحا اللمع للواسطي، ص ١٥٨.

ولكن يبدو إشباع الحركات واضحاً في قول الشاعر[1]:

إذا العجوز غَضِبَتْ فَطَلَّق ولا تَرَضّاهـــا ولا تَمَلَّقْ

وقول الشاعر[2]:

هَجَوْتَ زَبّانَ ثمّ جئْتَ مُعْتَذِراً مِنْ هَجْو زَبّان لمْ تَهْجو وَلَمْ تَدَعِ

وقول الشاعر[3]:

ألم يأْتِيكَ والأَنْباءُ تَنْمي بما لاقَتْ لَبون بني زيادِ

وقد جاء الإشباع في الحركات، فنشأت عنها الحروف لإقامة الوزن لأنها ضرورة في جميع الأحوال.

وقد ذكر أبو القاسم الزجاجي أن جميع علامات الإعراب أربع عشرة علامة، وأن جميع ما يعرب به الكلام تسعة أشياء، فصار ظاهر الكلام

---

(١) ديوان رؤبة بن العجاج، ص١٧٩؛ المنصف ٢ : ١١٥؛ شرح الشافية ٤ : ٤٠٩؛ الخزانة ٨ : ٣٥٩.

(٢) هذا البيت منسوب إلى عمرو بن العلاء في نزهة الألباء، ص ٣٢؛ سر صناعة الإعراب ٢ : ٦٣٠؛ المنصف ٢ : ١١٥؛ شرح الشافية ٤ : ٤٠٦؛ شرح التسهيل ١: ٥٦.

(٣) هذا البيت منسوب إلى قيس بن زهير العبسي في خزانة الأدب ٨ : ٣٦١؛ النوادر في اللغة، ص٢٠٣؛ شرح الشافية ٤ : ٤٠٨؛ المنصف ٢ : ١١٥؛ الكتاب ٣ : ٣١٦؛ سر صناعة الإعراب ١ : ٧٨.

متناقضاً، والمعنى في ذلك: أنه أسقط المكرّر من العلامات وهي علامات النّصب الخمس، ثم فسّر التسعة فقال: ثلاث حركات: وهي الضمة والفتحة والكسرة، وأربعة أحرف وهي: الواو والياء والألف والنون وحذف وسكون[1].

وقد كان ذلك من قِبَلِ أن الضمةَ والواوَ من مخرج واحد، والفتحةَ والألفَ من مخرج واحد، والكسرةَ والياءَ من مخرج واحد، والنونُ مُشْبِهةٌ لهذه الحروف بالغُنّة التي فيها، ولَيْنِها في السمع، وحُسْنِها، فأشبهت بذلك حرف العلّة فأُعرِب بها، والحذف هو إذهابُ هذه الحروف الأربعة، والسكون هو إذهاب الحركات.

(١) شرح الجمل، الزجاجي، ص ٦.

باب الأفعال

في هذا الباب ثلاثة أسئلة هي: ١- ما الأفعال ؟ ٢- ما قسمتها ؟ ٣-ما أحكامها ؟

١- أما الأفعال فهي عبارات عن إيقاع أحداث في أزمنة مختصة.

٢- أما قسمتها فثلاثة: حاضر وهو الحال، وماضٍ، ومستقبل، لأن الأفعال منقسمة بقسمة الزمان (بالقَبْلِ والبَعْدِ)، إذ كان الزمان عدد حركات الفَلَكِ بالقُربِ، والبُعْد، والأفعالُ هي حركات الفاعلين.

والأصل من هذه الثلاثة الحاضِرُ، ولذلك بدأنا به، لأنه دائمٌ لا ينقطع، وما تقضّى منه كان ماضياً، وما تبقّى منه كان مستقبلاً، وهو في نفسه باقٍ وإن كان لا يُتصوّرُ ثباته.

٣- أما أحكام الأفعال فهي كثيرة، منها أن الماضي منها يكون مبنياً على الفتح أبداً، قلّتْ حروفه أو كثُرتْ، وإنما بني على أصله، لأن أصل الأفعال في الجملة أن تكون مبنيّة، لأنها تدلّ على المعاني المختلفة بصيغ مختلفة، فأغنى اختلاف صيغها عن إعرابها، وإنما أُعْرِب المستقبل منها لعلّةٍ عرضت، وخُصّ الفعل الماضي بالبناء على حركة دون فعل الأمر لمضارعته لفعل المستقبل من حيث كان يقع موقعه إذا كان خبراً، أو صفةً، أو صلةً، أو شرطاً، أو جزءاً مثل: زيدٌ قام ويقومُ، ومررت برجلٍ قام ويقومُ، ومررت بالذي قامَ ويقومُ، وإن قامَ

زيدٌ قام عمروٌ، وإن يَقُمْ زيدٌ يقُمْ عمروٌ، فخالفَ فعل الأمر، فمُيِّزَ بأن بُنِيَ على حركة وخُصَّ بالفتحة دون غيرها من الحركات طلباً لِلخِفَّةِ(١).

ومنها أن الأفعال الماضية إذا اتصل بها ضمير الفاعل من المتكلم أو المخاطب أو نون جماعة النساء، فإن لامَهُ تسكُن بعد أن كانت مفتوحة مثل: ضربْتُ، وضربْتَ، وضَرَبْنَ، لئلا يُجْمع بين أربعِ حركاتٍ متواليات لوازِمَ لو بقيت الفتحة، وإنما خُصّت اللام الفعل بالسكون دون أوّلها وَوسِطَها من قِبَل أنّ تسكينَ الأول يؤدّي إلى الابتداء بساكن، وتسكين وسطها يُذْهِبُ معرفةَ وَزْنِها، فلم يبْقَ إلا تسكينُ لامِها(٢).

ولا يجوز تسكين المُضْمر لأنه على حرف واحد، ولو سُكّن الْتبَس بتاء التأنيث، فإن كان الفعل الماضي معتلاً بالألف مثل: رَمَى، وغَزا، واتصل به الضمير الذي ذكرناه، قُبِلَتِ الألفُ ياءً إن كان من ذوات الياء مثل: رَميْت، وسعيت، وواواً (إن كان من ذوات الواو مثل: غزوْتُ، وشكَوْتُ، ودعوْتُ) وهذا كله في الثلاثي.

وإن كان الفعل رباعياً فما زاد قُلِبَتِ الألف ياءً على كل حال سواء كانت من ذوات الواو أو من ذوات الياء مثل: استدعيت واشتكيت.

وكل فعلٍ ماض صحيح الآخر نحو: ضرَبَ، وخَرَجَ، أو معتلاً بالياء

---

(١) شرح اللُّمع للواسطي، ص ١٥٧؛ أسرار العربية، ص ٢٧٨.

(٢) علل النحو، ص ١٨٢، شرح التسهيل ١ : ١٢٤.

مثل: شجِيَ وعَمِيَ إذا اتّصل به ضمير الجماعة ضُمّ ما قبله أبداً مثل: ضَرَبوا، وخَرَجوا، وعَمُوا، وشجوا، كما يكون ذلك في الأسماء، لأن الواو يكون ما قبلها مضموماً، وإن كان معتلاً بالألف كان ما قبل الواو ومفتوحاً مثل: غَزَوا، ورَمَوا، وسَقَوا، ودَعَوا، كالأسماء لأن الألف يكون ما قبلها مفتوحاً، فحصل من هذا كله أنه لا يجوز كسر الأفعال الماضية مع المؤنث كما تقول العامة، مَنْ كَلّمكِ يا فلانة ومنْ خاطبكِ؟ ولا يجوز ضمُّه وليس معه ضمير فاعل كقولهم: مَنْ ضربْ فلاناً. ولا يجوز إلحاقُه نوناً كما تقول العامة: ضَرَبْونهُ، لأن هذه النون إنما تكون مع الأفعالِ المُسْتقْبلةِ في حالِ رفعها إذا ثُنّي الفاعل وجُمِعَ.

أما قول أبي القاسم الزجاجي فالماضي ما حسُنَ فيه أمس فعلامةٌ وتقريب على المبتدئ، وحقيقة هذا وجملته أن الأفعال الماضية على ثلاثة أضرب:

أ- أفعال ماضية في اللفظ والمعنى، وهو كل ما كان مبنياً على الفتح وحَسُنَ معه (أمسِ) مثل: خرج أمسِ ونحوه.

ب- أفعال ماضية في اللفظ دون المعنى، وهو ما وقع بعد حرف الشرط نحو: إن قام زيدٌ قام عمروٌ، لأن الشرط إنما يكون بالمستقبل.

جـ- وأفعال ماضية في المعنى دون اللفظ، وهو ما وقع بعد لم ولمّا نحو: لمْ يقُمْ زيدٌ ولمّا يقُمْ، بدليل أنه يَحْسنُ معه (أمسِ) فصارت الحقيقة ما تَقدَّمَ ذِكْرُه[1].

وأما الفعل المُسْتقبلُ: فهو ما كان في أوّله إحدى الزوائد الأربع، وهو على ثلاثة أضرب[2]:

١- مستقبل في اللفظ والمعنى، وهو ما حَسُنَ معه (غداً)، و (السين) و (سوف).

٢- ومستقبل في المعنى دون اللفظ، وهو ما بَعْد الشرط.

٣- ومستقبل في اللفظ دون المعنى[3]، وهو ما وقع بعد (لو) و (لم) و (لمّا) مثل: (ولو يؤاخذُ اللهُ الناسَ بما كسبوا)[4].

والأفعال المستقبلة معربة أبداً ما لم يكن معها نون جماعة النساء، فيسكن ما قبلها مثل: النساء يَخْرجْن، ويأكُلْن، ويشربْن، أو نون توكيد خفيفة أو ثقيلة فيُفتح ما قبلها مع المذكّر الواحد مثل: هل تخْرُجَنّ يا زَيدُ؟ وإن كانت لمؤنث مخاطبة، كُسِرَ ما قبل النون مثل: هل تَخْرُجِنَّ يا هندُ؟ وهل تَخْرُجِنَّ يا فاطمةُ؟

(١) ابن يعيش الصنعاني: التهذيب الوسيط، ص ٤٠.

(٢) شرح الجمل، ص ٧.

(٣) التهذيب الوسيط، ص: ٤٠.

(٤) سورة فاطر: الآية ٣٥.

وإن كان لمثنى فَتَحْتَ وزِدتَ ضمير الاثنين مثل: هل تخْرُجانّ يا هِنْدانِ ويا زيدان؟

ولا تدخل الخفيفة ها هنا لئلا يجمع بين ساكنين على غير الشرط، وإذا كان للجمع المذكر ضَمَمْتَ وحَذَفْت واو الجمع لالتقاء الساكنين مع نقصان المدّ نحو: هل تخْرُجُنّ يا زيدون؟ وهل تخرُجُنّ يا هؤلاء؟ أما إن كان الفعل لجماعة النساء زِدْتَ ألِفاً بين النونات كراهة الجمع بينها، فقلتَ: هل تخْرُجْنانِّ يا هنداتُ؟ ولا تقع الخفيفة ههنا، لئلا يجتمع ساكنان على غير الشرط، فقد صارت الخفيفة تدخل في كل موضع دَخلَتْ فيه الشديدة إلا مع فعل الاثنين، وفعل جماعة النساء، وصار الفعل المستقبل في جميعها مبنياً على ما ذكرْتُ، وما عداها فالفعل المستقبل فيه مُعْربٌ.

وقد وجب له الإعراب من حيث أنه ضارَعَ الأسماءَ، لأنه ينقل من العموم إلى الخصوص بالحرف كالأسماء، ولأن لام الابتداء تدخل عليه كما تدخل على الأسماء، فإذا ثبت أنه معرب فهو مرفوع أبداً ما لم يكن معه ناصب ولا جازم، وإنما وجب له الرفع لعلّة معنوية من قِبَلِ أنه يقع موقع الأسماء، فإذا قلت: زيدٌ يقومُ، ورأيتُ رجلاً يقومُ، ومررتُ برجلٍ يقومُ، فهو في هذا كله، وما يجري مجراه واقعٌ موقع الاسم، فإن كان معه ناصب من الحروف التسعة كان منصوباً[1].

وإن كان معه جازمٌ من الجوازم الخمسة، وما حُمِل عليها كان مجزوماً كما

(١) علل النحو، ص ١٨٨ – ١٨٩؛ أسرار العربية، ص ٤٨.

مرّ ذكر ذلك.

أما قول أبي القاسم الزجاجي: كي، وكيْلا، ولكي، ولكيلا، ولام كي، ولام الجحود، فكله تكرير وتطويل، والأصل كي، وإنما دخلت (لا) لمعناها، وكذلك قوله: (لم، وألم، وألّما، ولمّا)[1].

وإنما الأصل هو (لم)، و(لمّا) وقد دخلت ألف الاستفهام لمعناها.

وقوله أيضاً في الأسماء التي يجازى بها مثل (كَيْفما) تسامُحٌ، لأن البصريين لا يجيزون بكيف ولا بكيفما، وإنما يجيز ذلك طائفة من الكوفيين، وليس بصحيح[2] فتقول على أصل البصريين: كيف تفْعلُ أفْعلُ (بالرفع)، وبالجزم عند الكوفيين، وإنما لم يجُزْ بها الجزْمُ عندهم مِنْ قِبَلِ أنها سؤال عن حال، والشرط إنما هو إبهامُ المشروط، وقد تكون للشيء حالةٌ لا يمكن أن يكون غيرهُ عليها[3].

---

(١) الجمل، ص ٧ - ٨.

(٢) الزجاجي: حروف المعاني، ص ٥٩؛ الإنصاف ٢ : ٦٤٣؛ مغني اللبيب، ص ٢٧٠.

(٣) شرح اللمع للواسطي، ص ١٧٣.

باب التثنية والجمع

التثنية هي ضمُّ شيء إلى مثله، والغرض بها الاختصار، وأصلها العطف بدليل قول الشاعر[1]:

كأنّ بين فكِّها والفكِّ فأرةَ مِسكٍ ذُبِحَتْ في سُكِّ

يعني أراد أن يقول: كأنّ بين فَكّيْها، فلم يَتّزِن له ذلك فَعاوَدَ الأصْلَ.

والتثنية على ثلاثة أضرب:

١- تثنية في اللفظ والمعنى، وعليه أكثر الكلام.

٢- وتثنية في اللفظ دون المعنى، وهو قليل، مثل: العُمَرَيْن، والقمَرَيْنِ.

٣- وتثنية في المعنى دون اللفظ، وهو كلّ ما كان في الجَسَدِ منه شيءٌ واحد، وأريد تثنيته، وهو مضافٌ إلى مثنّى، فإنه يكون بلفظ الجمع، مثل: أعجبني وجوهُكُما، وسرّني طيبة قُلوبِكُما، وقد قال تعالى: (فقد صَغتْ قلوبُكُما)[2].

---

(١) ديوان رؤبة بن العجاج، الملحقات، ص ١٩١؛ شرح المفصل ٤ : ١٣٨، خزانة الأدب ٧ : ٤٦٨.

(٢) سورة التحريم: الآية رقم (٤)، وقد قال الثمانيني إن التثنية قسمان: لغوية بالواو، وصناعية بالألف أو الياء والنون، وأصل هذه الصناعية تثنية لغوية، شرح الجمل

ويجوز من بعد ذلك وجهان آخران هما: التثنية والإفراد، فمَنْ ثنّى فهو الأصل، ومن أفرد فلأنه قد فَهِمَ المعنى. والتثنية المنقلبة التي يَسْلمُ فيها الواحد تختصّ بالأسماء المعربة مثل قولك: مُسْلِمان، وقاضِيان، وفَتَيانِ، أما اللذان، واللتان، وهذان، وهاتان، فليست تثنية صناعية، لأنه لم يسلم فيها واحدها، وإنما هي صيغ صيغت للتثنية، وقال جماعة من الكوفيين أنها تنثية حقيقية، ولو كانت كذلك لَسَلِمَ منها الواحد، ولكانت تُنكَّرُ معرفتُها، وتُعرّفُ نَكِرتُها، وفي بُطلانِ ذلك دليل على صِحّةِ خلافِهِ[1].

ومن الأسماء المعربة ما لا يجوز تثنيتها مثل المصادر، وأسماء الأجناس، إذا لم تختلف أنواعها، و (أفْعَلَ) إذا كان بمعنى المفاضلة لم يجُزْ أن يثنىّ ولا يُجْمع، والعلّةُ في ذلك أن معنى قولِنا: زيدٌ أفضلُ من عمروٍ: أي يزيد فضلُه على فضلِ عمرو، ولمّا تَضمّن معنى الفعل مُنِعَ التثنية والجمع.

وكل اسم علم يثنّى مثل: زيد وعمرو، فإنه يلحقه من أوله ألفٌ ولامٌ غالبا، لتكون الألف واللام عِوضاً من سَلْب التعريف، فإن كان المثنّى نكرة، كُنْت مُخيّراً في إلحاق الألف واللام وتركِها، فهذه هي أصول التثنية.

فأما إعرابها فقد أعربها الزجاجي بأنها ترفع بالألف، وتنصب وتجر بالياء المفتوح ما قبلها، والنصب محمول على الجر.

لابن عصفور، ١ : ١٣٧؛ الكتاب ٣ : ٦٢٢.

(١) الإنصاف ٢ : ٦٧٤؛ سر صناعة الإعراب ٢ : ٤٦٦.

وفي الألف ثلاث علامات: علامة الرفع، وعلامة التثنية، وحرف الإعراب، وكذلك الياء في النصب، والجر، والنون في جميع ذلك كالعوض من الحركة والتنوين اللذين كانا في الواحد، ولذلك تسقط في الإضافة أبداً كما يسقط التنوين من الواحد المضاف[1].

وأصل النون السكون كالتنوين، وإنما حركت لالتقاء الساكنين، وخُصّت بالكسر على أصل التقاء الساكنين، لأن الأصل في كل ساكنين من كلمتين التقتا أن يُحَرَّك أَحَدُهما بالكسر، فمتى كان الساكنان من كلمتين حُرّك الأولُ منهما بالكسر، مثل: لمْ آمنِ اغتيال الرجال، ولم أقمِ البارحة، ولم أضربِ الرجل، ومثله: اضربِ اضربْ، واخرِجُ اخرج، وقد أجازوا في هذا الضمّ إتباعاً لضمّ الثالث من الفعل الثاني[2]، وقد قرئ بالأمْرَيْنِ جميعاً: (قُلِ انْظُروا)، و (قُلُ انْظُروا)[3].

فإن كان الساكنان من كلمة واحدة، حُرّك الثاني منهما مثل: أيْنَ، كيْفَ، مُنْذُ، حيْثُ، مَنّ، مدّ، فتارةً يأتي مفتوحاً إذا كان الساكن الأول ياءً نحو: أيْنَ،

---

(١) الكتاب ١ : ١٧؛ سر صناعة الإعراب ٢ : ٤٩٩؛ همع الهوامع ١ : ١٦٣؛ شرح الجمل لابن عصفور ١ : ١٥٢.

(٢) همع الهوامع ١ : ١٦٤؛ سر صناعة الإعراب ٢ : ٤٨٨.

(٣) سورة يونس: الآية رقم ١٠١ (المبسوط في القراءات العشر: لابن مهران الأصبهاني- تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ص ١٤١: قرأها عاصم وحمزة ويعقوب بالكسر وقرأها الباقون بالضم).

وكيْفَ، ومضاعَفاً طلباً للخِفّة، وتارة يأتي مضموماً إذا كان ما قبله مضموماً طلبا للإتباع مثل: مُدُّ، شُدُّ، وتارة يأتي مكسوراً على الأصل مثل قولك: الزّيْدانِ والعُمَرانِ، ومن هنا جازت الأوجه الثلاثة في قولك: مُدَّ، ومُدِّ، ومُدُّ، ورُدَّهُ، ورُدُّه، ورُدّهِ[1].

(١) شرح الشافية ٢ : ٢٤٣؛ شرح التصريف، ص ٤٥٠.

فصل الجمع

الجمع: هو ضمّ شيء إلى أكثر منه، وإنما أُتِيَ بِهِ أيضاً للاختصار، وهو على ضربين: جمع تكسير، وجمع سلامة.

وجمع التكسير هو ما تغيّر فيه نظم الواحد وبناؤه، وذلك مأخوذ من تكسير الآنية، وهو اختلافُ أجزائها وتغيُّرُها، وهذا التغيّر لا يخلو من ثلاثة أقسام: إما تَغُيُّرٌ بزيادة حرفٍ، أو بنقصان حرف، وإما باختلاف حركة.

فالزيادة مثل: فِلْس، وأُفْلُس، وقلَم، وأقلام، وبيْت، وأبْيات. والنقصان مثل: حمار، وحُمُر، وكتاب وكُتُب، ورغيف ورُغُف. واختلاف الحركة مثل: أَسَدٍ وأُسْدٍ، ووَثنٍ، ووُثْنٍ.

ويعرب هذا كُلّه بالحركات كالآحاد، لأنه يشبهها، وله باب يستقصى فيه، وجمع السلامة هو ما سَلِمَ فيه نظم الواحد، وله شرط وهو أن يكون مذكراً علَماً يعْقِلُ، أو من صفات الذي يعقل مِمّا هو جار على الفعل، أو مُنزّلٌ منزلة الجاري مثل قولك: الزّيْدون، والعُمَرونَ، والمسلمون، والصالحون، فعلى هذا الأصل لا يجوز: الرّجِلون ولا الغُلامون، لأنه لم تجتمع فيه الشرائط، وكذلك لا يجوز الهِنْدون، ولا الطّلْحتون، ولا الدّوابّ الرّافِسون، لعدم الشرائط.

أما قول الله عز وجل حاكيا عن سيدنا يوسف عليه السلام: ﴿إِنِّي رَأَيْتُ

أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَٰجِدِينَ ﴾ [1]، فإنما جُمِعَ جمْعَ السلامة، وإن لم تكن تَعْقِل من حيث أنّهنّ لما وصَفَهُنّ بالسجود تنَزّلْنَ منْزِلة منْ يَعْقل، فجُمِعْنَ جَمْعَ مَنْ يَعْقِل[2].

ومنه قوله تعالى: ﴿ قَالَتَآ أَتَيْنَا طَآئِعِينَ ﴾ [3]، فهو قد نَزّلَهُما منْزِلة مَنْ يعْقِل من حيث خاطَبهُما فأجابَتا، فجاءَتا على جمْعِ مَنْ يَعْقِل[4].

وقيل: إن التقدير: أتينا بمن فينا طائعين، والعرب إذا جَمَعْتَ بين مَنْ يَعْقِل وما لا يَعْقِلُ، غَلَّبَتْ مَنْ يَعْقِلُ، مثل قولك: الجَمَلُ والجَمّالُ، والحِمارُ والحَمّارُ خارجون، وكذلك إذا اجتمع المذكر والمؤنث غُلّب المُذكّر مثل: زيْدٌ وهِنْدٌ وفاطمة سائرون، ولا عليك في ألاّ يكون في ألف مؤنث فما زاد إلا مذكر واحد فإن التّغْليبَ له[5].

أما قولهم: عشرون، وثلاثون، وأربعون.. إلى التسعين، فليس بجمع السلامة، ويدلّ على ذلك كسر العين من عشرين، وإنّما هو اسمٌ للعَدِّ شُبِّهَ بِجَمْعِ السلامة مِنْ جِهَةِ اللفظ، وكذلك قولهم: قِنّسْرون، وفِلِسْطُون ليس بجمع سلامة، وإنما هي مسماة بهذا اللفظ على طريق الحكاية، فعلى هذا القولُ:

---

(١) سورة يوسف: الآية رقم (٤).

(٢) الكتاب ٢ : ٤٧؛ معاني القرآن للأخفش ٢ : ٣٦١.

(٣) سورة فصلت: الآية رقم (١١).

(٤) معاني القرآن للفراء ٣ : ١٣؛ إعراب القرآن ٤ : ٥١.

(٥) معاني القرآن للفراء ٣ : ١٣؛ مشكل إعراب القرآن ٢ : ١٨٦.

هذه فِلِسْطونُ، ودخلتُ فلسطينَ، فيكون إعرابه بالحروف، وحكايةٌ للجميع.

ومنهم من يجعل النون معربة، فيكون ما قبل النون ياءً على كل حال، فيقول: هذه فلسطينُ، ودخلْتُ فلسطينَ، ومررتُ بفلسطينَ، فثبتَ من هذا كله أنَّ جمْعَ التكسير إعرابُه بالحركات، وجمع السلامة للمذكر إعرابُه بالحروف، وبقي جمع السلامة للمؤنث، لأن إعرابُه بالحركات، تُضَمُّ تاؤه في الرفع وتُكْسَرُ في النّصبِ والجرِّ، مثل: جاءني الهنداتُ، ورأيتُ الهنداتِ الصالحاتِ، وكذلك الجرّ.

وجمع السلامة في المؤنث ثلاثة أقسام هي[1]:

١ - مؤنث بتاء مثل: مسلمة، قائمة، وهذا إذا جمع بالألف والتاء حُذِفتْ الأولى منه، لئلا يُجْمع بين علامتي تأنيث بلفظ بواحد، فأصلُ مسلمات: مسلمتات، وخُصّتِ الأولى بالحذف دون الثانية، لأنها تَدُلُّ على معنى واحد فضَعُفتْ. والثانية تَدُلّ على معنيين فَقَوِيتْ، وما كان بوزن فَعْلة صحيح العين اسماً لا صفة مثل: قصْعة، جَفْنة، فإنه يجمع على فَعَلات بتحريك العين مثل: جَفَنات، قَصَعات، ضَرَبات، ولو كان صفةً مثل: ضَخْمة، وصَعْبة، وخَدْلة، أُسْكِنت العينُ فرقاً بين الأسماء والصفات[2].

وكذلك المعتلّ العين بالواو والياء والمُضاعفُ يجري هذا المجرى في

---

(١) لقد وردت في شرح المقدمة أربعة أقسام، القسم الأول منها بغير علامة التأنيث مثل: زينب، سعاد: شرح المقدمة المحسبة ١ : ١٠٩.

(٢) الخدْلة: الخدلة من النساء الغليظة الساق والمستديرة: اللسان، خدَلَ.

التسكين كراهةَ الحركة على حرف العلَّة والمُضاعَفِ، وذلك مثل قوله: عَوْرة، وبَيْضَة، وسَلَّة، وغيرها.

وما كان بوزن فِعْلة صحيحاً أيضا مثل: سِدْرة، كِسْرة، جاز فيه ثلاثة أوجه: كَسْرُ العينِ إتباعاً لِما قَبْلها، وفتْحُها، وتسكينُها تخفيفاً مثل: كِسْرَة وكِسِرات وكِسَرات وكِسْرات، وكذلك ما كان بوزن فُعْلة صحيحاً جاز فيه الأوجه الثلاثة: الضمُّ إتباعاً، والفتحُ والتّسْكينُ تخفيفاً مثل: جُمْعة، وجُمُعات، وجُمَعات، وجُمْعات، وما كان من جميع ذلك مُعْتَلاّ من جهة العين، فليس إلا السكونُ مثل: لَوْزات.

٢- ومؤنث بألف مقصورة مثل: حُبْلى، غَضْبى، سَكْرى، ذِكْرى، فهذه إذا جُمِعت قُلِبت الألف منه ياءً فتقول: حُبْليات، غضْبيات، سَكْريات، ذِكْرَيات.

٣- ومؤنث بألف ممدودة مثل: صَحْراء، خُنْفُساء، طَرْفاء، عَمْياء، فتُقْلب الهمزةُ واواً في حالة الجمع، فتقول: صَحْروات، خُنْفُساوات، طرْفاوات، ولا يُفْعَل هذا في الصفات مثل: بيضاء، وحمراء، وخضراء، لأن مذكر هذا لا يُجْمع بالواو والنون وكذلك مؤنثة لا يجمع بالألف والتاء.

أما قوله صلى الله عليه وسلم في الحديث الشريف: (ليس للخضراوات صدقةٌ)، قيل إنه جعله صلى الله عليه وسلم اسماً للبقول، ولا يُجْمع مذكره بالواو والنون، ولأنه لا يجري على الفعل[1].

(١) سنن الترمذي ٢ : ٤٠٣؛ شرح الشافية ٢ : ١٧٢؛ المصنف ٤ : ١١٩.

باب الفاعل والمفعول به

الفاعل: هو ما ارتفع بإسناد الفعل إليه، المُقَدَّم عليه سواء كان فاعلاً في الحقيقة أو لم يكن، مثل: قام فلان، ولم يقم فلان، وهل قام فلان؟ ولْيقُمْ فلان.

والمفعول: ما انتصب عن تمام الكلام سواءٌ وقع به الفعل في الحقيقة أو لم يقع، مثل: ضربتُ زيداً، وما ضربت زيداً، وهل ضربْتَ زيداً؟

والفاعل ثلاثة أقسام:

- إما أن يكون مرفوعاً في اللفظ والمعنى مثل: قام زيْدٌ وخرج عمروٌ

- وإما أن يكون مرفوعاً في اللفظ دون المعنى، وهو ما لَمْ يُسَمَّ فاعِله مثل: أُكِلَ الخُبْزُ، وشُرِبَ الماءُ.

- وإما أن يكون مرفوعاً في المعنى دون اللفظ، وهو كل فاعل كان مضافاً إليه مصدر أو دخَلَ عليه حرف جرٍّ مثل: قيام زيدٍ حسنٌ، وخروج عبد الله قريبٌ، وما جاءني من أحدٍ، وكفى بالله حسيبا[1].

ويكون المفعول كذلك ثلاثة أقسام:

- مفعول في اللفظ والمعنى مثل: ضربت زيداً

(١) سورة النساء: الآية رقم (٦).

- ومفعول في اللفظ دون المعنى، وهو كل ما جاء منصوباً في باب المفاعلة نحو: ضارَب زيدٌ عمرواً، وقاتل بكْرٌ زيداً، فالمنصوب مرفوعٌ في المعنى، لأن المُفاعلة تكون بين اثنين، يفْعلُ كلُّ واحدٍ منهما بصاحبه مثل ما يفْعَلُ به الآخر، فأنت تقول: تضارَبَ زيْدٌ وعَمْرو، وتقاتَل بَكْرٌ وبِشْرٌ، فترفعهما.

- ومفعول بالمعنى دون اللفظ، وهو كل ما أضيف إليه اسم الفاعل الذي بمعنى الحال والاستقبال، فهو مفعول في المعنى مثل: أنت ضاربُ زيدٍ الساعةَ، ومُكْرِم عمروٍ غداً.

ومرتبة الفعل أن يكون أولا، لأنه عاملٌ في الفاعل الرّفْعَ، وفي المفعول النّصْبَ، ولذلك بدأ به أبو القاسم الزجاجي فقال: قامَ زيدٌ، وضربَ زيْدٌ عمرواً، ومرتبة المفعول أن يكون أخيراً، لأنه فضْلَةٌ في الكلام، يأتي بعد التّمام.

ومرتبة الفاعل أن يكون وسطاً، لأنه لمّا ثبت للفعل التّقدّم لكونه عاملاً، وثبت للمفعول التأخير لكونِهِ فضْلةً، لم يبْقَ للفاعل إلاّ أن يكون وسَطاً، فإذا رأيت مفعولاً وُسِّط أوْ قُدّم على الفِعْلِ، فإنه إنما فُعِل ذلك لمعنى: إما التنبيه على شيء مثل: ﴿إِيَّاكَ نَعۡبُدُ وَإِيَّاكَ نَسۡتَعِينُ﴾[1]، وقُدّم تنبيهاً على عِظَمِ قدْرِ المعبود، وقد ذكر سيبويه أن العرب يقدّمون في كلامهم ما هم ببيانه أهمُّ وأعْنى[2].

(١) سورة الفاتحة: الآية رقم (٥).

(٢) الكتاب ١ : ٣٤.

وإما لضربٍ من المُشاكَلةِ مثل: أنا زيداً أُخاطِبُ وعمرواً أُكاتِبُ، وفي القرآن الكريم الكثير من أمثال ذلك.

وإما لأجل إضمار، وجملته أنه متى تقدّم الظاهر على ما اتّصلَ بالمُضمَرِ لفظاً ومعنى كان أجْودَ شيءٍ وأقْيَسَه مثل: ضرَبَ زيْدٌ غُلامَهُ، ودخلَ عمْروٌ دارَهُ، ومتى تقدّمَ المُضْمَرُ على المُظْهَرِ لفظاً ومعنىً لم يَجُزْ ذلك مثل: ضرب غُلامُهُ زيْداً[1]، ومتى تقدّم في اللفظ دون المعنى جاز، مثل: ضَرَبَ غُلامَهُ زيدٌ، وكذلك إذا تأخّرَ في اللفظ دون المعنى مثل: ضَرَبَ زيْداً غُلامُه، وعلى هذا أورد الزّجاجي الآيات من كتاب الله تعالى: ﴿وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ بِكَلِمَٰتٍ﴾[2] فقد جازت لأجل اللفظ دون المعنى، وهو تَقَدُّم الظاهر في اللفظ والمعنى، ولو رجعَ المفعول إلى مرتبته أخيراً لمْ يجُزْ نحو (وإذ ابتلى ربُّه إبراهيم)، لأنه قد تقدّم في اللفظ والمعنى، وكذلك الآية التي ذكرها: (لا ينفع نفْساً إيمانُها)[3] جازت لأجل تقدُّمِ الظاهر في اللفظ دون المعنى، ولو عاد كل شيء إلى مرتبته لم يجُزْ، أما قول الله عز وجل: (لَنْ ينالَ اللهَ لحومُها)[4]، فليْس من هاتين المسألتين، لأن الضمير يرجع إلى البُدْنِ التي قد جرى قبل هذه الآية ذِكْرُها، وعلى هذا يجوز في القياس، لا في القرآن الكريم أن تُقدِّمَ اللحوم، وأن تقول: لَنْ يَنالَ لحومُها

---

(١) الإيضاح، ص ١٠٢.

(٢) سورة البقرة: الآية رقم ١٢٤.

(٣) سورة الأنعام: الآية رقم (١٥٨).

(٤) سورة الحج: الآية رقم (٣٧).

اللهَ، فهذا كُلّهُ من التقديم والتأخير، إنما يجوز فيما يتَبيّنُ إعْرابُه أو عُرِف معناه فإذا لم يتبين الإعراب، ولم يعرف المعنى، فليس إلا الترتيب، مثل: ضَرَبَ موسى عيسى، وخاطَبَ الفتى المولى، وغَلَب هذا هذا، فإن ثُنّيَ ذلك أو جُمِع جاز التقديم والتأخير في المفعول، وعلى هذا يجوز: ضَرَبَ موسى اليحْيَيانِ، وضرب اليَحْيَيَنِ موسى، وكذلك: أكل عيسى كُمَّثرى، وأكل كُمثّرْى عيسى (حيث يجوز فيه التقديم والتأخير لزوال اللبس).

وإذا كان الفاعل مذكراً كان الفعلُ مذكراً، وإن كان مؤنثاً نُظِر، فإن كان تأنيثُه حقيقياً مما له فرْجٌ، ولم يقع فصلٌ بين الفعل والفاعل، كان الفعل مؤنثاً لا غير مثل: خرجت هندُ. وإذا كان التأنيث غير حقيقي مثل: (الدار)، و (النار) جاز دائماً وجهان: تذكير الفعل وتأنيثه مثل: اتّسعت الدار، واتّسع الدار، وكلما وقع فصلٌ بظرفٍ أو غيره حسُنَ التذكير مثل: اتّسع اليومَ الدارُ. وإذا تأخّر الفعل في هذا كله، وجَبَ التأنيث، مثل قولك: الدارُ اتّسعتْ، والنار اضطرمت، لأن في الفعل فاعلاً مضمراً اخْتلطَ به ولا يمكن أن يقع بينهما مفعول يُتصوّرُ أنه سادٌّ مسدّ علامة التأنيث.

وكل جمع من جموع التكسير لمذكر أو مؤنث حقيقي أو غير حقيقي، فإنه يجوز تأنيث فعله وتذكيره، مثل: قال الرجال، وقالت الرجال، ونطق الأعراب، ونطقت الأعراب، وقال النساء، وقالت النساء، واتّسعَ الدور، واتّسعَتْ الدور، فمنْ ذكّرَ قدَّرَ حذْف مضافٍ مُذَكَّرٍ، ومنْ أنّثَ قدّرَ حذْفَ مضافٍ مؤنث، فتقدير قالت الرجال: قالت جماعة الرجال، وتقدير قال

النساء: قال جَمعُ النساء، فإن كان الجمعُ سالماً لمذكر كان تذكيره أحسن، لأنه جارٍ على واحدة في السلامة مثل: قال الزيدون، وهو أحسنُ من التأنيث[1].

وإذا كان لمؤنث كان الأحسنُ التأنيث لأنه جارٍ على واحِدِهِ في السلامة مثل: قالت الهندات، ومتى أشْكَلَ من المؤنث الذي ليس بحقيقي شيء، فإنه يعرف بأحد أربعة أشياء: إما بتصغيره إن كان ثلاثياً مثل: شمس، نار، دار، أو بالإشارة إليه، أو بوصفه، أو بالإخبار عنه[2].

ومتى أشْكَلَ الفاعلُ من المفعول، فلَمْ يُعْلَمْ أيُّهما المفعول من الفاعل مثل: أمْكَنَ الغوّاصَ الغوْصُ، ووسِعَ الرجُلَ المنْزِلُ، والموضِعُ، فإنه يُرَدُّ إلى الضمير، فلما صَلَحَ مكانَهُ النّونُ والياءُ كان مفعولاً[3].

وقد قال الزجاجي في هذا الباب: (ما دَعا زيداً إلى الخروج) بنصب زيدٍ لأنه يصلُح مكانه: (ما دَعاني إلى الخروج)، ولو قلتَ: ما دَعا زيدٌ إلى الخروج (بالرفع لجاز على معنىً آخر، وهو أن تكون (ما) نفياً لا موضع لها من الإعراب) ومفعول (دعا) محذوف تقديره: ما دعا زيدٌ أحداً إلى الخروج، وليس كذلك النّصْبُ، لأن الكلامَ استفهامٌ ولا حذفَ معه، ولكن فيه إضمارُ فاعل، ثم قال: وتقولُ: ما كَرِهَ أخوك من الخروج، فترفع الأخَ لأن التاءَ التي

(١) شرح اللّمع للواسطي، ص ٣٦.

(٢) التبصرة والتذكرة ٢ : ٦١٧؛ الأصول ٢ : ٤١٢.

(٣) الجُمل للزجاجي، ص ١٢.

هي ضميرُ الفاعل تَحْسُنُ مكانَه، ولو نَصَبْتَ الأخَ لما كان كلاما مستقيما في المعنى[1].

ومن أصول هذا الباب أنه متى كان الفعلُ مقدّماً كان مُوحّداً أبداً، سواء كان فاعلُه موحداً أو مثنى أو مجموعاً، لأن تثنية الفاعل وجمعه أغنت عن إلحاق علامة في الفعل، فلذلك لا يُحسن أن نقول: (خرجوا الناسُ)، ولا (قاموا الزيدون)، فإن كان الفعلُ مؤخراً لم يكن بُدّ من ذلك كلّه، لأن الفعل لابدّ له من فاعل، فالذي كان فاعلاً قد صار بتقدّمه مبتدأ، فلو أفردناه بالفعل، وقلنا: الزيدون قام لجاز أن يُتوهّمَ أنّك تريد شيئاً من سببهم، ألا ترى أنه يجوز أن تقول: الزيدون قام سيّدهم، فترْفَعَ به ظاهراً، وليس كذلك مع الفعل إذا تقدّم.

أما ما جاء في الآية الكريمة: ﴿ثُمَّ عَمُواْ وَصَمُّواْ كَثِيرٌ مِّنْهُمْۚ﴾[2] فإن فيه إضمارٌ لأنهم قد جرى ذكرُهم في الآيات التي سبق ذكرها، وكذلك في قوله تعالى: ﴿وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ﴾[3]، فالذين هي في موضع البَدل، فإن قيل: فقد حكي عن العرب: أكلوني البراغيث، قيل: هذه حكاية شاذة من وجهين: أحدهما: مخالفتها الأصول وما عليه الجمهور، والآخر: وصف البراغيث

---

(١) المصدر السابق، ص١٢.

(٢) سورة المائدة: الآية رقم ٧١.

(٣) سورة الأنبياء: الآية رقم ٣..

بالأكل دون القرص، فَقَوِيَ الشُّذوذُ فيها، فلم يُعْتَدَّ بها[1].

وهناك نوع آخر ذكره الزجاج، كقولك: أعْجبَ زيْداً ما كَرِه عمْروٌ، ويُسْتحبُّ في هذه المسائل التي ذكرها الزجاج كلها وأشباهها، تقديم الاسم الذي يتبين فيه الإعراب، ليُعْلَم به أن ما بقي من الكلام فاعل أو مفعول، فَنصْبُ زيدٍ في قولك: أعْجَبَ زيداً ما كره عمروٌ، قد دلَّ على أن (ما) بصلتها هي فاعِلَةُ (أعْجَبَ)، ولو قدّمْتَ (ما) لم يحْسُن، وهو جائز، ولو رفعت (زيداً) لم يجُزْ، لأن مَنْ يعْقِل لا يُعْجِبُ ما لا يعقل، وكذلك: كَرِهَ أخوك ما أَحَبَّ أبوك، فعند رفع الأخ وتقديمه، عُلِمَ أن (ما) مفعولة، ولو نصَبْتَ الأخ لم يحْسُنَ لأن ما لا يعقل لا يكره مَنْ يعْقِل، وكذلك: أسْخَطَ عمرواً ما أرضى أباك، ولا يَحْسُنُ رَفْعُ عمروٍ إلا مع (مَنْ) بالإضافة إلى ما سبق ذكره[2].

وخلاصة الأمر أنّ (مَنْ) لِمَن يعقل، أو لصفات من يعقل، و (ما) لما لا يَعْقِلُ، وللمثال على صفات من يعقل، قوله تعالى: ﴿ قَالَ فِرْعَوْنُ وَمَا رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٢٣﴾ قَالَ رَبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ ﴾، فأجاب موسى عليه السلام بالصفات: (قال ربّ

---

(١) معاني القرآن للفراء ١ : ٣١٦؛ معاني القرآن للأخفش ١ : ٢٦٢؛ مغني اللبيب، ص٤٧٩، ٤٨٠؛ الفوائد والقواعد، ص ١٨٢؛ الكتاب ١ : ١٩، ٢ : ٤١؛ سر صناعة الإعراب ٢ : ٦٢٩، شرح التسهيل ١ : ٢٧٢؛ همع الهوامع ٢ : ٢٥٧؛ الفوائد والقواعد، ص ١٨٤؛ الأصول ١ : ١٧٢.

(٢) الجمل للزجاجي، ص ١١، ١٢.

السماوات والأرض)[1]، لأن الربّ هو المالك[2]، والمالك صفة، وقد دخلت هذه الآية في هذا الموضع، وإن كان سبحانه وتعالى متنزّهاً عن صفات المخلوقين، لأن القصد صفات مَنْ تقع منه الأفعال المُحْكَمَةَ التي لا يشبهها شيء، تعالى الله عُلُوّاً كبيراً[3].

وأما (أيّ) فإنها بمعنى البعض من الكل، فالبعض والكل يقعان على مَنْ يَعْقِلُ وما لا يَعْقِل، وباقي الموصولات تقع لمن يَعْقِلُ وما لا يَعْقِلُ[4].

وهذه الموصولات توصلُ بأحد أربعة أشياء: بالفعل والفاعل مثل: أعْجَبَ زيْداً ما كَرِه عمروٌ، وبالمبتدأ والخبر، مثل: أعجب زيداً ما عمروٌ كارهُهُ، وبالشرط والجزاء مثل: أعجب زيداً ما إنْ كرهتُهُ كَرِههُ، وبالظرف مثل: أعْجَب زيداً ما عندك[5].

ولابدّ لكل موصول من هذه الموصولات من أحد هذه الأربعة، ولابد في كل واحد من هذه الموصولات من عائد يعود على الموصول فيرتبط به، لأن الصلة أجنبية من الموصول، وهو فيه يقع الارتباط، فمتى كان العائد متصلاً

---

(١) سورة الشعراء: آية رقم ٢٣ - ٢٤.

(٢) اللسان: رَبَبَ.

(٣) معاني القرآن وإعرابه ٤ : ٨٧.

(٤) الكتاب ٢ : ٣٩٨؛ مغني اللبيب، ص ١٠٧؛ شرح اللُّمع للواسطي، ص ٢٣٣؛ المقتضب ٤ : ٢١٧؛ شرح المقدمة المحسبة ١ : ١٧٩.

(٥) المقتضب ٢ : ٢٩٤؛ الجمل، ص ١١.

بفعلٍ جاز إثباته وحذفه مثل: أعْجبَ زيداً ما كَرِهَ عمْروٌ، وفي القرآن الكريم: ﴿أَهَٰذَا ٱلَّذِى بَعَثَ ٱللَّهُ رَسُولًا﴾ (1)، يريد (بعثَهُ)، وكذلك قوله تعالى: ﴿كَمَا يَقُومُ ٱلَّذِى يَتَخَبَّطُهُ ٱلشَّيْطَٰنُ مِنَ ٱلْمَسِّ﴾ (2) أي بالإثبات.

ومتى كان العائدُ متصلاً بحرف جرّ أو اسم لم يحْسُنْ حذفُه مثل: يُعْجبني الذي مررْتُ به، والذي أنْتَ ضارِبُهُ، لأن المضاف يبقى بلا مضاف إليه، وحرف الجر يبقى بلا مجرور، فإن حذفت الجار والمجرور أخْلَلْتُ بالاسم، ولا يُقْدَمُ على هذا إلا سماعاً، ومتى كان الضمير العائد مرفوعاً، نُظِرَ: فإن كان فاعلاً كان مستتراً لا يظهرُ في الواحد، ويظهر في التثنية والجمع مثل: يعجبني الذي قام، واللذان قاما، والذين قاموا، ويعجبني مَنْ قام، ومَنْ قاما، ومَنْ قاموا، وفي كتاب الله عز وجل: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ﴾ (3)، وفي سورة أخرى: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ﴾ (4)، فالإفراد حَمْلٌ على لفظ مَنْ، والجمع حَمْلٌ على معناها(5).

وقد يجوز الإفراد وأنت تريد به معنى التثنية والجمع مراعاة وحمْلاً على لفظ (مَنْ) لأنها بلفظ المفرد.

---

(1) سورة الفرقان: آية رقم ٤١.

(2) سورة البقرة: الآية رقم ٢٧٥.

(3) سورة الأنعام: الآية رقم ٢٥.

(4) سورة يونس: الآية رقم ٤٢.

(5) المقتضب ٢ : ٢٩٤؛ مشكل إعراب القرآن ١ : ٢٨٦.

و(ما) تقع على ما لا يعقل، كقولك: ما عندك؟ فتقول: دينارٌ أو دِرهَمٌ، ولو قلت: زيدٌ أو عمروٌ لم يَجُزْ، لأن (ما) لما لا يعقل(١).

وأما قوله عز وجل: ﴿وَٱلسَّمَآءِ وَمَا بَنَىٰهَا﴾ (٢)، وقوله سبحانه وتعالى: ﴿وَمَا مَلَكَتۡ أَيۡمَٰنُكُمۡ﴾ (٣)، وقوله: ﴿وَلَآ أَنتُمۡ عَٰبِدُونَ مَآ أَعۡبُدُ﴾ (٤)، ففي كل واحد منها وجهان: منهم من يجعلها مصدرية احتاجت إلى تقدير حذف مضاف، كأنه قال: والسماءِ وبنائها، أي صاحب بنائها، ومنهم من يجعلها بمعنى الذي(٥).

و (مَنْ) لمن يعقل، أما قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَآبَّةٖ مِّن مَّآءٖۖ فَمِنۡهُم مَّن يَمۡشِي عَلَىٰ بَطۡنِهِۦ﴾ (٦)، فإنه لما وقع في الآية عمومٌ تناولَ مَنْ يَعْقِلُ ومنْ لا يعقل، فغلب منْ يعقِل(٧).

ومن النوع الأول قول الشاعر:

---

(١) المصدر السابق ١ : ٤١.

(٢) سورة الشمس: الآية رقم ٥.

(٣) سورة النساء: الآية رقم ٣٦.

(٤) سورة الكافرون: الآية رقم ٣.

(٥) المقتضب ٢ : ٥٢؛ معاني القرآن للأخفش ٢ : ٥٣٩؛ إعراب القرآن ٥ : ٢٣٦.

(٦) سورة النور: الآية رقم ٤٥.

(٧) معاني القرآن للفراء ٢ : ٢٥٧؛ المقتضب ٢ : ٥٠.

تعشَّ فإن عاهدتني لا تخونُني نكُنْ مِثْلَ مَنْ يا ذئْبُ يصْطَحِبانِ [1]

ومتى كان ضمير المرفوع مبتدأ كان دائماً ظاهراً لا يجوز حذفه مثل: أنْتَ الذي هُو قائمٌ، وأنت التي هي قائمة، إلا أن يطول الكلام، فيجوز الحذف للطول كما قال سيبويه عنهم: (ما أنا بالذي قائلُ لك سوءاً) [2]، أراد: بالذي هو قائلٌ لك سوءاً، فحذف للطول، فإذا ثبت هذا، فإن هذه الموصولات، وإن طالت بصلاتها وعوائدها، كُلُّها في موضع الاسم الواحد، فإذا قلتَ: يعجبني الذي أعلمتُهُ عمْرواً قائماً، فكُلُّه في موضع: يعجبني الرجل.

(١) هذا البيت للفرزدق في ديوانه: شرح ديوان الفرزدق ٢ : ٨٧٠؛ الكتاب ٢ : ٤١٦؛ المقتضب ٢ : ٢٩٥؛ شرح المفصل لابن يعيش ٢ : ١٣٢.

(٢) الكتاب ٢ : ١٠٨، ٤٠٤.

باب ما يتبع الاسم في إعرابه

التوابع خمسة أقسام هي: التأكيد، والنعت، وعطف البيان، والبدل والنسق[1]، ولم يذكر أبو القاسم الزجاجي عطف البيان، لأنه يشبه النعت، ويجب التفريق بينهما، لأن الفرق بين عطف البيان وبين النعت قد وقع من حيث كان النعت بالأسماء المشتقة، وعطف البيان بالأسماء الجامدة، كتبيين الأسماء بالكُنى، والكُنى بالأسماء، مثل: جاءني أبو علي زيدٌ، وجاء زيدٌ أبو عليّ، كأنك انعطفت على الاسم الأول، فبيَّنْتَهُ باسمٍ آخر هو هو في المعنى[2].

والنَّسَق هو عطف الشيء على غيره بحرف.

ولكل قسم من هذه الخمسة باب، وقد بَوَّبَ صاحب الكتاب أربعةً منها، فَقَدَّمَ التأكيد أولاً، وجعل العطف أخيراً، لأن التأكيد المعنوي لا يخالف المؤكَّد إلا في التسمية لأنه هو هو، وحقيقته، والعطف يخالف المعطوف عليه، وهو أنه بواسطة، وإذا كان التابع مع المتبوع كالشيء الواحد وَجَبَ تقديمه،

---

(١) الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب، ت ٦٤٦هـ، تحقيق إبراهيم محمد عبد الله، دار سعد الدين- دمشق، ط١، ٢٠٠٥، ص ٢١٤.

(٢) الجمل للزجاجي، ص ١٣؛ شرح الجمل لابن عصفور ١ : ١٩٢؛ البسيط في شرح الجمل لابن أبي الربيع الإشبيلي، تحقيق عياد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٩٨٦، ١ : ٢٩٥.

وإذا كان غيرَه وجب تأخيرُه، وإنما قُدِّم التأكيد على النعت مِنْ قِبَلِ أن النّعْت قد يكون بالجُملِ، وقُدِّمَ النَّعْتُ على البَدَل، لأن في البَدَلِ الغَلَطَ، وقُدِّم البَدَلُ على العطف لأنه يتبع بلا واسطة.

باب النعت

الغرض بالنعت هو تخصيص نكرة، أو إزالة اشتراك عارض في معرفة، أو بيان مدح أو ذم، لا يخلو من هذه الثلاثة، والنعت هو وصف المنعوت بمعنىً فيه أو في شيءٍ من سببه بالمشتقات، أو ما تَنَزَّلَ منزلة المُشتقّاتِ، فالمُشتقّاتُ: أسماء الفاعلين والمفعولين من نحو: هذا الرجل الضّاربُ، وهذا الرجلُ المضروبُ، والمُنزّلُ منزلة المُشْتقّات. قولك: هذا ثوبٌ خمسون ذراعاً، وقَعَ موْقِعَ قولِك: هذا ثوبٌ طويلٌ، ومثلُهُ: مررت برجلٍ أبي عشَرةٍ، أي: كثير الأولاد، وجملة الأشياء التي يوصف بها خمسة[1]:

١- ما كان فعلا لموصوف، مثل: آكِل، وشارب.

٢- ما كان حِلْيَةً للموصوف، مثل: طويل، قصير، أسمر، أبيض.

٣- ما كان صناعة للموصوف، مثل: عالم، فقيه، بزّاز، عطّار.

٤- ما كان نسباً إلى بَلَد أو رجل أو معنى مثل: كُوفيّ، حبَشيّ، مِصْريّ، نَحْوِيّ وسبب هذه الأشياء الأربعة يجري مجراها في جريان النّعت على المنعوت، وارتفاع السبب بالصفة مثل: مررت برجلٍ شاربٍ أبوه، وطويلٍ أخوه، وعالمٍ ابنُهُ، وكوفيٍّ عمُّهُ، وإنّما جاز ذلك مِنْ قِبَلِ أن سبب الشيء يجري

(١) الكتاب ٢ : ٢٧؛ شرح الجمل لابن خروف ١ : ٣٠٠؛ شرح الجمل لابن عصفور ١ : ١٩٣؛ الإيضاح، ص ٢١٦.

مجراه من حيث كان في الصفة مُضْمرٌ مرفوع راجعٌ على الموصوف، فكذلك يكون السبب مرفوعاً، ولابدّ فيه من العائد، وقد يكون السبب المذكور منصوباً أو مجروراً ولأبُدَّ من العائد.

٥- ما كان وصفا بـ (ذي) التي بمعنى صاحب مثل: مررتُ برجلٍ ذي مالٍ، فهذا لا يرفع السبب، لأنه اسم وليس بمشتقٍّ من فِعْلٍ فيُرفَعُ كما تُرفَعُ الأفعال، فلا يجوز: مررت برجلٍ ذي مالٍ أبوه، فإذا أردت ذلك فارفع الكل واجعله مبتدأً وخبراً، فقُلْ: مررت برجلٍ ذو مالٍ أبوه: فأبوه مبتدأ، وذو مالٍ خبرٌ مُقدّمٌ عليه، والجملة في موضع جرٍّ، فتكون الجملة وصفاً[1].

والنّكرات تختصُّ بأن توصف بالجمل من المبتدأ والخبر، والفعل والفاعل، والشرط والجزاء، وبالظرف، ويُحْكَمُ على مواضِعِها بإعراب الموصوف، ولا يتبيّنُ في لفظها إعراب، ولابد فيها من عائد على الموصوف، كما كان كذلك إذا وقعت الجُملُ صلاتٍ أو أخباراً أو أحوالاً، فإذا ثبت هذا، فجملة الأمر أن النّعْتَ تابعٌ للمنعوت في عشرة أشياء: في رفعِهِ، ونصْبِهِ، وجَرِّهِ، وتعريفه، وتنكيرِهِ، وإفراده، وتثنيتِهِ، وجَمْعِهِ، وتذكيره، وتأنيثه[2].

---

(١) شرح المقدمة المحسبة، ٢ : ٤١٤.

(٢) الجمل للزجاجي، ص١٣؛ شرح الجمل لابن عصفور ١ : ١٩٦.

ولا يختلف شيء من ذلك مِنْ قِبل أن النعت والمنعوت كالشيء الواحد، فلذلك لم تُنْعتِ النكرةُ بالمعرفة، ولا المعرفةُ بالنكرة، لأن النكرة من حيث كانت شائعةً أشبهت الجمع والمعرفة من حيثُ كانت مختصةً أشبهت الآحاد، فمن حيث لم يوصف الجمعُ بالواحد، ولا الواحدُ بالجمعِ، كذلك لا توصفُ النكرةُ بالمعرفة، ولا المعرفة بالنكرة[1].

(١) الإيضاح، ص ٢١٦؛ شرح الجمل لابن خروف ١ : ٣٠٣؛ شرح اللُّمع للواسطي، ص ١٠٥.

فصل الأسماء في وصفها

الوصف في الأسماء أربعة أنواع هي:

أ- منها ما لا يُوصَفُ ولا يُوصَفُ بِهِ، وهي المُضمرات وكلها لم توصف لأنها قد أَشْبَهَت الحروف، ولم تُضْمَرْ إلا وقد عُرِّفت، فلا يجوز أن تقول: نزلت عليه الكريم، ورأيته الجليلَ (على النعت)، ولم يوصف بها لأنها ليست بمشتقة ولا واقعة موقع المشتق[1].

ب- ومنها ما يُوصَفُ ولا يُوصَفُ به وهي أسماء الأعلام، وكلها توصف لإزالة الاشتراك ولا يوصف بها، لأنها ليست بمشتقة ولا واقعة موقع المشتق، فإذا قُلْت: مررتُ بأخيك زيدٍ، فإنما زيد بدل وليس بنعتٍ.

جـ- ومنها ما يُوصَفُ به ولا يُوصَفُ، وهي الجُمل، مثل: هذا رجُلٌ عَقْلُهُ وافرٌ، وهذه امرأةٌ خرج أخوها، ومررت برجلٍ أبوه عالِمٌ ونحوه، ويوصف بهذه لأنها تُخَصِّصُ، وفيها معنى الفعل ولا توصف، لأنها بمنزلة الفعل والفاعل، والأفعال الصياغية لا توصف[2].

---

(١) الجمل للزجاجي، ص ١٦.

(٢) الخصائص ٣ : ٩٨؛ ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي، ت (٧٤٥هـ) تحقيق رجب عثمان محمد، ومراجعة رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٩٩٨، ج٤، ١٩٣١.

د- ومنها ما يُوصَفُ ويُوصَفُ به، وهي: أسماء الإشارة: تقول: جاءني هذا الرجل، جاءني زيدٌ هذا، بمنزلة: جاءني زيدٌ المشار إليه. والأسماء المضافة توصف ويوصف بها مثل: جاءني غلامُ زيدٍ العاقِلِ، وزيدٌ صاحب العقلِ، وما فيه الألف اللام مثل: جاءني زيد العاقلُ، والرجلُ العاقلُ(١).

والأسماء المضافة قسمان: منها ما يجوز أن يوصف المضاف أو المضاف إليه، وهو كل اسم مضاف إلى اسم تحت ذلك الاسم الثاني معنىً مثل: جاءني غلامُ زيدٍ العاقِلِ، وإن شئت: (العاقلُ)، فإن وصفتهما جميعاً بالعقل لم يجُزْ أن تجمع بين نعتيهما، لأن أحد الاسمين مرفوع والآخر مجرور، وإنما يجوز ذلك على أحد وجهين، إما على القطع فتنصب أو ترفع، وإما أن تأتي بنعتين، تجرُّ أحدهما وترفع الآخر، فتقول: جاءني غلامُ زيدٍ العاقِلِ العاقِلُ، وكذلك إذا اختلفت الصفةُ مثل: هذا غلام زيدٍ الظريفِ الكاتبُ.

وإذا كان المضاف إليه لا معنى تحته لم يصحَّ وصفُه ولم يوصف إلا الأول، وذلك مثل الكُنى من نحو: جاءني أبو بكرٍ الكاتبُ (ولا يجوز الجرُّ)، وكذلك جميع الكُنى، فإن لم يكن كنية، ولكنه أبو رجلٍ اسمُه بكرٌ جاز الجرُّ.

والأسماء في حَمْل النعت عليها ثلاثة أضرب: أسماء يجوز في نعتها وجهان: الحملُ على الموضع تارةً وعلى اللفظ تارةً، فمن ذلك الأسماء المفردة المناداة، ويجوز إذا وصفت بمفرد وجهان: يا زيدُ اللبيبُ، ويا زيدُ اللبيبَ، فالرفعُ حملاً على اللفظ، والنّصْبُ حملاً على الموضِع، فإن كانت الصفة بمضاف

(١) ارتشاف الضرب ٤: ١٩٣٣.

لم تكن إلا منصوبة مثل: يا زيدُ صاحبَ المالِ، لأن المضاف إليه حالٌّ محلّ التنوين، ولو نُودِيَ لم يكن إلا منصوباً، فكذلك إذا وُصِفَ بِهِ. ومن ذلك أسماء الفاعلين إذا أُضيفت، وهي بمعنى الحال والاستقبال، تقول: هذا ضاربٌ زيدٍ الجاهلِ والجاهلَ. وكذلك المصادرُ المقدّرة بأنْ والفعل مثل: يعجبني بناءُ زيدٍ العاقلِ والعاقِلُ.

ومن الأسماء ما يوصف على موضعه دون لفظه، وهي الأسماء التي لا تنصرف في حال الجرّ مثل: مررتُ بأحمدَ الطويلِ، لأنه لا عِلَّةَ في (الطويل) تمنعه من الجرّ، ولو كان في مثله من الصفات عِلَّةٌ، كان كالموصوف مثل: مررت بحُبْلى سوداءَ أو سكرانَ أسودَ، هذا إذا نزّلْتَ كلّ واحد من الموصوفين منزلة الاسم لأن حقيقة الصفة لا توصف.

ومما تكون الصفة على موضعه دون لفظِه، ما كان مبنياً مُتوغِّلاً في البناء مثل صفات اسمانِ الإشارة والمبهمات، والذي، والتي من الموصولات، تقول: جاءني هؤلاء العقلاءُ، ورأيتُ هؤلاءِ العقلاءَ، ومررت بهؤلاء العقلاءِ، فكسرةُ العقلاء كسرةُ إعرابٍ، وكسرةُ هؤلاء كسرةُ بناء.

ومن الأسماء أسماءٌ يجوز في صفاتها ثلاثة أوجهٍ، الحملُ على اللفظِ، والحملُ على الموضِعِ، وبناء الصفة على الموصوف، وذلك يكون مع النكرات المفردات المبنيّات من نحو: لا رجُلَ ظريفاً في الدارِ (على اللفظِ)، ولا رجُلَ ظريفٌ في الدار (على الموضع)، ولا رجُلَ ظريفَ في الدار (على البناء)، لأنه لمّا ثبَتَ واستقرَّ أن للفظ حصةً من المراعاةِ والمعنى مثل ذلك، وَثَبَتَ أن الصفة

والموصوفَ كالشيءِ الواحِدِ، جاز لهذه القضية أن تعطي كُلّ أصلٍ حُكْمَهُ، فعلى هذا قياسُ كلّ ما يجري هذا المجرى، ولو كان عِوضَ الصفة عطفاً مثل: لا رَجُلَ وامرأةً، لسقط البناء، ولم يبْق إلا وجهان:

أحدهما: النصب حملاً على اللفظ، والآخر: الرفع حملاً على الموضع.

وقد سقط البناء لأنه لا تُجعل أربعة أشياء كالشيء الواحد مع ظهور حرف العطف، وهذا الباب إنما هو مُشَبَّهٌ بباب الأعْدادِ المُرَكَّبةِ من أَحَدَ عَشَر إلى تِسْعَةَ عَشَر، وليس في هذا إلا اسمان قد جُعِلا اسماً واحداً، لمّا تَضَمَّنا معنى الحرف، فلا يكون المُشَبَّهُ بهما أكثَرَ حُكْماً منهما.

وقد قال الزجاجي: تقول: جاء زيدٌ الراكبُ، ولو قلت: جاءني زيدٌ راكبٌ (على النعت) لم يجُزْ[1].

وجملة الأمر أن من الأسماء ما يجوز نعتُه وتأكيدُهُ والبَدَلُ منه، وهي المعارفُ كُلُّها (سوى المضمرات)، ومنها ما يجوز تأكيدُه والبَدَلُ منه، ولا يجوز نعتُه، وهي المضمرات كُلُّها، ومنها ما يجوز نعته والبدل منه ولا يجوز تأكيدُه، وهي النكرات كُلّها، فمن هنا قال الزجاجي: إن جعلْتَ راكباً بدلاً من زيدٍ جاز[2]، قال تعالى: ﴿لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ ﴿١٥﴾ نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ خَاطِئَةٍ﴾[3]، فأبْدل ناصيةً كاذبةً

(١) الجُمل، ص ١٤ - ١٥.

(٢) الجمل للزجاجي، ص ١٥.

(٣) سورة العلق: الآية رقم (١٥، ١٦).

خاطئة، وهو نكرة من الأولى وهو معرفة[1].

وقال الزجاجي: وإن جعلته حالاً جاز، وجملة الأمر أن إتيان الحال من المعرفة أحسنُ من إبدال النكرة من المعرفة، لأن من شرائط الحال أن تكون نكرة بعد معرفة، فإذا وُجدت كذلك، فقد جاءت على أصلها، وليس من شرط البَدل ذلك، لأنه يكون من المعرفة والنكرة، فقولك: جاء زيدٌ راكباً أَحْسَنُ من قولك: جاء زيدٌ راكبٌ في قياس الإعراب، وبينهما فرقٌ من جهة المعنى، وهو أنك إذا نصبْتَ كان المعنى حاصلاً له في الحال، وإذا رَفعْت كان هذا المعنى ثابتاً له قبل ذلك.

وكذلك إذا كان صفةً (لا بدلاً)، مثل: جاء زيدٌ الراكبُ، فإن كان بدلَ زيد اسمٌ نكرةٌ مثل: (رجل) وكان الوصفُ أَحْسنَ، مثل: جاء رجُلٌ راكبٌ، ولا يحسُنُ النَّصْب، لأن من شرط الحال أن تأتي بعد المعرفة، فشرائط الحال: أن تكون نكرةً، مشتقةً، تأتي بعد معرفة قد تمّ الكلام دونها، مُقدّرةً بفي، منتقلة، هذا حقيقتها، وإن كانت قد تخرج من ذلك، فلذلك كان قولك: جاء زيدٌ راكباً أَجْودَ من البدَلِ، ولذلك كان الوصف في قولك: هذا رجُلٌ مُقْبِلٌ أَجْوَدَ مَنَ الحال، فإن تقدّم (مقبلٌ) على (رجُلٍ) بَطَلَ الوصْفُ والبدلُ، لأن الوصْف لا يتقدّم على الموصوف، والبَدَلَ لا يتقدم على المُبْدَلِ منه، وإذا بطَلَ عُدْتَ إلى النّصْب، فقلت: هذا مقبلاً رجلٌ، ولا يجوز: مُقْبِلاً هذا رجُلٌ، لأن الحال إذا

---

(١) البحر المحيط ٨ : ٤٩١.

كان العاملُ فيها معنىً لم يتقدم على عاملها[1].

وإذا تكررت النعوت، فإن شئت أتْبَعْـتَها الأَوَّلَ، وإن شئت قَطَعْتَهَا منه[2].

وخلاصة الأمر، فإن النعوت إذا تكررت جاز فيها ثلاثة أوجه:

١- أحدها: إتباعُ بعضها بعضاً بلا حرف عطف، فتقول: مررتُ بإخوتك الظرفاء الكرامِ العقلاءِ، فالصفات الثلاث للاسم المتقدم[3].

٢- والثاني: مررتُ بإخوتك الظرفاءِ والكرامِ والعقلاءِ، فالصفتان الثانيتان معطوفتان على الصفة الأولى، وليست بمعطوفة على الموصوف، لأنها لو كانت عطفاً على الموصوف فكانت غيره، لأن الشيء لا يُعْطفُ على نفسه، ومن هنا أجمعوا على أنه لا يجوز عطف الصفة على الموصوف، فلا يجوز أن تقول: مررتُ بإخْوَتِكِ والظُّرَفاءِ وأنت تريد وصْفَهم[4].

٣- والثالث: القطع بشيئين: بالرفع والنصب، فالنصب يقتضي تقدير ناصبٍ لا يظهر في اللفظ، والرفع يقتضي رافعاً لا يظهر في اللفظ، وأحسنُ ما كان في ذلك إذا تكرّرت النُّعوت، وكان معنى الكلام مدْحاً أو ذَمّاً، فيُقْطَعُ

(١) همع الهوامع ٥ : ١٨٥؛ الجمل، ص ١٥.

(٢) الجمل، ص ١٥.

(٣) شرح التسهيل ٣ : ٣١٩.

(٤) شرح التسهيل ٣ : ٣١٩؛ همع الهوامع ٥ : ١٨٤.

الأخيرُ إيذاناً وتنبيهاً على المدح والذّمِّ، فلذلك لا يقوى القطع في قولك: مررتُ بزيد العالِمِ، لأنه لم يُكرّر النّعْتُ، ولا يَحْسُن أن تقول: مررتُ بزيدٍ القائِمِ الضاحِكِ المتحدث، لأنه لا مدْحَ فيه ولا ذمّ، وإنما الغرضُ بالوصف التَّبْيين عن الموصوف، وإجراؤه على ما قبْلَهُ في إعرابه، لأنه أوْلى به، ومن هنا أنشد أبو القاسم الزجاجي بيت الخِرْنِقِ بنت بدر[1]:

لا يبعدن قومي الذين هُمُ ... سُـــمُّ العُداةِ وآفَةُ الجُزْرِ

النّازلين بِكُلِّ مُعْتَـــركٍ ... والطّيّبـــون معاقِدَ الأُزْرِ

لما تقدّم نعتٌ، وقد طال بصِلتهِ، وفيه مدْحٌ، قُطِع، فنصْبُ (النازلين) بإضمار: (أُعْني)، ورفْع الطيبين بإضمار (هم)، والبيت يُنْشد على أربعة أوجه: برفعهما جميعاً، فلا يكون قطعاً في الظاهر، لأنه جارٍ على القومِ الفاعلين، وبنصبهما جميعاً، فيكون قطعاً بمعنى (أعني)، وبرفع الأول ونصب الثاني، وبرفع الثاني ونصب الأول، وكل ذلك جائز، وعليه قول الله عز وجل: ﴿لَٰكِنِ ٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلْعِلْمِ مِنْهُمْ وَٱلْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَۚ وَٱلْمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَۚ وَٱلْمُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ﴾[2]، لأنه قد اجتمع الشرطان، لكن القراءة سُنّةٌ مُتّبعة، لا تتجاوز ما قرأت به الجماعةُ[3].

---

(١) ديوان الخِرْنِقْ بنت بدر، ص ٢٩، ٣٠؛ الكتاب ٢ : ٥٧، ٦٤؛ الجُمل، ص١٥؛ خزانة الأدب ٥ : ٤١.

(٢) سورة النساء: الآية رقم ١٦٢.

(٣) المحتسب ١ : ٢٠٣؛ البحر المحيط ٣ : ٤١١.

وقال الزجاجي: إذا اختلف إعراب الأسماء المنعوتة أو العوامل فيها، لم يُجمَع بين نعوتها..

وقد كان ذلك من قِبل أن النعت والمنعوت كالشيء الواحد، فكما لا يجوز أن يجتمع إعرابان مختلفان، ولا مُتّفقان في كلمة واحدة، فكذلك لا يجوز أن يُجْمع بين النعوت مع اختلاف الإعراب، فلا يجوز أن تقول: ضَربَ زيدٌ عمرواً الكاتبان ولا الكاتبين بسبب ما ذكرنا، وإنْ قُدّر له رافعٌ أو ناصبٌ على القطع جاز ذلك. وكما لا يجوز أن يعْمل عاملان لفظيّان في معمولٍ واحد، كذلك لا يجوز أن يُجْمَع بين النُّعوت والمنْعوتين (مع اختلاف العوامل)، فلا يجوز أن تقول: هذا زيدٌ وأقبل محمدٌ العاقلان، ولا خاطبتُ زيداً وكّلمْتُ عَمْرَواً العاقِلَيْنِ.

باب العطف

إن جملة ما في هذا الباب ثلاثة أمور هي: جملة حروف العطف، ومعانيها، وأحكامها.

أما جملتها فعشرة هي: الواو، الفاء، ثُمَّ (وهذه الثلاثة هي أخوات) لأنها تجمع بين الشيئين في اللفظ والمعنى.

وأوْ، وإمّا، وأمْ، (وهذه الثلاثة أخوات) لأنها لأحد الشيئين أو الأشياء.

وبلْ، ولكنْ (وهما أختان) لأن الاستدراك والإضراب يتقاربان.

ولا، وحتى (منفردتان) لاختلاف معنييهما.

فأما معانيها؛ فالواو معناها الجمعُ من غير ترتيب، ولذلك قال الزجاج: إذا قلت: قام زيدٌ وعمروٌ احتمل ثلاثة معانٍ: إما أن يكون أحدهما قد فَعَلَ الفِعْلَ قبل صاحبه، وأن يكونا قد فعلاه معا[1]، والدليل على أنها لا ترتيب لها: السماع والقياس، فالسماع قوله سبحانه وتعالى: ﴿وَقُولُواْ حِطَّةٌ وَٱدْخُلُواْ ٱلْبَابَ سُجَّدًا﴾ [2]، وقوله تعالى: ﴿وَٱدْخُلُواْ ٱلْبَابَ سُجَّدًا وَقُولُواْ حِطَّةٌ﴾[3]، وذلك في

---

(١) الجُمل، ص ١٨، ١٩.

(٢) سورة الأعراف: الآية رقم ١٦١.

(٣) سورة البقرة: الآية رقم ٥٨.

موضع آخر، والقصة واحدة، والقياس أن العطف بالواو نظير التثنية، فكما أن التثنية لا توجب ترتيباً، فكذلك الواو، والواو في كلام العرب على ستة أضرب: واو جامعة عاطفة[1]، وواو جامعة غير عاطفة، (وهي واو المفعول معه)، وواو القسم، وواو التقليل، وواو الحال وهي واو الابتداء مثل: قام زيدٌ وهو ضاحكٌ، وواو ناصبة للفعل المستقبل بإضمار أنْ[2].

أمّا مَنْ جعل الواو في معنى ثم أو غيرها من حروف العطف أو زائدة، فلا يؤيده المحققون، وإذا جاء شيء من ذلك، فيؤولونها حسب ما يردّونها إلى أصلها[3].

وأما معنى الفاء فالترتيب من غير مُهْلة (بخلاف الواو)، والدليل على ذلك أنها تأتي جواباً للشرط مثل: إنْ تخْرُجْ فأنا أخْرُجْ معكَ، ولا يقع الخروج الثاني إلا بعد الخروج الأول، والفاء تكون على ثلاثة أضرب هي:

---

(١) تدل الواو العاطفة على ما يلي: أ- على مطلق الجمع من غير إشعار بخصوصية المعية أو الترتيب وهو قول الجمهور. ب- على الترتيب مطلقا، وهو قول ثعلب وابن درستويه. جـ- على الجمع بقيد المعية، فإذا استعملت في غير ذلك كان مجازا، ويُعْزى إلى بعض الحنفية والإمام أحمد بن حنبل وبعض المالكية. د- تدل على الترتيب حيث يستحيل الجمع كقوله تعالى: (اركعوا واسجدوا) وهو قول الفراء: مغني اللبيب، ص ٤٦٤.

(٢) الفصول المفيدة، ص ٧٤؛ مغني اللبيب، ص ٤٦٣.

(٣) الفوائد والقواعد، ص ٤٧٨؛ الإنصاف ٢ : ٤٥٦.

- مُتْبِعة عاطفة مثل: دخَلْتُ البصرةَ فالكوفة.

- ومتبعة غير عاطفة في باب الشرط والجزاء.

- وزائدة عند الأخفش، لأنه يجيز: زيْدٌ فَمُنْطَلِقٌ، وأنشد:

وقائلةٍ خَوْلانُ فانكِحْ فتَاتَهُمُ وأُكْرُومَةُ الحيَّيْنِ خِلْوٌ كما هيا[1]

أراد أن يقول: هؤلاء خَوْلانُ انْكِحْ فتاتهم، وهو هنا عطف الفاء جُمْلةً على جملة، إذ أن الأجدر أن يُحْمل الحرف على معنى مفيد، لا أن يُحْمل على الزيادة، وليس كما قال الأخفش في معاني القرآن: (كأنه قال: هؤلاء خولان، كما تقول: الهلالُ فانظر إليه، كأنك قلت: هذا الهلالُ فانظر إليه، فأضْمَرَ الاسمَ)، وربما جاء رأي ابن بابشاذ قياساً على ما رواه الأخفش مما قاله بعضهم: (أخوكَ فَوُجِدَ)[2].

وإذا جاءت الفاء في موضع من المواضع، وظاهره يدُلّ على غير الترتيب، فينبغي تأويلُه على معنى يحفظ عليها أصلها مثل قوله تعالى: ﴿وَكَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَٰهَا فَجَآءَهَا بَأْسُنَا بَيَٰتًا﴾[3]، والبأس هو من الهلاك، وهذا من قبيل حذف السّبَبِ وإبقاء المسَبَّب، كأنه أراد القول: وكم من قريةٍ أردنا هلاكها، فالإرادة

---

(١) الكتاب ١ : ١٣٩، ١٤٣؛ معاني القرآن للأخفش، مغني اللبيب، ص ٢١٩؛ خزانة الأدب ١ : ٤٥٥، والبيت لم يعرف قائله وقد أورده سيبويه في الكتاب.

(٢) معاني القرآن للأخفش ١ : ٨٠.

(٣) سورة الأعراف: الآية رقم ٤.

هي السبب، وهذا هو كقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قُمۡتُمۡ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ﴾[1]، وهذا يعني أن الهلاك نوعان: هلاك استئصال، وهلاك بغير استئصال، والمعنى: وكم من قريةٍ أهلكناها بغير استئصال، فجاءها بأسُنا باستئصال.

وهناك رأي آخر بخصوص الفاء، وهو أن الفعلين إذا تقاربا ولم يتنافيا جاز تقديم أحدهما على الآخر، كقولك: إن أحْسَنْتَ إليّ فأعطيتني جِئْتُ، وإن أعطيتني فأحْسنْتَ إليّ جِئْتُ، ومثل ذلك ما جاء في الآية الكريمة بشأن البأس، لمّا تقاربا في المعنى جاز عطفُ أحدهما على الآخر[2].

وأما معنى (ثُمّ) فإنه مثل معنى (الفاء)، إلاّ أنّ فيها مهلة في الزمن، وكأنها خُصّتْ بذلك، كما خُصّت بأنها على أكثر من حرف واحد، فتراخى معناها كما تراخى لفظها، وليس كذلك الفاء.

وأما معنى (أو) فهو: الشك في الإخبار مثل: جاءني فلان أو فلان، والتخيير في الأوامر مثل: خذ ديناراً أو عشرين درهماً، والإباحة فيما ليس أصله الحظر مثل: تعلّم فقهاً أو نحواً[3]، والإبهام فيما فيه ضربٌ من المصلحة

(١) سورة المائدة: الآية رقم ٦.

(٢) معاني القرآن للفراء ١ : ٣٧١.

(٣) الجمل، ص ١٧.

أو غيرهما مثل قوله تعالى: ﴿ وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَىٰ مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ ﴾ (١)، ومثل ذلك قولنا: جاءني زيدٌ أو عمروٌ(٢).

ومعنى (إمّا) فهو مثل معنى (أو) في الأقسام الأربعة، إلا أنها أقْعَدُ في المعنى من (أو) من حيث أن الكلام من أول وهلة يبنى على الشك أو التخيير أو الإباحة مع (إمّا)، ولا يعطف بها إلا مكرّرة مثل: قامَ إمّا زيدٌ وإمّا عمروٌ(٣).

ومعنى (أم) فهو الاستفهام، وهي على ضربين: متصلة ومنقطعة:

فالمتّصلةُ يجتمع فيها دائما ثلاثة شروط: يكون معها ألف الاستفهام، وتكون مُقدّرة (بأي)، ويكون جوابها معيناً، مثل: أقامَ زيْدٌ أمْ عمْروٌ؟ فالمعنى أيهما قام؟ والجواب: التعيين، ولو كانت (أو)بدلاً من (أم) فقلت: أقامَ زيدٌ أو عَمْروٌ لم يكن جوابها شخصاً، وإنما جوابها (نعم) أو (لا)، لأنها مقدّرة بالأُحَدِيَّةِ، فكأنه قال: أحدهما قامَ.

أما إذا كانت (أم) بغير ألف الاستفهام، أو بـ (هل) فإنها تكون منقطعة، ولم تقْتضِ تعييناً، مثل قول العرب: إنها لَإبلٌ أم شاءٌ، فهذه تُقدّر بـ (بل)،

(١) سورة الصافات: الآية رقم ١٤٧.

(٢) إعراب القرآن للنحاس ٣ : ٤٤٣.

(٣) الإيضاح، ص ٢٢٤؛ شرح الجمل لابن خروف ١ : ٣٢٠؛ التبصرة والتذكرة ١ : ١٣٤.

والهمزة، فكأنه قال: بل أهي شاءٌ، فكأن الكلام الذي بعدها قد انقطع عما قبلها، فلذلك سُمّيت منقطعة بمنزلة بل، وسميت الأولى متصلة لأنها بمنزلة (أي)[١].

ومعنى (بل) فهو الإضراب بعد إيجاب أو نفي، نحو: ما جاء فلانٌ بل فلانٌ، أو جاء فلانٌ بل فلانٌ.

ومعنى (لكن) فهو الاستدراكُ بَعْدَ النَّفْي خاصة مثل: ما جاءني فلانٌ لكن فلانٌ، ولا يجوز أن تقول: جاءني فلانٌ لكن فلانٌ، لأن (لكن) مُدْخَلَةٌ على حروف العطف، و (بلْ) أقْعَدُ منها، ولذلك جاز فيها وجهان[٢].

ومعنى (لا) هو إخراج الثاني مما دخل فيه الأول، ولا يُعْطَفُ بها إلا بعد إيجاب، بخلاف (لكن)، فتقول: قام زيْدٌ لا عمروٌ، ولا يجوز أن تقول: ما قامَ زيدٌ لا عمروٌ[٣].

ومعنى (حتى) فهو الغاية على جهة تعظيم الشيء أو تحقيره، ولا يُعطَفُ بها إلا بمجموع شرطين: أن يكون قليلاً بعد كثير، وجنساً له، تقول: قام القَوْمُ حتى زيْدٌ، ولا يجوز أن تقول: قامَ زيْدٌ حتى عمْروٌ، وكذلك تقول: خرج الناس حتى بَكْرٌ، ولا يجوز أن تقول: حتى الحمارُ، لأنه ليس من جنس الأول،

(١) الكتاب ٣ : ١٧٢؛ الفوائد والقواعد، ص ٣٨٥؛ التبصرة والتذكرة ١ : ١٣٥.
(٢) التبصرة والتذكرة ١ : ١٣٦.
(٣) شرح الجمل لابن خروف ١ : ٣٢٣؛ التهذيب الوسيط في النحو، ص ١٦١.

ويجوز جميع ذلك في الواو، وهذه جميع معاني حروف العطف.

أما أحكام حروف العطف فهي كثيرة أذكر منها ما يلي:

١- إن جميعها يدخل الثاني في إعراب الأول من رفع ونصب وجرٍ وجزمٍ مثل: رأيت فلاناً وفلاناً، ومررت بفلانٍ وفلان، وكذلك الباقي.

٢- أنه يُعطَفُ بها جميع الأسماء بعضها على بعض على اختلاف أجناسها من مُذَكَّر على مؤنَّثٍ ومؤنَّثٍ على مُذَكّرٍ، ومعرفةٍ على نَكِرةٍ، ونَكِرة على مَعْرِفَة، وظاهرٍ على مُضْمَرٍ، ومُضْمَرٍ على ظاهرٍ، ومُنْصَرِفٍ على غير مُنْصَرِفٍ، وغير مُنْصَرِفٍ على مُنْصَرِفٍ ، فيُعْطى كل شيء من ذلك حكمه.

٣- أن جميع حروف العطف، إذا عَطَفْتَ الاسمَ الظاهر بها على المُضْمِرِ المجرور، فإنك تحتاج إلى إعادة الجارّ مع الظاهر، لأن عطف الظاهر المجرور على المُضْمِر المجرور، نظير عطفِ المضمرِ المجرور على الظاهرِ، فكما لا يُعْطَفُ المُضْمَرُ المجرورُ على الظاهر المجرور إلا بإعادة الجار، فكذلك عكسه، تقول: مررت بك وبزيد، كما تقول: مررت بزيد وبك[1]، وأما قراءة حمزة في قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾ [2]، فقد جرّها بالعطف على (الهاء)[3]، وقيل: يمكن أن تُحمَل قراءته على غير هذا، وهو أن تكون الواو واو القسَم،

(١) الجمل، ص ١٨؛ التبصرة والتذكرة ١ : ١٤١؛ الإنصاف ٢ : ٤٦٣.

(٢) سورة النساء: الآية رقم ١.

(٣) إعراب القرآن ١ : ٤٣١؛ التيسير، ص ٩٣.

ويكون جواب القسم: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيۡكُمۡ رَقِيبٗا ﴾ [1]، لأن العرب تُعظِّم الأرحامَ وتُقسِمُ بها[2].

٤- أن جميع حروف العطف إذا عطفت بها على المضمر المرفوع المتّصل بالأفعال وما يجري مجراها لم يحسُن لك العطفُ إلا بعد تأكيد المضمر المرفوع، مثل: قُمتُ أنا وزيدٌ، وزيدٌ قام هو وعمروٌ، وكذلك الباقي لأن المضمر المرفوع لّما اتّصلَ بالفعل اختلط به وصار كالجزء منه، فيأتي بالتأكيد إشعاراً بأن العطف على نفس الاسم المضمر المرفوع يَدُلّ على ذلك أنك لو عطفْتَ على مضمرٍ متصل منصوب لم تحتج إلى تأكيد لأنه لم يُنزّل مع ما قبله منزلة الجزء منه، من حيث كان فَضْلَةً، وأما قوله تعالى: ﴿ مَآ أَشۡرَكۡنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا ﴾ [3]، فقد قال الصَّيْمَري في التبصرة والتذكرة: إن (لا) توسطت بينهما فقامت مقام التوكيد بالضمير، وقد سدّ طول الكلام بقوله (ولا) مسدّ التأكيد[4].

٥- أن حروف العطف لا يجوز تَقَدُّمُ المعطوفِ على المعطوف عليه إلا في

---

(١) سورة النساء: الآية رقم ١.

(٢) نقل الثمانيني عن أبي علي الفارسي أن الأرحام مجرورة لكن بباء محذوفة أخرى لدلالة الأولى عليها: معاني القرآن للفراء ١ : ٢٥٢؛ إعراب القرآن ١ : ٤٣٠؛ شرح اللُّمع للواسطي، ص ١٣٠.

(٣) سورة الأنعام: الآية رقم ١٤٨.

(٤) التبصرة والتذكرة ١ : ١٤٠.

ضرورة الشعر، كقول الشاعر[1]:

ألا يا نخلةً مِنْ ذاتِ عرقٍ   عليكِ ورحمةُ الله السلامُ

٦- أن جميع حروف العطف يجوز معها إعادة العامل الأول مثل: قام زَيْدٌ وقام عَمْروٌ، فيكون بمنزلة عطف جملة على جملة، وكذلك الباقي سوى (لا)، فإنه لا يظهر الفعل بعدها لئلاَّ يلتبس بالدعاء.

٧- أن جميع حروف العطف لا يجوز أن تقع في باب المفاعلة، وكلِّ ما يقتضي الجمع سوى الواو فإنها تختصُّ بباب المفاعلة، وكلِّ ما يختصُّ بمعنى الجمع مثل: تخاصم زَيْدٌ وعمروٌ، ولا يجوز أن تقول تَخَاصَمَ زَيْدٌ فَعَمْروٌ، فإن قلت: تَخَاصَمَ الزَّيْدَانِ فالعُمَرَانِ جَازَ، لأنه قد استوفى فَاعلَهُ، وكذلك باقي حروف العطف، مثل: اختَصَمَ الزَّيْدانِ ثم العُمَرَانِ، واخْتَصَمَ الزَّيْدانِ أو العُمَرَانِ، واخْتَصَمَ الزَّيْدَانِ لا العُمَرَانِ، وإن قلت: تَخَاصَمَ زَيْدٌ فَعَمْروٌ لا يجوز، وإن قلت: تَخَاصَمَ الزَّيْدانِ فَعَمْروٌ وَبَكْرٌ يجوز إذا جئت باسمٍ آخر معه الواو، وكذلك يجوز: تَخَاصَمَ الزَّيْدَانِ والعُمَرَانِ[2].

٨- أن حروف العطف لا يجوز أن يدخل بعضها على بعض سوى (إمَّا، ولكن، ولا)، فإنه يجوز دخول الواو عليهنَّ، ويكون الحكم للواو في العطف

---

(١) هذا البيت ينسب للأحوص (ديوانه، ص ٢٣٩)؛ شرح الجمل لابن خروف ٢ : ٦٨٨؛ خزانة الأدب ١ : ٣٩٩ ؛ الخصائص ٢ : ٣٨٦؛ الجمل، ص ١٤٨.

(٢) الجُمَل، ص١٩.

مثل: ما قَامَ زَيْدٌ ولكن عمروٌ، والعطف إنما يكون (بالواو) و (لكنْ) إنما دخلت لمعناها، وكذلك: قام إمَّا زَيْدٌ وإمَّا عمروٌ، فالواو هي العاطفة، و (إمَّا) دخلت لمعناها، وليست (إمَّا) الأولى و (لا) الثانية من حروف العطف[1]، وكذلك: ما قام زَيْدٌ ولا عمروٌ، فـ(الواو) عاطفة، و (لا) مؤكِّدة للنفي.

٩- إن جميع حروف العطف إذا أَوْجَبْتَ بها شيئاً، ثم جاء نفيٌ لذلك الشيء، فإنه إن كان نَفْيُ فعلٍ واحد في المعنى أتى بجملة واحدة، وإن كان في المعنى نفيُ فعلين، أتى بجملتين، تقول: هل مَرَرْتَ بزيدٍ وعمروٍ؟ فيجيب الآخر: ما مَرَرْتُ بهما، بمعنى ما جمعتُهما في مرور واحد، وإن أراد أنه لم يجمعهما في مرور واحد، وما مَرَّ بواحدٍ منهما، فيقول في الجواب: ما مَرَرْتُ بزيدٍ وما مَرَرْتُ بعمروٍ، إذ كان الغرضُ هو كشف المعنى وتوضيحه للسائل في الرَّدِّ والتكذيب له، لأنه لو قيل له: ما مَرَرْت بهما، فإنه يجوز أن يكون نَفْيَ جَمْعٍ لا نَفْيَ تفريقٍ.

أما أبو عثمان المازني فقد رأى أنه لا يجوز أن تنفي بفعلين في اللفظ إلا أن تكون قد أوجبت بفعلين في اللفظ، فإذا قلت: مَرَرْتُ بزيدٍ ومَرَرْتُ بعمروٍ، فإنه يجوز أن تقول: ما مَرَرْتُ بزيدٍ وما مَرَرْتُ بعمروٍ، والصحيح ما بدأنا به، وهو مذهبُ سيبويه كما ذكرنا سابقاً.

وكان أبو عثمان قد خالفه في مسألة (أو)، إذ قال: مررت بزيدٍ أو عمروٍ، فجوابه عند سيبويه: ما مررتُ بواحدٍ منهما، وإن أردتَ أَحَدَهما قلت: ما

(١) مغني اللبيب، ص٨٤، الجنى الداني، ص٥٢٨.

مررتُ بفلانٍ، وقال أبو عثمان: ما مررتُ بواحدٍ منهما جوابٌ معنويٌّ لا لفظيٌّ، وحقيقة اللفظ: ما مررت بزيدٍ أو عمروٍ. والصحيح ما ذهب إليه سيبويه، لأن المُثْبَتَ (بأو) أثْبَتَ مروره بأحدهما، فكذلك ينبغي أن يكون نفي النافي[1].

(١) الكتاب ١ : ٤٣٨، ٤٣٩، الانتصار ١١٧.

باب التأكيد

التأكيد هو تمكين المعنى في النَّفْسِ، ويقال تأكيد وتوكيد، كما يقال في الفعل أكَّدْت ووكَّدْتُ[1].

والتأكيد قسمان: لفظي ومعنوي، أما اللّفظي فهو إعادة المؤكَّد بلفظه مثل: والله والله إني فاعلٌ إني فاعلٌ، فليس على هذا باب يحصُرُه، ولأنه يكون في الأسماء والأفعال والحروف والجُمَلَ والمفردات، والمعارف والنكرات مثل: جاء زيدٌ جاء زيدٌ، وقُمْ قُمْ، وزيد في الدار فيها، الله الله ربي ربي.

وفائدة التأكيد تمكين المعنى في نفس المخاطَبِ وتحقيقه، ألا ترى أنك لو قلت: جاءني زيدٌ، احتمل أن يأتيك رسول له، كما يقال: نادى السلطان وهو لا ينادي بنفسه، فإذا أكَّدْت زال اللُّبْس والاحتمال، وفي قوله عز وجل: ﴿فَخَرَّ عَلَيْهِمُ ٱلسَّقْفُ مِن فَوْقِهِمْ﴾[2]، ففي قوله تعالى: ﴿مِن فَوْقِهِمْ﴾ هو تأكيد يزيل الظنَّ والشكَّ، ويفيد بأن السَّقْفَ قد خَرَّ عليهم فعلاً، وكذلك في قوله تعالى: ﴿وَلَا طَٰٓئِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ﴾[3].

---

(١) شرح الجُمل لابن خروف ١: ٣٣٣، شرح الجمل لابن عصفور ١: ٢٦٢، اللسان: أَكَدَ، وَكَدَ.

(٢) سورة النحل، آية: ٢٦.

(٣) سورة الأنعام، آية: ٣٨.

والتأكيد المعنوي هو إعادة الشيء المؤكَّد بمعناه، وله تسعة ألفاظ هي: نَفْسُهُ، عَيْنُهُ، أَجْمَعُ، أَجْمَعُونَ، جُمَع، كُلُّهم، كلاهما، كلتاهما.

فأمَّا أكْتَعُون، أبصعون، كُتَعٌ، بُصَعُ، كُتَعَاً، بُصَعَاً، فإنها توابع لأجمع ولا تستعمل إلا بَعْدَه، وهذا كُلُّه تأكيد معنوي، والغرض به تمكين المعنى في نفس المخاطب وإزالة الشك، وليس لأكتع وأبصع اشتقاق معروف، وإنما هذا من باب الإتباع كقولك: حَسَنٌ بَسَنٌ شيطانٌ ليطان[1].

أما المضمرات المنفصلات، التي تؤكد بها المضمرات المتصلات، فهي بالتأكيد اللفظي أشبه، فلم تدخل لمعنى في نفسها، وإنما دخلت لمعنى التأكيد كما ذكرنا، والعطف في مثل قوله سبحانه وتعالى: ﴿ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ﴾[2].

أما أحكام التأكيد فهي كثيرة، وإن التسعة ألفاظ التي ذكرتها تجري على ما قبلها في الإعراب كما يجري النعت، لأن التأكيد في البيان كالنعت[3].

وأذكر من هذه الأحكام ما يلي:

١ - أنه يؤكَّدُ بها المعارف دون النكرات، تقول: قبضتُ الدراهم كُلَّها، ولا يجوز أن تقول: قبضتُ درهماً كُلَّه، وهذا هو رأي أكثر البصريين، وقد رأى الأخفش والكوفيون وابن مالك وابن هشام توكيد النكرة إذا كانت محددة أي

---

(١) التبصرة والتذكرة ١: ١٦٦، اللسان: بَصَعَ، كَتَعَ.

(٢) سورة البقرة، آية: ٣٥.

(٣) الجُمل: ص٢١.

مؤقتة، كقولك: صُمْتُ شهراً كلَّه[1]، لأن النكرات لم تثبت لها حقيقةٌ في النفس فَتُؤَكَّد، والتأكيد إنما هو تمكين المعنى في النفس، لأنه نظير النَّعْت[2].

٢- أنها كلَّها تجري في موضع الجر إلا أجمعَ، وجمعاءَ، وجُمَعَ، وأخواتهنَّ، فإنهنَّ يكنَّ في موضع الجر مفتوحات، لأنهنَّ لا يَنْصَرِفْنَ، فأجمع لا ينصرف، كَأَحْمَدَ، وجُمَعُ لا ينصرف، للتعريف والعَدْل عن جُمَع، وقيل عن جَمَاعَى، لأن فَعْلاء إذا كان اسماً يُجْمَع على فَعَالى مثل: صحراء، صحارى، وكذلك قياسُ جمعاءَ: جَمَاعَى، فلما جاء على جُمَع عُلِمَ أنه معدول[3].

٣- أن جميع التوكيد لا يجوز عطف بعضه على بعض، لأن الشيء لا يعطف على نفسه، فلا يجوز أن تقول: قام القوم كُلُّهم وأجمعون، ويجوز ذلك في الصفة لاختلاف معانيها[4].

٤- أنه لا يجوز حذف المؤكَّد غالباً وإقامةُ التأكيد مقامَه كما تفعل في الصفة، فلا يجوز أن نقول: قام أجمعون، ولا تقول: جاءني جُمَعُ، لأن الغرضَ بالتأكيد هو تمكين الشيء المؤكَّد، وليس كذلك الصفة في مثل قولنا: جاء العاقِلُ.

٥- أنها تَتَرَتَّبُ، فالنَّفْسُ، والعين مُقَدَّمان على كُلٍّ، لأنهما اسمان لم

(١) همع الهوامع ٥: ٢٠٤، أوضح المسالك ٣: ٢٢، الإنصاف ٢: ٤٥١.

(٢) الجمل، ص٢٢.

(٣) شرح المقدمة المحسبة ٢: ٤٠٩.

(٤) الجمل، ص٢٢، ارتشاف الضرب ٤: ١٩٥٤.

يوضعا للتأكيد في أصل وَضْعِهما مثل: طَابَتْ نَفْسُهُ، وصَحَّتْ عينهُ[١]. وجميعها مُقَدَّمة على (أجمعَ)، لأن كُلاًّ يستعمل تأكيداً، ويستعمل اسماً غير تأكيد، بدليل قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ ٱلْأَمْرَ كُلَّهُۥ لِلَّهِ﴾[٢]، فقد قُرِئَتْ هذه الآية بنصب (كُلّ) ورفعها، فقد قرأ أبو عمروٍ ويعقوبُ بالرفع، وقرأ الباقون بالنَّصْبِ[٣]، فمن نصبه جعله تأكيداً، ومن رفعه قَطَعَه عن جريانه للتأكيد، وجعله اسماً مبتدأً، فعلى هذه الأصول تقول: قام القومُ أَنْفُسُهم أَعْيُنُهم كُلُّهُم أجْمَعُون أكْتَعُونَ أَبْصَعُون، ولو قلتَ: قام القوم أنْفُسُهم أو أَجْمعون كُلُّهم وما أشبهه لم يَجُزْ كما ذكرنا سابقاً[٤].

٦- أن جميع هذه التواكيد يؤكَّدُ بها ما يَتَبَعَّضُ (إلا النَّفْسَ والعَيْنَ فإنه يؤكد بهما ما يَتَبَعَّضُ وما لا يَتَبَعَّضُ، لأنهما موضوعان لمعنى تحقيق الشيء وتمكينه لا لمعنى الإحاطة والعموم).

٧- أن جميع هذه التواكيد إذا أُكِّدَ بها المُضْمَرُ المُتَّصِلُ المرفوع لم تحتج معها إلى مضمر منفصل، إلا النَّفْسَ والعَيْنَ، فإنه يؤتى معهما بالمضمر المُنْفَصِل، فإذا أُكِّدَ الحرف تقول: قُمْتَ أنتَ نَفْسُكَ، ومَرِضْتَ أنتَ عينُكَ، وإذا قلنا: خَرَجَ بنفسِهِ يجوز فيه التأكيد، وإذا أريد به غير معنى التأكيد يجوز ذلك، ولا

(١) شرح اللُّمَع للواسطي، ص١٠٨.

(٢) سورة آل عمران، آية: ١٥٤.

(٣) السبعة في القراءات، ص٢١٧، المبسوط، ١٧٠.

(٤) شرح المفصل ٣: ٤٦.

تحتاج إلى المضمر المؤكِّد إذا قلت: قُمْتُمْ كُلُّكم[1].

٨- أن هذه الأسماء لا يجوز أن تُقْطَعَ من إعراب ما قبلها كما يُفْعَلُ بالنَّعْت، لأنه ليس فيها معنى مدح ولا ذم.

٩- أن جميعها مُعَرَّف بالإضافة إلى المضمر إلا أَجْمَعَ، وأجمعين، وجُمَعَ، وجمعاء، فإنه مُعَرَّف من غير جهة التعريف لا بألف ولامٍ ولا بالإضافة، وإنما قَطْعُهُ عن الإضافة، وجريانُه على المعرفة جعلاه على حُكْمِ المعرفة.

وكلاهما وكلتاهما عند المحققين من البصريين اسمانَ مفردان أضيفا إلى مثنى، والدليل على إفرادهما قوله تعالى: ﴿كِلْتَا ٱلْجَنَّتَيْنِ ءَاتَتْ أُكُلَهَا﴾[2]، ولم يقل: آتتا أكلها، وإفرادُ الخبر عنها دليل على أنها مفردة[3].

وقد رأى أبو علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ) أن قولهم (كلاهما) مُضَافٌ إلى ضمير الاثنين دليل على أنه مفرد، لأنه لو كان مثنى لفظاً أو معنى، لا تجوز إضافته إلى ضمير الاثنين، لأنه لا يضاف الشيء إلى نفسه، وعليه فإنه لا يجوز أن تقول: قام الرجلان اثناهما.

وذهب الكوفيون إلى أنهما مثنيان لفظاً ومعنىً، واستدلُّوا على ذلك بقولهم: رأيناه يكون في حال الرفع بالألف، وفي حال النصب والجر بالياء من

(١) شرح التسهيل ٣: ٢٩٠، همع الهوامع ٥: ١٩٨.
(٢) سورة الكهف، آية: ٣٣.
(٣) معاني القرآن للفراء ٢: ١٤٢، الإنصاف ٢: ٤٣٩.

نحو: قام الرجلان كلاهما، ورأيتُهما كليهما، ومررتُ بهما كليهما، وهذا ليس فيه دليل، مِنْ قِبَل أنَّ إلى وعلى يكونان بالألف مع الظاهر، وإذا دخلا على المضمر كانا بالياء من نحو: إليك، وعليكَ، وليس انقلابهما دليل على التثنية[1].

وإذا أضيفت (كِلا) إلى ظاهر، فإنه في جميع الأحوال يكون بالألف، مثل: جاءني كلا أخويك، ورأيت كِلا أخويك، ومررت بكِلا أخويكَ.

وأما القضية التي ذكرها أبو القاسم الزجاجي في قول الله عز وجل: ﴿ فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴾[2]، فإن المقصود بوجود تأكيدين، هو أن (كُلُّهم) تَدُلُّ على الإحاطة، وأن (أجمعين) تدلُّ على معنى الاجتماع، وأن السجود منهم كان في حالٍ واحد[3].

وفي بعض الأسماء المعرفة، لا يَحْسُن تأكيدها، بسبب أن الأمر لا يحصل إلا بين اثنين ولا يحدث إلا من قبل هذين الاثنين، وعليه، فإنه لا يَحْسُنُ أن تقول: تَخَاصَمَ الرَّجُلانِ كلاهما، كما لا يَحْسُنُ أن تقول: تضاربت المرأتان كلتاهما، لأن مثل هذا قد اسْتَقَرَّ وثَبَتَ أنه لا يقع إلا من اثنين[4].

---

(١) شرح الجمل لابن جروف ١: ٣٣٨، كتاب الشعر ١: ١٢٨، الإنصاف ٢: ٤٤١، ٤٥٠، علل النحو، ص٣٩٠.

(٢) سورة الحجر: الآية رقم (٣٠).

(٣) معاني القرآن وإعرابه ٣: ١٧٩.

(٤) المسائل الشيرازيات ٢: ٤٦٦.

ومن الأسماء ما يقتضي ظاهرُهُ أنه مُؤَكَّد وليس بمُوكَّد، بل التأكيد لغيره من نحو: إنَّ خيرهما كليهما في الدار، وكليهما تأكيدٌ للمُضْمَرِ دون (خير)، لأن (خيراً) مفرد، وأصله: (أَخْيَرُ)[1].

(١) الأصول ٢: ٣٣.

باب البدل

إن جملة ما في هذا الباب ثلاثة أشياء هي:

أ- ما هو البدل؟

ب- ما هي أقسام البدل؟

ج- ما هي أحكام البدل؟

أما البدل: فهو إعلام السامع بمجموعَيْ الاسم على جهة البيان، من غير أن تنوي بالأول الطرح[1].

أما أقسام البدل: فهي أربعة: بَدَلُ كُلّ من كُلّ، وبدل بعض من كل، وبدل اشتمال، وبدل غلط، وقد كانت أنواع البدل هذه من قِبَلِ أن كل شيءٍ ضَاهَى شيئاً لم يَخْلُ أن يكون إيَّاه، أو بعضاً له، أو معنىً فيه، أو ليس بشيءٍ فيكون غَلَطَاً، ومثال هذا كله: هذا زَيْدٌ أخوك، وهذا زَيْدٌ وَجْهُهُ، وهذا زَيْدٌ عَقْلُهُ، وهذا زَيْدٌ عَمْروٌ[2].

---

(١) شرح الجمل لابن خروف ١: ٣٤٣، شرح الجمل لابن عصفور ١: ٢٧٩، شرح المقدمة المحسبة ٢: ٤٢٣.

(٢) الجُمل للزجاجي، ص٢٣.

أما أحكام البدل فهي كثيرة[1] منها:

١ - أن جميعه يجري على ما قبله في إعرابه، لأنه في التبيين كالنعت.

٢ - أنه يجوز في بدل الكُلّ ثمانية أشياء:

- بدل معرفة من معرفة مثل قوله تعالى: ﴿ ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ۝٦ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ﴾[2].

- بلد نكرة من نكرة، مثل قوله تعالى: ﴿ إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ مَفَازًا ۝٣١ حَدَآئِقَ وَأَعْنَٰبًا ۝٣٢ ﴾[3].

- بدل نكرة من معرفة، مثل قوله تعالى: ﴿ كَلَّا لَئِن لَّمْ يَنتَهِ لَنَسْفَعًۢا بِٱلنَّاصِيَةِ ۝١٥ نَاصِيَةٍ كَٰذِبَةٍ خَاطِئَةٍ ۝١٦ ﴾[4]، ولا يَحْسُن بدلُ النكرة من المعرفة إلا بعد وصف النكرة كما في هذه الآية نفسها[5].

- بدل معرفة من نكرة، مثل قوله تعالى: ﴿ وَإِنَّكَ لَتَهْدِىٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴾[6].

---

(١) المقتضب ٤: ٢٩٥.

(٢) سورة الفاتحة، آية: ٦-٧.

(٣) سورة النبأ، آية: ٣١-٣٢.

(٤) سورة العلق، آية: ١٥-١٦.

(٥) شرح الجمل لابن عصفور، ٢: ٢٨٦، شرح الجمل للواسطي، ص١١٢.

(٦) سورة الشورى، آية: ٥٢.

- بدل ظاهر من ظاهر كما أسلفنا سابقاً.

- وبدل مضمر من مضمر مثل قولنا: رأيته إياه، ورأيتك إياك، وقُمْتَ أَنْتَ، وقَامَ هو، لأن الضمير المنفصل يجري عندهم مجرى الأجنبي، فهم (أي الكوفيون) لا يجيزون قول: (ضَرَبْتُني)، لكنهم يجيزون القول: ضَرَبْتُ إيَّايّ، وإيَّايَ ضربتُ، غير أن سيبويه قال: لا يجوز أن تقول: ضربتُني، ولا ضربتُ إياي، ولا يجوز واحد منهما، لأنهم قد استغنوا عن ذلك بالقول: ضربتُ نفسي، وإيايَ ضربتُ[1].

- وبدل ظاهر من مضمر، مثل: مررتُ به المسكين، ويجوز رفع (المسكين)، فلا يكون بدلاً منه، ومنه قوله عز وجل: ﴿وَمَآ أَنسَىٰنِيهُ إِلَّا ٱلشَّيْطَٰنُ أَنْ أَذْكُرَهُۥ﴾[2]، فجملة (أن أذكُرَه) في موقع نصب بدلاً من الهاء، ومثل ذلك قول الشاعر:

على حالةٍ لو أن في القومِ حاتماً   على جودِهِ ما جَادَ بالماءِ حاتِمِ[3]

---

(١) الكتاب ٢: ٣٦٦.

(٢) سورة الكهف، آية: ٦٣.

(٣) البيت للفرزدق في ديوانه ٢: ٨٤٢، وقد جاء فيه الشطر الثاني: على جودِهِ ضَنَّتْ به نَفْسُ حاتِمِ، وعلى ذلك فإنه لا يوجد فيه شاهد حسب ما ورد في ديوانه، وجاء في الإفصاح، ص٣٣٩ (على جودِهِ لَضَنَّ بالماء حاتِمِ) وقد ورد البيت بدون نسبة في الفوائد والقواعد، ص٣٧٥، وفي شرح الجمل لابن عصفور ١: ٢٩، وقد رواه آخرون بالرفع على الظاهر، وحملوه على الإقواء كما ورد في الإفصاح، ص٣٤٠.

- وبدل مضمر من ظاهر مثل: رأيتُ زيداً إياه، ومررتُ بزيدٍ به، فتعيد حرف الخفض مع المَكْنِيِّ، لأنه لا ينفصل، وهذا كله جائز في بدل الكُلِّ من الكُلِّ، وذلك جائز في بدل البعض، وبدل الاشتمال إلا مضمراً من مضمر، ومضمراً من ظاهر، لأن فائدة البعضية والمعنى ترتفع معها.

٣- أنَّ جميع المعارف يجوز أن يُبْدَلَ منها إلا ضمير المُتكَلِّم والمخاطب، فلا يجوز البدلُ منهما عند أكثر النحويين، لأنهما على غاية الوضوح، فلا يحتاجان إلى بيان بِبَدَل.

غير أن الأخفش أجاز ذلك، وقال بهذا الرأي الكوفيون[١]، وفي الآية الكريمة في قوله تعالى: ﴿لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ لَا رَيْبَ فِيهِ ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾[٢].

قال الأخفش: إن كلمة (الذين) في هذه الآية الكريمة هي بدل من (الكاف والميم) في كلمة (لَيَجْمَعنَّكُم)[٣]، وليس في الآية دليل قاطع لاحتمال أن يكون مُسْتَأْنَفاً، وخبرُه: (فهم لا يؤمنون)، وقد أجازوا ذلك في بدل الاشتمال، كقول الشاعر:

---

(١) شرح الجمل لابن عصفور ١: ٢٨٩، ارتشاف الضرب ٤: ١٩٦٥.

(٢) سورة الأنعام، آية: ١٢.

(٣) معاني القرآن للأخفش ٢: ٢٦٩، إعراب القرآن ٢: ٥٨.

ذَرِيني إنَّ أَمْرَكِ لَنْ يُطَاعَا   وما أَلْفَيْتُني حِلْمي مُضَاعَا[1]

٤- إن معرفة الفرق بين بدل البعض وبدل الاشتمال، يُسَبِّبُ إشكالاً، ويكون التمييز بينهما من ناحيتين هما:

أ- إن معظم حالات بَدَلِ الاشتمال يكون بالمصادر: كالعقل، والظرف، والنُّبْل، وما أشبه ذلك، وَبَدَلُ البعض إنَّما يكون بأسماء الأجناس الجامدة، كاليد، والرِّجلِ، وشبه ذلك.

ب- إن النَّفْسَ تذهب إلى معرفة بدل الاشتمال قَبْلَ ذِكْرِهِ، لأن المعنى يقتضيه، وبَدَلُ البعض تكتفي النَّفْسُ منه بالاسم الواحِدِ، وتقفُ عِنْدَه.

٥- إن بَدَلَ الغَلَطِ لا يقاسُ عليه، لأنه يقع على غير قصد، والأَوْلى في مثل هذا إذا وقع في كلام الإنسان أن يأتيَ بـ (بَلْ) ليُعْلَمَ أنه غلط، فقد قال الزجاجي: (وأما بَدَلُ الغَلَطِ كقولك: رأيتُ رجلاً حماراً، وأردت أن تقول: حماراً، فَغَلِطْتَ وقلتَ: رأيت رجلاً، ثم أَبْدَلْتَ الحمارَ منه، والأجود في ذلك أن تقول: بل حماراً، وليس الغلط مما يجري بقياس، فيحتاج إلى تمثيل)[2].

---

(١) هذا البيت لعدي بن زيد، وقد ورد في ديوانه ص٣٥، معاني القرآن للفراء ٢: ٤٢٤، خزانة الأدب ٥: ١٩١، ونسب في الكتاب ١: ١٥٦، وفي الأصول ٢: ٥١ لرجل من بجيلة أو خثعم، وورد بلا نسبة في شرح الجمل لابن عصفور: ١: ٢٨٩، وشرح التسهيل ٣: ٣٣٦، وشرح شذور الذهب ص٥٧٣، وشرح ابن عقيل ٢: ٢١١.

(٢) شرح الجمل للزجاجي، ص٢٦.

٦- إن الأفعال يُبْدَلُ بعضها من بعض، إذا كان في الفعل الثاني معنى من الأول، مثل: مَنْ يأتني يَمْشِ أُكَلِّمْهُ، ومن يَضْحَكْ يتلألأ وَجْهُهُ أُعْطِهِ، وجاء في قوله تعالى: ﴿وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ۝٦٨ يُضَٰعَفْ لَهُ ٱلْعَذَابُ﴾[1]، لأن لقاء الآثام مضاعفة العذاب، ولو قلت: من يأتني يَضْحَكُ أُكَلِّمْهُ، فلا يجوز جزم (يضحك)، لأنه ليس من معنى الإتيان فَيُبْدَلَ منه، وإذا لم يَجُزْ جَزْمُهُ، وَجَبَ رَفْعُهُ، وكان في موضع نصب على الحال، كأنه قال: من يأتيني ضَاحِكاً أُكَلِّمْهُ، وعلى هذا يقاسُ الباب.

٧- إن من الأسماء ما يجوز حَمْلُهُ تارةً على التأكيد، وتارةً على البَدَلِ، مثل: ضَرَبْتُ زيداً اليَدَ والرِّجْلَ والظَّهْرَ والبَطْنَ، فَجُعِلَ تأكيداً من جهة الخصوص والعموم لهذه الجهات، وَجُعِلَ بدلاً من جهة تفصيل البعض الذي فيه[2].

٨- إن من الأسماء يجوز أن يأتي بدلاً وغير بدل، مثل قولك: زَيْدٌ وَجْهُهُ حَسَنٌ، وعَبْدُالله مَالُهُ كثيرٌ، فيجوز في الاسم الثاني أن يكون بدلاً، فتكون مخبراً بمفرد[3]، ويجوزَ أن يكون مبتدأ، فتكون مخبراً بجملة، وهذا يكون واضحاً في باب كان وأخواتها، وظننت وأخواتها، وفي الجمع تقول على أنها بدل: كان زيدٌ وَجْهُهُ حسناً، وظُنَّ زَيْدٌ مالُهُ كثيراً، وترفع جميع ذلك على الوجه الآخر، وتقول في الجمع: كان الزَّيْدون وجوهُهُم حسنين، لأن الإخبار هو عن الأول، وعلى

---

(١) سورة الفرقان، آية: ٦٨-٦٩.

(٢) الكتاب ١: ١٥٨، الأصول ٢: ٥٣.

(٣) الكتاب ١: ١٥٤-١٥٥، الأصول ٢: ٥٠-٥٤.

الوجه الآخر: كان الزيدون وجوهُهُم حسنةٌ، وعلى هذه الطريقة تقول: مُطِرْنَا السَّهْلَ والجَبَلَ، وعند آخرين: (الجبلُ) بالرفع على البدل، والأصل: مُطِرَتْ أَرْضُنَا سَهْلُها وَجَبَلُها، والنَّصْبُ على الظرف عند آخرين، أو على حذف حرف الجر عند غيرهم(١).

٩- ومن أحكام البدل ما يجوز حَمْلُه تارةً على اللفظ وتارةً على الموضع، وعلى أحدهما دون الآخر، مثال ذلك: عجبتُ من قيام زيدٍ أبي القاسِمِ وأبو القاسِمِ، وقولك: ومن وَقْعِ أنيابِهِ بَعْضِها على بعضٍ، ومن إيقاع أنيابِهِ بَعْضَها على بعضٍ، وبَعْضُها على بعضٍ (إذا بنيتَهُ من أَفْعَلَ لا مِنْ فَعَلَ) مثل: خلق اللهُ الزرافَةَ يديها أطْوَلَ مِنْ رِجْلَيْها، وفي هذه المسألة يختلف الإعراب في هذه الأمثلة باختلاف المعنى(٢).

١٠- ومن أحكام البدل أن تفصيل الأعداد إذا ذُكِرَتْ جاز إجراؤها على ما قبلها بَدَلاً، وجاز قَطْعُها، ولكن متى أَبْدَلْتَ استوفَيْتَ العِدَّة، ومتى استأْنَفْتَ لم يَلْزَم استيفاءُ العِدَّة مثل: رأيتُ خمسةً زيداً وعمرواً وبكْراً وخَالداً وجَعْفَراً، وقام خمسةٌ زَيْدٌ وعمروٌ، وتقديره: منهم زيدٌ وعمروٌ، إذا جعلته مبتدأ، أو بعضُهم زيدٌ وبعضُهم عمرو، إذا جعلته خبراً، وهذه أصول البدل.

أما قول كُثَيِّر عِزَّة:

---

(١) الكتاب ١: ١٥٤، الأصول ٢: ٤٩.

(٢) الكتاب ٦: ١٥٥.

وكنتُ كذي رِجْلَيْنِ رِجْلٍ صحيحةٍ ورِجْلٍ رَمَى فيها الزَّمَانُ فَشُلَّتِ[1]

فهو شاهد على إبدال النكرة بالنكرة، وقد يجوز رفع (الرِّجل) على تقدير: منهما رِجْلٌ أو إحداهما (رِجْلٌ).

وأمّا بيت الأعشى:

لَقَدْ كَانَ فِي حَوْلٍ ثواءٍ ثَوَيْتُهُ تَقَضِّي لُبَانَاتٍ وَيَسْأَمَ سَائِمُ[2]

فهو شاهد على الاشتمال، لأن الثَّواءَ الإقامةُ في الحَوْلِ، فهو مُشْتَمِلٌ عليه، و (تقضِّي لُبَانَاتٍ) اسم كان، و (يَسْأَمَ) منصوب بإضمار أَنْ، وهي في موضع المصدر المعطوف على المصدر، و (في حول) خبر كان مُتَعَلِّق باستقرار محذوف، لا بـ (تقضِّي). ويروى: تُقَضَّى لباناتٌ وَيَسْأَمَ سائِمُ)[3]، فاسم كان هنا هو ضمير شأن، و (تُقَضَّى) جملة في موضع نصب خبر لـ (كان) و (يسأمُ) فعل مضارع مرفوع معطوف على مِثْلِهِ، و (في) مُتَعَلِّقَة بـ (تُقَضَّى).

---

(١) ديوان كثيِّر عزة، ص٩٩، الجمل، ص٢٤، الكتاب ١: ٤٣٣، شرح عيون الإعراب، ص٢٢٩، وفيه ينشد برفع (رجل) ونصبها وجرِّها، شرح الجمل لابن خروف ١: ٣٤٧، البسيط ١: ٣٩٨، خزانة الأدب ٨: ٢١١، المقتضب ٤: ٢٩٠، وقد ورد فيه بلا نسبة بالرفع والجر، شرح الجمل لابن عصفور ١: ٢٨٦.

(٢) ديوان الأعشى، ص١٢٧، الكتاب ٣: ٣٨، المقتضب ٤: ٢٩٧، شرح الجمل لابن خروف ١: ٣٥١، وورد بلا نسبة في الفوائد والقواعد، ص٣٧٣.

(٣) الكتاب ٣: ٣٨، الأصول ٢: ٤٨، شرح الجمل لابن خروف ١: ٣٥١.

باب قسمة الأفعال في التَّعَدِّي

تقسم الأفعال في التَّعَدِّي إلى سبعة أقسام هي:

١- فعل لا يتعدَّى إلى مفعول: وهو كل ما لا يقتضي معناه التعدي إليه، من نحو أفعال الألوان، والخَلْق، والعاهات، والمطاوعة، والنَّفْس، مثل: احْمَرَّ، اسْوَدَّ، حَوِلَ، عَوِرَ، تَدَحْرَجَ، ظَرُفَ، شَرُفَ.

٢- فعل يَتَعَدَّى إلى مفعول واحد مثل أفعال الحواس الخمس وما كان في معناها، مثل: أَبْصَرْتُ، شَمَمْتُ، ذُقْتُ، أَكَلْتُ، لَمَسْتُ، سَمِعْتُ. والخبر، مثل: أَعْطَيْتُ، وهذا النوع لا يلزمُ استعمالُ المفعولين معاً عند ذكر أَحَدِهما، كما لَزِمَ في باب ظننتُ، لأنه لما لم يلزم الجمعُ بينهما قبل دخول العامل، لم يلزم بعد دخول العامل.

٤- فعل يَتَعَدَّى إلى ثلاثة مفعولين.

٥- فعل يَتَعَدَّى بحرف جر.

٦، ٧- فعل يتعدَّى تارةً بنفسه، وتارة بحرف جر، مثل شكرتُ زيداً، وشكرتُ لِزَيْدٍ.

أحكام الأفعال المُتَعَدِّية:

أ- كل ما يتعدَّى إلى مفعول واحد، فإنه يجوز في ذلك المفعول إثباتُهُ

للبَيانِ، وَحَذْفُهُ للاختصار، مثل: ضَرَبْتُ زيداً، وضربتُ، إلا باب التعجب، فإنه لا يجوز حذف المفعول منه، لأنه يجري مَجْرَى المَثَل وهو فاعل في المعنى، ولا مفعول كان وأخواتها، لأن أصله المبتدأ والخبر.

ب- كل مفعول يجوز أن يتقدم على الفعل الذي عمل فيه، إذا كان مُتَصَرِّفاً وليس معه مانعٌ.

ج- كل فعل يتعدَّى إلى مفعولَيْن وإلى ثلاثة مَفْعُولين، فإنه يجوز تقديم بعض المفعولات على بعض، مثل: أعطيتُ زيداً درهماً، وأعطيتُ درهماً زيداً، إلا أن يكون مما يَلْتَبِسُ، فلا يكون إلا الترتيب، مثل: أعطيت عمراً زيداً، لأن كل واحدٍ منهما يَصِحُّ أن يكون آخذاً لصاحبه، وكذلك: ظَنَنْتُ زيداً أخاكَ.

د- لا يكون المفعول الأول إلا اسماً، كما لا يكون المفعول الأخير إلا اسماً، إلا في الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر، فإنه يجوز أن يكون المفعول الأخير اسماً وفعلاً ومبتدأً وخبراً وظرفاً، ويُحْكَمُ على موضعه بالنَّصب، ويُعْطَى ما يَسْتَحِقُّه من الإعراب.

هـ- إن لام الابتداء لا يجوز أن تدخل على شيء من المفعولات، إلا على المفعول الذي أصله المبتدأ والخبر، ومتى دَخَلَتْ قَطَعَت الفِعْلَ عن العمل.

باب ما تَتَعَدَّى إليه الأفعالُ المُتَعَدِّيَةُ وغير المُتَعَدِّيةِ

تَتَعَدَّى الأفعال المتعدية وغير المتعدية إلى الأمور الخمسة التالية:

المصدر، وظرف الزمان، وظرف المكان، والحال، والمفعول له والمفعول معه.

وقد ذكر أبو القاسم الزجاجي أن المفعول معه لا يتعدَّى إليه الفعل إلا بواسطة مثل: استوى الماءُ والخشبةَ، وسار زيدٌ وعمرواً[1]، كما ذكر أن المفعول له يَتَعَدَّى تارةً باللام وتارةً بغير اللام مثل: جئتكُمْ طمعاً وللطَّمَعِ، ولذلك فإن الزجاجي لم يذكر هذين القسمين (أي المفعول له والمفعول معه)، ورأى أن الأفعال المتعدية وغير المتعدية، تتعدَّى إلى هذه الأشياء التي ذكرها من قِبَلِ أنها تقتضيها وتَدُلُّ عليها، فالفعل يدل على المصدر بلفظه، ويدل على الزمان بصيغته، وعلى المكان بمُسْتَقَرِّه، إذ لا يَفْعَلُ فِعْلٌ إلا في مكان، وعلى الحال بهيئته، وكذلك لا يَفْعَلُ فِعْلٌ إلا على صِفَةٍ وهيئةٍ، وعلى المفعول له بِعلَّتِهِ، فلا يَفْعَلُ فِعْلٌ إلا لعلَّةٍ سوى ما يقع من الساهي والمجنون، وليس كذلك المفعولُ معه، لأن الفعلَ يقع من فاعلٍ على غير مصاحبة، وليس في الفعل دليل على المصاحبة إلا بقرينة، ولهذا فإن الزجاجي قال بأن كل فعل متعدياً كان أم غير

(١) الكتاب ١: ٢٩٨، الأصول ١: ٢١٠.

متعدٍ، فإنه لا يتعدَّى إلا إلى أربعة أشياء هي: المصدر، وظرف الزمان والمكان، والحال[١].

أ- المصدر

قال الزجاجي: المصدر هو اسم الفعل، والفعل مشتقٌ منه، وقد قال البصريون وسيبويه أن المصدر هو أصل الفعل، من منطلق أن المصدر يدل على العموم، والفعل يدل على الخصوص، والعموم قبل الخصوص[٢].

أما الكوفيون فقد قالوا بعكس ذلك، وحجتهم أن الفعل هو عامل في المصدر، والعامل قبل المعمول، وليس في هذا دليل من قِبَل أن الحرف يعمل في الاسم وفي الفعل، وليس بأصل لهما[٣].

وهذا المصدر يكون منصوباً أبداً ما لم يكن مُقَدَّراً بأنْ والفعل، وَوَجَبَ نَصْبُهُ لأنه مفعول انطلق عليه الفعل بغير واسطة، مثل: قُمْتُ قِيَاماً، وقَعَدْتُ قُعُوداً، وليس كذلك إذا كان مُقَدَّراً بأنْ والفعل من نحو: أعجبني خروجُكَ، وكرهتُ خُرُوجَكَ، أو عجبتُ من خروجِكَ، فجرى في هذا مجرى الأسماء، لأن الفعل لا يدلُّ عليه بلفظه.

(١) الجمل، ص٣٢.

(٢) الإيضاح في علل النحو، ص٥٦.

(٣) المصدر السابق، ص٥٦، الإنصاف ١: ٢٣٥.

ويذكر المصدر لأربعة أغراض:

- لتأكيد الفعل، مثل: ضربتُ ضرباً، وفي هذا النوع من التأكيد لا يجوز تثنيته ولا جمعه، كما لا يجوز تثنية الفعل ولا جمعه، لأنه يدل على القليل والكثير من جنسه، فلذلك تقول: ضربتُ الزَّيْدَيْنِ ضرباً، وضربتُ الزَّيْدِينَ ضرباً، إلا أن تختلف أنواع الضرب، فلا يكون حينئذٍ ذِكْرٌ للتأكيد، وإنما هو لبيان النوع.

- لِعَدَدِ المرات، مثل: ضربتُ ضربةً، وفي هذا النوع يجوز تَثْنَيتُه وجَمْعُه مثل: ضَرَبْت ضَرْبَتَيْنِ، وضَرَبْتُه ضَرَبَاتٍ، لأنه بدخول تاء التأنيث في واحدةٍ صار محدوداً، أَشْبَهَ أسماء الأجناس المحدودة، من نحو: تَمْرة، وقمحة، فكما يُثَنَّى هذا ويُجْمَعُ، فكذلك المصدر المحدود والمختلف الأنواع يجري هذا المجرى لاختلافه.

- للحال، مثل: أَتَيْتُهُ رَكْضاً، وقَتَلَهُ صَبْرَاً، والمصدر هنا لا يُثَنَّى ولا يُجْمَعُ، لأنه ليس بِمُتَمَكِّن، فقد صار المُثَنَّى والمجموع من هذا ضربين، والذي لا يُثَنَّى ولا يُجْمع ضربين، ومعنى ذلك أنه يجوز تثنية المصدر الدال على عدد المرات، وبيان النوع، وجمعه، ولا يجوز ذلك في المصدر الدَّال على التأكيد والحال.

والمصدر في جميع هذه الحالات يجوز تعريفه بالألف واللام وبالإضافة، وتنكيره، إلا مصدر الحال غالباً، فإنه لا يتعرف كالحال، والباقي تعريفها لا يخرجها من معانيها، ويجوز أن تأتي قبل الفعل وبعده، لأنها مفعولة، والمفعول يجوز تقديمه وتأخيره[1].

ب- الظرف

الظرف هو ما كان وعاءً للشيء زماناً كان أو مكاناً، يَنْصَرِفُ وَيَتَصَرّفُ، فالظرف من الزمان هو مضيُّ الليالي والأيام، وهو منصوب دائماً إذا فَعَلَ الفِعْلُ فيه، لأن الفعل يَدُلُّ عليه بصيغته، ومتى وقع الظرف خبراً أو صفةً أو صِلَةً أو حالاً، تعلق أَبَدَاً بمحذوفٍ مُقَدَّرٍ باستقرارٍ أو غيره، ومتى كان في غير هذه المواضع الأربعة، تعلَّق بموجود أو ما هو في حكم الموجود، ولا بُدَّ لكل ظرفٍ من شيءٍ يتعلَّق به.

وظروف الزمان التي ذكرها أبو القاسم الزجاجي هي: اليوم، الليلة، غُدْوَة، عشية، صحوة، بكرة، ذات مرة، بُعَيْدات بَيْنَ وأمس، وغدٍ، وسحر، وهي خمسة أقسام مُبَيِّنة كما يلي:

١- قسم مُتَصَرِّفٌ مُنْصَرِفٌ: وهو كل متمكّن من الظروف من أسماء السنين والشهور والأيام والليالي، مما تعاقب عليه أَلِفٌ ولامٌ أو إضافةٌ نحو: سنة، وشهر، ويوم، وليلة، وغد، فهذا مُنْصَرِفٌ بدخول الجر عليه، ومُتَصَرِّف

(١) الجمل، ص٣٣.

بجواز إخراجه عن الظرفية، وإجرائه مجرى الأسماء، مثل: أعجبني اليومُ، وعجبتُ من يومِكَ، وذكرتُ يَوْمَكَ[1].

٢- قسم غير مُنْصَرفٍ ولا مُتَصَرِّفٍ، مثل: عجبتُ من اليومِ سَحَرَ، وجِئْتُ سَحَرَ، فإنك لا تَصْرِفُهُ للتعريف والعَدْلِ عن الألف واللام، فلا يُتَصَرَّفُ فيه بالرفع والجر، لأنه غير متمكّن، حيث ضُمِّنَ ما ليس له في أصل موضوعه، فإن أردتَ سحراً من الأَسْحار، تَنكَّرَ وكان على أصله من الأول ينصرف وَيَتَصَرَّف[2].

٣- قسم مُتَصَرِّفٌ غيرُ منصرف، مثل: غدوةُ وبكرةُ لا ينصرفان للتعريف والتأنيث وَيَتَصَرَّفَان كَتَصَرُّف طَلْحة، وحمزة، فتقول: جِئْتُهُ يوم السبت غدوة وبُكْرَة، وسِيْرَ عليه يوم السبت غُدْوَةُ وبُكْرَةُ، وعَجِبْتُ من اليومِ غُدْوَةَ وبكرةَ[3].

٤- قِسْمٌ مُنْصَرف غير مُتَصَرِّف، وذلك مثل: ضحوة وضحى، وظهراً، وعِشَاءً، وعَشِيَّةً وعتمةً[4]، وبُعَيْدَاتٍ بين، وذات مَرَّةٍ، ونحوه، مما لا يراد به يوم مُعَيَّنٌ، وإنما صرفت هذه الأشياء من جهةِ أنها لم تُجْعَل أعلاماً لهذه الأزمنة، كَجَعْلِ غدوةَ، وبكرةَ للعموم الذي فيها.

---

(١) الجمل، ص٣٣.

(٢) المسائل العضديات، ص٥٥..

(٣) الكتاب ١: ٢٢٠، شرح عيون الإعراب، ص١٣٨.

(٤) العتمة: ثلث الليل الأول: اللسان: (عَتَمَ).

٥- قسم مبني وهو: إذ، إذا، أمسِ، الآنَ، قَطُّ، وإنما بنيت هذه الأسماء لأنها تَضَمَّنت ما يوجب البناء مِنْ تَضَمُّنِها معنى الحرف وشبهها له.

وكُلُّ ظرفٍ وقع خبراً عن أسماء أيام الأسبوع فإنه يكون مرفوعاً إلا الجُمعةَ والسبتَ، تقول: الأَحَدُ اليومُ، والاثنان اليومُ، والجمعةُ اليومَ، وعِلَّةُ ذلك أن الجمعة والسبت مصدران فيهما معنى الاجتماع والقطع، كما تقول: الاجتماعُ اليومَ، والقَطْعُ اليومَ (بالنصب)، لأن الثاني غير الأول، فكذلك الجمعة والسبت، وليس كذلك باقي الأيام، لأنها أسماء ليست بمصادر نابت مناب الأول والثاني والثالث والرابع والخامس[١].

وكُلُّ ما كان من المعاني مستوعباً لظرفه، كان الأَحْسَنَ رَفْعُهُ، وما كان غير مستوعبٍ لظرفه كان الأَحْسَنَ نَصْبُهُ، وهذا من أصول الكوفيين، مثل ذلك[٢]: الصيامُ اليومُ، الاعتكافُ يومُ الخميسِ، وتقول: الأكلُ اليومَ والشربُ اليومَ.

وكُلُّ ما رُفِعَ من هذا فهو مُقَدَّر بحذف مضافٍ، وكُلُّ ما نُصِبَ من هذا فهو مُقَدَّرٌ بكونٍ او استقرارٍ، قال الله عز وجل: ﴿ٱلْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَٰتٌ﴾[٣]. وتقدير ذلك: أشهر الحج أشهرٌ معلومات، أو الحجُّ حَجُّ أشهرٍ معلوماتٍ، وقد حُذِفَ هذا للعلم به من حيثُ عُلِمَ أن الحدثَ ليس الزمانَ.

(١) الكتاب ١: ٤١٨، شرح عيون الإعراب، ص١٣٩، الأصول ١: ١٩٤.

(٢) ارتشاف الضرب ٣: ١١٢٦.

(٣) سورة البقرة، آية: ١٩٧.

وكُلُّ ظرف زمان مبهم أو مختص، فإن الفعل يتعدَّى إليه بنفسه من غير واسطة خلافاً لظرف المكان إذا كان مختصاً، لقوة دلالة الفعل على الزمان بالصيغة، وليس كذلك المكان، ولذلك تقول: قمتُ يوماً من الأيام، واليومَ الفلاني.

وقد يجوز إظهار (في) فتكون هي الظرف في المعنى، ويكون ما بعدها اسماً لا ظرفاً، لأنه إنما كان ظرفاً لِمَا تضمَّنه من معنى (في) التي هي الوعاء، فإذا ظهرتْ (في) كانت هي في نفسِها الوعاءَ، وكان ما بعدها اسماً، ويدل على صحة ذلك عندما تقول: حفرتُ وَسْطَ الدَّارِ بئراً، فإذا قلت: حفرتُ في وَسَطِ الدار بئراً حَرَّكْتَ السين، لأن المُسَكَّنَ ظرفٌ، والمُتَحَرِّكَ اسمٌ، والمعنى فيهما مختلفٌ، ذلك لأنَك مع التسكين، إنما أَوْقَعْتَ الحَفْرَ في قُطْبِ الوَسَط[1]، ومع التحريك إنما أَوْقَعْتَ الحَفْرَ في جميع ساحة الدار، فجعلتَهُ مفعولاً به، لا مفعولاً فيه، وهذا الفرق بين: حفرتُ وَسْطَ الدارِ بئراً، وبين: حفرتُ في وَسَطِ الدار بئراً[2].

وظروف الزمان لا تكون أخباراً عن الجُثَثِ في الغالب، لأنها لا فائدة فيها من حيث كانت الأزمنة متقضِّية غير ماكثة، والجثث مستقرة ماكثة، وليس كذلك الأحداث لأنها متقضِّية كتقضِّي الزمان، فجاز أن يُخْبَرَ بها عن الزمان، وعكس ذلك الأمكنةُ لَمَّا كانت ماكثةً إلى حالةٍ محدودةٍ جاز الإخبار بها عن

(١) اللسان: (وَسَط).

(٢) الكتاب ١ : ٤١١، المقتضب ٤ : ٣٤٢.

الجثث التي كذلك، أما جواز كَوْنِها أخباراً عن الأحداث مع المخالفة، فلأن الغرضَ معرفةُ حصول الفعلِ، وإن كان مُتَقَضِّياً في مكانٍ مخصوص، وإن كان مستقراً، لأنه قد يكون الفعلُ مُتَقَضِّياً في مكانٍ دون مكان، والجثث لا تخلو من الزمان، ولذلك لم يَجُزْ الإخبارُ به عنها(١).

فأما القول: أنت في زمانٍ طَيِّب، فإنما حَسُنَ ذلك بوصفٍ الزمانِ بالطِّيب، وَلَوْ لَمْ يأتِ بالصفةِ لم يَجُزْ(٢)، وقولُهم: الهلالُ اللَّيْلَةَ، واللَّيْلَةَ الهلالُ، له وجهان: أحدهما أن الهلالَ لما كان يتغيَّر تغيُّراً دائماً بالزيادة والنقصان جرى مجرى المعاني التي تَصِحُّ فيها الزيادة والنقصان، كأنك قلت: الاستهلالُ الليلةَ. والوجه الآخر أن يكون على حذف المضاف ودَلَّت عليه الحال، كأنك قلت: رؤيةُ الهلال الليلةَ، أو حُدوثُ الهلالِ الليلةَ، لأن هذا إنما يقال في حال تَطَلُّبِهِ(٣)، وعلى هذا يقول الشاعر:

أَكُلَّ عامٍ نَعَمٌ تَحْوُونَهُ ... يُلْقِحُهُ قَوْمٌ وَتَنْتِجُونَهْ(٤)

---

(١) التبصرة والتذكرة ١ : ١٠٢، شرح عيون الإعراب، ص١٣٨.

(٢) الفوائد والقواعد، ص١٦٧.

(٣) الكتاب ١ : ٤١٨، التبصرة والتذكرة ١ : ١٠٣، الفوائد والقواعد، ص١٦٩، شرح عيون الإعراب، ص١٣٩.

(٤) هذا البيت لقيس بن حصين بن يزيد الحارثي، أو لرجلٍ من ضَبَّة: (الخزانة ١ : ٤٠٧)، والبيت بدون نسبة في الكتاب ١ : ١٢٩، الفوائد والقواعد، ص١٦٨، شرح اللمع للواسطي، ص٣٣، الإنصاف ١ : ٦٢.

أي: كل عام حدوثُ نَعَمٍ.

وتَخْتَصُّ ظروف الزمان بأنه يجوز إضافتها إلى الجُمل من الفعل والفاعل، والمبتدأ والخبر، لأن الزمان مُضَارِعُ الأفعال، والأفعال بفاعِليها جُمَلٌ، فمتى أضيفت جاز إعرابها وبناؤها، فإعرابُها على أصلها، وبناؤها لإضافتها إلى غير متمكِّن، فلذلك تقول: عَجِبْتُ مِنْ يَومِ قَامَ زيدٌ، ومن ساعةَ خَرَجَ زَيْدٌ، ومن ساعةَ ومن يومَ زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ، فمتى أضيفت إلى ماضٍ كان الأَجْوَدَ بناؤها، لأن الماضي مبني، ومتى أضيفَت إلى مستقبل، كان الأجودَ إعرابُها، لأن المُسْتَقْبَلُ مُعْرَبٌ.

وإذا كان في الجملة عائد يعود على الظرف بَطَلَتِ الإضافة إلى الجملة، وبَطَلَ البناءُ، لأنه حينئذٍ قد خرج إلى حَيِّز الصفة، والشيء لا يُضَافُ إلى صفته غالباً، تقول: عَجِبْتُ مِنْ يومٍ يقوم فيه زَيْدٌ، وأنا أعجبُ من يومٍ يقوم فيه فلان، وهذه هي أصول ظرف الزمان كما ذكرها الزجاج.

ظرف المكان

وظرف المكان هو ما استقرَّ فيه وَتَصَرَّفَ عليه، وقد قال أبو القاسم الزجاجي أن ظروف المكان هي مثل: عندَكَ، خَلْفَكَ، أمامَكَ، تَحْتَكَ، وراءَكَ، أَسْفَلَ مِنْكَ، ونحو ذلك، ومثل: ميل، فرسخ، بريد، مكان، مجلس، مقعد، ونحو ذلك، وقد جعل الزجاجي ظرف المكان قسمين[1]:

أ- مُبْهَمٌ: وهو ما لم تكن له أقطارٌ تَحْصُرُهُ، ولا نهايات تحيط به، كالجهات السِّتِّ وشِبْهِهَا، وحُكْمُ هذا الظرف أنه يتعدَّى إليه الفعل بنفسه لقوة دلالته عليه، إذ لا يخلو فِعْلٌ مِنْ أَنْ يكون في أحد الأقطار.

ب- مُخْتَصٌّ: وهو عكس المبهم مما له أقطارٌ تَحْصُرُه، ونهاياتٌ تحيط به، كالدَّار والوادي ونحو ذلك مما يكون حاوياً للشيء محيطاً عليه، وحُكْمُ هذاالظرف أنه لا يتعدَّى إليه الفعلُ إلا بواسطة، لضعف دلالته عليه، وشِبْهِهِ للأناسي.

ولذلك تقول في الأول: قُمْتُ قُدَّامَكَ، وَصَلَّيْتُ خَلْفَكَ. وفي الثاني: قُمْتُ في الدار، وصلَّيْتُ في المسجد، ولم يخرج من هذا إلا فِعْلان: دَخَلْتُ البَيْتَ، وذَهَبْتُ الشَّامَ، إلا أنَّ ذهبت مَقْصُورٌ على الشام، و (دَخَلْتُ) عَامٌّ في سائر الأمكنة.

(١) الجمل، ص٣٤.

و (دَخَلْتُ) وما يتصرف منه، مُخْتَلَفٌ في كونه مُتَعَدِّياً بنفسه، و (ذَهَبْتُ) مُتَّفَقٌ على كونه غير مُتَعَدٍّ بنفسه، وأن الجارَّ قد حُذِفَ منه[1].

ومِمَّا أُجْرِيَ من المختصِّ مُجرى المُبْهم، حدودُ المختَص، نحو: شرقي الدار وغَرْبيِّها وقِبْليِّها وبَحْرِيِّها، لأنَّ النَّسَب أَدْخَلَه في حَيِّز العموم، تقول: هو شرقيَّ الدارِ وأنت غَرْبيَّها، فأما داخل الدار وخَارِجَها فلا يَتَعَدَّى الفعل إليه إلا بحرف جر، تقول: هو في داخل الدار وقعدتُ في خارجها، وكذلك الناحيةُ والركنُ وجميعُ المختص.

ومما أُجْرِيَ مُجْرى المُبهم المكانُ والموضعُ للإبهام الذي فيهما مثل: عند، وأَبْهَمُ ظروف المكان (عند) لأنها تصلُح لكل جهة من الجهات السِّتِّ.

وجميع الظروف يجوز إدخال حروف الجر عليها إلا (عند) فإنها لا يدخل عليها شيء من حروف الجر سوى (مِنْ) فلا يجوز أن تقول: جئتُ إلى عندك، ويجوز أن تقول: من عندك، وإنَّما جُوِّز هذا في (مِنْ) وحدَها من حيث كانت أُمَّ حروف الجر لا يَنْفَكُّ شيءٌ من معناها، ومعناها ابتداءُ الغاية، ولا يَنْفَكُّ كلُّ فعل من معنى الابتداء، وليس كذلك الانتهاء.

ومن أحكامها جواز استعمالها مضافة ومنفردة مثل: زَيْدٌ قُدَّامَكَ وقُدَّاماً، وقُمْتُ أَمَامَكَ وأماماً، فإضافتُها للبيان، وحَذْفُها للاختصار، والكوفيون لا

---

(١) الكتاب ١: ٣٥، ١٥٩، المقتضب ٤: ٣٣٧، همع الهوامع ٣: ١٥٣، الأصول ١: ١٧٠، شرح الجمل لابن عصفور ١: ٣٢٨، شرح اللُّمع للواسطي، ص٦٧.

يجيزون مثل هذا، فإذا فُعِلَ جُعِلَ اسماً وحُكِمَ له بما يُحْكَمُ للأسماء[1].

ومن أحكامِها جَوَازُ قَطْعِها عن الإضافة وتضمينها إياها، وبنائها تشبيهاً لها بـ (قَبْل) و (بَعْد)، تقول: قُمْتُ قُدَّامُ ومِنْ قُدَّامُ، وجئتُ وراءُ (ومن وراءُ)، وعلى هذا الوجه لا يجوز أن تقول: قمتُ قُدَّامَ ولا من قُدَّامِ، لأن هذا مبني على الضَّمِّ لا يَتَغَيَّرُ بتَغَيُّرِ العوامل، فَعِلَّتُه كَعِلَّة (قَبْل)، و (بَعْد)، وإنما بني على الضَّم دون الفتح والكسر بسبب أنها حركةٌ لا تكون للظرف إعراباً، وإنما إعرابه بالنَّصب ما دام مضافاً، وإعرابه بالجر ما دام معه حرف الجر، فَلَوْ بُنِيَ على أحد هذين لا لَتبَسَ بحركة إعرابه.

وإذا قُطِعَتْ هذه الظروف عن الإضافة وبُنِيَتْ، لَمْ يَجُزْ أن تقع أخباراً ولا صِفَاتٍ ولا صِلاتْ ولا حَالاتٍ، لأنها بقطعها قد نَقَصَتْ واسْتَبْهَمَت فأشبهت الحروف، ولا يجوز حينئذٍ أن تقول: الخروجُ بَعْدُ، ولا القيامُ أمامُ، ولكن يجوز أن تقول: خرجتُ بَعْدُ، وقمت أمامَ. فإذا أضفتَ جميع ماذ كرناه كان منصوباً، مثل: القيامُ أَمَامَكَ، وقُمْتُ أَمَامَكَ، لأنه قد خرج من حَيِّز البناء، وصار معرباً فَصَحَّ أن يَقَعَ للمبتدأ وظرفاً للعمل.

وجميع ظروف المكان التي ذكرت معربة، إلاَّ ما قُطِعَ عن الإضافة، وَضُمِّنَ معناها، إلا (حَيْثُ)، فإنها ظرف مكان مبني على كل حال، وفيه ثلاثُ لُغاتٍ مع الياء، وثلاثُ لغات مع الواو: حَيْثُ، وحَيْثَ، وحَيْثِ، وحَوْثُ، وحَوْثَ، وحَوْثِ، وأَفْصَحُها الضمُّ تشبيهاً بـ (قَبْل) و (بَعْد)، وبَعْدَها الفَتْحُ

(١) ارتشاف الضرب ٣: ١٤٣١.

تشبيهاً بـ (أَيْنَ)، و (كَيْفَ)، وبعدها الكسر على أصل التقاء الساكنين[1].

وتَنْفَرِدُ (حيث) عن جميع أخواتها بإضافتها إلى الجُمَلِ، تقول: كُنْتُ حَيْثُ كُنْتَ، وكُنْتُ حَيْثُ زَيْدٌ قائِمٌ، وإنما اخْتَصَّتْ بإضافتها إلى الجُمَلِ من دون أخواتها من جهةِ الإبهامِ الذي فيها، وبناء عليه لا يجوز أن تقول: أَتَيْتُ حَيْثُ مُرادي، ولا حَيْثُ الأكلِ والشربِ، ويجوز الرفع[2].

ومِمَّا أُجْري من ظروف المكان مُجْرى المُبْهم ما كان معلومَ القَدَرِ مجهولَ الصورةِ، وذلك الأميالُ والفراسخُ والبُرُدُ، تقول: سِرْتُ ميلاً، ومَشَيْتُ فَرْسَخاً، وعَدَوْتُ بريداً، لأن هذه الأشياء وإن عُلِمَ قَدَرُهَا ومُنتَهَهاها، فَقَدْ جُهِلَتْ صُورَتُها، فجرت مَجْرى المُبْهَم، وإن أَخْبَرْتَ عنها جرت مجرى الأسماء تَرْفَعُها، فتقول: بيني وبَيْنَكَ فرسخان، وإن قلت: أَنْتَ مِنِّي فَرْسَخانِ، فتقديره: بُعْدُكَ منِّي مقدارُ فَرْسَخَيْنِ، أو قُرْبُكَ مني مقدارُ فَرْسَخَيْنِ، وإن قلت: دَارُكَ خَلْفَ داري فَرْسَخاً نَصَبْتَ، وكان نَصْبُهُ على التمييز لا على الظرف.

وكل ظرفٍ من ظروف المكان والزمان إذا كَنَّيْتَ عنه وهو ظرفٌ، أَتَيْتَ بـ (في) مع الكناية دائماً، فتقول: اليوم قمتُ فيه، وغداً أخرج فيه. فإن كَنَّيْتَ عنه وهو اسمٌ لم تأتِ بـ (في)، فقلت: اليومَ قُمْتُهُ، والغَدَ أَسيرُهُ، وعلى ذلك

(١) مغني اللبيب، ص١٧٦، همع الهوامع ٣: ٢٠٥، اللسان: (حيث).

(٢) مغني اللبيب، ص١٧٧.

الفرق بين كونه ظرفاً وبين كونه اسماً، لأن المضمر يجمعنما بلفظٍ واحدٍ وإعرابٍ واحدٍ، فلا يقع بينهما فرق كالظاهر.

وكل فعلٍ من الأفعال لا يعمل في ظرفين من ظروف الزمان والمكان من غير واسطة ولا إتباع، فلا يجوز أن تقول: أقومُ الليلةَ اليومَ، ولا أجيء غداً بَعْدَهُ، لأن الفعل إذا اشتغل بزمانٍ أو مكان، فقد اسْتَوْعَبَ حُكْمَهُ ومعناه، وكذلك لا يجوز أن يعمل في الظرف وكنايته، فلو قلتَ: اليومَ سرت فيه، أو اليوم سرتُه، لم يكن نَصْبُهُمَا بـ (سِرتُ)، لأن الفعل قد استوفى مفعولَهُ فلا يَتَسَلَّط على العمل فيما قَبْلَهُ وبَعْدَه[1]، والناصبُ له فعلٌ مُضْمَرٌ تقديرُهُ: سِرْتُ اليَوْمَ سِرْتُ فيه.

وكل ظرف من ظروف المكان كان صفةً مثل: قريب، وبعيد، ذُكِرَ مع الموصوف، جاز الاتِّساعُ فيه ورفعُهُ، فإن لم يُذْكر الموصوف معه نَقَصَ تَمَكُّنُهُ ولم يَجُزْ الاتِّساعُ فيه، تقول: دارُكَ في مكانٍ قريبٍ، فإن قلت: دارُكَ قريباً، فإنك تنصب فقط.

وكل ما كان من الظروف فيه معنى القرب، كان الأجْدَرُ أنْ يكون ظرفاً لا أَنْ يكون اسماً، وإذا كان يَتَضَمَّنُ معنى البعد، فالأَجْدَرُ أن يكون اسماً بدلاً من أن يكون ظرفاً، وبناء عليه، تقول: إنَّ قريباً منك مِثْلَ زيدٍ، وإنَّ بعيداً منكَ مِثْلُ عمروٍ، وإنَّ قُرْبَكَ زيداً، وإنَّ بُعْدَكَ زيدٌ، وقد كان هذا من قِبَلِ أن الظرف هو ما كان حاوياً للشيء ومفعولاً فيه الفعلُ، فَبُعْدُهُ يُبْعِدُه من هذا المعنى،

(١) المقتضب، ٣: ١٠٥.

وقربه يُدْخِلُهُ فيه[1].

وكل ظرفٍ من ظروف الزمان أو المكان وَقَعَ خبراً للمبتدأ، ولم يُتَّسع فيه، فإنه يكون منصوباً دائماً، وفي نصبه قولان:

- قول البصريين: ولهم رأيان: منهم من قال أن الناصب هو الفعل المُقَدَّر، ومنهم من قال أن الناصب هو اسم الفاعل المقدر[2].

- قول الكوفيين: حيث قالوا أن الناصب له المخالفة بدليل أنهما إذا لم يختلفا كانا مرفوعين، مثل قولك: زيدٌ قائمٌ، فإذا قلت: زَيْدٌ خَلْفَكَ فليس إياه، فيجب نصبه في هذه الحالة، وهو اعتلال ضعيف من جهة أن الشيء إذا خالف الشيء فقد خالفه الآخر، فليس نَصْبُ المبتدأ أَوْلَى من نَصْبِ الخَبَرِ، ولا نَصْبُ الخَبَرِ أَوْلى من نصب المبتدأ، بدليل قولهم: زَيْدٌ زهيرٌ شعراً، وعبد الله حاتمٌ جواداً، فقد رَفَعْتَ الاسمين وليس أحدُهما الآخر، وقد قال الشاعر:

فَغَدَتْ كـلا الفَرْجَيْنِ تَحْسَبُ أَنَّـهُ   مَوْلى المَخَافَـةِ خَلْفُها وأمامُهـا[3]

فقد رَفَعَ هنا، ورَفْعُهُ على البَدَل مِنْ (مَوْلى المخافَةِ) أو خَبَرٌ بعد خَبَرِ (أَنَّ).

(١) الكتاب ٢: ١٤٣، الأصول ١: ٢٤٩.

(٢) الإنصاف ١: ٢٤٥.

(٣) هذا البيت للبيد بن ربيعة: ديوان لبيد، ص٣١١، الكتاب ١: ٤٠٧، المقتضب ٤: ٣٤١، وبدون نسبة في الإيضاح، ص١٣٥، شرح التسهيل ٢: ٢٣١.

وقال الزجاجي في نهاية حديثه عن ظرف المكان: إنه منصوب كله، فإن نقلته من موضعه كان كسائر الأسماء، فيه إبهام، لأن (عند) لا يجوز نقله من الظرفية[1].

وظروف المكان كلها مذكرة إلا (قُدَّامُ) و (وَرَاءُ) و (قُدَّاماً) و (أماماً) عند بعضهم، فإنهما مؤنثان، ولذلك قيل في تصغيرهما: قُدَيْدِيمة، وَوُرَيَّة[2].

والأفعال في تَعَدِّيها للزمان هي أقوى من تعدِّيها للمكان، ولذلك قال سيبويه: (ظروف الزمان أَشَدُّ تمكُّناً من ظروف المكان[3]، بدليل أن الفعل يَتَعَدَّى إلى مُبْهَمِهِ ومُخْتَصِّه خلاف المكان، وبدليل جواز إضافته إلى المفرد والجُمَل خلاف المكان غالباً، وبدليل أن الفعل يَدُلُّ عليه بمعناه وصِيغَتِهِ، وبدليل قِسْمَةِ أنواعه وأجناسه كالدَّهر والزمان والسنين والأعوام، ثم الشهور والأيام والأوقات والساعات، وليس كذلك ظروف المكان.

وهذا كُلُّه يقوِّي قول سيبويه، ويُضْعِفُ قَوْلَ أبي العباس وغيره مِمَّنْ يَرُدُّ عليه، ويَزْعُمُ أنَّ ظروف المكان أَشَدُّ تَمَكُّناً مِنْ حَيْثُ أَشْبَهَتِ الأناسي، لأن شبهها بالأناسي ليس تمكيناً لها، ولا جاعلاً لها حُكْمَ الأناسي، كما أن ما لا ينصرف، لَمَّا أَشْبَهَ الفعل لم يخرجه شَبَهُه إلى أن يكون له تَصَرُّف الأفعال[4].

(١) الجمل، ص٣٤.

(٢) الكتاب ٣: ٢٩١، اللسان: (قدم)، (ورأ)، ما ينصرف وما لا ينصرف، ص٩٤.

(٣) الكتاب ١: ٤١٩.

(٤) شرح عيون الإعراب، ص١٤١.

الحال

الحال: هي كل اسم نكرة جاء بعد اسمٍ معرفة[1]، والحال هي هيئة الفاعلِ والمفعولِ، ويجب أنْ تتوفر في الحال ستة شروط:

١. أن تكون نكرة من جهة أنها فضلة في الخبر، وتشبه التمييز في البيان، فمن حيث كانت حقيقةُ الخبر أن يكون نكرة كانت فَضْلَتُهُ كذلك، كقولك: جاء زيدٌ مسرعاً، انْطَلَق الغلام مُهَرْوِلاً[2].

أما قولهم: رَجَعَ عَوْدَهُ على بَدْئِهِ، وطَلَبْتَه جَهْدَكَ وطاقَتَك، وأَرْسَلَها العِرَاكَ، ودخلوا الأَوَّلَ فالأوَّلَ، وكَلَّمْتُهُ فاهُ إلى فيَّ[3] فهذه جميعها ليست أحوالاً لكونها معارف، وإنما هي معمولةٌ للأحوال ونائبةٌ منابَها، لأن فيها حروف الفعل، كأنَّك قلت: رَجَعَ يَعُودُ عُودُهُ على بَدْئِه، وَطَلَبْتَهُ تَجْتَهِدُ جَهْدَكَ، أي: مُجْتَهِداً جَهْدَكَ، وعائداً عَوْدَكَ، ومن حيث كانت معمولةً للأحوال، وواقعةً مَوْقِعَها سُمِّيت أحوالاً، واسْتَحَقَّت الحال أن تكون مشتقة من حيث

(١) الجمل، ص٣٥.

(٢) شرح اللمع للواسطي، ص٧٠، الفوائد والقواعد، ص٢٩٩، شرح الجمل لابن خروف ١: ٣٧٨.

(٣) إصلاح الخلل، ص١٠٦، الأصول ١: ١٦٥، ٢: ٢٩٨، علل النحو ٣٦٣، الكتاب ١: ٣٩١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٩٨، ٣٩٧، التبصرة ولاتذكرة ١: ٣٠٠.

كانت الحال صفةً معنوية، وحقيقة الصفة أن تكون بالمشتق.

وأما قولهم: هذا زَيْدٌ أسداً، وهذا الأمرُ آيةً، و﴿هَٰذِهِۦ نَاقَةُ ٱللَّهِ لَكُمْ ءَايَةً﴾[1]، وهذا زَيْدٌ وَحْدَهُ، فإنها وإن لم تكن مشتقَّة، فإنها واقعة موقع المشتق، فكلمة (أسد) ناب مناب (شدة)، و (آيةٌ) ناب مناب (عَلامة) و (وَحْدَهُ) ناب مناب إيحاد، وهذه مصادر، والمصادر مشتقة، والمشتق يكون حالاً، وقد قال بعضهم إن في جملة: جاء زَيْدٌ وَحْدَهُ أربع تنزيلات، إذ أن كلمة (وحده) نابت مناب: إيحاد، وإيحاد ناب مناب مَوْحَد، ومَوْحَد ناب مناب انفراد، وانفراد ناب مناب منفرد، ومنفرد هو في الحقيقة الحال، كأنك قلت: جاءني زيد منفرداً، وهذا ما أشار إليه الخليل وسيبويه[2]. وعلى هذا أجاز بعضهم القول: بعتُ طعامك رطلاً بدانِقٍ، والشاءَ شاةً بدرهم[3].

٢- أن تكون بعد معرفة كما استحَقَّ الخبر أن يكون بعد معرفة. وفي القرآن الكريم: ﴿فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ ۝٤ أَمْرًا مِّنْ عِندِنَآ﴾[4]، وقولك حين تقول: مَرَرْتُ برجلٍ عاقِلٍ مُتَحَدِّثاً، فلأن النكرة لـمَّا تَخَصَّصَتْ بالوصف، جرت مجرى المعرفة، فإن لم توصف لم تَحْسُن الحال، ولكن يجوز ذلك على

---

(١) سورة الأعراف، آية: ٧٣.

(٢) الكتاب ١: ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٨.

(٣) الكتاب ١: ٣٩٢.

(٤) سورة الدخان، آية: ٤، ٥.

ضعفٍ، لأن صفة النكرة أولى من الحال منها[1].

٣- أن تكون الحال بعد تمام الكلام، لأنها فضلة وهي مفعولةٌ، وحقيقةُ المفعول أن يكون بعد التَّمام (أي بعد تمام الكلام)، فلو قلت: هذا واقفاً، أو قلت: جاء واقفاً، فإنه لا يجوز، إذ ليس فيه ضمير، أما إذا قلت: ضَرْبي زيداً قائماً، واستراحةُ عمروٍ راقداً، ومعرفتي بفلانٍ كاتباً، وطيبةُ البَقْلِ طريّاً، وشُرْبي السَّويقَ مُلْتُوتاً، فإن هذه الأشياء وإن كانت أحوالاً لم يَتِمَّ الكلامُ دونها، فإنها في حُكْمِ التَّام من جِهَةِ أنها مصادر مضافة إلى فاعليها ومفعوليها، فكأنك عندما تقول: ضربي زيداً قائماً، فكأنما تقول: ضَرَبْتُ زيداً قائماً، وهذا تَامٌّ في المعنى، لأن العامل في الحال مُشْكِلٌ وليس هو بشيءٍ موجودٍ في اللفظ، ولذلك فإنه لا يجوز أن يكون العامل في هذه الأحوال في هذه المصادر مع تقدير المحذوف، كما أنه لا يجوز رفع هذه المنصوبات لتكون أخباراً عن المبتدأ، لأن عدم الضَّرْبُ يكون قائماً ولا الشربُ يكون ملتوتاً[2]، وأما الامتناع عن كون هذه الأشياء عاملةً فيها، فهو لأن هذه الأحوال تَسُدُّ مَسَدَّ الأخبار وتقع موقعها، فكما أن هذه الأشياء لا تعمل في الأخبار، ولا يَصِحُّ معنى الخبر فيها، فكذلك لا تعمل في الأحوال، وإذا بطل ذلك كان العاملُ في الحال شيئاً مُقَدَّراً، وتقديره: ضربي زيداً إذا كان قائماً، وشُرْبي السَّوِيقَ إذا كان ملتوتاً، فـ (كان) هي العاملة في الأحوال، وهي تامَّة وليست ناقصة، و (إذا) هي نَفْسُها خبر

(١) الكتاب ٢: ١١٢.

(٢) شرح الكافية للرضي ١: ٢٧٧.

المصدر المقدَّم، لأنها ظرف، والظروف تكون أخباراً عن المصادر، وهي تتعلَّق باستقرار محذوف، والتقدير: ضَرْبِي زيداً كائِنٌ إذا كان قائماً، أو: مُسْتَقِرٌّ ثم حُذِفَ الاستقرار وبقي: (إذا كان) ثم حُذِفَتْ (إذا كان)، فبقي: ضربي زيداً قائماً، وعلى هذا قياس هذه المصادر، أو ما أضيف إلى المصدر مثل قولك: اكْثَرُ ضربي زيداً قائماً، أما الأخفش فقد أجاز أن تقول: أَخْطَبُ ما يكون الأميرُ قَائِمٌ (برفع كلمة قائم على العتبار أنها خَبَرٌ لـ (أخطب)) [1] وكذلك قولك (إذا أضفْتَ إلى المصدر): أَفْضَلُ شربي السَّويقَ ملتوتاً، وأفْضَلُ أَفْعَالِكَ مُعْطِياً، لأن أَفْعَلَ بعضُ ما أضيف إليه [2]، فقد اكتسب من المصدر معنى المصدر، ولو كان اسم جنس فإنه لا يكون مصدراً، وعندئذٍ لا يجوز أن يَسُدَّ الحال مَسَدَّ خبره.

٤- أن تكون الحال مُقَدَّرَةٌ بـ (في) من جهة أنها مَفْعُولٌ فيها، فجرت مجرى الظرف الذي هو مفعولٌ فيه، ودليل مشابهتها للظرف قول الله عز وجلَّ: ﴿وَإِنَّكُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِم مُّصْبِحِينَ ﴿١٣٧﴾ وَبِٱلَّيْلِ﴾ [3]، فَعَطَفَ الظرف على الحال، وتقديره: مُصْبِحين ومُلَيِّلين.

٥- أن تكونَ الحال مُنْتَقِلَةٌ، لأنها هيئة الفاعل والمفعول اللذين يكونانِ على صفةٍ مختلفة، وأما قولهم: دعوتُ اللهَ سَمِيعَاً [4]، وسَأَلْتُهُ المَغْفِرَة قديراً.

(١) شرح التسهيل: ٢٧٩، إصلاح الخلل، ص١١٢.

(٢) شرح التسهيل ١: ٢٨٢.

(٣) سورة الصافات، آية: ١٣٧.

(٤) إصلاح الخَلَل، ص١١٠.

وقال تعالى: ﴿وَيَكْفُرُونَ بِمَا وَرَآءَهُۥ وَهُوَ ٱلْحَقُّ مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَهُمْ﴾[1].

وقال الشاعر:

أنا ابنُ دارةَ مَعْرُوفاً بها نَسَبي وَهَلْ بِدَارَةَ يا لَلنَّاسِ مِنْ عَارِ[2]

وقال تعالى: ﴿قَالَتْ يَٰوَيْلَتَىٰٓ ءَأَلِدُ وَأَنَا۠ عَجُوزٌ وَهَٰذَا بَعْلِى شَيْخًا ۖ إِنَّ هَٰذَا لَشَىْءٌ عَجِيبٌ﴾[3].

وقال تعالى: ﴿وَسَلَٰمٌ عَلَيْهِ يَوْمَ وُلِدَ وَيَوْمَ يَمُوتُ وَيَوْمَ يُبْعَثُ حَيًّا﴾[4].

وهذه الأمثلة التي ذكرت، لا يوجد فيها معنى للانتقال فيها عن الصفة التي هي عليها، لأن الله سميع على كل حال، والحقَّ مُصَدِّقاً أبداً، والبَعْثَ لا يكون إلا على صفة الحياة، وقد جوَّزَ ذلك أمران اثنان:

- أحدهما: أن هذه الأشياء لم تقع بين إيجاب ونفي، فيكونَ فيها قَطْعٌ على أَحَدَ المُحْتَمَلَيْنِ، فإن أنت قلت: ما يجيءُ زَيْدٌ إلا راكباً، لم يحتمل إلا وجهاً واحداً، وهو صفة الركوب دون غيره من أضداده، وإذا قلت: هو يجيءُ راكباً، لم تقطع على صفةٍ معينة، ولم يكن فيه دليل قاطع على أنه لا يجيء إلا راكباً، كما

(١) سورة البقرة، آية: ٩١، مشكل إعراب القرآن ١: ١٤٤، الكتاب ٢: ٨٧-٨٨.

(٢) هذا البيت لسالم بن دارة كما ورد في الكتاب ٢: ٧٩، شرح المفصل لابن يعيش ٢: ٦٤، خزانة الأدب: ٢: ١٤٥، ٣: ٢٦٥.

(٣) سورة هود، آية: ٧٢.

(٤) سورة مريم، آية: ١٥.

كان مع الإيجاب والنفي، فكذلك تلك الأشياء المتقدمة، لَمَّا لَمْ تقع بين إيجاب ونفي لم يكن فيها قطع على غيرها من أضدادها، وإذا لم يكن فيها قطع كان المعنى: دعوتُ اللهَ سميعاً ولا يكون إلا سميعاً، ويوم يُبْعَثُ حَيَّاً ولا يكون إلا حيَّاً.

- وثانيهما: أن الأحوال فضلة في الخبر، فكما أن الأخبار تكون مؤكِّدةً، فكذلك الأحوال تكون مؤكِّدة، وخلاصة الأمر، أن الأحوال تأتي على أربعة أنواع:

١- منتقلة: مثل قولك: هذا زَيْدٌ واقفاً.

٢- مؤكِّدة: كقوله سبحانه وتعالى: ﴿وَهُوَ ٱلْحَقُّ مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَهُمْ﴾[1].

٣- مُوَطِّئَة: كقولك تعالى: ﴿وَهَٰذَا كِتَٰبٌ مُّصَدِّقٌ لِّسَانًا عَرَبِيًّا﴾[2].

٤- ومُقَدَّرة: كقولك: هذا زَيْدٌ صائماً غداً، أي مُقَدِّراً للصِّيَام غداً، وقوله عَزَّ وجَلَّ: ﴿لَتَدْخُلُنَّ ٱلْمَسْجِدَ ٱلْحَرَامَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ ءَامِنِينَ مُحَلِّقِينَ رُءُوسَكُمْ وَمُقَصِّرِينَ﴾[3]، أي مُقَدِّرين الحَلْقَ والتقصير.

أما العَامِلُ في الحال فهو على ضربين: فِعلٌ، ومعنى، فإذا كان العامل في الحال فعلاً، جاز التصرف في الحال بالتقديم والتأخير والتوسيط، لأن الفِعْلَ لما

(١) سورة البقرة، آية: ٩١.

(٢) سورة الأحقاف، آية: ١٢.

(٣) سورة الفتح، آية: ٢٧.

تَصَرَّفَ في نفسه تَصَرَّف في معموله، وليس كذلك المعنى، فعلى هذا يجوز أن تقول: هذا زَيْدٌ قائماً بوجهٍ، تَقَدَّم أو تَأَخَّرَ لعدم العامل في الحال، إذ كانت المضمرات ليست مشتقة ولا واقعة موقع المشتق فتعمل[1].

والعامل في الحال بقولك: هذا زَيْدٌ قائماً: أَحَدُ أَمْرَيْنِ: إما (ما) في (ها) من معنى الفعل وهو التنبيه، وإما (ما) في (ذا) من معنى الفعل وهو الإشارة، وللنحويين في هذه المسألة قولان: منهم مَنْ يجعل العامل أحد هَذَيْنِ، ومنهم مَنْ يجعل مجموعهما العامل، فبناءً على القول الأول يجوز: ها قائماً ذا زَيْدٌ، ولا يجوز على القول الآخر[2].

وإذا كان العاملُ ظرفاً وقد وَقَعَ خبراً مثل قولك: زَيْدٌ في الدار قائماً، وفي هذا قولان: أحدهما أنه لا يجوز تقديم الحال على الظرف، فلا يجوز أن تقول: زَيْدٌ قائماً في الدار لِتَقَدُّمِهِ على العامل المعنوي. أما الأخفش فقد أجاز هذه المسألة، فيقول: إن تقديمه على حرفٍ واحد مثل عدم تقديمه، لأنه بعد المبتدأ، والمبتدأ يطالب خبره، فكأنه في نِيَّةِ التقديم[3].

أما ابن كيسان فقد أجاز تقديم الحال على المجرور. وهناك رأي ثالث لابن برهان، فهو يُفَرِّقُ بين أن يكون الحال ظرفاً أو حرف جر، فيجيز التقديم

---

(١) ارتشاف الضرب ٣: ١٥٧٩.

(٢) المصدر السابق ٣: ١٥٨٥.

(٣) المصدر السابق ٣: ١٥٩٠.

إذا كان ظرفاً فحسب[1].

وبناء على ما تقدم تكون لدينا ثلاث مسائل[2]:

- زَيْدٌ في الدار قائماً: وهذا جائز بلا خلاف.

- قائماً في الدار زَيْدٌ: وهي غير جائزة بلا خلاف.

- زيد قائماً في الدار: تجوز ولا تجوز بناء على الخلاف المذكور.

فإن قلت: في الدار قائماً زَيْدٌ: جاز توسيط الحال وتأخيرها، ولم يجز تقديمُها، لأن العامل في الحال الظرف النائب عن الاستقرار، وصاحب الحال مُضْمَر في الظرف تقديره: زيدٌ في الدار (هو) قائماً، يدل على أن فيه مضمراً جواز تأكيده نحو: إن زيداً في الدار نفسُه (في أحد الوجهين).

وفي الحال مسائل يجوِّزها ويُبْطِلُ معناها، ومنها:

- تقول: زَيْدٌ أخوك ضاحكاً: إن أردت أُخُوَّة النَّسَب فلا يجوز، وإن أردت أُخُوَّةَ الصداقة جازت المسألة، وهكذا تقول: زيدٌ وَلَدُكَ قائماً، وعَمْروٌ ابنُكَ قائماً، فإن أردت بِنوةَ النَّسَب فلا يجوز، وإن أردت بِنْوَة التبنيِّ جاز ذلك.

- ومنها تقول: هذا بُسْرَاً أَطْيَبُ مِنْه تَمْراً[3]، ولا يجوز أن تقول: هذا بُسْرَاً

---

(١) شرح اللمع للواسطي، ص٧٢.

(٢) ارتشاف الضرب ٣: ١٥٩٠.

(٣) الكتاب ١: ٤٠٠.

أَطْيَبُ منه عنباً، لأن هذا لا يَنْتَقِل إلى هذا النوع ولا ينتقل عنه[1]، فإن رَفَعْتَ الكُلَّ جازت المسألة، والعامل في الحال فعلان مقدَّران مضافٌ إليهما الظرفان المقدَّران أيضاً، والعامل في الظرفين ما تَضَمَّنَهُ معنى أَفْعَلَ، إذ كان (أَفْعَلُ) يَتَضَمَّن معنى شيئين: معنى فِعْل ومعنى مصدر، فجاز أن يعمل في ظرفين، والإشارة في هذه المسائل إلى شيء ثالث، ليس هو فيها بُسْرَاً ولا تَمْراً كأَنَّك تشير إليه وهو بَلَحٌ، فتقديره: هذا البَلَحُ إذا يكونُ بُسْرَاً أَطْيَبُ منه إذا يكون تمراً، وإن أشرت إليه وهو مطبوخ فتقديره: هذا البَلَحُ المطبوخ إذا كان بُسْرَاً أَطْيَبُ منه إذا كان تمراً، وإن أَشَرْتَ إليه وهو رَطَبٌ فتقديره: هذا الرُّطَبُ إذا كان بُسْرَاً أَطْيَبُ منه إذا يكون تمراً، فعلى هذا يجري الحكم فيما يجري هذا المجرى.

والحال تشبه المفعول به من وجهٍ، وتشبه الظرف من وجهٍ، وتشبه الظرف من وجهٍ فعندما تشبه الظرف تعمل فيها المعاني إذا كانت متقدِّمة عليها، وعندما تشبه المفعول به لا يجوز أن تعمل فيها المعاني إذا تقدَّمت هي على المعاني[2].

وتعمل المعاني في الظرف سواء تقدمت أو تأخرت، نحو: زَيْدٌ في الدارِ غَدَاً، وزَيْدٌ غداً في الدارِ، وغداً زَيْدٌ في الدار، وإذا كان عوض (غد) حالاً فلا يجوز تقديمها.

---

(١) الإيضاح، ص١٧٣.

(٢) الكتاب ٢: ٨٣.

والفعل يعمل في حالين فما زاد، كما أن المبتدأ يكون له خبران فما زاد، فتقول: هذا زيدٌ واقفاً ضاحكاً متحدثاً، وهذا جائز، لكن لا يجوز ذلك إذا تضادَّت الأحوال وتنافت، مثل: هذا زيدٌ قائماً قاعداً، كما لا يجوز أيضاً أن تقول: زَيْدٌ قائمٌ قاعدٌ، وإذا أردت أن تسبك من الحالين حالاً واحداً فيجوز ذلك، كما يجوز أن تسبك من الخبرين خبراً واحداً، فتقول: هذا الطعام حلواً حامضاً، كأنك أردت أن تقول: هذا الطعام مُزَّاً، فسبكت من الحالين حالاً واحداً بمعنىً واحدٍ، كأن تقول: هذا حُلْوٌ حامضٌ(١).

وإذا اتفقت الحال مع اسمين جاز الجمع بينهما، وإن اختلف إعراب الاسمين تقول: ضربت زيداً وعمرواً قَائِميْن، لأن الاشتراك قد وقع في الحال والعاملُ واحدٌ، كأنك قلت: ضَرَبْتُ زَيْداً قَائِماً وَضَرْبتُ عمرواً قائماً، فاسْتَغْنَيْتَ بالتثنية عن العطف، كقول الشاعر:

مَتَى مـا تَلْقَني فَرْدَيْـنِ تَرْجُـفْ رَوَانِـفُ أَلْيَتَيْـكَ وَتُسْتَطَـارَا(٢)

وأما قولهم: لَقِيتُ زَيْدَاً مُصْعِداً مُنْحَدِرَاً، فـ (مُصْعِدَاً): حال من زَيْدٍ، و (مُنْحَدِرَاً) حال من ضمير المُتَكَلِّم، ولا يجوز أن يكونا حالين لاسمٍ واحدٍ لتضادِّهما.

والحال تكون بالمفرد وبالجُملة، وجُمْلَتُه أن كل ما جاز أن يكون خبراً جاز

---

(١) الكتاب ٢: ٨٣.

(٢) هذا البيت لعنترة بن شداد (ديوان عنترة، ص٢٣٤)، شرح التسهيل ٢: ٣٥٠، شرح المفصل ٢: ٥٥.

أن يكون حالاً، إلا الفعل الماضي فإنه لا يحسن أن يقع حالاً إلا ومعه (قد) لفظاً أو تقديراً، فأما اللفظ فقولك: هذا فلانٌ قد ضَحِكَ، وجاء فلانٌ قد ظَفِرَ، والمقدَّرَة كقوله تعالى: ﴿أَوۡ جَآءُوكُمۡ حَصِرَتۡ صُدُورُهُمۡ﴾[1]، وفي هذه الآية ثلاثة آراء: قيل إن (حَصِرَت): حال، أي: قد حَصِرَت، وهذا رأي الأخفش[2]، وقيل هي صفة في موضعِ نصبٍ، تقديره: أو جاؤوكم قوماً حَصِرَت صدورُهم، وهذا هو رأي سيبويه[3]، وقيل: هو دُعَاءٌ لا مَوْضِعَ له من الإعراب، تقديره: ضيَّقَ الله صُدُورَهُم عن قتالكم أيها المؤمنون، وهذا هو قول أبي العبَّاس[4]، وقد ردَّه ابو علي من جهة أن بَعْدَه في الآية الكريمة نفسها: ﴿أَوۡ يُقَٰتِلُواْ قَوۡمَهُمۡ﴾[5]، ونحن لا ندعو عليهم بأن يضيِّق اللهُ صُدُورَهُم عن قتال قومهم، بدليل قولنا في الدعاء: اللَّهُمَّ أَلْقِ بأْسَهُم بَيْنَهُم[6]، فلما كان في سياق الآية ما يُفسد الدعاء، ضَعُفَ قولُ أبي العباس، وقد رَدَّه أبو علي كما تقدم.

ومما يجدر ذكره أن كل جملة وقعت حالاً، فلا بد فيها من رابط، إما عائدٍ وإما واو حالٍ، مثل: جاء زيد ونحن جلوس، وجاء في القرآن الكريم قول الله

(١) سورة النساء، آية: ٩٠.

(٢) معاني القرآن للأخفش ١: ٢٤٤.

(٣) الكتاب ١: ٣٣١، الإيضاح، ص٢١٧.

(٤) المقتضب ٤: ١٢٤.

(٥) سورة النساء، آية: ٩٠.

(٦) إعراب القرآن١ : ٤٧٩.

تعالى: ﴿يَغْشَىٰ طَآئِفَةً مِّنكُمْۖ وَطَآئِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ﴾[1]، وهذه الواو هنا هي واوحال لا واو عطف، لأنه موضع فضلٍ ورحمةٍ، لأنه سبحانه وتعالى ألقى على المؤمنين حقاً النُّعَاس أمَنَةً منه، والمنافقون خائفون، لم يُلْقِ عليهم النعاس عقوبةً، فَعَظُمَت المِنَّة على المؤمنين، إذ خُصُّوا بذلك، وهذا حال غيرهم[2]، فلذلك وجب أن تكون الجملتان واحدة، لأن الثانية معمولة للأولى، وقد قدرهما سيبويه بـ (إذ)[3].

ومن المنصوب ما يجوز أن تقدِّره تارةً حالاً، وتارةً تمييزاً حسب ما يحتمله التقدير مثل: ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ حَسِيبًا﴾[4]، ولله دَرُّهُ فارساً، فمتى قُدِّرَ بـ (مِنْ) كان تمييزاً، ومتى قُدِّرَ بـ (في) كان حالاً.

ومنها ما يجوز أن يكون حالاً، وأن يكون مفعولاً له مثل: جئْتُكَ طمعاً، وكَلَّمْتُكَ رغبةً، فمتى قُدِّرَ باللام كان مفعولاً له، ومتى قُدِّر بـ (في) كان حالاً.

ومما لا تكون عليه الحال أنه لا يُكَنَّى عنها، ولا يُخْبَرُ عنها، ولا تُبْنَى لِمَا لَمْ يُسمَّ فاعله، ولا تُعَرَّف، ولذلك لا يجوز في جملة: جاء زَيْدٌ راكباً، أن تقول: جِيءَ راكبٌ، ولا جاءَ إياهُ، والحال تُذَكَّرُ وتُؤَنَّثُ.

(١) سورة آل عمران، آية: ١٥٤.

(٢) معاني القرآن وإعرابه ١ : ٤٧٩، ٤٨٠.

(٣) الكتاب ١ : ٩٠.

(٤) سورة النساء، آية: ٦.

باب الابتداء والمبتدأ

المبتدأ مرفوع وخبره مرفوع دائماً[1]، والابتداء هو معنىً لا لَفَظٌ، وهو وصفٌ قائم في المعمول، وذلك الوصف هو اهتمامُك بالشيء وهو المبتدأ، وجعلُك إياه أولاً لثانٍ، والثاني يكون خبراً عنه، وهذا هو تفسير صفة الابتداء. أما المبتدأ فهو كل اسمٍ بدأت به لتخبر عنه بغيره، مُعَرَّى من العوامل اللفظية التي هي: كان وأخواتها، وظننتُ وأخواتها، وإنَّ وأخواتها، وما الحجازية، وهذا هو الفرق بين الابتداء والمبتدأ[2].

والابتداء عامل والمبتدأ معمول، والابتداء تقدير، والمبتدأ لفظ كما قلنا قبل قليل[3].

والمبتدأ يشبه الفاعل من وجه، ويخالفه من وجه، وجهة المشابهة أنهما دائماً مرفوعان لفظاً أو تقديراً، وأنهما يُحَدَّثُ عنهما، والمخالفة بينهما أن حديث المبتدأ بَعْدَه وحديث الفاعل قبله، وأن عامل الفاعل لفظي وعامل المبتدأ معنوي.

ويجب أن تتوفر في المبتدأ ستة شروط هي:

١ - أن يكون اسماً أو مُنَزَّلاً منزلة الاسم، واستحق أن يكون اسماً لأنه

(١) الجمل، ص٣٦.

(٢) المصدر السابق، ص٣٦.

(٣) الفوائد والقواعد، ص١٥٩.

مُحَدَّثٌ عنه، والمُنَزَّل منزلة الاسم مثل قولهم: (أن تَسْمَعَ بالمُعَيْدِيِّ خير من أن تراه)، وتقديره: سَمَاعُكَ بالمعيديِّ...[1] وقول الله عز وجل: ﴿وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾[2]، وتقديره: صَوْمُكم خير لكم.

٢- أن يكون معرفة أو مقارباً لها بتخصيصٍ أو فائدة، وقد استحقَّ أن يكون معرفة أو مقارباً لها، لأنه طريقٌ إلى معرفة الفائدة، فإذا لم يُعْرَف في نفسه، فأحرى وأولى ألاَّ يُعْرَفَ خبرُه.

ويجوز الابتداء بنكرة، إذا أفادت أو قَارَبَتْ، والحالات التي يمكن أن يبتدأ فيها بنكرة في ستة أماكن هي:

أ- إذا كانت النكرة موصوفة، مثل قولك: رَجُلٌ عَاقِلٌ خَيْرٌ مِنْ جَاهِلٍ.

ب- إذا قُدِّم عليها خَبَرُها، مثل قولك: لَكَ مَالٌ، وتَحْتَكَ بِسَاطٌ، لأن تقديمَ الخبر هنا أَبْطَلَ كَوْنَهُ صفةً.

ج. إذا كانت النكرة دعاءً، مثل قوله سبحانه وتعالى: ﴿ سَلَٰمٌ عَلَىٰٓ إِلْ يَاسِينَ ﴾[3]، وقولـه تعالى: ﴿وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ﴾[4]، لأنه مُضَمَّنٌ معنى الفعل فأفادَ.

---

(١) جمهرة الأمثال ١: ٢٦٦، مجمع الأمثال ١: ١٢٩، كتاب الشعراء ٢: ٤٠٣، ٤٩٧.

(٢) سورة البقرة، آية: ١٨٤.

(٣) سورة الصافات، آية: ١٣٠.

(٤) سورة المطففين، آية: ١.

د. إذا كان الكلام مع النكرة غير موجب من استفهام أو نفي، مثل قولك: ما أَحَدٌ في الدارِ، وهل أَحَدٌ في الدار؟ لأنه مُضَمَّنٌ معنى العموم فأفادَ.

هـ. إذا كانت النكرة في معنى الفعل وقد ارْتَفَعَ الاسمُ، مثل قولك: أَقَائِمٌ الزيدانِ، وما ذاهبٌ العُمَرَانِ، لأنه بمعنى الفعل فأفادَ.

و. وإذا كانت النكرة جواباً مثل قولك: من جاءك؟ فيقول: رَجُلٌ، أي: رَجُلٌ جاءني، لأنه داخِلٌ تحت (مَنْ) فأفادَ.

٣- أن يكون مقدماً أو في حكمه، وقد استحَقَّ أن يكون معرفة، لأنه العمدة والمسندة إليه الفائدة، وقد يَعْرِضُ ما يخرجُه عن الصدر وهو الاستفهام، مثل: كيف حالُكَ؟ وأين بَيْتُكَ؟ ولا يجوز أن تقول: بَيْتُكَ أين؟ لأن الاستفهامَ لَهُ صَدْرُ الكلامِ، أما إن قيل: بيتُكَ أين هو؟ فيجوز على الاتساع. وكذلك باب: نِعْمَ، وبِئْسَ في أحد الوجهين، نحو قولك: نِعْمَ الرَّجُلُ زَيْدٌ، وبِئْسَ الغلام عَمْروٌ، فعمروٌ: مبتدأٌ مؤخَّرٌ، و (نِعْمَ) خَبَرٌ مُقَدَّم، لأن الكلام مبني على المَدْح أو الذم، فَقُدِّمَ الخبرُ إيذاناً بهذا المعنى.

٤- أن يكون مرفوعاً أو في تقديره، وذلك لأحد أمرين:

الأول: إما لمضارعته الفاعل من حيث أن كل واحدٍ منهما مُحَدَّثٌ عنه، فمن حيث رُفِعَ الفاعل رُفِعَ المبتدأ[1]، أو لأنه أول الكلام، وقد تَجَرَّدَ من

(١) المقتضب ١ : ٨، ٤ : ١٢٦، إصلاح الخلل، ص١١٨.

العوامل اللَّفْظِّية، فأُعْطِيَ أَوَّلَ الحركات وأَشْرَفَها وأقواها وهو الرَّفْعُ[1].

والثاني: قد يكون المبتدأ مجروراً في اللفظ مرفوعاً في التقدير، كما يكون الفاعل أيضاً، وذلك مثل قولك: بِحَسْبِكَ زَيْدٌ، أي حَسْبُكَ زَيْدٌ، وهل مِنْ أَحَدٍ في الدار، أي: هل أَحَدٌ في الدار؟، كما تقول في الفاعل: ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾[2]، أي: وكفى اللهُ شهيداً، وقولك: وهل جَاءَ من أحدٍ؟ أي: وهل جَاءَ أَحَدٌ؟

٥- أن يكون مجرداً من العوامل اللفظية أو في حكم المجرد، لأن عامِلَهُ معنويٌّ، والذي في حكم المجرد أن يكون معه عامِلٌ زائِدٌ، دُخُولُهُ كَخُرُوجِهِ.

٦- أن يكون مُحَدَّثاً عنه، أو في حُكم المُحَدَّثِ عنه، وقد استحقَّ أن يُحَدَّثَ عنه لطلب الفائدة، ولذلك وُضِعَ، وقد يحذف الحديث أو الخبر.

---

(١) شرح اللُّمَع للواسطي ص ٢٩، شرح عيون الاعراب ، ص٨٤،اصلاح الخلل ص ١١٧.

(٢) سورة النساء، آية: ٧٩.

الخبـر

والخَبَرُ هو الجزء المستفاد، مفرداً كان أو جملة، وهو تسعة أقسامٍ على جهة البسط، وثلاثة أقسامٍ على جهة الحصر، وهذه الأقسام هي:

- مفرد مشتق مثل: زَيْدٌ قائمٌ.
- مفرد غير مشتق مثل: زيد أخوك.
- مفرد مُنَزَّلٌ منزلة المشتق وليس إيَّاه، مثل: زَيْدٌ زُهَيْرٌ شِعْراً. وعبدُ الله حاتِمٌ جُوداً.
- وجملة من مبتدأ وخبر، مثل: زَيْدٌ أبوهُ قائِمٌ.
- وجملةٌ من فعلٍ وفاعلٍ، مثل: زَيْدٌ قَامَ أبوه ويقومُ.
- وجملة من شرطٍ وجزاء، مثل: زَيْدٌ إن قامَ أبوه قَامَ أخوه.
- وظروف مكانٍ مثل: زيد عندك.
- وظرف زمان مثل: قيام زَيْدٍ اليَوْمَ.
- وجار ومجرور مثل: زَيْدٌ من الكرامِ.

وهذه الأقسام التسعة ترجع في الأصل إلى ثلاثة أنواع هي: مفرد، وجملة، وظرف، لأن المفرد ينقسم إلى قسمين، وكذلك الجملة والظرف يلحقُ

بكُلِّ واحدٍ منها شيءٌ يجري مجراه. وجميع هذه الأشياء يجوز أن تكون خبراً للمبتدأ، كما يجوز أن تكون صفة للنكرة، وحالاً للمعرفة، وصلةً للذي، إلا أن الصلة تختصُّ بالجُمل دون المفردات، وتختص الصفة والصِّلة بأنه لا يجوز أن تتقدَّما على ما وُضِعَا له، ويجوز في الخبر أن يتقدَّم على المُخْبَر عنه، تقول: هذا أبوه قائِمٌ، وأبوه قائِمٌ هذا، وهذا رَجُلٌ أبوه قائِمٌ، ولا يجوز أن تقول: أبوه قائِمٌ هذا رَجُلٌ.

ولا يمتنع الخبر من التقديم على المبتدأ كما ذكر الزجاجي ذلك، إلا إذا كان فعلاً فإنه يَلتَبِسُ إذا تَقَدَّم بباب الفعل والفاعل، وإلا إذا كان معرفة مثل المبتدأ، فإنه لو قُدِّمَ لالْتبَسَ المُخْبَرُ بِهِ بالمُخْبَرِ عنه، فيقول الزجاجي: يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه، إلا إذا كان فعلاً، فإنه لا يجوز تقديمه عليه، فإن كان خبر المبتدأ فعلاً، ثم قَدَّمْتَهُ عليه، ارْتَفَعَ به وزال معنى الابتداء عنه، لأن الفعل أقوى منه[1].

وجميع أخبار المبتدأ التي سبق ذكرها، والتي هي جُمَلٌ، لا بُدَّ فيها من عائد مذكور أو في حُكْمِ المذكور، ليَرْبَطَ الخَبَرُ بالمُخْبَرِ عنه، وهذا العائدُ يكون دائماً على حَسَبِ من يَعودُ عليه، إن كان مُذَكَّراً كان مُذَكَّراً، وإن كان مؤنثاً كان مؤنثاً، وإن كان غائباً عاد عليه ضميرُ غائبٍ، وإن كان مُتَكَلِّماً عاد عليه ضميرُ مُتَكَلِّمٍ، وإن كان مُخَاطَباً عَادَ عليه ضميرُ مُخَاطَبٍ، ولا يجوز الاختلاف في شيءٍ من ذلك.

---

(١) الجمل، ص٣٧.

ويجوز حذف الخبر بعد (لولا)، نحو قولك: لولا زَيْدٌ لأَكْرَمْتُكَ، لأن طول الكلام قد سَدَّ مَسَدَّ الخبر[1].

وفي باب التعجُّب، لا يجوز حذفه، نحو قولك: ما أَحْسَنَ زيداً، وهذا هو رأي سيبويه، لأن هذا أُجْرِيَ مجرى المثل، فلم يتغيَّر[2].

وأما إذا كان الخبر جواباً لسؤال، فيجوز حذفه، ويجوز إثباته، لكن حذفه أحسن، فيترك ذكره لجريانه في خلال الكلام، ويجوز ذكره للتَّناهي في البيان، مثل قولك: من القائم؟ فتقول: زَيْدٌ، وإن شئت قلت: زَيْدٌ القائمُ، فَأَتَيْتَ بالخبر.

والأصل في الخبر أن يكون نكرة، لأنه يدخله المفرد والجملة، ولكن يجوز فيه التعريف إذا كان المبتدأ معرفة، ولا يجوز أن يكون المبتدأ نكرة والخبر معرفة[3]، إلا في حال ضرورة أو حال عموم، كما حكى سيبويه في قولهم: كم جَرِيَاً أرضُكَ؟ فَجَعلَ (كم) مبتدأ، و(أرضُكَ): خبر، فقد قال سيبويه: (فإذا قلت: كم جَرِيباً أرضُكَ؟ فأرضُكَ مرتفعة بـ (كَمْ) لأنها مبتدأة، والأرض مبنية عليها، وانْتَصَبَ الجريب، لأنه ليس بمبني على مبتدأ، ولا مبتدأ ولا وصف)[4].

---

(١) الكتاب ٢: ١٢٩، شرح اللمع للواسطي، ص٣٢.

(٢) الكتاب ١: ٧٢.

(٣) الأصول ١: ٦٠، ارتشاف الضرب ٣: ١٠٨٢.

(٤) الكتاب ٢: ١٦٠.

وقد يَسُدُّ المنصوب مَسَدَّ الخبر، وذلك في الأحوال التي تأتي بعد المصادر. وقد يَسُدُّ العطف إذا كان فيه معنى الخبر مَسَدَّ الخبر، مثل قولك: كُلُّ إنسان وشأنُه، وأنْتَ ورأْيُكَ، وتقديره: كل إنسانٍ وشأنه مقرونان، فَسَدَّ العطفُ مَسَدَّه (لما كانت الواو بمعنى مع)[1]، ولكنك لو قلت: كل رجلٍ مع شأنه لكان كلاماً مستقلاً.

وقد يَسُدُّ الأمر والنهي مَسَدَّ الخبر، وليس ذلك بحقيقة، لأن الخبر هو ما احتمل الصدق والكذب، والأمر والنهي ليس كذلك، ثم إن الأمر والنهي لَمَّا كانا فعلين مأخوذين من فعلين مُسْتَقْبَلَيْن، ويصحُّ أن نُقَدِّرَ معهما، صَحَّ بأن يقعا خبرين، فإذا قلت: زَيْدٌ اضربه، فكأنك قلت: زَيْدٌ أقول اضربه، أو آمُرُك بضربه[2].

وإذا تَقَدَّمَ الظرف، ووقع الظاهرُ بعده، نحو قولك: في الدارِ زَيْدٌ، ففي ذلك قولان:

أ- قال سيبويه: إن الكلام مبتدأ وخبر على ما كان عليه، وهو مؤخر، وفي الظرف ضمير، وهو متعلِّق باستقرار محذوف على ما ذُكِرَ في باب الظرف[3].

---

(١) الإيضاح، ص٨٩.

(٢) الكتاب ١ : ١٣٨، الإيضاح، ص٩٠.

(٣) الكتاب ١ : ٤٠٦، علل النحو، ص٢٦٦.

ب- أما الأخفش، وتَبِعَهُ المُبَرِّد، فكان رأيهما أن يُرْفَعَ بالظرف[1]، فـ (زيدٌ) مرفوع بالظرف، وليس في الظرف ضمير ولا يتعلَّق بشيء.

والصحيح مذهب سيبويه، وحُجَّته من عدة وجوه منها:

- إجازة قولك: (في بَيْتِهِ يُؤْتَى الحَكَم)[2]، وفي بيته زَيْدٌ، وفي دارِهِ عمروٌ، فلو كان الظاهر يرتفع بالظرف لكان إضماراً قبل الذِّكْر، ولا يَصِحُّ ذلك إلا على مذهب سيبويه.

- ومنها دخول (إن) على الظرف وبطلان عمله، نحو قولك: إن في الدار زيداً، فلو كان الاسم يرتفع بالظرف لبقي مرفوعاً لوجود الظرف معه، وفي عدم ذلك دليل على فساده، وليس في تغليب أحد العاملين حجة.

- ومنها أن الفعل يعمل تاماً وناقصاً مثل: لم يضرب زَيْدٌ عمرواً، ولم يكن زَيْدٌ عالماً، فلو كان الرفع بالظرف صحيحاً لارتفع الاسم به إذا كان ناقصاً، نحو قولك: بِكَ زَيْدٌ واثقٌ، وفيك عَمْروٌ راغِبٌ، وهو لا يجيز في مثل هذا الرفع إلا بالابتداء، ففي رجوعه إلى هذا دليل على فساده في الأصل، وهذه ثلاثة أدلة تُضْعِفُ الرَّفْعَ، فإذا ضَعُفَ ذلك قَوِيَ مذهب سيبويه، حيث لا يَنْقُضُهُ أيُّ رأي آخر.

وهنالك مسألة وقعت موقع خلاف عند بعض النحويين، فأجازها قوم،

---

(١) علل النحو، ص٢٦٦، شرح اللمع للواسطي، ص٣٠، الإنصاف ١: ٥١١.

(٢) جمهرة الأمثال ١: ٢٦٨، كتاب الأمثال، ص٤٧، المقتضب ٤: ١٠٢.

ولم يجزها آخرون، وهي قولك: زَيْدٌ وَحْدَهُ، فقال فريق: إن (وَحْدَهُ) ينتصب انتصاب الظرف، جاز أن يقع خبراً كما وقع الظرف خبراً، وهذا هو مذهب يونس[1]، وتقديره: زَيْدٌ على حِدَته أو على حِيَالِه أو على انفرادِهِ، فكما أن الكلام مُسْتَقِلٌّ بالخبر مع هذه التقديرات، فكذلك ما وقع موقعها، ومَنْ قالَ إن (وَحْدَه) ينتصب على الحال أو المصدر في قولك: جَاءَ زَيْدٌ وَحْدَه لَمْ يَجُزْ عنده أن يقع خبراً، لأن الأحوال لا تقع أخباراً، ولا تَسُدُّ مَسَدَّ الأخبار إلا مع المصادر، والمصادر لا تقع أخباراً وهي منصوبة، كما لا يجوز أن تقول: زَيْدٌ انفراداً، ولا زَيْدٌ منفرداً، وكذلك لا يجوز أن تقول: زَيْدٌ وَحْدَهُ.

أما كلمات: ثَلاثَتُهم، وأَرْبَعَتُهم، وخَمْسَتُهم، فلم يَقُل أَحَدٌ إنه ظرف، فيقع فيه خلاف، فلذلك لا يجوز أن تقول: القومُ ثلاثتُهم، لأنه نائب مناب المصدر، وواقعٌ موقِعَهُ.

أما قولُ سيبويه: (ما أنت إلا سَيْراً)[2]، فذلك جائز من حيث أن (سَيْراً) مصدرٌ صريحٌ مؤكِّدٌ لفعلٍ يَدُلُّ عليه، فكأنه قال: ما أنت إلا تَسِيرُ سيراً، فعلى هذا الأصل تقول: أنت أكلاً، وأنت شُرْباً، ولو قلت: أَنْتَ أَكْلٌ، وأنت شربٌ، لكان جائزاً من وجه، وممتنعاً من وجه، فجوازُهُ أنه إذا كَثُرَ هذا الفعلُ منه، نُسِبَ إليه على طريق المبالغة كما قالوا: زَيْدٌ رَجُلٌ عَدْلٌ، ومثل ذلك قول الخنساء:

---

(١) ارتشاف الضرب ٣: ١٥٦٧.

(٢) الكتاب ١: ٣٣٥.

تَرْتَعُ ما غَفَلَتْ حتى إذا ادَّكَرَتْ فإنَّمـــا هي إقْبَـالٌ وإدْبَـارُ[1]

فجعل الخبر حَدَثاً لَمَّا كَثُرَ ذلك منه، وفيه وَجْهٌ آخر أن يكون على حذف مضاف، والتقدير: أنت ذو أكلٍ وشربٍ، وزَيْدٌ ذو عَدْلٍ، وهي ذات إقبالٍ وإدبارٍ، وقال تعالى: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنِ ٱتَّقَىٰ﴾[2]، أي برَّ من اتقى، كما هو رأي الزجاجي، أما أبو حيَّان فقد ذكر أوجهاً أخرى هي أنه أطلق (البر) على من وقع منه على سبيل المبالغة أو فيه حذف من الأول، أي: ذا البر، أو حذف من الثاني، أي: بر من آمن[3].

وقد تكثر المبتدآت في الجملة الواحدة، فيكون فيها عدَّة مبتدآت، وأقلُّها مبتدأ واحد، إلا أنه لا بُدَّ من العوائد إذا تكررت الجمل لتكون العوائد هي الروابط، وآخر الكلام دائماً يكون خبراً عن الاسم الذي قبلَه، والاسمُ وما بعده أيضاً خبر عن الاسم الذي قبلَه إلى أن تصير في التنزيل إلى المبتدأ الأول، وتكون الجملة التي بعده، وهي المركبة من جُمل خبراً عنه، مثال ذلك: زَيْدٌ أبوه أخوهُ عَمُّه، خالُهُ ابنُهُ بنتُهُ صهرُها جارُهُ جارِيَتُهُ سَيِّدُها صديقُهُ قادمٌ، وجميع هذه المبتدآت على الشروط والعقد الذي عقدته، وأنت مُخْبِرٌ في هذه المسألة عن اثني عشر اسماً الأخير منها خبره مفرد، والأول (مع ما بعده) أخباره جُمَلٌ، فإن

(١) ديوان الخنساء، ص٤٨، الكتاب ١: ٣٣٧، المقتضب ٤: ٣٠٥، شرح المفصل لابن يعيش: ١: ١١٥، خزانة الأدب ١: ٤٣١.

(٢) سورة البقرة، آية: ١٨٩.

(٣) معاني القرآن وإعرابه ١: ٢٦٣.

أَتَيْتَ بالمبتدأ الثاني بغير عائدٍ معه إلى الأول، وجب أن تأتي بذلك العائد بعد الخبر الأخير.

وإذا كثرت المبتدآت، وليس معها عوائد مُتَّصِلات فيها، فيجب أن تأتي بها بعد الخبر الأخير مُرَتَّبَةٌ، ويكون آخر العوائد لأول المبتدآت على التنزيل الذي تَقَدَّم، مثال ذلك: هِنْدٌ زَيْدٌ عمروٌ خالِدٌ بَكْرٌ قائِمٌ عنده في دارِهِ لأجلِهِ معها، وفائدة هذه الأخبار واضحة من آخرها.

وإذا جرى اسمُ الفاعِلِ على غَيْرِ مَنْ هُوَ لَهُ بَرَزَ الضميرُ، وليس كذلك الفِعْلُ لقوة دلالة الفعل وضعف دلالة الاسم (أي اسم الفاعل)، مثال ذلك: زَيْدٌ هِنْدٌ يَضْرِبُها، ففاعل يَضْرِبُها مضمرٌ يعود إلى (زيد)، ولو قلت: زَيْدٌ هِنْدٌ ضَارِبُها، فإنه لا يجوز إلا بإبراز الضمير[1]، لأن (ضاربُها) خبر عن (هند)، والفعل لزيد، فقد جرى اسم الفاعل خبراً على غير مَنْ هُوَ لَهُ، فوجب إبراز الضمير فتقول: ضاربها هو، ولو قلت: زَيْدٌ هِنْدٌ ضَارِبَتُه لم تحتج إلى إبراز ضمير، لأنه قد جرى خبراً على من هُوَ لَهُ خَبَرٌ، إذ هو خبر عن (هند)، والفعلُ لها.

وهناك مسألة تعتبر مشكلة تَتَّضِحُ في المثال التالي: هِنْدٌ زَيْدٌ الضَّارِبَتُهُ (بالألف واللام)، وتحتمل هذه المسألة أربعة أوجه:

١ . أن تكون الألف واللام لزيد والفعل له: فتقول على هذا الوجه: هِنْدٌ

(١) المقتضب ٣: ٢٦٨.

زَيْدٌ الضاربُها.

٢. أن تكون الألف واللام لِهِنْدٍ والفِعْلُ لها، فتقول على هذا الوجه: هِنْدٌ زَيْدٌ الضاربته هي.

٣. أن تكون الألف واللام لِزَيْدٍ والفعل لِهِنْدٍ، فتقول على هذا الوجه: هِنْدٌ زَيْدٌ الضَّارِبَتُهُ هي، فاللفظ واحد والتقدير مختلف، لأن الضمير المنفصل في هذه المسألة الثالثة فاعل، وفي المسألة الثانية خبر.

٤. أن تكون الألف واللام لهندٍ والفعل لزيدٍ، فتقول على هذا الوجه: هِنْدٌ زيد الضَّارِبُها هو هي. فالضارب من هذه المسألة الرابعة ومن المسألة الثانية مبتدأ، ففي كل واحد منهما ثلاثة مبتدآت، وهو من المسألة الأولى ومن المسألة الثالثة خبر، وفي كل واحد منهما مبتدآن.

وأمَّا رأي الزجاجي في أحد الوجهين، فيما يتعلق بالمثال: قَائِمٌ زَيْدٌ، بأن ترفع (قائماً) بالابتداء، و (زيداً) بفعله، ويَسُدُّ مَسَدَّ الخبر[1]، فإنه قول ضعيف، لأن اسم الفاعل لا يَحْسُنُ إلا بعد اعتماده على مُخْبَرٍ عنه، أو موصوفٍ، أو موصولٍ، أوصاحب حالٍ، أو حرف استفهام، أو حرف نفي، مثل: ما قَائِمٌ زَيْدٌ، وأَقَائِمٌ عَمْروٌ؟ وهذا مذهب سيبويه، والذي ذكره مذهب الأخفش، حيث أجاز الكوفيون والأخفش الابتداء بالنكرة، دون الاعتماد على نفي أو

(١) الجمل، ص٣٧، ٣٨.

استفهام أو غير ذلك[1].

وفي كل موضع ترفع باسم الفاعل ظاهراً، فإنك تُفْرِدُهُ في حالة التثنية والجمع، وكلُّ موضعٍ لا ترفع به ظاهراً وإنما ترفع به مضمراً مستتراً فيه، فإنك تُثّنِّيه وتجمعه في الحال التثنية والجمع، لأنه بمنزلة الفعل المُقَدَّم، تقول في الأول: أقائِمٌ الزيدان، وأقائِمٌ الزيدون، وفي الثاني: الزيدان قائمان، والزيدون قائمون.

(١) الأصول ١: ٦٠، ارتشاف الضرب ٣: ١٠٨٢.

باب اشتغال الفعل عن المفعول بضميره

قال الزجاجي إذا اشتغل الفعل عن المفعول بضميره ارتفع بالابتداء، وصار الفعل خبراً عنه[1].

وهذا الباب مبني ومركب من باب المبتدأ والخبر، ومن باب الفعل والفاعل، فَكُلُّ موضع بَنَيْتَ فيه الفعلَ على الاسم وَحَمَلْتَهُ عليه وجَعَلْتَهُ خبراً عنه، فهو من باب المبتدأ والخبر. وَكُلُّ موضع بنيت فيه الاسم على الفعل فهو من باب الفعل والفاعل، فمن باب المبتدأ والخبر قولك: زيدٌ ضَرَبْتُهُ، والماءُ شَرِبْتُهُ، والدارُ دخلتُها، فكُلُّ ما كان من هذا النوع، فإنه لا يخلو من أحد قسمين: إما أن يكون مشتغلاً بضمير مثل: زَيْدٌ ضربته، وإما أن يكون لم يشتغل بضمير مثل: زَيْدٌ ضَرَبْتُ.

فإذا كان قد اشتغل بضمير مرفوع مثل: زَيْدٌ ضُرِبَ، أو بضمير منصوب مثل: زيدٌ ضربته؟، أما إن اشتغل بضمير منصوب، فإنه يكون في إحدى الحالات التالية:

- إما أن يكون الفعل صفةً، مثل: زَيْدٌ رَجُلٌ ضربته.
- وإما أن يكون الفعل خبراً، مثل: زَيْدٌ ضربته.

---

(١) الجمل، ص٣٩.

أما إذا لم يكن الفعل صفة، فيقع قبل الفعل حرف استفهام أو نفي أو ما يطلب الفعل، وإذا لم يكن فيه ذلك، فقد يقع معطوفاً على كلامٍ قبله أو ليس بمعطوف، فإذا لم يكن معطوفاً وعُرِّي من هذه الأقسام كلها، وصار مثل قولنا: زَيْدٌ ضربته ونحوه، فإنه يجوز في مثل هذه الحالة وأشباهها الرفع والنصب، أما الرفع فهو أقوى وأقيس، لأنه أخصر وأجود من غيرإضمار.

وإذا اشتغل حكم الفعل بالسبب نحو: زَيْدٌ ضربت أخاه، وكذلك الحكم إذا اشتغل بالضمير مع واسطة من حروف الجر مثل: زَيْدٌ مررتُ به، لأنه لا يخلو الفعل إذا اشتغل من أحد هذه الأحكام الثلاثة، فإذا ثبتت جودة الرفع في هذا كله كما سبق أن ذكرنا، كان النَّصْبُ بعد ذلك جائزاً، ووجه جوازه أن يكون النَّصْبُ بإضمار فعل، وهذا الفعل لا يظهر، لأن المُفَسِّرَ الذي بعده قد أغنى عنه، ولا موضع له من الإعراب هنا، كما لا موضع للمُفَسِّرِ مع النَّصْب، لأنه على هذه الصفة من باب الفعل والفاعل، ولا موضع للفعل من الإعراب إذا لم يكن خبراً للمبتدأ، ولا صفة للموصوف ولا حالاً لذي حال، فصار الفرق بين الرفع والنصب من وجهين: أحدهما أن الرَّفْعَ أخصر، والآخر أن الجملة مع الرفع لها موضع من الإعراب.

ويجوز دائماً أن تقول: زَيْدٌ ضَرَبْتُهُ، وزيداً ضَرَبْتُهُ، وفي حالة النَّصْب، فإن قولك: زيداً ضربته أقوى من النَّصب في قولك: زيداً ضربت أخاه، لأنك في المثال الأول تُقَدِّر معه فعلاً من اللفظ، أما في المثال الثاني فتقدّر معه فعلاً من المعنى، كأنَّك قلت: أَهَنْتُ زيداً ضربت أخاه، والنَّصْب في قولك: زَيْدَاً ضربتُ

أخاه أقوى من النَّصب في قولك: زيداً مَرَرْتُ به، لأن زيداً ضربت أخاه تقدر معه فعلاً متعدياً مثل المفسِّر في التَّعدِّي، وزيداً مررت به يُقَدَّر معه فِعْلٌ يخالف ما بعده من وجهين: من جهة اللفظ ومن جهة التَّعَدِّي، ولذلك كان دون ما تَقَدَّمَ، وضَعُفَ النَّصْب، فإذا ضَعُفَ النَّصْبُ قَوِيَ الرَّفْعُ.

والرَّفْعُ في قولك: زَيْدٌ مَرَرْتُ به أقوى منه في قولك: زَيْدٌ ضربت أَخَاهُ، والرَّفْعُ في قولك: زَيْدٌ ضربتُ أخاه أقوى منه في قولك: زَيْدٌ ضَرَبْتُهُ.

فإذا كان الفعل في جميع ما ذكر هو صفة للنكرة ولَيْسَ خبراً مثل: هذا رَجُلٌ ضَرَبْتُهُ، وهذا رَجُلٌ ضربت أخاه، وهذا رجل مررت به، فلا يجوز النَّصب، لأن الصفة لا تعمل في الموصوف، وكذلك لا تُفَسِّر فعلاً مُقَدَّراً يعمل في الموصوف، وعليه، فقد قال الشاعر:

أَبَحْتَ حِمَى تِهَامَـةَ بَعْدَ نَجْـدٍ ... وَمَـا شَيءٌ حَمَيْتَ بِمُسْتَبَـاحِ[1]

فَرَفَعَ شَيْئاً، والفعلُ، مُفرَّغٌ له، فالأحرى والأجدر أن لا يعمل وقد اشتغل، وعلَّةُ ذلك أنه صفةٌ، مع أنه لو نَصَبَه لانقلبَ المدح ذَمَّاً، إذ التَّقدير يكون: وما حَمَيْتَ شيئاً مستباحاً أي حَمَيْتَ غَيْرَ محميٍّ، ولهذا فقد امْتَنَعَ أن يكون موضع الجملة في قوله تعالى: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ﴾[2]، فقد جرى صفة لشيء،

---

(١) هذا البيت لجرير في ديوانه ١: ٨٩، الكتاب ١: ٨٧، ١٣٠، مغني اللبيب ٧: ٨٢، خزانة الأدب ٦: ٤٢، التذكرة ١: ٣٢٩، البسيط ٢: ١٠٧٩.

(٢) سورة القمر، آية: ٤٩.

لأنه لا يجوز أن يكون في موضع الصفة، وقد نَصَبَ كُلاّ بإضمار فعلٍ، فإذا بَطَلَ ذلك، بَطَلَ أن يكون لها موضع من الإعراب على جهة الصفة، وإذا بَطَلَ أن تكون صفة كانت مُفَسِّرة لِفِعْلٍ يَنْصِبُ كُلاًّ، كأنه قال: إنا خلقنا كُلَّ شيءٍ خلقناه بقدرٍ، لأن هذا موضعٌ يقتضي التنبيه بأن القدير سبحانه وتعالى خَلَقَ الأشياء كلها، وليس الغرضُ الإخبارُ بالمخلوق نفسه، ويَدُلُّ على ذلك ما قبله وما بعده. وقد رأى سيبويه بِنَصْبِ كلمة (كل) على حدِّ قولهم: زيداً ضَرَبْتُهُ، وقال الكوفيون: إنه ليس مثل: زيداً ضربته، بل (إنَّا) تطلب الفعل والمعنى: إنا خلقنا كُلَّ شيءٍ. وقال الزجاج: نصب (كل) بفعل مضمر، والمعنى: إنا خلقنا كُلَّ شيءٍ خلقناه بِقَدَرٍ، وفي الآية وجوه وأقوال أخرى(١).

وقد وقع الإجماع على القراءة بالنَّصْب، فقد قرأه أبو السَّمال وجماعة من أهل السنة بالرفع، وقال ابن جني: الرفع هنا أقوى من النَّصب، وقال العَكْبري: وإنما كان النَّصْبُ أقوى لدلالته على عموم الخلق، والرفع لا يَدُلُّ على عمومه، بل يفيد أن كُلَّ شيءٍ مخلوق فهو بقدر(٢).

وقد جعله علي بن عيسى الرُّمَّاني من باب ما يطلب الفعل، لأن كلمة (إنَّا) تطلب الخبر في (خلقناه) فَأُجِرِيّ مجرى المثل، مثل: زيداً ضربته ونحوه مما يطلب الفعل، وهذا هو رأي الكوفيين أيضاً(٣)، وقد أجاز أن يكون نصب (كل

(١) الكتاب ١: ١٤٨، معاني القرآن وإعرابه ٥: ٩٢، البحر المحيط ٨: ١٨١.

(٢) المحتسب ٢: ٣٠٠، البحر المحيط ٨: ١٨١.

(٣) إعراب القرآن ٤: ٣٠٠، مشكل إعراب القرآن ٢: ٢٤٢.

شيء) على البدل من اسم إن، بدل الاشتمال، إذ المعنى مشتمل عليه، كأنه قال: إنَّ كُلَّ شيءٍ خلقناه بقدر، وكذلك إذا كان الفعل معه حرف استفهام أو ما النافية، والاسم قبلهما، لم يجز النَّصْب، ووجب الرفع، وكذلك قولك: زَيْدٌ ما ضربته وزَيْدٌ هل ضربته؟ لأن (ما) لها صدر الكلام، وكذلك الاستفهام، فلو خَطَّيْتَ الذي بعدهما فيما قبلهما لم يجز أيضاً أن يُفَسِّرَ شيئاً مُتَقَدِّماً يعمل في الاسم، ولَمَّا بَطَلَ حُكْمُ التفسير بطل تقدير الفعل، ولَمَّا بَطَلَ تقدير الفعل وَجَبَ الرفع.

وإذا كان السبب أو الضمير مرفوعين أو في تقدير المرفوعين لم يَجُزْ النَّصْب، مثل قولك: زَيْدٌ ضُرِبَ، وزَيْدٌ ضُرِبَ أخوه، وزَيْدٌ مُرَّ به، ومن أجاز النَّصْبَ في قولك: زيداً ضَرَبْتُه بإضمار الفعل، أجاز الرفع في هذا بإضمار فِعْلٍ، كأنك قلت: ضُرِبَ زَيْدٌ ضُرِبَ، إلا أن حَمْلَ هذا على المبتدأ والخبر أولى من الفعل والفاعل لأنه الأظهر والأخصر.

وقال الزجاجي: يختار النّصب في حالات الاستفهام، والأمر، والنهي، والجحد، والعرض والجزاء، وكل قسم من هذه الأقسام يحتاج إلى شرح:

- أما الاستفهام فهو على ثلاثة أنواع:

*- استفهام تختار معه الرفع، والنصب جائز وهو الاستفهام بالأسماء نحو أيهم ضربته؟ ومن حَدَّثْتَهُ، لأن الاستفهام في هذا ليس هو عن الفعل، وإنما هو عَنْ مَنْ وَقَعَ عنه أو به، فجرى في ذلك مجرى الباب الأول.

*- واستفهام لا يجوز معه إلا الرفع دون النَّصْب، وذلك الاستفهام الذي يقع موقع خبر المبتدأ، مثل قولك: زَيْدٌ هل ضربته؟ لأن الاستفهام لا يعمل ما بعده فيما قبله، فلذلك لا يفسِّره.

*- واستفهام النصب معه أجود من الرفع، والرفع جائز، مثل: أَزَيْداً ضَرَبْتَه؟ لأن الاستفهام يطلب الفعل من جهة المعنى، فقوي النَّصب وضَعُفَ الرفع، فإن وقع فَصْلٌ بين ألف الاستفهام وبين الاسم الذي كان يُخْتارُ فيه النَّصب باسمٍ آخر ليس بظرف، فإنه يرفع (عند سيبويه) ما كنت تنصبه، وجرى مجرى ما لا استفهام معه، مثل قولك: أأنت زَيْدٌ ضربته، لأن الفعل والاسم المحمول على الفعل قد بَعُدَا من حرف الاستفهام ولم يَتَّصِلا به[1]، فأنت مبتدأ وزيدٌ مبتدأ ثانٍ، وضربته خبر زيد، والجملة خبر أنت، والعائد من خبره عليه التاء في (ضربتَه).

وكان الأخفش يحمل (أَنْتَ) على إضمار فعل، لأن التاء في (ضربته) محمولة على الفعل، وإذا كان كذلك نَصَبْتَ الاسم الواقع بعد (أنت) فقلت: أأنت زيداً ضَرَبْتَه، بتقدير: أَضَرَبْتَ أَنْتَ زيداً ضَرَبْتَهُ، فأجراه مجرى: أَعَبْدُ الله ضَرَبَ أخوه زيداً، وذلك في الحمل على الفعل، فالاختيار عند الأخفش في المسألة المتقدِّمة النَّصْبُ لما ذكرنا، والرَّفْعُ جائز، والاختيار عند سيبويه، الرفعُ، والنَّصْبُ جائزٌ[2].

---

(١) الكتاب، ١: ١٠٤.

(٢) الكتاب ١: ١٠٤، ارتشاف الضرب ٤: ٢١٦٥.

ولو كان الفاصل ظرفاً لم يُعْتَدَّ به فصلاً، مثل قولك: أَكُلَّ يومٍ زيداً تضربه[1]. وتنصب عند الجميع اختياراً.

- أما الأمر فهو على نوعين:

*- الأول أن يكون الاسم الذي تَقَدَّمه يراد به العموم، مثل قوله تعالى: ﴿ وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا ﴾[2]، وقوله تعالى: ﴿ وَٱلَّذَانِ يَأْتِيَٰنِهَا مِنكُمْ فَـَٔاذُوهُمَا﴾[3]، فهذا يُخْتَارُ فيه الرفع لأجل عمومه كُلَّ سارقٍ وسارقة، وفيه معنى إبهام الشرط، كأنه قال: وكل سارقٍ وسارقة فاقطعوا أيديهما، وهذا هو رأي الفراء الذي قال: (وإنما تختار العرب الرفع لأنهما غير مُوَقَّتين، فَوُجِّها توجيه الجزاء كقولك: مَنْ سرق فاقطعوا يده، فـ (مَنْ) لا يكون إلا رفعاً، ولو أردت سارقاً بعينه أو سارقة بعينها كان النَّصْبُ وَجْهَ الكلام[4].

*- والثاني أن يكون مختصاً مثل: زيداً اضربه وعمراً خاطبه، والنهي يجري هذا المجرى في العموم والخصوص كما ذكرنا.

وإذا كان الأمر باسم فعل مثل قولك: زَيْدٌ نَزَالِهِ، وعبد الله ضَرَابِه ومَنَاعِهِ، فلا يجوز إلا الرفع سواء كان مبهماً أو مختصاً، لأن هذا النوع لا

---

(١) الكتاب ١: ١٠٤-١٠٥.

(٢) سورة المائدة، آية: ٣٨.

(٣) سورة النساء، آية: ١٦.

(٤) معاني القرآن للفرَّاء ١: ٣٠٦، إعراب القرآن ٢: ١٩، ارتشاف الضرب ٤: ٢١٦٦.

يَتَعَدَّى، فيعملَ فيما قبله، وكذلك لا يُفَسِّرُ ما يعمل، وإن كان الأمر بفعل التعجب مثل قولك: زَيْدٌ أَسْمِعْ به، وعبدُ الله أَبْصِرْ به، فلا يجوز النَّصْب حتى وإن اشتغل الفعل بالضمير، لأن الفعل غير مُتَصَرِّف، ولأن هذا الضمير مع الجار عند المحققين في موضع رفع بأنه الفاعل بمنزلة: ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ حَسِيبًا﴾[1]، فلما اجتمع الأمران بطل النَّصْبُ.

- وأما الجحد فهو على ضربين:

*- إن كان بعد الاسم حرف النفي الذي هو (ما) مثل: زَيْدٌ ما ضَرَبْتُهُ فلا يجوز النَّصب، وإن كان النفي بـ: لا، أو لَمْ، أو لَنْ، فيجوز النصب، لأن هذه الحروف لا تلزم صدر الكلام كلزوم (ما).

*- وأما ليس، فمن أجاز تقديم خبرها عليها، أجاز النصب، فتقول: زيداً لَسْتَ تُشْبِهُهُ، كما يجوز القول: قائماً ليس زَيْدٌ، ومن لم يُجِزْ ذلك لا يُجِزْ النَّصْب ويرفع بالابتداء والخبر.

- وأما العرض، فهو مثل: ألا زيداً تكرمُهُ.

- وأما الجزاء، مثل: إنْ زيداً تكرمْهُ يُكْرِمْكَ، فإنْ قُدِّمَ (زَيْدٌ) على حرف الشرط رُفِعَ ولم ينتصب، لأن ما بعد حرف الشرط لا يعمل فيما قبله، وكذلك لا يُفَسِّر ما يَنْصِب.

---

(١) سورة النساء، آية: ٦.

العطف

عندما يكون العطفُ على فعل مثل: قام زَيْدٌ، ومحمداً أكرمته، فإنه يُخْتَار في الجملة الثانية النَّصْبَ بتقدير فعل للمشاكلة، لعطف فعل على فعل، والرفع جائز، لأنه عطف جملة على جملة، فإن كان المعطوف عليه مبتدأ مثل: زَيْدٌ قائمٌ، وعبد الله أكرمته، فإنه يختار في الجملة الثانية الرفع للمشاكلة، لعطف مبتدأ وخبر على مبتدأ وخبر، والنَّصْبُ بعد ذلك جائز، لأنه عطف جملة على جملة وإن اختلفتا، وشاهد العطف على الأول، أعني العطف على الجملة من الفعل والفاعل قوله تعالى: ﴿يُدْخِلُ مَن يَشَآءُ فِي رَحْمَتِهِۦ وَٱلظَّٰلِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾ [1]، فَنَصَبَ (الظالمين) لِتَقَدُّم (يُدْخِل)[2]، ولو قُرِئَ بالرَّفْعِ لجاز[3]، كما جاء في قول الشاعر:

أَصْبَحْـتُ لا أَحْمِلُ السِّلاحَ وَلا ... أَمْلِـكُ رَأْسَ البَعيـرِ إنْ نَفَـــرا[4]

والذِّئـبَ أخشاهُ إن مَرَرْتُ بِـهِ ... وَحْدِي وأخشى الرِّياحَ والمَطَـرَا

---

(١) سورة الإنسان، آية: ٣١.

(٢) مشكل إعراب القرآن ٢: ٣٢٧.

(٣) المحتسب ٢: ٣٤٤، البحر المحيط ٨: ٣٩٣.

(٤) الكتاب ١: ٨٩، الجمل، ص٤٠، شرح الجمل لابن خروف ١: ٤١١، الحلل، ص٣٧.

فَنَصَبَ (الذئب) بإضمار فِعْل، لأنَّ البيت الأول قد صَدَّرَه بفعل المُشَاكَلَة، والرَّفْعُ جائزٌ وهو فيه أحسن من غيره لسلامته من مقاربة التضمين، والتضمين في الشعر عيب.

وإذا كان في صدر الكلام جملتان كبرى وصغرى مثل قولك: زَيْدٌ أكرمتُهُ، وَأَتَيْتَ بعد ذلك بجملة أخرى، كنت مُخَيَّرَاً في الرفع والنَّصْب، فالرفع بالعطف على الجملة الكبرى، ولا موضع للجملتين من الإعراب (أي الجملة الأولى والجملة المعطوفة).

والنَّصْبُ بإضمار فعل جائز، فيكون معطوفاً على الجملة الصغرى، فتكون الجملة الصغرى والجملة المعطوفة عليها لهما موضع من الإعراب، لأن الصغرى في محل الخبر، فاسْتَحَقَّتْ أن يكون لها موضع من الإعراب، وأن يكون ما عُطِفَ عليها كذلك، وعلى هذا يُقَدَّرُ مع الجملة الثانية عائد محذوف يرجع إلى المبتدأ الأول، لأنه بالعطف على الخبر قد صار خبراً، فقد قال الله عز وجل: ﴿ وَٱلْقَمَرَ قَدَّرْنَٰهُ مَنَازِلَ حَتَّىٰ عَادَ كَٱلْعُرْجُونِ ٱلْقَدِيمِ ﴾[1]، وقد قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمر: (والقمرُ) بالرفع، وقرأ أبو جعفر وابن عامر وعاصم وحمزة والكسائي وخلف ورُوَيْس عن يعقوب (بالنَّصْب)[2].

فالرفع محمولٌ على الشمس في قوله تعالى: ﴿ وَٱلشَّمْسُ تَجْرِي لِمُسْتَقَرٍّ

---

(١) سورة يس، آية: ٣٩.

(٢) السبعة في القراءات، ص٥٤٠، التيسير، ص١٨٤، المبسوط، ص٣٧٠.

لَّهَا﴾[1]، والنَّصب محمول على (تجري)، أو على إضمارِ فعلٍ ليس له موضع من الإعراب[2]، وإنَّما سميت الأولى كبرى، لأنها جملة في ضمنها جملة، والصغرى ليست كذلك، لأنها داخلة فيما قبلها، فلا يثبت لها حُكْمُ الخبرية إلا بتقديم المبتدأ.

---

(١) سورة يس، آية: ٣٨.

(٢) الحجة في القراءات السبع لابن خالويه، ص٢٩٨، الحجة للقراء السبعة لأبي علي ٦: ٣٩.

باب الحروف التي ترفع الاسم وتنصب الخبر

ذكر الزجاجي أن هذه الحروف هي: كان، أمسى، أصبح، أضحى، ظل، بات، صار، ليس، ما زال، ما انفكَّ، ما فتيء، ما بَرِحَ، ما دام، وما تصرَّف منها[١].

وقد قال ابن السيد: إن تسميته لهذه الأفعال حروفاً هو أَمْرٌ فيه تسامح، وليس ذلك بصحيح[٢]، من باب أنها حين تدخل على المبتدأ والخبر، تتصرَّف تصرف الأفعال، وتصحُّ فيها علامات الفعلية، وإنما هي أفعال ناقصة، والعُذْرُ لَهُ أنه لَمَّا رآها غير دالَّة على الحَدَث، وأنها تدل على الزمان المُجَرَّد من معنى الحدث، ضَعُفَتْ عن حكم الأفعال ونَقَصَتْ، وهي أفعال غير حقيقية، لأن الفاعل فيها هو المفعول، فسمَّاها حروفاً، وإن تسمية الزجاجي لهذه الأفعال بالحروف، ليس ببعيدٍ في القياس[٣].

ومجموع هذه الأفعال التي ترفع الاسم وتنصب الخبر، فهي ثلاثة عشر فعلاً، أوَّلُها: كَانَ، وهي أم هذه الأفعال، لأن كُلَّ شيءٍ داخل تحت الكون فلا يَنْفَكُّ شيء من معناها، ولأنها تَتَصَرَّفُ تَصَرُّفاً لا تَتَصَرُّف بها غيرها، وذلك

(١) الجمل، ص٤١.

(٢) إصلاح الخلل، ص١٣٤، شرح الجمل لابن خروف ١: ٤١٥، البسيط ٢: ٦٦١.

(٣) إصلاح الخلل، ص١٣٥، ١٣٦.

بانقسامها إلى أربعة أقسام.

وأصبح وأمسى أختان، لأنهما لِطَرَفْي الزمان، وظَلَّ وأضحى أختان، لأنهما لصدر النهار، وصار وبات أختان لاعتلال أعيانهما، وما زال، وما انْفَكَّ، وما فتيءَ، وما بَرِحَ، وما دام أخوات للزوم أولها (ما)، ولَيْسَ: منفردة لكونها غير مُتَصَرِّفَة.

وجميع هذه الأفعال تعمل عملاً واحداً، فهي ترفع الاسم وتنصب الخبر، كما ضرب الزَّجاجي لذلك مثلاً بقوله: كقولك: كان زَيْدٌ قائماً، فترفع (زَيْدَاً) لأنه اسم كان، وتنصب (قائماً) لأنه خبر كان[1].

أما قول أبي القاسم الزجاجي، بأنه يجوز تقديم أخبار هذه الحروف عليها وتوسيطها، فإن ما لَمْ يَلْزَم أَوَّلَهُ (ما)، وينقسم الخبر في هذا الباب إلى أربعة أقسام هي:

أ- خَبَرٌ لا يكون قَطُّ إلا مُقَدَّماً، وهو كُلُّ خَبَرٍ كان استفهاماً مثل: مَنْ كان أبوكَ؟ وكيفَ أَصْبَحَ زَيْدٌ؟ وأين أمسى أخوك؟

ب- وخبر لا يكون قَطُّ إلا مُؤَخَّراً بعد الفعل، وهو كل فعل من هذه الأفعال قد لَزِمَ أَوَّلَهُ (ما) كما تقدم ذكره، ومذهب الزجاجي (صاحب الجُمَل) أنه يجوز تقديم أخبارها[2]. وقد حكي أن هذا هو مذهب البصريين [وهو

(١) الجمل، ص٤١.

(٢) الجمل، ٤٢.

مذهب ابن كيسان[1] في (ما زال)، والصحيح هو ما تَقَدَّم ذكره، وهو الذي اعتمد عليه أبو علي وأصحابه وأبو سعيد وأصحابه[2]، ولم يحكوا فيه خلافاً عن البصريين][3].

ج- وخبر في تقديمه خلاف، وهو خبر (ليس)، فَمَنْ أجراها مُجْرى أخواتها في العمل، وهذا هو الصحيح والمذهب القديم.

ومن لم يُجْرها مُجرى أخواتها (لأنها غير متصرّفة)، لم يقدمه عليها، ولم يختلفوا في جواز تقديم خبرها على اسمها.

ورأي ابن بابشاذ واضح هنا، وهو عدم جواز التقديم، وتضعيف رأي من أجاز التقديم. وقال أبو علي الفارسي: (وهكذا خبر ليس في قول المتقدِّمين من البصريين، وهو عندي القياس، فتقول: منطلقاً ليس زَيْدٌ)، ونسب ابن جِنِّي هذا الرأي إلى الجمهور، واختاره ابن برهان والزمخشري والشلوبين وابن عصفور، ومنعه جمهور الكوفيين والمبرد والزجاج وابن السراج والسيرافي والجرجاني وابن مالك وغيرهم من المتأخرين[4].

د- وخبر أنت مُخَيَّرٌ في التقديم والتأخير، وهو مَا لَمْ يَكُنْ فيه مانع من الموانع المذكورة، وهذا ما قاله أبو القاسم الزجاجي مثل: كان زَيْدٌ واقفاً، وكان

(١) إصلاح الخلل، ص١٣٩، الإنصاف ١: ١٥٥، شرح التسهيل ١: ٣٥١.

(٢) الفوائد والقواعد، ص٢١٠، شرح اللُّمَع للواسطي، ص٤٠.

(٣) إصلاح الخلل، ص١٣٩.

(٤) شرح المقدمة المحسبة ٢: ٣٥٥، الإيضاح، ص١١٧، همع الهوامع، ٢: ٨٨.

واقفاً زَيْدٌ، وواقفاً كان زَيْدٌ، لأن هذه أفعالٌ لما تَصَرَّفت في نفسها تَصَرَّفَتْ في معمولها، مع عدم وجود مانع[1].

وقال الزجاجي أن كل شيء كان خبراً للمبتدأ فإنه يكون خبر هذه الحروف، لأن هذه الأفعال داخلة على المبتدأ والخبر، فكان حُكْمُها حُكْمَهُ في جميع ما ذُكِرَ.

وإذا كانت هذه الأفعال ماضية، لا يجوز أن يأتي الخبر ماضياً إلا ومعه (قَدْ) ملفوظاً بها أو مُقَدَّرة، لأن (كان) فعل ماضٍ، فاسْتُقْبِحَ أن يكون خبرها فعلاً ماضياً، إلا أن تقول: كان زَيْدٌ قَدْ قَامَ، وقول الله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَإِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن دُبُرٍ فَكَذَبَتْ وَهُوَ مِنَ ٱلصَّـٰدِقِينَ﴾[2]، وهنا وقع الكلام شرطاً في الآية الكريمة، وهو كلام غَايَةٌ في البلاغة.

أما الفعل (صار) وما يَتَصَرَّفُ عنها، و (ما دام) وأخواتها، لا يكون خبرها فعلاً ماضياً، وأما الباقي فَمُخْتَلَفٌ فيه؛ فالبصريون يجيزون مجيء الخبر ماضياً لكثرته نظماً ونثراً، كقوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ تَكُونُوٓاْ أَقْسَمْتُم مِّن قَبْلُ مَا لَكُم مِّن زَوَالٍ﴾[3]، وَشَرَط الكوفيون اقْتِرَانَهُ بـ (قد) ظاهرة أو مقدرة[4].

---

(١) الجمل، ص٤٢.

(٢) سورة يوسف، آية: ٢٧.

(٣) سورة إبراهيم، آية: ٤٤.

(٤) ارتشاف الضرب ٣: ١١٦٧.

أما (ليس)، فلا يكون خبرها بالماضي، لأن حقيقتها نفيُ الحال، فإذا ثبت هذا فإن هذه الأفعال لا تؤثر في الجمل التي هي أخبار، كما لم تؤثر ظَنَنْتُ وأخواتها، ولا يجوز أن تتعلَّق الظروف بها إذا وقعت أخباراً، كما لا تتعلَّق بالمبتدأ، وإنما تتعلق بمحذوف.

أما ابن مالك فقد اشترط لدخول ليس على الماضي، أن يكون اسمها ضمير الشأن، كقولهم: لَيْسَ خَلَقَ اللهُ أَشْعَرَ منه[1].

وقال أبو القاسم: إذا وقع بعد هذه الحروف حرف خفض، كان ما بعد المخفوض مرفوعاً اسماً لها، وكان المخفوض خبراً مُقَدَّماً لها، كقولك: كان في الدار زَيْدٌ، وكان عندك عمروٌ، وليس لعبد الله عُذْرٌ[2]، وكلمة (عند) هي ظرف، وليست من حروف الخفض، ولكن تطلق عليها الحرفية لأنها خافضة، ولا يدخل عليها حرف الجر كما يدخل على الظرف سوى (مِن)، ولذلك ففي هذه العبارة تسامح.

وإذا جئت بعد المرفوع بخبر نَصَبْتَهُ، وكان الخافض صلةً له، مثل قولك: كان زَيْدٌ في الدار جالساً، فيصحُّ أن تكون كلمة (جالساً): إما حالاً، أو تكون خبراً، فإذا كان خبراً كان الخافض صلةً له ومتعلقاً به، وإذا كان حالاً لم يكن الخافض صلةً له، بل كان هو صلةً له ومعمولاً له ومتعلقاً به، وكان الظرف محتمِلاً ضميراً مرفوعاً خلافاً للوجه الأول، وقد صار في المسألة فرق من

(١) المصدر السابق ٣: ١١٦٧.

(٢) الجمل، ص٤٢.

وجهين، ومثلها: كان عمروٌ عندي مقيماً، ففي (مقيم) ونحوه ضميرٌ حالاً كان أو خبراً، فإن جعلتهما جميعاً خبرين جاز عند الخليل وأصحابه[1]، وكان فيهما ضميران لأنهما خبران، وابن درستويه لا يجيز ذلك[2]، وأعني جعلهما جميعاً خبرين، إنما يجعل أحدهما خبراً والآخر حالاً أو صلةً للخبر، ولا يجيز أحد من البصريين أن يكونا جميعاً حالين، لبقاء (كان) بلا خبر، والحال تأتي بعد التَّمام.

وإذا قلنا: كان زَيْدٌ أبوه مُنْطَلِقٌ، فيكون (زَيْدٌ) اسم كانَ، و (أبوه) رُفِعَ بالابتداء، و (منطلقٌ) خبر الأب، والجملة خبر كان[3] وهو كلام في حكم المكرر، لأن هذا التفصيل في الجملة، قد فُهِمَ في باب الابتداء والخبر، غير أنه ذكره توطئة لذكر (منطلق) إذا قُدِّم، وهو إذا قلت: كان زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ أبوه: فـ (منطلقٌ) في هذه الحالة يجوز رَفْعُهُ ونَصْبُهُ، ولا يجوز في الأولى غيرُ رَفعِهِ، أما نَصْبُه فعلى أن يكون خَبَرَ (كان). و (الأب) مرفوعٌ به، ولا يُثَنَّى على هذا الوجه، ولا يُجْمع، لأنه قد رَفَعَ ظاهراً.

أما رَفْعُهُ في هذا المثال، فيكون على أحد وجهين:

- أحدهما أن يكون خبراً لأبٍ مقدماً عليه، ففيه على هذا الوجه ضمير، وعلى هذا الوجه يثنَّى ويُجْمَع.

---

(١) البسيط ٢: ٦٨٩.

(٢) إصلاح الخلل، ص١٤٩، شرح التسهيل ١: ٣٣٨، همع الهوامع ٢: ٧٥.

(٣) الجمل، ص٤٣.

- والوجه الثاني أن ترفع (منطلقاً) بالابتداء، و (أباه) بـ (منطلق) ارتفاع الفاعل، ويكون الفاعل سَدَّ مَسَدَّ الخبر، لأن اسم الفاعل هنا معتمِدٌ على ما كان مُعتَمِداً عليه، ولو لم تدخل (كان)، وبناء عليه فإنه لا يثنَّى ولا يُجْمع.

وإذا قلت: كان قائِمٌ زَيْدٌ، على أن تجعل (قائماً) اسم (كان)، و (زيداً) مرتفعاً بـ (قائم) وسادًّاً مَسَدَّ خبر (كان) فلا يجوز ذلك من وجهين:

- أحدهما أن اسم الفاعل لا يعمل أو يعتمد على مبتدأ، أو موصول، أو موصوف، أو صاحب حال، أو (ما) النافية، أو حرف استفهام، وليس هنا شيء من ذلك.

- والثاني أن الفاعل لا يُسدُّ مَسَدَّ المفعول، وخبر كان مُشَبَّهٌ بالمفعول، ويجوز ذلك على مذهب الأخفش والكوفيين، لأنهم يُعْمِلُون اسم الفاعل معتمداً أو غير معتمد[1]، فإن قيل: أفلا أبدلنا (الأب) من اسم (كان) ولم نجعله مبتدأ، ونصبنا الخبر لا غير؟ قيل: لا يجوز ذلك من قِبَل أنَّ (الأب) ليس بزيدٍ ولا بعضَه، ولا مشتملاً عليه، والغلط لا يقاس عليه، فَبَطَلَ حَمْلُهُ على البدل، فإن جئْتَ بدل (الأب) باسم يَصِحُّ أن يكون بعضاً مثل: الوجه أو مشتملاً عليه مثل: الحُسْنُ والمالُ، جاز أن يُجْعَلَ بدلاً ويُنْصَبَ الخَبَرُ، وعلى هذا مثل رأي الزجاجي في قولنا: كان زيد وجهه حسناً، وكان عبد الله ماله كثيراً[2] وعليه أنشد الشاعر:

---

(١) ارتشاف الضرب ٥: ٢٢٧١.

(٢) الجمل، ص٤٣، ٤٤.

فَمَا كَانَ قَيْسٌ هُلكُهُ هُلْكُ واحـدٍ ولكنَّـــهُ بُنْيَـانُ قَـوْمٍ تَهَدَّمـا[1]

على رفع (هُلْك) ونَصْبِهِ.

وقول أبي القاسم أنه إذا تَقَدَّم اسم كان عليها رفع بالابتداء[2]، فهذا ليس بكلامٍ محقق، لأن اسم كان بمنزلة الفاعل، والفاعل لا يتقدَّم على فعله، لأن الفعل والفاعل كالشيء الواحد، ولكنه حقيق أن يقول: إذا تَقَدَّمَ الاسم الذي كان مرفوعاً بـ (كان)، رُفِعَ بالابتداء، وإنما وجب إذا تَقَدَّمَ رَفْعُهُ بالابتداء، لأنه قد خرج أن يكون العامل لَفظياً وصار معنوياً، ولما صار معنوياً وَجَبَ أن يُطْلَبَ لـ (كان) اسمٌ لها يكون بمنزلة الفاعل لها، فوجب أن يكونَ مُضْمَراً في (كان)، لا يظهر مع الواحد، لأنه قد عُلِمَ أن الفعل لا بُدَّ له من فاعل.

وإذا ثُنِّيَ المبتدأ أو جُمِعَ ظهر ذلك الضمير، كقولك: زَيْدٌ كان مُنْطَلِقاً، والزَّيْدانِ كانا منطلقين، والزَّيْدُون كانوا منطلقين، وفي المسألة وجه آخر لم يذكره الزجاجي هنا، وهو رَفْعُ الاسمين نحو قولك: زَيْدٌ كان قائمٌ، على إلغاء (كان) وزيادتها، لأنها قد زيدت كثيراً بين المبتدأ والخبر، وفي باب التَّعَجُّبِ نحو قولك: ما كان أَحْسَنَ زيداً، تريد: ما أَحْسَنَ زيداً، وإذا جازت زيادتها بين الجار والمجرور نحو قول الشاعر:

---

(١) هذا البيت لعبدة بن الطيب: ديوانه، ص٨٨، الكتاب: ١: ١٥٦، البسيط ٢: ٦٩٨، التهذيب الوسيط، ص١٥٥.

(٢) الجمل، ص٤٤.

سَـرَاةَ بني أبي بَكْـرٍ تسامـى   علـى كان المُسَوَّمَـةِ العِـراب[1]

فالأحرى أن تُزَاد بين المبتدأ والخبر، وبناء عليه، فإذا قلت: زيْدٌ كانَ قائِمٌ، فلا ضمير لزيد في (كان)، لأنها زائدة، وعليه، فإنه لا يُثَنَّى ولا يُجْمَع مع تثينة (زيد) و (منطلق).

ويجوز: زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ كان[2]، وزيادتها في الوسط أكثر من زيادتها أخيراً، ولا يجوز على ذلك أن يكون فيها ضمير شأنٍ وقصة، لأن ضمير الشأن والقصة لا يتقدم خبره عليه، فإن قلت: كان زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ، جاز على إضمار الشأن والقصة لا على الزيادة، لأن الزيادة لا تحسن أن تكون أولاً.

وأما قول أبي القاسم الزجاج: أنه لا يلي كان وأخواتها ما انتصب بغيرها[3]، فهذا كلام يحتاج إلى تحقيق، وهو أنه ما دام النَّاصب مؤخراً لا مقدماً إلى جانب معموله، وعليه فلا يجوز أن تقول: كان طَعَامَكَ زيْدٌ آكلاً، لأن الطعام ليس منصوباً بـ (كان)، وإنما هو منصوب بخبر (كان)، وقد فَصَلْتَ بين (كان) و (زيد) بغير اسمها وبغير خبرها.

ولكن يجوز أن تقول: كان طَعَامَكَ آكلاً زَيْدٌ، لأنك قَدَّمْتَ الخبر بأسره،

---

(١) إصلاح الخلل، ص١٥٧، خزانة الأدب ٩: ٢٠٧، علل النحو، ص٢٤٩، اللمع، ص٨٩، الفوائد والقواعد، ص٢١٨، ولم تذكر هذه المصادر اسم قائل هذا البيت.

(٢) همع الهوامع ٢: ٩٩.

(٣) الجمل، ص٤٥.

فلم يُعْتَدَّ بهذا الفصل، لأن عامله إلى جانبه[1]، وهذا هو رأي ابن السراج وأبي علي، أما سيبويه فلا يجيز ذلك.

كما يجوز أن تقول: كان في الدار زَيْدٌ آكلاً، و (في الدار) صلة (آكل)، لأن الظروف لا يُعْتَدُّ بها، فإن رفعت (آكلاً) جازت المسألة (يعني الأولى) وهي: كان طعامَكَ زَيْدٌ آكِلاً، وإن كان الفصل في الظاهر باقياً، لأنه قد صار في الباطن مُتيَقَّناً، لأنه في التقدير في غير موضعه، لأنه مُؤَخَّر وهو على أن يُضْمَرَ في (كان) ضمير شأن وقصة، فتكون الجملة حينئذٍ خَبَرَه، ولا يجوز إضمار الشأن والقصة مع نصب (آكل)، لأن هذا الضمير لا يُخْبَرُ عنه إلا بجملة، وعلى هذا يجوز عندهم: كان طَعَامَكَ زَيْدٌ آكِلٌ، فهو يريد هنا إضمار (الشأن) والقصة، فَعُلِمَ من هذا كله أنه كان من حق أبي القاسم الزجاجي أن يأتي بثلاث شرائط وهو أن يقول: لا يلي كان وأخواتها ما انْتَصَبَ بغيرها ما دامَ النَّاصِبُ مُؤَخَّراً، وما دَامَ المنصوب ليس بظرفٍ، وما دام الناصب منصوباً لا مرفوعاً.

وإذا اجتمع في باب كان معرفة ونكرة، فيكون الاسم معرفة ويكون الخبر نكرة، والعلَّة في ذلك كالعلَّة في المبتدأ والخبر[2] وهي أربعة أقسام:

- معرفتان: فتكون مخيراً في جعل أيهما شئت الاسمَ والآخر الخبر،

---

(١) الكتاب ١ : ٧٠، الإيضاح، ص١٢٠، إصلاح الخلل، ص١٥١، الأصول ١ : ٨٦.

(٢) الجمل، ص٤٥.

لتساويهما في التعريف، إلا أن يكون أحدهما أعرفَ من الآخر، كالمُضْمَرِ مع العَلَمِ، والعَلَم مع المُبْهَم، والمُبْهَم مع الألف واللام، والأَلِفَ واللام مع المضاف إلى ذلك، فقولك: كان زَيْدٌ أخاكَ، أَحْسَنُ من قولك: كان أخوك زيداً، وكذلك قولك: كان عبدُ الله الراكبَ، أَحْسَنُ من قولك: كان الراكبُ عبدَ الله، وكذلك تختار فيما كان موجَباً بعد إلا، وإن تساويا في التعريف مثل: ما كانَ حُجَّتُكَ إلا قولك، وقال الله عز وجل: ﴿مَّا كَانَ حُجَّتَهُمْ إِلَّآ أَن قَالُواْ ٱئْتُواْ بِـَٔابَآئِنَآ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ﴾(١)، وقوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَمْ تَكُن فِتْنَتُهُمْ إِلَّآ أَن قَالُواْ وَٱللَّهِ رَبِّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ﴾(٢)، لأن (ما) بعد (إلاَّ) موجب، والموجب يشبه الاسم دون الخبر، وهذا إنما هو شرط التعريف فيهما.

وإذا كان بعد إلا نكرة كان منصوباً مثل: ما كان حُجَّتُكَ إلا قولاً باطلاً، وقال الله سبحانه وتعالى: ﴿وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِندَ ٱلْبَيْتِ إِلَّا مُكَآءً وَتَصْدِيَةً﴾(٣)، وهي قراءة الأئمة السبعة، ولم تُقْرأ مكاءٌ بالرفع إلا شاذاً (وهي قراءة رُوِيَتْ عن عاصم وأبان بن ثعلب)(٤).

---

(١) سورة الجاثية، آية: ٢٥.

(٢) سورة الأنعام، آية: ٢٣.

(٣) سورة الأنفال، آية: ٣٥.

(٤) السبعة في القراءات، ص٣٠٥، المحتسب ١: ٢٧٨.

- ونكرتان: فتكون أيضاً مخيَّراً، إلا أن تكون إحدى النكرتين أَعَمَّ من الأخرى أو مُقَرَّبة من المعرفة، مثل أن تكون إحداهما موصوفة أو مختصة، والأخرى بخلاف ذلك، فإذا قلت: ما كان رَجُلٌ مُتَوَقِّفٌ غالطاً، هو أحْسَنُ من قولك: ما كان غالِطٌ رَجُلاً مُتَوقِّفاً.

وأما امتناع أبي القاسم الزجاجي من جواز قولنا: ما كان مثلُكَ أحداً، فذلك لا يخالف ما ذكرنا، علماً بأن (أحد) هي أعمُّ من (مثل)، لأن (أحداً) تقع موقع (إنسان)، إذ هو مخصوص في الغالب بِمَنْ يعقل، والمُماثِلَةُ في الإنسانية لا يَنْفَكُّ منها أَحَدٌ، وإذا قال: ما كان مثلُكَ إنساناً، ولم يُرِد به مدحاً ولا ذمَّاً فقد أحال. وإن أراد المدح حتى يُدْخِلَهُ في حَيِّز الملائكةِ، أو الموضعَ حتى يدخله في حَيِّز البهيمية، ويخرجه من حَيِّز الإنسانية جاز، ولم يُجِزْ حيئنذ أن تجعل الخبر إلا (أحداً) فَتَنْصِبَهُ، وذلك كقول الشاعر:

فَلَسْتَ لأنْسِيٍّ ولكن لِمَلأَكٍ   تَنَزَّلَ مِنْ جَوِّ السَّماءِ يَصُوبُ[1]

ليُبَيِّنَ به أن هذا المعنى والتَّقْدِيرَ شائِعٌ في كلام العرب. ويكونان مختلفين أحدهما معرفة والآخر نكرة، فإن كان الكلام نثراً ونحوه، لم يكن الاسم إلا

---

(١) البيت لعلقمة بن عَبَدة في ملحقات ديوانه، ص١١٨، الحلل، ص٥٤، وورد في شرح الجمل لابن خروف ١: ٤٣٣، وشرح الشافية ٤: ٢٨٧ أنه لعلقمة أو لرجل من عبد القيس أو لأبي وجزة السعدي، وورد بلا نسبة في الكتاب ٤: ٣٨٠، وفي الأصول ٣: ٣٣٩، وفي البسيط ٢: ٧٢٩.

معرفة، وإن كان شعراً يجوز أن تجعل الاسم نكرة والخبر معرفة للضرورة، كقول الشاعر:

كـأنَّ سَبيئَةً من بَيْـتِ رأسٍ يكونُ مِزَاجُهَـا عَسَلٌ ومَـاءُ[1]

وفي هذا البيت ثلاث روايات: رفع كلمتي (العسل) و (الماء)، وهذا على ضمير الشأن والقصة، ويروى برفع (المزاج) ونصب (العسل)، و (الماءُ) على حاله مرفوعٌ، لكن ارتفاعه في هذا الوجه على تقدير فعلٍ، كأنه قال: وخالطها مَاءٌ، وهذا هو رأي المازني، يريد: (وفيه ماءٌ)[2]، وذلك كقول الشاعر:

يـا لَيْـتَ زَوْجَـكِ قـد غَـدَا مُتَقَلِّـــداً سيفـاً ورُمْحـا[3]

أي وحاملاً رُمْحاً.

وقال الآخر:

عَلَفْتُها تبنـــاً ومـــاءً بارداً حتـــى شتـت هَمَّالـةً عيناهـا[1]

(١) البيت لحسان بن ثابت في ديوانه ص٥٦، الكتاب ١: ٤٩، المقتضب ٤: ٩٢، الأصول ١: ٨٣، الجمل، ص٤٦، شرح الجمل لابن خروف ١: ٤٢٦، المغني، ص٩١١، خزانة الأدب ٩: ٢٢٤، البسيط ٢: ٧١٨، المحتسب ١: ٢٧٩، الخلل، ص٤٦.

(٢) المقتضب ٤: ٩٢.

(٣) هذا البيت لعبد الله بن الزبعرى في ديوانه ص٣٢، وورد بلا نسبة في معاني القرآن للأخفش ١: ٢٥٥، ٢٦٠، المقتضب ٢: ٥١، الإيضاح ص١٦٩، الأشباه والنظائر ١: ٤١١، شرح أبيات مغني اللبيب ٦: ٩٢، ٩٣.

أي وسَقَيْتُها ماءً بارداً.

وقال سبحانه وتعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ تَبَوَّءُو ٱلدَّارَ وَٱلْإِيمَٰنَ مِن قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلَا يَجِدُونَ فِى صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِّمَّآ أُوتُوا۟ ﴿٩﴾﴾[2]. تقديره: وأحبُّوا الإيمان، قيل المعنى: وأخلصوا الإيمان، وقيل المعنى: تبوأوا الإيمان أي جعلوه ملجأً لهم[3].

والرواية الثالثة هي التي قال بها الزجاجي، وذلك بنصب (المزاج) وبرفع (العسل) وجَعْل الاسم نكرة والخبر معرفة، وفي تقدير هذه الرواية قولان: أحدهما يخرجه من حَيِّز الضرورة، وهو قول أبي علي حيث قال: (مزاجها) ينصب على الظرف تشبيهاً، وإذا كان ظرفاً لم يكن منتصباً بـ (كان)، وجرى مجرى: كان عندك رجلٌ، فكأنه قال: يكونُ عَسَلٌ وماءٌ في مزاجها[4]. والقول الثاني: إن (مزاجها منصوب بـ (كان) نفسها، وهو معرفة بمنزلة حالِها وجُمْلَتها، ولكنه حَسَّنَه قليلاً أن العَسَلَ والماء جنسان، لم يُرِد عسلاً من

---

(١) نسب هذا البيت إلى بعض بني أسد كما في معاني القرآن للفراء ١: ١٤، وورد في ملحقات ديوانه ذي الرمة ٣: ١٨٦٢، وهو بلا نسبة في الإنصاف ٢: ٦١٣، وشرح الجمل لابن عصفور ٢: ٤٥٣، وشرح المفصل ٢: ٨، وشرح أبيات مغني اللبيب ٧: ٣٢٣.

(٢) سورة الحشر آية: ٩.

(٣) البحر المحيط ٨: ٢٤٥.

(٤) الجمل، ص٤٦.

الأعسال، ولا ماءً من المياه، فصار في حكم المعرفة[1]، والبيت الآخر قوله:

قفي قبـــل التَّفَرُّقِ يا ضُباعا   ولا يُكُ مَوْقِفٌ مِنْكِ الوَدَاعا[2]

حيث نعت (موقف) بـ (منك) فتقرّب من المعرفة، و (منك) يتعلّق باستقرار محذوف.

وقال الزجاجي: إنَّ ما فَتِئَ، وما بَرِحَ، وما زال، وما انْفكّ، جميعها لا تدخل على أخبارها (إلاّ)، وتدخل على سائر الحروف، فتبقى منصوبة على حالها[3].

وسبب امتناع (إلاّ) من الدخول على ما لَزِمَ أوّلَها (ما)، هو أن هذه الأشياء، وإن كانت منفية في ألفاظها، فهي موجبة في تقديراتها، و (إلاّ) لإخراج الثاني مما دَخَل فيه الأول، فإذا كانت هذه الأفعال الأولى موجبة، وكان ما بعد (إلا) في الإيجاب منفياً، وفي النفي إيجاباً، صار هذا إيجاباً ونفياً في حال، واستحال، فإن قيل: ومن أين صارت الأفعال الأُوَل موجبات في

---

(١) المحتسب ١ : ٢٧٩، علل النحو، ص٢٥٢.

(٢) البيت للقطامي في ديوانه، ص ٣١؛ المقتضب ٤ : ٩٤؛ اللمع، ص ٨٧؛ شرح اللمع للواسطي، ص٤١؛ الفوائد والقواعد، ص ٢١١؛ الحلل، ص ٥١؛ شرح الجمل لابن خروف ١ : ٤٣٠؛ شرح الجمل لابن عصفور ١ : ٣٥٤؛ البسيط ٢ : ٧٢١؛ خزانة الأدب ٢ : ٣٦٧.

(٣) الجمل، ص٤٨.

التقدير وهي مَنْفِيّات الألفاظ؟[1]

قيل: إن هذه الأفعال قبل دخول (ما) عليها معناها النفي، لأنك إذا قلت: زال الشيءُ، فمعناه عَدَمَ وارْتَفَعَ عدَمُه، وارتفاعُه هو نَفْيُه، فإذا أدْخَلْتَ على النَّفْي نفياً صار إيجاباً، لأنّ نَفْيَ النّفي إثبات، فمن هنا صارت موجبات في تقديراتها، وليست هذه الأفعال تمتنع من هذا الحُكْمِ فقط، بل تمتنع من أشياءَ أُخَر منها:

- أنه لا يَحْسُن نصبُ أجوبتها بالفاء مثل: ما زال زَيْدٌ قائماً فتكرِمَهُ.

- أن النكرة العامة لا تقع في أسمائها ولا أخبارها، فلا يجوز أن تقول: ما زال أَحَدٌ خيراً من فلان، وما زال خيرٌ من فلانٍ أحداً، وذلك للسبب الذي ذكرناه.

وقال الزجاجي: إنّ لِكَانَ أربعةَ مواضعٍ: تكون ناقصة وهي تحتاج إلى اسم وخبر، وتكون تامة تكتفي باسم واحد، وتكون زائدة، ويكون اسمها مستتراً فيها بما معنى الأمر والشأن[2].

وعندما تكون ناقصة تكون على نوعين، وأَحَدَ نوعيها كقولك: ما كان زيد قائماً، وهي تنقص عن الأفعال التي هي مشبهة بها، وتخالفها في أشياء منها:

---

(١) شرح اللمع، ص ٣٩؛ إصلاح الخلل، ص ١٥٣.

(٢) إصلاح الخلل، ص ١٥٣.

١- أنها مسلوبة المصدر: يعني أنك لا تقول: كان زَيْدٌ واقفاً كَوْناً، فخبرها أغنى عن مصدرها[1].

٢- أنها لا تدل على الحدث، وهذا هو رأي المبرد وابن السراج وأبي علي وابن جني وابن برهان والجرجاني والشلوبين، أما ابن خروف وابن عصفور فذهبا إلى أنها مشتقة من أحداث[2].

٣- أنها لا تعمل في الفَضلات من الحال ولا الظرفين عند المحققين.

٤- أنها لا يجوز حذف مفعولها.

٥- أنها لا تبنى لِمِا لَمْ يُسَمَّ فاعله إلا على وجهٍ بعيد، أما ابن عصفور فقد قال إن سيبويه والفراء والسيرافي أجازوا ذلك[3].

٦- أنه يجوز حذف نون مستقبلها في بعض المواضع، بشرط أن تكون مضارعاً مجزوماً بالسكون غير متصل بضمير ولا بساكن[4].

٧- أنه إذا كُنّي عن خبرها كان كونه منفصلاً أجود من كونه متصلاً.

٨- أنها لا تكون من أفعال التعجب لا بلفظ (ما أفْعَل) ولا بغيره،

(١) شرح المقدمة المحسبة ٢ : ٣٥٠.

(٢) شرح الجمل لابن خروف ١ : ٤١٥؛ شرح الجمل لابن عصفور ١ : ٣٨٥؛ همع الهوامع ٢ : ٧٤.

(٣) شرح الجمل لابن عصفور ١ : ٣٨٤.

(٤) شرح ابن عقيل ١ : ٢٥٤؛ همع الهوامع ٢ : ١٠٧.

خلافاً لما ذكر الزجاجي في باب التعجب، فقال: (ما كان أَحْسَنَ زيداً: ما: رُفِعَ بالابتداء، وكان: فعل ماض في موضع الابتداء، واسمها مضمر فيها، وما بعدها خبرها)(١)

وأما النوع الثاني (وهي التي يُضْمِر فيها ضمير الشأن والقصة، مثل قولك: ما كان زَيْدٌ قائِمٌ (بالرفع).

والفرق بين هذين النوعين: أن التي يُضمَرُ فيها ضمير الشأن والقصة، لا يُخبَرُ عن ذلك المضمر إلا بجملة، والأخرى يكون الخبر فيها مفرداً وجملة، وأن هذه الجملة لا يجوز أن تُقدّم على (كان)، ويجوز في الأخرى، وأن هذه الجملة لا تحتاج فيها إلى عائد، وتحتاج في الأخرى، وأن هذا الاسم لا يكون قطّ إلا مضمراً مستتراً، وفي الأخرى يكون ظاهراً ومضمراً ومستتراً وغير مستتر، وأن هذا الضمير لا يرجع على شيء قبله خلافاً لتلك، وأن هذا الضمير لا يعطف عليه ولا يُؤكّد ولا يُبْدَل منه، ويُبْدل ذلك في القسم الآخر، وأن هذه إنما تستعمل في مواضع التفخيم والتعظيم، وتلك تستعمل في الأمرين، وعلى ذلك قال الشاعر:

إذا مِتُّ كانَ النّاسُ نِصْفانِ: شامِتٌ وآخَرُ مُثْنٍ بالذي كُنْتُ أَصْنَعُ(٢)

---

(١) الجمل، ص ١٠٣.

(٢) هذا البيت للعجير السلولي في ديوانه، ص٢٢٥؛ الكتاب ١ : ٧١؛ النوادر، ص ١٥٦؛ الإفصاح، ص٢٨١؛ الحلل، ص٦٤؛ شرح الجمل لابن خروف ١ : ٤٧٧؛ الفوائد والقواعد، ص٢٢٣؛ شرح التسهيل ١ : ١٦٦.

ومثله قال شاعر آخر:

هِيَ الشِّفاءُ لِدائِي لوْ ظَفِرْتُ بِها   وَليْسَ مِنْها شِفاءُ الدَّاءِ مَبْذُولُ[1]

فرفع الاسمين في البيتين على الصفة التي ذكرتها، فقد صار بين التي يُضْمَر فيها ضمير الشأن وبين قِسْمِها الآخر فرْقٌ من سبعة أوْجُهٍ.

أما كان التامة فهي تحتاج إلى فاعل فقط، وتتميّز من كان الناقصة بما يلي:

١- بأنها تحتاج إلى اسم واحد يكون فاعلاً.

٢- أنها فعل حقيقي يدُلُّ على الحَدثِ والزمان كالحدوث والوقوع.

٣- يجوز أن يستعمل معها المصدر المنصوب من نحو: كان زيْدٌ كوناً بمنزلة: حدث حدوثاً.

٤- أنها تعمل في ظروف الزمان والمكان والأحوال في قول الجماعة، كما تفعل أفعالُ الحقيقة، ومثال ذلك جاء قول الله عز وجل: ﴿وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ﴾[2].

ومثل ذلك أيضا قول الشاعر:

---

(١) هذا البيت لهشام أخي ذي الرمة: الكتاب ١ : ٧١؛ الجمل، ص ٥٠؛ الإفصاح، ص٣٢٣؛ إصلاح الخلل، ص١٤١؛ الحلل، ص٦٦؛ شرح الجمل لابن خروف ١ : ٤٤٨؛ المقتضب ٤ : ١٠١.

(٢) سورة البقرة: الآية رقم ٢٨٠.

إذا كـان الشِّتاء فأدْفِنونـي ... فـإنّ الشّيْخَ يَهْدِمُهُ الشِّتـاءُ[1]

أما (كان) الزائدة، فإنها تتميّز بما يلي:

أ- إنها لا تحتاج إلى اسمين ولا إلى اسم واحد، وتقع وسط الكلام وآخره لا أوّلَهُ.

ب- إنها لا يُتَصَرَّف فيها بمستقبل وأمرٍ ونهيٍ واسمِ فاعلٍ ونحوِهِ.

جـ- إنها مفردة على كل حال في التثنية والجمع والتذكير والتأنيث.

د- لا يتّصِلُ بها شيء إلا في قول ضعيف في الشعر، وأكثر ما زيدت فيه في باب التعجب نحو قولك: ما كان أحْسَنَ زيْداً، وكأنها زيدت للدلالة على الزمن الماضي والعِوض مما يُسْلَبُه فعل التعجب من التَّصرُّفِ، وقد زيدت بين الجار والمجرور بسبب ما ذكرنا.

وقد استشهد الزجاجي ببيت الفرزدق على زيادة (كان)، وهذا البيت هو:

فكيْفَ إذا مررْتَ بِدارِ قومٍ ... وجيـــرانٍ لَنا كانُوا كِرامِ[2]

---

(١) هذا البيت للربيع بن ضبع الغزاري: الجمل، ص ٤٩؛ الحلل، ص٤٧؛ شرح الجمل لابن خروف ١ : ٤٤٣؛ الفوائد والقواعد، ص٢١٧؛ شرح التسهيل ١ : ٣٤٢.

(٢) شرح ديوان الفرزدق ٢ : ٨٣٥؛ الكتاب ٢ : ١٥٣؛ المقتضب ٤ : ١١٦؛ الجمل، ص٤٩؛ إصلاح الخلل، ص٥٩؛ شرح الجمل لابن خروف ١ : ٤٤٤؛ خزانة الأدب ٢ : ٢١٧؛ شرح التسهيل ١ : ٣٦٦؛ وورد بلا نسبة في شرح الجمل لابن عصفور.

غير أن بعض المحققين لا يعتبرونها زائدة، وذلك لوجود الاسم والخبر في البيت. فـ (كرام): نعت لـ (جيران)، و (لنا): خبر مقدّم، والتقدير: وجيرانٍ كرامٍ كانوا لنا. أما إذا حُمِل الفِعْلُ على غير الزيادة فكان ذلك أوْلى، وإذا قيل بأن الذي قضى بزيادتها هو المعنى، وهو وصف الجيران بأنهم كرام على كل حال وفي كل زمان، فإنه لا يوجد دليل على ذلك، في حين أن الله سبحانه وتعالى يقول: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾ [1]، ويقول عز وجل: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرًا﴾[2]، فهو لم يزل سبحانه وتعالى غفوراً رحيماً، ولم يزل كذلك قديراً على كل شيء وفي كل الأحوال والأزمان، وكذلك بيت الشعر، ووجه الزيادة في البيت بناء على قول الزجاجي، أن الضمير المتصل في (كان) هو واقع موقف المنفصل، وذلك الضمير المنفصل وهو مبتدأ، و(لنا) هو الخبر، لكنّك لمّا وصلْتَ أعطيتَ اللفظ حقّه، ولم تعتقد أن الواو مرفوعة بـ (كان)، وهذا هو رأي أبي الفتح بن جنّي، وكذلك رأي أبي علي، وقد أنكره ابن خروف[3]، والجملة في موضع جر نعت لكلمة (جيران)، و(كان) زائدة بين المبتدأ والخبر، و(كرام) صفة ثانية، وهذا هو شرح أبي القاسم الزجاجي في هذا الباب.

ومن أصول هذا الباب أن أفعاله عند البصريين لا تُبْنى لِما لَمْ يُسَمّ فاعِلُهُ،

(١) سورة النساء: الآيات رقم (٩٦، ١٠٠، ١٥٢).

(٢) سورة الأحزاب: الآية رقم ٢٧.

(٣) الخصائص ١ : ١٠١، ٣٠٧، ٢ : ١٩٢؛ شرح الجمل لابن خروف ١ : ٤٤٦؛ إصلاح الخلل، ص١٥٨؛ البسيط ٢ : ٧٤١.

لأن الذي يقوم مقام الفاعل هو الخبر، والخبر يكون جملة، والجُمْلةُ لا تكون فاعِلة، ويكون مفرداً مشتقاً فيه ضمير، ويبقى ذلك الضمير بلا عائد.

وإذا قيل: يكون زيْدٌ قائِمٌ، فترفع الاسمين، يجوز ذلك ويكون الفاعل مصدراً مُقدّراً، والجملة مفسرةٌ له.

ومن أصوله أيضاً أنه إذا كُنّي عن الإخبار فيه، كان الأحسنَ أن يكون منفصلاً مثل قولك: ليس زيْدٌ إيّايَ، وما كان إيّاك وإيّاهُ، لأن الأصلَ المبتدأُ (والخبر وهو منفصل عن المبتدأ)، وكذلك الحكم مع ما دخل عليهما، وقد يجوز الاتصال على التشبيه بالأفعال الحقيقية، وقد قال سيبويه: (إذا لم نكُنْهم فمَنْ ذا يكُونُهم)[1]، وأنشد:

فإلاّ يَكُنْها أو تَكُنْهُ فإنّهُ　　　أخوها غَزَتْهُ أمُّهُ بِلبانِها[2]

ومن أصوله أن هذه الأفعال تستعمل بكلام قبلها، وغير متّصلة إلا (ما دام) فإنها لا تستعمل إلا مُتّصلة بكلامٍ قبلها، لأنها في محلّ الظرف، تقول: لا أُكلّمُك مادام زيدٌ جالساً، فـ(ما) مصدرية بمنزلة الدّوام. والتقدير هو تقدير الظرف، وموضع (ما) ما الفعل نصْب، ولذلك سُمّيت زمانية، وكذلك لا يجوز أن يتقدّم خبرها عليها، كما لا يتقدم على المصدر ما كان في صلته.

---

(١) الكتاب ١ : ٤٦.

(٢) هذا البيت للأسود الدؤلي يصف الخمرة والزبيب، وجاء في ديوانه، ص ١٦٢؛ الكتاب ١ : ٤٦؛ الفوائد والقواعد، ص ٢٢٠؛ خزانة الأدب ٥ : ٣٢٧.

ومن أصوله أن هذه الأفعال يستعمل منها الماضي والمستقبل إلا (ليس)، و(مادام) فلا يستعمل لها مستقبل، فلا يجوز أن تقول: لا أُكَلِّمُكَ ما يدوم زيدٌ قائماً، نظراً لما فيها من معنى الظرفية المذكورة، لأن القائل إذا قال: لا أفْعَل كذا وكذا ما دام فلان فاعلاً، فإنما يُخْبَرُ عن حاله في وقت دوامه، فما كان هذا المعنى المقصود لا يحتمل إلا معنى واحداً لَزِمهُ لفظٌ واحد.

ولا يَحْسُنُ أن تخبر عن اسم (ليس) بفعلٍ ماضٍ لأنها لنفي الحال، ولا عن (صار)، لأنها لمعنى الانتقال من حالٍ إلى حال، ولا عن (ما زالَ) و (ماانْفكَ) وأخواتها، لأنّهُنّ لِما قد ثبتَ واسْتقرّ، ولا تكون أخبارُهنّ إلا اسماً أو فعلاً مضارعاً.

وفيما يلي مجموعة من الأبيات الشعرية كأمثلة على ما ورد في هذا الباب من آراء:

قال الشاعر:

وَعَيْنانِ قـــــال اللهُ كُونا فكانَتا ... فعُولانِ بالألْبــابِ ما تفْعَلْ الخمرُ[1]

وقال غيرهُ:

فَليتَ كَفافاً كـــــانَ خيْرُكَ كُلُّهُ ... وشَرُّكَ عَنّي ما ارْتَوى الماءَ مُرْتَوِي[2]

(١) هذا البيت لذي الرمة في ديوانه ١ : ٥٧٨، وورد بلا نسبة في الأشباه والنظائر ٣ : ٢٠٠؛ الخصائص: ٣ : ٣٠٢؛ مجالس العلماء، ص ٦٦.

(٢) هذا البيت ليزيد بن الحكم: مغني اللبيب، ص ٣٨١، الأشباه والنظائر ٤ : ٣٣٧؛

وقال غيرهُ:

بني أسدٍ هـــل تعْرِفونَ بَلاءَنا إذا كـــانَ يومٌ ذو كَواكِبَ أشْنَعا[1]

وقال آخر:

بِاللهِ قولـــوا كذا بِأجْمَعِكُمْ يا لَيْتَ ما كـــانَ كانَ لمْ يَكُنِ[2]

وقال آخر:

فأصْبحوا والنَّوى عَالي مُعَرَّسِهِم ولَيْسَ كُلَّ النَّوى يُلْقي المَســاكينُ[3]

٣٣٧؛ خزانة الأدب ١٠ : ٤٧٢؛ شرح أبيات مغني اللبيب ٥ : ١٨٠؛ وورد بلا نسبة في الإنصاف ١ : ١٨٤؛ وقال ابن هشام: إن (كفافا) هو خبر مقدم لـ (كان)، واسم (ليت) محذوف.

(١) هذا البيت لعمرو بن شأس الأسدي، ديوانه، ص ٣٦؛ الكتاب ١ : ٤٧؛ الأزهية، ص١٩٦؛ خزانة الأدب ٨ : ٥٢١.

(٢) لم يعرف قائل هذا البيت ولا من رواه، ولكن ورد في ديوان أبي النواس بيت مشابه له وهو:

فلم أقُلْ بعْدَ ما ظفرْتُ بهِ يا ليْتَ ما كانَ مِنْهُ لم يَكُنِ.

(٣) هذا البيت لِحُمَيْدِ الأرقط، الكتاب ١ : ٧٠، ١٤٧؛ الأشباه والنظائر ٣ : ٤٠٠؛ وورد بلا نسبة في خزانة الأدب ٩ : ٢٧٠؛ المقتضب ٤ : ١٠٠.

وقال آخر:

حراجيحُ ما تنْفَكُّ إلا مُنـــــاخَةً   على الخَسْفِ أو نرْمي بها بلداً قفرا[1]

وقال آخر:

هوِّنْ عليْكَ فإنَّ الأمورَ   بِكفِّ الإله مقاديرُها[2]

فليْسَ بآتيكَ مَنْهِيُّها   ولا قاصِرٌ عنْكَ مأمورُها

وقال آخر:

فليْسَ بمعْروفٍ لَنا أنْ نرُدّها   صِحاحاً ولا مُسْتنْكَراً أنْ تُعقّرا[3]

وفيما يلي آيات من القرآن الكريم، فيها أمثلة على ما ورد في هذا الباب أيضا:

قال الله عز وجل:

---

(١) البيت لذي الرمة في ديوانه ٣ : ١٤١٩؛ الكتاب ٣ : ٤٨؛ الإفصاح، ص ٢١٩؛ خزانة الأدب ٩ : ٢٤٧، وورد بلا نسبة في الإنصاف ١ : ١٥٦.

(٢) هذان البيتان للأعور الشّنِّي: الكتاب ١ : ٦٤؛ الإفصاح، ص٢١٥ بالرفع، وقال: يروى بالرفع والنصب والجر لكلمة (قاصر)؛ وشرح أبيات مغني اللبيب ٣ : ٢٦٩ بالرفع، وورد بلا نسبة في المقتضب ٤ : ١٩٦ بالرفع، والأصول ٢ : ٦٩ بالجر.

(٣) هذا البيت للنابغة الجعدي، ص٥٠، ٦٨، ٧٢ بروايات مختلفة؛ الكتاب ١ : ٦٤ بالرفع لكلمة (مستنكر)؛ والأصول ٢ : ٧٠ بالنصب، وورد بلا نسبة في المقتضب ٤ : ١٩٤ بالرفع؛ كتاب الشعراء ١ : ٤٤ بالجر، شرح التسهيل ١ : ٣٨٧ بالجر.

١ - ﴿ أَوَلَمْ يَكُن لَّهُمْ ءَايَةً أَن يَعْلَمَهُۥ عُلَمَـٰٓؤُا۟ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ﴾ [1].

قرأ ابن عامر: (أولم تكن لهم آيةٌ): بالتاء في (تكن) وبالرفع في (آيةٌ).

وقرأ الباقون: (أولم يكن لهم آيةً): بالياء في (يكن) وبالنصب في آيةً)[2].

وقال تعالى:

٢ - ﴿ أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَآ إِلَىٰ رَجُلٍ مِّنْهُمْ ﴾ [3].

وقد قال النّحاس: (عجباً): خبر (كان)، واسمها: (أن أوحينا). وفي قراءة عبد الله: (أكان للناس عجبٌ): على أنه اسم (كان)، والخبر (أن أوحينا)[4].

وقال تعالى:

٣- ﴿ ثُمَّ كَانَ عَـٰقِبَةَ ٱلَّذِينَ أَسَـٰٓـُٔوا۟ ٱلسُّوٓأَىٰٓ أَن كَذَّبُوا۟ ﴾ [5].

---

(١) سورة الشعراء: الآية ١٩٧.

(٢) السبعة في القراءات، ص ٤٧٣؛ المبسوط، ص ٣٢٨.

(٣) سورة يونس: الآية رقم ٢.

(٤) إعراب القرآن ٢ : ٢٤٤؛ مشكل إعراب القرآن ١ : ٣٧٥؛ البحر المحيط ٥ : ١٢٦.

(٥) سورة الروم: الآية رقم ١٠.

وقد قرأ أبو جعفر ونافع وابن كثير وأبو عمر ويعقوب، برفع (عاقبة)، وقرأ الباقون بنصبها، وذكر النّحّاس أنه يروى عن الأعمش أنه قرأ: (ثم كان عاقبةَ الذين أساؤا السوء) بفتح كلمة (عاقبة)[1].

(١) السبعة في القراءات، ص ٥٠٦؛ إعراب القرآن ٣ : ٢٦٦؛ المبسوط، ص ٣٤٨.

باب الحروف التي تنصب الأسماء وترفع الأخبار

إن المنصوب في باب كان وأخواتها والمنصوب في باب إن وأخواتها هو نفسه المرفوع وإن اختلف العمل فيهما، والجميع داخل على المبتدأ والخبر.

وهذه الحروف التي تنصب الأسماء وترفع الأخبار هي: إنَّ، أنَّ، لكِنَّ، كأنَّ، ليْتَ، لعلّ[1].

ولكل واحدة من هذه الحروف معنى مختلف عن الآخر، والحرفان: (إنّ، أنّ) يفيدان التأكيد (علماً بأنه يوجد بينهما فروق) سنأتي به فيما بعد، كأن: تفيد التشبيه، لكِنّ: تفيد الاستدراك، لعلّ: تفيد التّرجّي، وليْتَ: تفيد التَّمنِّي.

وهذه الحروف تنصب الاسم وترفع الخبر، وتعمل عمل الأفعال لأنها تشبه الأفعال لفظاً لأن بناءها على الفتح ويتصل الضمير بها بنونٍ معه، وتشبه الأفعال معنىً، لأن فيها من معنى التأكيد والتشبيه والاستدراك والتَّرجّي والتّمنِّي، فكأنّك قلت: تمنَّيْتُ، وشبَّهْتُ، فلذلك عملت، ولما عمِلْتَ أشْبهْتَ من الأفعال ما قُدِّم مفعوله على فاعله، والمعلوم أن كون المفعول وسطاً أضعف من كونه أخيراً، بدليل أنه إذا تقدَّمَ جاز دخول حرف الجر عليه[2].

---

(١) الجمل، ص ٥١.

(٢) التهذيب الوسيط، ص١٢٥؛ معاني الحروف للرماني، ص١١٠؛ علل النحو، ص ٢٣٥.

أما أحكام هذه الحروف فمنها ما يلي:

١- أنه لا يجوز تقديم أخبارها ولا أسمائها عليها، لأنها لمّا لَمْ تتصرَّف في أنفسها لم تتصرّف في معمولها، ولذلك لا يجوز أن تقول: زيْداً إنَّ قائِمٌ، ولا يجوز أن تقول: قائمٌ إنَّ زيْداً، ولا زيْدٌ إنّ قائمٌ، لأنه لا اسم لإنَّ، أما إذا أتيت بهاءٍ فيجوز، فتقول: زيْدٌ إنَّه قائِمٌ.

٢- إنَّ أخبارها لا تتقدم على أسمائها إلا أن تكون ظرفاً أو جارّاً ومجروراً، فإنه يجوز فيها التقديم والتأخير ما لم يكن هناك مانع، وهذا يكون ضمن الشروط التالية:

أ- لا يكون الظرف فيها إلا مؤخراً مثل: إنَّ زيداً لقُدّامَكَ، إنَّ عبْد الله لأَمامَكَ.

ب- لا يكون الظرف فيها إلا مُتقدّماً مثل: إنَّ قُدَّامَ زيْدٍ أباه، إن أمام عمروٍ أخاه.

ج- يجوز فيها الأمران جميعاً مثل: إنَّ عندك زيداً، وإنَّ زيْداً عندك.

ويجري مجرى الظرف فيما ذكرنا: الجار والمجرور نحو: إنّ زيْداً لفي الدار، وإنَّ في الدار لزيداً، وإنَّ زيداً في الدار، و إنَّ في الدار زيداً، وسبب جواز تقديم الظرف هو توسع العرب كثيراً في استعمالات الظروف وحروف الجر، ومثال ذلك الفصل بين المضاف والمضاف إليه في قول الشاعر:

لَمّا رأَتْ ساتِيدَمـــا اسْتَعْبَرَتْ   للهِ دَرُّ اليـــــــوْمَ مَنْ لاَمَها[1]

وقال الآخر:

كما خُطّ الكِتـــابُ بِكفٍّ يوماً   يَهوديٍّ يُقـــــارِبُ أو يُزيلُ[2]

وقال آخر:

كأنّ أصْواتَ مِـــنْ إيغالِهِنَّ بنا   أوَاخِرِ المَيْسِ إنقاضُ الفراريج[3]

فإذا ثبت هذا، فإن في باب (إن) وأخواتها المشبهات للأفعال أوْلى وأحرى، ولذلك فإنه يجوز أن تقول: إنَّ عِنْدكَ زيْداً، ولعَلَّ له عذراً، ويعود السبب في ذلك إلى أن الاستقرار العامل في الظرف مُقدَّرٌ في مثل هذا أخيراً

(١) هذا البيت لعمرو بن قميئة في ديوانه، ص١٨٢، الكتاب ١ : ١٧٨؛ الإنصاف ٢ : ٤٣٢؛ خزانة الأدب ٤ : ٤٠٦؛ وورد بلا نسبة في الإفصاح، ص١١٦؛ شرح المقدمة المحسبة ١ : ٢١٩؛ الفوائد والقواعد، ص٤١٧؛ المقتضب ٤ : ٣٧٧.

(٢) هذا البيت لأبي حيّة النميري في ديوانه، ١٦٣؛ الكتاب ١ : ١٧٩؛ الإنصاف ٢ : ٤٣٢؛ خزانة الأدب ٤ : ٤١٩؛ وورد بلا نسبة في المقتضب ٤ : ٣٧٧؛ الإفصاح، ص ١١٥.

(٣) هذا البيت لذي الرمة في ديوانه ٢ : ٩٩٦؛ الكتاب ١ : ١٧٩؛ الإفصاح، ص١٢٨؛ الإنصاف ٢ : ٤٣٣؛ خزانة الأدب ٤ : ١٠٨؛ وورد بلا نسبة في المقتضب ٤ : ٣٧٦؛ الفوائد والقواعد، ص ٥٨٤.

وليس أولاً، ونظراً لما ذكر آنفاً من أن العرب توسّعوا كثيراً في الظرف، ومن هنا أجاز النحويون الفصل بين ألف الاستفهام والقول مع إعماله في مثل قولك: اليَوْمَ تقولُ زيْداً منطلقاً.

٣- فصلهم بها في باب اشتغال الفعل عن المفعول بضميره مع الإعمال مثل قولك: اليَوْمَ زَيْداً ضربته، ونحو ذلك من فصلهم بها في باب (كان) وأخواتها بينها وبين أسمائها، وإن كانت معمولة لأخبارها مثل قولك: كانَ اليوْمَ زَيْدٌ آكلاً طَعامَكَ.

٤- فصلهم بها في باب التعجب نحو قولك: ما أحسن اليَوْمَ زيداً، وشِبْهَهُ، وكل ذلك لأمرٍ راجع إلى الظرف وليس إلى غيرها، حيث تمّ التوسع بها في حال استعمالها مفعولاً فيها، وذلك بحذف (في) من لفظها، وضُمِّنت معناها، وقد جرت العادة أنهم إذا كَنُّوا عن الظروف فإنهم يعيدوا (في) إلى أصلها، ولا يُفْعل هذا بغيرها، ومن هنا أجازوا إعمال المعاني فيها مع تقديمها على تلك المعاني، نحو: كُلَّ يَوْمٍ لَكَ ثوبٌ[1].

٥- إن الظرف التّام إذا وقع في أخبار هذه الحروف صلُحَ في الاسم الذي يأتي بعد ذلك النصب والرفع، وقد قال الزجاجي: إذا جئت بخبر مع الظرف بعد الاسم، وكان الظرف تاماً، كان لك في الخبر وجهان: الرفع والنصب، فالرفع على الخبر والنصب على الحال لتمام الكلام، وذلك كقولك:

---

(١) الكتاب ١ : ١١٨.

إنَّ في الدار زيداً قائماً وقائمٌ[1]. فإذا كان ناقصاً لا يكون إلا الرفع على أساس القواعد المتعلقة بـ (كان)، ومثال التام تقول: إنَّ في الدار بكراً قائمٌ وقائماً، ونصبه على الحال، وخلاصة الأمر أن ما يجيء بعد الظرف والاسم نحو: إن في الدار بكراً قائمٌ، يجوز في الظرف والاسم الأوجه التالية:

- أن يكونا خبرين: وفي هذه الحالة يكون فيهما ضميران راجعان على الاسم.

- أن يكون الظرف خبراً والاسم حالاً، وفي هذه الحالة يكون ضمير الحال عائداً إلى ضمير الخبر، وضمير الخبر عائداً إلى اسم (إنَّ).

- أن يكون الاسم خبراً والظرف صلة للخبر على غير حال لم يكن فيه ضمير، ويرى سيبويه أن تجعل الظرف إذا تقدّم خبراً، وتنصب الاسم على الحال، أما الزجاجي فيرى الاختيار هو أن تجعل الاسم الخبر فترفعه، وتجعل الظرف من صلته[2].

ولا يجوز أن يكونا حالين، وإن جعلت ذلك الاسم وسطاً بين الظرف والاسم مثل قولك: إن في الدار قائماً بكراً، جاز وجهٌ واحد، وهو أن تجعل الظرف خبراً والاسم حالاً، ويمتنع الباقي من الجواز، فإن جعلت ذلك الاسم أولاً قبل الظرف مثل: إنّ قائماً في الدار بكراً، امتنعت الوجوه كُلُّها ولم يَجزْ شيءٌ منها.

---

(١) الجمل، ص ٥٢، ٥٣.

(٢) البسيط ٢ : ٧٧٧.

وأما المثال الناقص المعنى فهو مثل قولك: إنَّ اليَوْمَ بكراً قائمٌ (بالرفع فقط)، لأن ظروف الزمان لا تكون أخباراً عن الجثث، وكذلك قولك: إنَّ زيْداً بك واثِقٌ، وفيك راغبٌ، وبك كفيل، وعليك غاضبٌ، ونحو ذلك.

٦- أن كل ما كان خبراً للمبتدأ، فإنه يكون خبراً في هذا الباب، ماَ لَمْ يمنع مانع، وقال الزجاجي: إذا كان الظرف غير تام فلا يجوز غير الرفع، لأن الحال لا تكون إلا بعد كلام تام، وذلك كقولك: إنَّ اليومَ زيداً نائمٌ، وإنَّ غداً أخاك مسافرٌ[1]. لأن هذه الحرف داخلة على المبتدأ والخبر، وكان حُكمُها حُكْمَهُا (غالباً)، ونقول (غالباً) لأنه قد يكون في باب خبر المبتدأ شيءٌ لا يكون عند أكثر النحويين في هذا الباب منها: الفعل الذي يُسدُّ مسَدَّ خبر المبتدأ، مثل قولك: أقائمٌ أخواك، وما ذاهبٌ الزيدان. وإذا قلت: إنَّ قائماً أخواك، فلا يجوز، لأن (إنَّ) وأخواتها لا تطلب الفعل كطلب ألف الاستفهام والنفي، بل هي بخلاف ذلك في التحقيق والوجوب، ولأنه لا يليها الفعل، علماً بأن الأخفش يجيز ذلك[2]، ومنها أسماء الاستفهام مثل: أين، ومتى وأخواتها تكون أخباراً للمبتدأ، ولا تكون أخباراً لـ (إنَّ) وأخواتها.

٧- ويجوز في باب المبتدأ أن تقول: الذي يأتيني فله دِرْهَمٌ، فتأتي بالفاء في الخبر، ولا يجوز ذلك مع أخوات (إنَّ) وحدها، لأنها لم تغيِّر معنى الابتداء.

٨- ولا يجوز أن يسُدَّ الاستفهام مسَدَّ الخبر، مثل قولك: زيدٌ كم مرةً

---

(١) الجمل، ص ٥٣.

(٢) ارتشاف الضرب ٣ : ١٢٥٣.

رأيتَهُ؟ وزيْدٌ هل ضَرَبْتَه؟ لأن (إنَّ) لتحقيق الخبر، وهذا الخبر لم يثبت، فكيف تحققه؟ ولهذا فقد ضَعُفَ الأمر السَّادُّ مَسَدَّ الخبر[1] في هذا الباب.

أما الأحوال التي تسُدُّ مَسَدَّ الخبر نحو قولك: ضربي زيداً قائماً، وطول الكلام الذي يتضمن معنى الخبر مثل قوله تعالى: ﴿فَٱذْهَبْ أَنتَ وَرَبُّكَ فَقَـٰتِلَآ إِنَّا هَـٰهُنَا قَـٰعِدُونَ﴾[2]، وبناء على هذا فإن قول الزجاجي في هذا الباب: وكل شيء كان خبراً للمبتدأ فإنه يكون خبر هذه الحروف، ويحتاج إلى بيان[3]، وعندما يقول: خبر هذه الحروف، يعني خبر أسماء هذه الحروف، لأن الحروف لا يخبر عنها.

وأما قول الزجاجي: (من فعلٍ وما اتّصل به من فاعل ومفعول ومبتدأ وظرف وجملة)[4]، كل ذلك مثل: أنْتَ أنْتَ، وزيْدٌ مُنْطلِقٌ، وزيْدٌ أخوك، وأبو يوسف أبو حنيفة، وزيْدٌ أبُوهُ مُنْطلِقٌ، وزيْدٌ قامَ أبوهُ، وزيْدٌ إنْ تُكْرِمْهُ يُكْرِمْكَ، وزيْدٌ أمامَكَ، والرَّحيلُ اليَوْمُ، وزيْدٌ من الكِرامِ، وهذا كله جائز في هذا الباب.

وقول الزجاجي: كما كان ذلك في باب (كان)، فإن باب (كان) لا يحسن فيه أن يُخبَرَ عنها بالفعل الماضي مثل: كان زيْدٌ قامَ، ولا يجوز ذلك عند قومٍ آخرين بالجملة إلا على تأويل، وهو في هذا الباب جائزٌ وحسنٌ مثل: إنّ عبْدَ

---

(١) الكتاب ١ : ١٢٧.

(٢) سورة المائدة: الآية رقم ٢٤.

(٣) الجمل، ص ٥٣.

(٤) الجمل، ص ٥٣.

الله خرَجَ[1].

٩- تخْتصّ (أنَّ) وحدها بدخول اللام عليها دون أخواتها (وقد أجاز الكوفيون دخولها على خبر (لكن)[2]، لأنها لم تُغيِّر معنى الابتداء، ولم تقطع كلاماً من كلام، ولما دَخلَت اللام جُعِلتْ تأكيداً للخبر، و(إن) تأكيداً للمبتدأ بعد أن كانت تأكيداً لهما كـ (لام الابتداء)، وكان الأصل أن تكون أولاً لأنها لام الابتداء، لكنها اسْتحَقَّت التأخير دون (إن)، من حيث كانت لـ (إن) مزيةٌ على غيرها بالعمل، فوليت صدر الكلام[3].

ويجوز أن تدخل اللام على (إنَّ) في الحالات الثلاث التالية:

أ- مع الخبر إذا تأخر مثل: إنّ زيداً لَقائِمٌ.

ب- مع الاسم إذا تقدّم الخبر، مثل: إنَّ في الدار لزيداً، لأن الاسم لّما حلّ محلّ الخبر عومل مُعاملته.

جـ- مع الفضْلة إذا كانت مقدمة على الخبر مثل: إنّ زيداً لطَعامَكَ آكِلٌ، لأنها كانت دخلت على الخبر[4].

وما عدا هذه المواضع الثلاثة فلا يجوز دخول اللام عليه، وبناء عليه فلا

(١) المصدر السابق، ص ٥٣.

(٢) الإنصاف ١ : ٢٠٨.

(٣) شرح المفصل ٨ : ٦٤.

(٤) شرح اللّمع للواسطي، ص ٤٨، الفوائد والقواعد، ص ٢٣٣.

يجوز أن تقول: لإنّ زيداً مَنْطَلِقٌ (بفتح اللام وكَسر إنَّ)، ولا يجوز كذلك أن تقول: إنّ لَزَيْداً مُنْطلِقٌ، لكيلا يُجْمَعَ بين حرفين مؤكَّدَيْن بِلفْظِهما.

ويجوز أن تقول: لَهِنَّكَ رَجُلٌ رَجُلُ صِدْقٍ، إذ يجوز ذلك للتغيير الذي لحق الهمزة بإبدالها هاءً، وقد ذكر سيبويه بلفظ (لَهِنَّكَ لرجل صدقٍ)[1].

ولا يجوز أن تقول: إن زيداً آكِلٌ لَطَعامَكَ، لأن لام الابتداء قد أُدْخِلت على فضلة مؤخرة يُسْتِغْنى عنها، فاللام ممتنعة في هذه المواضع الثلاثة، وجائزة في المواضع الثلاثة الأولى.

كما أنه لا يجوز أن تقول: كأَنَّ زيْداً لَقائِمٌ، ولا يجوز كذلك أن تقول: لكِنّ زيْداً لَقائِمٌ، لأنَّهُنَّ قد تضَمَّن من المعاني ما قطعهنَّ عن حُكْمِ الابتداء والخبر، فـ (إنَّ) تختصُّ باللام، وتختص بأنها لا تعمل في الأحوال، وتختصُّ بأن الأحسن إذا دخلت عليها (ما) تُكَفَّ عن العمل، وتختصّ بأنه يجوز العطف على موضعها بالرفع، وكذلك (لكن) محمولةً عليها في جواز العطف على الموضع، كل ذلك لأنها لم تُغيِّر معنى الابتداء[2].

١٠- إن هذه الحروف إذا عُطِفَ اسم على اسمها، لم يَخْلُ أن يكون قبل الخبر أو بعد الخبر، فإن كان قبل الخبر فلا يجوز عند البصريين إلا النَّصْب نحو: إن زيداً وعمرواً قائمان، ولا يجوز الرفع حملاً على الموضع، وذلك جائز في (لا)

---

(١) الكتاب ٣ : ١٥٠.

(٢) علل النحو، ص ٢٤٠.

نحو: لا رَجُلَ وامرأةً في الدار، والفرق بينهما أنَّ (لا) مبنية مع ما دخلت عليه، فكأنّك لم تُعْمِلْ عاملين في الخبر، فلا يجوز أن تقول: إنَّ عمرواً وزيدٌ قائمان، بسبب اختلاف العاملين الظاهرين[1] مع أن الكوفيين يجيزون ذلك في (إنَّ) قياساً على (لا)[2]، وقد وقع بين الكوفيين خلاف على هذا الأمر، فالكسائي يجيز الرفع حملاً على الموضع فيما يتبيَّن فيه الإعراب، وفيما لا يتبيّن فيه الإعراب، أما الفراء فلا يجيزه إلا فيما لا يتبيَّنُ فيه الإعراب، مثل: إنّه وَزيْدٌ، وقد قال ابن مالك: هناك تشابه قوي بين (إنَّ وأخواتها) وبين: (كان وأخواتها)، فكما امتنع بكان أن يكون للجزأين إعراب في المحل يخالف إعراب اللفظ، يمتنع بـ (أنَّ)[3]. ومثل ذلك قوله عز وجل: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ ﴾[4]، وقد قرأ عثمان وأُبيّ بن كعب وعائشة وابن جبير والجحدري وابن كثير: (والصابئين)[5]، وهكذا الحكم عندهم في بقية التوابع (يعني النعت والتوكيد والبدل). علماً بأن البصريين لا يجيزون هذا التقدير مع التقديم، فإذا قلت: إنَّ زيداً وعمروٌ قائمٌ، فإن ذلك جائز بسبب أحد أمرين:

- إما أن يكون خبر (زيد) قد حُذف لدلالة خبر (عمرو) عليه.

---

(١) المصدر السابق، ص ٢٤٢، ٢٤٣.

(٢) شرح اللمع للواسطي، ص ٤٩.

(٣) شرح الجمل لابن عصفور ١ : ٤٥١، شرح التسهيل ٢ : ٥١، علل النحو، ص ٢٤٣.

(٤) سورة المائدة: الآية رقم ٦٩.

(٥) معاني القرآن للفراء ١ : ٣١٠، مشكل إعراب القرآن ١ : ٢٧٠، والبحر المحيط ٣ : ٥٤١.

- أو أن يكون قد حذف خبر (عمرو) لدلالة خبر (زيد) فيكون (قائم) على هذا الوجه خبراً عن (زيد) و (عمرو) في الوجهين مبتدأ لا معطوف على الموضع.

أما إذا كان العطف بعد الخبر نحو: إنَّ زيداً قائمٌ وعمروٌ، فيجوز فيه النصب والرفع جميعاً، والنصب ظاهر والرفع لثلاثة أوجه:

- إما على الموضع، لأن الأصل المبتدأ ولم تغيّر (إنَّ) معناه[1].

- أو بالعطف على المضمر في (قائم)، لأن فيه ضميراً بكونه فاعلاً يرجع على (زيد) والأحسن مع هذا الوجه التوكيدُ قبل العطف للعلّة المذكورة في باب العطف[2].

- أو أن يكون مبتدأ مُسْتأنَفاً، لأن الجُمَلَ تُعْطَفُ على الجُمَلِ من حيث أنها اشتركت في الجُمْلِيّة، فخبر (عمرو) على هذا الوجه وعلى الوجه الأول محذوف، ولا خبر في الوجه الأوسط[3].

أما قول الشاعر:

معاويَ إننا بَشَرٌ فأسْجِحْ   فلسنا بالجِبالِ ولا الحديدا[4]

(١) علل النحو، ص ٢٤٣.

(٢) الإيضاح، ص ١٢٣.

(٣) الفوائد والقواعد، ص ٢٣٧، الإيضاح، ص ١٢٣، التبصرة والتذكرة ١ : ٢٠٨.

(٤) هذا البيت منسوب لعُقَيْبة الأسدي: الكتاب ١ : ٦٧، ٣ : ٩١، الحلل، ص٦٨،

فهو ليس من باب (إنّ)، وقد أورده الزجاجي شاهداً على جواز العطف على الموضع، ليكون مؤنساً بالعطف على الموضع.

وأما الآية الكريمة التي ذكرها الله عز وجل ﴿أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُۥ﴾[1]، فإنهم يجوّزون فيها التقديرات الثلاثة:

- بالرفع على قراءة من قَرَأ (إنَّ) بالكسر، ويُروى ذلك عن الحسن البصري[2].

- أما مَنْ فَتَحَ (وهي قراءة الجماعة)، فلا يكون إلا على الوجهين الآخرين.

وهذا موضع يُغْفِلُه بعض النحويين لإشكاله، فيجيزون العطف على موضع المفتوحة، ومعلوم أن المفتوحة معمولة لغيرها: إما فاعلة، وإما مفعولة، وإما مجرورة في التقدير بحرف جر. وموضع المفتوحة هنا يعني فتح همزة (إنَّ) ورفع (رسولُهُ)، وهي هنا تجوز على ثلاثة أوجه:

١ - العطف على الضمير في (بريء).

ولعقيبة أو لعبد الله ابن الزبير في شرح الجمل لابن خروف ١ : ٤٦٢، خزانة الأدب ٢ : ٢٦٠، وورد بلا نسبة في المقتضب: ٢ : ٣٣٨، الجمل، ص ٥٥، شرح الجمل لابن عصفور ١ : ٢٥٤، البسيط ٢ : ٨٠٠.

(١) سورة التوبة: الآية رقم ٣.

(٢) إعراب القرآن ٢ : ٢٠٢، البحر المحيط ٥ : ٨.

٢- كونه خبراً لمبتدأ محذوف: أي (ورسولُه بريءٌ)

٣- وكونه معطوفاً على محل (أنَّ) وهو الابتداء.

وهذا الوجه الثالث غير جائز عند المحققين، لأن المفتوحة لها موضع غير الابتداء، بخلاف المكسورة، وقد قرأ ابن أبي إسحاق وعيسى بن عمر ويعقوب (ورسولَهُ – بالفتح) أي بالعطف على اللفظ، وقرئ بالجر شاذاً على القسم[١].

ومن أصول هذا الباب معرفة اتصال ضمير المُتكلّم بها، وهي في ذلك على ثلاثة أضرب:

أ- ضَرْبٌ يستوي فيه إثبات النون وحذفها، وذلك مع: إنّ وأنّ، وكَأنَّ، ولكِنَّ، تقول: إنّي قائمٌ، وإنني قائِمٌ، والحالتان وردتا في كتاب الله عز وجل: ﴿ إِنِّيٓ أَنَا۠ رَبُّكَ ﴾[٢]،﴿ إِنَّنِيٓ أَنَا ٱللَّهُ ﴾[٣]، فحجّة من أثْبتَ تمَسُّكَهُ بالأصل، وحُجَّةُ الحذف اجتماع الأمثال، فاستغنى ببعضها عن بعض.

وقد اخْتُلِفَ في المحذوفة على ثلاثة أقاويل:

- القول الأول: لأنها لما اعْتَلّت بالسكون اعتلَّت بالحذف[٤].

---

(١) إعراب القرآن ٢ : ٢٠٢، المبسوط، ص ٢٢٥، البحر المحيط ٥ : ٨.

(٢) سورة طه: الآية رقم ١٢.

(٣) سورة طه: الآية رقم ١٤.

(٤) رصف المباني، ص ١٢٣.

- والقول الثاني: هي الوسطى، لأنها في محل اللاّمات التي يُلْحِقُها التغيير غالباً.

- والقول الأخير: لأنها هي التي تناهى بها الثِّقَل[1].

ب- والضرب الثاني مما الأقْيَسُ فيه إثباتُ النونِ، والأحسنُ حذفُها، وذلك مع (لَعَلَّ) لأن القرآن العظيم جاء بحذفها من نحو قوله تعالى: ﴿ وَقَالَ فِرْعَوْنُ يَٰهَٰمَٰنُ ٱبْنِ لِى صَرْحًا لَّعَلِّىٓ أَبْلُغُ ٱلْأَسْبَٰبَ ﴾[2]، فكأنّ المُقارِب أجْرِيَ مُجْرى المُماثِل (والمقارب يعني قرب مخرج اللام من مخرج النون)[3]، ولذلك من الأفضل حذفها.

جـ- والضرب الثالث: مما الأحسن والأقْيَس إثباتُها، وذلك مع (لَيْتَ)، كما قال الله سبحانه وتعالى: ﴿يَٰلَيْتَنِى كُنتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴾[4]، لأنه لم تجتمع الأمثال ولا المقاربة، فلم يحسن الحذف إلا في الشعر[5].

ومن أصول هذا الباب معرفة المفرد من هذه الحروف والمركب، وكل هذه الستة مفردة إلاّ (كأنَّ) فإنها مركبة من شيئين (وهذا هو قول الخليل وسيبويه والأخفش وجمهور البصريين والفرّاء، ويرى ابن الحاجب، والمالقي،

---

(١) سر صناعة الإعراب ٤٢ : ٥٥٠.

(٢) سورة غافر: الآية رقم ٣٦.

(٣) الكتاب ٤ : ٤٣٣، معاني الحروف للرماني، ص ١٢٥.

(٤) سور النساء: الآية رقم ٧٣.

(٥) شرح الجمل لابن عصفور ١ : ٤٣٥، معاني الحروف للرماني، ص١٢٥.

وأبو حيّان، والإربلي وجماعة أنها بسيطة[1]، والأصل في قولنا: كأن زيداً أسد: إنَّ زيداً كالأسد، فأُريدَ المبالغة في التشبيه، فقُدّمت الكاف، وجُعِلت مع (إنَّ) كالشيء الواحد، فصارت غير متعلّقة، وصارت حرفاً لا غيرُ بعد أن كانت تصلح أن تكون حرفاً واسماً، وباقي هذه الحروف مفرد، ولم يُختَلَف إلا في (لَعَلَّ)، والصحيح أن (لعلَّ) مفردة، وهي رأي أكثر النحويين، ويرى سيبويه والمبرد وجماعة من البصريين أنها مركبة[2].

أما من قال بأن في (لَعَلَّ) أربع لغات فهذا وهم، وهذه اللغات هي[3]: لعلَّ، لعَنَّ، علَّ، عَنَّ، وإذا ثبت هذا فإنه إذا سُمّي بـ (كأنّ) حُكِيت، وإذا سُمّي بأخواتها أُعْرِبَت، لأن المركّب يجري مجرى الجملة، وغير المركب يجري مجرى المفرد، ويُصْرفُ المُعْرَبُ بها بعد التسمية، وقد لا يصرف، لأن هذا يحتاج إلى أصلٍ يُعْلم وهو أن الحرف يذكر ويؤنث.

فدليل تأنيث الكاف قول الشاعر:

أشاقَتْكَ آياتٌ أبَانَ قديمُهـــا ... كما كُتِبَت كافٌ تَلوحُ ومِيمُها[4]

(١) الكتاب ٣ : ١٥١، رصف المباني، ص٢٠٨، جواهر الأدب، ص٣٩٩، الجنى الداني، ص٥٦٨، همع الهوامع ٢ : ١٥١، ١٥٢.

(٢) الكتاب ٣: ٣٣٢، الجنى الداني، ص٥٦٨، همع الهوامع ٢: ١٥٣.

(٣) الجنى الداني، ص٥٨٢، معاني الحروف للرماني، ص١٢٤.

(٤) هذا البيت للراعي النميري في ديوانه، ص٢٥٨، الكتاب ٣: ٢٦٠، وورد بلا نسبة في المقتضب ١: ٢٣٧، شرح المفصل ٦: ٢٩، سر صناعة الإعراب ٢: ٧٨٢.

ودليل تذكير الكاف قول الشاعر:

كافاً وميمين وسيناً طاسما[(١)]

فَمَنْ ذكّرها وسمّى بها مذكراً صَرَف، وإن سَمّى بها مؤنثاً لم يصرف، وإن كان ثلاثياً ساكن الأوسط غالباً، ومن أنّثها وسمّى مذكراً لم يصرف إلا في الثلاثي الساكن الوسط، فيجوز فيه الوجهان (يعني الصرف ومنعه)، وإن سمّى بها مؤنثاً فكذلك.

ومن أصول هذا الباب معرفة ما يجوز فيه حذف الخبر مما لا يجوز، فعندما يكون الاسم معرفة أو نكرة مطوّلاً دالاً على الخبر يجوز عندئذٍ حذف الخبر، ومثال النكرة، قول الشاعر:

إنَّ مَحَلاًّ وإنَّ مُرْتَحَلاً وإنَّ في السَّفْرِ إذْ أتَوْا مَهَلا[(٢)]

يريد إنَّ لنا مَحَلاً، وعِلَّة ذلك ما دَلَّ عليه الحال أو الحَمْلُ على النقيض، حيث أنه كثيراً ما يأتي حذف الخبر مع (لا) نحو قولك: لا خَوْفَ، لا بأسَ، لا ضَيْرَ، وكذلك أُجْرِيَ الموجِبُ، وإنما جاز مع (لا) لأن عموم النكرة يدل على

---

(١) غير معروف نسبته في الكتاب ٣: ٢٦٠، المقتضب ٤: ٤، شرح المفصل ٦: ٢٩، سر صناعة الإعراب ٢: ٧٨٢.

(٢) هذا البيت للأعشى في ديوانه ص٢٨٣، الكتاب ٢: ١٤١، المقتضب ٤: ١٣٠، الإفصاح، ص٢١٤، خزانة الأدب ١٠: ٤٥٢، وورد بلا نسبة في شرح التسهيل ٢: ١٥.

المحذوف، ولأنه يجوز في النفي ما لا يجوز في الإيجاب من الجمع بين المُتَضَادَّيْن، فتقول: فلان لا نائمٌ ولا قاعدٌ، ولا تقول ذلك في الإيجاب إلا على ضرب متأوَّل، مثال الحذف مع المعرفة: قول الله عز وجل: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ ٱلَّذِى جَعَلْنَٰهُ لِلنَّاسِ سَوَآءً ٱلْعَٰكِفُ فِيهِ وَٱلْبَادِ ۚ وَمَن يُرِدْ فِيهِ بِإِلْحَادٍۭ بِظُلْمٍ نُّذِقْهُ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ﴾[1].

وفي هذه الآية الكريمة، رأي يقول بأن الخبر محذوف تقديره: (هلكوا أو نذيقهم من عذابٍ أليم)، وقيل إن (الواو) في كلمة (ويَصُدُّون) هي زائدة، ويميل بعضهم إلى أنه لا يوجد في هذه الآية الكريمة ما يوحي بأن فيها ما يصلح لأن يكون خبراً[2].

ويجوز أن يحذف خبر (إنَّ) للاختصار ودلالة الكلام عليه، ومثال ذلك ما ورد في الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم: أن المهاجرين قالوا لرسول الله صلى الله عليه وسلم: (إن الأنصار قد فَضَلُونَا، آوَوْنا وفعلوا بنا، فقال: ألستم تعرفون ذلك لهم؟ قالوا: بلى، قال: فإنَّ ذلك)[3]، فحذف الخبر هنا.

ومثال ذلك أيضاً؛ جاء رجل إلى عمر بن عبد العزيز، فَكَلَّمَهُ في حاجة، وَجَعَلَ يَمُتُّ فيها بقرابة، فقال عمر (وكان فصيحاً): (إنَّ ذاكَ)، ثم ذكر له

---

(١) سورة الحج، آية: ٢٥.

(٢) البحر المحيط ٦: ٣٣٦، إعراب القرآن الكريم ٣: ٩٣.

(٣) غريب الحديث للهروي ٢: ٢٧١، البيان والتبيين ٢: ٢٧٨، اللسان: أَنَنَ.

حاجة، فقال: (لَعلَّ ذَاكَ)، أي لَعَلَّ حاجتك أن تنقضي[1].

وهذه المحذوفات تقع في الكلام الفصيح، فتكون أوقع في النفس من الصريح. وأما حذف الاسم مع هذه الحروف فلا يجوز في سعة الكلام كما يجوز في الخبر، لأن حال ما هو مشبّه بالمفعول أضعف من حال ما هو مشبه بالفاعل، ويجوز ذلك في الشعر، لأن أصل هذه الأشياء المبتدأ والخبر، ويستند الشاعر إلى الأصول المرفوضة في بعض الأحيان، ومن ذلك قول الشاعر:

فَلَيْتَ دَفَعْتَ الهَمَّ عَنِّي ساعةً فَبِتْنَا عَلَى ما خَيَّلَتْ نَاعِمَيْ بَالِ[2]

وقول الآخر:

فَلَوْ كُنْتَ ضبِّيّاً عَرَفْتَ قرابتي وَلَكِنَّ زِنْجِيٌّ عَظيمُ المَشَافِرِ[3]

وقد يكون الحذف في الاسم مع ضمير الشأن والقصَّة، لأن مع ضمير الشأن جملة هي الشأن، والقصَّة في المعنى، كقول الشاعر:

---

(١) البيان والتبيين ٢: ٢٧٨، شرح التسهيل ٢: ١٥، المفصل، ص٢٩، خزانة الأدب ١٠: ٤٥٤.

(٢) هذا البيت لعُدَي بن زيد في ديوانه، ص١٦٢، النوارد لأبي زيد، ص٢٥، الإفصاح، ص٢١٤، شرح أبيات مغني اللبيب ٥: ١٨٤، وورد بلا نسبة في الإيضاح، ص١٢٠، شرح الجمل لابن عصفور ١: ٤٢٢، خزانة الأدب ١٠: ٤٤٥.

(٣) هذا البيت للفرزدق في ديوانه ٢: ٤٨١، الكتاب ٢: ١٣٦، خزانة الأدب ١٠: ٤٤٤، شرح أبيات مغني اللبيب: ٢: ١٩٦، شرح التسهيل ٢: ١٣، الإفصاح، ص٢١٢.

إنَّ من لامَ في بني بنت حَسَّان أَلُمْهُ وأَعْصِهِ في الخطوب[1]

ومن أصول هذا الباب معرفة وقوع بعض هذه الحروف أخباراً عن بعض، فيجوز أن تقع (إنَّ) في خبر مِثْلِها، ولا يجوز أن تقع في اسمها، فيجوز أن تقول مثلاً: إنَّ زَيْدَاً إنَّهُ قَائِمٌ، لأن (إنَّ) في التأكيد نظيرةُ اللام في قولك: إنَّ زيداً لَهُو قَائِمٌ، وقال الله عز وجل: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا ﴿٣٠﴾ أُوْلَٰٓئِكَ لَهُمْ جَنَّٰتُ عَدْنٍ ﴾[2]، والعائد في هذه الآية الكريمة محذوفة، وقد سَدَّتْ (مَنْ) مَسَدَّه، ويرى بعضُهم أن خبر (إنَّ) الأولى هو قوله تعالى: ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ لَهُمْ جَنَّٰتُ عَدْنٍ ﴾، فتكون: (إنَّا .... مع اسمها وخبرها) اعتراضاً، والاعتراضات في القرآن الكريم بالجُمل المشدَّدة هي كثيرة، ومنها قوله تعالى: ﴿ وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٌ لَّوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ ﴿٧٦﴾ إِنَّهُۥ لَقُرْءَانٌ كَرِيمٌ ﴿٧٧﴾ ﴾[3]، فقوله تعالى: ﴿لَّوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ ﴾ اعتراض بين الصِّفة والموصوف، وذلك من أجل التنبيه وتحفيز القلوب، وبالعودة إلى الآية الكريمة المذكورة قبل قليل، يرى آخرون أن الخبر محذوف، وقيل إن الخبر هو: ﴿إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا ﴾، لأن معناه: إنا لا نُضِيعُ أَجْرَهم[4].

---

(١) هذا البيت للأعشى في ديوانه، ص٣٨٥، الكتاب ٣: ٧٢، خزانة الأدب ٥: ٤٢٠، شرح التسهيل ٢: ١٤.

(٢) سورة الكهف، آية: ٣٠-٣١.

(٣) سورة الواقعة، آية: ٧٦-٧٧.

(٤) إعراب القرآن ٢: ٤٥٤، مشكل إعراب القرآن ١: ٤٧٣.

وكذلك تقع (أنَّ) المفتوحة خبراً، ولا تكون إلا بعد الأسماء التي هي مصادر من حيث أنه يأتي مع اسمها وخبرها تقدير المصدر، فلا يصحُّ أن يخبر عن الأعيان بالمصادر، فتقول: إنَّ نِهَايةَ فِعْلِكَ أَنَّك ناجِحٌ (بالفتح)، وإنَّ زَيْداً إنَّهُ ناجِحٌ (بالكسر). وقال تعالى: ﴿ أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنتُمْ تُرَابًا وَعِظَامًا أَنَّكُم مُّخْرَجُونَ ﴿٣٥﴾ ﴾[1].

وفي هذا الصدد تخطر لدينا عدة أسئلة هي: أين هو خبر (أنَّ) الأولى، وأين هو مُتَعَلَّق الظرف في قوله تعالى (إذا مِتُّم)، وكيف صَحَّ أن يُخْبَرَ عن الجثَّة بالزمان؟

وفي الإجابة عن خبر (إنَّ) آراء ثلاثة:

- إنَّ الثانية خبر الأولى، وهذا لا يَصِحُّ إلا على تقدير، وهو حذف مضاف من (أنَّ) الأولى، كأنَّه قال: أَيَعْدُكُم أَنَّ إِخْرَاجَكُم إذا مِتُّم أنكم مُخْرجون، بمعنى الآية : أَيَعِدُكُم أن إخراجكم إلى قبوركم طريقُ إخراجِكُم إلى بَعْثِكم، وهذا هو رأي الأخفش.

- والرأي الثاني أنَّ قوله: (إذا مِتُّم) هو الخبر، ولا يصحُّ هذا القول أيضاً إلا على حذف المضاف، لأن ظرف الزمان لا يكون خبراً عن الجثث، وهذا هو رأي مَكِّي.

- والرأي الثالث أن قوله تعالى: (مخرجون) هو الخبر، وتكون (أَنَّكُمْ)

---

(١) سورة المؤمنون، آية: ٣٥.

الثانية على هذا الأساس هي توكيد وتكرار، ويكون الظرف هنا مُتَعَلِّقاً بـ (مُخْرَجين). وهذا رأي الجُرْمي والمبرد. وفي الرأي الثاني يكون الظرف متعلقاً باستقرار محذوف، أما في الرأي الأول فهو متعلق بما دَلَّ عليه المصدر المحذوف[1].

(١) مشكل إعراب القرآن ٢: ٥٥-٥٦، البحر المحيط ص٣٧٣-٣٧٤.

معاني الحروف (إنَّ وأخواتها)

(إِنَّ): المكسورة همزتها نوعان[1]: تكون توكيداً، وتكون بمعنى نَعَمْ[2].

وأما إذا كانت غير حرف، فتكون فعلاً، وذلك إذا كانت فعل أمر بمعنى: أَصْدِرْ صوت أنين أو صوت أَلَم، وذلك مثل قولك: قِرَّ: من قَرَّ يَقِرُّ، أو فِرَّ من: فَرَّ يَفِرُّ (بمعنى اهْرُبْ).

وأما المفتوحة همزتها، وهي على نوعين: تكون توكيداً، وتكون بمعنى (لَعَلَّ)[3]، وذلك مثل قولك: إذا سافَرْتَ أَنَّكَ تُحضِرْ لنا هَدِّية[4] أي لَعلَّك تحضر لنا هدية. ومثل ذلك قول الله عز وجل: ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَآ إِذَا جَآءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾[5]، أي لَعَلَّها، لأنها لو كانت على بابها لَوَجَبَ أن يكون الكلام عذراً لهم في أنَّهم لا يؤمنون، وقيل إن (لا) زائدة، و (أنَّ) على بابها، وهذا هو رأي

---

(١) مغني اللبيب، ص٥٥، جواهر الأدب، ص٣٤٥، رصف المباني، ص١١٨، الجنى الداني، ص٣٩٣، معاني الحروف للرماني، ص١٠٩.

(٢) الجنى الداني، ص٣٩٣، مغني اللبيب، ص٥٦.

(٣) حروف المعاني، ص٥٦-٥٧، معاني الحروف للزماني، ص١١٢، رصف المباني، ص١٢٥، الجنى الداني، ص٣٩٣، مغني اللبيب، ص٥٩.

(٤) الكتاب ٣: ١٢٣.

(٥) سورة الأنعام، آية: ١٠٩.

الكسائي[1]. أما الذين كسروا الهمزة في قوله تعالى بالآية نفسها في أنه لا يوجد في ذلك إشكال، لأن الكلام يكون قد تَمَّ عند قوله عز وجل: (يُشْعِرُكُم إنَّها إذا جاءت لا يؤمنون) وذلك بكسر همزة (إنها)، وقد قرأها بالكسر على هذا النحو كل من: ابن كثير وأبو عمرو وأبو بكر ويعقوب وخلف. أما أبو جعفر ونافع وابن عامر وحمزة والكسائي وحفص فقد قرأوها بالفتح[2].

(لَعَلَّ): معناها الطّمع والإشفاق، وتعمل مثل أخواتها، وهي تشبه (عسى) في أنها تستعمل (أَنَّ) في خبرها في مجال الشعر، كقول الشاعر:

لَعَلَّـكَ يَوْمـاً أن تُلِـمَّ مُلِمَّـةٌ ... عَلَيْكَ مِنَ اللائي يَدَعْنَكَ أَجْدَعَا[3]

(لَيْتَ): هي مثل أخواتهـا في العمل، وتفيد التَّمَنِّـي، وإذا قلت: ليت زيداً قائماً، ففي ذلك ثلاثـة آراء:

١. الرأي الأول: وهو رأي الجمهور، قالوا بحذف الخبر أو بإضمار الفعل أو يكون حالاً[4]، مثل قول الشاعر الراجز:

---

(١) إعراب القرآن ٢: ٩٠، مشكل إعراب القرآن ١: ٣٠٢.

(٢) السبعة في القراءات، ص٢٦٥، المبسوط ص٢٠٠.

(٣) هذا البيت لِمُتَمِّمٍ بن نويرة كما نسب في: شرح الكافية الشافية ١: ٤٦٤، خزانة الأدب، ٥: ٣٤٥، شرح أبيات مغني اللبيب ٥: ١٧٥، وورد بلا نسبة في المقتضب ٣: ٧٤، شرح المفصل ٨: ٨٦، شرح الجمل ابن عصفور ٢: ١٧٩.

(٤) همع الهوامع ٢: ١٥٧.

يـا لَيْتَ أَيَّـامَ الصِّبَـا رَوَاجِعَـا[1]

٢. الرأي الثاني: وهو رأي الفرَّاء، الذي يقول: إن الاسمين جميعاً منصوبان بـ (لَيْتَ)، بمعنى: تَمَنَّيْت، ولذلك قال إنها تنصب الاسمين[2].

٣. وهو رأي الكسائي الذي يقول: إنه على تقدير (كان)، لأنه يكثر معها استعمال (كان)، مثل قوله تعالى: ﴿يَٰلَيْتَنِي كُنتُ تُرَٰبًا﴾[3]، وقوله تعالى: ﴿يَٰلَيْتَهَا كَانَتِ ٱلْقَاضِيَةَ﴾[4]، وقوله تعالى: ﴿يَٰلَيْتَنِي كُنتُ مَعَهُمْ﴾[5]، ونحو ذلك، والتعويل على الوجه الأول[6]. وتأتي (ليت) مصدراً بمعنى النقص، كقولك: لاتَهُ يَلِيتُهُ: إذا نَقَصَهُ[7]، وتقول: لَيْتُ زيدٍ عَمْراً قَبيحٌ، فـ: (لَيْتُ زَيْدٍ عمراً): مبتدأ، و (قبيح): خبر المبتدأ، ومثل قولك: رحمةُ اللهِ الناسَ لُطْفٌ.

(كأنَّ): هي قسم واحد.

---

(١) الكتاب ٢: ١٤٢، الإفصاح، ص١٦٧، شرح الجمل لابن عصفور ١: ٤٢٥، خزانة الأدب ١٠: ٢٣٤.

(٢) يقول ابن جني: هي عندنا على بابها من نصب الاسم ورفع الخبر: التمام، ص١٦٨.

(٣) سورة النبأ، آية: ٤٠.

(٤) سورة الحاقة، آية: ٢٧.

(٥) سورة النساء، آية: ٧٣.

(٦) الأصول١: ٢٤٨، شرح التسهيل ٢: ٩، همع الهوامع ٢: ١٥٦، خزانة الأدب ١٠: ٢٣٤.

(٧) اللسان: لَيَتَ.

وتدخل (ما) على هذه الحروف وتخرج منها، فعندما تدخل وكانت بمعنى (الذي) تعمل الحروف في موضعها، وتكتب منفصلة، مثل قولك: إِنَّ عِنْدَ زَيْدٍ خَيْرٌ، وقول الله تعالى: (إن ما عند الله هو خير لكم)[1]، وقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱتَّخَذْتُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ أَوْثَٰنًا مَّوَدَّةَ بَيْنِكُمْ﴾[2]. وقد قرأ ابن كثير وأبو عمرو والكسائي ويعقوب (مودةُ بينكم) بالرفع، وقرأ أبو جعفر ونافع وابن عامر وهاشم وخلف (مودةَ بينكم) بالنصب، ومتى كانت (ما) حرفاً كُتبت (ما) متصلة على كل حال، وهي كافَّة أو زائدة، مثل: ﴿إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾[3]. وإذا كانت (ما) مع: (إنَّ) و (أَنَّ)، و (لكنَّ) فالأحسن والأَقْيَس إبطالُ عملها، وتكون (ما) كافَّة[4].

وقد قيل إن (ما) نكرة مبهمة بمنزلة الشأن والقصة، والجملة بعدها في محل الخبر، وهذا هو مذهب ابن درستويه وجماعة من الكوفيين، أما الرأي الأول فهو مذهب جُلِّ النحويين[5].

وإذا أدخلت (ما) على (ليت)، و (لعلَّ) و (كأنَّ) فالأَقْيَس إعمال هذه الحروف، وهذا هو رأي الزجاج وابن أبي الربيع، علماً بأن الزجاجي وابن

---

(١) سورة النحل، آية: ٢٥.

(٢) سورة العنكبوت، آية: ٢٥.

(٣) سورة النساء، آية: ١٧١.

(٤) همع الهوامع ٢: ١٩١، شرح الجمل لابن عصفور، ١: ٤٣٤.

(٥) علل النحو، ص٢٢٠، ارتشاف الضرب ٣: ١٢٨٤.

السراج والزمخشري وابن مالك يجيزون إعمال الحروف جميعها، وتكون (ما) زائدة، لأن هذه الحروف لَمَّا كانت تغيِّر اللفظ والمعنى يقوى شَبَهُهَا بالأفعال، ويَضْعُفُ إبطالُ عملها، وهو ما يَتَبَيَّنُ من قول الشاعر:

قَالَتْ أَلا لَيْتُمـا هَذَا الحَمَـامُ لَنـا   إلـى حَمَامَتِنَـــــا ونِصْفُهُ فَقَـدِ[1]

وقد يجوز الرفع، ولقوة شبهها بالأفعال عملت في الأحوال.

(١) هذا البيت للنابغة الذبياني في ديوانه، ص٢٤، الكتاب ٢: ١٣٧، شرح الجمل لابن عصفور ١: ٤٣٤، شرح التسهيل ٢: ٣٨، خزانة الأدب ١٠: ٢٥١، شرح جمل الزجاجي لابن خروف ١: ٤٦٦، كتاب الكتاب لابن درستويه، ص٥٥، الأصول ١: ٢٣٣.

الفرق بين إِنَّ وأنَّ

تكون أوجه الفرق بين (أَنَّ) المفتوحة و (إِنَّ) المكسورة ما يلي:

١- (إِنَّ) المكسورة تُقَدَّر تقدير الجمل من حيث كانت عاملة غير معمول فيها، و(أَنَّ) المفتوحة تُقَدَّر تقدير الاسم المفرد، من حيث كانت عاملة ومعمولاً فيها.

٢- (إِنَّ) المكسورة إذا خُفِّفَتْ بَطَلَ عَمَلُها لفظاً وتقديراً في مذهب أكثر النحويين[١] ويجيز البصريون تخفيف (إِنَّ) وعَملَها، ولكن لا يجيز الكوفيون ذلك، وقد قال الواسطي: إذا كانت مخففة فَلَكَ الإعمال والإلغاء، وإذا أعملتها لم يلزمك إدخال اللام للفرق بينها وبين النافية، والمثال على إبطال عملها لفظاً وتقديراً كقولك: إنْ زَيْدٌ لقائمٌ، وكقوله تعالى: ﴿إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾[٢]، و (أنْ) المخففة والمفتوحة لا يَبْطُلُ عملُها لفظاً ولا تقديراً، مثل: علمتُ أَنْ زَيْدَاً قائمٌ، وإذا رفعت (زيداً) فهي على إضمار الشأن والقصة، لا على إبطال العمل. ومثل ذلك قول الشاعر:

فِي فِتْيَةٍ كَسُيُوفِ الهِنْدِ قَدْ عَلِمُوا أَنْ هَالِكٌ كُلُّ مَنْ يَحْفَى وَيَنْتَعِلُ[٣]

---

(١) الجمل، ص٥٧، شرح اللُّمع للواسطي، ص٥٢، شرح التسهيل ٢: ٣٣.

(٢) سورة الطارق، آية: ٤.

(٣) هذا البيت للأعشى في ديوانه، ص١٠٩، ورواية الشطر الثاني: (أن ليس يدفع عن

٣- (أَنَّ) المفتوحة تطلب ما بعدها من وجهين: طلب العامل للمعمول والصلة للموصول، فَقَوِيَتْ وَعَمِلَت[١]، أما (إنَّ) المكسورة فَطَلَبُها من وجه واحد، وإذا خُفِّفَت فيجب أن تدخل اللام في خبرها، ثم إن دخول اللام في خبرها مثل قولك: إنْ زَيْدٌ لَقَائِمٌ، تُمَيِّزُها عن (إنْ) المُخَفَّفَة النافية، مثل قولك: إنْ زَيْدٌ قَائِمٌ، لأنها هنا بمعنى (ما)، وليس كذلك المفتوحة، ولأنها لا تحتاج معها إلى (لام)، ومَنْ أَعْمَلَ (أَنْ) المخففة لم يحتج إلى لام، ولأنه بنصب الاسم يكون قد وقع الفرق.

وتأتي (إنْ) المكسورة الهمزة: إما مخففة، أو نافية، أو جزاء، وكل واحدة من هذه الأربعة أنواع تختص بمعنى لا يوجد في الأخرى، ولو سَمَّيْتَ بـ (أن) المخففة وصغَّرتها لقلت في تصغيرها: (أُنَيْن)، أما لو سَمَّيْت بواحدة من الأقسام الأخرى وصَغَّرتها لقلت في تصغيرها: (أُنَيّ)، والمثال عليها قولنا: ما إنْ زَيْدٌ قائِمٌ.

كما تأتي (أنْ) المفتوحة الهمزة: ناصبة الفعل، ومخففة من المشدَّدة، وزائدة، وبمعنى (أي). والمثال على أنها زائدة، قوله تعالى: ﴿فَلَمَّآ أَن جَآءَ ٱلْبَشِيرُ أَلْقَىٰهُ عَلَىٰ وَجْهِهِۦ﴾[٢]، والمثال على أنها بمعنى (أي)، قوله تعالى: ﴿وَٱنطَلَقَ ٱلْمَلَأُ

ذي الحيلة الحِيَلُ)، الكتاب ٢: ١٣٧، الفوائد والقواعد، ص٢٧٨، شرح التسهيل ٢: ٤١، وورد بلا نسبة في شرح اللمع للواسطي، ص٥٣.

(١) شرح اللمع للواسطي، ص٥٣.

(٢) سورة يوسف، آية: ٩٦.

﴿مِنۡهُمۡ أَنِ ٱمۡشُواْ وَٱصۡبِرُواْ﴾[1]،[2]

المواضع التي تُكْسَرُ فيها همزة (إِنَّ) المشدَّدة هي:

١. تكسر في حال الابتداء، لأنه يصلح مكان: (إنَّ زَيْدٌ قائمٌ): زَيْدٌ قائمٌ، أو: يقوم زَيْدٌ[3].

٢. تكسر إذا كان في خبرها اللام نحو: ظَنَنْتُ إِنَّ زيداً لَقَائِمٌ، لأنك تقول: ظننتُ لَزَيْدٌ قَائِمٌ، وظننت ليقوم زَيْدٌ.

٣. وتكسر بعد القَسَم، نحو قولك: والله إن زيداً لقائمٌ، كأنك تقول: والله لَزَيْدٌ قَائِمٌ، والله لَيَقُومَنَّ زَيْدٌ. وقد قال البَصريون بوجوب كسر الهمزة، وقالَ الفرَّاء بوجوب فتحها، أما الزجاجي فقد قال بجواز الفتح واختيار الكسر، وقال الكسائي والبغداديون بجواز الفتح والكسر واختيار الفتح، ونسب ابن السراج هذا الرأي للمبرد أيضاً[4].

٤. وتكسر بعد الموصلات، نحو قوله عز وجل: ﴿وَءَاتَيۡنَٰهُ مِنَ ٱلۡكُنُوزِ مَآ إِنَّ مَفَاتِحَهُۥ لَتَنُوٓأُ بِٱلۡعُصۡبَةِ أُوْلِي ٱلۡقُوَّةِ﴾[5].

(١) سورة ص، آية: ٦.

(٢) شرح اللمع للواسطي، ص٥٢.

(٣) الجمل، ص٥٧.

(٤) الجمل، ص٥٨، شرح الجمل لابن عصفور ١: ٤٦٠، همع الهوامع ٢: ١٦٦.

(٥) سورة القصص، آية: ٧٦.

٥. وتكسر في موضع الأحوال، نحو قولك: جَاءَ زَيْدٌ وإِنَّه لَضَاحِكٌ.

أمَّا الزجاجي فقد رأى أن لا فائدة في تخصيص هذه الأماكن بالكسر[١].

أما المواضع التي تفتح فيها همزة (أَنَّ) المشدَّدة فهي:

١. تفتح إذا كانت فاعلة، مثل: أعجبني أَنَّك قائِمٌ.

٢. تفتح إذا كانت مفعولة مثل: كرهت أَنك قائِمٌ.

٣. تفتح إذا كانت مجرورة مثل: عجبت من أَنَّك قائِمٌ.

٤. تفتح إذا وقعت بعد (مذ) مثل: ما رأيته مذ أَنَّ الله خَلَقَهُ[٢]. لاختصاصها بالاسم الذي هو الزمان، فلا يجوز الكسر، والتقدير: ما رأيته مذ زمنِ أنَّ الله خلقه، أي مذ زمنِ خَلْقِهِ[٣].

٥. تفتح بعد (لولا) نحو قولك: لولا أَنَّك خرجت لما خرجوا، ولا يجوز الكسر لاختصاصها بالاسم.

٦. تفتح بعد (لو) لاختصاصها بالفعل، نحو: لو أَنَّك جئتني لساعدتُك ومثل قوله تعالى: ﴿ وَلَوْ أَنَّمَا فِى ٱلْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَٰمٌ ﴾[٤]، وفي مجيء (أنَّ) بعد (لو) قولان: فيقول سيبويه وأكثر البصريين أنَّ المصدر المؤوَّل منها ومن صلتها

(١) إصلاح الخلل، ص١٧٧.

(٢) الكتاب ٣: ١٢٢، الأصول ١: ٢٦٩.

(٣) همع الهوامع ٢: ١٦٩.

(٤) سورة لقمان، آية: ٢٧.

في محل رفع مبتدأ، والخبر محذوف لا يجوز إظهاره، أما الكوفيون والمبرد والزجاج والزمخشري وابن الحاجب، فقد قالوا إنه فاعل لفعل محذوف تقديره: (ثَبَتَ)[1].

أما قولهم: (لَوْذَاتُ سوارٍ لطمتني)، فإن (ذاتُ) هي فاعل مرفوع لفعل محذوف، تقديره: لو لطمتني ذاتُ سوارٍ لطمتني، وليست مرفوعة بالابتداء.

وأما المواضع التي يجوز فيها الكسر والفتح جميعاً، فلا تكون إلا على تأويلين مختلفين، مثل قولك: نَظَرْتُ فإذا أَنَّهُ عَبْدٌ، وإذا إِنَّهُ عَبْدٌ، فمن فَتَحَ أراد العبوديَّة نَفْسَها، ومَنْ كَسَرَ أراد العَبْدَ نَفْسَهُ، وتقدير الفتح: نظرتُ فإذا العبودية[2]، وكأنه شاهد نفسَ المعنى الذي هو الخدمة والعمل وإطاعة وتنفيذ الأوامر، وأما تقدير الكسر: نَظَرْتُ فإذا هو عَبْدٌ، وكأنه شاهد الشخص نَفْسَه على غير صفة العمل.

وتفتح في موضع المصدر، لأنه موضع المفرد الذي هو (مبتدأ)، وتكسر في الوجه الآخر، لأنه موضع الجُمل، لأنه إذا وقع المصدر بعد (إذا) فإنه غالباً يكون مفرداً، وأما إذا وقع بعدها اسم فيكون جملةً مثل قولك: خرجتُ فإذا السماءُ ماطرةٌ، وخرجتُ فإذا زيدٌ قائمٌ، وإذا يقومُ زيدٌ.

ومن المواضع التي تفتح وتكسر فيها همزة (إن) مثل قولك: (أول ما

---

(١) المسائل المنثورة، ص١٢٣، ١٨٣.

(٢) الكتاب ٣: ١٤٤، الأصول ١: ٢٧٢.

أقول إِنِّي أَحْمَدُ اللهَ: بالكسر والفتح)[1]، فتقدير الفتح: أَوَّلُ قولي حَمْدُ لله، فكأنه أخبر بأن حَمْدَ الله أَوَّلُ قَوْلِهِ، فهو هو، وإذا كان هو هو كان المبتدأ في المعنى، وإذا كان المبتدأ في المعنى، فالمبتدأ يَخْتَصُّ بالاسم، فلذلك فُتِحَت. وتقدير الكسر مُسْتَنْبَطٌ من غير اللفظ، لأنه لا يوجد خبر في معنى اللفظ من جهة (إنَّ) المكسورة لاتصالها بالقول، وإذا لم يُقَدَّر في اللفظ صَلُحَ أن يُقَدَّر بالثَّبَات وبالوجود وبالاضطراد، وذلك حسب ما يدلُّ عليه الحال، وتلخيصه: (أول ذلك ثابت)، والتأويلات مختلفاتٌ معنى وإعراباً، وقد قال أبو علي الفارسي: (قال أحد أهل النظر: إنَّه إذا كُسِرَ إنَّ: كان التقدير عنده: أول ما أقول قولي إني أحمد. فيكون (إني أحمد) متعلقاً بقوله: (قولي) المضمر الذي هو خبر لمبتدأ، وهو قول حسن جميل[2]. وتكون (إنَّ) داخلة في صلة القول الذي هو خَبَرٌ. وليس في صلة القول الذي هو مع (ما) مضاف إليه، وإنما اسْتَحْسَنَهُ لأنه حذف بعض الخبر، وغيرُه حَذَفَ الخبرَ كُلَّه.

وقال أبو القاسم الزجاجي: إن قوماً من العرب يجرون القول في الاستفهام خاصة مُجرى الظن، فيقولون: أتقول زيداً شاخصاً؟ كما يقولون: أتظنُّ زيداً شاخصاً؟ فهم يُجْرُون (أتقول) في الاستفهام للمخاطب خاصة مجرى (أتظن)، فيقولون: أتقول أن زيداً شاخصٌ؟ كما يقولون: أتظن زيداً

(١) الكتاب ٣: ١٤٣، الأصول ١: ٢٧٢.

(٢) الكتاب ٣: ١٤٣، الأصول ١: ٢٧٢، البسيط ٢: ٨٣٣، المسائل المنثورة، ص٢٣٥، كتاب الشعر ١: ٣٣٢.

شاخصاً؟ وهؤلاء يفتحون (أَنَّ) بعد القول في الاستفهام[1]. وهذا الأمر يجب أن تتوفر له أربعة شروط (علماً بأن بني سليم يجرون القول مجرى الظن من غير شروط)، وهذه الشروط الأربعة هي: أن يكون القول مع استفهام، ومع الفعل، ومع الخطاب، ومع عدم الفصل بين ألف الاستفهام والفعل بدون الظرف[2]، وعلى هذا قال الشاعر:

أمـا الرَّحيلُ فَـدُونَ بَعْـدَ غَـدٍ فَمَتَـى تَقُـولُ الـدَّارَ تَجْمَعُنـا[3]

أي: متى تَظُنُّ الدَّارَ، ولو قلت: أأنت تَقُولُ الدار تَجْمَعُنَا، لَرَفَعْتَ لأجل الفصل، ولو كان الفصل بظرفٍ لم يُعْتَدَّ به على الأصول المتقدمة، وإذا ثبت هذا، وجب فتح (إنَّ) بعد هذا القول.

وقد جاءت أفعال أُجريت مجرى القول، وإن لم يكن فيها حروف القول، ومثل ذلك قراءة بعضهم في القرآن الكريم: ﴿ فَدَعَا رَبَّهُۥٓ أَنِّي مَغْلُوبٌ فَٱنتَصِرْ ﴾[4]، لأن الدُّعاء هو قَوْلٌ في المعنى، وهي قراءة ابن أبي إسحاق وعيسى والأعمش وزيد بن علي، وأما القراءة بالكسر فهي على إضمار القول أو على إجراء الدعاء

(١) الجمل، ص٥٨، ٥٩.

(٢) الكتاب ١: ١٢٤، شرح الجمل لابن عصفور ١: ٤٦٢.

(٣) هذا البيت لعمر بن أبي ربيعة: شرح ديوانه، ص٤٠٢، الكتاب ١: ١٢٤، خزانة الأدب ٩: ١٨٥، وورد بلا نسبة في المقتضب ٢: ٣٤٩، شرح الجمل لابن عصفور ١: ٤٦٢.

(٤) سورة القمر، آية: ١٠.

مجرى القول، وهي قراءة عاصم[1].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿يَدْعُواْ لَمَن ضَرُّهُۥٓ أَقْرَبُ مِن نَّفْعِهِۦ﴾[2]، أي يقول وهو رأي الأخفش[3]، وأما من يقول بأن اللام زائدة في قوله تعالى (لَمَنْ)، فهو خطأ مَحْض، لأنها لا تقع أولاً في أقوى مراتبها، وهذا هو رأي الكسائي والفراء[4].

وقد تزاد اللام وسطاً كما جاء في قول الراجز:

أُمُّ الحُلَيْسِ لَعَجُوزٌ شَهْرَبَهْ   تَرْضَى مِنَ اللَّحْمِ بِعَظْمِ الرَّقَبَهْ[5]

وأما قوله تعالى: (إن هذان لساحران)[6]، فقد دخلت اللام في الخبر، وقد قرأ أبو عمرو وحده: (إنَّ هذين لساحران)، وقرأ ابن كثير وحفص عن عاصم (إنْ) ساكنة النون، و (هذان)، وقرأ الباقون (إنَّ) بالنون المشدَّدة، و (هذان)، وقريء غير ذلك[7].

وفي هذا ثلاثة أقوال:

---

(١) إعراب القرآن ٤: ٢٨٨، البحر المحيط ٨: ١٧٥.

(٢) سورة الحج، آية: ١٣.

(٣) معاني القرآن للأخفش ٢: ٤١٣.

(٤) معاني القرآن للفراء ٢: ٢١٧، إعراب القرآن ٣: ٨٩، مشكل إعراب القرآن ٢: ٤٢.

(٥) هذا البيت لرؤية بن العجاج في ديوانه، ص١٧٠، خزانة الأدب ١٠: ٣٢٢، الإفصاح، ص٣٠٧، شرح المفصل ٣: ١٣٠.

(٦) سورة طه: الآية رقم (٦٣).

(٧) إعراب القرآن للنحاس ٣: ٤٤٤، البحر المحيط ٦: ٢٣٨.

- الأول: أن يكون (هذان) في موضع نصب على لغة مَنْ جعل التثنية كُلَّها بالألف (وهي لغة كنانة وبني الحارث بن كعب وخَثْعَم وبني العنبر وعذرة وغيرهم[1] فتكون علامة النصب مُقَدَّرة عليها كتقديرها في الأسماء المقصورة، وذلك كما في قول الراجز:

إنَّ أَبَـاهـا وَأَبَـا أَبَـاهَـا   قَدْ بَلَغَـا في المَجْدِ غَايَتَاهَـا[2]

- والثاني: أن يكون في الكلام إضمارُ مبتدأ في نيّة المنطوق به، لأن خبره قد دَلَّ عليه، كأنه قال: لَهُمَا ساحران.

- والقول الثالث: أن يكون رُوعِيَ لفظ (إنَّ)، وهي بمعنى (نَعَم)، لأن اللفظ حصة من المراعاة، بدليل قوله سبحانه وتعالى: ﴿ أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُۥ﴾[3]. فَصَحَّ من هذا كله ضعف القول بأن اللام زائدة في قوله تعالى: ﴿لَمَن ضَرُّهُۥٓ أَقْرَبُ مِن نَّفْعِهِۦ﴾[4]. وقد قال الكوفيون: إن الأصل: يدعو من لَضَرُّهُ

---

(١) معاني القرآن للفراء ٢: ١٨٤، سر صناعة الإعراب ٢: ٧٠٤، البحر المحيط ٦: ٢٣٨.

(٢) نسب هذا البيت لأبي النجم العجلي في ديوانه، ص٢٢٧، وجاء في ملحقات ديوان رؤية، ص١٦٨، وورد بلا نسبة في سر صناعة الإعراب ٢: ٧٠٥، والإنصاف ١: ١٨، خزانة الأدب ٧: ٤٥٥، شرح المفصل ١: ٥٣.

(٣) سورة الزمر، آية: ٣٦.

(٤) سورة الحج، آية: ١٣.

أقربُ من نفعه، وهو قول الكسائي والفرَّاء[1]، لأن (اللام) تدخل على المبتدأ في الصِّلات كما تدخل (إنَّ)، وهذا القول أيضاً ضعيف، لأن ما كان داخلاً في الصلة لا يتقدم على الموصول بأي وجه من الوجوه[2].

(١) معاني القرآن للفراء، ٢: ٢١٧، إعراب القرآن ٣: ٨٩، مشكل إعراب القرآن ٢: ٤٢.

(٢) الإغفال ٢: ٤٣٤،

باب حروف الخفض

تسمى عند البصريين حروف الجر، وتسمى عند الكوفيين حروف الخفض، وقال ابن السراج: (وقولي جر وخفض بمعنى واحد)[1].

وأدوات الجر ثلاثة: حروف، وظروف، وأسماء ليست بحروف ولا ظروف، وأصل هذه الثلاثة هي الحروف، لأن كل اسم أو ظرف لا يَجُرُّ ما بعده غالباً وإنما يَجُرُّ بما فيه من معنى الحرف غالباً، لأن المضاف والمضاف إليه اسمان، فليس أن يعمل أحدهما في صاحبه أَوْلَى من الآخر، ولذلك كان الحكم لغيرهما، وتعمل هذه الحروف بالجرِّ فقط دون غيره، لأن الرفع قد اسْتَبَدَّ به الفاعل، والنَّصب قد اسْتَبَدَّ به المفعول به، وهذه الحروف توسطت بين العامل والمعمول، فدخلت لإيصال معاني الأفعال إلى الأسماء فصار عَمَلُها من وسط المخارج وهو الجر[2].

وحروف الجر ثمانية عشر حرفاً، وجميعها تعمل عملاً واحداً، ولكن معانيها تختلف عن بعضها البعض، وفيما يلي توضيح لمعاني حروف الجر:

مِنْ : لها خمسة معانٍ هي:

---

(١) الأصول١ : ٤٠٨، الزاهر ١ : ٤٣٢.

(٢) علل النحو، ص٢٠٦، شرح عيون الإعراب، ص١٧٨.

- ابتداء الغاية في المكان مع الفاعل، وانتهاء الغاية مع المفعول، نحو: نظرتُ من داري الهلالَ من خَلَلِ السحاب، وشَمَمْتُ من داري الرَّيْحان من الطريق[1].

- والتبعيض في الأجناس وهو الموضع الذي يَحْسُنُ مَكَانَها ذِكْرُ البعض، مثل: أكلتُ من الرغيفِ، وأخذت من الدَّرَاهِمِ.

- والتبيين في الصفات، وَيَحْسُنُ مكانها: الذي أُوصِفُهُ مثل قوله تعالى: ﴿فَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلرِّجْسَ مِنَ ٱلْأَوْثَـٰنِ﴾[2]، وهذا هو من باب علم الكلام من العربية[3].

- والزيادة بثلاثة شروط: مع النكرة العامة في غير الواجب، نحو قولك: ما جاءني من أَحَدٍ، أما إذا قلت: ما جاءني من رَجُلٍ، فإن (مِنْ) لا تكون زائدة مثل زيادتها في (أَحَد) لأنها أفادت استغراق الجنس، إذ قد يقال: ما جاءني من رَجُلٍ (ونعني به واحداً) ومن هنا فإنه لا يجوز أن تقول: ما جاءني من أَحَدٍ إلا زَيْدٌ، كما يجوز: ما مررتُ من أَحَدٍ إلا زَيْدٌ.

وقد أجاز الأخفش والكسائي وهشام زيادة (من) في الإيجاب، وذكر ابن عصفور أن بعض البصريين يَجْرون الشرط مجرى النفي والاستفهام، نحو:

---

(١) الأصول ١ : ٤١١.

(٢) سورة الحج، آية: ٣٠.

(٣) الكتاب ١ : ١٢، الأزهية، ص٢٣٤.

إن قام مِنْ رَجُلٍ قَامَ عمروٌ[1].

وبناء عليه، لم يجز عند الأكثرية أن تكون (مِنْ) زائدة في قوله عز وجل: ﴿وَيُكَفِّرُ عَنكُم مِّن سَيِّـَٔاتِكُمْۗ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾[2]، كما أنها غير زائدة في قوله تعالى: ﴿فَكُلُواْ مِمَّآ أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ وَٱذْكُرُواْ ٱسْمَ ٱللَّهِ عَلَيْهِ﴾[3]، بدليل أن الدَّمَ لا يجوز أكلُه، فَدَلَّ على أنها للتبعيض أو التبيين[4].

وقول الله سبحانه وتعالى: ﴿وَيُنَزِّلُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مِن جِبَالٍ فِيهَا مِنۢ بَرَدٍ فَيُصِيبُ بِهِۦ مَن يَشَآءُ﴾[5]، فـ (مِنْ) الأولى هي لابتداء الغاية لأنها مع مكان، و (مِنْ) الثانية هي للتبعيض لأنه يَحْسُنُ مكانها البعض، و (مِنْ) الثالثة هي للتبيين، لأنه يحسن مكانها الصفة، والأولتان متعلقتان بـ: (يُنَزِّل)، والثالثة متعلقة باستقرار محذوف[6].

إلى: معناها انتهاء الغاية مثل: خرجت إلى موضع كذا، وكذا. ومنهم مَنْ

(١) همع الهوامع ٤: ٢١٥، شرح الجمل لابن عصفور ١: ٤٨٤، شرح اللمع للواسطي ص٨٧.

(٢) سورة البقرة، آية: ٢٧١.

(٣) سورة المائدة، آية: ٤.

(٤) الأزهية، ص٢٣٥.

(٥) سورة النور، آية: ٤٣.

(٦) الأزهية، ص٢٣٦، شرح اللمع للواسطي،، ص٨٧، إعراب القرآن ٣: ١٤٢، المسائل البغداديات، ص٢٤١.

جعلها بمعنى (مع)[1] وذلك مثل قوله تعالى: ﴿مَنْ أَنصَارِيٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾[2]، وقوله تعالى: ﴿فَٱغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى ٱلْمَرَافِقِ﴾[3].

في: معناها الوعاء وما يُنَزَّلُ منزلة الوعاء[4] مثل قولهم: زَيْدٌ في الدار، ومثل قوله عز وجل: ﴿قَالَتْ رُسُلُهُمْ أَفِي ٱللَّهِ شَكٌّ فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾[5].

اللام: ومعناها المُلْكُ أو الاستحقاق أو التخصيص أو العِلَّة، أو العاقِبة[6]، مثل: هذا غُلامٌ لزيدٍ، وهذا سَرْجٌ للحصانِ، وهذا أخٌ لِزَيْدٍ، وجئتُ لإكرامِهِ، وقال عز وجل: ﴿فَٱلْتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾[7].

الباء: ومعناها الإلصاق، والاستعانة والإضافة، والزيادة[8] مثل: أَمْسَكْتُ الحَبْلَ بيدي، وكتبتُ بالقَلَمِ، ومررتُ بزيدٍ، وليس زَيْدٌ بقائمٍ.

---

(١) معاني القرآن للأخفش ١: ١٣٣، معاني القرآن للفراء ١: ٢١٨، شرح اللمع، ص٨٨، حروف المعاني، ص٦٥، الأزهية، ص٢٨٢.

(٢) سورة آل عمران، آية: ٥٢.

(٣) سورة المائدة، آية: ٦.

(٤) الجنى الداني، ص٢٥٠، معاني الحروف للرماني، ص٩٦.

(٥) سورة إبراهيم، آية: ١٠.

(٦) مغني اللبيب، ص٢٧٤، الجنى الداني، ص٩٥، معاني الحروف للرماني، ص٥١.

(٧) سورة القصص، آية: ٨.

(٨) معاني الحروف للرماني، ص٣٦، مغني اللبيب، ص١٣٧، الجنى الجاني، ص٤٣٨.

رُبَّ: معناها التقليل[١].

عن: معناها المجاوزة[٢].

على: معناها الاستقلاء[٣].

الكاف: للتشبيه[٤].

حتى: للغاية[٥].

مذ ومنذ: لابتداء الغاية في الزمان[٦].

والباء والواو والتاء معناها جميعها القَسَمُ، وهذه كلها حروف دخلت الكلام لتُعَلِّق معاني الأفعال بالأسماء، وتَرْبِطَها بها بدليل أنها إذا دَخَلَتْ أَدَّت ذلك المعنى، وإذا سَقَطَتْ أَخَلَّت بالمعنى، نحو قولك: نَزَلْتُ على عمروٍ، ونَزَلْتُ عمرواً. وذكر ابن بابشاذ المعاني الذائعة لحروف الجر، فهو يأخذ برأي البصريين، قال ابن عصفور: (أهل الكوفة يحملونها على ما يعطيه الظاهر من

---

(١) الأزهية، ص٢٦٨، معاني الحروف للرماني، ص١٠٦، مغني اللبيب، ص١٧٩.

(٢) معاني الحروف للرماني، ص٩٤، الجنى الداني، ص٢٤٢، مغني اللبيب، ص١٩٦.

(٣) معاني الحروف للرماني، ص١٠٧، الأزهية، ص٢٠٢، مغني اللبيب، ص١٨٩.

(٤) معاني الحروف للرماني، ص٤٧، الجنى الداني، ص٧٨، مغني اللبيب، ص٢٣٣.

(٥) معاني الحروف للرماني، ص١١٩، الأزهية، ص٢٢٣، الجنى الداني، ص٥٤٢، مغني اللبيب، ص١٩٦.

(٦) معاني الحروف للرماني، ص١٠٣، الجنى الداني، ص٣٠٤، مغني اللبيب، ص٤٤١.

وضع الحرف موضع غيره، وأهل البصرة يبقون الحرف على معناه الذي عُهِدَ فيه، إما بتأويل يقبلُه اللفظ، أو بأن يجعلوا العامل مضمناً معنى ما يعمل في ذلك الحرف إن أمكن)[1].

وقال الزجاجي: الخفض بثلاثة أشياء: الحروف، والظروف، والأسماء[2]، والمعلوم أن الظروف أسماء، ولما كان من الظروف ما يلزم الإضافة، ولا يستعمل مفرداً، مثل: عند، بين، ولا يَحْسُن إظهار حرف الجر معها، فأفردها لذلك وإن كانت أسماء. ومن الأسماء ما يقتضي معناه لزوم الإضافة نحو: مِثْل، شِبْه، شَبِيه، سَوَاء، سِوَى، سُوَى، خِدْن، تِرْب، لِدَة (بمعنى تِرْب، وجمعها لِدَات ولِدون: اللسان: وَلَدَ)، وكُلّ، وبعض، وغير، وما أشبه ذلك من الأسماء التي لا تكاد تنفصل من الإضافة، لأن المِثْل والشِّبْه يقتضي كل واحد منهما المُغَاير والمُخالف، وخِدْن وتِرْب يقتضي ذكر العَديل والقرين، وكل اسم للأجزاء يقتضي ذكر المُجَزَّأ، وبعض اسم الجزء يقتضي ذِكْرَ المُبَعَّض، ولهذا لزمت هذه الأشياء الإضافة[3].

---

(١) ضرائر الشعر، ص٢٣٦.

(٢) الجمل، ص٦٠.

(٣) الجمل، ص٦١.

فصل الإضافة

الإضافة الحقيقية على نوعين: أحدهما إضافة بمعنى (اللام)، والأخرى بمعنى (مِنْ)، وكل ما كان مضافاً إلى جنسه فهو مُقَدَّر بـ (مِنْ) مثل: بابُ سَاجٍ، وخاتمُ حديدٍ، وكتابُ رَقٍّ، وكل ما كان مضافاً إلى غيره وخلافه فهو بمعنى اللام مثل: باب زيدٍ، وخاتم عمروٍ، وكتاب بكرٍ، وهذا النوع الثاني يلزم الجرَّ فقط.

وقد أَنْكَرَ قومٌ الإضافة التي بمعنى (مِنْ)، وقَدَّرها الجرجاني وابن الحاجب وابن مالك بمعنى (في)، وقدرها الكوفيون بمعنى (عند)[1].

والنوع الأول يجوز في المضاف إليه ثلاثة أوجه:

- جره بالإضافة.

- ونصبه إما على الحال، وإما على التمييز وهو الأشبه.

- وإتباعه لإعراب الأول إما على الصفة وإما على البدل وهو الأشبه، مثل:

هذا خاتَمٌ حديدٌ، وخاتَمٌ حديداً، وإنما قُدِّرَ هذا النوع بـ (مِنْ) لأنه

(١) همع الهوامع ٤: ٢٦٧.

جنس، وتفسير، وتمييز في المعنى، والتمييز يُقَدَّر بـ (من)[1].

وكل اسم أضيف إلى اسم فإنه يعمل بالأول أحد ثلاثة أشياء:

- إن كان مُعَرَّفاً بالألف واللام أُزِيلَتا منه.

- وإن كان مُنَوَّناً أزيل التنوين منه.

- وإن كان عَلَماً سُلِبَ تعريف العَلَمِيَّة.

فلا يجوز أن تقول: ذلك الغلامُ زيدٍ، لئلا يجتمع على الاسم تعريفان مختلفان[2]. وكذلك لا يجوز أن تقول: هذا غلامٌ زيدٍ، لأن التنوين مُؤْذِنٌ بتمام الاسم وصرفه، والإضافة مؤذنة بافتقار الاسم إلى غيره ونقصه، فلم يَجُزْ الجمع بينهما، وكل اسم أضيف إلى اسم، فإن الثاني مجرور بتقدير الحرف، لأنهما اسمان، وليس أن يعمل أحدهما في صاحبه بأولى من الآخر[3].

---

(١) الفوائد والقواعد، ص٣٥١.

(٢) الجمل، ص٦٤.

(٣) المصدر السابق، ص٦٤.

باب حتى

قال أبو القاسم الزجاجي: إن (حتى) تدخل على الأسماء والأفعال والجمل[1].

وتكون حتى ثلاثة أقسام: جارَّة، وعاطفة، وحرفاً من حروف الابتداء، وقال بعضهم إنها أربعة أقسام، فأضافوا لها (الناصبة للفعل)، غير أن الناصبة للفعل هي الجارة للاسم، بدليل قولنا: سرتُ حتى أدخلَ المدينة، فـ (أَدْخُلَ) نُصِبَ بإضمار (أَنْ)، و (الفعل و أنْ) في موضع جَرٍّ بـ (حتى)، و (حتى والفعل) في موضع النصب بالفعل المقدَّم، والتقدير: سرت حتى الدخولِ، ولذلك قيل إنها ثلاثة أقسام.

وذكر ابن بابشاذ في شرح المقدمة أربعة أقسام لـ (حتى) وذلك بإضافة القسم الذي ألغاه هنا، كما ذكر شيخه الواسطي الأقسام الأربعة[2].

وذكر أبو علي الفارسي أن لـ (حتى) ثلاثة أقسام هي: الجارة، والعاطفة، والداخلة على الجمل وقد قسمها الجرمي كذلك[3].

---

(١) شرح المقدمة المحسبة ١ : ٢٣٨، ٢٣٩.

(٢) المسائل البصريات ١ : ٦٨٢، ٢ : ٨٨٩، شرح اللمع للواسطي، ص٩٩.

(٣) .

وتدخل (حتى) على الأفعال، والأسماء، والجمل[1]، وهي تنصب الفعل بعدها وترفعه، وأما نصبه فيكون بأحد معنيين:

أ- بمعنى (كي) نحو: سِرْتُ حتى أدخلَ القريةَ.

ب- بمعنى (إلى أن) نحو: سِرْتُ حتى تطلعَ الشمسُ.

وكُلُّ موضع كان الفعلُ الأول فيه سبباً للثاني، كانت بمعنى (كي). وكل موضعٍ كان الثاني غايةً للأول، كانت بمعنى (إلى أنْ)، وهذا المعنيان لـ (حتى) في حالةِ النصب.

وأما رفعه فيكون أيضاً بأحد معنيين:

أ- أحدهما أن يكون الفعلان جميعاً قد وقعا، وصارا في حكم الماضي، فتعطف جملة على جملة.

ب- والمعنى الثاني أن يكون الفعل الأول قد وقع والثاني لم يَقَعْ، وإنما أنت في حال وقوعه، وذلك نحو قولك: سِرْتُ حتى أدخلُ المدينة: (أي سِرْتُ وَدَخَلْتُ) أو (سِرْتُ حتى أنا الآن أدخُلُها)، ومثل ذلك قولهم: مَرِضَ حتى لا يرجونَه (أي حتى هو الآن لا يُرْجى)، وهذا فعل حال، لأن العلَّة قد انتهت، ولا يصح النصب في فعل الحال. ولو أنهم قالوا: مَرِضَ حتى لا يرجوه، فإنها لا تكون بمعنى (كي)[2].

---

(١) الجمل، ص١٩١، الكتاب ٣: ١٧، المقتضب ٢: ٤٢، الأصول ٢: ١٥١، ١٦٩.

(٢) الكتاب ٣: ٢٠، الأصول ٢: ١٥٢.

وكُلُّ مَوْضِعٍ كان الفعل الأول منفياً، فإنه لا يجوز الرفع بعد (حتى)، لأنه لا يكون الفعلُ الأول سبباً للثاني ولا مُؤَدِّياً إليه. ولو قلنا: ما سرتُ حتى أدْخُلَها، فإنه يجوز النصب هنا لصحة معناه، ولا يجوز الرفع. كما لا يجوز الرفع كذلك في قولنا: ما سِرْتُ حتى تَطْلُعَ الشمسُ، وذلك للسبب الآنف الذكر. وكذلك إذا كان الفعل استفهاماً كقولك: أَسِرْتَ حتى تَدْخُلَها؟ لأن الفعل لم يقع، أما إذا كان الاستفهام بإسمٍ مثل: مَنْ سَارَ؟ و أَيُّهم سَارَ؟ جاز الرَّفْعُ والنَّصْبُ، لأن الاستفهام هو عن السائر، وليس عن السير الذي وقع.

وكذلك إذا كان الفعل مُقَلّلاً (أي يفيد التقليل) نحو قولك: قَلَّما سِرْتُ حتى أَدْخُلَها، وكَثُرَ ما سِرْتُ حتى أَدْخُلُها، أما إذا أردت أن السَّيْرَ (وإن طال الزمن) فإنه قد يوصل إلى الدخول، فإنه لا يمتنع الرفع في هذه الحالة.

وكُلُّ مَوْضعٍ يؤدي إلى أن تكون فيه (حتى) خبراً، فلا يجوز الرفع مثل قولك: كان سَيْري حتى أدخلُها (وذلك إذا جعلت كان ناقصة لأنها في تأويل العطف، والعطف لا يكون خبراً) فإن نَصَبْتَ جَازَ ذلك وكانت خبراً، لأنها الجارَّةُ، وحروف الجَرِّ تكون أخباراً، فإن قلت: كان سيري أمسِ حتى أدخلها، فإنه يجوز الرفع والنصب، وذلك إذا كانت (أمسِ) خبراً وليس صِلَةً للمصدر، أما إذا كانت صلة للمصدر فإنه لا يجوز الرفع إلا إذا جعلت (كان) تامةً، فيجوز في هذه الحالة الرفع والنصب.

ونخلص مما تقدم إلى أن كل موضع تكون فيه (حتى) بمعنى (كي) أو (إلى أن) فيكون الفعل الذي بعدها منصوباً مثل: أنا أسير إلى المدينة حتى

أَدْخُلَها، وأنتما تسيران إليها حتى تدخلاها (وذلك على المعنيين جميعاً)، ومثل قولنا: أنا أسير حتى تَطْلُعَ الشمس بمعنى إلى أن) وليس بمعنى (كي)، ومثل قولنا: أنا أتوب حتى يغفر لي الله ، وهي بمعنى (كي) وليست بمعنى (إلى أن)، لأن كل موضع كان الفعل الذي بعد (حتى) مُسَبَّباً عن الفعل الذي قبلها فهو بمعنى (كي)، وكل موضع كان الفعل المُسْتَقْبَل الذي بعد (حتى) عِبارةً عما فُعِلَ ويُفْعَلُ في الحال، فذلك الفعل مرفوع، مثل: سَارَ حتى يَدْخُلُها، أي: فَدَخَلَها، أو حتى يدخلها الآنَ، وشَرِبَتِ الإبلُ حتى يَجِيءُ البعيرُ جارًّاً بَطْنَه، أي حتى هو كذلك[1]، ومَرِضَ حتى لا يَرْجُونَهُ[2] أي: هو الآن لا يُرْجى.

وكل موضعٍ يَصْلُحُ فيه الرَّفْعُ يَصْلُحُ فيه النَّصْبُ، وليس كل موضع يَصْلُحُ فيه النَّصْبُ يصلح فيه الرَّفْعُ[3]. وكل موضعٍ اسْتَفْهَمْتَ فيه عن الفعل أو عن صاحب الفعل، فإن ما بعد (حتى) يكون مرفوعاً، ويجوز نصبه، مثل قولك: أَسِرْتَ حتى تَدْخُلَها؟ وأَيُّهُم سار حتى يَدْخُلُها؟، وكُلُّ موضعٍ كَثَّرْت فيه الفِعْلَ فإن الرَّفْعَ فيه أحسنُ، وكُلُّ موضعٍ قَلَّلْتَ فيه الفِعْلَ، فإن النَّصْبَ فيه أحسنُ، نحو قولك: كَثُرَ ما سِرْتُ حتى أَدْخُلُها، وقَلَّ ما سِرْتُ حتى أَدْخُلَها[4].

---

(١) الكتاب ٣: ١٨.

(٢) الكتاب ٣: ٢٠، الأصول ٢: ١٥٢.

(٣) الفوائد والقواعد/ للثمانين، ص٣٤٨.

(٤) الكتاب ٣: ٢٤، شرح اللمع للواسطي، ص١٠٣.

وبالنسبة لـ (حتى) التي تدخل على الجمل فهي حرف من حروف الابتداء، وقد سميت بذلك لأن المبتدأ يقع بعدها، وإذا كانت حرف ابتداء لم تؤثر فيما بعدها عملاً في اللفظ، فيبقى الكلام على حاله، مثل قولك: قام القوم حتى زَيْدٌ قائمٌ، ومثله قول الشاعر:

فيـا عَجَبـاً حتى كُلَيْبٌ تَسُبُّنـي كَأَنَّ أَبَاهَـا نَهْشَـلٌ أو مُجَاشِـعُ[1]

وقول الشاعر الآخر:

سَرَيْـتُ بهم حَتَّى تَكِلَّ رِكَابُهُـم وحتى الجِيـادُ ما يُقَدْن بأرسـانِ[2]

وهذه (حتى) هنا التي هي حرف من حروف الابتداء لا تَنْفَكُّ أيضاً عن معنى الغاية بدليل عطفها على ما لا إشكال فيه من الغاية.

وكل جملة مؤلَّفة من اسمين فقط، فالرفع فيها لا بد منه دائماً دون غيره،

(١) هذا البيت للفرزدق في ديوانه، ص٥١٨، الكتاب ٣: ١٨، علل النحو، ص٣١٩، الجمل، ص٦٦، التبصرة والتذكرة ١: ٤٢٠، شرح عيون الإعراب، ص١٩٩، شرح الجمل لابن خروف ١: ٤٩٣، خزانة الأدب ٩: ٤٧٥، شرح أبيات مغني اللبيب ٣: ١٢٠، وورد بلا نسبة في المقتضب ٢: ٤١، شرح اللمع للواسطي، ص١٠١.

(٢) هذا البيت لامرئ القيس في ديوانه ٢: ٤٩٦، الكتاب ٣: ٢٧، الجمل، ص٦٧، التبصرة والتذكرة ١١: ٤٢٠، شرح عيون الإعراب، ص١٩٩، الحلل، ص٨٦، شرح الجمل لابن خروف ١١: ٤٩٥، شرح أبيات مغني اللبيب ٣: ١٠٨، وورد بلا نسبة في معاني القرآن للفراء ١: ١٣٣، أسرار العربية، ص٢٤٢.

مثل: أكلتُ السَّمَكَةَ حتى رأسها مأكولٌ[1].

وكل جملة من اسم وفعل، فإنه يجوز الرفعُ والنَّصْبُ والجَرُّ، مثل: أكلتُ السمكةَ حتى رأسَها أَكَلْتُهُ، وحتى رأسُها أَكَلْتُهُ، وحتى رأسِها أَكَلْتُهُ[2] وقد جاز النَّصْب لأنه قد دخل في باب اشتغال الفعل عن المفعول بضميره، فـ (حتى) لوحدها هي حرفٌ من حروف الابتداء، لأن المُقَدَّرَ بعدها جملة، ويجوز أن يكون النَّصْبُ بالعطفِ على السمكةِ، والرَّفْعُ والجَرُّ بَيِّنانِ، إلا أن قولك (أكلته) مع الجَرِّ ومع النَّصْبِ بالعطف مذكوراً للتأكيد، وذلك كقول الشاعر:

أَلْقَى الصَّحِيفَةَ كي يُخَفِّفَ رَحْلَهُ ... والزَّادَ حَتَّى نَعْلَهُ أَلْقَاهَا[3]

---

(1) معاني القرآن للفراء ١:١٣٧، المقتضب ٢: ٣٨، الجمل، ص٦٨، إصلاح الخلل، ص١٦٨.

(2) الكتاب ١: ٩٧.

(3) هذا البيت نسب إلى مروان النحوي أو ابن مروان النحوي أو أبي مروان النحوي كما جاء في الكتاب ١: ٩٧، الحلل، ص٨٩، خزانة الأدب ٣: ٢٢، شرح أبيات مغني اللبيب ٣: ٩٦. ونسب إلى المُتَلَمِّس في ملحقات ديوانه ص٣٢٧، شرح الجمل لابن خروف ١: ٤٩٨، البسيط ٢: ٩٠٨، وورد بلا نسبة في الجمل ص٦٩، والتبصرة والتذكرة ١: ٤٢٣، وشرح اللمع للواسطي، ص١٠، وشرح الجمل لابن عصفور ١: ٥١٩.

فالنَّصْب من الوجهين، والرفع من وجهٍ واحد هو الابتداء، والجَرُّ من وجهٍ واحدٍ وهو الغاية، و (ألقاها) في حال الرفع عُمْدَةٌ، وفي حال الجَرِّ، وأَحَدُ وجهي النَّصْب فَضْلَةٌ مؤكَّدةٌ.

وأما (حَتَّى) الدّاخلة على الأسماء المفردة، فهي على نوعين: جارَّةٌ وعاطفةٌ، فالجارَّة مثل ما جاء في الآية الكريمة: ﴿سَلَٰمٌ هِىَ حَتَّىٰ مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ﴾[1]، ومثل قولك: قَعَدْتُ حتى اللَّيْلِ، وسرتُ حتى الصباحِ، وأكثر ما تكون هذه الجارَّة مع الظروف، وقد تكون مع الأسماء مثل: قَامَ القومُ حتى زيدٍ، ورأيتُ القومَ حتى زيدٍ، ومررتُ بالقومِ حتى زيدٍ، وقد اختُلِفَ في هذه الجارة على ثلاثة أقوال:

- ذهب سيبويه إلى أن الجَرَّ بها نَفْسِها[2].

- وذهب الكسائي إلى أن الجَرَّ بها بإضمار (إلى)، وكذا ذهب هذا المذهب الفراء[3]، كما حكاه الإرْبِلي عن الكسائي[4].

- وذهب قوم من الكوفيين إلى أن الجَرَّ بالمعنى الذي هو الغاية[5].

---

(١) سورة القدر، آية: ٥.

(٢) الكتاب ١ : ٩٧.

(٣) معاني القرآن للفراء ١ : ١٣٧، الجنى الداني، ص٥٤٢.

(٤) جواهر الأدب، ص٤٠٦.

(٥) شرح اللمع، ص٩٩.

والصحيح هو مذهب سيبويه لأنه لَمَّا ثَبَتَ أن العطف بها نَفْسِها وَجَبَ أن يكون الجَرُّ بها نَفْسِها.

حتى الجارَّة في المعنى بمنزلة (إلى) والفرق بينهما:

١- إلى: تدخل على الظاهر والمضمر، وحتى تدخل على الظاهر دون المضمر، وقد أجاز هذا الرأي الكوفيون والمبرد[١].

٢- إلى: يصح أن تقع خبراً عن المبتدأ، كقولك: الأمر إلى زيدٍ، والأمر إليك، ولا يَصِحُّ الإخبار بـ (حتى) في هذا.

٣- إن في (حَتَّى) تشبيهاً من الاستثناء، وليس في (إلى) شِبْهٌ من الاستثناء، فهذه المشابهة بينهما والمخالفة.

وتقول: رأيتُ القومَ حتى زيدٍ، فإن قلت: حتى زيداً أيضاً، كان الأَوْلى نَصْبَه، لأن (أيضاً) مُؤْذِنَةٌ بأن (زيداً) قد دَخَلَ في الرُّؤْية فَجَعَلْتَها عاطفة.

وأما العاطفة فهي التي يكون إعرابُ ما بعدّها كإعرابِ ما قبلَها كالواو، إلا أنها تخالف الواو من ثلاثة أوجه:

- أنَّ ما بعدها من جنس ما قبلَها.

- وأنَّه قليلٌ من كثير.

---

(١) الجنى الداني، ص٥٤٣.

- وأنه في حال الجرِّ تُسْتَحَبُّ إعادة الجار، ليقع الفرق بينها وبين الغاية، فلذلك تقول: خرج الناسُ ودَوَابُّهم، ولا يجوز بـ (حتَّى). وكذلك تقول: قام زَيْدٌ وعمروٌ، ولا يجوز بـ (حتَّى)، وكذلك: مررتُ بالقومِ وزيدٍ، ولا يحسن مع (حتَّى) إلا مع إعادة الجار، مثل: مررتُ بالقوم حتى بزيدٍ.

باب القسم

حروف القَسم خمسة، وهي خافضة للمُقْسَم به، ولابد للقَسَم من جواب، وهذه الحروف هي: الباء، والواو، والتاء، واللام، ومِنْ[1]، والباء هي الأصل، ولذلك دخلت على الظاهر والمضمر، نحو: بالله لأفْعَلنَّ، وبه، وبك، والدليل على أن الباء هي الأصل ثلاثة أمور هي: جواز إظهار الفعل معها نحو: بالله إلاّ فَعلْتَ، ولا يجوز مع الباقي، وجواز استعمالها مع الظاهر والمضمر والباقي مع الظاهر فحسبُ، ودلّ على أنه الأصل لأنه لا يجوز في الأصل ما لا يجوز في الفروع.

وفي هذا الباب يجب معرفة خمسة أشياء هي: القَسَمُ، وحروفُ القَسَمُ، والمُقْسَمُ به، والمُقسم عليه، والحروف التي تُعلّقُ المُقسَمَ به بالمُقْسمِ عليه.

واستعمالات (الواو) في القسم أكثر من استعمالات (الباء)، ويكاد لا يوجد في القرآن الكريم قسَمٌ بالباء إلا مّتأَوّلاً، مثل قوله عز وجل: ﴿ يَٰبُنَيَّ لَا تُشۡرِكۡ بِٱللَّهِۖ إِنَّ ٱلشِّرۡكَ لَظُلۡمٌ عَظِيمٞ ﴾[2]، ومثل قوله تعالى: ﴿ٱدۡعُ لَنَا رَبَّكَ بِمَا عَهِدَ عِندَكَ إِنَّنَا لَمُهۡتَدُونَ ﴾[3]، والسبب في استعمال الواو أكثر من استعمال الباء، هو

---

(١) معاني الحروف، ص ٩٨، الجنى الداني، ص ٣٢١.

(٢) سورة لقمان: الآية رقم ١٣.

(٣) سورة الزخرف: الآية رقم ٤٩.

أن الفرع قد يستعمل أكثر من الأصل لغايات التأويل، مثل قولنا: نِعْمَ الرَّجُلُ، وهي أكثر من استعمالنا (لَنِعْمَ الرجل) وهي الأصل. وقد وُجد القَسَمُ في القرآن الكريم غير مُتأوَّلٍ مثل قوله عز وجل: ﴿ قَالَ فَبِعِزَّتِكَ لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ﴾[1]، وقوله عز وجل: ﴿ وَقَالُوا بِعِزَّةِ فِرْعَوْنَ إِنَّا لَنَحْنُ الْغَالِبُونَ ﴾[2].

والواو هي بدل من الباء لأنها شابهتها من وجهين: المخرج والمعنى. فالمخرج الشفتان، والمعنى أن الباء معناها الإلصاق، والواو معناها الجمع، والجمع والإلصاق متقاربان، ولذلك اخْتُصَّت الواو دون الميم والفاء[3].

وحكم التاء أن تختص باسم الله تعالى عُلُوّاً كبيراً، لأنها بدلٌ من بَدَل، فخُصّت باسم واحد، يدل على صحة ذلك قولهم: أَسَنُّوا: إذا دخلوا في سَنَةٍ جَدْبةٍ أو خِصْبةٍ، فإن كانت جدبةً لا غير قيل: أَسْنَتُوا[4]، وكذلك تقول: تالله لأَفْعَلَنَّ، ولا يجوز أن تقول: تالكعبة، ولا: تَحياتِكَ.

وذكر الأخفش: تَرَبُّ الكعبة، وقيل: تالرَّحْمن، وتَحَياتِكَ وقد جُعِلَ هذا شذوذاً[5].

---

(١) سورة ص: الآية رقم ٨٢.

(٢) سورة الشعراء: الآية رقم ٤٤.

(٣) الكتاب ٤ : ٤٣٣، معاني الحروف، ص ٤١، شرح عيون الإعراب، ص ١٨٩.

(٤) اللسان: سَنَنَ.

(٥) رصف المباني، ص ١٧٢، الجنى الداني، ص ٥٧.

واللام: تختص باسم الله عز وجل، متضمِّنة معنى التَّعجّب[1]، كقول الشاعر[2]:

لله يبقى على الأيام مُبْتَقِلٌ جوْنُ السَّراة رَباعٌ سِنُّهُ غَرِدُ

و(مِنْ): تختص بالقسم في كلمة (ربي، تقول: من رَبِّي لأفْعَلنَّ، أي: وَرَبِّي لأَفْعَلَنَّ.

وقال سيبويه: إن من العرب من يقول: مِنْ ربي لأَفْعَلَنّ ذلك، ومُنْ ربي إنك لأَشِر، أي يجعلها في هذا الموضع بمنزلة الواو والباء في قوله: والله لأفْعَلَنَّ، (ولا يُدْخِلونَها في غير ربي) وذكر الواسطي أن من كسرها جعلها الجارة، ومَنْ ضمّها فإنه غيَّرها لدخولها في القَسَم، ونقل أن بعضهم قال: إنها مأخوذة من أيْمُن[3].

وهذه هي حروف القسم الخمسة، وكلها عاملة في الجر كما تعمل الباء التي هي الأصل، وهي تتعلق بفعل مقدّر تقديره: أُقْسم، وأشهد، ونحو ذلك.

---

(١) اللامات، ص ٨٠، ٨٣، وصف المباني، ص٢٠، الجنى الداني، ص ٩٧.

(٢) هذا البيت لأبي ذؤيب الهذلي في ديوانه، ص ٨٩ وروايته: (تالله ...)، شرح أشعار الهذليين ١ : ٥٦، وورد برواية: (تالله) منسوباً لمالك بن خويلَد الهذلي في اللسان (بَقَلَ)، كما ورَدَ للهذلي بالرواية نفسها في شرح المفصل ٩ : ٩٨، وورد بلا نسبة بالرواية السابقة في الإيضاح، ص٢٠٩، وكتاب الشعر ١ : ٥٤، وورد فيه أيضا: (لله)، وورد في المفصل، ص ٣٤٥: (تالله).

(٣) الكتَاب ٣ : ٤٩٩، الأصول ١ : ٤٣١، شرح اللمع، ٢٢٩.

ويجوز حذف حرف القَسَم، وإذا حُذِفَ كان الأوْلى أن يعوّض منه حرفٌ آخرُ، ويبقى الجرّ على حاله، لأنه ليس لحروف القسم من القُوّة ما يُبْقي عملَها بعْدَ حذفها، فلذلك ضعُفَ قولهم: الله لأَفْعَلنّ، والأفضلُ العِوضُ مع إبقاء الجرِّ. والعِوضُ بأحد ثلاثة أحرف: أ- همزة.

أ- همزة الاستفهام، مثل: آللهِ لأفْعَلنّ

ب- وهاء التنبيه، مثل: ها للهِ لأفْعَلنّ.

جـ- وألف القطع، مثل: وأللهِ لأفْعَلنّ.

وقد قرأ عليّ بن أبي طالب كرّم الله وجهه، ويعقوب والشعبي[1] قوله تعالى: ﴿وَلَا نَكْتُمُ شَهَٰدَةَ ٱللَّهِ إِنَّآ إِذًا لَّمِنَ ٱلْأَاثِمِينَ﴾[2]، فأخرج اسم الله من الإضافة، وجعَلَهُ قَسَماً، وهذا معرفة العِوَض الذي قد صار الحذفُ فيه بمنزلة القَسَم.

ويجوز أن لا يؤتى بحرف القَسَم ولا بالعِوض منه، ولكن يحذف الجَرُّ، ويُنْتَقَلُ إلى النَّصْب، فيكون من باب ما سقط فيه الجارُّ وتعَدَّى الفعلُ فيه فنُصِبَ، ويجوز القطع بعد النَّصْب مراعاة للفعل والدخول في باب آخر، وهو المبتدأ والخبر، فتقول: اللهُ لأفْعَلَنَّ، فيكون اسم الله مبتدأ، أو خبر مبتدأ، كأنك قلت: اللهُ قَسَمي، أو قَسَمي اللهُ، ودليل ذلك في القرآن الكريم قوله عز وجل:

---

(١) المبسوط، ص١٨٨، المحتسب ١ : ٢٢١.

(٢) سورة المائدة: الآية رقم ١٠٦.

﴿ لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِى سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴾ [1]، ودليله أيضاً قول الشاعر[2]:

فقال فريقُ القَوْمِ لَمّا نَشدْتُهم نَعَم، وفريقٌ: لَيُمْنُ اللهِ ما ندري

فهذان مبتدءان محذوفا الخبر (عَمْرو، يُمْنُ) لأن طول الكلام بجواب القسم قد سدَّ مَسَدَّه.

وأضعف الأوجه هو إبقاء الجرِّ بلا عامل ولا عِوض، وأقواها وآصَلُها: واللهِ، ثمَّ أَللهِ، ثم آللهِ، ثم اللهِ.

أما المُقْسم بهِ، فهو كل اسمٍ شريفٍ من أسماء الله تعالى وصفاته.

وأما المُقْسم عليهِ فهو كل جملة محلوفٍ عليها بأن تفعل أو لا تفعل، وبأنها كانت، وبأنها لم تكُنْ.

وأما الحروف التي تُعلّق الاسم المُقْسم بهِ بالاسم المُقْسم عليه فهي أربعة: حرفان للنّفْي وهما: (ما) و (لا)، وحرفان للإيجاب، وهما: (إنَّ) و (اللاّم).

والذي يجوز حذفه من هذه الأربعة هو ما كان للنفي دون الإيجاب، لأن النّفي يمكن الاتّساع فيه أكثر من الاتّساع في الإيجاب، بدليل جواز الجمع في

(١) سورة الحجر: الآية رقم ٧٢.

(٢) هذا البيت لنُصيب بن رباح في ديوانه، ص ٩٤، الجمل ص٧٣، الأزهية، ص٣، شرح الجمل لابن خروف: ١ : ٥١٣، شرح أبيات مغني اللبيب ٢ : ٢٦٨، وورد بلا نسبة في الكتاب ٣ : ٥٠٣، المقتضب: ١ : ٢٢٨، الأصول ١ : ٤٣٤.

الإخبار بين المتضادات، وإذا كان كذلك، فإن قول الشاعر[1]:

فَخالِفْ فلا واللهِ تَهْبِطُ تَلْعَةً مِنَ الأَرْضِ إلا أنْتَ للذُلِّ عارِفُ

يريد: لا تهبط، بدليل أنه جاء بـ (إلاّ).

وقول الشاعر الآخر[2]:

فقُلْتُ يمين الله أبْرحُ قاعداً ولو قطعوا رأسي لديكِ وأوصالي

يريد: لا أبرح.

وقد جاء في القرآن الكريم قوله عز وجل: ﴿قَالُوا۟ تَٱللَّهِ تَفْتَؤُا۟ تَذْكُرُ يُوسُفَ حَتَّىٰ تَكُونَ حَرَضًا أَوْ تَكُونَ مِنَ ٱلْهَٰلِكِينَ﴾[3]، وتقديره: لا تَفْتَأ تذكر،

---

(١) هذا البيت نسبه إلى السيرافي وابن خروف إلى لقيط بن زرارة (شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢ : ١٣٣)، شرح الجمل لابن خروف ١ : ٥٠٥، ونسبه الجرجاني إلى قيس بن معدان الكليبي من بني يربوع (دلائل الإعجاز، ص٢٠)، وورد بلا نسبة في الكتاب ٣ : ١٠٥، وفي رصف المباني، ص٢٥٨، والبسيط ٢ : ٩٢٢.

(٢) هذا البيت لامرئ القيس في ديوانه ١ : ٣٢٨، وقد وردت روايته: (فقلت يمين الله ما أنا بارح....)، وعلى هذا فإنه لا شاهد فيه، الكتاب ٣ : ٥٠٤، التبصرة والتذكرة ١ : ٤٤٨، الفوائد والقواعد، ص٧٠٢، شرح الجمل لابن خروف ١ : ٥١٠، شرح أبيات مغني اللبيب ٧ : ٣٣٢، وورد بلا نسبة في المقتضب ٢ : ٣٢٦، شرح التسهيل ٣ : ٢٠٠.

(٣) سورة يوسف: الآية رقم (٨٥).

أي لا تزال تذكر يوسف، وقد جازت هذه كلها، لأنه لو كان موجباً لكان باللام والنون، ولذلك لم يكن في حذفه إلباس بالموجب، حيث ثبت واسْتقرّ أن كل جملة من مبتدأ وخبر تكون في الموجب بـ (إنَّ) واللاَّم، أو باللاَّم، ومثال ذلك: والله إنّ زيداً لَمُنْطَلِقٌ، ووالله لَزَيْدٌ مُنْطَلِقٌ.

وإذا كانت الجملة من فعلٍ مستقبل، كان معها اللام والنون الشديدة والخفيفة، مثل: والله لأَفْعلَنّ، فاللام أوْصَلَت المُقْسم بهِ، بالمُقْسم عليه، والنّون أكّدت، وصرفت الفَعل للاستقبال.

ولا يُحسَنُ في القسَم استعمال القسَم بلا نون، كما لا يَحْسُن استعمالُ النون بلا لام، أما قراءةُ ابن كثير في قوله تعالى: ﴿لَآ أُقۡسِمُ بِيَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِ﴾ [1]، حيث أنه لم يأتِ بنون، فإن المُعَوَّلُ على الجمهور وعلى الأكثرية، والقراءةُ هي سُنّةٌ مُتَّبَعَةٌ، ووجه ذلك في العربية، أنّه استغنى بأحد التأكيدين عن الآخر[2].

وجاء القسَمُ في الشعر بدون (لام) في قول الشاعر[3]:

وقَتيلُ مُرَّةَ أثْأرنَّ   وإنْ أخاكُم لم يَثْأرِ

(١) سورة القيامة: الآية رقم ١.

(٢) السبعة في القراءات، ص٦٦١، المبسوط، ص ٤٥٣، الحجة في القراءات السبع، ص٣٥٦، المحتسب ٢ : ٣٤١.

(٣) هذا البيت لعامر بن طفيل في ديوانه، ص٩٢، وورد في المفضليات، ص٣٦٤، وخزانة الأدب ١٠ : ٦٠، الحجة للقراء السبعة ٦ : ٣٤٤، رصف المباني، ص ٢٤٠.

أراد: لأثْأرنَّ به

وقد قال الزجاج في تفسيره[1] بشأن اللام في مطلع سورة الشمس بقوله تعالى: ﴿وَالشَّمْسِ وَضُحَاهَا (١) وَالْقَمَرِ إِذَا تَلَاهَا (٢) وَالنَّهَارِ إِذَا جَلَّاهَا (٣) وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَاهَا (٤) وَالسَّمَاءِ وَمَا بَنَاهَا (٥) وَالْأَرْضِ وَمَا طَحَاهَا (٦) وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّاهَا (٧) فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا (٨) قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا (٩)﴾[2]، أي: لقد أفْلح من زكّاها.

أما القسم بـ (أيمُنُ باللهِ) ففيها رأيان هما[3]:

أ- مذهب البصريين المحققين: أنها اسم مفرد، وحُجّتهم في ذلك قولهم: مُ اللهِ، قالوا: ولم نجد في كلامهم اسماً مجموعاً قد حُذِف جمْعُهُ، وبقي منه حرف واحدَ.

ب- مذهب الكوفيين: مثل رأي ابن درستويه الذي أجازه السيرافي،[4] بأنها جمع يمين، مثل قول أبي النجم العجلي:

يبْري لها مِنْ أيْمُنٍ وأشْمُلِ[5]

---

(١) معاني القرآن وإعرابه ٥ : ٣٣١.

(٢) سورة الشمس: الآيات من (١ – ٩).

(٣) شرح اللمع للواسطي، ص٢٢٩، الإنصاف ١ : ٤٠٤، الجنى الداني، ص٥٣٨، شرح التسهيل ٣: ٢٠٤.

(٤) شرح المفصل ٨ : ٣٦.

(٥) هذا البيت لأبي النجم العجلي في ديوانه، ص ١٩٠، وورد في الكتاب ١ : ٢٢١،

وحجتهم في أنها (جَمْعٌ) وهي على وزن (أَفْعُل) وهو وزن لا يكون إلا في الجموع، مثل: أَفْلُس، وأَكْلُب، وهذا لا يلزم، لأنه قد جاء عنهم: آنُك في اسم الرصاص، وأَسْنُمَه في مَوْضِع، مع أنه وإن كان مختصاً بالجمع، فهو من جموع القلَّة التي تشبه الآحاد، وفي هذه الكلمة ثمانُ لغاتٍ: أَيْمُنُ الله، أَيْمُ الله، لَيُمْنُ الله، مُنُ الله، مُ الله، مِ الله، مِنُ الله، وقد قيل إنَّ (مِنُ الله) هذه مأخوذة مِنْ مُنُ[1].

وفي أَلِفِ (أَيْمُنُ الله) قولان:

- قيل إنها أَلِفُ الوصل، وهو الصحيح، بدليل مَنْ كَسَرَها، وليس مِنْ كلامهم همزةُ وَصْلٍ مفتوحةٌ إلا هذه، وهمزة لام التعريف[2].

- وقيل إنها أَلِف القطع، وهو مذهب مَنْ جعلها جمعاً، وهو رأي الكوفيين، وذكر السيرافي أن الزجاج كان يرى رأيهم[3]، وهذه الكلمة (أَيْمُن) هي مما اخْتصَّت في القَسَم بالرفع دون النَّصْب والجر، كما اختَصَّ بأشياءَ أُخَرَ

ونوادر أبي زيد، ص١٦٥، الكامل ٣ : ١٤٣٢، الخصائص ٢ : ١٣٠، المنصف ١ : ٦١، تحصيل عين الذهب، ص١٧٣، شرح المفصل ٥ : ٤١١، خزانة الأدب ٦ : ٥٠٣، وورد بلا نسبة في الإنصاف ١ : ٤٠٦، شرح الجمل لابن عصفور ٢ : ٥٣١، الاقتراح، ص ٩٧.

(١) معجم البلدان ١ : ١٨٩.

(٢) الكتاب ٣ : ٥٠٣، الإنصاف ١ : ٤٠٥، الجنى الداني، ص٥٣٨.

(٣) الكتاب ٣ : ٥٠٣، الإنصاف ١ : ٤٠٧، همع الهوامع ٤ : ٢٣٩.

ليس في غيره منها: فتح عين (لَعَمْرُ اللهِ لأفْعَلَنَّ) وفي غيرِه يجوز الفتحُ والضّمُ نحو: عُمْرُكَ طويل، وعَمْرُكَ طويل، في باب القَسم للإيذان بالمعنى الذي لَزِمَتْه، فإذا استُعْمِل اللام معه كان مرفوعاً، وإذا استُعْمِل بلا لام جاز النصب، تقول: عَمْرَكَ اللهُ، وعَمْرَكَ اللهَ، فنصب (عَمْر) على المصدر، ورفع اسم (الله) لكونه فاعلاً، كأنك قلت: عَمَّرَكَ اللهُ تعميراً، وناب (العَمْر) مناب التعمير، ونصب اسم الله تعالى فيمَن نَصَبَه بكونه مفعولاً في المعنى، كأنك قلت: سألتُ اللهَ تعْميركَ[1]

ومما يختصُّ به القسم: (جَيْرِ) وهو حرف بمعنى (نَعَمْ) مبني على الكسر، وكان قياسه الفتحَ مثل (أيْنَ) و (كَيْفَ) إلا أنه لَمْ يَكْثُر استعمالُه كـ (أين) و (كيف)، وبقي على أصل التقاء الساكنين، والمُقْسَم به محذوف، كأنك قلت: نَعَم وَحقِّك لأفْعَلَنَّ، وحذفت ذلك للعلم به.

ومن نوادر القَسَم أيضاً: (عَوْضُ) لأفْعَلَنّ وفيه ثلاثة أوجه[2]:

- عَوْضُ لأَفْعَلَنّ بالبناء على الضّمّ، كقبْلُ، وبعْدُ.

---

(١) الكتاب ١ : ٣٢٢، المسائل الشيرازيات ١ : ٥٣ — ٥٥ وما بعدها، المسائل العضديات، ص ٢٦٦، التبصرة والتذكرة ١ : ٤٤٨، شرح اللمع للواسطي، ص ٢٣٠، اللسان: (عَمَرَ).

(٢) الجمل، ص ٧٤، إصلاح الخلل، ص ١٩٥، شرح الجمل لابن خروف ١: ٥١٧، البسيط ٢ : ٩٤٦، اللسان: (عُوَضَ).

- وعوْضَ لأفْعَلَنَّ بالبناء على الفتح، كَحَوْثَ، وعوَضَ العائضينَ لأفْعَلَنَّ بالنَّصْبِ، وإضافته فنَصبُه على الظرف، بمنزلة قوله: دَهْرَ الدّاهرين، وإنما سمي الدَّهْرُ عوْضاً، لأنه لا ينْفَكُّ من ذلك، إذ لا يمضي جزء إلا ويُعتاضُ منه بجزء، فهو داخل في باب التعويض، فسمي عَوْضاً، وذلك كقول الشاعر:

رَضيعي لِبانٍ ثَدْيَ أُمٍّ تَحالَفا بِأسْحَمَ داجٍ عَوْضُ لا نَتَفَرَّقُ [1]

أي تحالفا بأسْحَمَ داجٍ عوْضُ لا نتفرق، يعني أنهما تحالفا في بطن أمهما، وقد دلّ عليه قوله: (أسْحَمَ داجٍ): أي تحالفا بهذه اللفظة، ولا يكون بينهما تَفرُّقٌ أبد الدهر، وثدي: منصوب على التمييز، وقوله: بـ (أسحم) يعني البطن، وقد استعار الثدي كما وصف بهما الرجل من أنهما تحالفا في بطن أمهما، والباء في كلمة (بأسحم) بمعنى (في) مثل قولك: زيد بالمسجد: يعني في المسجد.

---

(١) هذا البيت للأعشى في ديوانه، ص ٢٧٥، الجمل، ص ٧٥، شرح الجمل لابن خروف ١ : ٥١٧، شرح المفصل ٤ : ١٠٧، البسيط ٢ : ٩٤٧، شرح أبيات مغني اللبيب ٣ : ٣٢٤، وورد بلا نسبة في الإنصاف ١ : ٤٠١، شرح التسهيل ٣ : ٢١٨.

باب ما لم يُسَمّ فاعله

وهو الفعل الماضي الثلاثي السالم المرفوع أوله والمكسور ثانيه، والمحذوف فاعله ويقوم المفعول مقامه(١).

ويحذف الفاعل ويقوم المفعول مقامه لأحد الأسباب الثلاثة التالية: إما للخوف من ذكره، أو لجلالة الفاعل، أو لخِسَّتِهِ.

وكل فعل بُني لِما لَمْ يُسمَّ فاعلُه فلا بُدّ فيه من عمل ثلاثة أشياء: حذف الفاعل، وإقامة المفعول مقامه، وتغيير الفعل إلى صيغة (فُعِلَ)(٢).

وكل فعل ينقل إلى ما لَمْ يُسَمَّ فاعلُه لا يخلو من أن يكون صحيحاً أو معتَلاًّ، فالصحيح لا يخلو من أن يكون ثلاثياً أو زائداً على الثلاثة.

فإن كان ثلاثياً ضُمَّ أوّلُه وكُسِر ثانيه، وفُتِح ثالثه، مثل: ضُرِبَ، سُمِعَ.

وإن كان زائداً على الثلاثة ضُمَّ أوَلُه وكُسِرَ ما قبل آخره، مثل: أُكْرِم، واستُخْرِجَ.

وإن كان الفعل مستقبلاً فهو في جميع الثلاثي وغير الثلاثي يُضَمُّ أوَّلُه، ويُفْتَحُ ما قبل آخره، مثل: يُضْرَبُ ويُسْتخْرَجُ.

---

(١) الجمل، ص ٧٦.

(٢) شرح اللمع للواسطي، ص ٣٧.

وإن كان الفعل الماضي معتلَّ الفاء بالواو من نحو: وَعَدَ، وَقَفَ، وَهَبَ، فإنه يجوز فيه إذا بُنِيَ لِما لَمْ يُسَمَّ فاعله وجهان:

- همز الواو طلباً للتخفيف:

- وتركها على أصلها مضمومة:

مثل: وُعِدَ، وأُعِدَ. ووُهِبَ، وأُهِبَ. وقد قُرِئَ بهما جميعا في الآية الكريمة: ﴿وَإِذَا ٱلرُّسُلُ أُقِّتَتۡ﴾[1]، وقرِئ (وإذا الرُّسُلُ وُقِّتت)، فقد قرأ أبو عمرو ويعقوب: (وُقّتت)، وقرأ أبو جعفر: (وُقِتَت) بكسر القاف دون تشديدها، وقرأ الباقون: (أُقّتت)[2].

وإن كان معتلّ العين مثل: قال، باع، خاف، ونحوه من ذوات الواو، ففيه ثلاث إجراءات: حذف الضّمّة من أوله، ونقل الكسرة من عينه إلى فائه، وإبدال الواو ياءً، مثل: قِيل الرَّأْيُ، وصيغَ الذَّهبُ، وبيع المنزلُ.

وإن كان من ذوات الياء ففيه إجراءان هما: حذف الضّمّة من أوله، ونقل الكسرة من وسطه إلى فائه، فالأصل في بيعَ: بُيِعَ، كالصحيح، ولكن استُثْقِل الخروج من الضَّمّة إلى الياء المكسورة، فَغُيِّر على النحو الذي ذكرناه.

---

(١) سورة المرسلات: الآية رقم ١١.

(٢) المبسوط، ص ٤٥٦، السبعة في القراءات، ص ٦٦٦.

وخلاصة القول فإن أربعة أمور تقوم مقام الفاعل وهي:

المفعول به سواء كان الناصب من جملة الأفعال المتعدية إلى مفعول واحد أو اثنين أو ثلاثة، والمفعول بحرف جر والظرف من الزمان أو المكان إذا كانا مُتَمكّنين، والمصدر إذا كان مُعرّفاً أو منعوتاً أو مخصصاً، مثل: ضُرِبَ زيْدٌ، وأُعْطِيَ عمْروٌ دِرْهماً، وظُنَّ زيْدٌ قائماً، وأُعْلِم زيْدٌ عمرواً قائماً، ومُرّ بزيْدٍ، وسيرَ به يَوْمٌ، ومُشِيَ عليه فَرْسَخانِ، وقيل في فلانٍ قولٌ حسَنٌ. وما عدا هذه الأربعة لا يجوز أن يبنى لِما لَمْ يُسَمَّ فاعِلُه، مثل: الظروف غير المُتَمكِّنة، نحو: إذ، إذا، عند، ونحو ذلك، ومثل المصادر المُؤكِّدة لا غير، لأنها لم تُفِدْ أمراً زائداً على الفعل، ومثل: الأحوال، لأن ذلك يؤدي إلى رفعها وإضمارها، وهي لا تكون إلا نكرة. ومثل: التمييز في قولنا: تفَقَّأْتُ شَحْماً، وتَصَبَّبْتُ عَرَقاً، ومثل المفعول له لبطلان عِلَّة الفعل وعذره، ومثل: خبر كان وأخواتها، لأن أفعالها غير حقيقية، ولأن الأخبار تكون مفردة ومُقدّرة، وجملة، ومشتقة، ومُحْتمِلةً للضمير، فيبقى الضمير غير راجع على شيء[1].

ويشترط للفعل الذي يبنى لِما لَمْ يُسَمَّ فاعله ما يلي:

١- أن يكون مُتصَرِّفاً مُتَعدِّياً، فإن لم يكن كذلك فلا يجوز ردُّه إلى ما لم يُسَمَّ فاعلُه، فلذلك لا يجوز لنا بناء: (قام زيْدٌ، وخرج عَمْروٌ من هذا الباب) لأنه لا يتعدّى، ومن أجاز ذلك فهو على إضمار مصدر مُخَصّص تقديره: قِيمَ

(١) علل النحو، ص ٢٨٠، التبصرة والتذكرة ١ : ١٢٥.

القيامُ، وهذا هو رأي سيبويه، وقد ذكره الزجاجي، وأنكره الصيمري فقال: (لا فائدة من ذلك، لأن كل فعل سمي فاعله أو لم يُسَمَّ فاعله، فهو دالٌّ على مصدره)[1].

٢- ومن شرطه أن كل فعل يتعدّى إلى اثنين مثل: أعطى زيْدٌ عمرواً درهماً، فهذا لا لُبْس فيه، أما إذا كان فيه لُبْس مثل: أعطى زيدٌ عمرواً خالداً فيقام الأول مقام الفاعل من أجل اللُّبْس، وينتصب المفعول الثاني من هذا الباب ونحوه على حدّ انتصابه قبل بنائه لِمَا لَمْ يُسَمّ فاعلُه، وإن شئت كان انتصابه بهذا الفعل الموجود[2] وهذا يأتي على الخلاف، لأن بعض النحويين يقول: إن هذا الباب هو أصل قائم بنفسه وليس مُركّباً من غيره، واحتج هؤلاء بأفعال لم يُنْطق بفاعليها مثل: جُنَّ زيْدٌ، وحُمَّ عمروٌ، وهذا هو رأي الكوفيين والمبرّد وابن الطراوة[3].

٣- ومنهم من يقول إنها مبنيات، ومركبة من باب الفاعل وهو الصحيح مثل قولهم: قد بُويعَ زيْدٌ، وسُويرَ خالدٌ، وموضع الدليل فيه هو أن الياء والواو اجتمعا في كلمة واحدة، وقد سُبق الأول منهما بالسكون، ومع هذا فلم يُقْلَب ولم يُدْغم، لأن الواو مَدّة، كالألف من سايَرَ وبايَعَ، وكما أنه لا يصح الإدغام

---

(١) الكتاب ١ : ٢٢٨، الجمل، ص ٧٧، إصلاح الخلل، ص ١٩٦، التبصرة والتذكرة ١: ١٢٧.

(٢) الكتاب، ص ٤٢.

(٣) إصلاح الخلل، ص ١٩٩، همع الهوامع ٦ : ٣٦.

في فاعَلَ من هذا، فكذلك لا يَصِحُّ في (فوعِلَ) فَدَلَّ على أن المراعاة للأصل هي المانعة للإدغام.

٤- ومن شروطه أنه إذا اجتمع مفعول به ومصدر مخصص، أو ما يقوم مقام المصْدَر، فلا يجوز إلا إقامة المفعول به[١]، ولذلك تقول في: ضَرَبْتُ زيداً ضرباً، وضَرَبْتَه سوطاً، ضرب زيْدٌ ضرْباً، وضُرِبَ زيْدٌ سوطاً، لأن زيداً هو الذي وقع به الضرب، والفعل قد دلَّ على الضرب، فلا فائدة من إقامة المصدر، ولا ما أقيم مقام المصدر من السوط والمِقْرعة والعصا ونحوه، لأن هذه آلات وقع بها الحدث فهي بمنزلة الحدث.

٥- ومن شروطه أيضا أنه إذا اجتمع مفعولان أحدهما يتعَدّى الفعل إليه بنفسه والآخر بحرف جرٍّ، أقمت المفعول به، لأن الفعل أقوى في الدلالة عليه، ولذلك تقول: أُخِذَ من زَيْدٍ دينارٌ[٢]، ودُخِل بزيدٍ الدارُ، ومثله قول الشاعر[٣]:

---

(١) الجمل، ص ٧٩.

(٢) ائتلاف النصرة، ص ٧٧، التبيين، ص ٢٧٠.

(٣) هذا البيت منسوب لجرير ولكنه غير موجود في ديوانه، التبيين، ص ٢٧٢، خزانة الأدب ١ : ٣٣٧، وورد بلا نسبة في إعراب القرآن ٤ : ١٤٤، شرح المقدمة المحسبة ٢ : ٣٧٥، شرح المفصل ٧ : ٧٥، أمالي ابن الحاجب، ص ١٥٨، شرح الجمل لابن عصفور ١ : ٥٣٧، شرح التسهيل ٢ : ١٢٨، التهذيب الوسيط، ص ٣٩٩، ائتلاف النصرة، ص٧٨.

وَلَوْ وَلَدَتْ قُفَيْرَةُ جَرْوَ كَلْبٍ لَسُبَّ بذلكَ الجروُ الكِلابَا

فالكلاب منصوبة بـ (ولدت) وليس بـ (سُبَّ)، و (جرو) بناء على ذلك منادى، والتقدير: لو وَلَدت قُفَيْرةُ الكلاب، يا جرو كلاب، لسُبَّ بذلك الجرو، وعليه فلا يكون في تناقض لِمَا أصَّلْنا، وهناك وجه آخر يقتضيه المعنى ويحتمله الشعر، وتقديره: لَسُبَّ بالسَّبِّ، ورأي الزجاج هذا، ذهب إليه ابن بابشاذ. وقد قال النحاس: ورأيت أبا إسحاق يذهب إلى أن تقديره: ولو ولدت قفيرةُ الكلابَ، جرْوَ كلبٍ منصوب على النداء، وقد ضعّفَ ابن الحاجب هذا الرأي[1].

ومن المسائل التي وردت في (باب ما لَمْ يُسَمَّ فاعله) ما يلي:

أ- مسألة: سير بزيد يومان فرسخين[2]:

وفي هذه المسألة ثلاثة أوجه من الإعراب، حيث أنه يوجد ثلاثة أشياء، يجوز في كل واحد منها أن يقوم مقام الفاعل، لأن فيه فائدة، ولا خلاف في ذلك، إنما الخلاف في الاختيار:

- فذهب قوم إلى أن الاختيار هو إقامة الجار والمجرور، وهو رأي

(١) إعراب القرآن ٤ : ١٤، التبيين، ص ٢٧٣، أمالي ابن الحاجب، ص ١٥٨، شرح الجمل لابن عصفور: ١ : ٥٣٧، ائتلاف النصرة، ص ٧٨.

(٢) الجمل، ص ٨٠.

سيبويه وعامة البصريين[1]، لأن المعنى يقتضيه من حيث وقَّعَ السَّيْرُ به.

- وذهب قوم إلى أن الاختيار هو إقامةُ أحد الطرفين، لأنه هو الذي يتبين فيه الإعراب، وهذا هو رأي هشام والكوفيين، وقالوا لا يجوز إلا الرفع في الظرف، لكن ابن جني أضاف إليها المصدر، وأجاز اختيار أي واحد منها إذا اجتمعت[2].

وإذا أقمت الجار والمجرور قلت: سير بزيدٍ يومين فرسخين، ولا يجوز أن تُقدِّم (بزيدٍ) على (سِيرَ) سواء اعتقدت أنه فاعل أو مبتدأ.

وإذا أقمت أحد الظرفين مقام الفاعل رَفَعْتَ، وجاز حينئذٍ أن تقدّم الجارَّ والمجرور، وألا تقدِّمه، فتقول: بزيدٍ سِيرَ يومان فرسخين، لأنه في محل مفعول، وكذلك إذا نَصَبْتَ الفرسخين واليومين جاز التقديم والتأخير، ولا يجوز التقديم مع الرفع إلا إذا اعتقدت أنهما مبتدآن، فتقول: اليومان سيرا بزيدٍ فرسخين، فإن قَدَّمْتَ الفرسخين جاز رفعهما أيضاً، فتقول: اليومان الفرسخان سيراهما بزيدٍ، اليومان: مبتدأ أول، والفرسخان: مبتدأ ثان، و (سيرا): خبر عن الفرسخين، والألف عائدة عليهما، و (هما) عائدة على اليومين، ولو أنك نصبتهما فإنك لا تحتاج إلى عائد إلا على قول من قال: زيداً ضربتُه، فتقول: اليومين الفرسخين سيرا بزيدٍ.

---

(١) ارتشاف الضرب ٣ : ١٣٣٤.

(٢) اللمع، ص ٨٣، ارتشاف الضرب ٣ : ١٣٣٤.

ب- مسألة ضُرِبَ بزيدٍ ضَرْبٌ شديدٌ[1]:

وفي هذه المسألة وجهان، فإن أسقطت الباء كان وجهاً واحداً: ضُرِب زيْدٌ ضرباً شديداً، وكذلك إذا كان المصدر غير منعوت كان وجهاً واحداً: ضُرِبَ بزَيْدٍ ضرباً[2]، وإنما يحصل في المصدر فائدة بالنعت، قال الله تعالى: ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي ٱلصُّورِ نَفۡخَةٞ وَٰحِدَةٞ﴾[3].

وإن قلت: ضُرِبَ بزيدٍ على الحائط ضرباً شديداً وضربتان[4] جاز ثلاثة أوجه، إلا أنك تُقدّم ما يقيمه مقام الفاعل إلى جنب الفعل إذا أدى إلى التباس، ومثل هذه المسألة: ضُرِبَ بزيدٍ على أعلى الحائط ضربتان[5]، فإن أسقطت (على) لم يجز إلا وجه واحد، لأن (أعلى) اسم، و(الأعلى) هو المضروب بزيدٍ، وليس كذلك إذا كان مع (على) لأن زيداً هو المضروب فوق الحائط.

جـ- مسألة: أُعطِي بالمعطى ثلاثين ديناراً ديناران[6]:

وفي هذه المسألة وأمثالها أربعة أوجه:

- إذا لم تشْغلِ الفعل ولا اسم المفعول المشتق منه بحرف جر، نصبت

(١) الجمل، ص ٨٠، الأصول ٢ : ٢٩٧.

(٢) الجمل، ص ٨٠.

(٣) سورة الحاقة: الآية رقم ١٣.

(٤) الجمل، ص ٨١.

(٥) الجمل، ص ٨١، الفوائد والقواعد، ص ٢٠٣.

(٦) الجمل، ص ٨١، ٨٢.

الثلاثين والدينارين، فقلت: أعطي المعطى ثلاثين ديناراً دينارين، ومعنى هذا الكلام: أعطي دينارين الرجل المعطي ثلاثين.

- فإن شغلتهما بحرفي جرّ رفعت الثلاثين والدينارين، فقلت: أُعْطِي بالمُعْطى به ثلاثون ديناراً ديناران، والمعنى: أُعطي بالثوب المُعطى به ثلاثون ديناراً ديناران، والمعنى يختلف كما اختلف الإعرابُ، وعلى الوجه الأول يجوز تقديم الدينارين على المُعْطى وعلى أُعطي، وعلى الوجه الثاني يجوز تقديمهما على المُعطى، ولا يجوز تقديمهما على أُعطي.

- فإن شَغَلْتَ معمول الأول بحرف جرٍ دون الثاني رَفَعْتَ الدينارين ونصبت الثلاثين، فقلت: أُعطي بالمُعطي ثلاثين دينارا ديناران، والمعنى: أعطي بالمملوك المُعْطي ثلاثين ديناراً ديناران.

- وإن شغلت معمول الثاني بحرف جر دون الأول نَصبْتَ الدينارين ورفعت الثلاثين، وعلى هذا يقاس جميع ما يرد في هذا الباب.

د- مسألة: زيد في رزق عمرو عشرون دينارا[1]:

لا يوجد في هذه المسألة إلا وجه واحد، وهو رفع العشرين، لأنه لا ضمير في الفعل، فإن قُدّم (عمرو) قيل عمْروٌ زِيدَ في رزقه عشرون ديناراً، جاز في العشرين الرفع والنصب، أما النّصب فعلى أن يكون في (زِيدَ) مضمر يرجع على (عمرو)، ويظهر في التثنية والجمع، وفي الضمير الثاني إن شئت أَضْمَرْت،

(١) الجمل، ص ٨٢.

وإن شئتَ لم تَضْمِر (والمقصود رزقه)، وأما الرفع فهو على أن لا يكون في (زيدَ) ضمير، لأن الضمير المتّصل بالرزق قد أغنى عنه، وعلى هذا يكون (زيدَ) مفرداً على كل حال، وعلى هذا يقاس قولنا: عبد الله أُعْطِيَ بمتاعه خمسون، ونحو ذلك.

هـ- مسألة: قوله: ولا يجوز: أُدْخِلَ بزيدٍ الدار[1]:

وهي كما ذكر، لأن الهمزة إنما أتي بها للتعدية، والباء إنما أتي بها للتعدية، فلم يجمع بينهما، فإن أسْقَطْتَ أحَدَهُما جاز، فقلت: أُدْخِلَ زَيْدٌ الدّارَ، ودُخِلَت بزيدٍ الدَّارُ، فإن أسقطتهما جميعاً جاز، وسقط (زيد)، فقلت : دُخِلَت الدّارُ والمعنى يختلف باختلاف الإعراب. وأما قوله: كُسِيَ المَكْسُوُّ جُبَّةً قميصاً[2]، فهي على نحو: أُعْطِيَ المُعطى، ويجوز فيها أربعة أوجه.

(١) المصدر السابق، ص ٨٢.

(٢) المصدر السابق، ص ٨٣.

باب اسم الفاعل

إذا كان اسم الفاعل بمعنى الماضي كان مضافاً إلى ما بعده، وجرى مجرى سائر الأسماء في الإضافة[1].

والأسماء التي تعمل عمل الأفعال هي خمسة: أسماء الفاعلين، وأسماء المفعولين، والصفات المشبهة بأسماء الفاعلين، والمصادر المقدّرة، بـ (أنْ) والفعل، وأسماء الأفعال مثل: تَراكِ زَيْداً، فهذه جملةُ الأسماء العاملة التي فيها حروف الفعل.

ويستعمل اسم الفاعل على ثلاثة أوجه: للماضي، وللحال، وللاستقبال، (علما بأن ابن الطراوة قال بأن اسم الفاعل واسم المفعول لا يستعملان إلا للحال)[2]، كما أنّ الفعل كذلك يستعمل لهذه الحالات الثلاثة، إلا أن الفعل تختلف صيغه في الزمان وتتفق في اسم الفاعل، لأن الأفعال بابها الّصرّف، فإذا ثبت هذا فالذي يعملُ من هذه الثلاثة هو الذي يراد به الحال والاستقبال دون الماضي، لأنه قد ضارَعَ الفعل المستقبلَ من ثلاثة أوجه هي: دخول لام الابتداء عليهما، وجريانه عليه في حركاته وسكناته، وكونه على مثال عدد حروفه، فلما ضارعه هذه المضارعة كُلّها عَمِلَ عَمَلهُ، فقلت: إنّ زيداً ضاربٌ فلاناً السّاعةَ

---

(١) الجمل، ص ٨٤.

(٢) البسيط ٢ : ٩٩٩.

أو غداً، كما يكون المستقبل، ولو أردت الماضي لكان مضافاً، لأنه لا مضارعة بينه وبين الفعل الماضي من الأوجه الثلاثة، وقد كان الكسائي يُعْمِلُهُ، وهو بمعنى المُضِيِّ[1] واحتجَّ بذلك في أمرين:

- الأول: قوله تعالى: ﴿ وَكَلْبُهُم بَٰسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِٱلْوَصِيدِ ﴾[2]، وقال: هذا للماضي.

- والثاني: حكايته عن العرب: مثل قولنا: هذا مارٌّ بزيدٍ أمسٍ، ولا دليل على البصريين فيهما.

أما الآية، فهي حكايةُ حالٍ ماضيةٍ، بمنزلة قوله سبحانه وتعالى: ﴿ هَٰذَا مِن شِيعَتِهِۦ وَهَٰذَا مِنْ عَدُوِّهِۦ ﴾[3]، وليس بحاضرٍ وإنما هو على الحكاية[4].

وكذلك لا دليل في قولك: هذا مارُّ بزيدٍ أمسِ، لأنه لا يُعْمِلُه في مفعول به صريح فيكون دليلاً، وإنما أعمله في الجار والمجرور، والجار والمجرور بمنزلة الظروف التي تعمل فيها روائِحُ الأفعال، فثبت أنه لا يعمل إلا ما كان للحال أو الاستقبال.

وينقص اسم الفاعل عن الفعل بستة أمور هي:

---

(١) شرح الجمل لابن عصفور ١ : ٥٥٠، ارتشاف الضرب ٥ : ٢٢٧٢، الجمل، ص٨٤.

(٢) سورة الكهف: الآية رقم ١٨.

(٣) سورة القصص: الآية رقم ١٥.

(٤) المقتصد ١ : ٥١٣.

١- أنه لا يعمل أو يعتمد على كلام قبله من مبتدأ أو موصوف، أو موصول، أو صاحب حال أو ألف استفهام، أو (ما) النافية، والفعل يعمل معتمداً وغير معتمد بحق الأصل، ولا يعمل اسم الفاعل إلا معتمداً على ما ذكرنا بحق اسم الفاعل، مثل: هذا ضاربٌ زيداً، ومررتُ برجلٍ ضاربٍ زيداً، وهذا عمرو ضاربٌ زيداً، وقد أجاز الكوفيون والأخفش أن يعمل اسم الفاعل غير معتمد[1].

٢- أنه لا يعمل إذا كان لما مضى، وقد ذُكِرَ، والفعل يعمل على كل حالٍ لِمَا ذكرنا.

٣- أن اسم الفاعل إذا جرى على غير مَنْ هو له بَرَزَ ضميرُه، وليس كذلك الفعلُ، تقول: زيْدٌ هِنْدٌ ضاربُها هو، وفي الفعل تقول: زيدٌ هنْدٌ يضربُها، ولو نصبت هنداً فقلت: زيدٌ هنداً يضربها، فإنه يجوز ولا تحتاج إلى إبراز الضمير.

٤- أن اسم الفاعل إذا ثنّي أو جُمِع، وقد دَخَلَ عليه مُضْمر حذفت نونه أبداً نحو قولك: الزيدان مخاطباني، والزيدون مخاطبوني، ولا يجوز إثبات النون عند الجميع، كما تثبت في الفعل نحو قولك: يخاطبانك، يخاطبونك، لأن النون في اسم الفاعل كالعوض من التنوين، فلا يُجْمع بين النون والمضمر، كما لا

---

(١) البسيط ٢ : ٩٩٩، شرح الجمل لابن عصفور ١ : ٥٣٣، ارتشاف الضرب ٥ : ٢٢٧١.

يجمع بين التنوين والمضمر، وذلك ما قام مقام التنوين.

٥- أن اسم الفاعل يُقدّر بالمفردات دون الجمل، والفعل يُقدّر بالجمل، ولذلك إذا سمّيْتَ باسم الفاعل أعْرَبْتَ، وإن سميت باسم الفعل، وفيه ضمير حكيتَ مثل التسمية بـ (قام، يقوم) نحو قولك: زيْدٌ قام ويقوم، لأن الجمل تُؤدَّى محْكيَّةً على حالـها، كقولهـم: (الصَّيْفَ ضَيَّعْتِ اللَّبن)[1].

٦- أن الألف في قولك: (ضاربان)، والواو في قولك (ضاربون) هي حرف، وفي الفعل من قولك: تضربان وتضربون اسم يدلُّ على ذلك انقلابهما إلى الياء في حال النصب والجر كانقلابهما في الزيدين والزيدون، فإذا ثبت هذا عُلِم أن اسم الفاعل ينقص عن الفعل هذه الأمور الستة التي ذكرنا.

والفرق بين اسم الفاعل إذا كان للماضي، وبين إذا كان للحال والاستقبال خمسة أمور هي:

أ- ومنها أنه لا يتعرّف بما يضاف إليه من المعارف إذا كان للحال والاستقبال، لأنه يعمل عَمَل الفعل، والفعلُ نكرة، فكذلك ما وقع موقعه، ومن هنا وقع صفة للنكرة، وحالاً للمعرفة نحو قولك: مررت برجلٍ ضارِبٍ عمْرواً، ومررت بزيدٍ ضارِبَ عَمْرواً غداً، وهذا لا يجوز إذا أردت الماضي لأنّهُ تعرّف بما أضيف إليه، والمعارف لا تقع أحوالا ولا صفاتٍ للنكرات.

ب- ومنها إذا ثُنّيَ أو جُمِعَ جاز وجهان: إثباتُ النون والنَّصبُ، وحذفُها

(١) المقتضب ٢ : ١٤٥، جمهرة الأمثال ١ : ٥٧٥، مجمع الأمثال ٢ : ٦٨.

والجَرُّ. وإذا كان للماضي فَحَذْفُها والجَرُّ نحو قولك: هذان ضاربان زيداً غداً، وضاربا زيدٍ أمسِ، فإن دَخَلت الألف واللام جاز في اسم الفاعل، أما إن كان للماضي ففيه ثلاثة أوجه: إثبات النون والنّصب، وحذفها والجر، ولا يجوز الجر في الواحد إلا إذا كان مضافاً إلى ما فيه الألف واللام على التشبيه بالحَسَنِ الوَجْهِ، والثالث: يجوز حذفها والنصبُ إذا كان في اسم الفاعل ألف ولام، لأنها في هذه الحال قد أشبهت الأسماء الموصولة التي بمعنى الذي، فحُذِفَت النون كما حُذِفَت من الموصلات للطّول، كما ورد في قول الشاعر[1]:

أَبَني كُلَيبٍ إنَّ عمَّيَّ اللذا   قَتَلا الملوكَ وَفكَّكا الأغلالا

وقول شاعر آخر:

وإنَّ الذي حانت بِفَلْجٍ دِمَاؤُهُم   هُمُ القَوْمُ كُلُّ القَوْمِ يا أُمَّ خَالِدِ[2]

---

(١) هذا البيت للأخطل في ديوانه، ١ : ١٠٨، الكتاب ١ : ١٨٦، المقتضب ٤ : ١٤٦، التبصرة والتذكرة ١ : ٢٢٣، سر صناعة الإعراب ٢ : ٥٣٦، تحصيل عين الذهب، ص ١٥٥، الإفصاح، ص ٣٠٠، خزانة الأدب ٦ : ٦، وورد بلا نسبة في المسائل العسكرية، ص ٢٨١، إصلاح الخلل، ص ٢٠٥، البسيط ٢ : ١٠٠٧.

(٢) هذا البيت للأشهب بن رميلة (شعراء أمويون)، ص٢٣١، الكتاب ١: ١٨٧، المقتضب ٤: ١٤٦، التبصرة والتذكرة ١: ٢٢٣، سر صناعة الإعراب ٢: ٥٣٧، تحصيل عين الذهب، ص١٥٦، الإفصاح: ص٣٠١، خزانة الأدب ٦: ٢٥، ونسبة ابن السيد إلى الفرزدق في إصلاح الخلل، ص٢٠٥، وورد بلا نسبة في البسيط ٢: ١٠٠٧.

فإن كانت الألف واللام لتعريف العهد لم يَجُزْ إعمالُ اسم الفاعل مِنْ بَعْدِ دخول الألف واللام.

ج- وإذا صُغِّر اسم الفاعل لم يعمل وقد أجازه الكسائي والنحاس والكوفيون إلا الفراء[1]، نحو هذا ضُوَيْربُ زيدٍ غداً، وليس كذلك الفعل الذي لا يتصرَّف في باب التعجب نحو: ما أُحَيْسِنَ زَيْداً، وقول الشاعر:

يا ما أُمَيْلِحَ غزلاناً شَدَنَّ لنا   من هَؤُلَيَّائِكُنَّ الضَّالِ والسُّمُرِ[2]

د- ومتى عطفتَ على ما بعد اسم الفاعل نحو: هذا ضَارِبٌ زَيْداً وعَمْرَواً، نُظِرَ، فإن كان للحال والاستقبال كان عطفاً على الموضع، وإنْ كان لِمَا مَضَى كان منصوباً بإضمار فعلٍ، كأنه قال: ويَضْرِبُ عمرواً، وكذلك إذا كان اسم الفاعل يَتَعدَّى إلى اثنين، وهو لِمَا مضى، كان الثاني منصوباً بإضمار فِعْلٍ[3]، مثل: هذا معطي زيدٍ درهماً أمسِ: أي أعطاه درهماً، كقوله سبحانه وتعالى في

(١) شرح التسهيل ٣: ٧٤، ارتشاف الضرب ٥: ٢٢٦٨.

(٢) نسب هذا البيت إلى أكثر من شاعر، فقيل إنه للعرجي أو للمجنون أو لذي الرُّمَّة أو لكامل الثقفي أو لعلي بن محمد العريني وغيرهم، وهو موجود في ملحقات ديوان العرجي، ص١٨٣، وديوان المجنون، ص١٦٨، وهو غير موجود في ديوان ذي الرُّمة. خزانة الأدب ١: ٩٣، شرح أبيات مغني اللبيب ٨: ٧١، وورد بلا نسبة في التبصرة والتذكرة ١: ٢٧٢، والفوائد والقواعد، ص٥٥٨، شرح اللمع للواسطي، ص١٧٩، شرح الجمل لابن عصفور.

(٣) الأصول ١: ١٢٨، التبصرة والتذكرة ١: ٢١٩، شرح الجمل لابن عصفور ١: ٥٥٦.

محكم كتابه العزيز: ﴿ فَالِقُ ٱلْإِصْبَاحِ وَجَعَلَ ٱلَّيْلَ سَكَنًا وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ حُسْبَانًاۚ ذَٰلِكَ تَقْدِيرُ ٱلْعَزِيزِ ٱلْعَلِيمِ ﴾[1]، فـ: (سَكَنَاً) وما بعدها منصوب بإضمار فعل، لأنَّ الفَلْقَ والجَعْلَ قد كانا، وهذا هو مذهب أكثر النحويين، عدا أبي سعيد[2]، فإنه كان يجيز أن يكون للحال والاستقبال، لأنَّ هذا كُلَّ يوم مُحْدَثٌ، ولكن هذا الرأي ضعيف بدليل قوله سبحانه وتعالى: ﴿وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ حُسْبَانًا ﴾[3].

وبدليل قول الشاعر:

بَدَا لي أنِّي لَسْتُ مُدْرِكَ ما مضى ... ولا سابقاً شيئاً إذا كان جائيـا[4]

وقول شاعر آخر:

إنِّـي بِحَبْلِـكِ وَاصِلٌ حَبْلِـي ... وَبِرِيشِ نَبْلِـكِ رَائِشٌ نَبْلِـي[5]

---

(١) سورة الأنعام، آية: ٩٦.

(٢) شرح التسهيل ٣: ٧٨.

(٣) سورة الأنعام، آية: ٩٦.

(٤) هذا البيت لزهير بن أبي سلمى في ديوانه، ص١٦٩، الكتاب ١: ١٦٥، الأصول ١: ٢٥٢، الجمل، ص٨٦، تحصيل عين الذهب، ص١٣٦، شرح التسهيل ٢: ٣٨١، شرح الكافية ١: ٤٢٧، تخليص = الشواهد، ص٥١٢، خزانة الأدب ٨: ٤٩٢، ونَسَبهُ سيبويه إلى صِرْمَة الأنصاري في الكتاب ١: ٣٠٦، ونسبه آخرون إلى زهير أو صِرْمة: تحصيل عين الذهب، ص٢٠٣، والحلل ص١١٠، وخزانة الأدب ٩: ١٠٥، وهو بلا نسبة في الكتاب ٢: ١٥٥، الخصائص ٢: ٣٥٣، شرح التسهيل ٢: ٥٢.

(٥) هذا البيت لامرئ القيس في ملحقات ديوانه ٢: ٦٤٩، الحلل، ص١١٢، وورد في

وقول آخر:

وكم مَالِئٍ عينيه مِنْ شَيءٍ غَيْرِهِ   إذا راحَ نحو الجَمْرَةِ البِيضُ كالدُّمى[1]

هـ- ومنها أنه جَوَّزَ في اسم الفاعل إذا ثُنِّيَ أو جُمِعَ (وليس فيه ألف ولام) حذف النون والنَّصْب، ومثل ذلك قوله: هذان ضاربا زيداً غداً، وهذا لا يجوز إلا إذا كان مع اسم الفاعل ألف ولام، ويدل على صِحّة ذلك أن البيت المستشهد به فيه ألف ولام وهو:

الحَافِظُو عَوْرَةَ العَشِيرَةِ لا   يَأْتِيهِمُ مِنْ وَرَائِنَا وَكَفُ[2]

الحلل أنه يروى لامرئ القيس بن عباس الكندي، وكذلك في شرح الجمل لابن خروف ١: ٥٣٦، البسيط ٢: ١٠٢٣، ونسب إلى النمر بن تولب في تحصيل عين الأدب، ص١٣٥، وورد بلا نسبة في الكتاب ١: ١٦٤، الجمل، ص٨٦.

(١) هذا البيت لعمر بن أبي ربيعة في شرح ديوانه، ص٤٥٩، الكتاب ١: ١٦٥، الجمل، ص٨٧، تحصيل عين الذهب، ص١٣٥، شرح الجمل لابن خروف ١: ٥٣٨، البسيط ٢: ١٠٢٨.

(٢) نسب هذا البيت إلى قيس بن الخطيم في ديوانه، ص١١٥، أدب الكاتب، ص٢٥٠، الجمل، ص٨٩، الحلل، ص١٢٢، شرح الجمل لابن عصفور ١: ٥٤٤، ونسب إلى الأنصاري أو رجل من الأنصار في المقتضب ٤: ١٤٥، التبصرة والتذكرة ١: ١٢٢، الإفصاح، ص٢٩٩، ونسب إلى رجل من الأنصار أو قيس بن الخطيم: تحصيل عين الذهب، ص١٥٥، ونسبه البغدادي وغيره إلى عمرو بن امرئ القيس الخزرجي، ونسب في خزانة الذهب ٤: ٢٧٢ إلى مالك بن العجلان الخزرجي، وورد بلا نسبة في الإيضاح، ص١٣٦، والبسيط ٢: ١٠٠٧، ١٠٠٦.

وقول شاعر آخر يستشهد أيضاً:

الضَّارِبـون عُمَيْراً عن بُيُوتِهِـمُ ... بالتَّـلِّ يوم عُمَيْـرٌ ظَالِـمٌ عـادي[1]

فأثبت النون ونصب.

وقال شاعر آخر كذلك يستشهد به:

الفَارِجـو بـابِ الأميـرِ المُبْهَـمِ[2]

وإذا كان اسم الفاعل بمعنى الحال والاستقبال فإنه لا يتعرف بما أضيف إليه من جهة السماع[3]، كما في قوله عز وجل: ﴿عَارِضٌ مُّمْطِرُنَا﴾ في الآية الكريمة: ﴿فَلَمَّا رَأَوْهُ عَارِضًا مُّسْتَقْبِلَ أَوْدِيَتِهِمْ قَالُوا۟ هَٰذَا عَارِضٌ مُّمْطِرُنَا ۚ بَلْ هُوَ مَا ٱسْتَعْجَلْتُم بِهِۦ ۖ رِيحٌ فِيهَا عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾[4].

وقول الشاعر:

---

(١) هذا البيت للقطامي في ديوانه، ص٨٨، المقتضب ٤: ١٤٥، الجمل، ص٨٩، الحلل، ص١١٩، شرح الجمل لابن خروف ١: ٥٤٢.

(٢) نسب هذا البيت من الرجز لرجلٍ من ضَبَّة: الكتاب ١: ١٨٥، التبصرة والتذكرة ١: ٢٢٢، تحصيل عين الذهب، ص١٥٤، الحلل، ص١٢١، ونسبه ابن خروف في شرح الجمل ١: ٥٤٣ لرؤية وهو ليس في ديوانه، وورد بلا نسبة في المقتضب ٤: ١٤٥.

(٣) الجمل، ص٩٠.

(٤) سورة الأحقاف، آية: ٢٤.

يـا رُبَّ غَابِطِنا لو كـان يَطْلُبُكُـمْ لاقى مُبَاعَـدَةً منكم وحِرْمانـا[1]

فموضع الدليل وقوعه بعد (رُبَّ) المختصة بالنكرات، وف يالآية الكريمة وقوعه صفة لـ (عارض) وهو نكرة. وقد قال الزجاج: (ممطرنا: لفظُه لفظ معرفة وهو صفة للنكرة، والمعنى: عارضٌ ممطرٌ إيانا)[2].

ومما هو بمنزلة اسم الفاعل في أنه لا يَتعَرَّفُ بما أضيف إليه، مثل قولهم: هذا رجلٌ غيرك، وهذه امرأةٌ مِثْلُكِ، وشِبْهُكِ، وضَرْبُكِ، لأن هذه الأشياء لَمَّا لَمْ تنحصر مغايرتُها ومشابَهَتُها لم تَتَعَرَّف، فإن انحصرت جاز أن تَتَعَرَّف، مثل قوله عز وجل: ﴿ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾[3]، فقد ذهب سيبويه والفرَّاء والأخفش بأن (أنعمت عليهم ...) نعت لـ (الذين)، لأنه قد عُلِمَ أنه من غُضِبَ عليه فهو ضِدٌّ من أُنْعِمَ عليه، وبناء على ذلك فيمكن أن تقول: مررت بالمتحرِّكِ غير السَّاكنِ، وبالقائِمِ غير القاعد، فيكون نعتاً، وأما قولك: (شَبيهُكِ) فإنه يتعرَّف بما أضيف إليه.

---

(١) هذا البيت لجرير في ديوانه ١: ١٦٣، الكتاب ١: ٤٢٧، المقتضب ٤: ١٥٠، الجمل، ص٩١، التبصرة والتذكرة ١: ١٧٦، تحصيل عين الذهب، ص٢٤٢، الحلل، ص١٢٤، شرح الجمل لابن خروف ١: ٥٤٥، البسيط ٢: ١٠٤٦، شرح أبيات مغني اللبيب ٧: ١٠٠، وورد بلا نسبة في شرح التسهيل ٣: ١٧٩.

(٢) معاني القرآن وإعرابه ٤: ٤٤٥.

(٣) سورة الفاتحة، آية: ٧.

الأمثلة التي تعمل عمل اسم الفاعل:

والأمثلة التي تعمل عمل اسم الفاعل خمسة: ثلاثة منها لا خلاف في إعمالها وهي: فعولٌ وفَعَّالٌ ومفعالٌ، واثنان في إعمالهما خلاف، وهما: فعيل، وفَعِلَ، وقال سيبويه بإعمالهما إذا كانا من أفعال متعدية كإعمال الثلاثة الأوَل[1]، ووافقه الجرمي في إعمال (فَعِلَ) وخالفه في (فَعيل) مع سائر النحويين، بينما أنكر الكوفيون إعمال هذه الصيغ بِرِمَّتها[2]، وجميع ذلك ليس بجارٍ على الفعل، بل هو معدول عن الجاري، وإذا اعتبرت ذلك وجدته صحيحاً.

ولا تُسْتَعْمَلُ هذه الأمثلة إلا لمن تكرَّر منه الفعل، ومثال إعمالها: هذا ضَرُوبٌ زيداً، وضَرَّابٌ زيداً، ومضرابٌ زيداً، وضَرِيبٌ زيداً، وضَرِبٌ زيداً، فإن كان لما مضى حُذِفَ التنوين وانجرَّ، وكذلك الحكم في كل ما كان من الأفعال المتعدية، ولا تكون هذه الأمثلة إلا من فعلٍ ثلاثي، لأنها كلها معدولة عن اسم الفاعل من الفعل الثلاثي، ولا يأتي فَعَّال من رباعي، لذا فمن الخطأ القول: (لأَّ ال) في بائع اللؤلؤ[3] وذلك لسببين: الأول أن لؤلؤاً رباعي بوزن فُعْلُل وفعَّال لا يكون من الرباعي، لأنه هَدْمٌ للأصول. والثاني لأن لام لؤلؤ

---

(١) الكتاب ١: ١١٢.

(٢) المقتضب ٢: ١١٤، التبصرة والتذكرة ١: ٢٢٧، شرح الجمل لابن عصفور ١: ٥٦٠، ارتشاف الضرب ٥: ٢٢٨٣.

(٣) المنصف ١: ١٥٢، شرح التصريف، ص٢٥٤، المسائل العضديات، ص١١٤.

همزة، وهي في (لأَّال) لام، فكيف يكون ذلك، وإن كان كذلك علمت أن هذه الأمثلة إنما تبنى من الثلاثي.

والدليل على استعمال هذه الأمثلة، قول الشاعر:

ضَرُوبٌ بِنَصْلِ السيفِ سُوقَ سِمَانِها   وإن عَدِمُوا زَاداً فإنَّكَ عَاقِرُ(1)

وقول آخر في إعمال (فَعَّال):

أخا الحربِ لَبَّاسَاً إليها جِلالَهَا   وَلَيْسَ بِوَلاَّجِ الخَوالِفِ أَعْقَلا(2)

وقال تميم بن أبي مقبل في إعمال (مفعال):

شُمٌّ مَهاوِينُ أبدانَ الجَزُورِ مَخَا   ميصُ العَشِيَّاتِ لا خَوْرٌ ولا قُزُمُ(3)

---

(1) هذا البيت لأبي طالب في ديوانه، ص٦٧، الكتاب ١: ١١١، التبصرة والتذكرة ١: ٢٢٥، الحلل، ص١٢٧، شرح الجمل لابن خروف ١: ٥٥٣، خزانة الأدب ٤: ٢٤٢، وورد بلا نسبة في المقتضب ٢: ١١٣، الأصول ١: ١٢٤، الجمل، ص٩٢، الإفصاح، ص٢٥٧، شرح الجمل لابن عصفور ١: ٥٦٠.

(2) هذا البيت منسوب للقلاخ المنقري: الكتاب ١: ١١١، التبصرة والتذكرة ١: ٢٢٥، تحصيل عين الذهب، ص١١٢، وورد بلا نسبة في المقتضب ٢: ١١٣، شرح التسهيل ٣: ٧٩، شرح الجمل لابن عصفور ١: ٥٦٠.

(3) هذا البيت نسبه ابن السيرافي إلى تميم بن أبي مقبل في شرح أبيات سيبويه ١: ٢١٥، وهو للكميت في ديوانه ١: ٤٠٣، الكتاب ١: ١١٤، التبصرة والتذكرة ١: ٢٢٨، تحصيل عين الذهب، ص١١٧ ونسب إلى تميم بن أبي مقبل في الخزانة ٨: ١٥٠، وورد بلا نسبة في شرح التسهيل ٣: ٨٠.

والقُزُم: الأقزام، الذين قاماتهم قصيرة، يقال: قوم قُزُمٌ. والمهاوين: جميع مهوان. وشاهد إعمال (فعيل) قوله:

حتى شآها كَلِيلٌ مَوْهِناً عَمِلٌ   بَاتَتْ طِرَاباً وباتَ اللَّيْلَ لَمْ يَنمِ[1]

وقد اسْتَضْعَفَ هذا الشاهد لأنه عمل في الظروف فلا دليل فيه.

وشاهد فَعِلَ:

حَذِرٌ أُموراً لا تَضِيرُ وآمِنٌ   مَا لَيْسَ مُنْجِيَه مِنَ الأَقْدَارِ[2]

(١) هذا البيت لساعدة بن جُؤَيَّة في شرح أشعار الهذليين ٣: ١١٢٩، الكتاب ١: ١١٤، التبصرة والتذكرة ١: ٢٢٦، تحصيل عين الذهب، ص١١٦، شرح التسهيل ٣: ٨٠، خزانة الأدب ٨: ١٥٥، وورد بلا نسبة في المقتضب ٢: ١١٥، شرح الجمل لابن عصفور: ١: ٥٦٢.

(٢) هذا البيت نسب إلى أبان اللاحقي، وإلى ابن المقفع، وعوَّل من نسبه إلى أبان على ما رواه المازني عن أبان أن سيبويه سأله عن بيت في إعمال فَعِلَ، فَصَنَعَ له هذا البيت: تحصيل عين الذهب، ص١١٥، الحلل، ص١٣١، شرح الجمل لابن خروف ١: ٥٥٤، شرح التسهيل ٣: ٨١، البسيط ٢: ١٠٥٨، خزانة الأدب ٨: ١٦٩، وورد بلا نسبة في الكتاب ١: ١١٣، المقتضب: ٢: ١١٦، التبصرة والتذكرة ١: ٢٢٧، الجمل، ٩٣، إصلاح الخلل، ص٢٠٦، شرح الجمل لابن عصفور ١: ٥٦٢.

وهذه الأمثلة إذا عملت كما ذكرنا، جاز تقديم معمولها، كقول الشاعر:

بَكَيْتُ أخا اللأْوَاءِ يُحْمَدُ يَوْمُهُ كَرِيمٌ رُؤوسَ الدَّارِعينَ ضَرُوبُ[1]

وجموع هذه الأمثلة تعمل عمل هذه الأمثلة، مُسْلِمَةً كانت أو مُكَسَّرة، لأن جمع التكسير وإن اخْتَلَفَ في جماعته نَظْمُ واحِدِه، فإنه يجري مجرى الآحاد، وذلك بدليل وصف الآحاد به، نحو قولك: بُرْمَةٌ أعشارٌ، وثوبٌ أَسْمَالٌ[2]. وبدليل وصفهم الجمع بالواحد، نحو قوله عز وجل: ﴿ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُم مِّنَ ٱلشَّجَرِ ٱلْأَخْضَرِ نَارًا فَإِذَآ أَنتُم مِّنْهُ تُوقِدُونَ﴾[3]، وبدليل عود الضمير المفرد إليه نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ لَكُمْ فِى ٱلْأَنْعَٰمِ لَعِبْرَةً نُّسْقِيكُم مِّمَّا فِى بُطُونِهِۦ﴾[4].

وبدليل تصغيرهم جَمْعَ القلَّة على لفظه، نحو قولنا: أُحَيْمال، وأُبَيَّات (تصغير أحمال وأبيات)، فلما ثبت بهذا وأشباهه أن جمع التكسير يجري مجرى الآحاد، أُعْمِلَ جميع هذه الأمثلة عمل آحادها، وعلى هذا قال الشاعر:

---

(١) هذا البيت منسوب لأبي طالب في شرح المفصل ٦: ٧١، وورد بلا نسبة في الكتاب ١: ١١١، والتبصرة والتذكرة ١: ٢٢٦، وتحصيل عين الذهب، ص١١٣، وشرح الكافية ٢: ١٠٣٢، وشرح الجمل لابن عصفور ١: ٥٦١.

(٢) المقتضب ٣: ٣٢٩، الخصائص ٢: ٤٨٢، والبُرْمَة: قِدْر من الحجارة وهنا جُعِلَ كل جزء منها عُشْرًا: (اللسان: بَرَمَ).

(٣) سورة يس، آية: ٨٠.

(٤) سورة النحل، آية: ٦٦.

ثُـمَّ زَادُوا أَنَّهُـم فـي قَوْمِهِـمْ غُفُـرٌ ذَنْبَهُـمُ غَيْـرُ فُخُـرْ[1]

وكذلك اسم الفاعل هذا حكمه في التكسير، كما في قوله تعالى: ﴿خُشَّعًا أَبْصَـٰرُهُمْ﴾ وذلك في الآية الكريمة: ﴿خُشَّعًا أَبْصَـٰرُهُمْ يَخْرُجُونَ مِنَ ٱلْأَجْدَاثِ كَأَنَّهُمْ جَرَادٌ مُّنتَشِرٌ﴾[2].

(١) هذا البيت لطرفة بن العبد في ديوانه، ص٦٤، الكتاب ١: ١١٣، الجمل، ص٩٣، تحصيل عين الذهب، ص١١٤، الحلل، ص١٣٣، شرح الجمل لابن خروف ١: ٥٥٦، البسيط ٢: ١٠٦٤ وورد بلا نسبة في إعراب القرآن ٤: ٣٥٩. وغُفُرٌ: جمع غَفُور.

(٢) سورة القمر، آية: ٧.

الصفة المشبهة باسم الفاعل

العلةُ في إعمال هذه الصفات – وإن لم تكن جارية ولا معدولة عن الجارية في المبالغة نحو: حَسَنٌ، وبَطَلٌ، وظريف، ونبيل، مما يكون المنصوب فيه فاعلاً في المعنى – أن هذه الصفات أشبهت أسماء الفاعلين من أربعة أوجه هي:

أنها تُذَكَّر، وتُؤَنَّث، وتُثَنَّى، وتُجْمَع كما كان ذلك في اسم الفاعل، تقول: مررتُ برجلٍ حَسَنٍ، وامرأةٍ حسنةٍ وحسنينِ وحَسنتَيْنِ وحَسَناتٍ، فكل ما جاز فيه هذا، جاز أن ترفع المضمر والظاهر، وتنصب السبب مثل قولك: زَيْدٌ حَسَنٌ، وزَيْدٌ حَسَنٌ وَجْهُهُ، وزَيْدٌ حَسَنٌ وَجْهَاً.

وما لم يكن فيه هذا الشَّبَهُ مما لا يثنَّى ولا يُجْمَع فإنه يرفع المضمر دون الظاهر، نحو: خَيْرٌ وشَرٌّ، وكل ما كان بوزن أَفْعَل، فلا يجوز أن تقول: مررت برجلٍ خيرٍ منه أبوه، لأنه قد نقصت المشابهة[1]، فإن رفعت (خيراً) جاز ذلك، وكان خيراً مقدماً، فإذا ثبت ما ذكرتُه من مشابهةِ هذه الصفات لأسماء الفاعلين، فإنها تنقص عنها أربعة أشياء منها:

---

(١) المسائل المنثورة، ص٥١.

أنها تعمل في السبب دون الأجنبي، ومنها أنها تعمل في الحال دون الاستقبال، ومنها أنَّ معمولها لا يتقدَّم عليها كما يتقدَّم معمول اسم الفاعل عليه، ومنها أنها ليست بجارية على الأفعال.

وقد كان هذا كذلك، مِن قِبَل أن الشيء المُشَبَّه بالشيء ينبغي أن يكون أَنْقَصَ منه حُكْماً، فإذا ثَبَتَ هذا، فكل صفةٍ في هذا الباب مما ليست بوزن (أَفْعَل) ولا في تقديره، فإنه يجوز فيها اثنا عشر وجهاً من الإعراب[1]، تقول:

مَرَرْتُ برجُلٍ حَسَنٍ وَجْهُهُ، وهذا أقواها وآصلها، لأنه ليس معه حَذْفٌ ولا تَكَلُّفٌ، ولأن الـ (وَجْه) هو الذي حَسُنَ في المعنى، فَنَسَبْتَ ذلك المعنى إليه وَرَفَعْتَهُ، فلو نَصَبْتَ (وَجْهَهُ) لجاز على وجهٍ بعيد، وهو على التشبيه بالمفعول، كما جاز أن تَنْصِبَهُ وفيه الألف واللام، وورد عن أبي علي الفارسي أنَّ نَصْبَه على التمييز، وإن كان معرفة، لأن التعريف هنا لا يفيد شيئاً، فهو بمنزلة تعريف الأجناس نحو: العَسَل والماء[2]، ومن شواهد النصب قول الشاعر:

أَنْعَتُهـا إِنِّـيَ مِـنْ نُعَّاتِهـا   كُوْمَ الذُّرَى وَادِقَةً ضَرَّاتِها[3]

---

(١) المقتضب ٤: ٢٨٩، الأصول ١: ١٣٢، علل النحو، ص٣٨٤، المسائل المنثورة، ص٤٥، التبصرة والتذكرة ١: ٢٣٠، شرح المفصل ٦: ٨٤، شرح الجمل لابن عصفور ١: ٥٧٠، شرح التسهيل ٣: ٩، البسيط ٢: ١٠٧٤.

(٢) شرح المفصل ٦: ٨٨.

(٣) هذا البيت منسوب لعمر بن لجأ التميمي في ديوانه، ص١٥٣، وقد وردت لفظة: (سراتِها) بدل لفظة (ضَرَّاتِها)، خزانة الأدب ٨: ٢٢١، وورد بلا نسبة في المسائل

وقال أبو علي: هذا بمنزلة: مررتُ بامرأةٍ حَسَنةٍ وَجْهَهَا[1] ذلك لأنك لو جَرَرْتَه مع إضافته لجاز حسب مذهب سيبويه، لأنها إضافة على نِيَّة الانفصال، فتقول: مررت برجلٍ حسنٍ وجهه، كما استشهد سيبويه على هذا الرأي بقول الشاعر:

أَمِنْ دِمْنَتَيْنِ عَرَّجَ الرَّكْبُ فيهما بِحَقْلِ الرُّخَامَى قَدْ عَفَا طَلَلاهُمَا[2]

أَقَامَتْ على رَبْعَيْهِمَا جَارَتَا صَفَا كُمَيْتَا الأعالي جَوْنَتَا مُصْطَلاهُما

وموضع الشاهد أنه وصف (جَارَتَا صفا) بقوله: (كُمَيْتا الأعالي)، ثم وَصَفَهُ بقوله: (جَوْنَتَا مُصْطَلاهُمَا)، فأضاف الجونتينِ إلى المُصْطَلَى المضاف الى ضمير الجارتين، فصار كقولك: مررتُ برجلٍ حَسَنٍ وَجْهِهِ ، ولا دليل ظاهر لمن جعل الضمير هذا الكلام سقط منك سهواً أو لم تطبعه في مكانه بعد كلمة المصلح المضاف، لِمَنْ جعل الضمير راجعاً إلى (الأعالي)، من حيث هو مُثَنَّى عنده في المعنى، لأن (الأعالي) في الظاهر جمع، و (الجونتان) في الظاهر تثنية،

البصريات: ١: ٣٥١، وإصلاح الخلل ص٢١٣، وشرح المفصل ٦: ٨٨، شرح الجمل لابن عصفور: ١: ٥٧٥، الضرائر، ص٢٨٦، شرح التسهيل ٣: ٩٦.

(١) البصريات ١: ٣٥٢.

(٢) هذا البيت للشماخ في ديوانه، ص٣٠٧، الكتاب ١: ١٩٩، تحصيل عين الذهب، ص١٦٥، إصلاح الخلل، ص٢١٢، شرح المفصل ٦: ٨٦، شرح التسهيل ٣: ٩٩، وورد بلا نسبة في الأصول ٣: ٤٧٥، المسائل البصريات ١: ٥٦٩، شرح الجمل لابن خروف ١: ٥٦٦، شرح الجمل لابن عصفور ١: ٥٧٣.

فَعَوْدُ التثنية على التثنية أولى من عَوْدِها على الجمع، فَمَنْ خَطَّأَ سيبويه هو المخطئ، لأنه لو كان الرأي كما قال، فإنها لم تخرج إلى أنها إضافة غير منفصلة[١].

وقد أجاز أبو القاسم الزجاجي القول: مررت برجلٍ حسنِ الوجهِ، وقال: إن الألف واللام عِوَضٌ من تعريف الوجه (بالإضافة)، ولذلك يجوز هذا، وهذه ثلاثة أوجه في إعراب الوجه إذا كان مضافاً إلى ضمير الموصوف[٢].

وإذا لم يكن مضافاً إلى ضمير الموصوف، ولكنه مفرد مُعَرَّف بألف ولام، فإنه يجوز فيه أيضاً ثلاثة أوجه: الرفع والنصب والجر، فتقول: مررت برجلٍ حسنِ الوَجْهِ، وبرجلٍ حَسَنٍ الوَجْهَ، وبرجلٍ حَسَنٍ الوجهُ، فأقوى هذه الثلاثة: الإضافة، لأنه الظاهر الذي لا يُحْتَاجُ معه إلى تَكَلُّفِ إضمارٍ ولا تشبيه،

---

(١) قال الزجاجي، ص٩٤، بأنه يجوز فيها أحد عشر وجهاً، وقد أجاز ذلك سيبويه وهو قولك: مررت برجلٍ حَسَنٍ وجهِهِ، وخالفه جميع الناس في ذلك من البصريين والكوفيين، وقالوا خطأ لأنه قد أضاف الشيء إلى نفسه، وهو كما قالوا، واعترض عليه ابن السيد وابن خروف وابن عصفور وابن أبي الربيع. وكان نَصُّ كلام سيبويه هو: (وقد جاء في الشعر حسنةُ وجهها شبهوه بحَسَنَةِ الوجه، وذلك رديء..) الكتاب ١: ١٩٩، إصلاح الخلل، ص٢١٢، شرح الجمل لابن خروف ١: ٥٦٥، شرح الجمل لابن عصفور ١: ٥٧٢، البسيط ٢: ١١٠٠.

(٢) الجمل، ص٩٤-٩٦.

ولأنه أَخَفُّ، وليس كذلك النَّصْبُ، لأن النَّصْبَ محمولٌ على الشَّبَه بالمفعول، وليس بمفعولٍ في الحقيقة، لأن الحَسَنَ لا يَتعَدَّى، والرَّفْعُ أيضاً فيه تَكَلُّفٌ، وهو إما أن يكون محمولاً على البدل من المضمر في (حسن) بدل البعض من الكل، ومثله في قول الله عز وجل: ﴿جَنَّٰتِ عَدۡنٖ مُّفَتَّحَةٗ لَّهُمُ ٱلۡأَبۡوَٰبُ﴾[1]، فـ (الأبواب) كما هو رأي أبي علي وأصحابه: مرفوع على البدل من المضمر في (مُفَتَّحَة)[2]، لأن أبواب الجنان من الجنان، فهي بعضها[3]، وعند آخرين أن الأبواب فاعل مرفوع بـ (مُفَتَّحة)، ومن قال هذا احتاج إلى تَكَلُّف تقدير العائد، فيقول: إن الألف واللام في (الأبواب)، وفي هذا الوجه مسألتان: قد سَدَّ مَسَدَّ العائد إلى الموصوف وإلى صاحب الحال، وهذا لا يجوز عند البصريين بدليل إجماعهم على أنه لا يجوز أن نقول: الذي قام الغلام زَيْدٌ[4]، وأصلح من هذا القول من قال: التقدير: مُفَتَّحَةً لهم الأبواب منها، وقد حُذِفَ للعلم به، وقد قال الله عز وجل: ﴿فَأَمَّا مَن طَغَىٰ ﴿٣٧﴾ وَءَاثَرَ ٱلۡحَيَوٰةَ ٱلدُّنۡيَا ﴿٣٨﴾ فَإِنَّ ٱلۡجَحِيمَ هِيَ ٱلۡمَأۡوَىٰ ﴿٣٩﴾ وَأَمَّا مَنۡ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِۦ وَنَهَى ٱلنَّفۡسَ عَنِ ٱلۡهَوَىٰ ﴿٤٠﴾ فَإِنَّ ٱلۡجَنَّةَ هِيَ ٱلۡمَأۡوَىٰ ﴿٤١﴾﴾[5]، أي المأوى له، وكذلك ما بعده، وهذه الثلاثة الأوجه في إعراب (الوجه) إذا كان مفرداً

(١) سورة ص، آية: ٥٠.

(٢) الإيضاح، ص١٤٠.

(٣) معاني القرآن للفرَّاء ٢: ٤٠٨، إعراب القرآن ٣: ٦٨، مشكل إعراب القرآن ٢: ١٧٢.

(٤) الأصول ٢: ٣٥١.

(٥) سورة النازعات، آية: ٣٧-٤١.

مُعَرَّفاً، فإن كان مفرداً غيرَ مُعَرَّف، فإنه يجوز فيه ثلاثة أوجه هي: الجَرُّ، والنَّصبُ، والرَّفْعُ، مثل: مررت برجلٍ حسنٍ وجهٍ، لأنه قد عُلِمَ أنه لا يُعْني من الوجهِ إلا وَجْهَ المذكور، وبرجلٍ حسنٍ وجهاً، ونَصْبُه على التمييز أو التشبيه بالمفعول والتمييز أولى، **وبرجلٍ حَسَنٍ وَجْهٌ، وهو أَضْعَفُها، لأنه ليس فيه عائدٌ، ولا ما يَسُدُّ مَسَدَّ العائد، وجوازه على البدل من المضمر في (حَسَن)، لأنه النكرة قد تُبْدَلُ من المعرفة.**

باب التعجب

التعجب هو ما خفي سببه وخرج عن نظائره، فإذا قلت: ما أَحْسَنَ زيداً، فإن الشيء الذي حَسَّنَ زيداً مخفيٌّ، ولا يعرف المُتَعَجِّبُ حقيقته، ومن هنا فإنه لا يقع التعجب من القديم سبحانه وتعالى، لأنه عالمٌ بها كان وما يكون وما سيكون وبكل شيءٍ، ولا يخفى عليه شيء، أما قراءة حمزة والكسائي في الآية الكريمة: (بل عَجِبْتَ ويَسْخَرون) بضم التاء في (عجبتَ) فلا يصحُّ رد هذا إلى الله القديم سبحانه وتعالى، بل هو على تقديرٍ وحذف، فالتقدير هو: قد تنزَّل هؤلاء الكفار يا محمد منزلة مَنْ يقال لهم: (بل عجبتَ ويسخرون)، فالتاء للنبي محمد صلى الله عليه وسلم[1]، بدليل قوله عز وجل: (فاستفتهم أهم أَشَدُّ خَلْقًا أم مَنْ خَلَقْنا إنَّا خلقناهم من طينٍ لازب، بل عجبتَ ويسخرون)[2].

وقد ذكر كل من المبرد وأبو علي أربعة ألفاظ للتعجب هي: ما أَفْعَلَهُ، وأَفْعِلْ بِهِ، وهو أفْعَلُ منه، وهو أَفْعَلُهُما[3]، بينما ذكر ابن بابشاذ في شرح المقدمة المحسبة صيغتين اثنتين فقط هما: ما أَفْعَلَهُ، وأَفْعِلْ به[4]، والمثال على هذه

(١) الحجّة في القراءات السبع، ص ٣٠٢.

(٢) سورة الصافات: الآية رقم (١١ ، ١٢).

(٣) المقتضب ٤ : ١٨٢، الإيضاح، ص ١١٦، المسائل العضديات، ص ١٦٢.

(٤) شرح المقدمة المحسبة ٢ : ٣٧٩.

الألفاظ: ما أَحْسَنَ زيداً، وأَحْسِنْ بزيدٍ، وهو أَحْسَنُ من عمروٍ، وهو أَحْسَنُ العُمَرَيْنِ. وأصل هذه الألفاظ الأربعة هو اللفظ الأول، أما الألفاظ الثلاثة الأخرى فهي محمولة على اللفظ الأول، وما يجوز في الأول يجوز فيها جميعاً، وما يمتنع فيه فإنه يمتنع فيها، وقد اعتمد اللفظ الأول على أنه هو الأصل، لأنه هو اللفظ الذي يَخْتَصُّ بالتعجب ولا يصلح لغيره، وأنه إذا قُصِدَ به النَّفْي أو الاستفهام، كان له إعراب آخر.

وقال ابن بابشاذ في عبارة: ما أَحْسَنَ فلاناً: إن في (ما) قولان: فهي عند سيبويه وأكثر النحويين: اسم تام بمعنى (شيء) وهي لا تحتاج إلى صلة[1]، وهي عند الأخفش وطائفة من الكوفيين[2] اسم ناقص بمعنى (الذي) وما بعده من الفعل وما اتَّصَلَ به صِلَةٌ له، واحتجُّوا بأنهم لم يجدوا (ما) إذا كانت غير استفهام وغير شرط إلا موصولة أو موصوفة، فجعلوها في التعجب موصولة أو موصوفة، وهذا الاستدلال يَنْتَقِض بـ (ما) الواقعة بعد (نِعْمَ)، نحو قوله سبحانه وتعالى: (إن تبدو الصَّدَقاتِ فَنِعِمَّا هِيَ)[3]، أي: فَنِعْمَ شيئاً ابداؤها[4]، ونحو قولهم: إنِّي مِمَّا أن أفْعَلَ[5]، وتقديره: إنِّي من الأمرِ فِعْلي، فإن

---

(١) الكتاب ١ : ٧٣، الفوائد والقواعد، ص ٥٥٢، شرح اللمع للواسطي، ص ١٧٨.

(٢) الكتاب ١ : ٧٣، معاني القرآن للأخفش ١ : ٣٧.

(٣) سورة البقرة، الآية رقم (٢٧١).

(٤) الإغفال ٢ : ١٠٩.

(٥) الكتاب ١ : ٧٣، المقتضب ٤ : ١٧٤، المسائل الشيرازيات ٢ : ٤٩٠.

(ما) في هذين الموضعين اسم غير موصول وغير موصوف، كما أنه ليس اسم استفهام ولا اسم شرط. والدليل على رأي سيبويه هو اللفظ والمعنى، فأمَّا اللفظ فهو وجود جملة فيها مبتدأ وخبر، والكلام فيها تام من دون حذف، وهذا غير رأي الأخفش الذي يرى أن الكلام مبتدأ وخبره محذوف، وأما سيبويه فإنه متمسِّك بالحقيقة من غير مجاز، وهو رأي أبي القاسم الزجاجي كذلك[1]، وأما المعنى فهو أن التعجب هو إخفاء السبب، وأن الصِّلة موضِّحة للموصول، فلو وُصِلَ ما أصله الإبهام بما أصله الإيضاح لكان ناقصاً في المعنى.

أما (أَفْعَلَ) فهو (فِعْلٌ) حسب مذهب البصريين، وحسب مذهب طائفة من الكوفيين فهو (اسم)[2]، وقد احتجُّوا لمذهبهم بجواز تصغيره، وتصحيح معتله، وعدم تصَرُّفه، وجميعه ليس فيه دليل. والدليل على صحة مذهب البصريين أنه فِعْل هو نَصْبُهُ للمفعول به، وإن أَفْعَلَ الذي هو اسم لا ينصب المفعول به، وإذا رددت الفعل إلى نفسك فيجب أن تلحقه بنون أو ياء، وهذا من خواص الأفعال ولا يمكن أن تكون في الأسماء.

والفاعل في (أَحْسَنَ) هو مضمر يعود إلى (ما) بحق الخبر، ويرتفع بـ (أَحْسَنَ) بحق الفاعل، وهذا المُضْمر لا يظهر إطلاقاً لا في المفرد ولا في المثنى ولا في الجمع، وكلما أُضْمِرَ الشيء وسُتِرَ كان أفخم له وأقوى في المعنى وهو

---

(١) الجمل، ص ٩٩.

(٢) شرح اللمع للواسطي، ص ١٧٩، الإنصاف، ص ١٢٦، ائتلاف النصرة، ص ١١٨.

عائد على مبهم لفظه نفس لفظ المفرد، ولهذا لا يجوز تأنيث فعله، كما لا يجوز أن يعطف عليه ولا يُبْدَل منه، ولا يُخْبَرُ عنه.

وتستعمل (ما) مكان كلمة (شيء) التي هي أنكر النكرات، ذلك لأن (ما) هي أَشَدُّ إبهاماً وغموضاً من (شيء)، بدليل أنها لا تُثَنَّى ولا تجمع ولا تُصَغَّر، وهذا كله جائز في (شيء). وتقدَّر (ما) بـ(شيء) لتبيين الإعراب، وهو تقدير لا يجوز استعماله في باب التعجب، وإن إظهاره يزيل معنى التعجب.

أما قولهم في جملة: ما أَعْظَمَ اللهَ، فإن في ذلك قولان:

أ- القول الأول: إن هذا على ظاهره فيه حذف مضاف، كأنك تقول: ما أَعْظَمَ قُدْرَةَ الله، وفي هذا تقدير محمول على ما يَصِحُّ في المعنى، فإذا قلت: شيءٌ عَظَّمَ الله، فكأنَك قلت: شيءٌ نَبَّهني على عظمةِ الله فذكِّرني إياه، ولا يجوز حمله على قول بعضهم: شيءٌ عَظَّمَ الله في عيني إلا أن تريد عِظَمَ القدرة على ما ذكرناه.

ب- القول الثاني: أن يكون المعنى أن عباده عَظَّموه بالثناء عليه وتحميده، ورأى المبرد أن (أَفْعَلَ) بمعنى (فَعَّلَ) والتقدير: شيءٌ عَظَّمَ اللهَ وهذا الشيء هو الناس. ومنهم من قال: إنه في غاية العَظَمة، ومنهم من قال: إن الشيء هو الله عز وجل[1]. وجملة القول أن (ما أَفْعَلَهُ) يجري مجرى المثل، فلا

(١) شرح اللمع للواسطي، ص ١٨٤، همع الهوامع ٦ : ٤٦، المقتضب ٤ : ١٧٤، التبصرة والتذكرة ١: ٢٦٥.

تتغيَّر صيغة (ما أَفْعَلَ) في تثنية ولا جمع ولا تذكير ولا تأنيث، ولا يجوز أن يتقدم مفعول التعجُّب على (ما) ولا على الفعل ظرفاً كان أو اسماً، ولا يجوز حذف مفعوله، لأنه في الأصل فاعل.

وفعل التعجب له أحكام هي:

١- أنه لا يكون منقولاً إلا من فعل غير مُتَعَدٍّ ثم عُدِّيَ بالهمزة إلى مفعول، نحو: ما أظْرَفَ أبَاكَ وأكرمَ أخاك، فهما منقولان من: ظَرُفَ وكَرُمَ، لأن المُتَعَجِّب منه فاعل في الأصل، فوجب أن يكون فعله غير مُتعَدٍّ.

٢- أن فعل التعجب لا يكون منقولاً إلا من فعلٍ ثلاثي، نحو: ظَرُفَ، شَرُفَ، سَمِعَ، عَلِمَ، خَرَجَ، ولا يكون فعل التعجب من الرُّباعي لأن حروفه أصول، مثل: دَحْرَجَ، سَرْهَفَ، أما إذا كان الفعل الرباعي قد أصبح رباعياً بزوائد، فإنه مُخْتَلفٌ فيه نحو قولك: أَكْرَمَ، أعْطى، أجْمَلَ، فمنهم مَنْ يجيز التعجب به فيحذف همزته ويستعيض عنها بهمزة التعجب، وحجتهم في ذلك أنهم يقيسون على قولهم: ما أيسر فلاناً، وذلك من (أَفْعَلَ)[1].

ومنهم من لا يجيز ذلك قياساً على الفعل الرباعي الذي حروفه أصول، أما الأفعال التي ذكرناها فإنه يتم تأويلها ويُخَرَّجُ لها الوجه الذي يؤوَّل إليه كقولنا: ما أعطاه للدراهم من عطا يعطو إذا تناول، ومثل قوله: ما أبغضني

(١) الكتاب ١ : ٧٣، شرح الكافية للرضي ٤ : ٢٣٠.

له[1].

٣- أنه لا يجوز التعجب بأفعال الألوان[2]، والخَلْق كما ذكر أبو القاسم[3]، علماً بأن الكوفيين قد أجازوا التعجب من البياض والسواد، كما أجازه أبو علي، أما البصريون فلم يجيزوا ذلك. وبخصوص الألوان، فإن كلمة (أحمر) مثلاً: إذا قصدت (الحُمْرة) فلا يجوز ذلك، أما إذا أردت (الحِمَارِيَّة والبلادة) فإنه يجوز ذلك. ويجوز أن تقول: لقد احْمَرَّ الفرس: إذا تغَيَّرت رائحة فِيهِ (وهو السَّنَقُ)[4]، وتقول: ما أبيض هذا الطائر (إذا كان المقصود هو كثرة بيض الطائر)، أما إذا كان المقصود لون بياضه فلا يجوز.

وأما الخَلْق الثابتة: كاليد، والرِّجل، والرأس، والوجه، والجبهة، فلا يجوز أن تقول: ما أيْداه إذا أردت كِبَر اليد وهي الجارحة، أما إذا أردت يد النِّعْمة فإنه يجوز ذلك، وإذا أردت أن تقول: ما أَرْجَلَه، وأنت تقصد كِبَر رِجْلِهِ فلا يجوز، أما إذا قصدت معنى الرجولة فإنه يجوز، وكذلك إذا قلت: ما أوجهه، وقصدت كِبَر وجهه فذلك لا يجوز، أما إذ أردت معنى الوجاهة بين الناس أو بين مجموعة من القبيلة أو العشيرة، فإن ذلك جائز، وهكذا.

وأما العيوب الظاهرة كالعَوَرِ والحَوَلِ والعَمَى والعَرَجِ، فإن التعجب

---

(١) المقتضب ٤ : ١٧٨، الكتاب ٤ : ٩٩.

(٢) ائتلاف النُّصرة، ص ١٢٠، الإنصاف ١ : ١٤٨، المسائل العضديات، ص ١٦٥.

(٣) الجمل، ص ١٠١.

(٤) السَّنَق: هم البشم في الحيوان كالتُّخْمة عند الإنسان.

منها لا يجوز، فلا يجوز أن تقول: ما أَعْرَجَ فلان، ولا ما أَعْوَرَ فلان، أما إذا قصدت بالعَرَج صعود السُّلَّم فإن ذلك جائز، كما أنه يجوز أن تقصد بالأعمى: (عمى القلب والبصيرة) وليس عمى العيون، كقوله عز وجل: (ومن كان في هذه أعمى فهو في الآخرة أعمى)[1]، أي من كان في الدنيا أعمى القلب عن ذكر الله وطاعته، فهو في الآخرة أعمى عن رحمته ورضوانه.

ومما يختصُّ به فعل التَّعجب هو زيادة (كان) معها دون غيرها من الأفعال نحو: ما كان أَحْسَنَ زيداً، وكأنهم زادوها لتدل على أن هذا المتعجب منه فيما مضى، فصارت مع ذلك كالعِوَض مما مُنِعَ منه فعل التعجب من التَّصَرُّفِ، وقد اختصَّت (كان) بذلك لأنها أمُّ الأفعال، فلا ينْفَكُّ فعلٌ من معناها، ولذلك لا يجوز أن تقول: ما أصبح أبردها، ولا ما أمسى أدفأها[2]، لأن هذين الفعلين هما لوقتين محدَّدَيْن.

وإذا تعجب الإنسان من نفسه فقال مثلاً: ما أحسنني (بنونين اثنتين ظاهرتين)[3]، أو إذا قال ما: ما أحسنِّي (بالإدغام)[4]. وحجَّةُ من أظهر النونين، وحجة من أدغمها هي أن المفعول فضلةٌ في حكم المنفصل، فلم يلزم اجتماعهما في المعنى كما لم يلزم في اللفظ، قد قرئت هاتان الحالتان جميعاً حيث

(١) سورة الإسراء، الآية رقم (٧٢).

(٢) شرح المفصل ٧ : ١٥١، شرح اللمع للواسطي، ص ١٨١، الأصول ١ : ١٠٦.

(٣) الجمل، ص ١٠٣.

(٤) المسائل البصريات ١ : ٢٩٤.

يجوز ذلك، فقد قال الله عز وجل في محكم كتابه: (قال ما مكنِّي فيه ربِّي خيرٌ فأعينوني بقوةٍ أجعل بينكم وبينهم ردماً)[1]، وقد قرأها ابن كثير: (ما مَكَّنني) بنونين، وقرأها غيره (ما مكَّنِّي) بنون مشدَّدة[2].

ومن صِيَغ التعجب ما يأتي بلفظ الأمر وهو ليس بأمر، مثل قولك: أَحْسِنْ بزيدٍ، وأَجْمِلْ بعمروٍ، وهو أمر من ناحية اللفظ، وليس بأمرٍ من ناحية المعنى، لأنه يحتمل الصدق ويحتمل الكذب. وعندما تقول: أَحْسِنْ بزيدٍ، بمعنى: صار زَيْدٌ ذا حُسْنٍ، وإذا كان فعلاً في اللفظ وجب أن يكون له فاعلٌ، وفي الفاعل قولان: أصحُّهما أن الجار والمجرور في موضع الفاعل، وهذا هو رأي البصريين[3]، كقوله تعالى: (وكفى بالله شهيداً)[4]، وقول آخر هو أن الفاعل مضمر في الفعل ولا يظهر أبداً، والجار والمجرور في محل نصب، وقال بهذا الرأي كل من الفراء والزجاج والزمخشري وابن كيسان وابن خروف، أما ابن عصفور فقد ذكر غير ذلك[5]. وقد لزم هذا حرف الجر ليكون فرقاً بين فعل التعجب والأمر في الحقيقة، ولما لم يكن هذا الفعل أمراً في المعنى، فلا يجوز

---

(١) سورة الكهف، آية رقم (٩٥).

(٢) السبعة في القراءات، ص ٤٠٠، المبسوط، ص ٢٨٤.

(٣) الأصول ١ : ١٠١، اللمع، ص ١٩٨، همع الهوامع ٥ : ٥٧.

(٤) سورة النساء، الآية رقم (١٦٦).

(٥) شرح اللمع للواسطي، ص ١٨٦، شرح الجمل لابن عصفور ١ : ٥٨٨، المفصل، ص ٢٧٦، أوضح المسالك ٢ : ٢٧٤.

أن يتقدم معموله عليه، ولا أن يجاب بالفاء، فلا يجوز أن تقول: بزيدٍ أكرم، وأنت تريد: أكرم بزيدٍ، كما لا يجوز أن تقول: أكرم بزيدٍ فيشكرك، ولا يجوز أن يؤكَّد بنون ثقيلة ولا خفيفة، وكذلك لا يجوز أن يؤكد المضمر مثل قولك: أكرم أنت بزيدٍ، لأن الفاعل ظاهر، وليس فيه مضمر.

باب العدد

الأعداد أَرْبَعُ فئاتٍ: آحاد، وعشرات، ومئون، وألوف. والأصل الآحاد، فيجب أن يقدَّم الكلام عليهما، فالواحد والاثنان لا يضافان، بل يستعملان بانفرادهما، لقوَّة دلالتهما على المعنى المراد بهما، إلا في ضرورة الشعر كقول الشاعر[1]:

كأنَّ خُصييهِ من التَّدَلْدُلِ ظَرْفُ جرابٍ فيه ثنتا حَنْظَلِ

وإذا صار العدد ثلاثة، فعندئذٍ لابد من ذكر العدد والمعدود جميعاً، وينبغي أن يكون المضاف إليه في العدد جمعاً من جموع القلَّة، وذلك إذا كان الكلام جمعين: جمع قلَّة وجمع كثرة، وجموع القلَّة أربعة أمثلة[2]، وأوزانها هي: أَفْعُل مثل: أَفْرُخ، وأفعال مثل: أثقال، وأَفْعِلة مثل: أَرْغِفة، وفِعْلة مثل: صبية. والجمع السالم المؤنث والمذكر هي من جموع القلَّة، ولذلك تقول: ثلاثة أحمدين، ولا تقول: ثلاثة أحامد، وعدا ذلك تكون جمع كثرة. ويضاف العدد إلى جمع القلَّة بسبب تشاركهما في القلَّة (حيث أن العدد من الآحاد إلى العشرة

(١) نسب هذا البيت لخطام المجاشعي في خزانة الأدب ٧ : ٤٠٠، وبلا نسبة في الكتاب ٣ : ٥٦٩، والمقتضب ٢ : ١٥٦، وتحصيل عين الذهب، ص ٥٣٢، وعلل النحو، ص ٤٨٩.

(٢) الفوائد والقواعد، ص ٦٥٩، شرح اللمع للواسطي، ص ٢١٢.

تضاف إلى القليل)، وإذا لم يكن للكلمة جمع قلة، فإنها تضاف إلى الكثير.

والمعدود غالباً ما يكون مجروراً، لأن العدد غير المعدود، كما أن الأجزاء غير المجزَّأ، والشيء يضاف إلى غيره، وقد يجوز قطعه عن الإضافة، فتقول: هذه ثلاثةٌ أثوابٌ، فيكون بدلاً.

والعدد هو الاسم الأول، ويجب أن يكون بتاء التأنيث مع المذكر، وبغير تاء مع المؤنث، وقد كان ذلك لأن الأعداد في الأصل هي مؤنثة قبل تركيبها مثل: ثلاثة وأربعة، ولما كان ذلك كذلك، والمعدود نوعان: مذكر ومؤنث، فسبق المذكر بحكم الأصل والتزم العلامة، ثم جاء المؤنث، فكان ترك العلامة له علامة، وقد استوجبت الأعداد التأنيث في أصلها من قِبَلِ أن الأعداد في تضعيفها وتركيبها بمنزلة تضعيف الصفات وتكريرها، فقد لزمت علامة التأنيث في صفة المذكر، مثل قولنا: علاَّمة، نسَّابة، رحَّالة، فكذلك لزمت في عدده مثل: ثلاثة وأربعة[1].

وإذا خرج العدد إلى لفظ اسم الفاعل مثل: ثالث، رابع، فإنه يجري على ما تكون عليه الأسماء من تذكير المذكر وتأنيث المؤنث، لأن اسم الفاعل يجري على الفعل، وكما أن الفعل يذكر لفظه مع المذكر ويؤنث مع المؤنث، فإن اسم فاعله يكون كذلك. وجميع هذا العدد يجري على وجوه الإعراب لصحة آخره عدا العدد ذي اللفظ (ثمان) فإنه إذا أضيف إلى مؤنث فإنه يجري مجرى (قاضٍ) بسبب نقصانه أي أنه يعامل معاملة الاسم المنقوص.

---

(١) المقتضب ٢ : ١٥٧.

وجميع هذا العدد لا يختلف وسطه إلا (عشرة)، فإن الشيء فيه يكون مفتوحاً مع المذكر وساكناً مع المؤنث، تقول: هؤلاء عَشَرة رجالٍ وعَشْرُ نِسْوَةٍ، أما في حال المركب وهو من أَحَدَ عشَر إلى تسْعَة عشَر فإنه يخالف ما قبله ويصير مَبْنِيًّاً سوى اثْنَيْ عَشَرَ واثْنَتي عَشْرَةَ، بعد أن كان معرباً، وكان قد بُنِيَ ورُكِّبَ للاختصار والإيجاز وإزالة اللُّبْس والغموض، فعندما تقول: (أَحَدَ عشَرَ) هي أَخْصَرُ من قولك (واحدٌ وعشرة) وأكثر إيجازاً، وأكثر وضوحاً، إذ ربما يلتبس الفهم على السامع إذا قال قائل: ابتعت هذا الثوب بواحدٍ وعشرة، فربما يفهم بأنه ابتاعه بواحدٍ في وقتٍ ما وبعشرة في وقت آخر[1] ولذلك جعله مركباً بعد أن كان معطوفاً، ولما صار مركباً تَضَمَّنَ معنى حرف العطف، ولما تَضَمَّن معنى حرف العطف بُني كما بنيت الأسماء المتضمنة معنى الحرف، ولما بُنِيَ فقد بُنِيَ على الحركة دون السكون، لأن له أصلاً في التمكُّن، ولما بُنِي على حركة خُصَّ بالفتح طلباً للخِفَّة، فلذلك تقول: رأيت أَحَدَ عَشَرَ رجلاً، وفي هذه مخالفة من جهة الإعراب، ومخالفة ثانية وهي أن لفظ العشرة بغير تاء مع المذكر وبتاء مع المؤنث، وذلك خلافاً للعشرة في حال إضافتها، لأن الشيء قد يكون له حكم في حال التركيب يخالف حكمه قبل التركيب، وهذه الحال تشبه حال الحرف (لو) الذي معناه حرف امتناع الشيء لامتناع غيره، ولكن عندما تركَّب معه (لا) صار معناه امتناع الشيء لوجود غيره، وكذلك (لم) التي هي لنفي فعل ليس معه (قد)، وإذا ركَّبت معها (لا) صارت لنفي فعل معه (قد)،

---

(١) الفوائد والقواعد، ص ٦٥٠.

وخرجت إلى الأسماء إذا كان بعدها فعل ماضٍ، وكذلك (أَحَدَ عَشَرَ) عندما رُكِّبَ هذا العدد تغيرت كلمتاه، حيث تغيَّرت كلمة (أحد) عن (واحد)، و(عشر) تغيَّرت عن (عشرة)، وكذلك المؤنث، تقول مثلاً: رأيت إحدى عشرة جارية، فقد تغيَّرت (إحدى) عن (واحدة) و (عشْرة) تغيرت عن (عَشَرة) المفتوحة الشين، ويجوز كسرها مع المؤنث، فتقول: إحدى عَشِرَةَ جارية، وثلاث عَشِرَة جارية (وهذا هو مذهب بني تميم، وأما مذهب أهل الحجاز فهو التَّسْكين[1].

والهمزة في (أحد) منقلبة من (واو)[2]، وكذلك في (إحدى)، وكذلك في قوله تعالى: (قل هو الله أحد)[3]، حيث أن المعنى فيها جميعاً (واحد)، وقد جاز ذلك في بيت الشعر الذي قاله النابغة[4]:

كأن رحلي وقد زال النهار بنا يوم الجليل على مُسْتَأْنِسٍ وَحِدِ

(أي مستأنسٍ واحدٍ)، ويجمع على (أفعال) فيقال: آحاد.

وعندما تقول: ما بالدار من أَحَدٍ، فإذا استعملته في غير الواجب في كلمة (أحد) فإن الهمزة أصلية وغير مبدلة، وهي لا تثنَّى ولا تُجْمع، ولا يجوز

(١) الكتاب ٣ : ٥٥٧، شرح اللُّمع للواسطي، ص ٢١٣.

(٢) المسائل الشيرازيات ١ : ٢٦٢، الخصائص ٣ : ٢٦٢.

(٣) سورة الإخلاص، الآية رقم (١).

(٤) ديوان النابغة الذبياني، ص ١٧، الخصائص ٣ : ٢٦٢، المفصل ٦ : ١٦، المسائل الشيرازيات ٢ : ٥٤٤.

استعمالها في العدد ولا في الواجب. أما عندما تقول: كُلُّ أَحَدٍ في الدار فهي التي تستعمل في العدد دون النفي.

أما قول الشاعر[1]:

حتى ظَهَرَتْ فما تخفى على أحدٍ إلا على أَحَدٍ لا يعرفُ القَمَرا

فقد اجتمع في هذا البيت قسمان لكلمة (أحد)، فالأول همزته أصلية، والثاني همزته مُبْدَلة، لأنها بعد إيجاب، والأولى بعد نفي، كأنه قال: إلا على واحدٍ لا يعرف القمرا، وعلى هذا يكونان شيئاً واحداً، وأما الأول فهو المذهب[2].

وعندما تقول: عندي إحدى عشرة جاريةً، فلا تكون الألف فيها للإلحاق أبداً، لأنها لو كانت للإلحاق لَسُمِعتْ منوَّنة في قولك: عندي إحدى وعشرون جارية، لأن ألف الإلحاق منوَّنة ما لم يكن الاسم الذي هي فيه عَلَماً، كما أن ألف الإلحاق إنما تقع طرفاً، وهذان الاسمان قد جُعِلا اسماً واحداً، فصارت الألف وسطاً، بينما ألف الإلحاق لا تكون وسطاً، فإذا بطلت أن تكون للإلحاق، وبطلت أن تكون أصلية لِعَدَمِها في واحد، وبطل أن تكون لتكثير الكلمة لعدم كونها على أكثر من أربعة أحرف فعندئذٍ يثبت أنها للتأنيث.

---

(١) هذا البيت لذي الرمة في ديوانه، ٢ : ١١٦٣، شرح التسهيل ٢ : ٤٠٤، وورد بلا نسبة في المسائل، الشيرازيات ١ : ٢٦٤، الأصول ١ : ٨٥.

(٢) الكتاب ١ : ٥٤، الأصول ١ : ٨٥.

وأما (اثنا عشر) فهو مُعْرَبٌ، لأن فيه دليل الإعراب وحرفه، كما أن (عشرَ) واقعة فيها موقع النون من (اثنان)، ولم يقل أحدٌ إنه مبني سوى ابن درستويه، حيث قال: (أما العدد فإن ما دون العشرة يضم إلى العشرة، فيجعلان اسماً واحداً، ويبنيان على الفتح، كقولك: أحد عشر وإحدى عشرة واثنا عشر واثنتا عشرة حتى تنتهي إلى العشرين)[1].

وذكر أبو حيّان أن رأي ابن كيسان كرأي ابن درستويه[2]، الذي يجعله مبنياً كأخواته إلى تسعةَ عشرَ، ولو أنَّ الأمر كذلك لما اختلف رفْعُه ونَصْبُه. وتقول في المؤنث: اثنتا عشرةَ، فتجمع بين علامتي تأنيث بلفظٍ واحد، لأن إحدى الكلمتين معربة والأخرى مبنية.

أما ثلاثة عشر إلى تسعة عشر، فإن الاسم الأول من أحد الاسمين جارٍ على قياس ما دون العشرة من حيث إثبات التاء مع المذكر، وحذفها مع المؤنث، وليس كذلك الاسم الثاني لما ذكرنا من حدوث التركيب، وليس سقوط التاء من الثاني لأجل الجمع بين علامتي تأنيث كما قال البعض، لأن الجميع قد أجمعوا على الجمع بينهما في قولك: هذه خامسةَ عَشْرَةَ جارية. وقد خُصَّ التركيب بحذف الثانية مع المذكر دون الأولى، ذلك لأن الثانية طارئة على الأولى، وإن الأولى قد ثبت لها حُكْمُ الإثبات في الآحاد، فأُقِرَّت وحذفت

(١) الكتاب ١ : ١٤٨.

(٢) ارتشاف الضرب ٢ : ٧٥٩.

الثانية[1]، والحكم في الأعداد من أربعةَ عشرَ إلى تسعةَ عشرَ هو كالحكم في ثلاثة عشرَ مبنيٌّ سواء أكان مضافاً أو غير مضاف، فتقول: هذه خمسةَ عشركَ، أما الكوفيون فإنهم يعربونه إذا أضافوه، فيقولون: هذه خمسةُ عشرِكَ، فيجرونه مجرى الاسمين المركَّبين إذا أضيفا، نحو قولك: هذه حَضْرُموتِ فلانٍ[2].

ولا يجوز النَّسَبُ إلى هذه الأشياء، لأنها أعداد، فلا يجوز أن تنسب إلى خمسةَ عشرَ مثلاً قبل أن تسمي به، لأن النسبة إليه توجبُ حذف أحد اسميه، فإذا حذفت (عشرَ) يلتبس عليك بالنسبة إلى (خمسة)، وإذا حذفت (خمسة) يلتبس عليك بالنسبة إلى (عشرة)، وبناء على ذلك فإن (ثمانيَ عشرةَ) يستعمل بفتح الياء مخالفاً للأسماء المركبة التي تكون الياء في وسطها ساكنة كقولك: هذا مَعْدِي كَرِب، ورأيتُ مَعْدِي كَرِب، لأنها بمنزلة الياء من كلمة (دَرْدَبيس)، ولذلك صارت ساكنة[3]، وليس كذلك قولك ثمانيَ عشرةَ جاريةً، لأن هذا حمل على ما قبله وما بعده، وهذا المركَّب كله يفسَّر بالواحد المنكور، ولا يجوز تمييزه بالجمع[4]، لأن المقصود به بيان نوعه وليس ذكر مقداره، فكان الواحد

(١) الفوائد والقواعد، ص ٦٥٣.

(٢) الكتاب ٣ : ٢٩٩، معاني القرآن للفراء ٢ : ٣٤، المقتضب ٢ : ١٧٩، الإنصاف ١ : ٣٠٩، ارتشاف الضرب ٢ : ٧٥٩.

(٣) الكتاب ٣ : ٣٠٦، الأصول ٢ : ٩٢، والدردبيس هو الشيخ الكبير والداهية، وتعني أيضاً الخرزة السوداء تحملها المرأة لكي تتحبَّبَ إلى زوجها (اللسان: دَرْدَبَس).

(٤) ارتشاف الضرب ٢ : ٧٤١.

أخفَّ وأخْصَرَ، وبناء عليه قال المحققون النحويون في قوله تعالى: (وقَطَّعناهم اثنتي عَشْرَةَ أسباطاً أُمَمًا)[1]، فـ (أسباطاً) هي بدل من (اثنتي عَشْرَة) وليست تمييزاً له، وبناء على ذلك لا يجوز أن تقول: رأيت أحد عشر رجلاً، حتى وإن كان أصل هذا التمييز هو أن يكون جمعاً، فالأصل في قولك: أحد عشر رجلاً هو: أحدَ عشرَ من الرجال، وكذلك أَحَدٌ وعشرونَ درهماً، وقد كان هذا هو الأصل، لأنه ثبت فيما قبله من الآحاد أن يفسَّرَ بالجمع وليس بالمفرد، فكان هذا مثله، فحذفت ثلاثة أشياء هي: مِنْ، والألف واللام، ولفظ الجماعة.

وكما أن الحال نكرة فإن العدد يكون نكرة لأنه فضلة بعد تمام الاسم، كما أن الحال فضلة بعد تمام الكلام، وأما وجوب نصبه فلأن التنوين مضمناً لعدده، والعامل فيه يتضمنه معنى العدد من الإبهام المقتضي له مثل اقتضاء اسم الفاعل لمفعوله، ولا يجوز إضافته ولا بأي حال من الأحوال، فلا يجوز أن تقول: عندي خمسة عَشَرَ درهمٍ لسببين: أولهما كما ذكرنا من تقدير التنوين، والثاني أن تجعل أربعة أشياء كالشيء الواحد وهي: الاسم الأول، والاسم الثاني، وحرف العطف، والإضافة اللازمة لبيان النوع، ولا يجري هذا مجرى قولك: عندي خمسةَ عشرَ زيدٍ، وأنت تقصد معدوداً لهذا الشخص عندك، لأن هذه الإضافة لا تلزم.

أما العقود: عشرون وثلاثون إلى المائة، فإن المذكر والمؤنث فيه بلفظ واحد، حيث أن عشرين ليست جمعاً لعشرة، فيختلف مذكره ومؤنثه، ودليل

---

(١) سورة الأعراف، الآية رقم (١٦٠).

ذلك هو فتح العين من (عشرة) وكسرها من (عشرين)، فإذا لم يكن جمعاً له، فإنه يكون اسماً صيغ لهذا العدد، والدليل على أنه ليس بجمع هو امتناع إضافته، وجواز إضافة (عشرة). وأما كسر العين من (عِشرين) فهي للدلالة على أنه ليس جمعاً سالماً أو لأن العين في (عشرين) هي مقابل الهمزة من (اثنين) من جهة أنها كانت ثانياً لعقد مثلما أن اثنين هي ثانٍ لواحد، فكسرت العين كما كسرت الهمزة في (اثنين) ويستمر هذا إلى التسعين.

أما الأعداد التي بين العقود، فيجري على حكمه في التذكير والتأنيث، ويثبت التنوين بدءاً من ثلاثة وعشرين وأربعة وعشرين والعقود الأخرى إلى المائة لعدم إضافته، فلا تضيف المعطوف كما لم تضف العدد المركب المفسَّر بالواحد، فلا يجوز أن تقول: أحَدَ عَشرَ درهمٍ، ولا أن تقول: عَشْرٌ ودرهمٌ، أما إذا أضفته إلى زيد وعمرو ونحوه فإنه يجوز ذلك كما يجوز في المركب.

وأما المائة فهي اسم مؤنث تستعمل بلفظٍ واحد للمذكر والمؤنث كما تستعمل العشرون إلى التسعين، إلا أن المائة تأخذ شبهاً من الآحاد وشبهاً من العقود، فشبهها من الآحاد لأنها كانت عشر عشرات، كما أن العشرة هي عشرة آحاد، فهي أخذت الإضافة بهذا الشبه. أما شبهها بالعقود فإنها من حيث أنها كانت اسماً لهذا الجمع تستعمل للمذكر والمؤنث، فأخذت بهذا الشبه إفراد النوع، فاجتمع لها من هذين الأصلين المذكورين عاملا الجر والإفراد، ولذلك خالفت الآحاد والعقود[1] ولذلك فإن كل عدد مضاف إليها لمذكر أو لمؤنث،

---

(١) شرح اللمع، ص ٢١٣، ائتلاف النصرة، ص ١٠٨.

فإنه يكون بغير هاء، لأنه مضاف إلى نفس المائة، والمائة هي مؤنثة، وعكسها الألْفُ، لأن الألْف مذكر، ولذلك فإن كل عدد يضاف إليه بإثبات الهاء، فتقول مثلا: رأيت ثلاثمائة رجلٍ وثلاثمائة امرأةٍ، ورأيت ثلاثة آلاف رجلٍ وثلاثة آلاف امرأةٍ حتى عشرة آلاف، وما بعدها فهو مكرر على الأصول المتقدمة. ويكون الألْف مضافاً إلى ما يبينه من أنواعه، فتقول: رأيت أحد عشر ألف رجلٍ، فتكون (ألفَ رجلٍ) منصوبة على التمييز، وهي مضافة إلى التمييز، وكذلك ثلاثون ألف رجل، ومائة ألف رجل، وألف ألف رجل، وعشرة آلاف ألف رجلٍ...وهكذا.

تعريف العدد

يكون العدد المعرَّف ثلاثة أنواع هي كما يلي:

١- إما أن يكون مضافاً، كقولك: ثلاثة رجال، وهو ثلاثة أقسام هي:

أ- قسم جائز بلا خلاف كقولك: ثلاثة الأبواب، وعشرة الغلمان، تعرِّف الثاني فيتعرَّف الأول به، لأنه على قياس: غلاف الكتاب، وباب الدار.

ب- قسم ممتنع بلا خلاف كقولك: الثلاثة أبواب، والعشرة غلمان، لكنه يمتنع في قولنا الغلام رجلٍ، والباب دارٍ.

جـ- قسم فيه خلاف كقولك: الثلاثة الأبواب، والعشرة الغلمان، فالكوفيون يجيزون ذلك، ويشبهونه بقولنا: القويُّ العزيمة، المليحة الوجه، بينما البصريون يمنعون إجازته، لأنه لا يشبه الصفة المشبهة، لأن (الوجه) وإن كان مجروراً في لفظه، فهو مرفوع في تقدير: (الذي حَسُنَ) وليس المعدود مع العدد كذلك. وقد ذكر النَّحَّاس أن الكسائي أجازه، وحكى أن أبا إسحاق سأل ثعلباً في مجلس الوزير القاسم بن عبيد الله: على أي شيء أجزتم: (عندي الخمسة الأثواب)، فلم يكن عنده جواب غير أنه قال: لأن الوزير يكتب بذلك، فأمسك أبو إسحق[1]، والدليل على قياسهم أنهم لا يجيزونه في أجزاء

---

(١) صناعة الكتاب، ص ١٤٠، شرح اللمع للواسطي، ص ٢١٤، شرح الجمل لابن

الدرهم وشبهه، فهم لا يجيزون القول: الثلثُ الدرهمِ (بالإضافة)، أما إن قلت: ما فعلتِ العشرةُ الغلمانُ (بالرفع) جاز ذلك على أنه (بدل)[1].

٢- أما إذا كان العدد مركَّباً من أحد عشر إلى تسعة عشر ففي ذلك ثلاثة أقسام[2]:

أ- قسم يقول به أكثر البصريين بتعريف الاسم الأول وحده، كقولك: عندي الأحد عشر درهماً، لأنهما قد جُعِلا كالشيء الواحد، وكان تعريفهما تعريفاً واحداً.

ب- قسم ذهب إليه الكوفيون جميعاً والأخفش من البصريين بتعريف الاسمين الأولين، كقولك: عندي الأَحَدَ العَشَرَ درهماً، لأنهما اسمان في اللفظ، فلو عَطَفْتَ أَحَدَهُما على الآخر لتعرَّفا جميعاً، وكذلك إذا كان حرف العطف في ضمنهما، وهذا هو مذهب الكسائي أيضاً[3].

جـ- والقسم الثالث ذهب إليه قوم آخرون من الكُتَّاب ولا يُعَرَّجُ عليهم تعريف الثلاثة، علماً بأن التمييز فيه لا يكون معرَّفاً بالألف واللام كالحال في معظم الأحيان، كما أنه لا يجوز تعريف الاسم الأخير وحده، وقد

عصفور ٢ : ٣٧، ارتشاف الضَّرب ٢ : ٧٦٢.

(١) شرح اللمع للواسطي، ص ٢١٥، ارتشاف الضرب ٢ : ٧٦٣.

(٢) صناعة الكتاب، ص ١٤٠، الجمل، ص ١٣٠، شرح الجمل لابن عصفور ٢ : ٣٧، ارتشاف الضرب ٢: ٦٧٣، علل النحو، ص ٥٠٣، الفوائد والقواعد، ص ٦٥٧.

(٣) صناعة الكتاب، ص ١٤٠.

أجاز هذا الرأي الكسائي وأتباع المدرسة البغدادية[1].

وأما تعريف الاسم المفرد في العدد من العشرين إلى التسعين، فالمذهب هو تعريف الاسم دون التمييز، فتقول: عندي العشرون درهماً، ولا يجوز أن تقول: عندي العشرون الدرهما.

وأما حكمُ المائة والألف هو حكم الثلاثة والأربعة، تُعرِّف الاسم الثاني فيَتَعرَّفُ الأول به، نحو قولك: ما صرفتُ مائة الدِّرهم ولا ثلاثةُ آلافِ الدينارِ، ولا يجوز أن تقول: المائةُ درهمٍ، ولا الثلاثة آلاف درهم. وكل إضافة قصيرة كانت أم طويلة فإنك تعرِّف الاسم الأخير فيتعرَّف به الاسم الأول، فتقول: ما فَعَلَتْ: ما فَعَلَتْ مائةُ أَلْفِ الدِّرْهَمِ، وهكذا.

باب ثاني اثنين وثالث ثلاثة

يكون هذان الاسمان إما متفقين في اللفظ أو مختلفين فيه، فإذا كانا متفقين في اللفظ مثل: ثاني اثنين، وثالث ثلاثة إلى عاشر عشرة، فلا يكون فيه إلا وجه واحد عند المحققين، وهو الإضافة[2]، ودليله السماع والقياس، أما السماع كقوله تعالى: (لقد كفر الذين قالوا إن الله ثالث ثلاثة)[3]، وقوله تعالى: (إلاّ

---

(١) إصلاح المنطق، ص ٣٠٢، شرح اللمع للواسطي، ص ٢٣٠.

(٢) ارتشاف الضَّرب ٢ : ٧٦٧.

(٣) سورة المائدة، الآية رقم (٧٣).

تنصروه فقد نصره الله إذ أخرجه الذين كفروا ثاني اثنين إذ هما في الغار)[1].

وأما القياس الذي يكون في معنى أحد اثنين، وأحد ثلاثة[2]، فلما لم يكن جائزاً مع (أحد) إلا الإضافة، فإنه يكون كذلك في معناه، حتى وإن كانا مختلفين في اللفظ، مثل: ثالث اثنين، ورابع ثلاثة، وعاشر تسعة، فيُنْظَرُ عندئذٍ في معناه، فإذا كان معناه للماضي فإن إضافته واجبة، أما إذا كان للحال أو المستقبل فعندئذٍ تجوز إضافته إلى الأعداد، كما يجوز تنوينه، وينصب قياساً على اسم الفاعل الحقيقي في غير العدد[3]، فتقول: هذا ثالث اثنين غداً، ورابع ثلاثة السَّاعة، وإن شئت أضفت، والأغلب هو الإضافة في هذا الباب، لأنه لم يستحكم استحكام اسم الفاعل الذي يجري على الفعل، فمتى أعْمَلْتَ كان تقديره بالمستقبل كأنك قلت: هو الذي يُصَيِّرُ ثلاثةً أربعةً بنفسه[4]، وإذا كان لما مضى قدَّرته بالفعل الماضي ولم تُعْمِلْهُ، وهكذا يكون الحكم إلى العشرة.

أما إذا تجاوزت العشرة، فإنه يجوز لك ثلاثة أوجه:

١ - الوجه الأول: أن تأتي بأربعة أسماء أو ثلاثة أو اثنين أو أكثر، فتقول: هذا حاديْ عَشَرَ أَحَدَ عَشَرَ، وهذا ثاني عشر اثني عشر، وثالث عشر ثلاثة عشر، فالاسمان الأولان من هذا هما نظير الاسم الأول من (ثالث ثلاثة)،

---

(١) سورة التوبة، الآية رقم (٤٠).

(٢) الكتاب ٣ : ٥٥٩، شرح اللمع للواسطي، ص ٢١٥.

(٣) شرح اللمع للواسطي، ص ٢١٥.

(٤) المصدر السابق، ص ٢١٥.

والاسمان الآخران هما نظير الاسم الثاني من (ثالث ثلاثة، وبذا يكون الاسمان الثانيان هما في موضع الجر بالإضافة إلى الاسمين الأوَّلين.

٢- الوجه الثاني: أن تقول: هذا حاديْ أَحَدَ عشَرَ، وثانيْ اثْنَيْ عَشَرَ، وثالثُ ثلاثةَ عَشَرَ. فهذا الوجه يكون الاسم الأول منه معرب ويجري بوجوه الإعراب، لأن التركيب قد زال وحُذِفَ بعضه، وبقي الاسمان الثانيان على بنائهما، لأنه لم يحذف منه شيء.

٣- الوجه الثالث: أن تقول هذا حاديْ عَشَرَ، وهذا ثاني عَشَرَ، وهذا ثالثَ عشرَ، فهذا الوجه مبني كالوجه الأول، بسبب وجود التركيب معه، إلا أنه بمنزلة اسم مفرد غير مضاف[١].

وهذه الأوجه الثلاثة يكون المعنى فيها أحد هذه الأعداد المذكورة، وهي على قياس الاسمين المتفقين في اللفظ.

وإذا بنيت من هذا المُركّب على قياس المختلفين في اللفظ، فإن سيبويه يجيز ذلك[٢]، وحجته في ذلك هي كالحجة الخاصة بمختلفي اللفظ في الآحاد، فتقول حسب رأي سيبويه: هذا رابعَ عشَرَ ثلاثة عشَرَ، أي كأنك قلت: هذا الذي صُيِّرَ ثلاثةَ عشَرَ أربعةَ عشَرَ بنفسه. أما المبرِّد فإنه لا يجيزه[٣] وحجته في

(١) شرح الجمل لابن عصفور، ٢: ٤١.

(٢) الكتاب ٣ : ٥٦٠.

(٣) المقتضب ٢ : ١٨٢، الانتصار، ص ٢٣٩.

ذلك أن اسم الفاعل لا يكون من شيئين، فتقول حسب رأي المبرِّد: هذا رابعُ ثلاثةَ عشَر. أما على الوجه الثالث فتقول: هذا رابعَ عشَرَ، وفي هذا الوجه التباس لأنه لا يتميَّز فيه المتفق اللفظ مع المختلف اللفظ، وهذا من باب القياس وليس من باب السماع، لأن المسموع هو ما دون العشرة[1].

ما يُحْمَلُ من العدد على اللفظ لا على المعنى

ليس كل عدد يُحْمَلُ على لفظ المعدود، بدليل قولك: هؤلاء ثلاثُ طَوالِقَ (جمع طالق)، فلا يُحْمَلُ على لفظ (طالق) مع أنه مذكر، لأن مجرد اللفظ دون المعنى لا يُعْتَدُّ به، فلا يجوز أن نقول: هذه ثلاثُ سجلاَّت لأن التاء ليست تاء التأنيث الأصل وإن كانت تاء تأنيث الجمع، ولكن يعتدُّ بالأصل التي هي الآحاد، حيث أن (سجلاً) هي مذكر، ووجب إلحاق العلامة بعدده، ويجب أن نقول ثلاثة سجلات وثلاثة حمَّامات وثلاثة اصطبلات، وثلاثة طلحات (جمع طلحة وهو اسم مذكر) وثلاثة حمزات (جمع حمزة وهو اسم مذكر) إذ ليست التاء فيها جميعاً تاء التأنيث، بل هي تاء أصلية في الاسم المذكر.

وخلاصة القول أنه إذا اجتمع مفسِّران مذكر ومؤنث فيجب مراعاة الأسبق فيهما، ويعتمد فيها الذي يتقدم، ومن هنا فإذا قال الرجل لزوجته: أنتِ طالقٌ اليومَ غداً، فإن الحكم يتعلَّق باليوم لتقدمه، فالطلاق يقع في الحال، وكذلك إذا قلت: عندي ثلاث من البط ذكور، فتسقط الهاء لتقدم المفسِّر المؤنث وهو البطِّ، ولو قلت: ثلاثة ذكورٍ من البطِّ، فإن الهاء تثبت، لأن المفسِّر

(١) الجمل، ص ١٣٢.

مذكّر، وهكذا الحكم إذا تقدَّم المعدود قبل العدد، فإذا قلت: عندي من البط ثلاثُ ذكورٍ، وعندي ذكور ثلاثةٌ من البطِّ، لأن الثاني قد صار كالبدل من الأول، ولأنك إذا راعيت الأسبق منهما مع اجتماعهما، فالأحرى والأولى أن تراعي الأسبق منهما مع افتراقهما.

وجميع أسماء الجمع مثل: الخيل، والشاء، والبقر، والذَّوْد (القطيع من الإبل من ثلاث إلى تسع) كلها مؤنثة، ومثلها البط، والحَمام، والدجاج، ولذلك تسقط الهاء من العدد في حالة الجمع. وما كان اسماً للجمع لمن يعقل مثل: النَّفَر، والرَّهْط، والبَشَر، فيجب إلحاق علامة التأنيث بالعدد حين تقول: هؤلاء ثلاثة نفرٍ، وعَشَرَة رهطٍ.

ومما ورد في هذا الشأن من مسائل يجدر ذكرها قولنا: عندي ثلاثُ أعْيُنٍ[١]، عندما تقصد بذلك رجالاً، لأن العين مؤنثة، وكذلك عندما تقول: عندي ثلاثُ أنْفُسٍ[٢]، وأنت تقصد بالنفس الإنسان[٣] لأن النفس مؤنثة، وذلك كما ورد في قوله عز وجل: (أن تقول نفْسٌ يا حسرتا على ما فرَّطْتُ في جنب الله وإن كنت لمن الساخرين، أو تقول لو أن الله هداني لكنت من المُتَّقين، أو تقول حين ترى العذاب لو أن لي كرَّةً فأكون من المحسنين)[٤].

(١) الكتاب ٣ : ٥٦٢.

(٢) المصدر نفسه ٣ : ٥٦٢.

(٣) الأصول ٢ : ٤٨٢.

(٤) سورة الزمر، الآيات من رقم (٥٦ – ٥٨).

ومما يلحق بهذا الباب قولهم: ثلاثة أشياء، حيث يراعى لفظ الواحد المذكر، ولا يراعى لفظ الجمع المؤنث.

ومن أصول هذا الباب أنه لا يُضاف العدد إلى صفةٍ مختصة[1]، فلا يجوز أن تقول: عندي ثلاثة ظريفين، لأن الموصوف ليس حذفه بقياس. أما قولهم: (ثلاثة دواب) فإن الدّابة قد كثر استعمالها مع غير الموصوف[2]، كما قال الله عز وجل: (واللهُ خلق كل دابةٍ من ماءٍ فمنهم من يمشي على بطنه ومنهم من يمشي على رجلين ومنهم من يمشي على أربع)[3]، ولذلك يَحْسُن إضافتها، وكل ما لا يحَسُن إضافته في هذا الباب يجوز إتباعه لما قبله، فتقول: عندي ثلاثةٌ قرشيون، وأربعةٌ فرنسيون، وخمسةٌ هنديون[4]، فإذا أتيت بالموصوف أضفته وجررت صفته، فتقول: عندي ثلاثة رجالٍ قرشيين، وإن شئت رفعت.

(١) الكتاب ٣ : ٥٦٢.

(٢) الأصول ٢ : ٤٢٩، الكتاب ٣ : ٥٦٣.

(٣) سورة النور، الآية رقم (٤٥).

(٤) الأصول ٢ : ٤٢٩.

باب النداء

النداء هو التصويت بالمنادى، والنداء خبرٌ من وجه ومن غير وجه، يعني أنه مع الصفات بمنزلة الإخبار، ومع غير الصفات بمنزلة غير الإخبار. والنداء يُمَدُّ ويُقْصَر، وتُضَمُّ نونه وتُكْسَرُ، فمن كسرها حملها على المصدر، ومن ضمَّها حملها على الصُّراخ، وكذلك من مَدَّ حمل على الصياح، ومن قَصَرَ حمل على الصوت[1].

ويقسم المنادى إلى خمسة أقسام هي: إما أن يكون مفرداً نكرة أو مفرداً مقصوداً، أو مفرداً علَماً، أو مضافاً، أو مشبهاً بالمضاف. وهذه الأقسام الخمسة يمكن أن نجملها في قسمين اثنين في التحقيق هما: مفرد، ومضاف، لأن المشبه بالشيء يجري مجراه، فإذا كان المنادى مفرداً علماً أو مقصوداً، كان دائماً مضموناً لفظاً وتقديراً.

والمنادى معرب بسبب وقوعه موقع أسماء الخطاب، فقد أشبه المضمر من جهة الإفراد والتعريف والخطاب[2]، فإذا قلت: يا زيدُ، فكأنك قلت: يا أنت، قال الشاعر:

(١) المقصور والممدود للفرّاء ٧ : ٨٢.

(٢) التبصرة والتذكرة ١ : ٣٣٨، شرح عيون الإعراب، ص ٢٠٦.

يا أَبْجَرُ بنَ أَبْجَـــــرٍ يا أَنْتَا   أَنْتَ الذي طَلَّقْتَ عامَ جُعْتا[1]

فلذلك بُنِيَ، وبُنِيَ على حركة لأن له أصلاً في التَّمَكُّنِ، وخُصَّ بالضَّمَّة، لأنها حركةٌ لا تلتبس بحركة المضاف إليه، ولا بحركة ما لا ينصرف، أو لأنها مشبهة بقبلُ وبعدُ من حيث ينتهي الصوت وينقطع من آخر الكلمة[2].

وإذا كان المنادى نكرة بقي على أصله منصوباً، لأنه لم يشبه المضمر من الأوجه التي سبق ذكرها، وكذلك المضاف يبقى منصوباً على أصله، لأنه لم يشبه المضمر من الأوجه الثلاثة.

والمشبَّه بالمضاف يجري مجرى المضاف، وهو كل عامل ومعمول وكل كلام فيه طول نحو قولنا: يا رفيقاً بالعباد، يا مسافراً إلى لبنان، لأن الثاني هو من تمام الأول، كما أن المضاف إليه هو من تمام المضاف، والأول هو عامل في الثاني كما أن المضاف عامل في المضاف إليه، والكلام فيه طول كما أن المضاف والمضاف إليه كذلك.

والأبيات التي أوردها الزجاجي توضح ذلك:

---

(١) نسب هذا البيت إلى سالم بن دارة في النوادر في اللغة، ص ١٦٣، والإيضاح في شرح المفصل ١ : ٢٢١، وخزانة الأدب ٢ : ١٣٩، وورد بلا نسبة في الإنصاف ١ : ٣٢٥، شرح الجمل لابن عصفور ٢: ٨٧، شرح التسهيل ٣ : ٣٨٧، أوضح المسالك ٣ : ٧٢.

(٢) علل النحو، ص ٣٣٤، التبصرة والتذكرة ١ : ٣٣٨، شرح عيون الإعراب، ص٢٥٦.

فَيَا راكباً إِمَّا عَرَضْتَ فَبَلَّغَنْ نَدَامايَ مِنْ نَجْرَانَ أَنْ لا تَلاَقِيَا[1]

فنصب (راكباً) لأنه مفرد نكرة، وليس مقصوداً، أي أنه إذا أجابه أي شخصٍ فيكون قد قضى حاجته، وذلك بمنزلة الأعمى الذي يقول مثلاً: يا رجلاً خذ بيدي[2]، ومثل ذلك قول الشاعر:

ألا يا نَخْلَةً من ذاتِ عرقٍ عليكِ ورحمةُ اللهِ السلامُ[3]

فهو لم يقصد نخلةً بذاتها،

وقول الشاعر:

أداراً بِحُزْوَى هِجْتِ للعينِ عَبْرَةً فماءُ الهوى يَرْفَضُّ أو يترقرق[4]

---

(١) هذا البيت منسوب لعبد يغوث الحارثي في الكتاب ٢ : ٢٠٠، الجمل، ص ١٤٨، شرح الجمل لابن خروف ٢ : ٦٥٨، خزانة الأدب ٢ : ١٩٤، وبلا نسبة في المقتضب ٤ : ٢٠٤، الأصول ١ : ٣٣١، شرح الجمل لابن عصفور ٢ : ٨٤، شرح التسهيل ٣ : ٣٩١.

(٢) الأصول ١ : ٣٣١.

(٣) ينسب للأحوص في ديوانه، ص ٢٣٩، شرح الجمل لابن خروف، خزانة الأدب ١ : ٣٩٩، الخصائص ٢ : ٢٨٦.

(٤) ينسب لذي الرمّة في ديوانه ١ : ٤٥٦، الكتاب ٢ : ١٩٩، تحصيل عين الذهب، ص٣١١، شرح الجمل لابن خروف ٢:٦٩٠، خزانة الأدب ٢: ١٩٠، وورد بلا نسبة في المقتضب ٤ : ٢٠٣، شرح الجمل لابن عصفور ٢ : ٨٨٢.

وقال في المضاف:

أَلا يَا عِبادَ اللهِ قَلْبي مُتَيَّـــمٌ   بأَحْسَنِ مَنْ صلَّى وَأَقْبَحِهِمْ فِعْلا[1]

وأوضح مما ذكرت ما ورد في الآيات الكريمة التي أذكرها فيما يلي:

في قوله تعالى: (يوسف أعرض عن هذا واستغفري لذنبك إنكِ كنتِ من الخاطئين)[2] في المضاف.

وفي قوله تعالى: (ولقد آتينا داود منا فضلاً يا جبال أوِّبي معه والطَّيرَ وأَلَنَّا له الحديد)[3] في النكرة المقصودة.

وفي قوله تعالى: (يا حسرةً على العباد ما يأتيهم من رسولٍ إلا كانوا به يستهزءون)[4] وذلك في أحد الوجهين: يعني الوجه في القراءة أو الوجه في الإعراب، فقد قرأ ابن عباس والضحاك وعلي بن حسين ومجاهد وأبيُّ بن كعب: (يا حسرةَ العباد)، وقرأ الأعرج ومسلم بن جندب وأبي الزناد (يا حَسْرَهْ...) وأجاز الفراء رفع النكرة غير المقصودة على تقدير: (يا أيها)[5].

---

(١) منسوب للأخطل في الجمل، ص ١٤٩، وبلا نسبة في إصلاح الخلل، ص ٢٣٦، شرح الجمل لابن خروف ٢ : ٦٩١.

(٢) سورة يوسف، الآية رقم (٢٩).

(٣) سورة سبأ، الآية رقم (١٠).

(٤) سورة يس، الآية رقم (٣٠).

(٥) معاني القرآن للفراء ٢ : ٣٧٦ ، المحتسب ٢ : ٢٠٨.

وفي قوله تعالى: (يا عبادِ لا خوف عليكم اليوم ولا أنتم تحزنون)[1] وذلك في معرفة المنادى.

أما نعوت المنادى فإن إعرابها حسب إعراب المنادى إذا كانت معربة، فإذا كان مبنية على الضم فيجوز فيها وجهان إذا نعتَّها بمفرد، فإما أن ترفعها وتحملها على اللفظ، وإما أن تنصبها وتحملها على الموضع، فتقول: يا زيدُ العاقِلُ والعاقِلَ، ولو أن النعت كان مضافاً لكان منصوباً مثل: يا زيدُ صاحبَ المال، لأن المضاف إليه حَلَّ محلَّ التنوين، فكما أن التنوين إذا كان في المنادى كان منصوباً، فكذلك ما حَلَّ محلَّهُ وقام مقامه، إلا أن تأتي بنعتٍ مضافٍ لنعتٍ مفردٍ، فتقول: يا زيدُ العاقِلُ ذو الفضلِ، فتحملُه إذا رفَعْتَ على العاقل لا على (زيد)، وما ذكرناه في النعت فمثله في العطف، تقول: يا زيدُ والرجلُ الرجلَ، ويا زيدُ وعبدَ الله.

وتقول في التأكيد: يا تميم أجمعون وأجمعين، ويا تميم كلُّكم وكلَّكُمْ، ويجوز أن تقول: كُلَّهم، لأن المنادى بمنزلة المخاطب[2] من وجهٍ، والغائب من وجهٍ آخر، فما فيه من الإقبال بمعنى القصد وحروف النداء خطاب، وما فيه من ذِكْرِ زيدٍ وعمروٍ ونحوه من أسماء الغائبين غيبة، فمن هنا يجوز أن تقول: يا تميم كُلُّهم وكُلُّكم، ويا قيسُ أنفسكم وأنفسُهم.

---

(١) سورة الزخرف، الآية رقم (٦٨).

(٢) الكتاب ٢ : ١٨٤، الإيضاح، ص ١٨٩.

أما في البدل فلا يوجد فيه إلا وجه واحد فقط، كقولك: يا زَيْدُ عمرو، إذا كان يعرف بهذين الاسمين، لأن المنادى الأول في حكم الطرح، وهو رأي المبرد وخاصة في هذا الباب[1]، فإذا أَبْدَلْتَ مضافاً فإنه يكون منصوباً، مثل: يا زيدُ أبا عليٍّ.

وجميع ما سبق ذكره إذا كان تابعاً لمضاف أو لمنصوبٍ من نكرةٍ أو اسمٍ طويلٍ، فليس في التابعِ إلا النَّصْبُ ما عدا العطفَ، والبدلَ، فيجب أن تحملَ كلاً منهما على أصله في نفسه، فتقول: يا عبدَ الله وزيدُ، ويا أبا عليٍّ زيدُ، ولو كان ذلك التابع نعتاً أو تأكيداً لم يكن إلا نصباً مَثل قولك: يا عَبدَ اللهِ العاقلَ ويا عبيدَ الله أجمعين.

ومن أحكام المنادى أنه لا يُنادَى اسمٌ فيه أَلِفٌ ولامٌ في الأمر العام إلا مع (أيّ) كقولك: يا أيها الرجل، ويا أَيُّها الغُلام، ولا يجوز أن تقول: يا الرَّجُلُ، لأن الألف واللام للتعريف، و(يا) للتخصيص، والتخصيص ضرب من التعريف فلا يُجْمَعُ بينهما، ولما امتنع ذلك توصَّلْتَ إلى نداء ما فيه الألف واللام بشيءٍ أَحْدَثْتَه وهو (أيّ) فتقول: يا أَيُّها وتُبْنَى على الضّمّ، لأنها مفردة ومقطوعة عن الإضافة، وقد أتيت بها للتنبيه، وكان رأي الزجاج أنه يأتي بها عوضاً من الإضافة، أما أبو علي الفارسي يقول: إن باب النداء هو باب تغيير وحذف ولا حاجة للعوض فيه[2]، لأنك تعوض في باب النداء حتى وإن كان

---

(١) المقتضب ٤ : ٢١١.

(٢) معاني القرآن وإعرابه ١ : ٢٢٨.

باب تغيير وحذف، وذلك بدليل قولك (اللهم)، وبدليل قولك: (يا قاضي) حيث أنك تثبت الياء فيها، وبذلك فإن لفظ النداء واقع على (أيّ)، وأن المنادى في المعنى هو (الرجل)، أما أبو إسحاق الزجاج فقد أجاز القول: يا أيها الرجلَ (بالنصب)، وذلك حملاً على موضع (أي)، وهذا الرأي مخالف لرأي الجمهور ولا يجيزونه[1].

أما الأخفش فقد أجاز أن يكون (الرجل) صلة وليس صفة، فجعله خبراً لمبتدأ محذوف، و(أي) بمعنى (الذي) [2]، وعليه، فإنه لا يجوز في (الرجل) إلا الرفع.

ولا يوجد في العربية اسم ينادى وفيه ألف ولام إلا لفظ الجلالة (اسم الله عز وجل) فقط، لأن الألف واللام عوض من الفاء فيه، ودليل كونها عوضاً هو قطعها في الوصل، فإذا قلت: يا الله، كقولك: يا إله (بقطع الهمزة)، وهذا الاسم مختص بأشياء لا تكون في غيره من الأسماء، منها زيادة ميم في آخره عوضاً من حرف النداء، وقد قال أبو القاسم الزجاج: ومما لا يستعمل فيه حرف النداء، قولهم: (اللهم)[3].

وقد ذهب البصريون إلى أنها في لفظ (اللهم) حرف زيد عِوَضاً عن (يا)

---

(١) معاني القرآن وإعرابه ١ : ٢٢٨، شرح اللمع للواسطي، ص ١٤٥، ارتشاف الضرب ٤ : ٢١٩٤.

(٢) شرح اللمع للواسطي، ص ١٤٦، ارتشاف الضرب ٤ : ٢١٩٦.

(٣) الجمل، ص ١٦٤.

وليس مأخوذاً من فعل[١]، وأما الفرَّاء فقد قال: إن الميم مأخوذة من فعل، وأصله: (يا الله أُمَّنَا منك بخيرٍ)، وهو رأي ثعلب أيضاً كما ذكر أبو بكر الأنباري[٢]، أي: (اقْصِدنا)، فحذف الهمزة تخفيفاً، ولكن أبا علي الفارسي قال: ليس هذا بشيء[٣]، لقوله عز وجل: (وإذ قالوا اللهمَّ إن كان هذا هو الحقّ من عندكَ)[٤]، لأنّه لو كان مأخوذاً من فعل لما احتاجت (إن) إلى جوابٍ ثانٍ، ولكانت سادةً مسَدَّ جواب الشرط، وقوله عز وجل بنفس الآية: (فأَمْطِرْ علينا حجارةً من السماء أو ائتنا بعذابٍ أليم)، وهذا دليل على أنها ليست مأخوذة من فعل، وليست دالة عليه، لأنه لا يَحْسُنُ في الكلام أن تقول: يا الله أُمَّنا منك بعذابٍ إن كان هذا هو الحق من عندك فأمطر علينا حجارةً من السماء...

وقد يَصِحُّ هذا دون ذكر الجواب، لأنه لو كان كما ذكر لم حَسُنَ القول: اللهم أُمّنا منك بخير، وفي حسن ذلك دليل على أن الميم ليست مأخوذة منه، إذ أنها لو كانت مأخوذة منه لكان ذلك تكريراً، والاستدلال بالآية فيه كفاية كبيرة.

وأما بخصوص زيادة الميم في آخر لفظة (اللهم) عوضاً عن حرف النداء، فإن الدليل على أنها عوض عنها، أنهم لا يجمعون بينهما إلا في الضرورة

---

(١) الكتاب ٢ : ١٩٦، الإنصاف ١ : ٣٤١، التبيين، ص ٤٤٩.

(٢) معاني القرآن للفرّاء ١ : ٢٠٣، الزاهر ١ : ١٤٦.

(٣) المسائل الشيرازيات ١ : ١٨٦.

(٤) سورة الأنفال، الآية رقم (٣٢).

الشعرية كقول الشاعر:

إني إذا ما حَدَثٌ أَلَمَّا أقول يا اللهُمَّ يا اللهُمَّ[1]

وقول شاعر راجز:

وما عليكِ أنْ تقُولي كُلَّما سَبَّحْتِ أو هَلَّلْتِ يا اللهُمَّ ما

ارْدُدْ علينا شَيْخَنَا مُسَلَّمَا[2]

ويُفَخَّمُ لفظ الجلالة إذا كان قبله ضمّة أو فتحة، مثل: قال اللهُ تعالى، يقول اللهُ عز وجل، ولا تقول بالتفخيم في مثل لفظ: اللّيل، اللّبن، لأنه إذا كان قبله كسرة فإن لفظ الجلالة لا يُفَخَّم، مثل: بسم الله الرحمن الرحيم، ولأنك إذا فَخَّمتَ فإنه يصعب ويثقُل على اللسان، ولا يكون ذلك مع الضّمَّة والفتحة. ومثل هذا التفخيم اختصاصه في القَسَمِ بالتاء، تقول: تاللهِ، وفي همزة القسم

(١) هذا البيت لأبي خراش الهذلي في شرح أشعار الهذليين ٣ : ١٣٤٦، النوادر في اللغة العربية، ص ١٦٥، ونسب إلى أمية بن أبي الصلت في خزانة الأدب ٢ : ٢٩٥، وهو غير موجود في ديوانه، وبلا نسبة في المقتضب: ٤ : ٢٤٢، سر صناعة الإعراب ١ : ٤١٩، الفوائد والقواعد، ص ٤٦٠، أسرار العربية، ص ٢١٣، الإنصاف ١ : ٣٤١، شرح المفصل ٢ : ١٦.

(٢) ورد هذا البيت بدون نسبة في معاني القرآن للفراء ١ : ٢٠٣، الجمل، ص ١٦٤، أسرار العربية، ص ٢١٢، الإنصاف ١ : ٣٤٢، شرح الجمل لابن خروف ٢ : ٧٣٩، خزانة الأدب ٢ : ٢٩٦.

حين تقول: أفألله لأفعلنَّ كذا وكذا، أو الهمزة في حال الاستفهام كقوله عز وجل: (آلله أذِن لكم أم على الله تفترون)[1].

وإذا عطف على المنادى اسم فيه ألف ولام، وكانت هذه الألف واللام مما يلحق الاسم تارةً ويحذف تارةً أخرى، فإنه يجوز فيه الرفع والنصب، مثل: يا زيدُ والغلامُ والغلامَ. أما سيبويه والخليل والمازني فإنهم يرفعونه[2]، وإذا كانت الألف واللام لازمة مثل: العباس والحارث فإن الاختيار الرفع، فتقول مثلاً: يا زيدُ والعبَّاسُ، لأن هذا الاسم لمّا لزمته الألف واللام صار تعريفه كأنه بالعلمية فجرى مجرى الأسماء الأعلام مما ليس فيه ألف ولام، أما إذا قلت: يا زيدُ وعبَّاسُ، فلا يكون إلا مرفوعاً، وقد كان بعضهم يختار النصب فيما فيه ألف ولام، وهو مذهب أبي عمرو ابن العلاء، ويونس، والجَرْمي[3] ومثل ذلك في قوله سبحانه وتعالى: (يا جبالُ أوِّبي معه والطَّيْرَ وألنَّا له الحديد)[4]، ومثل ذلك قول الشاعر:

ألا يا زَيْدُ والضَّحَّاكُ سِيرا فَقَدْ جَاوَزْتُما خَمَرَ الطَّرِيقِ[5]

---

(١) سورة يونس، الآية رقم (٥٩).

(٢) الكتاب ٢ : ١٨٦، المقتضب ٤ : ٢١٢، ارتشاف الضرب ٤ : ٢٢٠٠.

(٣) الجمل، ص ١٥١، المقتضب ٤ : ٢١٢، ارتشاف الضرب ٤ : ٢٢٠٠.

(٤) سورة سبأ، الآية رقم (١٠).

(٥) التبصرة والتذكرة ١ : ٣٤٨ وهو غير منسوب فيه، وغير منسوب في الجمل، ص ١٥٣، واللمع، ص ١٧٣، والحلل، ص ١٩٦، شرح الجمل لابن خروف ٢ : ٧٠٢،

وإذا اضطرَّ الشاعر إلى تنوين المنادى المفرد، ففي ذلك مذهبان: منهم مَنْ ينوِّنه ويُبْقي عليه ضمّةً، وهو مذهب الخليل والذين اختاروا الرفع في يا زيدُ والرجلُ، ومنهم مَنْ يُنَوِّنه وينصبه، وهو مذهب أبي عمرو بن العلاء ومن معه[1]، فحُجَّة أتباع المذهب الأول أنهم يقولون إن الحاجة دعت إلى التنوين في الترنُّم، فأُدْخِلَ على ما فيه ألف ولام، وعلى الفعل، كما قال الراجز: يا صاحِ ما هاج العيون الذُّرَّفَنْ[2]

وقوله:

مِنْ طَلَلٍ كالأَتْحَمِيِّ أَنْهَجَن[3]

وحُجّة أبي عمرو بن العلاء أن أصل المنادى أن يكون مُعْرباً، فلما دخله التنوين عاد إلى إعرابه، ولما عاد إلى إعرابه عاد إلى النَّصْب، لأن أصل إعراب المنادى النَّصْب، إذ أن قولك: يا زيد، بمنزلة قولك: أدعو زيداً، لكن الفرق بينهما أن عبارة (أدعو زيداً) هي عبارة عن العمل، و (يا زيد) هو نفس العمل.

شرح المفصل ١ : ١٢٩، الفوائد والقواعد، ص ٤٥٢.

(١) الكتاب ٢ : ٢٠٢، المقتضب ٤ : ٢١٣، الأصول ١ : ٣٣٧، ارتشاف الضرب ٤ : ٢١٩٠.

(٢) هذا البيت للعجاج في ديوانه ٢ : ٢١٩، وجاءت فيه (الذُّرَّفا). الكتاب ٤ : ٢٠٧، تحصيل عين الذهب، ص ٥٦٨.

(٣) هذا البيت للعجاج في ديوانه ٢ : ١٣ وجاءت فيه (أنهجا)، الكتاب ٤ : ٢٠٧، الأصول ٢ : ٣٨٧، صناعة الإعراب ٢ : ٥١٤.

ولذلك فإن بيت الشعر التالي فيه روايتان:

سلامُ اللهِ يا مَطَرٌ عليها ولَيْسَ عَلَيْكَ يا مَطَرُ السَّلامُ[1]

والرواية الثانية هي: (سلام الله يا مطراً عليها ....)

وكذلك لبيت الشعر التالي روايتان أيضا:

ضَرَبَتْ صَدْرَهَا إليَّ وَقَالت يا عَدِيٌّ لقد وَقَتْكَ الأوَاقي[2]

والرواية الثانية هي: (............ يا عديّاً لقد وَقَتْكَ الأواقي)

(١) ديوان الأحوص، ص ٢٣٧، الكتاب ٢ : ٢٠٢، المقتضب ٤ : ٢١٤، الأصول ١ : ٣٤٤، الجمل، ص ١٤٥، تحصيل عين الذهب، ص ٣١٤، شرح الجمل لابن خروف ٢ : ٧٠٦، شرح التسهيل ٣ : ٣٩٦، خزانة الأدب ٢ : ١٥٠، وورد بلا نسبة في شرح اللمع للواسطي، ص ١٤٩، شرح الجمل لابن عصفور ٢ : ٨٤.

(٢) هذا البيت للمهلهل في ديوانه، ص ٥٨، المقتضب ٤ : ٢١٤، الجمل، ص ١٥٥، الحلل، ص ٢٠١، شرح الجمل لابن خروف ٢ : ٧٠٨، شرح التسهيل ٣ : ٣٩٦، وورد بلا نسبة في الفوائد والقواعد، ص ٤٦٤، شرح الجمل لابن عصفور ٢ : ٨٤.

حروف النداء

وحروف النداء سبعة وهي: يا، أيا، هيا، أي، آ (بالمدِّ)، وا، والهمزة.

وقد اختلف النحويون، فأكثرهم يقول بأنها حروف، وحجتهم في ذلك لأنها لا تدل على معنى إلا في غيرها، وبعضهم ذهب إلى أنها اسم للفعل[1] وحجتهم في ذلك أنهم رأوا المنصوب والمجرور يقع بعدها نحو: يا لزيدٍ، ويا عبد الله، وأنه قد سُمِعَ إمالة (يا)، والحروف لا تُمالُ.

وقد اختلفوا في العامل نحو قولك: يا عبدَ الله، فمنهم من قال: إن (عبد الله) منصوب بنفس (يا)، ومنهم من قال: إنه منصوب بفعلٍ مقدَّر لا يظهر، كأنه قال: يا أدعو عبد الله، ولذلك جعلها بعضهم: اسماً للفعل.

واستعمالات حروف النداء هي: (الهمزة) تستعمل للقريب فقط لخفَّتِها، (وأيا وهيا وأي، وآ): تستعمل للبعيد والمستغرق في سباته فقط، و(يا) تستعمل للقريب والبعيد لأنها أُمُّ لحروف النداء جميعها، و(وا) تختصُّ بالمُتَفَجَّعِ عليه، ولهذا قال الأخفش أنها أكثر ما تقع في كلام النساء (يعني النُّدْبة)[2].

وحروف النداء هذه يجب إثباتها مع المنادى وحذفها إلا في موضعين فلا

(١) شرح الكافية للرضي ١ : ٣٤٦، ارتشاف الضرب ٤ : ٢١٧٨.

(٢) الأصول ١ : ٣٥٨، شرح اللمع للواسطي، ص ١٥٤.

يجوز حذفها منهما، وهما الاسم النكرة والاسم المُبْهَم، مثل قولك: يا هذا، يا رجل، لأنه لو حذف لجُمِعَ على الاسم إبهامه في نفسه، وإبهامه في حذف حرف تنبيه، وعندئذٍ يقع الإخلال.

وإذا ناديت مجموعة تتكون من أي عدد مثل قولك: يا ثلاثون أقبلوا، فإذا أردت ثلاثين من مجموعة غير مقصودين، وجب أن تنصب، فإن قلت: يا ثلاثين رجلاً نصبت على كل حال سواء قصدت أم لم تقصد، لأن الكلام قد طال فأشبه المضاف، فإذا عطفت تقول: يا ثلاثة والثلاثين، وكان هذا على القياس وإن قصدت الثلاثة ضممت، وإن لم تقصد نَصَبْت، فتقول: يا ثلاثة والثلاثون، ويا ثلاثةً وثلاثين، فعلى هذا قياس هذه المسائل[1].

وإذا ناديت اسماً منقوصاً مثل: قاضٍ، داعٍ، فإن في ذلك أمران، أحدهما هو مذهب سيبويه، وذلك (بإثبات الياء)، فتقول: يا قاضي أقبل، والثاني قول يونس: يا قاضِ أقبل (بحذف الياء)، ويا قاضٍ أقبلْ (بالتنوين عوضاً من الياء) جرياً على جوارٍ، غواشٍ.

(١) الكتاب ٢ : ٢٢٨، المقتضب ٤ : ٢٢٤، الأصول ١ : ٣٤٤، شرح الكافية للشريف الرضي ١: ٣٥٥.

باب إضافة المنادى إلى المتكلم

إن كل اسم منادى آخره حرف صحيح أو ما يجري مجرى الصحيح، وأضيف إلى ياء المتكلم، فإنه يجوز فيه خمسة أوجه[1]:

أ- حذف الياء اجتزاءً بالكسرة عنها من حيث كانت تدل عليها.

ب- إثبات الياء ساكنة، لأنها على حرف واحد فلم يجحف بحذفها.

جـ- وإثباتها مفتوحة، لأنها نظيرة الكاف التي للمخاطب، فَفُتِحَتْ كفتحتها.

د- إبدال الكسرة فتحة والياء ألفاً طلباً للتخفيف.

هـ- جعلها بمنزلة اسم واحد فَيُضَمُّ، وذلك كقولك: يا غُلامِ أقبل، ويا غلامِيْ، ويا غُلامِيَ، ويا غلاما، ويا غلامُ، قال تعالى: (قال ربِّ احكم بالحقِّ وربُّنا الرَّحمن المُستعان على ما تصفون)[2]، وقرأ أبو جعفر: (قُلْ رَبُّ)[3]، وهذا الوجه الأخير إنما يجوز فيما يكثر استعماله حتى يصير بمنزلة العَلَم، ولولا ذلك فلا يجوز حذف حرف النداء منه، وإذا لم يكن آخر المنادى حرفاً صحيحاً،

---

(١) شرح الكافية للشريف الرضي ١ : ٣٨٩، ارتشاف الضرب ٤ : ٢٢٠٧.

(٢) سورة الأنبياء، الآية رقم (١١٢).

(٣) المبسوط، ص ٣٠٣، المحتسب ٢ : ٩٧.

مثل: الفتى، والمولى، فليس في الياء إلا وجه واحد وهو إثباتها مفتوحة لا ساكنة نحو: يا مولايَ، يا فتايَ، لكن بعضهم وهم قليلون يبدلون الألف ياءً (وهي لغة هذيل)، فيقولون: يا مَوْلَيَّ[1]، ومثله قول الشاعر:

سبقوا هَوَيَّ وأعقبوا لِهَواهُمُ فَتُخُرِّموا ولكل جنبٍ مَصْرَعُ[2]

وهم لا يفعلون ذلك في التثنية، وكذلك إذا كان الاعتلال بالياء المكسور ما قبلها، مثل يا قاضي، ويا داعي، فليس فيها إذا أضيفت إلى المتكلم إلا وجه واحد هو إثبات الياء مفتوحاً ما بعدها، وذلك مثل قولك: يا قاضيَّ، يا داعيَّ.

---

(١) الكتاب ٣ : ٤١٤، المحتسب ١ : ٧٦، أمالي ابن الشجري ١ : ٤٢٩.

(٢) هذا البيت لأبي ذؤيب في ديوانه، ص ١٤٦، شرح أشعار الهذليين ١ : ٧، المحتسب ١ : ٧٦، أمالي ابن الشجري ١ : ٤٢٩، سر صناعة الإعراب.

باب نِعْمَ وبِئْسَ

نِعْمَ وبِئْسَ: هما فعلان عند جميع البصريين وبعض الكوفيين. وقال بعض الكوفيين أنهما اسمان، لما وجدوهما غير متصرِّفين وعلى رأس هؤلاء الفرَّاء[1]، وأما البصريون ومجموعة من الكوفيين قالوا بأنهما فعلان بدليل بنائهما على الفتح من غير عارضٍ يعرض لهما، ورفعهما للمعرفة ونصبهما للنكرة، واتصال الضمير بهما مثل: نِعْما ونِعْمُوا[2] وإلحاق تاء التأنيث فِعْلَ الفاعِلِ وصلاً ووقفاً، نحو: نِعْمَت المرأة هِنْدٌ، وبئست المرأة جُمْلٌ. وأما تَرْكُ تصرُّفهما فلأنهما اختصَّا بما لم يكن لهما في أصل موضوعهما، فتُرِك تصَرُّفهما إيذاناً بالمعنى المراد بهما، ولذلك فقد قال الزجاجي: نُقِلا إلى الثناء والذَّمِّ فضارعا الحروف، وفي كل واحد منهما أربع لغات: فِعْل، فِعِل، فَعِل، فَعْل، لأن كل كلمة ثلاثية من اسم أو فعل، كان عَيْنُها حرفاً من حروف الحلق على وزن فَعِل، فإنه يجوز فيها أربعة أوجهٍ إذا كان أصل وزنها (فَعِل)[3]، ومثال الفعل: شَهِد، شُهْد، شِهِد، شِهْد، ونِعْمَ وبِئْسَ من هذين، ومثال الاسم: فَخِذ، فَخْذ،

---

(١) معاني القرآن للفرّاء ١ : ٢٦٧، الإنصاف ١ : ٩٧، شرح التسهيل ٣ : ٥، ائتلاف النصرة، ص ١١٥.

(٢) الكتاب ٢ : ١٧٩، المقتضب ٢ : ١٤٩، ارتشاف الضرب ٤ : ٢٠٥٢، الأصول ١ : ١١٧.

(٣) الكتاب ٤ : ١٠٧، الأصول ١ : ١١١، شرح اللمع للواسطي، ص ١٨٨.

فِخِذ، فِخْذ.

وفاعل نعم وبئس قسمان:

أ- إما أن يكون ظاهراً

ب- وإما أن يكون مضمراً

والظاهر أيضاً ينقسم إلى قسمين: إما أن يكون معرَّفاً بالألف واللام للجنس، أو مضافاً إلى ما فيه ألف ولام، ولا يجوز غير ذلك، نحو: نعم الرجلُ زَيْدٌ، ونِعْمَ صاحب الرجل زَيْدٌ، فإن كان الألف واللام للعهد فلا يجوز، لأن (نِعْمَ) للمدح العام، و(بئس) للذم العام، فصار فاعلهما معرَّفا تعريف الجنس ليكون وفقاً لمعناهما[1]، ولذلك لا يجوز أن تقول: نِعْمَ هذا الرجلُ زَيْدٌ، ولا نِعْمَ الرجل الذي كان عندنا، ولا نِعْمَ الذي في الدار زيْدٌ، وأما إذا قلت: نعم الزيدان زيْدٌ الظريف وزيْدٌ الجميل[2] فإن ذلك يُقدَّر تقديراً يخرجه إلى حيِّز العموم، كأنك قلت: نِعْمَ أخوك زيْدٌ ونحو ذلك، ولا يكون الفاعل إذا كان ظاهراً إلا على هذه الصورة.

وإذا كان الفاعل مضمراً، كان الاسم الذي كان فاعلاً منصوباً على التمييز والتبيين، فتقول: نِعْمَ رجلاً زيْدٌ، أي: الرَّجُلُ رجُلاً زيْدٌ، وهذا المضمر لا يكون راجعاً إلى شيء قبله، ولكن النكرة بعده تفسره وتقوم مقام ما تقدَّمَ

(١) علل النحو، ص ٢٩٠.

(٢) المسائل البصريات ٢ : ٧٨٦.

ذكره، ومثل ذلك: ربَّه رجلاً[1] في كون النكرة مُفسِّرة للمُضمر المجهول، وقائمة مقام تقدُّم الذكر، فإذا قلت: نعم امرأةً هندُ، فتقديره: نعمت المرأةُ امرأةً هندُ، فيكون المُفَسِّر دائماً على حسب المُفَسَّر والمُفسِّر وكذلك إذا فسّرْتَ بمضافٍ منكَّر، فالتقدير كالأول، ولا يَحْسُن الجمع بين المُفَسِّر والمُفسَّر في مسألة الا في الشعر فإنه إذا جاء حمل على التأكيد[2]، كقول الشاعر:

تَزَوَّد مِثْلَ زادِ أبيكَ حَقّاً فنعم الزاد زاد أبيك زادا[3]

فإذا كان الفاعل مؤنثاً حقيقياً، فتكون مُخَيَّراً في إلحاق علامة التأنيث وإسقاطها، مثل: نِعْمَت المرأةُ هندُ، ونِعمَ المرأةُ هندُ، وسبب ذلك أن المقصود هو الجنس، والجنس مذكَّر، ومنْ ذكَّر حَمَلَ على المعنى، ومن أَنَّثَ حمل على اللفظ.

وأما قول أبي القاسم الزجاج: لمّا لم يتصرَّف أجازوا فيه التذكير

(١) الكتاب ٢ : ١٧٦، الأصول ١ : ٤١٩، المقتضب ٣ : ٦٧.

(٢) الكتاب ٢ : ١٧٥، الإيضاح، ص ١١٣، الخصائص ١ : ٣٩٦، المقتضب ٢ : ١٥٠، الأصول ١ : ١١٧، خزانة الأدب ٩ : ٣٩٤، شرح التسهيل ٣ : ١٤.

(٣) نسب هذا البيت لجرير وهو ليس في ديوانه، الإيضاح، ص ١١٤، الخصائص ١ : ٣٩٦، خزانة الأدب: ٩: ٣٩٤، شرح أبيات المغني ٧ : ٢٧، الفوائد والقواعد، ص ٥٧١، وورد بلا نسبة في شرح التسهيل: ٣ : ١٥، المقتضب ٢ : ١٥٠، شرح الجمل لابن عصفور ١ : ٦٠٦.

والتأنيث[1] فإن هذا لا تثبت صحته إذا قلنا: ليست هند نائمةً.

وبعد معرفة الفاعل وأحكامه، يبقى أن نعرف الاسم المقصود بالمدح والذم، وهو الاسم الأخير، ويكون مرفوعاً دائماً، ولا يختصُّ بمعرفة دون أخرى، وكثيراً ما يلزم في آخر الكلام، ويجوز حذفه إذا دلَّ عليه دليل.

وأما سبب رفعه، فإما لكونه مبتدأ، أو لكونه خبراً لمبتدأ محذوف، فإذا كان مبتدأ فتكون الجملة التي قبله لها مَحَلٌّ من الإعراب، والعائد من الجملة يكون من جهة المعنى، من حيث أن الألف واللام كانت للجنس وقد تضمَّنت جميع الممدوحين، وإذا كان خبراً للمبتدأ، فلا يكون للجملة الأولى موضع من الإعراب، وصار الكلام جملتين منفصلتين، وكأن الكلام قد خرج جواباً لسائل وقول قائل يقول: من هو هذا المُثْنَى عليه؟ فيقال: فلان، بمعنى: هو فلان، ومثل ذلك قول العرب: (شدَّ ما أنك ذاهبٌ)[2]، وأما الوجه الأول كقوله عز وجل: (نِعْمَ العبدُ إنَّه أوَّاب)[3].

أما لزوم الفاعل في آخر الكلام، فلأنهم يقدِّمون الأهم في كلامهم كما قال ذلك سيبويه[4]، والأهم في هذا الباب هو المدح والذم، ولذلك فإن القول: نِعْمَ الرجلُ زَيْدٌ، أحسن من القول: زَيْدٌ نِعْمَ الرَّجل.

---

(١) الجمل، ص ١٠٩.

(٢) الكتاب ٣ : ١٣٩، الأصول ١ : ٢٧٧.

(٣) سورة ص، الآية رقم (٣٠).

(٤) الكتاب ١ : ٣٤.

وإنني اكتفي بما ذكرت من أبواب وفصول في شرح جمل الزجاجي لابن بابشاذ، حيث وجدت ان آراءه متشابهة، بل تكاد تكون متطابقة مع ما جاء في مصنفاته الأخرى التي ذكرتها: شرح المقدمة المحسبة وكتاب المفيد في النحو، ووجدت أنني عندما أبحث في أي موضوع من مؤلفاته، فإنني أبحث في موضوع مكرر أو أفكار وآراء مكررة في مؤلفاته الأخرى التي ذكرتها، ولذلك فانني أكتفي بما أتيت عليه من موضوعات، علماً بأنني أتيت على كافة الموضوعات التي جاءت في كتابه (المفيد في النحو).

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

الخاتمة

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

بعد أن بحثت وتقصيت بالتنقيب والبحث عن جهود ابن بابشاذ في النحو، وتعبت وعانيت كثيراً لقلة المصادر والمراجع، حتى بدأ الضجر يتسلل إلى نفسي، لكني ما لبثت أن شحذت همتي، عندما تذكرت المعاناة الشديدة التي بذلتها في تحقيقي لديوان رؤبة بن العجاج، فبدأت كتابة بحثي هذا حول الجهود النحوية لابن بابشاذ، وسط ظروف نفسية قاسية، بسبب الأحداث التي تعصف تترى ببلادنا العربية، سواء بالمشرق العربي أو بالمغرب العربي، تلك الأحداث والتي تسببت بتدمير مقومات بعض هذه الدول وحضارتها وقتل الكثيرين من أناسيّها وتشويه أجساد آخرين، والتي أطلقوا على هذه الظروف زوراً وبهتانا (الربيع العربي)، بينما أسميه أنا (الحريق العربي)، وكان من جرَّاء ذلك تداعي الأمم الأجنبية على بلادنا كما تتداعى الأكلة على قصعتها.

ومما يجدر ذكره أن بعض أمهات الكتب من مصادر ومراجع قد فقدت أو نهبت أو أصابها التلف والدمار والحريق بسبب الأحداث التي عصفت بعالمنا العربي سواء في مشرقه أو مغربه، كما أصبح السَّفَرُ والتَّنَقُّل الى هذه البلدان العربية أو بعضها فيه صعوبة ومخاطر كبيرة على الحياة بسبب القتل والدمار والتنكيل، دون وجه حق، ودون تمييز وكان ذلك من أسباب الصعوبات التي حالت دون البحث عن مصادر ومراجع البحث.

في خضم هذه الظروف الصعبة، تتبعثر أفكاري كما تتبعثر الأوراق في

زوبعة، فأعود ألملمها من جديد، وأبحث عن فكرة جديدة قد أجدها في تضاعيف بعض كتب النحو، وهكذا، فإن أحداً لا يحسدني على تلك الظروف التي مررت بها في أثناء كتابتي لهذا البحث العلمي الهام.

ولهذا، فإن الظروف لم تسعفني إلا أن أحصل على مخطوط واحد من مؤلفاته الثلاثة: (شرح جمل الزجاجي، وشرح المقدمة المحسبة، والمفيد في النحو)، وكان جل اهتمامي بالبحث حول آرائه النحوية في هذه المؤلفات الثلاثة.

أما مصنفاته الأخرى: شرح النخبة، وشرح الأصول لابن السراج والتعليقة فلم أستطع أن أتناولها ببحثي هذا نظراً لعدم توفر مصادرها ومراجعها، ونظراً للأسباب التي ذكرتها آنفا.

وقد وجدت أن آراء ابن بابشاذ النحوية هي متشابهة في مؤلفاته الثلاثة، مع العلم – كما بينت ذلك سابقا- أن ابن بابشاذ كان بصري الهوى، نزاعاً إلى نظريات وقواعد المدرسة البصرية، وكان يعتبر سيبويه مثله المقتدى الذي يحتذي أفكاره وميوله النحوية.

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

فهرست المصادر والمراجع

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

- ائتلاف النّصْرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة: الزبيدي، عبد اللطيف بن أبي بكر الشرجي (ت ٨٠٢هـ) تحقيق طارق الجنابي، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، بيروت، ط١، ١٩٨٧.

- الإبدال اللغوي: الحلبي، أبو الطيب، عبد الواحد بن علي (ت ٣٥١هـ)، تحقيق عز الدين التنوخي، مطبوعات المجمع العلمي بدمشق ١٩٦٠م.

- الإبدال: لابن السكّيت، تحقيق حسين محمد شرف – مجمع اللغة العربية بالقاهرة ١٩٧٨م.

- الإبدال اللغوي: الحلبي: أبو الطيب، عبد الواحد بن علي (ت ٣٥١هـ) تحقيق عز الدين التنوخي، مطبوعات المجمع العلمي بدمشق ١٩٦٠م.

- اتعاظ الحنفا بأخبار الأئمة الفاطميين الخلفا: المقريزي (ت ٨٤٥هـ)، تحقيق محمد عبد القادر أحمد عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٨٧م.

- إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر: البنّاء، أحمد بن محمد بن أحمد (ت١١١٧هـ)، القاهرة ١٣٥٩هـ.

- الإتقان في علوم القرآن: السيوطي، أبو الفضل جلال الدين عبد الرحمن بن الكمال (ت٩١١هـ)، ترجمة محمد أبو الفضل إبراهيم، ط٣، مطبوعات مكتبة دار التراث بالقاهرة.

- أثر القراءات القرآنية في تطور الدرس النحوي: دمشقية، عفيف، معهد الإنماء العربي، بيروت ط١، ١٩٧٨.

- أثر القراءات القرآنية في الدراسات النحوية: مكرم، عبد العالي سالم، الكويت، ط٢، ١٩٧٨.

- أخبار النحويين البصريين: السيرافي، القاضي أبو سعيد الحسن بن عبد الله، (ت ٣٦٨هـ) طبع القاهرة ١٩٥٥م.

- إدغام القراء: السيرافي، أبو سعيد، تحقيق محمد علي عبد الكريم الرويني، مطبعة الأمانة، ط١، ١٩٨٤م.

- أسد الغابة في معرفة الصحابة: ابن الأثير، عز الدين، تحقيق محمد البنا وآخرين، القاهرة ١٩٧٠م.

- أسرار العربية: الأنباري، أبو البركات، عبد الرحمن، تحقيق محمد بهجة البيطار، مطبعة الترقي بدمشق، ١٩٧٥م.

- ارتشاف الضرب من لسان العرب: لأبي حيّان الأندلسي، ت ٧٤٥هـ، تحقيق رجب عثمان محمد، مراجعة رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٩٩٨م.

- الأزهية للهروي (ت ٤١٥هـ)، تحقيق عبد المعين الملوحي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٩٧١م.

- الأشباه والنظائر: السيوطي، أبو الفضل جلال الدين عبد الرحمن بن الكمال، (ت ٩١١هـ) مراجعة وتقديم فايز ترجيني، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٨٤.

- الأعلام: الزركلي، خير الدين، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة العاشرة ١٩٩٢.

- الأصول في النحو لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج (ت ٣١٦هـ)، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٨م.

- الأصول في النحو: لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج، (ت ٣١٦هـ)، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٣، ١٩٩٦.

- إصلاح الخلل، لابن السيد البطليوسي (ت ٥٢١هـ) تحقيق حمزة عبد الله النشرتي، دار المريخ، الرياض، ط١، ١٩٧٩م.

- إصلاح المنطق: لابن السكّيت، شرح وتحقيق أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون، دار المعارف بمصر، ط٣، بدون تاريخ.

- إعراب ثلاثين سورة من القرآن: لابن خالويه، مكتبة المتنبي، القاهرة، ١٩٤١م.

- إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس (ت ٣٣٨هـ)، تحقيق زهير غازي زاهر، عالم الكتب، بيروت، ط٣، ١٩٨٨م.

- الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة: أبو البركات الأنباري (ت ٥٧٧هـ) تحقيق سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية ١٩٥٧م.

- الاقتضاب في شرح أدب الكُتّاب: البطليوسي، بيروت ١٩٧٣م.

- الإقناع في العروض وتخريج القوافي: ابن عباد، الصاحب، تحقيق إبراهيم الإدكاوي، مطبعة التضامن، ط١، ١٩٨٧م.

- الاقتراح في علم أصول النحو: السيوطي، أبو الفضل جلال الدين عبد الرحمن بن الكمال، تحقيق وتعليق أحمد محمد قاسم، القاهرة، ١٩٧٦م.

- أمالي القالي: القالي، أبو علي، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ١٩٨٠م.

- إنباه الرواة على أنباه النحاة، القفطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط١، دار الكتب المصرية ١٩٥٢م.

- الانتخاب لكشف الأبيات المشكلة للإعراب: لابن عدلان الموصلي (ت ٦٦٦هـ)، تحقيق حاتم الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٩٨٨م.

- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ابن هشام، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، دار الفكر، بيروت، ط٥، ١٩٧٩م.

- الإيضاح لأبي علي الفارسي، ت ٣٧٧هـ، تحقيق كاظم بحر المرجان، عالم الكتب، بيروت، ط٢، ١٩٩٦م.

- الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب، ت ٦٤٦هـ، تحقيق إبراهيم محمد عبد الله، دار سعد الدين، دمشق، ط١، ٢٠٠٥م.

- الإيضاح في علل النحو لأبي القاسم الزجاجي، ت ٣٣٧هـ، تحقيق مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط٤، ١٩٨٢م.

- البداية والنهاية لأبي الفداء ابن كثير، ت ٧٧٤هـ، مكتبة المعارف، بيروت ومكتبة النصر، الرياض، ط١، ١٩٦٦م.

- البداية والنهاية لأبي الفداء ابن كثير ت (٧٧٤هـ)، مكتبة المعارف، بيروت ومكتبة النصر، الرياض ط١ / ١٩٩٦م.

- البداية والنهاية: ابن كثير، الحافظ أبو الفداء (ت ٧٤٤هـ) دار العلم للملايين، بيروت، ومكتبة النهضة، بغداد ١٩٧٦م.

- البحر المحيط لأبي حيّان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ)، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود ورفاقه، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٣م.

- البحر المحيط لأبي حيّان الأندلسي، ت ٧٤٥هـ، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود ورفاقه، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٣م.

- البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع الإشبيلي، ت ٦٨٨هـ، تحقيق عياد بن عبد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٩٨٦م.

- البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع الإشبيلي (ت ٦٨٨هـ)، تحقيق عياد بن عبد الشبيبي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٩٨٦م.

- البلغة في تراجم أهل اللغة، الفيروز آبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب (ت ٨١٧هـ) جمعية إحياء التراث الإسلامي، منشورات مركز المخطوطات والتراث، الكويت، ط١، ١٩٨٧.

- بغية المتلمّس: الضّبِّي، دار الكاتب العربي، القاهرة ١٩٦٧م.

- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة: السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن (ت٩١١هـ) تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم- المكتبة العصرية، بلا تاريخ، طبعة مصورة.

- البيان والتبيين للجاحظ (ت ٢٥٥هـ) تحقيق عبد السلام هارون، دار الفكر/ بيروت، طبعة مصورة.

- البيان والتبيين: الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر (ت ٢٥٥هـ) طبع لجنة التأليف والترجمة، القاهرة ١٩٥٠.

- البيان في غريب إعراب القرآن: ابن الأنباري، أبو البركات (ت ٥٧٧هـ) تحقيق طه عبد الحميد طه، مراجعة مصطفى السقا، بلا طبعة، بلا تاريخ (والطبعة مصورة).

- البيان والتبيين للجاحظ، ت ٢٥٥هـ، تحقيق عبد السلام هارون، دار الفكر، بيروت، طبعة مصورة.

- تاريخ الآداب العربية من الجاهلية حتى عصر بني أمية: نالينو، كارلو، ط٢، تقديم طه حسين، دار المعارف بمصر (بلا تاريخ).

- تاريخ العلماء النحويين للتنوخي، تحقيق عبد الفتاح الحلو، منشورات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ١٤٠١هـ.

- تاريخ بغداد: البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب (ت ٤٦٣هـ)، القاهرة ١٩٣١م.

- تاج العروس: الزبيدي، محمد مرتضى الحسيني (ت ١٠٢٥هـ)، تحقيق عبد الستار أحمد فراج، مطبعة حكومة الكويت، ١٩٦٥م.

- تاريخ الدولة الفاطمية: حسن، إبراهيم حسن، ط٢، القاهرة ١٩٥٨م.

- تاريخ الطبري (تاريخ الأمم والملوك): الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير (ت ٣١٠هـ)، طبع دار المعارف بمصر ١٩٦٨م.

- تاريخ الأدب العربي: بروكلمان، كارل، نقله إلى العربية عبد الحليم نجار، دار المعارف بمصر، ط٣، بلا تاريخ.

- تاريخ الأدب العربي، بلا شير، دار الفكر بدمشق، ط٢، ١٩٨٤، ترجمة إبراهيم الكيلاني.

- تاريخ الأدب العربي: حسين، طه، مطبعة دار العلم للملايين، بيروت ١٩٧١م

- تاريخ الخلفاء: السيوطي، أبو الفضل جلال الدين عبد الرحمن بن الكمال (ت ٩١١هـ)، تحقيق

- تاريخ الأدب العربي في الجاهلية وصدر الإسلام: نيكلسون، رينولد، ترجمة صفاء خلوصي، مطبعة المعارف، بغداد ١٩٦٩م.

- تاريخ آداب العرب: الرافعي، مصطفى صادق، مطبعة الاستقامة، إخراج محمد سعيد العريان (بلا تاريخ).

- تاريخ العلماء النحويين للتنوخي، تحقيق عبد الفتاح الحلو، منشورات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤٠١هـ.

- تاريخ بغداد: البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب (ت ٤٦٣هـ)، القاهرة ١٩٣١م.

- تاريخ الآداب العربية من الجاهلية حتى عصر بني أمية: نالينو، كارلو، ط٢، تقديم طه حسين، دار المعارف بمصر (بلا تاريخ).

- تاريخ الطبري (تاريخ الأمم والملوك): الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير (ت ٣١٠هـ) طبع دار المعارف بمصر ١٩٦٨م.

- تاريخ الدولة الفاطمية: حسن، إبراهيم حسن، ط٢، القاهرة ١٩٥٨م.

- تاريخ آداب العرب: الرافعي، مصطفى صادق، مطبعة الاستقامة.

- التبيين عن مذاهب النحويين: العكبري (ت ٦١٦هـ) تحقيق عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة العبيكان، الرياض، ط١، ٢٠٠٠م.

- التبصرة والتذكرة للصيمري، تحقيق فتحي أحمد مصطفى علي الدين، جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، دار الفكر، دمشق، ط١، ١٩٨٢م.

- التحفة السنية في قواعد العربية: السيوطي، مخطوط في دار الكتب المصرية برقم (١٠٦٨ نحو).

- التعليقة على كتاب سيبويه، الفارسي، أبو علي (ت٣٧٧هـ) تحقيق عوض بن حمد الفوزي، مطبعة الأمانة، القاهرة، ط١، ١٩٩٠م.

- تقريب النشر في القراءات العشر: ابن الجزري (ت٨٣٣هـ) تحقيق إبراهيم عطوة عوض، دار الحديث بالقاهرة، ط٢، ١٩٩٢م.

التكملة لأبي علي الفارسي، ت ٣٧٧هـ، تحقيق حسن شاذلي فرهود، جامعة الرياض، عمادة شؤون المكتبات، الرياض، ط١، ١٩٨٠م.

- التهذيب الوسيط في النحو، الصّنْعاني، سابق الدين محمد بن علي ابن يعيش (ت ٦٨٠هـ)، تحقيق فخر صالح قدارة، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٩٩١م.

- تهذيب اللغة: الأزهري، أبو منصور محمد بن أحمد (ت ٣٧٠هـ)، تحقيق عبد السلام هارون، ومراجعة محمد علي النجار، مصر الجديدة، ١٩٦٤م.

- التهذيب الوسيط في النحو لسابق الدين محمد بن علي ابن يعيش الصنعاني، ت ٦٨٠هـ،، تحقيق فخر صالح سليمان قدارة، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٩٩١م.

- التوطئة: الشلوبين، أبو علي (ت ٦٤٥هـ) تحقيق يوسف أحمد المطوع، طبعة مصورة (بلا تاريخ).

- التوطئة لأبي علي الشلوبيني، ت ٦٤٥هـ، تحقيق يوسف أحمد المطوع، طبعة مصورة.

- جامع البيان عن تأويل آي القرآن: الطبري، أبو جعفر، محمد بن جرير (٣١٠هـ) تحقيق محمود محمد شاكر، طبع دار المعارف بمصر (بلا تاريخ).

- جمهرة اللغة: ابن دريد، أبو بكر محمد بن الحسن الأزدي البصري (٣٢١هـ) دار صادر، بيروت، ط١، ١٣٤٥هـ.

- جمهرة الأمثال لأبي هلال العسكري، ت ٣٩٥هـ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم وعبد الحميد قطامش، دار الجيل ودار الفكر، بيروت، ط٢، ١٩٨٨م، طبعة مصورة.

- الجمل في النحو لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحق الزجاجي، ت ٣٣٧هـ، تحقيق علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٥، ١٩٩٦م.

- جمهرة أشعار العرب: القرشي، أبو زيد محمد بن أبي الخطاب (ت ١٧٠هـ) تحقيق علي محمد البجاوي، دار نهضة مصر للطباعة والنشر، مطبعة لجنة البيان العربي (بلا تاريخ).

- جمهرة أنساب العرب، ابن حزم، أبو محمد علي بن سعيد الأندلسي (ت ٤٥٦هـ) طبع دار المعارف بمصر ١٩٦٢م.

- الجمل في النحو، الفراهيدي، الخليل بن أحمد، تحقيق فخر الدين قباوة، مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٩٨٧م.

- الجمل في النحو، للزجاج، تحقيق وتقديم علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة ودار الأمل، بيروت، ط٣، ١٩٨٦م.

- الجنى الداني في حروف المعاني: المرادي، الحسن بن قاسم، (ت ٧٤٩هـ)، تحقيق فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط٢، ١٩٨٣م

- جواهر الأدب في معرفة للام العرب، الإربلي، علاء الدين، شرح وتحقيق حامد أحمد نيل، مكتبة النهضة العربية، القاهرة ١٩٨٤م.

- الحجة في القراءات السبع لابن خالويه (ت ٣٧٠هـ)، تحقيق عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٥، ١٩٩٠م.

- الحجة للقراءات السبعة: الفارسي، أبو علي (ت ٣٧٧هـ) تحقيق بدر الدين قهوجي وزميله، دار المأمون للتراث، دمشق، ط٢، ١٩٩٣م.

- الحلل في شرح أبيات الجمل: البطليوسي، ابن السيد (ت ٥٢١هـ)، تحقيق مصطفى إمام، مكتبة المثنى، القاهرة، بلا تاريخ.

- الحماسة (حماسة البحتري): البحتري، أبو عبادة الوليد بن عبيد (ت ٢٨٤هـ) تحقيق الأب لويس شيخو اليسوعي، ط٢، بيروت، ١٩٦٧م.

- الحيوان: الجاحظ (ت ٢٥٥هـ)، تحقيق عبد السلام هارون، ط٢، ١٩٦٧م.

- خريدة القصر وجريدة العصر: الأصبهاني، عماد الدين الكاتب (ت ٥٩٧هـ) شرح وتحقيق محمد بهجة الأثري، مطبوعات وزارة الثقافة والفنون العراقية ١٩٧٨م.

- خطط المقريزي، طبعة بالأوفست عن طبعة بولاق، دار صادر، بيروت، بلا تاريخ.

- خزانة الأدب، البغدادي، مطبعة الهيئة العامة المصرية للكتاب، ١٩٧٩.

- الخصائص، ابن جني، تحقيق محمد علي النجار، دار الهدى بيروت، ط٢ (بدون تاريخ).

- الخصائص: ابن جني، أبو الفتح عثمان (ت ٣٩٢هـ)، تحقيق محمد علي النجار، دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت، ط٢، منشورات جامعة البعث، بلا تاريخ.

- حاشية الصّبّان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة (بدون تاريخ).

- حروف المعاني: الزجاجي، تحقيق علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٩٨٦م.

- حسن المحاضرة: السيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، طبع دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، ١٩٢٧م.

- حياة الحيوان الكبرى: الدميري، كمال الدين محمد بن موسى بن عيسى (ت ٨٠٨هـ)، دار إحياء التراث، بيروت، طبعة دار إحياء التراث العربي، ٢٠٠١م.

- دائرة المعارف الإسلامية، مركز الشارقة للإبداع الفكري، ط١، ١٩٩٨م.

- الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع: الشنقيطي، أحمد بن الأمين (ت ١٣٣١هـ) شرح وتحقيق عبد العالم سالم مكرم (الشركة الدولية للطباعة – القاهرة ٢٠٠١م).

- دلائل الإعجاز، الجرجاني، أبو بكر عبد القادر بن عبد الرحمن بن محمد (ت ٤٧١هـ) قرأه وعلق عليه محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٩٢م.

- ديوان حسان بن ثابت الأنصاري، طبع المطبعة الرحمانية بمصر ١٩٢٩م.

- ديوان امرئ القيس، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، طبع دار المعارف بمصر ١٩٢٩م

- ديوان قيس بن الخطيم، تحقيق ناصر الدين الأسد، دار صادر، بيروت ط١، ١٩٩٦.

- ديوان كعب بن زهير (طبع دار الكتب المصرية بالقاهرة، ١٩٥٠).

- ديوان عبد الله بن رواحة، دراسة وتحقيق حسن محمد باجودة، دار التراث، القاهرة ١٩٧٢م.
- ديوان جرير، شرح محمد بن حبيب، تحقيق محمد أمين طه، دار المعارف بمصر ١٩٧١م.
- ديوان العجاج، تحقيق عبد الحفيظ السطلي، مكتبة أطلس، دمشق ١٩٧١م.
- ديوان العجاج، تحقيق عزة حسن، دار الشرق العربي، بيروت ١٩٩٥م.
- ديوان رؤبة بن العجاج، وليم ألوارد، طبع برلين ١٩٠٣م.
- ديوان رؤبة بن العجاج، تحقيق ودراسة راضي نواصره، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان ٢٠١٠م.
- ديوان حميد بن ثور الهلالي: صنعة عبد العزيز الميمني، دار الكتب المصرية، ١٩٥١م.
- ديوان الأعشى، تحقيق كامل سليمان، دار الكتاب اللبناني، ط١، (بلا تاريخ).
- دقائق التصريف للقاسم بن محمد بن سعيد المؤدب، تحقيق حاتم صالح الضامن وحسين تورال، مطبعة المجمع العلمي العراقي، ١٩٨٧م.

- ديوان الراعي النميري (عبيد بن حصين) دراسة وتحقيق نوري حمودي القيسي وهلال ناجي، مطبعة المجمع العلمي العراقي ١٩٨٠م.

- رسالة الغفران: المعري، أبو العلاء (ت ٤٤٩هـ) تحقيق عائشة عبد الرحمن بنت الشاطئ، ط٧، دار المعارف بمصر ١٩٧٧م.

- رصف المباني في شرح حروف المعاني للمالقي (٧٠٢هـ) تحقيق أحمد محمد الخرّاط، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، بلا تاريخ.

- السبعة في القراءات لابن مجاهد، ت ٣٢٤هـ، تحقيق شوقي ضيف، دار المعارف بمصر، ط٣، بلا تاريخ.

- سمط اللآلي: البكي، عبد الله بن عبد العزيز محمد (ت ٤٨٧هـ) تحقيق عبد العزيز المنيمني، مطبعة لجنة التأليف والترجمة ١٩٣٦م.

- السيرة النبوية: ابن هشام، أبو محمد عبد الملك (ت ٢١٨هـ) تحقيق مصطفى السقا وآخرين، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ١٩٣٦م.

- سير أعلام النبلاء للذهبي، ت ٧٤٨هـ، طبعة مؤسسة الرسالة، بيروت.

- السيرافي النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه: السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان (ت ٣٦٨هـ) تحقيق عبد المنعم فائز، دار الفكر، ط١، دمشق ١٩٨٣م.

- شرح عيون الإعراب، المجاشعي، ابن فضالة (ت٤٧٩هـ) تحقيق عبد الفتاح سليم، دار المعارف بمصر، ط١، ١٩٨٨م.

- شرح الكافية: الاستراباذي، رضي الدين (ت ٦٨٨هـ)، تحقيق يوسف حسن عمر، جامعة قاريونس (ليبيا ١٩٧٨م).

- شرح الكافية الشافية لابن مالك (ت ٦٧٢هـ) تحقيق عبد المنعم هويدي، منشورات جامعة أم القرى، ط١، ١٩٨٢م.

- شرح أبيات مغني اللبيب: البغدادي، عبد القادر بن عمر (ت ١٠٩٣هـ) تحقيق عبد العزيز رباح وزميله، دار المأمون للتراث، دمشق، ط١، ١٩٧٨م.

- شرح القصائد العشر: التبريزي، أبو زكريا يحيى بن علي (ت ٥٠٢هـ) الطبعة الثانية، المطبعة المنيرية، ١٣٥٢هـ.

- شرح المفصل، لابن يعيش (ت ٦٤٣هـ) مكتبة المتنبي، القاهرة، بلا تاريخ.

- شرح المقدمة المحسبة لابن بابشاذ (ت ٤٦٩هـ) تحقيق خالد عبد الكريم، المطبعة العصرية، الكويت، ط١، ١٩٧٦م.

- شرح اللُّمع في النحو للواسطي (ت قبل ٤٦٦هـ)، تحقيق رجب محمد عثمان، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى ٢٠٠٠م.

- شرح اللُمع لابن برهان العُكبرى (ت ٤٥٦هـ) تحقيق فائز فارس، المجلس الوطني للثقافة والفنون، الكويت، السلسلة التراثية ١١، ط١، ١٩٨٤م.

- شرح جمل الزجاجي لابن عصفور (ت ٦٦٩هـ) تحقيق صاحب أبو جناح، الموصل/ العراق، طبعة مصورة.

- شرح جمل الزجاجي لابن خروف (ت ٦٠٩هـ)، سلوى محمد عمر عرب، جامعة أم القرى، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي ١٤١٩هـ.

- شرح التسهيل لابن مالك (ت ٦٧٢هـ) تحقيق عبد الرحمن السيد وزميله، هجر للطباعة، مصر، ط١، ١٩٩٠م.

- شرح التصريف/ للثمانيني (ت ٤٤٢هـ) تحقيق إبراهيم بن سليمان النعيمي، مكتبة الرّشد، الرياض، ط١، ١٩٩٩م.

- شرح الحماسة للمرزوقي (ت ٤٢١هـ)، قراءة ومراجعة أحمد أمين وعبد السلام هارون، دار الجيل، ط١، ١٩٩١م (طبعة مصورة).

شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: الأشموني، أبو عبد الله جمال الدين (ت ٦٧٢هـ)، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، ط١، مطبعة السعادة بمصر ١٩٥٥م.

- شرح شافية ابن الحاجب، الاستراباذي، رضي الله محمد بن الحسين (ت ٦٨٦هـ) تحقيق وشرح وضبط محمد نور الحسين ومحمد الزفزاف ومحمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت ١٩٧٥م.

- شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف: العسكري، أبو أحمد الحسن بن عبد الله بن سعيد (ت ٣٨٢هـ) تحقيق عبد العزيز أحمد، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي ط١، ١٩٦٣م.

- شرح ابن عقيل: ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله العقيلي (ت ٧٦٩هـ) تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت ١٩٧٤م.

- شرح ألفية ابن مالك الهواري، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن علي بن جابر الأندلسي النحوي (ت ٧٨٠هـ) تحقيق وضبط وشرح عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، منشورات المكتبة الأزهرية للتراث ٢٠٠٠م.

- شرح أشعار الهذليين: صنعة السكري، أبي سعيد الحسن بن الحسين (ت ٢٧٥هـ) تحقيق عبد الستار أحمد فرّاج، مراجعة محمود محمد شاكر، مكتبة دار العروبة ١٩٦٥م.

- شرح عمدة الحافظ وعدة اللاقط: ابن مالك، جمال الدين محمد (ت ٦٧٢هـ) تحقيق عدنان عبد الرحمن الدوري، مطبعة العاني، بغداد ١٩٧٧م.

- شرح شواهد المغني: السيوطي، طبع القاهرة، بمصر ١٣٢٢هـ.

- شرح المعلقات السبع: الزوزني، أبو عبد الله الحسين بن أحمد (ت ٤٨٦هـ) ط٢، المطبعة التجارية ١٣٥٢هـ.

- شعر الأخطل، تحقيق فخر الدين قباوة، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط٢، ١٩٧٩

- شعر زهير بن أبي سلمى بشرح الشنتمري، تحقيق فخر الدين قباوة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٢م.

- شعر عبد الله بن الزبعرى، شرح وتحقيق يحيى الجبوري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٩٨٢.

- شعر النابغة الجعدي، تحقيق عبد العزيز رباح، المكتب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٩٨٤.

- الشعر والشعراء لابن قتيبة (ت ٢٧٦هـ)، قراءة ودراسة محمد يوسف نجم وإحسان عباس، دار الثقافة، بيروت ١٩٦٤م.

- الشعر والشعراء: ابن قتيبة الدينوري، أبو محمد عبد الله بن مسلم، (٢٧٦هـ) تحقيق وتعليق وتقديم عمر الطباع، مطابع شركة دار الأرقم، بيروت، ط١، ١٩٧٧م.

- الشعراء من مخضرمي الدولتين الأموية والعباسية: عطوان، حسين، مطبعة دار الجيل، بيروت، بلا تاريخ.

- الصاحبي في فقه اللغة: ابن فارس، أبو الحسن أحمد بن فارس بن زكريا ٣٩٥هـ/ المكتبة السلفية ١٩٤٠

- الصاهل والشاحج: المعري، أبو العلاء (ت ٤٤٩هـ)، تحقيق عائشة عبد الرحمن بنت الشاطئ، دار المعارف بمصر ١٩٧٥م.

- صبح الأعشى في صناعة الإنشاء: القلقشندي، أبو العباس أحمد بن علي (ت ٨٢١هـ)، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٥م.

- صحيح مسلم: أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري (ت ٢٦١هـ) دار إحياء التراث العربي، بدون تاريخ.

- صحيح البخاري: أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن بردزبة البخاري الجعني، دار الفكر، بيروت ١٩٨١م.

- الصحاح: الجوهري، إسماعيل بن جمال الدين (ت٤٠٠هـ) تحقيق أحمد عبد الغفور العطار، دار الكتاب العربي بالقاهرة، ١٣٧٧هـ.

- صفة جزيرة العرب: الهمذاني، أبو محمد الحسن بن أحمد بن يعقوب المعروف بابن الحايك (ت ٣٣٤هـ) مطبعة بريل ١٨٨٤م.

- الصلة: لابن بشكوال (ت ٥٧٨هـ) تحقيق إبراهيم الأبياري، دار الكتاب المصري، القاهرة: دار الكتاب اللبناني، ط١، ١٩٨٩.

- الصناعتين: الكتابة والشعر: العسكري، أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل، تحقيق علي محمد البيجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية بمصر ١٩٥٢م.

- صناعة الكتاب: لأبي جعفر النحاس (ت ٣٣٧هـ) تحقيق بدر أحمد ضيف، دار العلوم العربية، بيروت، ط١، ١٩٩٠.

- صون المنطق والكلام عن فن المنطق والكلام: السيوطي، نشر وتحقيق علي سامي النشار، مطبعة السعادة بمصر ١٩٤٦م.

- ضحى الإسلام: أحمد أمين، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة ١٩٧٢م.

- ضرائر الشعر لابن عصفور (ت ٦٦٩هـ) تحقيق السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس، بيروت، ط٢، ١٩٨٢م.

- الضروري في صناعة النحو لابن رشد (ت ٥٩٥هـ) تحقيق منصور علي عبد السميع، دار الفكر العربي، القاهرة، ط١، ٢٠٠٢م.

- الضوء اللامع: السخاوي، شمس الدين محمد بن عبد الرحمن، منشورات مكتبة القدسي، القاهرة ١٣٢٤هـ.

- طبقات فحول الشعراء: الجمحي، أبو عبد الله محمد بن سلاّم (ت ٢٣١هـ) طبع دار المعارف بمصر ١٩٥٢م.
- طبقات الشافعية الكبرى: السبكي، تاج الدين عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي أبو نصر قاضي القضاة (ت ٧٧١هـ) تحقيق عبد الفتاح الحلو ومحمود الطناحي، مطبعة عيسى البابي الحلبي ط١، ١٣٨٥هـ.
- الطبقات الكبرى: ابن سعد، أبو عبد الله محمد بن سعد بن منيع البصري (ت ٢٣٠هـ) دار صادر، بيروت، بلا تاريخ.
- طبقات الحفاظ: السيوطي، مطبعة التوفيق بدمشق، ١٣٤٧هـ.
- طبقات النحويين واللغويين: الزبيدي، أبو بكر محمد بن الحسن، (٣١٩هـ)، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ١٩٥٤م، منشورات محمد سامي أمين الخانجي.
- طبقات المفسرين للداوودي، تحقيق علي محمد عمر، مكتبة وهبة بالقاهرة، ط١، ١٩٧٢م.
- العبر في خبر مَن غَبر، للذهبي (ت ٧٤٨هـ) تحقيق صلاح الدين المنجد، مطبعة حكومة الكويت ١٩٦٣م، التراث العربي ١٥.
- علل النحو لابن الورّاق (ت ٣٢٢هـ) تحقيق محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٩٩٩.

- علل التثنية لابن جني (ت ٣٩٢هـ) تحقيق صبيح التميمي، دار أسامة- بيروت، ط١، ١٩٨٧.

- عيون الأثر في فنون المغازي والشمائل والسير: ابن سيد الناس، أبو الفتح محمد بن محمد بن سيد الناس اليعمري (ت ٧٣٤هـ) مكتبة القدسي، القاهرة ١٣٥٦هـ.

- عيون الأخبار: ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم، (ت ٢٧٦هـ) تحقيق أحمد زكي العدوي، ١٩٣٠م.

- غريب الحديث لابن الجزري (تحقيق عبد العليم القلعجي/ دار الكتب العلمية – بيروت ١٤٠٥هـ.

- غاية النهاية في طبقات القراء: ابن الجزري، شمس الدين محمد بن محمد (ت ٨٣٣هـ)، مطبعة السعادة بمصر ١٩٣٢م.

- الفائق في غريب الحديث: الزمخشري، أبي القاسم، تحقيق علي محمد البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر للطباعة والنشر، ١٩٧٩م.

- فتح الباري بشرح صحيح الإمام البخاري: ابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني الإمام الحافظ (ت ٨٢٥هـ) تصحيح وتحقيق عبد العزيز بن عبد الله بن باز ١٣٧٩هـ/ دار الفكر للطباعة والنشر.

- فتوح البلدان: البلاذري، أحمد بن يحيى بن جابر البغدادي (ت ٢٧٩هـ) مطبعة الموسوعات بمصر ط١، ١٩٠١م.

- الفرائد الجديدة المسمى بالمطالع السعيدة: السيوطي، تحقيق عبد الكريم المدرّس، طبعة وزارة الأوقاف في العراق، ١٩٧٧م.

- الفريدة (ألفية السيوطي في النحو)، مطبعة الترقي بمصر ١٣٣٢هـ.

- الفصل في الملل والأهواء والنحل: لابن حزم الظاهري، تحقيق محمد إبراهيم نصر وعبد الرحمن عميرة، شركة مكتبات عكاظ للنشر والتوزيع، ط١، ١٩٨٢م.

- فقه اللغة: ابن فارس، أحمد بن فارس بن زكريا أبو الحسن (ت ٣٩٥هـ) المكتبة السلفية، القاهرة ١٩١٩م.

- فقه اللغة: وافي، علي عبد الواحد، تحقيق مصطفى السقا وكامل المهندس، مطبعة دار الكتب المصرية ١٩٥٩م.

- فقه اللغة وسر العربية للثعالبي، تحقيق مصطفى السقا وآخرين، مطبعة مصطفى البابي الحلبي بالقاهرة ١٩٧٢م.

- الفصل في الملل والأهواء والنحل: ابن حزم، أبو محمد علي بن سعيد (ت ٤٥٦هـ)، تحقيق عبد الرحمن عميرة وزميله، مطبعة عكاظ، السعودية، ط١، ١٤٠٢هـ.

- فصول في فقه العربية: رمضان عبد التوّاب، منشورات مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط٢، ١٩٨٠م.

- الفهرست: ابن النديم، محمد بن إسحاق، وكنيته أبو الفرج (ت ٣٨هـ) دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت ١٩٧٨م.

- فوات الوفيات والذيل عليها: الكتبي، محمد بن شاكر (ت ٧٦٤هـ) تحقيق إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ط١، ٢٠٠٢م

- الفوائد والقواعد للثمانيني (ت ٤٤٢هـ)، تحقيق عبد الوهاب محمود الكلحة، مؤسسة الرسالة، بيروت، بدون طبعة، وبدون تاريخ.

- في أصول النحو: الأفغاني، سعيد، مطبعة الجامعة السورية، دمشق ١٩٥٧م.

- في النحو العربي (قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث)، المخزومي، مهدي، ط١، مطبعة البابي الحلبي، القاهرة ١٩٦٦م.

- القاموس المحيط: الفيروز آبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب (ت ٨١٧هـ) دار مكتبة التربية للطباعة والنشر، بيروت، بلا تاريخ.

- القراءات الشاذة للقرآن الكريم في ضوء منهج القرائن النحوية، محمد عبد الحميد الطويل (رسالة دكتوراه مخطوطة بكلية دار العلوم بالقاهرة)، ١٩٨٠.

- القراءات: أحكامها ومصدرها، شعبان محمد إسماعيل، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع ١٩٨٦م.

- القوافي وما اشتقت ألقابها منه، للمبرد- تحقيق رمضان عبد التواب، مطبعة جامعة عين شمس، ط١، ١٩٧٢م.

- الكامل في التاريخ لابن الأثير، عز الدين علي بن محمد الشيباني (ت ٦٣٠هـ) دار صادر، بيروت ١٩٦٦م.

- الكامل في اللغة والأدب: المبرد، محمد بن يزيد (ت ٢٨٦هـ) تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، طبع مصطفى البابي الحلبي بمصر ١٣٥٦هـ.

- الكافية في النحو: ابن الحاجب، جمال الدين، أبو عمرو عثمان بن عمر (ت ٦٣٠هـ)، شرح الشيخ رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي (ت ٦٨٦هـ) ط٣، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٢م.

- كتاب الوزراء والكتاب: الجهشياري، أبو عبد الله محمد بن عباس (ت ٣٣١هـ)، تحقيق السقا والأبياري وشلبي ط١، مطبعة البابي الحلبي، القاهرة.

- الكتاب: سيبويه، أبو بشر عمر بن عثمان بن قنبر (ت ١٨٠هـ) تحقيق محمد عبد السلام هارون، ط٣، منشورات مكتبة الخانجي بالقاهرة، ١٩٨٨م.

- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: الزمخشري، أبي القاسم، دار الفكر، ط١، ١٩٧٧م.

- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها: لمكي بن أبي طالب، تحقيق محي الدين رمضان، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٩٨١م.

- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها: لمكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق محي الدين رمضان، مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٩٧٤م.

- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون: حاجي خليفة، تحقيق مصطفى بن عبد الله كاتب حلبي (ت ١٠٦٦هـ) مصر، ١٢٧٤هـ.

- كنز الحفاظ في كتاب تهذيب الألفاظ: ابن السكيت، أبو يوسف يعقوب بن إسحق (ت ٢٤٤هـ)، ضبط وجمع الأب لويس شيخو، مكتبة دار التراث، القاهرة ١٩٩٥م.

- كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال: الهندي، علاء الدين علي المتقي بن حسام الدين، البرهان فوزي (ت ٩٧٥هـ) مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٥م

- اللآلي في شرح أمالي القالي: البكري، أبي عبيد عبد الله بن عبد العزيز، (ت ٤٨٧هـ)، طبع دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩٣٩م.

- لب الألباب في تحرير الأنساب: السيوطي، مكتبة المثنى في بغداد، طباعة بالأوفست، (بدون تاريخ).

- لحن العامة والتطور اللغوي: عبد التواب، رمضان، ط١، دار المعارف بمصر، ١٩٦٧م.

- اللامات: الزجاجي، أبي القاسم، تحقيق مازن المبارك، بيروت، دار صادر، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، الطبعة الثانية، ١٩٩٢م.

- لسان الميزان: العسقلاني، ابن حجر، بيروت، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات ١٩٧١م.

- لسان العرب: ابن منظور، ت (٧١١هـ) بيروت، دار صادر، ط١، ١٣٠٠هـ.

- اللطف واللطائف: الثعالبي، أبي منصور، تحقيق محمود عبد الله الجادر، الكويت، مكتبة دار العروبة، ط١، ١٩٨٤م.

- اللمع في العربية: ابن جني، أبي الفتح (ت ٣٩٢هـ)، تحقيق حامد المؤمن، بيروت، مكتبة النهضة العربية، وعالم الكتب، ط٢، ١٩٨٥م.

- اللهجات في كتاب سيبويه: غنيم، صالحة راشد، مكة المكرمة، منشورات مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، جدة، دار المدني، ط١، ١٩٨٥م.

- اللهجات العربية في التراث: الجندي، أحمد علم الدين، الدار العربية للكتاب، ١٩٨٣م.

- ليس في كلام العرب: لابن خالويه، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، بيروت، دار العلم للملايين، ط٢، ١٩٧٩م.

- لمع الأدلة في أصول النحو: الأنباري، أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد، تحقيق سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، دمشق ١٩٥٧م.

- ما بنته العرب على فعال: للصنعاني (ت ٦٥٠هـ) تحقيق عزة حسن، دمشق، مطبوعات المجمع العلمي ١٩٦٤م.

- ما ينصرف وما لا ينصرف: لأبي إسحاق الزجاج، تحقيق هدى محمود قراعة، القاهرة، لجنة إحياء التراث الإسلامي ١٩٧١م.

- المبسوط في القراءات العشر: الأصبهاني، ابن مهران (ت ٣٨١هـ) تحقيق سبيع حمزة حاكمي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، بلا تاريخ.

- المحتسب، لابن جني، أبي الفتح (ت ٣٩٢هـ)، تحقيق علي النجدي ناصف وزميله، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، ١٣٨٦هـ.

محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، ط٣، ١٩٦٤م.

- مجالس ثعلب: ثعلب، أبي العباس، تحقيق عبد السلام محمد هارون، القاهرة، دار المعارف، الطبعة الثالثة، ١٩٥٦م.

- مجمع الأمثال: الميداني، أبي الفضل (ت ٥١٨هـ)، تحقيق محي الدين عبد الحميد، منشورات دار النصر، بيروت، ودمشق (طبعة مصورة).

- مجمل اللغة: اللغوي، أبو الحسن، أحمد بن فارس بن زكريا، (ت ٣٩٥هـ) دراسة وتحقيق زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٩٨٦م.

- المخصص: ابن سيدة، أبي الحسن، القاهرة، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، دار المعارف، ط٤، ١٩٦٨م.

- المذكر والمؤنث: ابن جني، أبي الفتح، تحقيق طارق نجم عبد الله، جدة، دار البيان العربي، ط١، ١٩٨٥م.

- مراتب النحويين: اللغوي، أبي الطيب (ت ٣٥١هـ)، تحقيق أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي (الطبعة الثانية مصورة).

- المزهر في علوم اللغة: السيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم وجماعة، مطبعة دار إحياء، الكتاب العربي- القاهرة.

- المسائل الحلبيات: الفارسي، أبي علي، تحقيق مصطفى الحدري، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، بلا تاريخ.

- المسائل الشيرازيات: الفارسي، أبي علي، تحقيق حسن محمود هنداوي، كنوز اشبيليا، الرياض، ط١، ٢٠٠٤م.

- المسائل البصريات: الفارسي، أبي علي (ت ٣٧٧هـ)، تحقيق محمد الشاطر أحمد محمد أحمد، مطبعة المدني، مصر، ط١، ١٩٨٥م.

- مشكل إعراب القرآن: لمكي ابن أبي طالب القيسي، تحقيق حاتم صالح الضامن، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط٣، ١٩٨٧م.

- المصنّف للحافظ أبي بكر عبد الرزاق بن همام الصنعاني، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، توزيع المكتب الإسلامي، بيروت، ط٢، ١٩٨٣م.

- معاني الحروف: الرماني، أبي الحسن، تحقيق عبد الفتاح شلبي، جدة، دار الشروق، ١٩٨١م.

- معاني القرآن: الفراء، أبي زكريا، تحقيق أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط٢، ١٩٨٠م.

- معاني القرآن: الأخفش، أبي الحسن، تحقيق فايز فارس، الكويت- الصفاة، ط٢، ١٩٨١م.

- معاني القرآن الكريم: النحاس، أبي جعفر، تحقيق محمد علي الصابوني، مكة المكرمة، جامعة أم القرى، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث، ط١، ١٩٨٨م.

- معاني القرآن وإعرابه: الزجاج، أبي إسحاق، تحقيق عبد الجليل شلبي، بيروت، عالم الكتب، ط١، ١٩٨٨م.
- معاني الحروف: الرماني (ت ٣٨٤هـ) تحقيق عبد الفتاح إسماعيل شلبي، دار الشروق، جدة، ط٢، ١٩٨١م.
- معجم مقاييس اللغة: ابن فارس، أحمد، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مطبعة دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، ١٣٧١هـ.
- معجم ما استعجم: البكري، أبو عبيد عبد الله بن عبد العزيز البكري الأندلسي (ت ٤٨٧هـ)، تحقيق مصطفى السقا (طبع لجنة التأليف والترجمة والنشر، ١٩٤٥م).
- معجم المؤلفين: كحالة، عمر رضا، مطبعة الترقي، دمشق ١٩٥٨م.
- معجم القراءات القرآنية: أحمد مختار عمر وعبد العال سالم مكرم، الكويت، ذات السلاسل، ط١، ١٩٨٤م.
- معجم الأدباء: الحموي، أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الجنس الحموي المولد، البغدادي الدار، الملقب بشهاب الدين (ت ٦٢٧هـ)، دار إحياء التراث، بيروت، ١٩٣٦م.
- معجم البلدان: ياقوت الحموي، تحقيق فرديناند ويستينفيلد، طبعة ليبزج، منشورا مكتبة الأسدي بالأوفست، طهران، ١٩٦٥م.

- المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام: جواد علي، بيروت، دار العلم للملايين، بغداد، مكتبة النهضة، ط٢، ١٩٧٦م.

- المفصل في علم العربية: الزمخشري، أبي القاسم، تصحيح محمد بدر الدين أبي فراس النعساني الحلبي، بيروت، دار الجيل، ط٢، بلا تاريخ.

- المفضليات: الضَّبِّي، المُفضّل بن محمد بن يعلى (ت ١٧٨هـ) طبع دار المعارف بالقاهرة، ١٩٤٣م.

- المقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية (المشهور بشرح القواعد الكبرى): العيني، بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى (ت ٨٥٥هـ) تحقيق محمد باسل عيون السود، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت (بدون تاريخ).

- المقتضب في اسم المفعول من الثلاثي المعتل العين: ابن جني، تحقيق مازن المبارك، دار ابن كثير، دمشق، بيروت ١٤٠٨هـ.

- مقدمة ابن خلدون: ابن خلدون، ولي الدين عبد الرحمن، طبع المطبعة الشرقية بالقاهرة، ١٣٢٧هـ.

- المقصور والممدود: الفراء أبي زكريا، تحقيق ماجد الذهبي، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٩٨٣م.

- المُعرّب: الجواليقي، أبو منصور موهوب بن أحمد بن محمد بن الخضر (ت ٥٤٠هـ)، تحقيق أحمد محمد شاكر، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة، ط٤، ٢٠٠٢م.

- مغني اللبيب: ابن هشام، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله الأنصاري (ت ٧٦١هـ) تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، مطبعة المدني بالقاهرة، بلا تاريخ.

- الممتع في التصريف: الأشبيلي، ابن عصفور (ت ٦٦٩هـ) تحقيق فخر الدين قباوة، دار المعرفة، ط١، ١٩٨٧م.

- ميزان الاعتدال في نقد الرجال: الذهبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان (ت ٧٤٨هـ) تحقيق علي محمد البجاوي، دار المعرفة، بيروت، ١٩٦٣م.

- المؤتلف والمختلف: للآمدي، تحقيق ف. كرنكر، بيروت، دار الكتب العلمية ومكتبة القدسي، ط٢، ١٩٨٢م.

- المؤتلف والمختلف: الآمدي، أبو القاسم المحسن بن بشر (ت ٣٧١هـ)، مكتبة البابي الحلبي، القاهرة ١٩٦١م.

- الموازنة بين شعر أبي تمام والبحتري: الآمدي، أبو القاسم المحسن بن بشر (ت ٣٧١هـ)، تحقيق السيد أحمد صقر، دار المعارف بمصر، ١٩٦٥م.

- الموسوعة العربية الميسرة، دار نهضة لبنان للطبع والنشر، بيروت ١٩٨١م.

- نتائج الفكر في النحو: السهيلي (ت ٥٨١هـ) تحقيق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود وزميله، دار الكتب العلمية – بيروت، ط١، ١٩٩٢م.

- النحو العربي (العلة النحوية: نشأتها وتطورها): المبارك، مازن، ط١، نشر المكتبة الحديثة، دمشق، ١٩٦٥م.

- النجوم الزاهرة: ابن تغري بردي، جمال الدين أبو المحاسن يوسف الأتابكي، تحقيق محمد حسين شمس الدين، مطبعة دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٣١هـ.

- نزهة الألباء في طبقات الأدباء: ابن الأنباري، عبد الرحمن بن محمد (ت ٧٧٥هـ)، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار النهضة بمصر، القاهرة، مطبعة المدني، بدون تاريخ.

- النشر في القراءات العشر: لابن الجزري (ت ٨٣٣هـ) تحقيق علي محمد الضباع، دار الفكر (مصورة).

- نظم العقيان في أعيان الأعيان: السيوطي، تحقيق فيليب حتي، المطبعة السورية الأمريكية، نيويورك، ١٩٢٧م.

- نهاية الأرب في فنون الأدب: النويري، أحمد بن عبد الوهاب (ت ٧٣٣هـ) تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ومحمد رفعت فتح الله، القاهرة ١٩٧٥م.

- نهاية الأرب في معرفة أنساب العرب: القلقشندي، أبو العباس أحمد (ت ٨٢١هـ) تحقيق إبراهيم الأبياري، منشورات دار الكتب الإسلامية، ودار الكتاب المصري، ودار الكتاب اللبناني ١٩٥٩م.

- النوادر في اللغة: أبو زيد، سعيد بن أوس بن ثابت بن بشير بن أبي زيد الأنصاري (ت٢١٥هـ) تحقيق محمد عبد القادر أحمد، ط١، دار الشروق، بيروت، ١٩٨١م.

- همع الهوامع شرح جمع الجوامع: السيوطي، نشر مكتبة الخانجي، مطبعة السعادة بالقاهرة، ط١، ١٣٢٧هـ.

- وفيات الأعيان: ابن خلكان، شمس الدين أبو العباس أحمد بن محمد بن أبي بكر (ت ٦٨١هـ)، تحقيق إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ١٩٧٨م.

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

الفهرست

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

www.moswarat.com



الدكتور راضي محمد نواصرة

ابن بابشاذ وجهوده النحوية



SARAYA